

الخلافا النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم حتى نهاية القرن الثامن للهجرة

أطروحة تقدم بها
عماد مجيد علي العبيدي

إلى مجلس كلية التربية في الجامعة المستنصرية
وهي جزء من متطلبات شهادة دكتوراه فلسفة
في اللغة العربية وآدابها

بإشراف
الأستاذة المساعدة
الدكتورة لطيفة عبد الرسول عبد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال سُبحانَهُ : ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ
نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾

صِدْقُ
الْعَظِيمِ

سورة يوسف : الآية (٧٦)

الإهداء ...

إلى ... قرة عيني نبينا محمد الصادق
الأمين (صلى الله عليه وسلم وآله)

روح والدتي وشقيقي طيب الله

ثراهما وتغمدهما بوافر رحمته الواسعة

نور عيني فلذات كبدي

محمد ، واسلام ، وأحمد

أَخْلَصُ مَنْ عَرَفْتُ (أُمُّ مُحَمَّدٍ) الَّتِي احْتَمَلَتْ

وَلَا تَزَالُ كُلُّ مَنْ أَحَبَّ الْعِرَاقَ وَدَافَعَ عَنْهُ وَتَمَنَّى

لَهُ الْخَيْرَ وَرَفُضَ الْمَسَاوِمَةَ عَلَى إِعْلَاءِ كَلِمَةِ

الْحَقِّ إِلَيْهِمْ جَمِيعاً

أهدي جهدي المتواضع

الباحث

ث

إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (**الخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم حتى نهاية القرن الثامن للهجرة**) قد جرى تحت إشرافي في كلية التربية في الجامعة المستنصرية ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها .

المشرف

الاسم : الدكتورة لطيفة عبد الرسول عبد

التوقيع :

التاريخ : / / ٢٠٠٤ م

إقرار رئيس القسم

بناءً على التوصيات المتوافرة ، أرشح هذه الأطروحة للمناقشة .

رئيس قسم اللغة العربية . كلية التربية

الاسم :

التوقيع :

التاريخ : / / ٢٠٠٤ م

توصية لجنة المناقشة

نشهد أننا أعضاء لجنة التقويم والمناقشة ، اطلعنا على هذه الأطروحة ، وناقشنا الطالب في محتوياتها ، وفيما له علاقة بها ، ونقرر بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها ، بتقدير () .

الأستاذ الدكتور

الأستاذ الدكتور

الأستاذ الدكتور

عضواً

عضواً

رئيس لجنة المناقشة

الدكتورة

الدكتور

الدكتور

لطيفة عبد الرسول عبد

عضواً ومشرفاً

عضواً

عضواً

شكر وعرفان

كان حقاً عليّ قبل أن أُختم هذه الأطروحة أن أفضي ديناً واجباً في عنقي ، وهو شكري الخالص العميق لأستاذي الكبير الدكتور عبد الرسول سلمان الزبيدي . على توجيهاته القيّمة ، وآراءه السديدة . تلك التي أضاعت لي معالم الطريق كيما أكتب أطروحة بهذا الشكل لتبلغ شأوها المطلوب ، فجزاه الله عني خير الجزاء ، ومتمّع بما يملكه من اصطبار العالم ورزائة المربي الفاضل إنه . سبحانه . نعم المجيب .

وإن أنس لا أنس واجب الوفاء لأستاذتي الدكتورة لطيفة عبد الرسول ، فقد كان لها الفضل الأول في متابعة الإشراف على هذه الأطروحة بعد أن خلفت الأستاذ عبد الرسول الزبيدي ، فكثيراً ما سهرت الليالي ذوات العدد في مراجعة البحث أول بأول وفقها الله وأثابها خيراً في الدارين إنه نعم النصير .

وبعد .. فأراني عاجزاً كلّ العجز عن إسداء الشكر اللائق بمقام الأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي ، الذي كان له الفضل الكبير . مما أوتي من حلم العالم ، وما عُرف عنه من الأخلاق المثالية الرفيعة في توجيهي إلى سبر أغوار هذا الموضوع المتشعب وتجشّمه عناء رسم منهجه وتصويب مساره حتى أذلّ منه العصي ودنا منه الأبّي ، واستأنس النافر الشرود ، فجزاه الله عن العلم وأهله خير ما يجزي به العلماء الأبرار . وأوجه شكر وامتناني إلى الأستاذ كريم سلمان الحمد الذي أمدني بالمصادر النادرة والمراجع الفريدة التي أغنت البحث وأصلت حقائقه ، فجزاه الله عني خير الجزاء ، وأغدق عليه من نعمته في الدارين .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر الخاص إلى أستاذي الجليل ؛ الأستاذ الدكتور صادق حسين كنيج الذي أمدني بأقتراحاته ونصائحه التي أثرت البحث ، وأسدي شكري الجزيل إلى رئيس لجنة المناقشة وأعضائها لما تجشّموه من عناء تدارس هذه الأطروحة وسد ثغراتها قصداً إلى تقويمها وإصلاح معوجّها فلهم منّي الشكر الجزيل ووافر الأمتنان . ومن الله التوفيق ، إنه نعم المجيب .

خ

وأشكر قسم اللغة العربية بكليتنا رئاسةً وأساتذةً داعياً بطول العمر لهم ، وأشكر قسم التسجيل بكلية التربية وزهرته العطرة الست أسماء التي وجدت منها كل العون وتسهيل الصعاب .

وليس لي بعد ذا إلا أن أزجي الشكر خالصاً لزملائي الذين أمدوني بالمصادر والمراجع وأزروني في محنتي وأخصّ منهم الأخ خميس عبد الله ، والأخ محمود حسين ، والأخ يوخنا مرزا خامس ، دعائي لهم بالتوفيق . ويطيب لي أن أن أسجل شكري إلى الأخ مؤيد حسين مجيد الذي أشرف على طباعة هذه الأطروحة وبذل أقصى جهده ، وفقه الله في الدارين .

الباحث

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥ . ١	المقدمة
٢٧ . ٦	التمهيد ، ويشمل :
١٢ . ٧	أولاً : بؤادر النظر في إعراب القرآن الكريم
١٤ . ١٣	ثانياً : الإعراب بين اللغة والإصطلاح
١٨ . ١٥	ثالثاً : القرآن الكريم بين الإعراب والتفسير
٢٧ . ١٩	رابعاً : كتب إعراب القرآن وثبت بأسماء مؤلفي كتب إعراب القرآن الكريم
١٨١ . ٢٨	الفصل الأول : الخلاف في الأسماء
٣٠ . ٢٩	١ . أسم الإشارة في (ذا)
٣٣ . ٣١	٢ . هل تأتي أسماء الإشارة بمعنى الأسم الموصول ؟
٣٥ . ٣٤	٣ . الفاعل ، ومنه :
٣٧ . ٣٦	. هل يجوز إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به ؟
٣٨	. هل يجوز وصف فاعل نعم وبئس ؟
٣٩	. هل الجار والمجرور يقومان مقام الفاعل ؟
٤٤ . ٤٠	٤ . اختلافهم في حركة (أي) بين الإعراب والبناء
٤٥	٥ . (ما) الموصولة هل تقع للعاقل ؟
٤٧ . ٤٦	٦ . هل يجوز نعت الأسم الموصول بالمعرفة ؟
٤٨	٧ . إدخال (أل) على (كل) ، و (بعض)
٥٠ . ٤٩	٨ . لفظة (غير) بين النكرة والمعرفة
٥٢ . ٥١	٩ . تعريف جزئي العدد المركب
٥٤ . ٥٣	١٠ . هل إضافة العدد المركب تخرجه من البناء إلى الإعراب ؟
٥٦ . ٥٥	١١ . اختلافهم في خبر (الذين)
٥٩ . ٥٧	١٢ . الخلاف في الخبر
٦١ . ٦٠	١٣ . هل يكون اسم كان مجهولاً ؟
٦٣ . ٦٢	١٤ . اختلافهم في خبر الكون المنفي
٦٥ . ٦٤	١٥ . ما بعد الفاء لا يكون خبراً

٦٧.٦٦	١٦ . (ما) التعجبية
٦٩.٦٨	١٧ . اختلافهم في (ما) الواقعة بعد نَعَمْ وَبِئْسَ
٧١.٧٠	١٨ . التعجّب من الألوان والعاهات
١١٢.٧٢	مسائل الضمير :
٧٣.٧٢	١ . الحرف لا يكون بدلاً من الضمير
٧٥.٧٤	٢ . هل يجوز نعت المضمّر ؟
٧٧.٧٦	٣ . اختلافهم في موضع الضمير في اسم الفاعل
٨٠.٧٨	٤ . اختلافهم في موضع الكاف من (أُرَيْتُمْ)
٨٢.٨١	٥ . هل يأتي الضمير متصلاً مع (لولا) ؟
٨٤.٨٣	٦ . المحذوف لا يعود عليه ضمير
٨٥	٧ . هل يجوز دخول ضمير الفصل على النكرة ؟
٨٨.٨٦	٨ . اختلافهم في الضمير من (إِيَّاكَ)
٩١.٨٩	٩ . هل يجوز تقديم المضمّر على المظهر ؟
٩٤.٩٢	١٠ . هل يجوز إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة ؟
٩٥	١١ . لا يقع بعد (إلّا) ضمير متّصل
٩٧.٩٦	١٢ . اختلافهم في إعراب (أَنْ) بعد (لَا جَرَمَ)
١٠٠.٩٨	١٣ . اختلافهم في فتحة (آبنُ أُمَّ)
١٠٢.١٠١	١٤ . اختلافهم في بناء (لا مَسَاسَ)
١٠٣	١٥ . اختلافهم في إعراب الجملة بَعْدَ (إِيْمَا)
١٠٤	١٦ . اسم التفضيل : هل يجوز العسل أحلى من الخل ؟
١٠٦.١٠٥	١٧ . هل يجوز الجمع بين النون والإضافة ؟
١٠٩.١٠٧	١٨ . لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلّا بالظرف
١١٢.١١٠	١٩ . إضافة الشيء إلى نفسه
١١٨.١١٣	مسائل التوابع :
١١٤.١١٣	أولاً : النعت :
١١٤.١١٣	١ . نصب (مالك)
١١٦.١١٥	٢ . تابع (أَيُّ) المنادى
١١٧	٣ . ما فيه الألف واللام لا يوصف

١١٨	٤ . هل يجوز تقديم الصفة على الموصوف ؟
١٣٣ . ١١٩	ثانياً : العطف :
١١٩	١ . هل يجوز عطف البيان في النكرة ؟
١٢٢ . ١٢٠	٢ . العطف على معمولي عاملين مختلفين
١٢٤ . ١٢٣	٣ . العطف على أسم (إنَّ) قبل تمام الخبر
١٢٧ . ١٢٥	٤ . عطف الظاهر على المضمرة المرفوعة
١٣١ . ١٢٨	٥ . عطف الظاهر على الضمير المتصل المجرور
١٣٣ . ١٣٢	٦ . البدل ، ومنه : اختلافهم في إعراب (قتالٍ)
١٨١ . ١٣٤	ثالثاً . منصوبات الأسماء :
١٣٦ . ١٣٤	١ . اختلافهم في نصب الأسم بعد (لا) النافية للجنس .
١٣٩ . ١٣٧	٢ . اختلافهم في (هل يكون التمييز معرفة) ؟
١٤١ . ١٤٠	٣ . تقديم التمييز إلى الفعل المتصرف
١٤٢	٤ . اختلافهم في نصب (نُزُلًا)
١٤٤ . ١٤٣	٥ . اختلافهم في المصدر المؤول في (أنْ تبرّوا)
١٤٦ . ١٤٥	٦ . اختلافهم في نصب أياما
١٤٨ . ١٤٧	٧ . نصب (كتاب الله)
١٤٩	٨ . اختلافهم في نصب (رحمةً)
١٥١ . ١٥٠	٩ . هل تدخل (أل) التعريف على الحال ؟
١٥٣ . ١٥٢	١٠ . اختلافهم في نصب (زهرة)
١٥٤	١١ . اختلافهم في إعراب (وَحْدَهُ)
١٥٦ . ١٥٥	١٢ . اختلافهم في مجيء الحال من المضاف إليه
١٥٨ . ١٥٧	١٣ . هل يجوز تقديم الحال على المجرور بالحرف غير الزائد ؟
١٦٠ . ١٥٩	١٤ . لفظة (أجمعون) بين الحال والتوكيد
١٦١	١٥ . اختلافهم في إعراب (رقيقاً)
١٦٣ . ١٦٢	١٦ . اختلافهم في إعراب (فئتين)
١٦٤	١٧ . اختلافهم في إعراب (فَضْرَبَ الرقاب)
١٦٥	١٨ . اختلافهم في نصب (زينة)
١٦٦	١٩ . اختلافهم في الظرف (فوق)
١٦٨ . ١٦٧	٢٠ . اختلافهم في إعراب المنصوب بعد (نِعَمَ وَبِئْسَ وساء)

١٦٩	٢١ . اختلافهم في نصب (ملة)
١٧٠	٢٢ . اختلافهم في ظرف الزمان (ثلاث ليالٍ)
١٧٢ . ١٧١	٢٣ . نصب (خيراً)
١٧٤ . ١٧٣	٢٤ . النصب على نزع الخافض
١٧٦ . ١٧٥	٢٥ . نصب (غير) على الاستثناء وبعدها (لا)
١٧٩ . ١٧٧	٢٦ . هل يستثنى أكثر من النصف ؟
١٨١ . ١٨٠	٢٧ . اختلافهم في جواز نصب (غير) الاستثنائية في كل موضع يحسن فيه (إلا)
٢٤٧ . ١٨٢	الفصل الثاني : الخلاف في الأفعال
١٨٣	١ . تعدية الفعل ولزومه
١٨٤	٢ . تعدّي الفعل (جعل) الى أكثر من مفعولين
١٨٥	٣ . دلالة كان الناقصة على الزمان
١٨٧ . ١٨٦	٤ . دلالة (إن كُنْتُ)
١٨٩ . ١٨٨	٥ . القول بزيادة (كان)
١٩٠	٦ . الفعل (ونى) هل هو من أخوات ما زال ؟
١٩١	٧ . وقوع (أن) بعد ظنّ وأخواتها
١٩٣ . ١٩٢	٨ . (أحصى) بين الفعلية والأسمية
١٩٤	٩ . قوله تعالى أسمعُ بهم وأبصرُ (بين التعجب والأمر
١٩٦ . ١٩٥	١٠ . (أعلم) هل تأتي بمعنى عالم ؟
١٩٨ . ١٩٧	١١ . هل يقع الفعل الماضي خبراً للفعل الناقص ؟
٢٠١ . ١٩٩	١٢ . اختلافهم في مجيء الحال من الفعل الماضي
٢٠٣ . ٢٠٢	١٣ . هل يتعدّى (حذَرَ) مباشرة ؟
٢٠٦ . ٢٠٤	١٤ . حاشا بين الحرفية والفعلية
٢٠٧	١٥ . هل يجوز أن يكون الخبر غير فعل، بل صفة يفصل بين مذكرها ومؤنثها بالتاء؟
٢٠٨	١٦ . دلالة (يفعل على الحال والأستقبال)
٢١١ . ٢٠٩	١٧ . وقوع الفعل المبني موقع المعرب لا يوجب البناء
٢١٤ . ٢١٢	١٨ . اختلافهم في بناء الفعل المضارع (يعفون)
٢١٦ . ٢١٥	١٩ . الخلاف في حركة لام الفعل قبل نوني التوكيد أهي للبناء أم عارضة ؟
٢١٨ . ٢١٧	٢٠ . الأفعال الخمسة عند اتصالها بنوني التوكيد معرفة أم مبنية؟

٢٢٠ . ٢١٩	٢١ . حكم توكيد الفعل المضارع بعد (إمّا)
٢٢٢ . ٢٢١	٢٢ . ناصب الفعل المضارع بعد (إنْ)
٢٢٤ . ٢٢٣	٢٣ . جواز النصب بـ (إنْ) وهي متوسطة
٢٢٦ . ٢٢٥	٢٤ . الناصب للفعل المضارع بعد (حتى)
٢٢٨ . ٢٢٧	٢٥ . الفعل المضارع بعد (لام كي)
٢٣٠ . ٢٢٩	٢٦ . النصب للفعل المضارع بعد (الواو)
٢٣١	٢٧ . نصب جواب الأمر بالفاء
٢٣٢	٢٨ . النصب على جواب الاستفهام
٢٣٥ . ٢٣٣	٢٩ . هل يجوز نصب المضارع في جواب (لعلّ) ؟
٢٣٦	٣٠ . الفصل بين (أن) والفعل بعدها بفواصل
٢٣٧	٣١ . اختلافهم في جزم جواب الأمر
٢٣٩ . ٢٣٨	٣٢ . جزم الفعل الواقع في جواب الإستفهام
٢٤١ . ٢٤٠	٣٣ . جواب الدعاء
٢٤٣ . ٢٤٢	٣٤ . جزم الفعل المضارع (يَكُنْ)
٢٤٥ . ٢٤٤	٣٥ . هل يجوز الجزم بلا عامل ؟
٢٤٦	٣٦ . هل يجوز الجزم بـ (إذا) ؟
٣٣٨ . ٢٤٧	الفصل الثالث : الخلاف في الحروف والأدوات
٢٧٥ . ٢٥٢	أولاً : الخلاف في معاني الأدوات :
٢٥٣ . ٢٥٢	١ . ثم بمعنى الواو
٢٥٤	٢ . اختلافهم في الواو
٢٥٧ . ٢٥٥	٣ . (أو) بمعنى (واو)
٢٥٩ . ٢٥٨	٤ . (إلّا) هل تكون بمعنى (الواو) ؟
٢٦٠	٥ . (لعلّ) بمعنى (هل)
٢٦٢ . ٢٦١	٦ . هل تأتي اللام الجارة بمعنى (أنْ) ؟
٢٦٣	٧ . (حتى) بمعنى (إلّا)
٢٦٦ . ٢٦٤	٨ . اختلافهم في (كلاً)
٢٦٧	٩ . اللام بمعنى (في)
٢٧٠ . ٢٦٨	١٠ . هل تأتي (إنْ) بمعنى (لو) ؟

٢٧١	١١ . هل تكون (ما) بمعنى (لم) ؟
٢٧٣ . ٢٧٢	١٢ . (لَمَّا) بمعنى (إِلا)
٢٧٥ . ٢٧٤	١٣ . اختلافهم في واو الحال
٣١٤ . ٢٧٦	ثانياً : الخلاف في عمل الأداة :
٢٧٧ . ٢٧٦	١ . هل تعمل (ما) الحجازية عمل (ليس) إذا فُقد أحد شروطها ؟
٢٧٨	٢ . عامل الرفع في خبر (لا) النافية للجنس
٢٨٠ . ٢٧٩	٣ . الخلاف في عمل (لات)
٢٨٢ . ٢٨١	٤ . الخلاف في (لات) ومعمولها
٢٨٤ . ٢٨٣	٥ . هل يجوز حذف لام الأمر في ضرورة الشعر ؟
٢٨٥	٦ . اختلافهم في جواب (أمّا) و (إن) مجتمعتين
٢٨٦	٧ . هل تدخل (همزة الإستفهام) على جواب الشرط ؟
٢٨٨ . ٢٨٧	٨ . اختلافهم في عمل (إن) المخففة
٢٩٠ . ٢٨٩	٩ . اختلافهم في خبر (ما) العاملة عمل (ليس)
٢٩٢ . ٢٩١	١٠ . وقوع (إن) في صلة (الذي) وأخواته
٢٩٣	١١ . في إعراب (أن) بعد (لو)
٢٩٥ . ٢٩٤	١٢ . إعراب الأحرف المقطعة في فواتح السور
٢٩٦	١٣ . هل تلازم نون التوكيد مع اللام ؟
٢٩٧	١٤ . دخول لام التوكيد على خبر (لكن)
٢٩٩ . ٢٩٨	١٥ . إعمال (لكن) مخففة
٣٠٠	١٦ . الفصل بين (إن) واسمها بالحال
٣٠٢ . ٣٠١	١٧ . (كيف) بين الحالية والظرفية
٣٠٤ . ٣٠٣	١٨ . (إذا) ظرف زمان أم مكان ؟
٣٠٦ . ٣٠٥	١٩ . اختلافهم في دخول اللام على (سوف)
٣٠٧	٢٠ . لا يجوز الجمع بين (إن) و (أن)
٣١٠ . ٣٠٨	٢١ . (إن) النافية بمعنى (ما)
٣١٢ . ٣١١	٢٢ . اختلافهم في أصل (لَنْ) وإعمالها
٣١٤ . ٣١٣	٢٣ . أصل (ويكأن)
٣٣٨ . ٣١٥	ثالثاً : الخلاف في مسائل متفرقة :

٣١٥	١ . فتح لام الأمر
٣١٦	٢ . اختلافهم في أصل (بلى)
٣١٨ . ٣١٧	٣ . (مِنْ) تقع لابتداء الغاية في الزمان
٣٢٠ . ٣١٩	٤ . اختلافهم في متعلق قوله تعالى (لإيلاف قريش)
٣٢١	٥ . اختلافهم في اللام من قوله تعالى (يحلفون بالله لكم ليرضوكم)
٣٢٣ . ٣٢٢	٦ . اختلافهم في (لو)
٣٢٥ . ٣٢٤	٧ . في إضمار (لا)
٣٢٧ . ٣٢٦	٨ . (الواو) في قوله تعالى (وثامنهم كلبهم)
٣٢٩ . ٣٢٨	٩ . اختلافهم في نوع اللام من قوله تعالى (للذين هم لربهم يرهبون)
٣٣٢ . ٣٣٠	١٠ . (ما) المصدرية بين الأسمية والحرفية
٣٣٤ . ٣٣٣	١١ . ربّ بين الأسمية والحرفية
٣٣٦ . ٣٣٥	١٢ . (ما) الواقعة بعد رُبَّ هل لها موقع من الإعراب ؟
٣٣٨ . ٣٣٧	١٣ . مع (أهي ثنائية أم ثلاثية ؟ أو هي اسم أو حرف ؟)
٤٧٠ . ٢٣٩	الفصل الرابع : الفكر النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم
٤٣٠ . ٣٤٢	أولاً : التأويل النحوي :
٤١٠ . ٣٤٤	١ . وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي
٣٨١ . ٣٤٤	● الحذف والتقدير :
٣٨١ . ٣٤٥	أ / حذف الأسماء :
٣٤٧ . ٣٤٥	١ . حذف الموصول وإبقاء الصلة
٣٥٠ . ٣٤٨	٢ . حذف المبتدأ
٣٥١	٣ . اختلافهم في تقدير المحذوف
٣٥٣ . ٣٥٢	٤ . حذف الخبر
٣٥٥ . ٣٥٤	٥ . اختلافهم في موضع الجار والمجرور من البسمة
٣٥٧ . ٣٥٦	٦ . اختلافهم في تقدير الخبر
٣٥٩ . ٣٥٨	٧ . اختلافهم في خبر (الذين)
٣٦١ . ٣٦٠	٨ . حذف الفاعل
٣٦٢	٩ . حذف المفعول به
٣٦٣	١٠ . حذف المفعول لأجله

٣٦٤	١١ . حذف المنادى
٣٦٥	١٢ . حذف المستثنى منه
٣٦٧ . ٣٦٦	١٣ . حذف جواب القسم
٣٦٨	١٤ . حذف جواب الشرط
٣٧٠ . ٣٦٩	١٥ . اختلافهم في حذف الجار والمجرور
٣٧٥ . ٣٧١	ب / حذف الفعل
٣٨١ . ٣٧٦	ج / حذف الحرف ، ومنه :
٣٧٧ . ٣٧٦	١ . حذف (يا) النداء مع النكرة والمبهم
٣٧٩ . ٣٧٨	٢ . هل يجوز حذف همزة الإستفهام من غير (أم) المعادلة ؟
٣٨١ . ٣٨٠	٣ . حذف النون من الفعل (يكن)
٣٩٥ . ٣٨٢	● ● الزيادة :
٣٨٥ . ٣٨٢	١ . الخلاف في زيادة (لا) مع القسم
٣٨٧ . ٣٨٦	٢ . الخلاف في زيادة (الباء)
٣٩٠ . ٣٨٨	٣ . زيادة (مِنْ) في الواجب
٣٩٢ . ٣٩١	٤ . زيادة (إذ)
٣٩٥ . ٣٩٣	٥ . زيادة (الواو)
٣٩٧ . ٣٩٦	● ● ● الإلغاء :
٤١٠ . ٣٩٨	● ● ● التضمين :
٤٠٤ . ٤٠٠	١ . التضمين الحرفي :
٤٠١ . ٤٠٠	أ . تضمين (هل) معنى (قد)
٤٠٣ . ٤٠٢	ب . تضمين (على) معنى (في)
٤٠٤	ج . تضمين (أو) معنى (بل)
٤٠٧ . ٤٠٥	٢ . التضمين الفعلي
٤١٠ . ٤٠٨	٣ . التضمين الأسمي
٤٢٣ . ٤١١	٢ . النصوص التي تتفق مع القواعد الموضوعية لظاهرة التتابع :
٤١٦ . ٤١٣	١ . التذكير والتأنيث
٤٢٣ . ٤١٧	٢ . الحمل على المعنى
٤٣٠ . ٤٢٤	٣ . النصوص التي لم تتفق مع القواعد النحوية الموضوعية لظاهرة الترتيب :

٤٣٠ . ٤٢٤	التقديم والتأخير ، ومنه :
٤٢٤	١ . هل يجوز تقديم خبر كان (الظرف) على اسمها ؟
٤٢٥	٢ . هل يجوز تقديم الأسم المنصوب بجواب الشرط على الأداة ؟
٤٢٧ . ٤٢٦	٣ . اختلافهم في جواز تقديم جواب الشرط على فعل الشرط والأداة
٤٣٠ . ٤٢٨	٤ . هل يجوز تقديم خبر ليس عليها ؟
٤٤١ . ٤٣١	ثانياً : العوامل :
٤٣٣ . ٤٣٢	١ . اختلافهم في رفع الأسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور
٤٣٥ . ٤٣٤	٢ . اختلافهم في نصب (الظالمين)
٤٣٧ . ٤٣٦	٣ . عمل صيغة المبالغة (فعيل)
٤٤١ . ٤٣٨	٤ . اختلافهم في العامل في المستثنى بـ (إلا)
٤٦٠ . ٤٤٢	ثالثاً : التعليقات :
٤٤٥ . ٤٤٤	١ . علة الجزم بـ (لم)
٤٤٦	٢ . اختلافهم في علة بناء الأعداد المركبة
٤٤٧	٣ . اختلافهم في علة فتح النون
٤٤٩ . ٤٤٨	٤ . قوله تعالى (فإن كانتا اثنتين)
٤٥١ . ٤٥٠	٥ . الخلاف في علة فواتح السور
٤٥٢	٦ . الخلاف في علة سكون تاء التأنيث
٤٥٤ . ٤٥٣	٧ . علة بناء الظرف ، ومنه علة بناء الآن
٤٥٦ . ٤٥٥	٨ . ظرف الزمان المضاف إلى الفعل المضارع المعرب
٤٥٨ . ٤٥٧	٩ . الخلاف في (دون)
٤٦٠ . ٤٥٩	١٠ . علة منع الصرف في (مثنى وثلاث ورباع)
٤٧٠ . ٤٦٤	خامساً : الخلاف النحوي بين أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم
٤٧٧ . ٤٧١	الخاتمة ونتائج البحث
٥٠٠ . ٤٧٨	جريدة المصادر والمراجع

المقدمة

المقدمة

الحمد لله الذي فضلنا بالقرآن على الأمم أجمعين ، وأتانا به ما لم يوتِ أحداً من العالمين أنزلهُ هداية ، وجَعَلَهُ للشرائع السماوية خاتمة ، ثم جعل له من نفسه حجةً على الدهر قائمة .

والصلاة والسلام على مَنْ كان خُلُقُهُ القرآن ، ووصيته القرآن ، وميراثه القرآن ، القائل: ((خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ)) .وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ، أما بَعْدُ :

فقد عُنيَتِ اللغة العربية بالقرآن الكريم المبين كتابها الأوحد وحارسها الخالد الأمين ، ومما لا سبيلَ إلى الشكِّ فيه أنَّ القرآن الكريم كتابُ العربية الأول في متانة الأسلوب ، وسمو المعنى ، وقوة الدلالة ، ويمثل نَصَّهُ الخالد بحراً زاخراً بالظواهر اللغوية ، والقضايا النحوية ، وقد توافر علماءنا على خدمة القرآن الكريم ، وظهرت مؤلفات كثيرة دَرَسَتْ النصَّ القرآني من جوانبه كافة لإبراز معانيه ، وتجلية مشكله ، وتأصيل قواعد النحو، وتناولت كثيراً من أي التنزيل بالإعراب المجمل وتفسير المعنى، عُرِفَتْ باسم معاني القرآن ، ثم وقفت جمهرة من العلماء بعد ذلك جهودها البارعة على إعراب القرآن خاصة ، وألّفت كتب مستقلة تحمل اسم (اعراب القرآن) ، حرص أصحابها على إعراب أي التنزيل وبيان الحكم الإعرابي للمفردات والجمل، أو ما غمضَ من ذلك أو أشكلَ ، ولم يغفلوا جوانب الصرف ، والصوت ، والرسم، واللغة مع حرص جَلِيٍّ على توجيه القراءات، والإحتجاج لها وتجلية اختلاف وجوه الإعراب ، وكانت عنايتهم بالخلاف النحوي عنايةً واضحة ، حتى كادت تشكل ظاهرة لفتت إنتباه الكثير من الدارسين إذ حُظيت بالبحث والتدقيق قديماً وحديثاً ، وانصبت عليها دراسات كثيرة تناولت الخلاف من جوانبه المتعددة فدرس الخلاف بين البصريين أنفسهم وبين الكوفيين أنفسهم من جهة ، وبين البصريين والكوفيين من جهة أخرى ، وفي مؤلفات كثير من كتب النحو .

أما صلة الباحث بالقرآن الكريم ، فتعود إلى أيام الحداثة عندما كنت احفظ السور القصار منه ، وزاد ولعي بهذا الإعجاز الرباني العظيم بَعْدَ قبولي في قسم اللغة العربية . جامعة الموصل ، وتحققت أمنيته ، حتى أَحْسَسْتُ بمسؤولية دراسة القرآن الكريم ، وما يتعلق بالجانب الإعرابي خاصة ، وبلغت هذه الرغبة ذروتها في مرحلة الماجستير حينما

قَبِضَ اللهُ رَجُلًا لِي دراسة جانباً من جوانب إعرابه غير أنني لم أكتفِ بهذا القدر من دراسة القرآن ، فبعد قبولي في مرحلة الدكتوراه كانت فكرة البحث في إعراب القرآن تراودني لا تَنفَكُ مني ، ولكن هذه الرغبة يُحيطها الحذر والخوف ؛ لأنني أعرف أن ارتياد الدراسات القرآنية أمر ليس بالسهل ، لذا كانت الخُطى حذرة يشوبها التردد والحيرة ، فعقدت العزم متوكلاً على الله أن يكون موضوع بحثي للحصول على شهادة الدكتوراه في اللغة العربية موضوعاً في (**الخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم**) ، والحقيقة الناصعة أن إعراب القرآن الكريم لم يكن مقتصراً على (كتب إعراب القرآن) بل تعدى إلى كتب اللغة والنحو والأدب وغيرها ؛ لهذا رسمنا لبحثنا هذا حدوداً اندرج تحتها الكتب التي تحمل اسم (إعراب القرآن) فقط واستثنينا كتب الوجوه والنظائر ، ومجاز القرآن ، ومعاني القرآن ، ومفردات ألفاظ القرآن ، وغريب القرآن ، وإن كانت في مادتها تحوي مسائل في إعراب القرآن . ولا يُخفى على أحد أن كتب إعراب القرآن أكثر تماساً بالنحو من الكتب الأخرى والمتخصصة بالقرآن الكريم ، وإذا كانت هذه العنوانات التي ذكرناها آنفاً متشابهة ، ومتخصصة في القرآن الكريم ، فثمة خلاف كبير بين موضوعات كتاب مجاز القرآن ، وكتب معاني القرآن ، وكتب إعراب القرآن .

وبعد الاستعانة بالله رَجُلًا تدارست هذا الموضوع مع نخبة من الأساتذة الأفاضل ومن بين هؤلاء الأساتذة الأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح ، والدكتور عبد الرسول سلمان الزيدي ، والدكتورة الفاضلة لطيفة عبد الرسول ، والأستاذ قيس الأوسي ، والأستاذ صادق حسين كنيج ، والدكتور أحمد جواد ، وبعد التشاور معهم والتباحث ثبت القرار على أن تكون أطروحتي موسومة بهذا العنوان (**الخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن حتى نهاية القرن الثامن للهجرة**) .

فبدأت بالعمل متكلاً على الله ومستضيئاً بتوجيهات أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور عبد الرسول سلمان الزيدي الذي أعطاني من وقته الثمين ما يجعلني مديناً له ما بقي العمر والذي كان له قصب السبق في إغناء هذه الأطروحة وسد ثغراتها ، ولكن بعد مرور عام على إشرافه على كتابة هذه الأطروحة تم تغيير المشرف ، وذلك لأسباب يعرفها الجميع إذ كان الأستاذ من ضمن الذين تم إقصائهم عن العمل ، بعد ذلك أسند الإشراف على هذه الأطروحة إلى الدكتورة لطيفة عبد الرسول التي تفضلت بالإشراف على هذه الأطروحة ؛ لتكمل المسيرة فأفرغت فيها قصارى فهمها العميق ، وصرفت فيها رهافة

حسبها الدقيق كما ترى هذه الأطروحة النور ، وقد استقى البحث مادته العلمية من المصادر القرآنية ، والتفسيرية ، والنحوية ، والأصول ما وجدت إلى ذلك سبيلاً ، فقد تنوعت مصادر هذه الدراسة ، إذ جمعت بين كتب التفسير والكتب النحوية ، واللغوية ، وكتب معاني القرآن وإعرابه ، وإعجاز القرآن وغريبه ، وكتب التراجم ، وكتب الخلاف النحوي ، فضلاً عن الاستعانة بالدراسات التي كان لها فضل السبق في هذا الميدان ، والتي كان لها اليد الطولى في إغناء هذه الرسالة . وقد اقتضت طبيعة البحث في هذا الموضوع ، وكيفية التعامل مع المادة العلمية المجموع لها بناء البحث على أربعة فصول مبدوءة بمقدمة بنتائج البحث ، وقد اختص التمهيد بعرض توطئة نظرية تخص محورين أولهما علاقة الإعراب بالمعنى مروراً بكتب معاني القرآن ، وكتب إعراب القرآن ، وبوادر التأليف فيهما والفرق الدقيق بينهما . وثانيهما ثبت يضم أسماء من ألف في إعراب القرآن عنواناً صريحاً ، وقد استعنت بكتب التراجم النحوية واللغوية .

أما الفصول الأربعة فيتصدى الفصل الأول منها لدراسة اختلاف النحويين فيما يخص الأسماء من تقسيمات الجملة العربية ، وقد تناولت فيه مرفوعات الأسماء ، ومنصوباتها ، ومجروراتها وما يتعلق بهذه الموضوعات . أما الفصل الثاني : فقد خص بدراسة الخلاف النحوي في الأفعال معربها ومبنيها وما رُفِعَ منها أو نصب أو جزم . ودرسنا في الفصل الثالث : الخلاف النحوي في الأدوات والحروف ، إذ حاولنا في هذا الفصل أن نميز بين مصطلحي (الأداة والحرف) ، واستخدام النحويين لكلا المصطلحين . أما الفصل الرابع : فتناولت فيه دراسة الفكر النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم ، وحوى هذا الفصل دراسة . التأويل النحوي وما فيه من حذف أو تقدير أو زيادة وإلغاء وحمل على المعنى ودراسة التعليقات والمناقشات ، والقضايا التي تختص بالجانب التركيبي مثل التقديم والتأخير ، وتناولت في هذا الفصل الخلاف في التفكير النحوي بين معربي القرآن أنفسهم إذ وجدنا هذه الكتب حافلةً بالخلافات الإعرابية بين أصحاب الكتب المدروسة وفي مواضع كثيرة من أي الذكر الحكيم ، واستطعنا استقصاء جوانب كثيرة من هذه المسائل . وقد أثر الباحث ألاجتهاد الخاص ، ومناقشة الكثير من الآراء والمفاضلة بينهما ما وسعه ذلك وما أسعفه فكره المبتدئ المتواضع ، ولابدّ مثل هذا الباحث أن يلاقي صعوبات كثيرة في مقدمتها كثرة الآراء وتشعبها في المسألة الخلافية الواحدة ، وكثرة المصادر التي تناولتها مما يُعسر عليّ الإحاطة بها جميعاً ، وكذلك صعوبة الترجيح بين الآراء المتشعبة إذ إنّ جُلَّ أصحاب كتب إعراب القرآن يذكرون الآراء بدون ترجيح لأحدها ، وكذلك

صعوبة الحصول على بعض المصادر التي تخصُّ صُلب هذه الدراسة ومن ذلك كتاب (الفريد في إعراب القرآن المجيد) للمنتجب الهمداني وكتاب الملخص في إعراب القرآن ، للخطيب التبريزي (ت ٥٠٢ هـ —————) . (ت ٦٤٣ هـ) لم أستطع الحصول عليه بعد تشبثي بالمكتبات وسؤالي عنه عند أهل الاختصاص .

وفي الختام يطيب لي أن أنكر أنني قدمت هذا الجهد المتواضع في ميدان دراسة الخلاف في إعراب القرآن الكريم كي يضيف لبنة إلى الدراسات القرآنية ، وقد توخيت فيه الصواب والحذر ما استطعت ، فإن أصبتُ جادة الصواب فذلك من الله وحده ، وكرم فضله عليّ وهذا مُبتغاي وأملي ، وإن كنتُ قد جانبت الصواب وتعثرت بي الخطى فذلك من ضعف الإنسان وقلة حيلته ، وحسبي أنني عانيتُ وسهرتُ الليلة بعدَ الليلة وحاولتُ أن أصل إلى غايتي بالرغم من الظروف العسيرة التي عانيتُها، فقد فجعت بفقد الدتي التي اختارها الله ؛ لتكون إلى جواره ، ومن ثمَّ فُجعتُ بفقد شقيقي الذي قصمَ ظهري ، ولكني أعزّي نفسي بالتأسي راجياً الله الغفور الرحيم أن يتغمدهما بواسع رحمته ، وأرجو أن يكون عملي خالصاً لوجهه الكريم ، وابتهل إليه ألا يؤاخذنا على نسياننا أو خطئنا أو قلة حيلتنا، وما توفيقى ولا احتسابى إلا بالله ربنا أتم علينا نعمك إنك على كل شيء قدير ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الباحث

التمهيد

- أولاً : بؤادر النظر في إعراب القرآن الكريم
ثانياً : الإعراب بين اللغة والآصطلاح
ثالثاً : القرآن الكريم بين الإعراب والتفسير
رابعاً : ثبت بأسماء مؤلفي كتب إعراب القرآن

أولاً : بؤادر النظر في إعراب القرآن الكريم :

إنَّ مِنْ إعجاز القرآن العظيم ، وخطوده إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها أن هياً مُنزلُهُ . تعالى شأنهُ . عقول العلماء العاملين ، وأفكار الباحثين إلى الخوض في ميدانهِ الرحب ليكشف أسرارهِ ، ولعل من أهم هذه الميادين ميدان إعرابه ، وتدبر معانيهِ، فالإعراب هو الموضح للمعنى والمبين للغرض، والمشير إلى البلاغة، والإعراب يومئذ إلى جمال التركيب ، وحسن الصياغة ، وهذه كلها مواطن الأعجاز في كتاب الله العزيز .

وإذا أردنا أن نضع أيدينا على بدايات النظر في إعراب القرآن الكريم فلا بد أن نتقف عند نقط المصحف الذي بدأ على يدي أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) عندما كان يتصدر لإعراب القرآن الكريم ، ويقصده الدارسون ، ويبدو لنا جالياً أن أبا الأسود هو المؤسس الأول لبدايات النظر وتدبر إعراب آيات القرآن الكريم (١) .

قال الدكتور ابراهيم مصطفى : " وإنَّ حسَّ العرب بالإعراب ، وإكرامهم له دعاهم إلى أن يضبطوا بالنقط أواخر الكلمات في القرآن الكريم حين يكتبون ، وإن ممارسة النحاة لهذا الضبط هدتهم إلى كشف علل الإعراب فكان علم النحو " (٢) . وعمل أبي الأسود هذا إنما هو رسم إعراب القرآن الكريم عن طريق نقط أواخر الكلمات ، وهذه المبادرة تكشف عن أصالة في الفهم، وقدرة على الابتكار، وبراعة من التبعية والتقليد (٣) .

وهذا كله يدعونا إلى أن نؤكد حقيقةً تاريخية لا شك فيها هي : أن أبا الأسود كان خبيراً ، وعالماً بالقرآن الكريم ، وباللغة العربية فإن لم يكن كذلك لأسند ضبط النص القرآني الكريم إلى غيره ممن هو أجدر منه ، وأعلم بالقرآن والعربية معاً ، ولو لم يكن كذلك لما اختاره الإمام عليّ عليه السلام لوضع اللبنة الأولى من صرح النحو العربي ، إذ تكاد تجمع الروايات التي تناقلتها كتب التراث القديمة على أن واضع النحو العربي

(١) ذكر السيوطي في ترجمة حر بن عبد الرحمن القارئ النحوي أنه سمع أبا الأسود ، وعنه طلب إعراب

القرآن . ينظر : بغية الوعاة : ١ / ٤٩٣ .

(٢) إحياء النحو : ٢١ .

(٣) ينظر : تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني : علي أبو المكارم : ٥١ .

هو أبو الأسود وبإيعاز من الإمام علي عليه السلام (١) .

وقبل الحديث عن عمل أبي الأسود في نقط المصحف نودّ الإشارة إلى أنّ المصاحف قبل عهد أبي الأسود كانت خالية من الشكّل ، وإنّ حرص أبي الأسود على القرآن الكريم خشية اللحن هو الذي دفعه إلى هذا العمل ، وليس لشيءٍ سواه قال السيرافي: " أخذ أبو الأسود عن الإمام علي عليه السلام العربية فكان لا يخرج شيئاً مما أخذه عن علي بن أبي طالب عليه السلام إلى أحدٍ حتّى بعث إليه زياد : " إعمل شيئاً تكون فيه إماماً ينتفع الناس به وتُعرب به كتاب الله ، فاستغفاه من ذلك حتّى سمع أبو الأسود قارئاً يقرأ : ﴿ أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ ﴾ (٢) فقال : ما ظننتُ أنّ أمرَ الناسِ صارَ إلى هذا فرجع إلى زياد فقال : أنا أفعلُ ما أمر الله به الأميرُ ... " (٣) .

هذه الرواية تهدينا إلى حقيقة واضحة وهي أنّ أبا الأسود الدولي عمِل هذا ليس إكراماً لأحدٍ بل خوفاً على القرآن من أن يلحقه اللحنُ كيف لا، وهو دستورهم الذي سار على هديه السلفُ الصالحُ .

قام أبو الأسود بعمله المعروف وهو وضع علامات الإعراب على صورة نقط فجعل علامة الفتحة نقطة فوق الحرف ، والكسرة تحته ، والضمة بين يديه ، وجعل التتوين نقطتين كلُّ ذلك بمدادٍ يخالف مداد الحرف (٤) .

ولمّا وضع نصر بن عاصم (ت ٨٩ هـ) ، ويحيى بن يعمر (ت ١٢٩ هـ) وهما من تلامذة أبي الأسود وبأمر من الحجاج (ت ٩٥ هـ) نقط الاعجام اضطرب الأمرُ واشتبه الإعجامُ بالشكّل (٥) .

فلما ازدحمتِ النقط على الحروف إعراباً ، واعجاماً كان لابدّ من التغيير والشكّل أنفع على حفظ النصوص من حدود النحو ، وفي هذا خدمةٌ جليّةٌ للعربية ، إذ كانت

(١) ينظر : طبقات فحول الشعراء : ١ / ١٢ ، واخبار النحويين البصريين للسيرافي : ٥١ ، وطبقات النحويين واللغويين : ٢١ ، ومعجم الأدباء : ١٤ / ٤٩ ؛ وتاريخ العلماء النحويين لأبن مسعر التنوخي : ١٦٦ ، ونزهة الألباء : ٣ ، وإنباه الرواة : ١ / ٤ ، والأشباه والنظائر : ١ / ١٢ ، وخزانة الأدب : ١ / ٢٨١ .

(٢) سورة التوبة ، الآية : ٣ .

(٣) أخبار النحويين البصريين : ١٥ . ١٦ .

(٤) ينظر : اخبار النحويين البصريين : ١٥ . ١٦ ، وتاريخ العلماء النحويين : ١٦٥ . ١٦٦ ، وإنباه الرواة : ١ / ٥ ، والبرهان في علوم القرآن : ١ / ٢٥٠ ، والمحكم في نقط المصاحف : ٣ ، وهناك رواية ذكرها الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) في كتابة البرهان أن نصر بن عاصم أول من نقط المصاحف وكان يلقب بـ (نصر الحروف) ينظر : ١ / ٢٥١ .

(٥) ينظر : المدراس النحوية للدكتور شوقي ضيف : ١٧ ، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : ٣٨ ، ٢٦٦ ، والأصول للدكتور تمام حسّان : ٣١ .

الخطوة الأولى إلى النحو العربي ^(١) . وجاء في إحدى الروايات " أنَّ الحجاج سأل يحيى بن يعمر : هل ألحن ؟ فقال له : إنك تلحن لحناً خفيفاً : تزيد حرفاً أو تنقص حرفاً وتجعل إنَّ في مواضع أنَّ) ^(٢) وقوله هذا يدل على بصره . وإن كانت بسيطة . في أوليات النحو . وعمل أبي الأسود وتلامذته من بعده يتصل اتصالاً مباشراً بنشأة الاعراب في كتاب الله الكريم إلى جانب مذهب القراءات القرآنية التي حظيت بعناية العلماء في تلك المرحلة . قال الدكتور شوقي ضيف وهو يتحدث عن عمل أبي الأسود : " كان ذلك عملاً خطيراً حقاً ، فقد أحاطوا لفظ القرآن الكريم بسياج يمنع اللحن فيه " ^(٣) ، وهل للنحو غاية أخرى أبرز من حفظ اللسان من الخطأ ؟ وهؤلاء . وإن لم يكونوا نحاة بالمفهوم الاصطلاحي . كان عملهم ذا صلة بعمل النحويين ^(٤) .

تم نقط الإعراب بوضع صبغ يخالف لون المداد ، ومن ثمَّ نقط الاعجام على الاعجام : وهو نقط الحروف المتشابهة في الرسم مثل :

ص . ض . ط . ظ . غ . ع . ه إلى آخره

أدى ذلك إلى ازدحام النقط على الحروف وبقي ذلك حتى عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) عندما رأى تضجر الناس من صعوبة ذلك فحول نقط الأعراب إلى الصورة الحاضرة التي نعرفها اليوم وهي الحركات ، وترك نقط الاعجام على حالها ، فَجَعَلَ : " للفتحة ألفاً صغيرة مضطجعة فوق الحرف ، والكسرة رأس ياء صغيرة تحته ، وللضمة واو صغيرة فوقه فإذا كان الحرف المحرك منوناً كُرِّر الحرف الصغير فكتب مرتين فوق الحرف أو تحته ذلك ؛ لأن الفتحة جزء من الألف ، والكسرة جزء من الياء ، والضمة جزء من الواو ، ووضع للشدة شيئاً صغيراً ، ووضع للسكون دائرة صغيرة ، وللتخفيف فاءاً صغيرة ... " ^(٥) .

وللخليل بن أحمد القدح المعلى في توطيد أركان النحو العربي وترسيخها، وَّلَعَلَ الدليل الواضح على ذلك أنَّ نحونا العربيّ الأصيل بُني كُله على هذه الحركات لكونها أصبحت . فيما بعد . علامات الأعراب ، وآثار العوامل ، ومن الواضح أنَّ النحو العربي

(١) ينظر : ضحى الإسلام أحمد أمين : ٢ / ٢٧٨ ، ومن تأريخ النحو سعيد الأفغاني : ٢٨ .

(٢) الوزراء والكتاب : للجهمي : ٤٢ .

(٣) المدارس النحوية : ١٧ .

(٤) ينظر ، نشأة الخلاف . مجلة مجمع اللغة في القاهرة . البحوث والمحاضرات سنة ١٩٦٩ ج : ٩٦/١ .

(٥) المحكم في نقط المصاحف : ٦ . ٧ ، وينظر : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : ٣٨ . ٣٩ ،

والأصول للدكتور تمام حسان : ٣١ ، ومكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي : ٣٣ ، والخليل ابن

أحمد رائد التراث اللغوي بحث منشور في مجلة الرسالة الإسلامية ، العدد . ٨٤ . ١٨٥ ذو القعدة وذو

الحجة . ١٤٠٥ آب أيلول : ١٩٨٥ م : ص ٤٥ .

أُسِسَ على فكرة العامل وما كان لذلك أن يتمّ لولا الكشف عن هذه الحركات الثلاث (١) .
وقد حَدَمَ الخليل بعمله هذا اللغة العربية والقرآن الكريم خدمة كبرى ، وخَلَّصَ الناس من
الطريقة العسيرة التي كانت متبّعة وهي طريقة النقط .

ولهذا السبب ولغيره من الأسباب الكثيرة لم يكن من المستبعد عن جادة الصواب
أن يُعَدَّ الخليلُ هو المؤسس الحقيقي للنحو العربي (٢) .

ليس من السهل علينا تتبع تطور النحو . قبل عصر الخليل لعدم وصول أيِّ
مؤلف يضم آراء العلماء ومؤلفاتهم ، ومن الجدير بالذكر قولنا : إنَّ أغلب النحويين في
تلك الحقبة كانوا من القرّاء ، وهذا ما تدلّ عليه آراؤهم وتوجيهاتهم المبوبة في كتب التراجم
والتاريخ وكتب النحو ، وليس من المعقول أن يقرؤوا القرآن الكريم ، ويشغلوا بالقراءات
وتوجيهها الوجهة الصحيحة من دون أن يعرفوا شيئاً عن الإعراب وما يتعلق به .

ومن أشهر القرّاء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ (ت ١١٧ هـ) وتلميذه عيسى بن
عمر (ت ١٤٩ هـ) الذي يُعَدُّ استاذ الخليل وسيبويه ، والذي يُنسب إليه كتابان في النحو
، أحدهما : الجامع ، والآخر : الإكمال أو المكمل (٣) ، وأبو عمرو بن العلاء
(ت ١٤٥ هـ) وصولاً إلى الخليل ، ويونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) ، وسيبويه
(ت ١٨٠ هـ) صاحب (الكتاب) وهو أقدم مُصنّف في اللغة والنحو وصل إلينا الذي
يُكثر فيه من التعرض للقراءات ، وما كان فيها من خلاف في الإعراب ، وآراء شيوخه من
توجيه إعراب آيات القرآن الكريم ومن ذلك : ما أورده سيبويه في قوله تعالى :
﴿ بَلَى قَادِرِينَ ﴾ (٤) قال : " فهو على الفعل الذي أظهر كأنه قال : بلى نجمها قادرين
حدّثنا بذلك يونس " (٥) ومنه قوله " وسألته [يعني الخليل] عن قوله ﴿ وَعَلَى ﴾ : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ
اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ
لْتُؤْمِنُوا بِهِ وَلْتَنْصِرُنَّهُ ﴾ (٦) فقال : (ما) ههنا بمنزلة الذي ودخلتها اللام كما دخلت على

(١) ينظر : الأصول للدكتور تمام حسان : ٣١ .

(٢) ينظر : تاريخ الأدب العربي . بروكلمان . ١٣١ / ٢ .

(٣) ينظر : أخبار النحويين البصريين : ٣١ .

(٤) سورة القيامة ، الآية : ٤ .

(٥) الكتاب : ١ / ١٧٣ .

(٦) سورة آل عمران ، الآية : ٨١ .

إن حين قلت : والله لئن فَعَلْتِ لأفَعَلَنَّ واللام في (ما) كهذه التي في (إن) واللام التي بالفعل كهذه التي في الفعل هنا " (١) .

ومن القراء عبد الرحمن بن هرمز (ت ١١٧ هـ) المقرئ النحوي قال عنه القفطي : " إنّه أول من وضع علم العربية ، والسبب في هذا القول إنه أخذ عن أبي الأسود ، وأظهر هذا العلم بالمدينة " (٢) وقد قرأ قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيْفًا ﴾ (٣) بالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف أي : ملتنا وديننا ملة إبراهيم (٤) .

ومن هذه القراءات ما نُقِلَ عن ابن أبي إسحاق الخضرمي أنّه قرأ (تكذب) و (تكون) بالنصب (٥) من قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتِنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٦) قال ابن سلام (ت ٢٣١ هـ) " وكان الحسن وأبو عمرو بن العلاء ويونس ، يرفعون : نُردُّ، ونكذبُ ، ونكونُ قلتُ لسيبويه : كيف الوجه عندك ؟ قال : الرفع . قلتُ : فالذين قرؤوا النصب ؟ قال : سمعوا قراءة ابن أبي إسحاق فاتَّبَعُوهُ " (٧) .

والذي يطلع على كتب التراجم النحوية واللغوية يجد الكثير من هذه القراءات والخلافات وهي منسوبة إلى أصحابها وهم في الغالب من أئمة النحويين الذين كانوا من أبرز رجالات عصرهم علماء ، وأدباً ولا عجب في ذلك إذ إننا وجدنا معظم الذين ساهموا في بناء صرح النحو العربي كانوا من أبرز القراء إلى أن تم انفراج الشفتين بين النحويين والقراء (٨) . وأكد الدكتور علي أبو المكارم أن الأهتمام بالقراءات كان سبباً رئيسياً من أسباب انفصال الدراسات النحوية عن الدراسات القرآنية على الرغم من تداخل مادتهما في أحيان كثيرة (٩) .

(١) الكتاب : ١ / ٤٥٥ .

(٢) إنباه الرواة : ١ / ١٧٢ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٣٥ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢١٣ ، والدر المصنوع : ١ / ٣٨٣ .

(٥) ينظر : طبقات فحول الشعراء : ١ / ١٩ ، وطبقات النحويين واللغويين : ٣٣ .

(٦) سورة الأنعام ، الآية : ٢٧ .

(٧) طبقات فحول الشعراء : ١ / ٢٠ .

(٨) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ٢٧ ، ٣٣ ، وتاريخ العلماء النحويين : ٣٢ ، ومن أسرار اللغة

للدكتور إبراهيم أنيس : ١٩٢ .

(٩) ينظر : تاريخ النحو العربي : ٨٩ .

عُني العلماء من بعد الخليل بإعراب القرآن وضبط كلماته ، وكتبوا في ذلك كتباً دعته الحاجة إليها ، ولا سيما بعد الأزدهار الفكري والحضاري ، فظهرت للعيان كتب معاني القرآن الكريم ؛ وكان الدافع إلى تأليفها حُبَّ القرآن الكريم ، والتشرف بالانتساب إلى خدمته ، وتفسير معانيه ، ولهذا قيلَ : إنَّ مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت ٢١٠ هـ) كان السبب في تأليفه سؤالاً وُجِّهَ إليه في آية قرآنية كريمة وهي قوله تعالى : ﴿ طَلَعَهَا كَأَنَّه زُعُوسُ الشَّيَاطِينِ ﴾ ^(١) في مجلس الوزير الفضل بن ربيع من أحد كتّابه فأجاب عن السؤال ، واعتزم على أن يؤلف مجاز القرآن ^(٢) . وإنَّ تأليف كتاب معاني القرآن لأبي زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هـ) كان الطالب لتأليفه عمر بن بكير الراوية صاحب الفراء ^(٣) وجاء عن أبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥ هـ) أنه ألف كتابه (معاني القرآن) للأمام الكسائي (ت ١٨٩ هـ) ، وأنه احتذى حذوه في التأليف ؛ ومن المعروف أنَّ الكسائي كان ذا مقامٍ كبيرٍ لدى الخليفة هارون الرشيد ووزيره يحيى بن خالد البرمكي قال الفراء : " لقيتُ الكسائيَّ يوماً فرأيتُه كالبكي ، فقلتُ له : ما يُبكيك ؟ فقال : هذا الملك يحيى بن خالد ، يوجه إليَّ فيحضرنِي ، فيسألني على الشيء ؛ فإنَّ أبطأْتُ في الجواب لحقني منه عتب ، وإنَّ بادرتَ لم آمن الزلل . قال : فقلتُ له ممتحناً : يا أبا الحسن ، من يعترض عليك ! قل ما شئت ، فأنت الكسائي ، فأخذ لسانه بيده وقال : قَطَعَهُ اللهُ إذا قلتُ ما لا أعلم " ^(٤) .

وذكر صاحب البرهان أنَّ أكبر أهل المعاني الفراء ، والزجاج ، وابن الأنباري ومعاني الزجاج لم يُصنّف مثله ^(٥) .
وكتب معاني القرآن كثيرة أحصاها أحدُ الباحثين ، وأوصلها إلى أربعة وثلاثين كتاباً بدأها بواصل بن عطاء (ت ١٣١ هـ) وختمها ب (نجم الدين أبي القاسم النيسابوري الذي أَلَّفَ كتابه سنة (ت ٥٥٣ هـ) ^(٦) .

ثانياً : الإعراب بين اللغة والأصطلاح :

-
- (١) سورة الصافات ، الآية : ٦٥ .
 - (٢) ينظر : معجم الأدباء : ١٩ / ١٥٩ ، وإنباء الرواة : ٣ / ٢٧٧ .
 - (٣) ينظر : معجم الأدباء : ٢٠ / ١٣ .
 - (٤) إنباء الرواة : ٢ / ٢٦٦ .
 - (٥) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٢ / ١٤٧ .
 - (٦) ينظر : النحو وكتب التفسير : ١ / ١١٢ . ١٢٩ .

المعنى اللغوي للإعراب :

وردت مادة (عَرَبَ) في اللغة لمعانٍ كثيرةٍ ، وما يعنينا منها كلمة الإعراب وما اشتق منها إذ تدور هذه المعاني حول الإبانة ، والإفصاح عن الشيء قال أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) : " قلتُ الإعراب والتعريب معناها واحد ، وهو الإبانة ، يقال : أعربَ عنه لسانه ، وعَرَبَ أي : أبانَ ، وأفصح ، ويقال : أعربُ عَمَّا في ضميرك : أي أبنُ ومن هذا يقال للرجل إذا أفصحَ في الكلام : قد أعرب " (١) .

" ثم ان النحويين لما رأوا في آواخر الأسماء ، والأفعال حركات تدل على المعاني ، وتُبين عنها ، وسَمَّوها إعراباً أي بيانا . وكان البيان بها يكون . كما يسمَّى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه أو مجاوراً له . ويسمَّى النَّحو إعراباً ، والإعراب نحواً سماعاً ؛ لأن الغرض طلب علم واحد " (٢) . وقال عنه ابن جنِّي (ت ٣٩٣ هـ) " هو الأبانة عن المعاني بالألفاظ " (٣) .

أما الإعراب في اصطلاح النحويين فالخلاف فيه على مذهبين :

أحدهما : أنه لفظي واختاره ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ونسبه إلى المحققين وحدَّه في شرح التسهيل بقوله : " الإعراب ما جاء به ، لبيان مقتضى العامل من حركة ، أو حرف ، أو سكون ، أو حذف (٤) . واختاره العكبري (ت ٦١٦ هـ) إذ قال " ذهب أكثر النحويين إلى أن الإعراب معنى يدل اللفظ عليه ، وقال آخرون : هو لفظ دال على الفاعل والمفعول مثلاً ، وهذا هو المختار عندي " (٥) . وأيده ابن فلاح (ت ٦٨٠ هـ) (٦) . وقال عنه الصَّبَّان " على أن الإعراب لفظي كما هو الصحيح " (٧) .

والثاني : إنه معنوي والحركات إنما دلائل عليه ، وهو ظاهر قول سيبويه (٨) (ت ١٨٠ هـ) . واختاره الأعلام (ت ٤٦٧ هـ) (٩) ، وعبد القاهر الجرجاني

(١) تهذيب اللغة : ٣٦٢/٢ ، وينظر : القاموس المحيط : ١٠٢/١ ، ولسان العرب : ٥٥٨/١ مادة (عَرَبَ) .

(٢) الايضاح في علل النحو : ٩١ .

(٣) الخصائص : ٣٥ / ١ .

(٤) شرح التسهيل : ٣٤ / ١ . وينظر : ارتشاف الضرب : ٤١٣ / ١ والإشباه والنظائر : ١٧٢ / ١ .

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين : ١٦٧ ، المسألة : ١٢ ، وينظر مسائل خلافة في النحو : ١١٠ ،

وارتشاف الضرب : ٤١٣ / ١ ، وهمع الهوامع : ٤٢ / ١ .

(٦) ينظر : المعنى في النحو : ٢١٨ ، ٢١٩ .

(٧) حاشية الصَّبَّان على شرح الاشموني : ٤٨ / ١ ، ٤٩ .

(٨) ينظر الكتاب : ٣ / ١ .

(ت ٤٧١ هـ) وعرفه قائلاً " إن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل . وقوله : إن تختلف ، بمعنى الاختلاف ، وليس الاختلاف بلفظ ، إنما هو معنى ، كما أن الأسود ليس بعين وإنما هو معنى يعرف بالقلب ، فالمختلف هو اللفظ كما أن المسود هو العين التي تتعلق برؤية البصير .. " (٢) .

وجعله ابن إياز (ت ٦٨١ هـ) قول أكثر أهل العربية إذ قال " ويدل عليه وجوه منها : انه يقال حركات الإعراب ، فلو كانت الحركة الاعراب لامتنعت الإضافة، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه . ومنها : أن الحركة والحرف يكونان في المبني ، فلو كانت الحركة بعض الإعراب لم يكونا فيه . ومنها : انه قد تزول الحركة في الوقت مع الحكم بالإعراب . ومنها ان السكون قد يكون إعراباً " (٣) .

وقد رده أبو البقاء الكبري (٤) ، وابن مالك في شرح التسهيل (٥) ومعلوم أن الاعراب اصل في الأسماء لاحتياجها إليه من حيث توارد العوامل ، فتحتم وجود الاعراب فيها ؛ لبيان ما تحدثه هذه العوامل من انواع الاعراب ، وحركاته بخلاف الفعل ، والحرف وهذا ما يوحي به (شرح التسهيل) في تعريف الاعراب اللفظي وهو " ما جيء به لبيان مقتضى العامل " (٦) .

وهو الأنسب فيما يبدو للإعراب في معناه اللغوي الذي يدور حول الإبانة والإفصاح ، وبذلك يحق لنا القول : إن الإعراب بمعناه الاصطلاحي قريب من اصله اللغوي .

وقال ابو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) " ... أن يكون سمي إعراباً ؛ لأنه تغيير يلحق أواخر الكلم ، من قولهم : عربت معدة الفصل إذا تغيرت ... فيكون الاعراب مأخوذاً منه ، قيل : معنى قولك أعربت الكلام ، أي أزلت عربيه وهو فساده وصار هذا كقولك : أعجمت الكتاب إذا أزلت عجمته ... " (٧) .

ثالثاً : القرآن الكريم بين الاعراب والتفسير :

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١ / ٤١٣ ، والاشباه ، والنظائر : ١ / ١٧٣ .

(٢) المقتصد في شرح الايضاح : ٩٨ .

(٣) الاشباه والنظائر : ١ / ١٧٤ .

(٤) ينظر : مسائل خلافية في النحو : ١١١ المسألة : ١٢ .

(٥) ينظر : ١ / ٣٤ . ٣٥ ، والمغني في النحو : ١ / ١٢٨ . ١٢٩ .

(٦) شرح التسهيل : ١ / ٣٤ .

(٧) اسرار العربية : ٤١ .

القرآن الكريم هو الأعلى مستوى في نظمه ، ومعانيه ، وعباراته لذلك تَحَدَّى الله به فصحاء العرب ، وجهابذتهم ، وجماع هذه الأمور علم النحو .

وقد تنبه القدماء إلى قيمة الإعراب ، وأهميته لفهم كتاب الله ، فما الإعراب إلا طريق لفهم المعاني وفيه يقول أبو البقاء العبكريّ : " أمّا بعد فإنّ أولى ما عني باغي العلم بمراعاته ، وأحق ما صرف العناية إلى معاناته ، ما كان من العلوم أصلاً لغيره منها وحكماً لها ، ولها فيما ينشأ من الاختلاف عنها ، وذلك هو القرآن المجيد ... فأول مبدوء به من وذلك تلقف الفاظه عن حفاظه ، ثم تلقى معانيه ممن يعانيه ؛ واقومُ طريقٍ يسلك في الوقوف على معناه ، ويتوصل به إلى تبين اغراضه، ومغزاه ، معرفة اعرابه واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه ، والنظر في وجوه القراءات المنقولة عن الأئمة الأثبات " (١) .

وقد حكى أبو عمر الزاهد (ت ٣٤٥ هـ) عن ثعلب (ت ٢٩١ هـ) أنّه قال : " إذا اختلفَ الاعرابُ في القرآن الكريم عن السبعة لم أفضلُ اعراباً على اعرابٍ في القرآن فاذا خرجتُ إلى الكلام (كلام الناس) فضلتُ الأقوى وهو الأحسن " (٢) .

إنّ التأليف في القرآن الكريم هو شغل العلماء الشاغل إذ ألفوا من أجله الكثير من الكتب فلم يكتفوا بإعرابه ، وشرح معانيه بل خاضوا في وجوه إعجازه ، وهذا يدل على مدى عناية علماء الإسلام ، واعتزازهم بكتابهم العظيم ، فتأولوه شرحاً ، واعراباً وفي طبيعة الحال كان الإعراب أداة رئيسة من أدوات المفسرين وهو المعول عليه ولا يستغنى عنه ، ولا يستطيع أن يفسر المفسر من دونه حتى صاروا صنوين كلُّ منهما يكمل الآخر ، الاعراب يوضح التفسير ، ومناهج التفسير مثلاً تتخير الوجه المناسب من أوجه الاعراب ، وفي المعنى نفسه قال الزجاج (ت ٣١١ هـ) : " وإنّما نذكر مع الاعراب المعنى والتفسير ؛ لأنّ كتاب الله ينبغي أن يتبين ألا ترى أنّ الله يقول : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾ (٣) ، فَحُضُنَا عَلَى التَّدَبُّرِ وَالنَّظَرِ ، ولكن لا ينبغي لأحد أن يتكلم إلا على مذهب أهل اللغة ، أو ما يوافق نقله أهل العلم " (٤) ، والاعراب على هذا من فوائده معرفة المعنى ؛

(١) التبيان في اعراب القرآن : ١ / ١ .

(٢) البرهان في علوم القرآن : ١ / ٣٣٩ .

(٣) سورة النساء ، الآية : ٢٨ .

(٤) معاني القرآن واعرابه : ١ / ١٨٥ .

لأنّ الإعراب يميز المعاني ، ويوقف على أغراض المتكلمين وفي الوقت نفسه لا اعراب للنص القرآني إن لم يكن هناك فهم للمعنى قبل الإعراب ؛ لأنه فرعٌ من فهم المعنى (١) .
وقد بالغ بعض العلماء في هذه الحقيقة اذ جعل اعراب القرآن الكريم علماً مستقلاً بذاته ، وعَدّه من فروع التفسير ، ورده حاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ) قائلاً :
" لكنه في الحقيقة هو من علم النحو ، وعَدّه علماً مستقلاً ليس كما ينبغي " (٢) . ومن العلماء من فرق بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب ، ووضع حداً لكلّ منهما قال :
" وتفسير الاعراب لا بد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية ، وتفسير المعنى لا يضره مخالفة ذلك " (٣) واستشهد بقول سيبويه في قوله تعالى : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ ﴾ (٤) ، وقد عزا إلى سيبويه قولاً تقديره : مثلك يا محمد ، ومثل الذين كفروا كمثل الناقع والمنعوق به (٥) .

واختلف الشراخ في فهم كلام سيبويه ، فقيل : هو تفسير معنى ، وقيل تفسير إعراب ، فيكون في الكلام حذفان : حذف من الأول وهو حذف داعيهم ، وقد أثبت نظيره في الثاني ، وحذف من الثاني وهو حذف المنعوت وقد أثبت نظيره في الأول ؛ فعلى هذا يجوز مثل ذلك في الكلام (٦) .

ومما يدل على تلاصق الإعراب بالمعنى وارتباطهما في كلام العرب الفصحاء ما نقله القفطي (ت ٦٤٦ هـ) رواية عن ثعلب قال : " العرب تخرج الاعراب على الألفاظ دون المعاني ، ولا يفسد الاعراب المعاني ، وإذا كان الاعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب ، وإنما صحّ قول الفراء ؛ لأنّه عمل النحو والعربية عن كلام العرب ، فقال : كلّ مسألة وافق إعرابها معناها ، ومعناها اعرابها فهو الصحيح ، وإنما لحق سيبويه الغلط ؛ لأنه حمل كلام العرب على المعاني دون الالفاظ ، ولم يوجد في كلام العرب ، وأشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطابق للإعراب ، والاعراب مطابق للمعنى ... وذلك كقولك " مات زيدٌ فلو عاملت المعنى لوجب أن تقول : (مات زيداً) ؛ والله تعالى هو الذي أماته ،

(١) ينظر : الاتقان في علوم القرآن : ١ / ٣٦٥ .

(٢) كشف الظنون : ١ / ١٢١ .

(٣) البرهان في علوم القرآن : ١ / ٣٠٤ ، وينظر : الاتقان في علوم القرآن : ١ / ٣٧١ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ١٧١ .

(٥) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ١ / ٣٠٤ ، والكتاب : ١ / ١٠٨ . ١٠٩ .

(٦) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ١ / ٣٠٤ .

ولكنك عاملت اللفظ فأردت : سكنت حركات زيد^(١) وَلَعَلَّ هذا ما يؤكد أنَّ الاعراب معنويٌّ عند سيبويه ، والحركات دلائل عليه ، قال السيوطي (ت ٩١١ هـ) : " قد يتجاذب المعنى والاعراب الشيء الواحد بأن يوجد في الكلام أنَّ المعنى يدعو إلى أمرٍ ، والاعراب يمنع منه ، والمتمسك به صحة المعنى ، ويؤوّل لصحة المعنى الاعراب " (٢) . ومثل هذا كثير على ما سنجد في كتب إعراب القرآن^(٣) . فلا غرابة إذن من أن تتناول كتب التفسير ، والمعاني اعراب الآيات القرآنية عند التفسير ، ولما نجد كتاباً في التفسير يخلو من الإعراب ، أو نجد كتاباً في الاعراب يخلو من التفسير .

ومن الملاحظ أنَّ قسماً من كتب المعاني يضم في عنوانه (اعراب القرآن) إذ جاء في مقدمة كتاب معاني القرآن للفراء : " حدّثنا محمد بن الجهم ، قال حدّثنا الفراء ، قال : تفسير مشكل اعراب القرآن ومعانيه " (٤) ومن ذلك كتاب معاني القرآن وعرابه للزجاج الذي اشرك الاعراب المعنى حتى جاوزه .

أما كتب التفسير فلا تخلوا أيضاً من الاعراب ، بل منهم من يوغل في مسائل الاعراب ، ويفصل دقائقها كما فعل أبو حيان الأندلسي (ت ٧٥٤ هـ) في تفسير البحر المحيط ، والنهر الماد .

اذ ابتدأ الكلام على مفردات الآية التي يفسرها لفظاً لفظاً فيما يحتاج إليه من اللغة ، والاحكام النحوية لتلك اللفظة قبل التركيب (٥) . ولعل هذا كان السبب الرئيسي وراء انتقاد السفاقي (ت ٧٤٢ هـ) لمنهج شيخه أبي حيان إذ قال : " ولكنّه . أبقاه الله . سلك في ذلك سبيل المفسرين في الجمع بين التفسير ، والاعراب ، فتفرّق فيه هذا المقصود وصعب جمعه إلا بعد بذل المجهود ، فاستخرت الله تعالى في جمعه ، وتقريبه ، وتلخيصه وتهذيبه ... " (٦) .

وهذا المسلك من السفاقي يدلّ على أفضلية استقلال كتب اعراب القرآن عن كتب تفسيره ، وإنّ ذلك أفيد وأليق بمعنى الاعراب وأسهل على الدراسين ، وهذا ما فعله

(١) إنباه الرواة : ٤ / ٢ . ٣ .

(٢) الاتقان في علوم القرآن : ١ / ٣٧١ .

(٣) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٧٥ .

(٤) معاني القرآن للفراء : ١ / ١ .

(٥) ينظر : تفسير البحر المحيط : ١ / ١٢ .

(٦) المجيد في اعراب القرآن المجيد : ٣٥ .

السّمين الحلبي (ت ٨٥٦ هـ) في كتابه (الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون) الذي أولى الاعراب عناية فائقة لا يتعدى إلى التفسير إلا بالقدر الذي يتصل بالمعاني والاعراب . (١)

ومن الجدير بالذكر أنّ أحد الباحثين المحدثين قد قام بفصل الاعراب عن التفسير من كتاب . البحر المحيط . لأبي حيّان ، تلبيةً لنداء السفاقيّ وشكواه ، وأخرجه في كتاب مستقل (٢) . ولكننا بعد ذلك نقول : إن الاعراب ما هو إلا فرع من فروع التفسير ، ولا يمكننا الفصل بين المعاني ، والاعراب فصلاً تاماً ، لارتباطه بالمعنى ، وقديماً قالوا : الاعراب فرع المعنى ، ومن يجلي لنا اعرابه يكشف لنا عن معانٍ فيه (٣) وهذه الحقيقة واضحة في كتب اعراب القرآن الكريم تنبه إليها مكّي القيسي إذ قال تعليقاً على قوله تعالى : ﴿ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (٤) والمسجد الحرام عطف على سبيل الله أي قتال في الشهر الحرام الكبير ، وهو صدٌّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ، وقال الفراء : " والمسجد معطوف على الشهر الحرام وفيه بعد ؛ لأن سؤالهم لم يكن عن المسجد الحرام إنما سألوه عن الشهر الحرام ، وهل يجوز فيه القتال ؟ وقيل لهم : القتال فيه كبير الأثم ، لكن الصدّ عن سبيل الله ، وعن المسجد الحرام ، والكفر بالله ، واخراج أهل المسجد الحرام منه أكبر عند الله إثماً من القتال في الشهر الحرام ... فهذا التفسير يبين اعراب هذه الآية " (٥) .

رابعاً : كتب اعراب القرآن :

-
- (١) ينظر : الدر المصون : ١ / ٤٥ .
 (٢) الكتاب اسمه (الاعراب المحيط من تفسير البحر المحيط للدكتور ياسين جاسم الاستاذ المشارك بجامعة الايمان . مكة المكرمة .
 (٣) ينظر : التبيان في اعراب القرآن مقدمة المحقق (د) .
 (٤) سورة البقرة ، الآية : ٢١٧ .
 (٥) مشكل اعراب القرآن : ١ / ٩٥ .

القرآن الكريم . كان دائماً وأبداً قبلة المؤمنين يحفظونه في صدورهم ، ويجعلون أمامهم في كل وقت وحين . ولهذا أقبل عليه العلماء يدرسونه ، ويبحثون في سوره الكريمة ؛ فمنهم من أقبل عليه مفسراً يبيّن معاني ألفاظه ، ومرمى آياته ، ومنهم من توافر على بحث جانب واحد من جوانبه الكثيرة كإعرابه ، أو تفسير مشكله ، أو تكرار آياته ، أو أسباب نزوله ، أو ناسخه ومنسوخه فجزاهم الله عن سعيهم أفضل الجزاء .

والذي يعنيا من موضوعات البحث في القرآن الكريم إعراب ألفاظه ، وهذا الفن نشأ مع النحو ، واستعان به المفسرون في توضيح الآيات في كتبهم المفسرة فألفت كتب كثيرة تتضمن اعراب القرآن ضمن محاور عديدة من ذلك كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت ٢١٠ هـ) الذي يضم كثيراً من مسائل النحو التي فسرت الكثير من الآيات القرآنية الكريمة ^(١) ، وكتاب معاني القرآن للفرّاء (ت ٢٠٧ هـ) ، وكتاب معاني القرآن للاخفش (ت ٢١٥ هـ) ، وكتاب معاني القرآن للكسائي ^(٢) (ت ١٨٩ هـ) ، ومعاني القرآن . لأبي جعفر النحاس (ت ٣٨٠ هـ) ، وكتب اخرى في معاني القرآن .

وظلّ هذا العنوان متداولاً ما يزيد على أربعة قرون خلت إلى آخر تأليف به سنة (٥٥٣ هـ) ^(٣) ، ثم أخذ التأليف في كتب (اعراب القرآن) يستقل ، وكان هذا الاستقلال ينمو شيئاً فشيئاً حتى صار غرضاً قائماً بذاته ، وتحولت كتب المعاني إلى كتب تفسير ، وتذكر المصادر أنّ أول من ألف في اعراب القرآن الكريم تأليفاً مستقلاً لهذا الغرض هو أبو علي محمد المستنير الملقّب بقطرب (ت ٢٠٦ هـ) ^(٤) .

والعلماء الذين اشتغلوا بالكشف عن وجوه اعراب القرآن الكريم كانت لهم اتجاهات مختلفة ، فبعضهم اقتصر على اعراب مشكله كما فعل مكّي القيسي ^(٥) (ت ٤٣٧ هـ) ، ومنهم من عرض لاعراب غريبه ^(٦) ، ومنه من تنازل سوراً معينة منه ^(٧) ،

(١) ينظر : : مجاز القرآن : ١ / ١١ ، ٢٦ ، وتاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان ٢ / ١٤٥ .

(٢) ينظر : انباه الرواة : ٢ / ٢٧١ . لم يصل اليها هذا الكتاب .

(٣) ينظر : النحو وكتب التفاسير : ١ / ١٢٩ .

(٤) ينظر : تاريخ العلماء النحويين : ٨٣ ، ونزهة الألباء : ٦١ ، ومعجم الأدياء : ١٩ / ٥٣ ، والتبيان في اعراب القرآن مقدمة المحقق " د " .

(٥) كتابه مشكل اعراب القرآن ، قال السيوطي " وكتابه في المشكل خاصة ، ينظر : الاتقان في علوم القرآن : ١ / ٣٦٥ .

(٦) كتاب البيان في غريب اعراب القرآن : لأبي البركات الأنباري " ت ٥٧٧ هـ " .

(٧) كتاب (اعراب ثلاثين سورة من القرآن) : لأبي عبد الله الحسين بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) .

ومنهم من عرض اشكال الاعراب ، وجعل لكل شكلٍ باباً على نحو ما فعل الباقولي (ت ٥٤٣ هـ) في كتابه (الجواهر) المسمّى خطأً باعراب القرآن المنسوب للزجاج .

ولا بدّ من أن أُشير إلى كتب النحو التي تناولت اعراب آيات القرآن الكريم ، وأوجه الاختلاف في اعرابها ، ومن أبرز هذه الكتب . كتاب سيبويه . الذي ضمّ الكثير من التخریجات النحوية ، وعرض فيه مؤلفه أقوال شيوخه ، وآراءه الخاصّة في اعراب آيات القرآن ، وممن سار على هذا النهج ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) في كتبه ومن أهمها كتاب (مغني اللبيب) وهو الكتاب الذي لا نكاد نجد فيه صفحة من صفحاته تخلو من آيات القرآن البيّنات أتى بها على جهة الاستشهاد ، أوجهة التخریج ، ومثل ذلك فعل في كتابه (شرح شذور الذهب) . وسأورد مثلاً على ذلك :

إذ ينكر ابن هشام تخریج آيات من القرآن الكريم على لغة (أكلوني البراغيث) فيقول : " وقد حُمِل على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم منها قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ ^(١) ، والأجواد تخریجها على غير ذلك . وأحسن الوجوه فيها إعراب (الذين ظلموا) مبتدأ (وأسروا النجوى) خبر ^(٢) .

ولهذا يعدّ ابن هشام من أوائل النحويين الذين أكثروا من التعرض لآيات التنزيل العظيم ، وجعلوها محوراً لاعراباتهم ، ومجالاً للتأويل والتخریج ^(٣) .

من المهم الآن . بعد هذا العرض الموجز أن أضع بين يدي القارئ ثبناً باسماء من ألف في اعراب القرآن الكريم ، من الذين جعلوا اعراب القرآن عنواناً مستقلاً لكتبهم ، ومن العرفان أن أُشير إلى محاولة أكثر من باحث قبلي استقصاء هذه الكتب وجمعها ، والتعريف بها ^(٤) ، ولكنني عندما رجعت إلى كتب التراجم ، وكتب التاريخ المتيسرة وكتب أخرى غيرها وجدت كتباً أخرى زدتها على ما جُمِعَ فضلاً عن استعانتني بجهود من سبقني ، ولا أدعي لبحثي هذا الإلمام بها جميعها بل تركت الباب مفتوحاً لمن يزيد عليها ، وارتأيت ترتيب هذه الكتب بحسب سني وفيات أصحابها .

(١) سورة الأنبياء ، الآية : ٣ .

(٢) شرح شذور الذهب : ١٧٩ .

(٣) ينظر : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : ٢٠٢ .

(٤) ينظر النحو كتب التفسير : ١ / ١٣٠ . ١٣٩ ، واعراب القرآن الكريم دراسة في منهجية التأليف حتى نهاية

القرن السادس الهجري : ١١ . ١٥ .

ثبت بمؤلفي كتب إعراب القرآن الكريم

- ١ . أبو علي محمد بن المستنير الملقب بقطرب (ت ٢٠٦ هـ) أخذ عن سيويه وعن جماعة من العلماء البصريين له (كتاب في اعراب القرآن) (١) .
- ٢ . أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٠ هـ) من مؤلفاته كتاب (اعراب القرآن) (٢) وقد أشار الزركلي إلى أنه ما زال مخطوطاً (٣) .
- ٣ . عبد الملك بن حبيب السلمي الاندلسي القرطبي (ت ٢٣٩ هـ) كان نحويًا عروضيًا حافظاً للأخبار ، والأنساب ، ذكرت المظان أنّ له كتاباً في اعراب القرآن (٤) ، سمّاه حاجي خليفة بـ (الواضح في اعراب القرآن) (٥) .
- ٤ . سهل بن محمد أبو حاتم السجستاني : (ت ٢٥٥ هـ) كان كثير الرواية عن أبي زيد وأبي عبيدة ، والأصمعي ، وكان إماماً في غريب القرآن صنّف (إعراب القرآن) (٦) .
- ٥ . عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الكاتب الدينوري (ت ٢٧٦ هـ) كان رأساً في العربية ، واللغة والأخبار ، وأيام العرب من مؤلفاته (إعراب القرآن) (٧) .
- ٦ . اسماعيل بن اسحاق بن اسماعيل بن حمّاد الأزديّ (ت ٢٨٢ هـ) كان إماماً في اللغة حتى قال ابن مجاهد عنه : اعلم بالتصريف منّي له كتاب (معاني القرآن واعرابه ، خمسة وعشرون جزءاً) (٨) ولم يصل إلينا .
- ٧ . محمد بن يزيد أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ) أخذ النحو عن الجرمي ، والمازني من مؤلفاته (اعراب القرآن) (٩) ولم يصل إلينا .

(١) ينظر الفهرست : ٥٨ ، وتاريخ العلماء النحويين : ٨٣ ، ومعجم الأدباء ١٩ / ٥٣ ، وانباه الرواة : ٢١٩/٣ ، وكشف الظنون : ١ / ٥٨ .

(٢) ينظر : أخبار النحويين البصريين : ٦٧ ، والفهرست : ٥٤ ، والمعارف لابن قتيبة : ٥٤٣ ، وتاريخ العلماء النحويين : ٢١٢ ، وانباه الرواة ٣ / ٢٨٠ .

(٣) ينظر : الاعلام : ١ / ١٩١ .

(٤) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ٢٨٢ ، وانباه الرواة ٢ / ٢٠٦ ، وطبقات المفسرين : ١ / ٣٤٧ .

(٥) ينظر : كشف الظنون : ٢ / ٦٢٥ .

(٦) ينظر : أخبار النحويين : ٩٣ ، ومعجم الأدباء : ١١ / ٢٦٥ ، وانباه الرواة : ٢ / ٦٢ ، وبغية الوعاة : ١ / ٦٠٦ ، وطبقات ابن قاضي شهبة : ٣٠٠ ، وكشف الظنون : ١ / ١٢٣ ، وأبو حاتم السجستاني الراوية للدكتور سعيد جاسم الزبيدي : ٤٩ .

(٧) ينظر : الفهرست : ٨٦ ، وانباه الرواة : ٢ / ١٤٣ . ١٤٦ ، وبغية الوعاة : ١ / ٦٣ .

(٨) ينظر : معجم الأدباء : ٦ / ١٣٢ ، وشذرات الذهب : ٢ / ١٧٨ ، وينظر طبقات المفسرين : ١ / ١٠٦ .

(٩) ينظر الفهرست : ٦٥ ، ومعجم الأدباء : ١٩ / ١٢١ ، وانباه الرواة : ٣ / ٢٥١ ، وكشف الظنون : ١ / ١٢٣ .

- ٨ . أحمد بن يحيى بن زيد أبو العباس المعروف بثعلب (ت ٢٩١ هـ) إمام الكوفيين في النحو له كتاب (اعراب القرآن) (١) ولم يصل إلينا .
- ٩ . ابراهيم بن محمد السريّ بن سهل أبو اسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـ) عالم بالنحو ، واللغة من مؤلفاته : (معاني القرآن و اعرابه) قال عنه في مقدمته : " هذا كتاب مختصر في اعراب القرآن ومعانيه " (٢) ، وهذا الكتاب يقع في ضمن الكتب التي تناولتها في دراستي هذه .
- ١٠ . ابراهيم بن محمد بن عرفة العتكي المعروف بـ نفطويه (ت ٣٢٣ هـ) ذكرت المظان أن له كتاباً أسماه (اعراب القرآن) (٣) .
- ١١ . أحمد بن محمد بن اسماعيل ابو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) له كتاب في (اعراب القرآن) (٤) ، ويقع هذا الكتاب ضمن حدود دراستي .
- ١٢ . الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله (ت ٣٧٠ هـ) إمام اللغة والعربية وغيرها من علوم العربية . قرأ النحو ، والأدب على آبن دريد ، ونفطويه ، وآبن الأنباري . من مؤلفاته (اعراب ثلاثين سورة من القرآن) (٥) تبدأ من سورة الطارق حتى آخر القرآن الكريم (سورة الناس) وزاد عليها سورة الفاتحة . وله كتاب آخر في (اعراب القرآن) ذكره المؤلف اعراب ثلاثين سورة قال : " وفي الحروف المقطعة ثلاثون قولاً قد ذكرتها في اعراب القرآن " (٦) . وذكره أيضاً في كتابه (اعراب القراءات السبع وعللها) (٧) .

(١) ينظر : وفيات الأعيان : ١ / ٨٧ ، وانباه الرواة : ١ / ١٥١ ، وكشف الظنون ١ / ١٢٢ ، وتاريخ الأدب العربي بروكلمان : ٢ / ٢١٠ .

(٢) ١ / ٣٩ . والكتاب قام بتحقيقه الدكتور عبد الجليل عبد شلبي .

(٣) ينظر : الفهرست : ٨١ ، ونزهة الألباء : ١٧٨ ، وطبقات المفسرين ١ / ٢١ ، بغية الوعاة : ١ / ٤٢٩ .

(٤) الكتاب قام بتحقيقه الدكتور زهير غازي زاهد ، وطبع في بغداد سنة ١٩٧٧ في ثلاثة اجزاء كبيرة ، وطبع في بيروت في خمسة اجزاء متوسطة الحجم .

(٥) ينظر : معجم الأديباء : ٩ / ٢٠٤ ، ونزهة الألباء : ٢١٤ ، وانباه الرواة : ١ / ٣٣٥ والكتاب مطبوع بتحقيق عبد الرحيم محمود ، نشرته . دار الحكمة بـ (دمشق سنة : ١٩٤١) ، وطبع بدار الكتب المصرية : ١٣٦٠ هـ ، وطبع أيضاً بمطبعة دار التربية بغداد (د / ت) .

(٦) ينظر : ١٤٧ .

(٧) ينظر : ١ / ٤ .

- ١٣ . أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب أبو الحسين (ت ٣٩٥ هـ) نسبت إليه المظان كتاب (غريب اعراب القرآن) (١) .
- ١٤ . علي بن طلحة بن كروان النحويّ أبو القاسم (ت ٤٢٤ هـ) صاحب أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) صنّف كتاباً كبيراً في (اعراب القرآن) قال عنه ياقوت " كان يقارب خمسة عشر مجلداً ، ثم بدا له فيه فغسله قبل موته " (٢) ، وهذا الكتاب لم يصل إلينا .
- ١٥ . أحمد بن عبد الله المعافريّ الأندلسي (ت ٤٢٩ هـ) وهو أول من أدخل علم القراءات إلى الأندلسي من كتبه (البيان في اعراب القرآن) (٣) . وهي من الكتب التي لم تصل إلينا .
- ١٦ . علي بن ابراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفيّ (ت ٤٣٠ هـ) قال عنه القفطي : " وصنّف تصنيفاً كبيراً في (اعراب القرآن) ابداع فيه يتنافس العلماء في تحصيله " (٤) ، وقال عنه الداودي : " له تفسير جيد سمّاه (البرهان في تفسير القرآن) ، وكتاب (اعراب القرآن) في عشرة مجلدات " (٥) .
- ١٧ . مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) ذكرت المظان أنّ له كتاباً في (اعراب القرآن) (٦) ، ونعت بـ (تفسير اعراب القرآن) (٧) ، ونعته القفطي بـ (شرح مشكل غريب القرآن) (٨) ، ولكنه اشتهر بـ (مشكل اعراب القرآن) قال عنه الزركشي " إنه من أحسن كتب الاعراب " (٩) ، وهذا ما أثبتته السوّاس في مقدمة التحقيق (١٠) ، ونحن لا نذهب مع من جعل لمكي القيسي كتاباً في

(١) ينظر : معجم الأدباء : ٤ / ٨٤ ، ونزهة الألباء : ٢٢٠ ، وبغية الوعاة : ١ / ٣٥٢ .

(٢) معجم الأدباء : ١٣ / ٢٥٩ ، وينظر : إنباه الرواة : ٢ / ٢٨٤ .

(٣) ينظر : طبقات المفسرين : ١ / ٧٧ ، والاعلام : ١ / ١١٢ .

(٤) انباه الرواة : ٢ / ٢٢٠ ، وينظر : البرهان في علوم القرآن : ١ / ٢٠٦ .

(٥) طبقات المفسرين : ٢ / ٣٨٢ . وهذا الكتاب لا زال مخطوطاً .

(٦) ينظر : معجم الأدباء : ١٩ / ١٧٠ ، والمصباح المنير : ٢ / ١٣ ، نزهة الألباء : ٢٨٣ ، والبرهان في علوم القرآن : ١ / ٣٠١ .

(٧) ينظر : نفع الطيب للمقرّي : ٣ / ١٧٩ .

(٨) ينظر : إنباه الرواة : ٣ / ٣١٧ .

(٩) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ١ / ٣٠١ ، وينظر ، الأتقان في علوم القرآن : ١ / ٣٧١ .

(١٠) ينظر : مشكل اعراب القرآن : مقدمة المحقق (ج) .

اعراب القرآن (مستقلاً ، وكتاباً آخر في (مشكل القرآن) ^(١)) إذ يقول عنه السيوطي إنه في المشكل خاصة ^(٢) ، وهذا ما ذكره مؤلفه إذ قال : " وقد رأيت أكثر من ألف الإعراب طوله بذكره لحروف الخفض ، وحروف الجزم ، وبما هو ظاهر من ذكر الفاعل ، والمفعول ، وأسم (إن) ، وخبرها في أشباه ذلك يستوي في معرفتها العالم والمبتدئ ، وأغفل كثيراً مما يحتاج إلى معرفة من مشكلات ، فقصدت في هذا الكتاب إلى تفسير مشكل الإعراب ... " ^(٣) ، ولعل هذا دليل قاطع على عدم تأليفه كتاباً في (اعراب القرآن) ، سوى المشكل .
ونسب له الدكتور ابراهيم عبد الله رفيده . مختصراً باسم (الأغفال في اعراب القرآن) ^(٤) . وهذا ما نستبعده أيضاً ؛ لأنه مجرد دعوى .

١٨ . يحيى بن علي بن محمد بن بسطام السيباني ابن الخطيب التبريزي (ت ٥٢٠ هـ) من مؤلفاته (الملخص في اعراب القرآن) ^(٥) .

١٩ . اسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي بن أحمد الملقب بقوام السنة (ت ٥٣٥ هـ) ذكر المظان أن له مؤلفاً في (اعراب القرآن) ^(٦) ، وهو من الكتب التي لم تصل إلينا حتى يومنا هذا .

٢٠ . أبو القاسم جاز الله الزمخشري كان إماماً في التفسير والنحو (ت ٥٣٨ هـ) له كتاب (نكت الاعراب في غريب الإعراب في غريب اعراب القرآن) ^(٧) .

-
- (١) ينظر : اعراب القرآن الكريم دراسة في منهجية التأليف : ١٤ .
(٢) ينظر : الاتقان في علوم القرآن : ١ / ٣٦٥ .
(٣) مشكل اعراب القرآن : تحقيق : ياسين محمد السواس : ١ / ٢ وقد حقق الكتاب نفسه الأستاذ حاتم صالح الضامن ، وطبع في بغداد سنة ١٩٧٥ .
(٤) ينظر النحو وكتب التفسير : ١ / ١٣٤ .
(٥) ينظر : معجم الأدباء : ٢٠ / ٢٧ ، ونزهة الألباء : ٢٥٥ ، وإنباه الرواة : ٤ / ٢٥ ، بغية الوعاة : ٣٣٨/٢ ، وكشف الظنون : ١ / ١٢٣ ، وتاريخ الأدب العربي بروكلمان : ٥ / ١٦٣ . الكتاب منشور في حوليات معهد الآداب الشرقية . جامعة القديس يوسف . العدد الأول : سنة ١٩٨٣ .
(٦) ينظر طبقات المفسرين : ١ / ١٢٣ ، والاعلام : ١ / ٣٢٢ .
(٧) ينظر : معجم الأدباء : ١٩ / ١٣٤ . وقد نسب الدكتور ابراهيم عبد الله رفيده إلى اسماعيل بن مخلف ابو طاهر العقلي (ت ٤٥٥ هـ) كتاباً في اعراب القرآن وبعد البحث تبين لنا أن الكتاب في اعراب القراءات وليس في اعراب القرآن : ينظر : النحو وكتب التفسير : ١ / ١٣٥ ؛ ومعجم الأدباء : ٦ / ١٦٦ .

- ٢١ . عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) صاحب الأنصاف من تصانيفه (البيان في غريب اعراب القرآن) وهو من الكتب التي تقع ضمن حدود الدراسة (١) .
- ٢٢ . عبد الله بن الحسين بن عبد الله أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) من تصانيفه (إعراب القرآن) المسمى (التبيان في اعراب القرآن) ونعت هذا الكتاب بأحسن كتب الإعراب وأشهرها (٢) ، ويقع هذا الكتاب ضمن حدود الدراسة .
- ٢٣ . عبد اللطيف بن يوسف بن محمد الموصلي (ت ٦٢٩ هـ) ذكرت المصادر أنّ له (اعراب الفاتحة) سماه حاجي خليفة (الواضح في اعراب الفاتحة) (٣) .
- ٢٤ . المنتخب بن أبي العز بن رشيد أبو يوسف الهمداني (ت ٦٤٣ هـ) من تصانيفه كتاب (الفريد في اعراب القرآن المجيد) وهو كتاب متوسط الحجم وصفه صاحب البرهان بأنه أحسن كتب الإعراب (٤) .
- ٢٥ . محمد بن محمد بن أحمد تاج الدين الأسفراييني (ت ٦٨٤ هـ) من مؤلفاته (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة) (٥) .
- ٢٦ . ابراهيم بن محمد بن ابراهيم السفاقي (ت ٧٤٢ هـ) له (المجيد في اعراب القرآن المجيد) (٦) .
- ٢٧ . أبو حيان أنير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٥٤ هـ) ذكرت المصادر أنّ له كتاب (اعراب القرآن) مكتوباً بخط مغربي عدد أوراقه (١٧٦) ينتهي الجزء الثاني عند آخر سورة آل عمران (٧) .

(١) الكتاب حققه الدكتور طه عبد الحميد وطبع في القاهرة ونشرته الهيئة المصرية العامة سنة : ١٩٦٩ م .

(٢) ينظر : إنباه الرواة : ١١٧ / ٢ ، والبرهان في علوم القرآن ١ / ٣٠١ ، والاتقان ١ / ٣٦٥ وكشف الظنون : ١ / ١٢٢ الكتاب مطبوع بتحقيق الاستاذ علي محمد البجاوي . مطبعة عيسى البابي الحلبي .

(٣) ينظر : كشف الظنون : ١ / ١٢٢ .

(٤) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ١ / ٣٠١ . الكتاب حققه الدكتور محمد حسن التمر . وطبع في دولة قطر ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .

(٥) الكتاب حققه الدكتور عفيف عبد الرحمن ، وطبع في عمان ، سنة ١٤٠٠ هـ . ١٩٨١ م .

(٦) ينظر : بغية الوعاة : ١ / ٦٢٥ ، والاتقان : ١ / ٣٦٥ وقد تم تحقيق الكتاب بكامله في ست رسائل جامعية بين جامعة بغداد ، والجامعة المستنصرية وقام بتحقيقه كل من : الدكتور عبد الرزاق الاحبابي ، والدكتور عطية أحمد محمد ، والدكتورة ناهدة عبد الله ، والسيد محمود الخميس ، والسيد طلعت الفرغان ، والدكتور شنشول عبد الله .

(٧) وهو من الكتب التي لا تزال مخطوطة وهو موجود في مكتبة رباط الفتح ، ينظر : الاعراب المحيط : ٨ / ١ ، والنهر الماد من البحر المحيط ، ١ / ٣ مقدمة المحقق .

- ٢٨ . أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بـ (السّمين الحلبي) (ت ٧٥٦ هـ) له كتاب (اعراب القرآن) ألفه في حياة شيخه أبي حيّان . وناقشه فيه ، وسّمّاه (الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون) (١) .
- ٢٩ . أحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي الأندلسي (ت ٧٧٩ هـ) ينسب إليه (تحقّقه الأقران فيما قرئ بالتثليث من القرآن) وهو في اعراب القرآن (٢) .
- ٣٠ . محمد بن سليمان بن عبد الله شمس الدين الصرخديّ (ت ٨٩ هـ) له (مختصر اعراب السفاقي) (٣) .
- ٣١ . الشيخ اسحاق بن محمود بن حمزة له (التنبيه) في اعراب الجزء الأخير من القرآن العظيم من أول سورة النبأ إلى آخر القرآن الكريم (٤) .
- ٣٢ . أحمد بن محمد الشهير بنشانجي زاده (ت ٩٨٦ هـ) بدأ بـ (اعراب القرآن) مقتفياً أثر السفاقي والسّمين الحلبيّ ، وصل به إلى سورة الأعراف (٥) . ولم يصل إلينا هذا الكتاب .
- ٣٣ . محمد بن أحمد المرابط الأدوزي (ت ١٢٢١ هـ) من ضمن مؤلفاته (اعراب بعض القرآن) ويشير الزركلي إلى أنه ما زال مخطوطاً (٦) .
- ٣٤ . محمد صديق خان حسن علي البخاري (ت ١٣٠٧ هـ) ذكر الزركلي أنّ له (خلاصة الكشاف في اعراب القرآن) (٧) .
- هذا هو الثبوت الذي استطعت العثور عليه من هؤلاء المؤلفين وكتبهم التي كانت حصيلة ثمانية قرون مضت أو تزيد .

(١) ينظر : بغية الوعاة : ١ / ٤٠١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢ / ١٤٦ وحقق الكتاب الدكتور أحمد محمد الخراط وطبع بدمشق سنة ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٦ م وحققه مرة ثانية نخبة من شيوخ الأزهر الشريف وطبع بـ (دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان سنة ١٤١٤ هـ . ١٩٩١ م .

(٢) ينظر : كشف الظنون : ١ / ١٢٢ والنحو وكتب التفسير : ١ / ١٣٩ .

(٣) ينظر : شذرات الذهب : ٦ / ٣٢٥ ، وكشف الظنون ١ / ١٢٢ .

(٤) كشف الظنون : ١ / ١٢٣ وهذا الكتاب لا يزال مخطوطاً .

(٥) ينظر شذرات الذهب : ٨ / ٤٠٩ ، وكشف الظنون : ١ / ١٢٣ .

(٦) ينظر الإعلام : ٦ / ١٧ .

(٧) ينظر الإعلام : ٧ / ٣٧ .

الفصل الأول

الخلافا في الأسماء

١ . اسم الإشارة في (ذا) (١) :

مما تناقلته كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة .

والآسم من (هذا) عند البصريين (ذا) ، والذال وحدها بغير ألف عند الكوفيين وهو الأسم ، والألف زيدت لتكثير الكلمة (٢) ، وقد أشار سيبويه إلى مذهبه هذا (٣) ، وأيده المبرد إذ قال : " فإن قلت (هذا) ف (ها) للتنبية ، و (ذا) هي الأسم " (٤) ، واستدل الكوفيون على صحة رأيهم بقولهم : هذه أمة الله ، وهذا الرأي لم يقبل به أبو البقاء العكبري ؛ لأن هذا الأسم اسم ظاهر وليس في الكلام اسم ظاهر على حرف واحد حتى يُحْمَلَ (هذا) عليه ، ويدل على ذلك قولهم في التصغير : دَيَّا فردوه إلى الثلاثي ، والهاء في ذه بدل من الياء في (ذي) (٥) .

أمّا مكّي القيسي : فلم يكن مستقراً على رأي ، إذ ذكر رأيين متناقضين قال في موضع من كتابه : " الأسم عند البصريين الذال ، والألف زيدت لبيان الحركة وللتقوية ، و (ذا) بكامله هو الأسم عند الكوفيين " (٦) . ونقل لنا في موضع آخر ما يخالف قوله المذكور آنفاً إذ قال : " الأسم من هذا عند البصريين (ذا) ، والذال وحدها بغير ألف عند الكوفيين هو الأسم " (٧) .

(١) يُنظر هذه المسألة في : اعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٧٣١ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢ / ٤٨٢ ، وشرح المفصل لإبن يعيش : ٣ / ١٢٧ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٦٦٩ المسألة : ٩٥ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ١ / ١٦٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٣٠ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٥٠٥ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ١ / ٢٢٧ ، وأئتلاف النصر : ٦٥ المسألة : ٥٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن واعرابه : ١ / ٦٨ ، واعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٧٣١ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ١ / ١٦٧ ، والتبيان في اعراب القرآن : ١ / ١٤ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٥٠٥ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٠٩ .

(٤) المقتضب : ٣ / ٢٧٥ .

(٥) ينظر : التبيان في اعراب القرآن : ١ / ١٤ ، وأئتلاف النصر : ٦٥ المسألة : ٥٣ فصل الأسم .

(٦) مشكل اعراب القرآن : ١ / ١٥ .

(٧) المصدر نفسه : ٢ / ٤٨٢ . ٤٨٣ .

ويبدو أن مكّي القيسي على جلالته قدّر من العلم والمعرفة قدّ سها في هذا الموضوع والدليل على ذلك إجماع النحويين الذين ذكروا هذه المسألة على أنّ الأسم (ذا) عند البصريين ، والذال وحدها بغير ألف عند الكوفيين (١) .

وقد وافق السهيلي قول الكوفيين إذ قال : " فالأسم في هذا الباب هو الذال وحدها دون الألف خلافاً لبعض البصريين . يدل على ذلك سقوطها بالثنائية وفي المؤنث إذا قلت : هذه ، وتلك " (٢) . وهذا الاحتجاج مردودٌ عند أبي البركات الأنباري ؛ " لأنّ ذان والذال ليس ذلك ثنائية على حدّ قولهم : (زيد وزيدان ، وعمرو وعمران) ، وإنما ذلك صفة مرتجلة للثنائية ، وكما ان (هؤلاء) صفة مرتجلة للجمع " (٣) . واحتجاج الكوفيين ضعيفٌ من وجهةٍ أخرى ذكرها ابن يعيش قائلاً : " وهذا فاسد لقولهم في التحقير : ذيا فأعادوه إلى أصله وهذا شأن التصغير ، وأما ذهاب ألفه في الثنائية فلم يكن لما ذكروه من الإستغناء عنه بحرف الثنائية إنّما حذفه ؛ لإلتقائه مع حرف الثنائية فحذف لآلتقاء الساكنين " (٤) .

(١) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٧٣١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٦٦٩ المسألة ٩٥ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ١ / ١٦٧ ، وشرح المفصل لإبن يعيش : ٣ / ١٢٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٣٠ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ١ / ٢٢٧ ، وائتلاف النصره : ٦٥ المسألة : ٥٣ .

(٢) نتائج الفكر في النحو : ٢٢٧ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٦٧٤ ، وينظر : البيان في غريب اعراب القرآن : ١ / ١٦٧ .

(٤) شرح المفصل : ٣ / ١٢٧ ، وينظر : شرح الكافية للرضي : ٢ / ٣٠ . ٣١ .

٢ . هل تأتي أسماء الإشارة بمعنى الاسم الموصول (١) :

ومن ذلك ما أورده أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم من اختلاف النحويين بصريين وكوفيين في قوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ (٢) إذ جوز الكوفيون مجيء اسم الإشارة بمعنى الموصول في سائر الإشارة (٣) . قال الفراء : " العرب قد تذهب بهذا ، وذا إلى معنى (الذي) فيقولون : مَنْ ذا يقول ذاك في معنى من الذي " (٤) .

وهذا قوله في (تلك) إذ قال : " وقوله (بيمينك) في مذهب صلة لتلك ؛ لأن تلك وهذه توصلان كما توصل الذي قال الشاعر (٥) :

عَدَسٌ مَا لِعَبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمْنَتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

... يريد الذي : تحمليْن طليق " (٦) . وتابعه في ذلك ثعلب (٧) ، وابن جرير الطبري (٨) وأبى ذلك البصريون إذ لا تكون أسماء الإشارة موصولة عندهم ومنعوا ذلك في إطلاقه إلا أبا إسحاق الزجاج الذي وافق الكوفيين بقوله : " تلك اسم مبهم يجري مجرى التي ويوصل كما توصل " (٩) . وأيدهم الزمخشري (١٠) ، وابن عطية (١١) ، وأبو البقاء العكبري (١٢) .

(١) ينظر في هذه المسألة : إعراب القرآن للنحاس : ٣٣٥ / ٢ ، ومشكل اعراب القرآن : ٦٥ / ٢ . ٦٦ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ١٤٠ / ٢ ، والتبيان في اعراب القرآن : ٨٨٨ / ٢ ، والأمالى الشجرية : ١٧١ / ١ ، والمحرر : ١٤١ / ٤ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٧١٧ / ٢ المسألة ١٠٣ ، وائتلاف النصرة : ٦٧ . ٦٨ ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ١٥٠ ، والدر المصون : ١٣ / ٥ ، وخزانة الأدب : ٤٢ . ٤١ / ٦ .

(٢) سورة طه ، الآية : ١٧ .

(٣) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ٣٣٥ / ٢ ، ومشكل اعراب القرآن : ٦٥ / ٢ . ٦٦ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٥٢٩ ، والدر المصون : ١٣ / ٥ ، وخزانة الأدب : ٤٢ . ٤١ / ٦ .

(٤) معاني القرآن للفراء : ١ / ١٣٨ . ١٣٩ .

(٥) البيت : ليزيد بن ربيعة الحميري ، وقد ورد في ديوانه : ١٧٠ . برواية : نَجُوتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

(٦) معاني القرآن : ١ / ١٧٧ . وينظر : الجامع لإحكام القرآن : ١١ / ١٨٦ .

(٧) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٢٤ ، والجواهر لجامع العلوم الباقولي : ١ / ٢١٣ .

(٨) ينظر : جامع البيان في تفسير القرآن : ١٦ / ١١٦ .

(٩) معاني القرآن واعرابه : ٣ / ٣٥٣ ، وينظر : الأمالى الشجرية : ١٧١ / ٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ١١ / ١٨٦ .

(١٠) ينظر : الكشف : ٣ / ٥٩ .

(١١) ينظر : المحرر الوجيز : ٤ / ٤١ ، وينظر : الدر المصون : ٥ / ١٣ .

(١٢) ينظر : التبيان في اعراب القرآن : ٢ / ٨٨٨ .

وَسَبَّ مكي القيسي قولاً لقطرب هو : أنّ ابن عباس (رضي الله عنهما) قال : تلك بمعنى هذه ^(١) . ومنع أبو العباس المبرد قول الكوفيين ، إذ لا يجوز عنده أن توصل الأسماء المبهمة ، ويرى أن ذلك خطأ ^(٢) .

وقد أثبت سيوييه (ذا) بمعنى (الذي) في (ماذا) و (مَنْ ذا) الاستفهاميتين ولم يقل بإطلاقه ^(٣) . وذكر ابن هشام ثلاثة شروط لموصلية (ذا) أحدهما : ألا تكون للإشارة ، والثاني : ألا تكون ملغاة ، والثالث : أن يتقدمها استفهام بما باتفاق أو بمن على الأصح ^(٤) .

وحجة الكوفيين أن التقدير : وما التي بيمينك ، والذي تحملين في الشاهد الشعري ، " إذ لم يرد الأخبار عن هذا بأنه محمول ؛ ولأن حذف العائد المنصوب بالفعل ضعيف في باب الخبر ، ولا يكون (هذا) مفعولاً لتحملين ؛ لأنه لا ارتباط حينئذٍ لـ (طليق) ولا المعنى عليه ^(٥) .

أمّا تخريج أبي البركات الأنباري (في الإنصاف) فضعيف ؛ لأنه ذهب إلى أن جملة تحملين صلة لموصول محذوف تقديره : هذا الذي تحملين ^(٦) . وهذا الذي قاله أبو البركات لا يقول به بصري؛ لأنه لا يرى أحدٌ منهم حذف الموصول الاسميّ وبقاء صلته. والتخريج على الحالية هو الجيد ، ولا حاجة إلى اعتبار كونه في الأصل صفة فلماً قدّم صارَ حالاً ؛ لأنّ ذلك إنما يُعتبر في الأحوال المفردة لا في الجمل نحو : لميّة موحشاً طللٌ ^(٧) .

قال السّمين الحلبي : " والعامل في الحال المقدره معنى الإشارة " ^(٨) .

ومن المحدثين مَنْ ردّ قول الكوفيين وأستبعده ، إذ قال الدكتور فخرالدين قباوة : " والصحيح أنها أسماء إشارة ليس غير إلاّ ذا فقد تكون موصولة بعد (ما) الإستفهامية "

(١) ينظر : مشكل اعراب القرآن : ٢ / ٦٦ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٤ / ١٤٦ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٠٥ ، والأمالى الشجرية : ٢ / ١٧١ .

(٤) ينظر : أوضح المسالك : ١ / ١١٣ ، وشرح شذور الذهب : ١٤٥ .

(٥) تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد : ١٥٠ .

(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٧٢١ .

(٧) ينظر : خزنة الأدب : ٦ / ٤٣ .

(٨) الدرّ المصون : ٥ / ١٣ .

(١) ، أي أنه يوافق البصريين في رأيهم ، في حين ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أنّ الذهاب بذا ، وذه ، وتي ، وأخواتهن مذهب الموصولات مقبولٌ ؛ لأنّ الأسماء الموصولة عنده أسماء إشارة أيضاً (٢) . وهذا قول الكوفيين على ما بيّناه ، ومن هنا يظهر لنا أنّ الكوفيين لا يشترطون تقدم ما أو من الاستفهاميتين ، وأما البصريون فإنهم يشترطون ذلك . ورأي البصريين هو المرجح عندي ؛ لأنّها أسماء وضعت لمعانٍ وجواز كونها موصولة يفقدها هذا التخصص . والله أعلم .

(١) اعراب الجمل : ١١٠ . ١١١ .

(٢) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣١٩ .

٣ . الفاعل : ومنه هل يكون الفاعل جملة (١) ؟

في قوله تعالى : ﴿ تُمْ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجُنَّةُ ﴾ (١) ، نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف سيبويه مع أبي العباس المبرد في موضع الفاعل في هذه الآية الكريمة ونقلوا عنه أنَّ (ليسجننه) في موضع الفاعل أي ظهر لهم أن يسجنوه (٣) .

وغلطه محمد بن يزيد المبرد ، لأنَّ الفاعل جملة ، ولكن الفاعل ما دلَّ عليه (بدا) أي بدا لهم بداء ، فحذف الفاعل ؛ لأنَّ الفعل يدل عليه (٤) .

وهناك رأي ثالث لم يُنسب إلى أحدٍ وهو : أنَّ يكون الفاعل محذوفاً وإن لم يكن في اللفظ ما يقوم مقامه ، وتقديره : ثم بدا لهم رأي أي ظهرَ لَهُ ما لم يكن يَعْرِفه (٥) .

وسيبويه لم ينص على أنَّ (ليسجننه) وقعت في موضع الفاعل إذ قال : " قال وَعَجَلٌ : ﴿ تُمْ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجُنَّةُ ﴾ ، لأنه موضع ابتداء ألا ترى أنك لو قلت : بدا لهم أيهم أفضل لحسن كحسنه في علمتُ كأنك قلت ظهر لهم وهذا أفضل أم هذا " (٦) . قال ابن عطية : " ولا يجوز أن يكون الفاعل ب (بدا) لـ (ليسجننه) ؛ لأنَّ الفاعل لا يكون جملة بوجه ، وهذا صريح مذهب سيبويه وقيل الفاعل

(١) ينظر هذه المسألة في المحرر الوجيز : ٣ / ٢٤٢ ، والجامع لإحكام القرآن : ٩ / ١٨٦ ، والدّر المصون : ٤ / ١٨١ ، وائتلاف النصرة : ٩٩ المسألة ١١٥ فصل الأسماء ، ولم تكن هذه المسألة من مسائل الإنصاف ، ولم يذكرها الدكتور : محيي الدين توفيق في ملخصه الذي استدرج فيه المسائل التي لم يذكرها أبو البركات الأتباري في الإنصاف في دراسته الموسومة : بـ " ابن الأتباري في كتابه الإنصاف " .

(٢) سورة يوسف ، الآية : ٣٥ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٥٦ ، واعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٤١ ، ومشكل اعراب القرآن : ١ / ٤٣٠ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ٢ / ٤١ ، والتبيين في اعراب القرآن : ٢ / ٧٣٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٩ / ١٨٦ ، والدّر المصون : ٤ / ١٨١ .

(٤) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٤١ ، ومشكل اعراب القرآن : ١ / ٤٣٠ . ونسب عبد اللطيف الزبيدي هذا الرأي للبصريين ، ينظر : ائتلاف النصرة : ٩٩

(٥) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٤١ ؛ ومشكل اعراب القرآن : ١ / ٤٣٠ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ٢ / ٤١ ، والجامع لأحكام القرآن : ١ / ٤٣٠ ، والدّر المصون : ٤ / ١٨١ .

(٦) الكتاب : ١ / ٤٥٦ .

(ليسجننه) وهو خطأ ، وإنما هو مفسر للفاعل " (١) ، وهذا هو الرأي الراجح عند أبي البركات الأنباري (٢) ، وتبعه عبد اللطيف الزبيدي (٣) .

ونسب السفاقي جواز وقوع الجملة فاعلاً إلى هشام ، وثعلب وجماعة من الكوفيين ونسب المنع إلى عامة البصريين قال : " والصحيح المنع مطلقاً والقول بأن الجملة فاعلة او مبتدأة من غير حرف مصدري من باب الحمل على المعنى (٤) والاختيار عند ابن هشام المنع أيضاً إذ قال : " واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أو لا ؟ فالمشهور المنع مطلقاً ، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً نحو : (يعجبني قام زيد) وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسببويه فقالوا : إن كان الفعل قلبياً ووجد مُعَلَّق عن العمل نحو : (ظهر لي أقام زيد) صحَّ وإلا فلا ، وحملوا عليه ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ حَتَّى حِينَ ﴾ ، ومنعوا (يعجبني يقوم زيد) وأجازهما هشام وثعلب ... " (٥) .

ويبدو لي أن الدكتور فاضل السامرائي ممن قبل بمذهب مجيء الفاعل جملة إذ وضعهما في تقسيماته للجمل إذ قال : " جملة الفاعل ونائبه وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ ﴾ ونحو : طهر لي أقام زيد ؟ " (٦) .

في حين قال الدكتور شوقي ضيف في مثل إجازة هشام وتابعه ثعلب إنه (يغرب فيها إغراباً بعيداً " (٧) ، والراجح أن الفاعل لا يكون جملة ؛ لأنه محكوم عليه والمحكوم عليه لا يكون إلا منفرداً بخلاف الأحكام فإنه يعبر عنها بالمفرد تارة والجملة أخرى (٨) .

(١) المحرر الوجيز : ٣ / ٢٤٢ .

(٢) ينظر : البيان في غريب اعراب القرآن : ٢ / ٤١ .

(٣) ينظر : انتلاف النصره : ٩٩ المسألة : ١١٥ .

(٤) المجيد في اعراب القرآن المجيد : ٩٥ . ٩٦ . وينظر : الدر المصون : ٤ / ١٨١ ، ومغني اللبيب : ٥٥٩ ، ٤٧٨ ، ٥٤٦ ، ٥٥٩ .

(٥) مغني اللبيب : ٥٥٩ .

(٦) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ٢٣٠ .

(٧) المدارس النحوية : ١٩١ .

(٨) ينظر : الأمالي النحوية : ٣١٣ .

. هل يجوز إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به (١) ؟ :

في قوله تعالى : ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (٢) قرأ حمزة ، والكسائي وابن عامر : (لِيُجْزِيَ قَوْمًا) بالنون على تسمية الفاعل ، وقرأ الباقون بالياء على مذهب ما لم يسم فاعله (٣) .

ونصب (قوماً) على تقدير : ليجزي الجزاء قوماً (٤) ، وهذا القول لا يستقيم على مذهب البصريين ؛ لأن المصدر لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع مفعول صحيح (٥) . وهو عند الفراء لحنٌ في ظاهره إلا إذا أضمر في (يُجْزِي) فعلاً يقع به الرفع كما تقول : أُعْطِيَ ثوباً ليجزي ذلك الجزاء قوماً فهو وجه (٦) ، وهذا الرأي ذكره ابن جرير الطبري قائلاً : " وهو على مذهب كلام العرب لحن إلا أن يكون أراد ليجزي الجزاء قوماً بإضمار الجزاء وجعله مرفوعاً ليجزي فيكون وجهاً من القراءة وإن كان بعيداً " (٧) . ونسب أبو جعفر النحاس إلى الكسائي جواز ذلك على شذوذ بمعنى ليجزي الجزاء قوماً فأضمر الجزاء (٨) . قال أبو جعفر النحاس : " ولو أظهره ماجاز فكيف وقد أضمره " (٩) ، وهذا لحن عند الخليل ، وسيبويه ، والزجاج ، وجميع البصريين (١٠) .

-
- (١) تنظر هذه المسألة في : التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٧٠ المسألة رقم : ٣٩ ، والخلاف النحوي في القراءات القرآنية : ١٧٧ .
- (٢) سورة الجاثية ، الآية : ١٤ .
- (٣) ينظر : اعراب القراءات السبع وعللها : ٣١٣/ ، والحجة في القراءات السبع : ٣٢٥ ، وجامع البيان : ٢٥ / ٨٧ ، والمجيد في اعراب القرآن المجيد : ١١٠ ، والدر المصون : ٦ / ١٢٧ .
- (٤) ينظر : اعراب القراءات السبع وعللها : ٢ / ١١٣ ، والبحر المحيط : ٩ / ٤١٨ .
- (٥) ينظر : البيان في غريب اعراب القرآن : ٢ / ٣٦ ، والتبيين في اعراب القرآن : ٢ / ١١٥٢ ، والدر المصون : ٦ / ١٢٧ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٢٧٠ .
- (٦) ينظر : معاني القرآن : ٣ / ٤٦ ، والكلام نفسه ذكره في : ٢ / ٢١٠ .
- (٧) جامع البيان في تفسير القرآن : ٢٥ / ٨٧ .
- (٨) ينظر : اعراب القرآن : ٣ / ١٢٨ ونسبه أبو البركات الأنباري إلى الأخفش والكوفيين . ينظر : البيان في غريب اعراب القرآن : ٢ / ٣٦٥ ، ونسبه أبو البقاء البكري إلى بعض البصريين . ينظر : التبيين : ٢٧٠ مسألة رقم ٣٩ ، وخزانة الأدب : ١ / ٣٣٧ .
- (٩) اعراب القرآن : ٣ / ١٢٨ ، ونسب ابن جني الجواز إلى علي بن سليمان الأخفش ، ينظر : الخصائص : ١ / ٣٩٧ .
- (١٠) ينظر : اعراب القرآن : ٣ / ١٢٨ ، والخصائص : ١ / ٣٩٧ ، والدر المصون : ٦ / ١٢٧ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٠ / ٣٣٥ ، والبحر المحيط : ٩ / ٤١٨ .

وفي هذه القراءة يظهر المذهبان البصريّ والكوفي ، فالبصريون لا يجيزون نيابة المصدر أو الظرف والجار والمجرور عن الفاعل ولا ما شابهه كالمفعول نيابة عنه (١) . ومما يؤكد القول البصريّ تلحينُ النحويين واللغويين القراءة أمثال : الفراء ، وأبي حاتم السجستاني ، وابن جرير الطبري ، والزهج ، وابن مجاهد ، وأبي علي الفارسي ، والزمخشري ، وأبي البركات الأنباري ، وأبي البقاء العكبري ، والسّمين الحلبي (٢) .

قال مكي القيسي : " إنما يقوم المصدر مقام الفاعل عند عدم المفعول به ، أو عند اشتغال المفعول به بحرف الجر ، نحو : قيم وسير يزيد " (٣) .

وممن الممكن تأويل هذه القراءة على أن ينصب (قوماً) بفعل محذوف تقديره : يجزي قوماً ، فيكون جملتان ، إحداهما : ليجزي الجزاء قوماً ، والأخرى : يجزيه قوماً (٤) . وقد استبعد أصحاب كتب إعراب القرآن رأي الكوفيين ومن أيدهم من البصريين (٥) . قال أبو البركات الأنباري : " نَصَبَ (قوماً) على تقدير ، ليُجزي الجزاء قوماً . وهذا لا يستقيم على مذهب البصريين ؛ لأن المصدر لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع مفعول صحيح . وأجازه الأخفش والكوفيون ، وقد بيّنّا ذلك مستوفى في المسائل البخارية " (٦) .

٧ . هل يجوز وصف فاعل نعم وبئس ؟ (٧)

-
- (١) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٧٥ ، والبحر المحيط : ٩ / ٤١٨ ، وانتلاف النصره : ٧٧ . ٧٨ المسألة رقم : ٧٨ .
- (٢) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٢١٠ ، وجامع البيان : ٢٥ / ٢٨٧ ، والكشاف : ٤ / ٢٩٢ ، والتبيان في غريب اعراب القرآن : ٢ / ١٦٤ ، واعراب القراءات الشواذ : ٢ / ١١٤ ، والتبيان في اعراب القرآن : ٢ / ١١٥٢ ، والدّر المصون : ٦ / ١٢٧ .
- (٣) مشكل اعراب القرآن : ٢ / ٨٧ ، والأمالي الشجرية : ٢ / ٢١٥ ، وخزانة الأدب : ١ / ٣٣٧ .
- (٤) ينظر : البحر المحيط : ٩ / ٤١٨ . ٤١٩ .
- (٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ١٢٨ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢ / ٨٧ ، والتبيان في غريب اعراب القرآن : ٢ / ٣٦٥ ، والتبيان في اعراب القرآن : ٢ / ١١٥٢ .
- (٦) البيان في غريب اعراب القرآن : ٢ / ٣٦٥ . لم يرد ذكره لهذه المسألة في الإنصاف .
- (٧) ينظر هذه المسألة في الأصول لابن السراج : : ١ / ١٢٠ ، والدّر المصون : ٤ / ١٢٨ ، ومغني اللبيب : ٧٦٥ .

في قوله تعالى : ﴿ وَيُنَسِّ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ ﴾^(١) ، الورد : فاعل بنس ، والمورود المخصوص بالذم^(٢) ، وفي الأول حذف مضاف أي مكان الورد ؛ ليطابق المخصوص بالذم ، وإنما احتيج لهذا التقدير ؛ لأن تطابق فاعل نِعَمَ وبنس ومخصوصهما شرط^(٣) .
وَجَوَّزَ أَبُو الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيُّ أَنْ يَكُونَ الْمَوْرُودُ نَعْتًا لـ (الورد) والمخصوص بالذم محذوف تقديره : بنس الوردِ النارُ^(٤) ، وجوز ذلك ابن عطية^(٥) .

وذكر السفاقي أن في ذلك خلافاً بين النحويين إذ لايجوز ذلك على مذهب ابن السراج ، والفارسي^(٦) ، قال ابن السراج : " ولا يجوز تأكيد المرفوع بـ (نِعَمَ) قالوا : وقد جاء في الشعر منعوتاً لزهير^(٧) :

نِعْمَ الْفَتَى الْمَرِيءُ أَنْتَ إِذَا هَمَّ حَضَرُوا لَدَى الْحُجْرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ

وهذا يجوز أن يكون بدلاً غير نعت فكأنه قال : نِعْمَ الْمَرِيءُ أَنْتَ ، وقد حكى قوم على جهة الشذوذ : نِعْمَ هم قوماً هم . وليس هذا ما يُصْرِحُ عليه " (٨) ، وَمَنْ أَجَازَ وَصَفَ (فاعل) نِعْمَ ، وَبُنْسَ تَمَسَّكَ بقول زهير .

ويترجح عندي جواز وصف فاعل نعم وذلك ؛ لأنه مُعَضَّدٌ بالسماح المتمثل بقول الشاعر زهير ؛ لأنه لا يفضي إلى التأويل وبالشكل الذي أوله ابن السراج وعدم التأويل أولى من التأويل إذا استقام الكلام وَصَحَّ ، والله اعلم بالصواب .

. هل الجار والمجرور يقومان مقام الفاعل ؟

هذه المسألة من المسائل التي تفرّد بها أبو البقاء العكبري إذ نقلَ لنا رأي الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا

(١) سورة هود ، الآية : ٩٨ .

(٢) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٠٩ ، والبحر المحيط : ٦ / ٢٠٥ .

(٣) ينظر : المجيد في اعراب القرآن المجيد : ٦٤ . ٦٥ ، والبحر المحيط : ٦ / ٢٠٥ ، والدر المصون : ٤ / ١٢٨ .

(٤) ينظر : التبيان في اعراب القرآن : ٢ / ٧١٣ ، والمجيد في اعراب القرآن : ٦٤ . ٦٥ ، والدر المصون : ٤ / ١٢٨ .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز : ٣ / ٢٠٥ ، والبحر المحيط : ٦ / ٢٠٥ ، والدر المصون : ٤ / ١٢٨ .

(٦) ينظر : المجيد في اعراب القرآن المجيد : ٦٤ . ٦٥ ، والبحر المحيط : ٦ / ٢٠٥ ، ومغني اللبيب : ٧٦٥ .

(٧) ينظر : الديوان : ٢٧٥ .

(٨) الأصول في النحو : ١ / ١٢٠ .

﴿ (١) ، والذي مفاده أن الجار والمجرور (عنه) في موضع رفع بمسؤول ، كقوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (٢) ، ف (مَسْئُولٌ) مُسْنَدٌ إِلَى الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ (كالمغضوب) (٣) . وهذا الرأي مَرْدُودٌ عند أبي البقاء العكبري ؛ " لأن الجار والمجرور يُقام مقام الفاعل إذا تقدّم الفعل ، أو ما يقوم مقامه . وأما إذا تأخر فلا يصح فيه ؛ لأنّ الأسم إذا تقدّم على الفعل صار مبتدأ ، وحرف الجرّ إذا كان لازماً لا يكون مبتدأ " (٤) قال أبو حيان الأندلسي : " وقد حكى الإتفاق بين النحويين على أنه لا يجوز تقديم الجار والمجرور الذي يقام مقام الفاعل على الفعل أبو جعفر النحاس ذكر ذلك في المقنع من تأليفه ، فليس (عنه مسؤولاً) كالمغضوب عليهم لتقدم الجار والمجرور في (عنه مسؤولاً) وتأخيره في (المغضوب عليهم) " (٥) .

وقول الزمخشري يَرِدُهُ إجماعُ النحويين على عدم جواز تقديم القائم مقام الفاعل إذا كان جاراً ومجروراً . فليس هو نظير قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ . والله أعلم .

٤ . اختلافهم في حركة (أي) بين الإعراب والبناء (٦)

أولت كتب اعراب القرآن الكريم هذه المسألة اهتماماً بالغاً إذ ذكرت آراء النحويين من المذهبين البصريّ والكوفيّ وذلك عندما عرض أصحابها اعراب قوله تعالى :

(١) سورة الإسراء ، الآية : ٣٦ .

(٢) سورة الفاتحة ، الآية : ٧ .

(٣) ينظر : الكشاف : ٢ / ٦٢٤ ، والتبيان في اعراب القرآن : ٢ / ٨٢١ ، والمجيد في اعراب القرآن المجيد : ٢٦ ، والدّر المصون : ٤ / ٣٩٠ ، وتفسير البيضاوي : ٣ / ٢٠٢ ، والبحر المحيط : ٧ / ٤٩ .

(٤) التبيان في اعراب القرآن : ٢ / ٨٢١ ، وينظر : البحر المحيط : ٧ / ٤٩ ، والدّر المصون :

٤ / ٣٩٠ ، والنهر الماد : ٢ / ٢٩٧ .

(٥) البحر المحيط : ٧ / ٤٩ ، وينظر : الدّر المصون : ٤ / ٣٩٠ . ٣٩١ .

(٦) ينظر هذه المسألة في : مجالس العلماء : ٢٣١ ، والأزهية في علم الحروف : ١١٤ ، والإنصاف في

مسائل الخلاف : ٢ / ٧١٠ المسألة ١٠٢ ، وأسرار العربية : ٣٢٩ ، ومغني اللبيب : ١٠٨ .

﴿ ثُمَّ لِنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾^(١) ، قُرئ (أَيُّهُمْ) رفعاً عند الجمهور إلا هارون القارئ فقرأها بالنصب^(٢) .

وفي رفع (أَيُّهُمْ) أقوال للنحويين إذ اختلف فيها البصريون أنفسهم فضلاً عن اختلافهم مع الكوفيين من جهة أخرى وهذا ما نقلته لنا كتب اعراب القرآن الكريم ومنها :
ما حكاه سيبويه عن شيخه الخليل أنه مرفوعٌ على الحكاية والمعنى عنده : (ثُمَّ لِنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ الَّذِي يُقَالُ مِنْ أَجْلِ عُنُوهُ : أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) ومثله قول الشاعر^(٣) :

وَلَقَدْ أَبَيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلِ فَأَبَيْتُ لَا حَرْجٌ وَلَا مَحْرُومٌ

أي : فأبيت بمنزلة الذي يُقال له : لا هو حرجٌ ولا محروم^(٤) . وقد ردَّ سيبويه ما قاله الخليل ؛ لأنَّ الأمر لا يكون إلا في اضطرار وهذا يلزمه أن يقول : اضرب الفاسقُ الخبيثُ ، يريد الحكاية منهما أما قول الشاعر : فَحُمِلْتُ (لا) على ليس في عملها وخبرها محذوف^(٥) . وَرَجَّحَ الزجاج من أصحاب كتب اعراب القرآن قول الخليل ودافع عنه ؛ لأنه يرى أن ذلك موافق للتفسير^(٦) .

أما يونس فنقلت عنه كتب الإعراب حكاية عن سيبويه (أَيَّا) رفع بالابتداء لا على الحكاية وتعلق الفعل وهو (لِنَنْزِعَنَّ) فلا يعمل في اللفظ^(٧) ؛ لأنه يجوز التعليق في سائر الأفعال ، ولا يخصه بأفعال القلوب كما يخصه بها الجمهور^(٨) ، وَرَدَّهُ مكي القيسي

(١) سورة مريم ، الآية : ٦٩ .

(٢) ينظر : معاني القرآن واعرابه : ٣ / ٣٣٩ ، واعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٢٢ ونسبها ابن خالويه في مختصره لمعاذ بن مسلم شيخ الفراء ، وطلحة بن مصرف . ينظر : ٨٦ ، والدَّر المصون : ٤ / ٥١٨ .

(٣) البيت للأخطل الشاعر الأموي ، ينظر : الديوان : ٣٨٢/١ برواية : **ولقد أكون من الفتاة بمنزلي**
(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٩٧ . ٣٩٨ ، ومعاني القرآن واعرابه : ٣ / ٣٣٩ ، واعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٢٢ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢ / ٦٢ ، والتبيين في اعراب القرآن : ٢ / ٨٧٨ ، والجامع لإحكام القرآن : ١١ / ١٣٤ ، والمحزر الوجيز : ٤ / ٢٧ ، والدَّر المصون : ٤ / ٥١٧ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٩٨ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢ / ٦١ ، والتبيين في غريب اعراب القرآن : ٢ / ١٣١ ، والمحزر الوجيز : ٤ / ٢٦ ، والمجيد في اعراب القرآن المجيد : ١٤٢ .

(٦) ينظر : معاني القرآن واعرابه : ٣ / ٣٣٩ ، والمحزر الوجيز : ٤ / ٢٦ .

(٧) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٩٨٨ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢ / ٦٠ ، والتبيين في غريب اعراب القرآن : ٢ / ١٣١ .

(٨) ينظر : الدَّر المصون : ٤ / ٥١٧ .

إذ لا يجوز عنده أن يعلّق الفعل (لنزعهنَّ) إنما تُعلّق أفعال الشك وشبهها مما لا يتحقق وقوعه (١) ، وقد ردّ أبو البركات الأنباري رأي الخليل ويونس قائلاً : " وأما قول الخليل إنه مرفوع على الحكاية ، فالحكاية تكون بعد جري الكلام ، فتعود الحكاية إليه ، وهذا الكلام يصحُّ ابتداءً من غير تقدير قول قائل له ، وأما قول يونس فضعيف جداً ؛ لأن الفعل إذا كان مؤثراً فلا يجوز إلغاؤه " (٢) ، في حين أيّد أبو البقاء العكبري قول يونس بقوله : " وهو فعل متعلق عن العمل ومعناه التمييز فهو قريب من معنى العلم الذي يجوز تعلقه " (٣) .

أما سيبويه فله رأي مخالف تماماً لما قاله أصحابه من البصريين مفاده أنّ الضمة ضمة بناء ؛ لأنّ صدر صلة الموصول قد حذف ، وبه فارقت (أيّ) أخواتها (٤) ، وأيّ عند سيبويه بمعنى (الذي) وخالفها في جواز الإضافة فيها فأعربت لذلك ، فلما حذف من صلتها ما يعود عليها ضعفت فرجعت إلى البناء (٥) ، فإذا وصلت بجملته تامة بقيت على الإعراب ، وإذا حذف العائد عليها بُنيت (٦) ، واستحسن سيبويه قراءة النصب عند الكوفيين ، فقال : " وحدّثنا هارون أنّ أناساً وهم الكوفيون يقرؤونها ... وهي لغة جيدة ... " (٧) .

وقد غلّط النحويون سيبويه في هذا الرأي حتى قال أبو جعفر النحاس : " لا أعلم أحداً من النحويين إلّا وقد خطأ سيبويه ، وسمعتُ أبا اسحاق الزجاج يقول : ما تبين لي أنّ سيبويه غلّط في كتابه إلّا في موضعين هذا أحدهما ، قال : وقدّ أعرب سيبويه (أيا) وهي مفردة ؛ لأنها تضاف فكيف بينيها وهي مضافة " (٨) .

(١) مشكل اعراب القرآن : ٢ / ٦٠ . وقد نقل أبو البركات الأنباري قول مكي القيسي وتبناه من دون

الإشارة إلى صاحبه . ينظر : أسرار العربية : ٣٣٠ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ٢ / ١٣١ .

(٢) أسرار العربية : ٣٣٠ .

(٣) التبيان في اعراب القرآن : ٢ / ٨٧٨ ، وينظر : شرح المفصل لإبن يعيش : ٣ / ١٤٦ ، والمجيد في

اعراب القرآن المجيد : ١٤٢ .

(٤) ينظر : الكتاب : / ١١ / ٣٩٨ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٢٣ ؛ ومجالس العلماء : ٢٣١

والأزهية : ١١٤ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢ / ٦١ ، والمحزر الوجيز : ٤ / ٢٦ ، والجامع لأحكام

القرآن : ١١ / ١٣٤ ، والتفسير الكبير : ٢١ / ٢٤٣ ، والدّر المصون : ٤ / ٥١٨ .

(٥) ينظر : المحزر الوجيز : ٤ / ٢٦ .

(٦) ينظر : أسرار العربية : ٣٢٩ ، والتبيان في اعراب القرآن : ٢ / ٨٧٨ ، والتفسير الكبير : ٢١ / ٢٤٣ .

(٧) الكتاب : ١ / ٣٩٨ .

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٢٣ ، والدّر المصون : ٤ / ٥١٨ ، وشرح التصريح على التوضيح :

قال أبو البركات الأنباري: "وأما ما حُكي عن أبي عمر الجرمي أنه قال: خرجت من البصرة حتى صرت إلى مكة، لم أسمع أحداً يقول: اضرب أيهم أفضل أي كلهم منصوب وقد سُمعَ الضم، قال الشاعر (١):

إِذَا مَا أُتِيَتْ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ

بضم (أيهم) فدلَّ على أنها لغة منقولة، وهي لغة العالية الفصيحة (٢).

وقد انتصر أبو علي الفارسي لسيبويه بقوله: "إنما وجب البناء على مذهب سيبويه؛ لأنه حذف منه ما يتعرف به الضمير مع افتقار إليه كما حذف في ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (٣) ما يتعرفان به مع افتقار المضاف إلى المضاف إليه، لأنَّ الصلة تبين الموصول" (٤)، وقال عنه الزجاجي بأنه "أجود الأقاويل" (٥)، واختار ابن الحاجب (٦)، وابن مالك (٧).

وذكرت كتب إعراب القرآن رأي أبي العباس المبرد في هذه المسألة الذي خالف فيه مَنْ سبقه إذ جعل لفظة (شيعة) أساساً للإعراب، وأنَّ أيَّهم مرفوع بشيعة والتقدير عنده: ننزَعَنَّ مَنْ كُلِّ فَرِيقٍ شَيْعِ أَيِّهِمْ، ويلزمه أن يقدر مفعولاً لـ (لننزعَنَّ) محذوفاً (٨). وقال أبو جعفر النحاس "وهذا القول حسن" (٩)، وقَدَّر بعضهم في قول المبرد من الذين تعاونوا فنظروا أيهم أشدُّ، ولَعَلَّ وجه الرفع حينئذٍ أن نظروا بمعنى فكروا، وقد عُلِّقَ عن العمل لفظاً، لكونه من أفعال القلوب (١٠) أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ

(١) البيت ينسب لغسان بن ولاة أحد الشعراء. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٣٣٤، وشرح الكافية الشافية: ١ / ٢٨٥.

(٢) البيان في غريب اعراب القرآن: ٢ / ١٣٣، وينظر: الإنصاف: ٢ / ٧١٥ المسألة: ١٠٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٣ / ١٤٦، والمجيد في اعراب القرآن المجيد: ١٤١، والمطالع السعيدة: ١ / ١٣٢.

(٣) سورة الروم، الآية: ٤.

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ١١ / ١٣٤، وينظر: المحرر الوجيز: ٤ / ٢٦.

(٥) مجالس العلماء: ٢٣١.

(٦) ينظر: الأمالي النحوية: ١ / ٥٥.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١ / ٢٨٥.

(٨) ينظر: المقتضب: ١ / ١٩، و ٣ / ١٣٠٩، وإعراب القرآن للنحاس: ٢ / ٣٢٢، والتبيان في اعراب القرآن: ٢ / ٨٧٨، والمجيد في اعراب القرآن المجيد: ١٤٢، والمحرر الوجيز: ٤ / ٢٦، والدر المصون: ٤ / ٥١٧.

(٩) إعراب القرآن: ٢ / ٣٢٣، وينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٦١.

(١٠) ينظر: الدر المصون: ٤ / ٥١٧.

الضمة في (أيهم) ضمة إعراب إذ نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن قول الكسائي الذي ينص على أن " لِنَنْزَعَنَّ واقعة على المعنى كما تقول لَيْسَتْ من الثياب ، وأكلت من الطعام ولم يقع لنَنْزَعَنَّ على (أيهم) فنصبها " (١) ، وقال الفراء " إنما لم يعمل ؛ لأنَّ معنى (لنزعَنَّ) لننادين فلم يعمل ؛ لأنه بمعنى النداء " (٢) . وقد نسب الزجاجي إلى الفراء رأياً آخر إذ قال : " يجوز أن يكون معناه ثم لنزعَنَّ من الذين تشايخوا ينظرون بالتشايخ أيهم أشدُّ على الرحمن عتياً ، فتكون (أي) في صلة التشايخ " (٣) .

وحكى العكبري عن الأخفش ، والكسائي " أنَّ الجملة مستأنفة وأيُّ استفهامية ومن زائدة : أي لنزعَنَّ كل شيعة وهما يجيزان زيادة (من) في الواجب " (٤) ، وردَّ ابن هشام هذا القول لعدم ثبوت زيادة (من) في الواجب (٥) . وفي الوقت نفسه يخالف في المعنى تخريج الجمهور ، فإنَّ تخريجهم يؤدي إلى التبويض ، وهذا يؤدي إلى العموم . ومن آراء المتأخرين في هذه المسألة قول الزمخشري وهو أنَّ النزاع واقع على كل شيعة أي : لنزعَنَّ بعض كل شيعة ، فكانَ قائلاً قال : مَنْ هُمْ ؟ فقيل : أيهم أشدُّ عتياً فجعل (أيهم) موصولة أيضاً ولكن هي خبر لمبتدأ محذوف (٦) .

وردَّ أبو حيان الأندلسي ؛ لأنه يرى فيه تكلفاً إذ فيه إضمار لا ضرورة تدعو إليه (١) ، في حين استحسنته تلميذه السفاقي ؛ لأنَّ إضمار المبتدأ كثير فلا تكلف فيه (٢) . وزعم ابن الطراوة أنَّ (أي) مقطوعة عن الإضافة ، فلذلك بُنيَتْ ، وأن (هم أشدُّ) مبتدأ وخبر . وقد ردَّه ابن هشام بحجتين قويتين هما : رسم الضمير متصلاً بأي في المصحف ، وبإجماع النحويين على أنَّها معرفة إذا (لم تضاف) (٣) .

الذي تبين لي في هذه المسألة أنَّ الخلاف فيها فرديٌّ ، وقد تناولت كتب إعراب القرآن هذه المسألة على هذا الأساس في حين عدَّها أبو البركات الأنباري مذهبية بين

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٢٣ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٦١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ١٣٢ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٤٢ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٢٣ ، وينظر : مجالس العلماء : ٢٣١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ١٣٢ ، ونسب السمين الحلبي هذا الرأي إلى الكسائي . ينظر : الدر المصون : ٤ / ٥١٧ .

(٣) مجالس العلماء : ٢٣١ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٨٧٩ ، وينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٤٣ ، والدر المصون : ٤ / ٥١٧ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب : ١٠٨ .

(٦) ينظر : الكشف : ٣ / ٣٥ ، والدر المصون : ٥١٧ ، ومغني اللبيب : ١٠٨ .

البصريين والكوفيين^(٤)، وتبعه في ذلك صاحب كتاب ائتلاف النصر^(٥)، وأيد أصحاب كتب إعراب القرآن رأي سيبويه، وفسروه إذا ما استثنيّا منهم أبا إسحاق الزجاج الذي خطأ سيبويه في هذه المسألة كما بيّنا .

قال أبو البركات الأنباري : " كان بناؤها على الضم أولى ؛ لأنها أقوى الحركات ، فبنيت على الضم ك (قبل ، وبعُد) ، والذي يدل على أنهم إنما بنوها لحذف المبتدأ أنهم لو أظهروا المبتدأ فقالوا : ضربت أيهم هو في الدار ، لنصبوا ولم يبنوا " ^(٦) ، والمختار هو مذهب الأخفش والكوفيين ؛ لأنّ القول ببناؤها عند الإضافة يناقض أصلاً من أصول النحو . والله اعلم بالصواب .

٥ . (ما) الموصولة هل تقع للعاقل ؟ ^(٧)

اختلف النحويون في (ما) الموصولة في قوله تعالى : ﴿ مَا طَابَ لَكُمْ مِنْ النِّسَاءِ ﴾ ^(٨) ، يُقال كيف جاءت (ما) للآدميين ؟ ذكر أبو جعفر النحاس في هذا مذهبين ؛ إذ نسب إلى الفراء أنّ (ما) ههنا مصدر ^(٩) . ولدى مراجعتي معاني القرآن للفراء وجدته ينص على ذلك قائلاً : " ولم يقل (مَنْ طاب ذلك أنه ذهب إلى الفعل كما قال : أو ماملكت ايمانكم يريد أو ملك ايمانكم " ^(١٠) ، وهذا رأي ابن جرير الطبري أيضاً ^(١)

(١) ينظر : البحر المحيط : ٧ / ٢٨٧ ، والنهر الماد : ٢ / ٣٩٨ .

(٢) ينظر : المجيد في اعراب القرآن المجيد : ١٤٣ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ١٠٨ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ١ / ١٠٨ .

(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٧٠٩ المسألة : ١٠٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ١٣٢ .

(٥) ينظر : ٦٧ المسألة : ٥٨ .

(٦) أسرار العربية : ٣٢٩ .

(٧) ينظر في هذه المسألة : جامع البيان في تفسير القرآن : ٤ / ١٥٩ ، وإعراب القرآن للنحاس :

١ / ٣٩٣ ، وشرح المفصل : ٤ / ١٤٥ ، المحرر الوجيز : ٢ / ٧ .

(٨) سورة النساء ، الآية : ٣ .

(٩) ينظر : إعراب القرآن : ١ / ٣٩٣ ، البحر المحيط : ٣ / ٥٠٥ .

(١٠) ١ / ٢٥٤ ، وينظر : الدرّ المصون : ٢ / ٣٠٠ .

أيضاً^(١). أمّا الرأي الآخر فمذهب البصريين ومفاده أنّ (ما) تقع للنعوت كما تقع (ما) لما لا يُعقل يُقال : ما عندك فيقال : ظريف ، وكريمٌ ، فقوله : (ما طاب لكم) بمعنى الطيب منهم^(٢) .

أمّا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم فقد تباينت آراؤهم في هذه المسألة إذ استبعد أبو جعفر النحاس مذهب الفراء وخطأه قائلاً : " هذا بعيدٌ جداً ؛ لا يصح إنكحوا الطيبة "^(٣) ، في حين اختاره مكي القيسي قال : " ما والفعل مصدر ، أي وانكحوا الطيب ، أي الحلال " ^(٤) ، وهذا قول أبي البقاء العكبري أيضاً^(٥) . وزاد السفاقسي رأياً انفرد به وهو أنّ (ما) ظرفية مصدرية والتقدير : مدة طيب النكاح^(٦) .

٦ . هل يجوز نعت الأسم الموصول بالمعرفة ؟^(٧)

وَرَدَ ذكر هذه المسألة عند الزجاج وتبعه أبو جعفر النحاس ، إذ أجاز الكسائي ، والفراء من الكوفيين (نعت الأسم الموصول بالمعرفة)^(٨) ، ففي قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾^(٩) .

أجاز الكسائي ، والفراء أن يكون (أَحْسَنَ) نعتاً للذي في موضع جرٍّ ، وأجازا مررت بالذي أخيك ، ينعتان الذي بالمعرفة^(١) ، قال الفراء : " ويكون أحسنَ مرفوعاً ؛ تريد

(١) ينظر : جامع البيان في تفسير القرآن : ١٥٩ / ٤ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٢ / ٢٩٦ ، والأصول في النحو : ٢ / ١٣٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٨ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ٣٩٣ ، والمحزر الوجيز : ٢ / ٧ ، والدر المصون : ٢ / ٣٠٠ ، والبحر المحيط : ٣ / ٥٠٤ ، والجامع لإحكام القرآن : ٥ / ١٢ .

(٣) إعراب القرآن : ١ / ٣٩٣ .

(٤) مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٧٩ .

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٢٨ ، وقد ذكر أبو البقاء العكبري رأياً آخر وهو أن تكون ما موصوفة والتقدير : فأنكحوا جنساً طيباً يطيب لكم .

(٦) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٩٢ ، والدر المصون : ٢ / ٣٠٠ .

(٧) ينظر في هذه المسألة : جامع البيان في تفسير القرآن : ٨ / ٦٦ ، والمحزر الوجيز : ٢ / ٣٦٥ ، والدر المصون : ٣ / ٢٢٠ ، والتفسير الكبير : ١٤ / ٣ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧ / ١٤٢ وتفسير البيضاوي : ٢ / ٢١٥ .

(٨) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٣٠٥ ، وإعراب القرآن : ١ / ٥٩٣ ، والبحر المحيط : ٤ / ٦٩٤ .

(٩) سورة الأنعام ، الآية : ١٥٤ .

تريد على الذي هو أحسن ، وتتصب (أحسن) ها هنا تنوي بهما الخفض ؛ لأنَّ العرب تقول : مررت بالذي هو خيرٌ منك ، وشرُّ منك ؛ ولايقولون : مررت بالذي قائم ؛ لأن (خيراً منك) كالمعرفة ؛ إذ لم تدخل فيه الألف واللام . وكذلك يقولون : مررت بالذي أخيك ، وبالذي مثلك ، إذا جعلوا صلة الذي معرفة أو نكرة لا تدخلها الألف واللام جعلوها تابعة للذي ، أنشد الكسائي (٢) :

إِنَّ الزُّبَيْرِيَّ مِثْلَ الحَلَمِّ مِشَى بِأَسْلَابِكَ فِي أَهْلِ العِلْمِ " (٣)

وهذا القول مردودٌ عند البصريين ، فلا يجيزون مذهب الكسائي والفراء ؛ لأنه نعت للأسم قبل أن يتم والمعنى عندهم على المُحسن وذهبوا إلى أن (أحسن) فعل ماضٍ داخل في صلة الذي (٤) .

وزعم البصريون في حكاية الزجاج أنهم لا يعرفون (الذي) إلا موصولة (٥) .

وحكى سيبويه عن الخليل أنه سمع " ما أنا بالذي قائل لك شيئاً " (٦) .

وقد رجَّح الزجاج رأي البصريين ، وَعَدَّ رأي الكسائي ، والفراء رأياً للكوفيين عامة ووصفه بالفحش وهذه العبارة لا تكاد تفارق معانيه عندما يذكر رأي الفراء أو الكسائي الذي ندر ما يصرح بأسميهما (٧) ، ولم يُبدِ أبو جعفر النحاس رأيه في هذه المسألة بل نسبها إلى الكسائي والفراء من غير تعليق عليها (٨) ، وأحسن هذه الأقوال أن (أحسن) فعل ماضٍ واقع صلة للموصول وفاعله ضمير يعود على (موسى) ، أي : تماماً على الذي أحسن (٩) .

(١) ينظر : جامع البيان في تفسير القرآن : ٨ / ٦٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٣٠٥ ، وإعراب

القرآن للنحاس : ١ / ٥٩٣ ، والجامع لإحكام القرآن : ٧ / ١٤٢ ، والمحزر الوجيز : ٢ / ٣٦٥ .

(٢) لم أقف على صاحب هذا البيت ، وهو من شواهد ابن جرير الطبري . ينظر : جامع البيان : ٨ / ٦٧ .

(٣) معاني القرآن للفراء : ١ / ٣٦٥ ، وينظر : جامع البيان في تفسير القرآن : ٨ / ٦٦ ، والمحزر

الوجيز : ٢ / ٣٦٥ ، والدّر المصون : ٣ / ٢٢٠ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٠٧ ، والمقتضب : ٣ / ١٩٧ ، ٢٣٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٣٠٥ ،

وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ٥٩٣ ، والمحزر الوجيز : ٢ / ٣٦٤ .

(٥) ينظر : : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٣٠٥ .

(٦) الجامع لأحكام القرآن : ٧ / ١٤٢ .

(٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٣٠٥ .

(٨) إعراب القرآن : ١ / ٥٩٣ .

(٩) ينظر : المحزر الوجيز : ٢ / ٣٦٤ ، والبحر المحيط : ٤ / ٦٩٤ ، والدّر المصون : ٣ / ٢٢٠ .

٧ . إدخال (أل) على (كل) ، و (بعض)

انفرد السفاقي من أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم بذكر هذه المسألة وهو يتناول إعراب قوله تعالى : ﴿ كَلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ ﴾ ^(١) ، قال : " كل للعموم وهو اسم جمع لازم للإضافة ... وإذا حذف المضاف إليه عوض فيه التنوين ، وقيل هو تنوين صرف ، وإذا كان المضاف إليه المحذوف معرفة بقيت (كل) على تعريفها فيجيء منها الحال نحو : مررتُ بكل قائماً ؛ لأن المضاف إليه منوي ، ولم يعرف باللام عند الأكثر خلافاً للأخفش ، والفارسي ، فلا تقل الكل ولهذا كان قول بعضهم : بدل الكل ، والبعض تسامحاً في العبارة " ^(٢) .

مذهب سيبويه ، والجمهور أنّ (كل) و (بعض) معرفتان تعرفان بنية الإضافة لذا لا يجوز إدخال (أل) عليهما ^(٣) .

في حين ذهب الأخفش إلى أنه يجوز إدخال الألف واللام عليها ، وحكى عن العرب : مررتُ بهم كلاً فوق (كل) حالاً والحال كالنعت وصف يقبل دخول (أل) إذا لم تضاف ^(٤) . وقد ذهب ابن درستويه ، وأبو علي الفارسي ، وابن الشجري ، وابن هشام مذهب الأخفش في جواز دخول الألف واللام عليهما ووقعهما حالاً قياساً على جميع ، وسدس ، وثلاث ، فهي نكرة بإجماع وهي في المعنى مضافات ^(٥) ، والمختار عندنا رأي سيبويه والجمهور ؛ لأن الأخفش فيما نقل عنه الزجاج ذكر أن العرب لم تقل بذلك ^(٦) ، وقال السمين الحلبي : " واعلم أنّ (كلاً) من الفاظ العموم ، وهو اسم جمع لازم للإضافة ، وقد يُحذف ما يضاف إليه ، وهل تنوينه حينئذٍ تنوين عوض أو تنوين صرف ؟ قولان . والمضاف إليه (كل) إن كان معرفةً وحذف بقيت على تعريفها ، فلماذا انتصب عنها الحال ، ولا يدخلها الألف واللام ، وإن وقع في عبارة بعضهم " ^(٧) .

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٠ .

(٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٤١ ، وينظر : الدر المصون : ١ / ١٤٢ .

(٣) ينظر : اشتقاق أسماء الله : ٤٦٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥١٦ .

(٤) ينظر : الأمالي الشجرية : ١ / ١٥٣ .

(٥) ينظر : الأمالي الشجرية : ١ / ١٥٤ ، مغني اللبيب : ١٠٨ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٥١ .

(٦) ينظر : اشتقاق أسماء الله : ٤٦٤ .

(٧) الدر المصون : ١ / ١٤٢ .

٨ . لفظة (غير) بين النكرة والمعرفة

ومن ذلك ما ذُكِرَ في كتب اعراب القرآن الكريم من اختلاف النحويين في (غير) من قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ (١) .
ومحور هذا الخلاف هو وقوع (غير) صفة للذين ، وهي لا تكون نكرة أبداً إذ لا تدخل عليه الألف واللام ، ولا يتعرف بإضافته إلى معرفة ؛ لأنه لا يدل على شيء معين (٢) .

ومذهب الزجاج أن (غير) جرى وصفاً لـ (الذين) ههنا ليس بمقصودٍ قصدهم ، وتشمل كل من أنعم الله عليه منذ زمن آدم إلى قيام الساعة (٣) .
وقد نسب السفاقي رأياً لآبن السراج في (غير) مفاده أنه يتعرف إذا كان المغاير واحداً نحو : الحركة غير السكون ؛ وكذلك الأمر هنا ؛ لأنَّ المُنْعَمَ عليه ، والمغضوب عليه متضادان (٤) .

قال ابن عطية : " أبقى أبو بكر . يعني ابن السراج . (الذين) على حدّ التعريف ، وجوّز نعتها بـ (غير) لما بيّنه من تعرف (غير) في هذا الموضع ، وغير أبي بكر وقف مع تتكبير (غير) ، وذهب إلى تقريب (الذين) من النكرة إذ هو اسمٌ شائعٌ لا يختص به معين ، وعلى هذا جوّز نعتها بالنكرة " (٥) ، . وهذا رأي ابن هشام إذ قال : " ولا تتعرف (غير) بالإضافة ؛ لشدة ابهامها ، وتستعمل غير المضافة لفظاً على وجهين أحدهما : وهو الأصل أن تكون صفة للنكرة نحو : ﴿ نَعْمَلُ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ (٦) ، أو لمعرفة قريبة منها نحو ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ (٧) ؛ لأن المعرف الجنسي قريبٌ من النكرة ، ولأنّ (غيراً) إذا وقعت بين

(١) سورة الفاتحة ، الآية : ٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٥٣ / ٢ ، والمقتضب : ٢٧٥ / ٢ ، ومشكل اعراب القرآن : ١٣ / ١ ، وتفسير

البيضاوي : ٣٨ / ١ ، وتفسير النسفي : ٨ / ١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٥٣ / ١ .

(٤) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٦٩ ، والدرّ المصون : ٨٣ / ١ .

(٥) المحرر الوجيز : ٧٧ / ١ ، وينظر : الدرّ المصون : ٨٣ / ١ .

(٦) سورة فاطر : الآية : ٣٧ .

(٧) سورة الفاتحة ، الآية : ٦ .

ضدّين ضَعُفَ إِبْهَامَهَا حَتَّى زَعَمَ ابْنُ السَّرَاجِ أَنَّهَا حِينئِذٍ تَتَعَرَفُ ، وَيَرُدُّ الْآيَةَ

الأولى " (١) ، وقد ذُكِرَ رأي ابن السراج وتناوله المعربون في كتبهم (٢) ، ولدى مراجعتي كتاب الأصول في النحو تبين لي أنّ ابن السراج لم يقل بهذا الرأي بل أقرّ بأنها نكرة إذ قال : " واعلم أنّ من الأسماء مضافات إلى معارف ولكنها لا تتعرف بها ؛ لأنها لا تخصّ شيئاً بعينه ، فمن ذلك : مثلك ، وشبهك ، وغيرك ، تقول : مررتُ برجلٍ مثلك ، وبرجلٍ شبهك ، وبرجلٍ غيرك ، فلو لم يكن نكرات ما وصف بهنّ نكرة " (٣) ، ولعل ما يعزز قولنا هذا إن جامع العلوم نسب هذا الرأي إلى أبي بكر بن دريد وليس إلى أبي بكر بن السراج (٤) ، والذي يبدو أنّ السفاقي نقل هذا الرأي عن شيخه أبي حيان الأندلسي (٥) ، ونقل ابن هشام النص بالحرف وهو مطابق تماماً لما ذكره جامع العلوم النحوي ، وهذا جعلنا نُرجّح ان الرأي لم يقل به ابن السراج بل نُسب إليه وهماً وهو لأبي بكر بن دريد والله أعلم بالصواب .

(١) مغني اللبيب : ٢١٠ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١١٠ بلا عزو ، والمحزر الوجيز : ١ / ٧٧ ، والدّر المصون :

١ / ٨٣ ، والقاموس المحيط : ٢ / ١٠٦ .

(٣) الأصول في النحو : ١ / ١٥٣ .

(٤) ينظر : الجواهر : ١ / ١٦٥ ، ١٦٦ وهو الكتاب المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج .

(٥) ينظر : البحر المحيط : ١ / ٤٩ .

٩ . تعريف جزئي العدد المركب (١)

ومما انفرد به أبو جعفر النحاس من مسائل اختلف فيها النحويون مسألة تعريف جزئي العدد المركب .

لاخلاف بين البصريين أن تعريف هذا العدد بإدخال الألف واللام في أوله فنقول : مضى الأحد عشر رجلاً لا غير^(٢) .

في حين ذهب الكسائي ، والفراء من الكوفيين ، والأخفش من البصريين إلى أنه يجوز أن تدخل (أل) التعريف على جزئي العدد المركب ، فأجازوا مضى الأحد العشر^(٣) .

قال الفراء : " فإذا أدخلت في أحد عشر الألف واللام أدخلتها في أولها فقلت : ما فعلت الخمسة عشر . ويجوز ما فعلت الخمسة عشر ، فأدخلت عليها الألف واللام مرتين ؛ لتوهمهم انفصال ذا من ذا من حال " (٤) ، وهذا الكلام مردودٌ عند أبي العباس المبرد إذ قال : " وأما قولهم : الخمسة عشر فيستحيل من غير هذا الوجه ؛ لأنَّ خمسة عشر بمنزلة حضرموت ، وبعليك وقال قلاً وأيد سبا ، وما أشبه ذلك من الآسمين اللذين يُجعلان اسماً واحداً ... " (٥) . ووجهه عند الكسائي ومن وافقه أنَّ الأسم الثاني في الحقيقة معطوف على ما قبله ، لهذا جاز تعريفه كما لو كان العطف صحيحاً^(٦) .

(١) ينظر هذه المسألة في ، اللمع : ٢٧٣ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ٧٣٥ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٣١٢ المسألة : ٤٣ ، والتبيين عن مذهب النحويين : ٤٣٤ المسألة : ٧٦ ، وشرح المفصل : ٦ / ٣٣ ، وائتلاف النصر : ٤٣ المسألة : ٢١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ١ / ٢٩٨ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٢ / ١٦٨ ، واللمع : ٢٧٣ ، وشرح المفصل : ٦ / ٣٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ١٥٦ ، والجامع لأحكام القرآن : ٩ / ١٢١ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٣٦٧ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٢٢ ، وإصلاح المنطق لابن السكيت : ٣٠٢ ، وشرح المفصل : ٦ / ٣٣ ، ولسان العرب : ٤ / ٥٦٩ مادة (عشر) ، وارتشاف الضرب : ١ / ٣٦٧ .

(٤) معاني القرآن : ٢ / ٣٣ ، وينظر : رأيه في مجالس ثعلب : ٢ / ٦٥٨ .

(٥) المقتضب : ٢ / ١٧٦ .

(٦) ينظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي للعلوي ، رسالة دكتوراه على الآلة الكاتبة مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة بغداد ، تحقيق : الدكتور هادي عبد ناجي ، ص ٢٨٣ .

ومنع جمهور البصريين دخول الألف واللام في (العشر) وأجمعوا على أنه يقال :
الخمسَ عشرَ درهماً بتعريف خمسة فقط ؛ لأنَّ الأسمين لما ركبًا امتزجا فصارا كاسم واحد
فإذا صار كذلك فتعريف الأسم الثاني لا معنى له^(١) .

واحتج أصحاب الرأي المخالف لجمهور النحويين بالسَّماع ؛ لأنه قد صحَّ عن
العرب ما يوافق مذهبهم وأنَّ الألف واللام قد جاءت زائدة في مواضع كثيرة كالحارث ،
والعباس^(٢) . وروي عن الكسائي الخمسة الأثواب^(٣) وَضَعَفَ أصحاب كتب الخلاف
النحوي هذا الرأي وَعَدَّوْا أدلتهم في السماع من الشواذ التي لا يمكن القياس عليها ، وأجمعوا
على ترجيح رأي جمهور النحويين^(٤) ، وجعل أصحاب كتب الخلاف التي وصلت إلينا
هذه المسألة من مسائل الخلاف المذهبي بين البصريين والكوفيين في حين وقع الإتفاق
بين نحاة البصرة والكوفة على تعريف الأسم الأول لا غير .

أما مذهب الكسائي ، والفراء ، والأخفش فمخالف لرأي الجمهور^(٥) ، وهذا ما
استبعده أبو جعفر النحاس بقوله : " وذا محال عند البصريين " ^(٦) ، ورأي الجمهور هو
المرجَّح عندنا ؛ لأنَّ العددين لما ركبًا أصبحا عَدَدًا واحدًا فلا حاجة لدخول (أل) على
الجزء الثاني . والله اعلم .

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٣١٢ . ٣١٣ المسألة : ٤٣ ، والتبيين على مذهب

النحويين : ٤٣٤ المسألة ٧٦ ، وائتلاف النصر : ٤٣٥ المسألة : ٢١ .

(٢) ينظر : التبيين عن مذهب النحويين : ٤٣٤ المسألة : ٧٦ .

(٣) ينظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : ٢٨٣ .

(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٣١٣ المسألة : ٤٣ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٤٣٤

المسألة : ٧٦ ، وائتلاف النصر : ٤٤ المسألة : ٢١ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٢٢ / ٢ ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي : ٢٨٣ ، وشرح

المفصل : ٦ / ٣٣ ، وشرح الكافية للرضي : ١٥٦ / ٢ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٣٦٧ .

(٦) إعراب القرآن : ١٢٢ / ٢ .

١٠ . هل إضافة العدد المركب تخرجه من البناء إلى الإعراب ؟

عند إضافة العدد المركب نحو : أحد عشر ، وخمسة عشر زيد يبقى الأسمان على بنائهما عند سيبويه ، لبقاء موجبهما وهو التركيب ، والإضافة لا تخل بالبناء ، كما لا يخلّ به الألف واللام اتفاقاً نحو : الأحد عشر ، وإن كانت الإضافة من خواص الأسماء (١) .

ونقل لنا أبو جعفر النحاس عن سيبويه قوله : " واعلم أن العرب تجعل خمسة عشر وما أشبهها في الألف واللام والإضافة على حال ، والعلّة عند أصحابه في هذا أن الجهة التي بُنيت من أجلها موجودة مع الألف واللام والإضافة ، وقد حكى سيبويه : هذه خمسة عشر برفع الثاني ، وزعم الفراء أنه يُقال : ما رأيت خمسة عشر قطّ خيراً منها بخفض عشر وتثوينها ... قال أبو جعفر : وذا لا يجوز عند البصريين أيضاً " (٢) ، وهذا القول صحيح إذ نصّ على ذلك سيبويه بقوله : " واعلم أنّ العرب تدع خمسة عشر في الإضافة والألف واللام على حال واحد ، كما تقول : اضرب أيّهم أفضل ، وكالآن ؛ وذلك لكثرتها في الكلام ، وأنها نكرة فلا تغير ، ومن العرب من يقول : خمسة عشر ، وهي لغة رديئة " (٣) ، في حين استحسن الأخفش هذه اللغة وكان " يرى إعرابها إذا أضفتها وهي عدد ، فتقول : هذه الدراهم خمسة عشر ، والعلّة في ذلك أن الإضافات ترد الأشياء إلى أصولها ، وقد علمت أن خمسة عشر درهماً هي تقدير التثوين ، وبه عمل في الدرهم ، فإذا أضفتها إلى مالها لم يجز تقدير التثوين فيها لمعاينة التثوين الإضافة ، فصار بمنزلة اسم لا ينصرف ، فإذا أضيف إنصرف وأعرّب " (٤) . واختاره ابن عصفور وزعم أنه الأوضح (٥) ، والخلاف بين سيبويه والأخفش في هذه المسألة ليس في عدم جواز خروج العدد المركب من البناء إلى الإعراب عند الإضافة ، بل في درجة حسنه أو زداءته ، فقد اسـترذلها سيـبويه علـى ما

(١) ينظر : شرح المفصل : ٤ / ١١٣ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٤١٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤ / ١٠١ .

(٢) إعراب القرآن : ٢ / ١٢٣ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٥١ .

(٤) شرح كتاب سيبويه : ١ / ١٩٠ ، لأبي سعيد السيرافي ، وينظر : شرح المفصل : ٤ / ١١٤ .

(٥) ينظر : المقرب : ٣٣٧ .

بيننا والأخفش رأها حسنةً ، والمبرد وصفها بالقلّة والقياس يُعضدّ مذهب سيبويه (١) ، وهذا ما أكده الدكتور عبد الأمير الورد في دراسته منهج الأخفش (٢) .

وردّ ابن يعيش رأي الأخفش قائلاً : " وهذا الاعتلال فاسد ، لأنّ تقدير التنوين فيه لم يكن سبب بنائه حتى يُعرب عند زواله ، وإنّما البناء يتضمّن حروف العطف وذلك باقٍ بعد الإضافة كما كان قبلها ثم ما ذكره منتقضي بدخول الألف واللام فإنه لا يعرب لذلك كما اعرب بالإضافة ، ولا فرقَ بينهما في معاقبة التنوين " (٣) .

أمّا الفراء من الكوفيين فإنّ الإضافة عنده تزيل البناء ، إذ قال : " فإن أضفتَ إلى نفسك أعربتَ الأول فقلت : هذه خمسةٌ عشري ، ومررت بخمسةٍ عشري قال لِمَا لم يجز أن تضيفه إلى الأول ؛ لأنّ بينهما عشراً أعربتَ الأول (٤) . وجوز ثعلب إعراب صدر العدد المركب إذا أضيف وجر عجزه بالإضافة كما يقول : نَعَمَ الخمسةُ العشر (٥) وذكر أبو العباس المبرد قول الكوفيين ووصفه بالقلّة ، والقياس عنده مذهب سيبويه ؛ لأنّ (خمسةٌ عشر) نكرة وما لم تردّه إلى أصله لم تردّه الإضافة . وأكثر كلام العرب أن تقول : هذه أربعةٌ عشرُك (٦) .

(١) ينظر : المقتضب : ١٧٩ / ٢ .

(٢) ينظر : منهج الأخفش الأوسط : ٨٧ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١١٤ ، وينظر : أسرار العربية : ٢٠٠ ، والغرّة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز : ٢ / ٥٦٣ .

(٤) معاني القرآن : ٢ / ٣٣ ، وينظر : اعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١١٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤ / ١٠١ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٥ .

(٥) ينظر : مجالس ثعلب : ٢ / ٥٩٠ . ٥٩١ .

(٦) ينظر : المقتضب : ١٧٩ / ٢ .

١١ . اختلافهم في خبر (الذين)

من قوله تعالى : ﴿ فُلْ لِمَنْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (١) :

ذهب الأخفش إلى أن (الذين) بدل من الكاف والميم ، والمعنى عنده ليجمعن الذين خسروا أنفسهم إلى هذا اليوم الذي يجحدونه ويكفرون به (٢) . وهذا خطأ عند أبي العباس المبرد ؛ لأنه لا يبدل من المخاطب والمخاطب ولا يقال : مَرَرْتُ بِكَ زَيْدٍ ، ولا مررت بي زيدٍ ، لأنَّ هذا لا يُشكَلُ فَيَبِينُ (٣) . وَرَدُّ ابْنِ عَطِيَّةٍ ، فقال : " (ما) في الآية مخالفة للمثال ؛ لأنَّ الفائدة في البدل مرتبة من الثاني ، فإذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِكَ زَيْدٍ ، فلا فائدة في الثاني " (٤) .

وممن خالف الأخفش الزجاج الذي كان يرى " أنَّ قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ في موضع رفع على الابتداء " وخبره (فَهُمْ) لا يؤمنون ؛ لأنَّ (لِيَجْمَعَنَّكُمْ) مشتمل على سائر الخلق ، على الذين خسروا أنفسهم وغيرهم ، وهذه اللام في لِيَجْمَعَنَّكُمْ لام قسم ، فجائز أن يكون تمام الكلام : كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ، ثم استأنف فقال : لِيَجْمَعَنَّكُمْ ، وَكَأَنَّ المعنى : والله لِيَجْمَعَنَّكُمْ " (٥) . وإنما دخلت الفاء في الخبر (فَهُمْ لا يؤمنون) لما في الذين من معنى الشرط (٦) .

الرأي الراجح عند أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ما قاله الزجاج ، أما قول الأخفش فهو مستبعد عندهم ؛ " لأن المخاطب لا يبدل منه غير مخاطب ؛ لا تقول : رأيتك زيدا ، على البدل ؛ للإشكال " (٧) . وهذا قول أبي البركات الأنباري (٨) ، وأبي البقاء

(١) سورة الأنعام ، الآية : ١٢ .

(٢) ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٢٦٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٣٢ ، والمحضر الوجيز : ٢ / ٢٧٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣١٥ ، والدَّر المصون : ٣ / ١٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ٦ / ٣٩٦ ، والتفسير الكبير : ١٢ / ١٦٦ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٨٣ ، والجامع لأحكام القرآن : ٦ / ٣٩٦ ، المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٧ ، والمحضر الوجيز : ٢ / ٢٧٢ ، والدَّر المصون : ٣ / ١٨ .

(٤) المحضر الوجيز : ٢ / ٢٧٢ ؛ وينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٧ ، والدَّر المصون : ٣ / ١٨ ، والبحر المحيط : ٤ / ٤٤٨ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٣٢ ، وينظر : التفسير الكبير : ١٢ / ١٦٦ .

(٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٨٣ ، والدَّر المصون : ٣ / ١٨ .

(٧) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٥٨ .

(٨) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣١٥ .

العكبري^(١). واختار القرطبي رأي الزجاج أيضاً إذ قال عنه : " وهو أجود ما قيل فيه ، تقول : الذي يكرمني فله درهم ، الفاء تتضمن معنى الشرط والجزاء " ^(٢) . والبدل من ضمير الحاضر سواء أكان متكلاً أم مخاطباً لا يجوز عند جمهور البصريين في بدل الكل من الكل لو قلت : (قمت زيداً) يعني نفسك ، و (ضربتُك عمراً) لم يَجُزْ ، قالوا : لأنَّ البدل إنما يُؤتى به للبيان غالباً والحاضر متميزٌ بنفسه فلا فائدةٌ في البدل منه ^(٣) ، والأخفش أجاز ذلك مطلقاً مستندلاً على جوازه بالسَّماع والقياس ، فأما القياس فإنه جاز أن يبدل من ضمير الغائب بدل شيء من شيء بلا خلاف نحو قول الشاعر^(٤) :

على حالةٍ لو أنّ في القومِ حاتماً على جودهٍ لظنّ بالماءِ حاتم

فحاتم بدل من الضمير في جوده ، فكما جاز ذلك ثمَّ يجوز هنا ؛ لأنَّ ضمير الغائب أيضاً لا يدخله لبسٌ ولهذا منعوا من نعته ^(٥) .

أما السماع فقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ ^(٦) ، ويقول الشاعر^(٧) :

أنا سيفُ العشيِّرةِ فاعرفوني حميداً قد تدرّبتُ السنّاما

فحميداً بدل من الياء في فاعرفوني ، والبصريون يؤولون أن يكون حميداً منصوباً بإضمار فعل على الإختصاص ، أمّا الآية الكريمة فعلى ما تقدم في رأي الزجاج والجمهور ^(٨) . ورأي الأخفش مقبولٌ لدينا، لأنه مستند إلى القياس والسَّماع ولا حاجة لنا بتأويلات البصريين وتقديراتهم وعدم التأويل أولى . والله اعلم .

١٢ . الخلاف في الخبر

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٨٣ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ٦ / ٣٩٦ .

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١ / ٢٩١ ، الدرّ المصون : ٢ / ٦٥٢ .

(٤) البيت للفرزدق ، ينظر : الديوان : ٢ / ٢٩٧ . وروايته :

على ساعةٍ لو كان في القومِ حاتم على جودِ ظنّنتُ به نفسُ حاتم

(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١ / ٢٩٠ .

(٦) سورة الأنعام ، الآية : ١٢ .

(٧) البيت لحميد بن بجدل الكلبي ، ينظر : الديوان : ١٣٣ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ٢ / ١٠٨ ،

شرح المفصل لأبن يعيش : ٩ / ٨٤٣ ، والدرّ المصون : ٢ / ٦٥٢ ، وخرانة تالادب : ٥ / ٢٤٢ .

(٨) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١ / ٢٩١ ، الدرّ المصون : ٢ / ٦٥٢ .

في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(١).

أثار أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين سيبويه والمبرد في تفسير الرفع في قوله تعالى (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) .

عند سيبويه رفع بالإبتداء ، والخبر محذوف ، أي فيما فرض الله عليكم السارق والسارقة ، أو فيما يتلى^(٢) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن سيبويه أورد قراءة عيسى بن عمر : والسارق والسارقة ، بالنصب وقد سَوَّغ سيبويه هذه القراءة على تقدير فعل ؛ لأن الوجه في الأمر والنهي عنده النصب على تقدير فعل^(٣) .

وقد رفض الزجاج هذه القراءة وإن كان القارئ بها مقدماً ؛ " لأن الجماعة أولى بالإتباع إذ كانت القراءة سنة متبعة ودليله قوله تعالى^(٤) : ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا﴾^(٥) . وتبعه الفخر الرازي مرجحاً قراءة الرفع وراياً رأي سيبويه^(٦) .

وهذا الذي قاله الزجاج وهو رأي أبي العباس المبرد والكوفيين إذ ذهب إلى أن خبر المبتدأ قوله تعالى : ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ودخلت الفاء في الخبر ؛ لأنه لم يُرد به سارقاً بعينه ، وإنما أراد كل من سَرَقَ فاقطعوا يده ، فليس هو مثل قولك : زيدا فاضربه ، إنما هو يتضمن معنى الشرط والجزاء : أي من سَرَقَ فاقطع يده^(٧) ، وقال الفراء : " وإنما تختار العرب الرفع في (السارق والسارقة) ؛ لأنهما غير موقَّتين ، فوجَّها توجيه الجزاء ؛

(١) سورة المائدة ، الآية : ٣٨ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١ / ٧١ . ٧٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٢ / ١٧١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٤٣٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٢٧ ، والمحزر الوجيز : ٢ / ١٨٧ ، والكشاف : ١ / ٦٦٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٩٠ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٣٥ ، والتفسير الكبير : ١١ / ٢٢٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٦ / ١٦٦ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٥٥٥ ، والدر المصون : ٢ / ٥٢١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٧٢ ، والبحر المحيط : ٤ / ٢٤٨ .

(٤) سورة النساء ، الآية : ١٦ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ١٧٢ .

(٦) ينظر : التفسير الكبير : ١١ / ٢٢٣ ، والبحر المحيط : ٤ / ٢٥٠ ، والدر المصون : ٢ / ٥٢٢ .

(٧) ينظر : الكامل : ٢ / ٢٦٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٩٠ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٤٣٥ ، والدر المصون : ٢ / ٥٢١ ، والمحزر الوجيز : ٢ / ١٨٨ .

كقولك : من سرق فاقطعوا يده ، ف (مَنَّ) لا يكون إلا رفعاً ، ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام " (١) .

وهذا قول ابن جرير الطبري (٢) ، وهو مستبعدٌ عند سيبويه ؛ " لأنَّ الفاء لا تدخل عنده إلا في خبر مبتدأ موصول بظرف أو مجرور ، أو جملة صالحة لأداة الشرط . والموصول هنا (أل) وصلتها أسم فاعل أو مفعول ، وما كان هكذا لا تدخل الفاء في خبره عند سيبويه " (٣) . ولهذا كان الإختيار عند سيبويه أن الخبر محذوف كما تقدم دون الجملة الطلبية .

أما القول الذي يذهب إلى أن سيبويه يفضل قراءة النصب على قراءة العامة ففيه نظر ، ويظهر لنا ذلك جلياً بنصِّ سيبويه " وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ولكن أثبت العامة إلا القراءة بالرفع " (٤) ، وليس في هذا ما يقضي تفضيل النصب ، بل معنى كلامه أن هذه الآية ليست من الأشتغال في شيء ، إذ لو كانت من باب الأشتغال لكان الوجه النصب ، ولكن لم يقرأها الجمهور إلا بالرفع (٥) .

وقد ردَّ الفخر الرازي على سيبويه (٦) ، وذلك أنه فهم كما فهم أبو جعفر النحاس ومكي القيسي (٧) ، والزمخشري من تفضيل سيبويه لقراءة النصب (٨) . ومن الذين انتصروا لسيبويه أبو حيان الأندلسي إذ دافع عنه دفاعاً قوياً ، راداً قول الفخر الرازي بقوله : " وما ذكره الرازي لا يتفرع على كلام سيبويه بوجه ، والعجب من هذا الرجل وتجاسره على العلوم حتى صنَّفَ في النحو كتاباً سمَّاه المحرر ، وسلك فيه طريقةً غريبةً بعيدةً من مصطلح أهل النحو ومن مقاصدهم ... " (٩) .

(١) معاني القرآن : ١ / ٣٠٦ .

(٢) ينظر : جامع البيان في تفسير القرآن : ٦ / ١٤٨ .

(٣) المجيد في اعراب القرآن المجيد : ٥٥٥ ، وينظر : البحر المحيط : ٤ / ٢٥٠ .

(٤) الكتاب : ١ / ٧٢ .

(٥) ينظر : الدر المصون : ٢ / ٥٢١ . ٥٢٢ .

(٦) ينظر : التفسير الكبير : ١١ / ٢٢٣ .

(٧) ينظر : اعراب القرآن : ٢ / ٤٣١ ، ومشكل اعراب القرآن : ١ / ٢٢٧ .

(٨) ينظر : الكشاف : ١ / ٦٦٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ٦ / ١٦٦ .

(٩) البحر المحيط : ٤ / ٢٥١ .

وَنَسَبَ أَبُو الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيُّ إِلَى الْأَخْفَشِ مُوَافَقَتَهُ لِلْمَبْرَدِ ^(١) وَلَكِنِّي حِينَمَا عُدْتُ إِلَى كِتَابِ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَجَدْتُهُ مُوَافِقًا لِسَيَّبِيهِ فِي هَذَا الْأَمْرِ فَهُوَ يَقُولُ : " وَمَا ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ قَوْلِهِ : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ، وَقَوْلِهِ : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ ^(٢) ، وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ : (فاقطعوا) و (فاجلدوا) خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ ؛ لِأَنَّ خَبْرَ الْمُبْتَدَأِ هَكَذَا لَا يَكُونُ بِالْفَاءِ ، لَوْ قُلْتُ : عَبْدُ اللَّهِ فَيَنْطَلِقُ ، لَمْ يَحْسُنْ ، وَإِنَّمَا الْخَبْرُ هُوَ الْمَضْمَرُ الَّذِي فَسَّرْتَ لَكَ مِنْ قَوْلِهِ : وَمَا نَقَصْتُ عَلَيْكُمْ " ^(٣) ، وَهَذَا الْقَوْلُ مُوَافِقٌ لِرَأْيِ سَيَّبِيهِ كَمَا بَيَّنَّاهُ .

أَمَّا مَوْقِفُ أَصْحَابِ كِتَابِ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فَقَدْ اخْتَارَ الزَّجَاجُ قَوْلَ الْمَبْرَدِ وَالْكَوْفِيِّينَ بِقَوْلِهِ : " وَقَالَ غَيْرُ سَيَّبِيهِ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ . وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْمَبْرَدِ : اخْتَارُ أَنْ يَكُونَ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ رَفْعًا بِالْأَبْتَدَاءِ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ لَيْسَ إِلَى وَاحِدٍ بَعِينِهِ ، فَلَيْسَ هُوَ مِثْلُ قَوْلِكَ : زَيْدًا فَاضْرِبْهُ ، إِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِكَ : مَنْ سَرَقَ فَاقْطَعْ يَدَهُ ، وَمَنْ زَنَى فَاجْلُدْهُ ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْمَخْتَارُ وَهُوَ مَذْهَبُ بَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ " ^(٤) ، فِي حِينٍ عَرَضَ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسُ كِلَا الرَّأْيَيْنِ بِلَا تَرْجِيحٍ ^(٥) ، وَهَذَا مَا فَعَلَهُ أَبُو الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيُّ ^(٦) . وَرَجَّحَ السَّفَاقِسِيُّ رَأْيَ سَيَّبِيهِ بِقَوْلِهِ : " وَإِنَّمَا تَرْجَّحَ الرَّفْعَ فِي مِثْلِ هَذَا الْأَمْرِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ احْتَجَبَتْ إِلَى تَقْدِيرِ جُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ تَعْطَفُ عَلَيْهَا بِالْفَاءِ ، وَإِلَى تَقْدِيرِ الْفِعْلِ النَّاصِبِ ، وَإِلَى تَحْرِيفِ الْفَاءِ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهَا . فَإِنْ قُلْتُ : زَيْدًا فَاضْرِبْهُ فَتَقْدِيرُهُ : تَنْبَهُ فَاضْرِبْ زَيْدًا اضْرِبْهُ ، حَذْفًا : تَنْبَهُ ، وَحَذْفًا اضْرِبْ ، وَأَخْرَجْتَ الْفَاءَ إِلَى دَخُولِهَا عَلَى الْمَفْسَرِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا حَذْفٌ مُبْتَدَأٌ ، أَوْ حَذْفٌ خَبْرٌ ، فَالْمَحْذُوفُ أَحَدُ جِزَائِ الْإِسْنَادِ فَقَطْ ^(٧) .

وَالَّذِي يَبْدُو لِي أَنَّ رَأْيَ الْمَبْرَدِ أَكْثَرَ إِيجَازًا وَأَقْلُ كَلْفَةً عَلَى الدَّارِسِينَ مِنْ رَأْيِ سَيَّبِيهِ إِذْ يَقْدَرُ حَذْفُ مُضَافٍ ثُمَّ يَقْدَرُ خَبْرًا مَحْذُوفًا لَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يَبْقَى رَأْيُ سَيَّبِيهِ هُوَ الْمَخْتَارُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْسِنُ وَقُوعَ الطَّلَبِ خَبْرًا ، وَعِنْدَهُ أَنَّ الْفَاءَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا فِي خَبْرِ الْمَوْصُولِ الصَّرِيحِ كَالَّذِي .

(١) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٩٠ ، والدر المصون : ٢ / ٥٢١ .

(٢) سورة النور ، الآية : ٢ .

(٣) معاني القرآن : ١ / ٨٠ ، وينظر : التفسير الكبير : ١١ / ٢٢٢ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ١٧١ . ١٧٢ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن : ٢ / ٤٣١ . ٤٣٢ .

(٦) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٩٠ .

(٧) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٥٥٧ .

١٣ . هل يكون آسم كان مجهولاً ؟

في قوله تعالى : ﴿ فَعَدَّ كَذِبُكُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِرِزَامًا ﴾ (١) .

أختلف أصحابُ كتبِ اعراب القرآن الكريم في تقدير الخبر فَقَدَرَهُ الزجاج " فسوف يكون تكذيبكم لزاماً " (٢) ، في حين قَدَرَهُ أبو جعفر النحاس : فسوف يكون جزاءً للتكذيب عذاباً لزاماً (٣) . والنحاس في رأيه هذا متابعٌ للفراء ، كما سيأتي بيانه . وعند أبي البقاء العكبري : لزاماً أي (ذا لِرِزَام) فأوقع المصدر موقع اسم الفاعل (٤) .

وأجازَ الفراءُ في أحد قوليه أن يكون اسم يكون مجهولاً إذ قال : " نصبت الزام ، لأنَّكَ أضمَرتَ في (يكون) اسماً إن شئتَ كان مجهولاً ، فيكون بمنزلة قوله تعالى في قراءة أبي ﴿ وَإِنْ كَانَ ذَا عُسْرَةٍ ﴾ (٥) ، وإن شئتَ جعلت فسوف يكون تكذيبكم عذاباً لازماً " (٦) ، وقول الفراء الأول غلط عند البصريين ؛ لأن المجهول لا يكون إلا جملةً لا مفرداً على مذهبهم (٧) ، وهذا هو المختار عند أبي جعفر النحاس ومكي القيسي (٨) . قال مكي تعقيباً على قول الفراء في (المجهول) " وذلك لا يجوز ؛ لأن المجهول إنما يفسر بالجملة لا بالمفردات " (٩) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن مصطلح (المجهول) عند الفراء يراد به ضمير الشأن (١٠) . ويعلل ابن جني هذه التسمية من لدن الكوفيين بقوله : " وهذا الضمير لا يكون

(١) سورة الفرقان ، الآية : ٧٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٧٨ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٤٧٨ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢ / ١٣٨ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢١٠ .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٩٩٢ ، والدر المصون : ٥ / ٢٦٦ .

(٥) سورة البقرة ، الآية : ٢٨٠ .

(٦) معاني القرآن : ٢ / ٢٧٥ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٤٧٨ ، والجامع لإحكام القرآن : ١٣ / ٨٦ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن : ٢ / ٤٨٧ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ١٣٨ .

(٨) ينظر : إعراب القرآن : ٢ / ٤٧٨ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ١٣٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ٨٦ .

(٩) مشكل اعراب القرآن : ٢ / ١٣٨ .

(١٠) ينظر : مغني اللبيب : ٦٣٦ ، والمصطلح الكوفي : ٣٢ الدكتور محيي الدين توفيق ، والمدارس النحوية شوقي ضيف : ٢٠٠ ، والخلاف بين الكوفيين ، رسالة دكتوراه تقدم بها مهدي صالح الشمري إلى مجلس كلية الآداب . جامعة بغداد : ص ٥٧ .

تفسيره إلا من بعده . ولو تقدم تفسيره قبله لما احتاج إلى تفسير ، ولما سمّاه الكوفيون الضمير المجهول " (١) ، وهذا مما يفسر كلام أبي جعفر النحاس ومكي القيسي أن المجهول لا يفسر إلا بالجمل أي بالجملة التي تأتي بعدها يستبان المراد من الضمير . والله أعلم بالصواب .

(١) الخصائص : ٢ / ٣٩٧ ، وينظر : المصطلح النحوي نشأته وتطورره : ١٨٠ .

١٤ . اختلافهم في خبر الكون المنفي (١)

انفرد أبو البقاء العكبري بذكر هذه المسألة من بين أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ، إذ ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في خبر (كان) مع لام الجحود ، وفي أكثر من موضع في القرآن الكريم (٢) ، مذهب البصريين أنّ لام الجحود تتعلق بمحذوف وهو الخبر والتقدير : في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ (٣) ، ما كان الله مُريداً (٤) ، وشرط لام الجحود عندهم أن يتقدمها كون منفي ، واشترط بعض النحويين مع ذلك أن يكون كوناً ماضياً (٥) . وقد صرح بذلك الخبر في قول الشاعر (٦) :

سَمَوْتُ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لَتَسْمُو

والتصريح به في غاية الندور (٧) .

أمّا الكوفيون فلا حذف عندهم ، واللام زائدة والخبر هو الفعل نفسه (٨) . ويبدو أنّ الخلاف في هذه المسألة مبني على اختلاف المذهبين في الناصب للفعل المضارع بعد لام الجحود (٩) . فلما كان مذهب البصريين في هذه المسألة أن اللام جارة لمصدر مَنسَبِك مِن أنّ المقدّرة والفعل ، لزم عندهم أن يكونَ خبرَ كان محذوفاً . ولما كانت اللام هي الناصبة بنفسها عند الكوفيين كان الخبر هو الفعل نفسه (١٠) .

-
- (١) ينظر هذه المسألة : البحر المحيط : ٢ / ٢٠ ، والدّر المصون : ١ / ٣٦٩ ، والجنى الداني : ١٥٨ .
(٢) ينظر على سبيل المثال لا الحصر ، سورة البقرة ، الآية : ١٤٣ ، وآل عمران ، الآية : ١٧٩ .
(٣) سورة البقرة ، الآية ١٤٣ .
(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٢٥ ، والجنى الداني : ١٥٨ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٥٨ ، والبحر المحيط : ٢ / ٢٠ .
(٥) ينظر : الدّر المصون : ١ / ٣٩٦ .
(٦) صدر بيت ، وعجزه : **ولكن المضيع قد يصاب** . والبيت لم أقف على قائله ، وهو في : الجنى الداني : ١٥٩ ، والدّر المصون : ١ / ٣٩٦ .
(٧) ينظر : الجنى الداني : ١٥٩ ، والبحر المحيط : ٢ / ٢٠ ، والدّر المصون : ١ / ٣٩٦ .
(٨) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٢٥ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٥٨ ، والدّر المصون : ١ / ٣٩٦ ، وائتلاف النصر : ١٥٣ .
(٩) وهذه المسألة من مسائل الإنصاف ، ينظر : ٩٣/٢ المسألة : ٨٢ ، وائتلاف النصر : ٥٣ المسألة : ١٧ .
(١٠) ينظر : الجنى الداني : ١٥٨ . ١٥٩ .

وقد ردّ عليهم أبو البقاء العكبري فقال : " وهو بعيد ؛ لأن اللام لام الجرّ ، و
 (أن) بعدها مُرادُه فيصير التقدير على قولهم : ما كان اللهُ إضاعة أيمانكم " (١) ، وهذا
 الرد غير لازم للكوفيين فإنهم لم يقولوا بإضمار (أن) بعد اللام ، بل يزعمون النصب بها
 ، وأنها زائدة للتأكيد . والله أعلم .

(١) التبيان في اعراب القرآن : ١ / ٢٥ ، وينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٥٨ ، والجنى
 الداني : ١٥٩ .

١٥ . ما بَعْدَ الفاءِ لا يكونُ خبراً^(١)

في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ ﴾^(٢) .

قال الزجاج : " موضع ذلكم رفع على إضمار الأمر ، المعنى : الأمر ذلكم فذوقوه ، فمن قال : إنه يرفع ذلكم بما عادَ عليه من الهاءِ أو بالابتداء وجعل الخبر فذوقوه ، فقد أخطأ من قبل أن ما بعدَ الفاءِ لا يكونُ خبراً لمبتدأ . لا يجوز زيدٌ فمنطلقٌ ، ولا زيدٌ فاضريه ؛ إلا أن تضمير (هذا) زيدٌ فاضريه ... " ^(٣) ، وهذا الكلام نصٌّ عليه سيبويه قائلاً : " ومثل ذلك أما زيدٌ فاقتله فإذا قلت : زيدٌ فاضريه لم يستقم أن تحمله على الإبتداء ألا ترى أنك لو قلت : زيدٌ فمنطلقٌ لم يستقم فهذا دليلٌ على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ فإن شئت نصبت على شيءٍ فهذا تفسيره كما كان ذلك في الاستفهام ، وإن شئت على عليك كأنك قلت : عليك زيداً فاقتله وقد يحسن ويستقيم أن تقول : عبدُ الله فاضريه إذا كان مبنياً على مبتدأ مظهر أو مُضمَر ، فأما في المظهر فقولك : هذا زيدٌ فاضريه وإن شئت لم تظهر هذا ويعمل كعمله إذا كان مُظهر وذلك قولك : الهلالُ والله فانظر إليه كأنك قلت هذا الهلال ثم جئت بالأمر ... " ^(٤) ، ولم ينسب الزجاج الرأي القائل بوقوع الفاء في الخبر على الإطلاق ونسبه المتأخرون إلى الأخفش ^(٥) .

وما جاء في معاني القرآن لا يخرج عن رأي سيبويه الذي نقله عنه الزجاج ، قال الأخفش عند تفسيره قوله تعالى : (ذلكم فذوقوه) كأنه جعل (ذلكم) خبراً لمبتدأ ، أو مبتدأً أضمر خبره ، حتى كأنه قال : ذلكم الأمرُ أو : الأمرُ ذلكم " ^(٦) . وبهذا القول لا

(١) ينظر هذه المسألة : جامع البيان في تفسير القرآن : ٩ / ١٣٣ ، والتفسير الكبير : ١٥ / ١٣٦ ، والمحرر الوجيز : ٢ / ٥٠٩ ، والدر المصون : ٣ / ٤٠٥ . ٤٠٦ ، والجامع لإحكام القرآن : ٧ / ٣٧٨ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية : ١٤ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٤٠٧ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٢ / ٥٠٩ ، والبحر المحيط : ٥ / ٢٨٨ ، والدر المصون : ٣ / ٤٠٥ ، والتفسير الكبير : ١٥ / ١٣٦ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧ / ٣٧٨ .

(٤) الكتاب : ١ / ٧٠ . ٦٩ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٢ / ٥٠٩ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢ / ٣٦٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٩٥ ، والجنى الداني : ١٢٧ ، والدر المصون : ٣ / ٤٠٥ .

(٦) معاني القرآن : ٢ / ٣١٩ .

نرى أن الأخفش قد خالف سيبويه أو الزجاج . أما الفراء فجوّز أن يكون في موضع نصب بمعنى : بأن للكافرين ويجوز أن يُضمر واعلموا أنّ^(١) .

وَرَدَهُ الزجاج بقوله : " ويلزم على هذا أن يقال : زيدٌ منطلقٌ وعمراً قائماً ، على معنى واعلم عمراً قائماً ، بل يلزمه أن يقول : عمراً منطلقاً ؛ لأن المخبر مُعْلَمٌ ولكنه لم يَجْزُ إضمار اعلم ههنا ؛ لأن كلَّ كلام يُخبر به أو يستخبر فيه فأنت مُعْلَمٌ به فاستغنى عن إظهار العلم أو اضماره . وهذا القول لم يَقُلْهُ أحدٌ من النحويين " ^(٢) ، وقد ذكر ابن جرير الطبري الرأيين من دون أن يَرَجِّح أحدهما ، قال : " قوله : وأن للكافرين من الاعراب وجهان : عذاب النار بنيّة تكرير ذلكم كأنه قيل ذلكم الأمر وهذا . وأمّا النصب فمن وجهين : أحدهما ، ذلكم فذوقوه واعلموا أو وأيقنوا أن للكافرين فيكون نصبه بنيّة فعل مضمر ... والآخر بمعنى ذلكم فذوقوه ، وبأن للكافرين عذاب النار ثم حذف الباء فنصبت " ^(٣) ، وهذا الأخير هو رأي الفراء على ما بيّناه . ويبقى رأي سيبويه هو الأرجح ؛ لأنه مدعوم بالسّماع ولا يخرج بدوره عن قياسات النحويين . والله اعلم .

١٦ . (ما) التعجبية

-
- (١) ينظر معاني القرآن للفراء : ١ / ٤٠٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧ / ٣٧٩ .
 (٢) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٤٠٨ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٧ / ٣٧٩ . ٣٨٠ .
 (٣) جامع البيان في تفسير القرآن : ٩ / ١٣٣ .

من قوله تعالى : ﴿ مَا أَصْبَرَهُمْ ﴾ (١) ﴿ (٢)

ما عند جمهور النحويين فيها وجهان :

أحدهما : أن تكون تعجبية وتقديره : شيءٌ أَصْبَرَهُمْ وهذا رأي سيبويه (٣) .

الآخر : أن تكون استفهامية والتقدير : أي شيء أَصْبَرَهُمْ وهو رأي أبي العباس المبرد إذ قال : " وأما قوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ فليس من هذا ولكنّه . والله أعلم . التقرير والتوبيخ وتقدير : أي شيء أَصْبَرَهُمْ على النار ؟ أي دعاهم إليها ، وأضطرهم إليها ... " (٤) ، وهذا الرأي نسبة ابن عطية إلى مُعَمَّر بن المثنى (٥) ، أما الفراء فله رأيان في المسألة ، أحدهما : أنها استفهامية أي فما الذي صَبَّرَهُمْ على النار ؟ والوجه الآخر أنها تعجبية : أي فما أجراهم على النار ! .

قال الفراء : " قال الكسائي : سألتني قاضي اليمن وهو بمكة ، فقال : اختصم إليّ رجلان من العرب ، فَحَلَفَ أحدهما على حق صاحبه ، فقال له : ما أصبرك على الله ! وفي هذه أن يراد بها : ما أصبرك على عذاب الله ، ثم تلقى العذاب فيكون كلاماً ، كما تقول : ما أشبه سخاءك بحاتم " (٦) .

وعلى كلا الوجهين فهي مبتدأ وما بعدها الخبر (٧) . وذكر أبو البركات الأنباري رأياً نسبته إلى الأخفش مفاده " أن ما في التعجب بمعنى الذي ، وهو مبتدأ و (أَصْبَرَهُمْ) صلته ، وخبره محذوفٌ ، وتقدير : الذي أصبرهم على النار شيءٌ ، فحذف الخبر والأكثر على الأول " (٨) .

(١) سورة البقرة ، الآية ١٧٥ .

(٢) ينظر هذه المسألة : الجنى الداني : ٣٣٥ ، ومغني اللبيب : ٣٩٢ ، وشرح المفصل لأبن يعيش : ١٤٩ / ٧ ، والتفسير الكبير : ٥ / ٢٩ ، والبحر المحيط : ١٢٤ / ٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٧ ، والأزهية : ٧٤ ، والمحزر الوجيز : ١ / ٢٤٢ ، والدّر المصون : ١ / ٤٤٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٢٣٦ ، والتفسير الكبير : ٥ / ٢٨ .

(٤) المقتضب : ٤ / ١٨٣ ، وينظر : التفسير الكبير : ٥ / ٣٨ .

(٥) ينظر : المحزر الوجيز : ١ / ٢٤٢ ، وَتَسَبَّ أبو حيان هذا الرأي إلى الفراء وابن درستويه . ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ٣٣ .

(٦) معاني القرآن : ١ / ١٠٣ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٢٣٦ .

(٧) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٣٨ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٤٢ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٤٦٥ .

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٣٨ ، وينظر : الدّر المصون : ١ / ٤٤٥ .

ولدى مراجعتي معاني القرآن للأخفش وجدته يعزو إلى بعضهم أنها تعجبية ، وإلى بعضهم الآخر أنها استفهامية من غير تسمية لهم ومن غير تعصبٍ منه يفهم من خلاله أي الرأيين يرتضي إذ قال تعليقا على الآية الكريمة : " فزعم بعضهم أنه تعجب منهم ، كما قال : ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ ^(١) ، تعجباً من كفره ، وقال بعضهم : فما أَصْبَرَهُمْ ؛ أي : ما أَصْبَرَهُمْ ؟ وما الذي صَبَّرَهُمْ ^(٢) ، والذي يطلع على رأي الأخفش هذا لا يجد فيه أنه قال بموصولية (ما) التعجبية .

وعلى هذا لا يخلوا رأي أبي البركات الأنباري من الوهم . والأقرب إلى الصواب ما أثبتته الدكتور فاضل السامرائي : أن يقال : " أن هذه عبارة تفيد التعجب والتعجب معلوم ثمَّ أنَّ التعجب انفعال قديم في نفس البشر ، والأظهر أنه وضعت له صيغته ابتداءً ، لأنَّ الإنسان محتاج إلى التعبير عنه كثير من التعبيرات ، ولا داعي للدخول في تحليلات تفسد المعنى " ^(٣) .

(١) سورة عبس ، الآية : ١٧ .

(٢) معاني القرآن : ١٥٥ ١ . ١٥٦ ، ونسب أبو حيان إلى الأخفش أكثر من رأي في هذه المسألة . ينظر :

ارتشاف الضرب : ٣ / ٣٣ .

(٣) معاني النحو : ٤ / ٦٥٣ .

١٧ . اختلافهم في (ما) الواقعة بَعْدَ نِعْمٍ وَبِئْسَ (١)

اختلف النحويون في إعراب (ما) مع نِعْمٍ وَبِئْسَ كما في قوله تعالى : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ... ﴾ (٢) ، اختلافاً كثيراً واضطربت النقول عنهم اضطراباً شديداً .

وقد ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن للنحويين مذاهب عديدة ولكثرتها أرتأيت تقسيمها على النحو الآتي :

١ . مذهب سيبويه وغيره إذا وقع بعد نعم وبئس (ما) فهي في محل رفع فاعل وهي معرفة تامة ، والمخصوص محذوف ، والفعل صفة لها والتقدير : نعم الشيء شيء صنعت ، وعليه الزجاج والمحققون (٣) ، فسيبويه يرى أن (ما) فاعلة بيئس ، ودخلت عليها بيئس كما تدخل على أسماء الأجناس والنكرات لما أشبهتها (ما) في الإبهام (٤) ، قال سيبويه : " تقول العرب بيئسا له ، يريدون الشيء وما له " (٥) .

٢ . مذهب الكسائي أنّ (ما) و (اشتروا) اسم واحد قائم بنفسه ، والتقدير بيئس اشتراؤهم أن يكفروا (٦) . وهذا مردودٌ عند الزجاج ، وأبي جعفر النحاس ؛ لأنَّ نِعْمٍ وَبِئْسَ لا يدخلان على اسم مُعَرَّفٍ (٧) .

(١) ينظر هذه المسألة : المحرر الوجيز : ١ / ١٧٨ ، والدّر المصون : ١ / ٢٩٩ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٩٠ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٧٢ . ١٧٣ ، والمحرر الوجيز : ١ / ١٧٨ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٣٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٢٨ ، والبحر المحيط : ١ : ٤٨٩ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز : ١ / ١٨٧ .

(٥) الكتاب : ١ / ٤٧٦ . وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٩٧ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٩٧ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٢٨ ، ونسب مكي القيسي إلى الكسائي قوله : الهاء في (به) تعود على ما المضمرة ؛ و (ما) الظاهرة موضعها نصب وهي نكرة تقديره : بيئس شيئاً ما اشتروا ، ينكر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٦٢ ، والدّر المصون : ١ / ٢٩٩ .

(٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٧٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٢٨ ، والمحرر الوجيز : ١ / ١٠٨ ، ولتبيين في إعراب القرآن : ١ / ٩١ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٣٨ ، والمحرر الوجيز : ٢١ / ١٧٨ ، والدّر المصون : ١ / ٢٩٩ .

٣ . مذهب الأخفش وعنده (ما) نكرة ، منصوبة على التمييز ، واشتروا على قوله صفة لمحذوف تقديره شيء أو كفر ، والمخصوص محذوف ^(١) .

٤ . مذهب الفراء أن تكون (ما) مع بئس بمنزلة (حبذا) ^(٢) ، ونقل عنه السمين الحلبي أنه يُجوز أن تكون (ما) مع بئس بمنزلة كلما ، فظاهر هذين النقلين أنها لا محل لها ^(٣) . وهذا رأي ابن كيسان أيضاً ^(٤) .

قال ثعلب " كان الفراء يكره أن يجعل (بئسما) حرفاً واحداً " ^(٥) . ونسب مكى القيسي قول الفراء للكوفيين عامتهم ^(٦) ، وهذا الرأي مردودٌ عند الزجاج وتبعه أبو جعفر النحاس ؛ لأنه يؤدي إلى بقاء فعلٍ من غير فاعل ^(٧) . قال أبو جعفر النحاس بعد أن عرض هذه الآراء " أبينُ هذه الأقوال قول الأخفش ونظيره ما حكى عن العرب بئسما تزويجٌ لا مهزٌ ، ودَقَّقْتُهُ دَقًّا نِعْمًا وقول سيبويه حَسَنٌ بجعل (ما) وحدها اسماً ؛ لأبهامها وسبيل (نِعَم) و (بئس) أن لا تدخل على معرفةٍ إلا للجنس " ^(٨) . وهذا الكلام أكده أبو البركات الأنباري ^(٩) ، واختار الزمخشري قول الأخفش قال : " (ما) نكرة منصوبة مفسرة لفاعل بئس بمعنى بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم " ^(١٠) ، والأرجح عندنا رأى سيبويه ؛ لأنه لا يجوز أن تكون هناك فعل من غير فاعل . والله أعلم .

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٦٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٠٨ ، والتبيان

في إعراب القرآن : ١ / ٩١ ، والمُجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٣٨ ، والدَّر المصون : ١ / ٢٩٩ .

(٢) ينظر :/ معاني القرآن : ١ / ٥٨ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٠٧٢ ، والمحزر الوجيز : ١ / ١٨٧ .

(٣) ينظر : الدَّر المصون : ١ / ٢٩٩ .

(٤) ينظر : أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو : ١٨٢ .

(٥) مجالس ثعلب : ٢ / ٣٤٣ .

(٦) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٦٢ .

(٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٧٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٩٧ .

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٩٧ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٢٨ .

(٩) ينظر : أسرار العربية : ١٠٨ .

(١٠) الكشف : ١ / ١٩١ .

١٨ . التعجب من الألوان والعاهات (١)

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين البصريين وبعض الكوفيين في جواز التعجب من العاهات ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ (٢) .

قال مكي القيسي : " هو من عمى القلب فهو ثلاثي من : عمي . يعمى ، ولذلك أتى بغير فعل ثلاثي وفيه معنى التعجب ولو كان من عمى العين لقال : فهو من الآخرة أشد عمى أو أبين عمى (٣) ، وقد علل أبو جعفر النحاس ذلك قائلاً : " وإنما لم يقل : أعمى منه في عمى العين عند الخليل وسيبويه ؛ لأن عمى العين شيء ثابت مرئي كاليد والرجل ، فكما لا نقول : ما أيداه لا نقول ما أعماه وفيه قولان آخران قال الأخفش سعيد : إنما لم يقل ما أعماه ؛ لأن الأصل في فعله : أعمى ، وأعماي ، ولا يتعجب مما جاوز الثلاثة إلا بزيادة . والقول الثاني : إنهم فعلوا هذا للفرق بين عمى العين وعمى القلب ، وكذلك لم يقولوا في الألوان : ما أسوده ، ليفرقوا فيه بين قولهم ما أسوده من السؤدد واتبعوا بعض الكلام بعضاً ... وحكى الفراء عن بعض النحويين : ما أعماه وأجاز الفراء في الكلام والشعر ما أبيضه وسائر الألوان (٤) ، في حين أنّ رأي الفراء في معانيه لا يخرج عن رأي الخليل وسيبويه في أنّ المراد من الآيات عمى القلب وأكد عدم جواز ذلك إلا في الشعر ، قال : " ولا تقول لاعميين : هذا أعمى من هذا ، ولا لميتين : هذا أموت من هذا فإن جاءك منه شيء في شعر فأجزته احتمل النوعان " (٥) في حين نسب إليه أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم جواز ذلك في الكلام والشعر (٦) .

(١) ينظر هذه المسألة في : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٨/١ المسألة : ١٦ ، واقتلاف النصرة : ٢٠ .

(٢) سورة الإسراء ، الآية : ٧٢١ .

(٣) مشكل إعراب القرآن : ٣٣ / ٢ ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٦٤ / ٢ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢٥٣ / ٢ .

(٥) معاني القرآن : ١٢٨ / ٢ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٥٣ / ٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ٣٣ / ٢ ، والبيان في غريب

إعراب القرآن : ٦٤ / ٢ .

وأجاز ذلك الأخفش والكسائي وهشام نحو : ما أعوره ! ^(١) ، ونَصَّ سيبويه على عدم جواز التعجب من اللون والخلفة مباشرةً إذ قال : " هذا باب ما لا يجوز فيه ما

أفعله ، وذلك ما كان أفعل وكان لوناً أو خلفة ؛ ألا ترى أنك لا تقول : ما أحمره ولا ما ولا أبيضه ... " ^(٢) ، وسبب ذلك عنده أنه داخل في الفعل . ألا ترى قلته في الأسماء وكثرته في الصفة لمضارعته الفعل . فلما كان مضارعاً للفعل موافقاً له في البناء كره فيه ما لا يكون في فعله أبداً " ^(٣) .

أما المبرد فكان له في الآية رأيان :

أحدهما : من عمى القلب وإليه يُنسب أكثر الضلال ؛ لأن حقيقة كما قال : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ ^(٤) .

الآخر : أن يكون عمى العين ، فيكون ﴿ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى ﴾ لا تريد به أعمى من كذا ولكنه في الآخرة أعمى كما كان في الدنيا " ^(٥) .

وقد ردّ الحريري ما نُقلَ عنه الكوفيين بقوله : " كلُّ ذلك لحن مُجمع عليه وغلط مقطوع به ؛ لأنَّ العرب لم تبين فعل التعجب إلا من الفعل الثلاثي الذي حصَّه بذلك لخفته ، والغالب على أفعال الألوان والعيوب التي يدركها العيان أن تتجاوز الثلاثي " ^(٦) ، ونحن بعد ذلك نؤيد الباحثين المحدثين ممن درسوا هذه المسألة في شكوكهم بقول الفراء بشأن هذه المسألة فهو يعرضها لكنه يذكر قياساً ^(٧) .

(١) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٩٢ ، وشرح المفصل : ٤٧/٧ ، وارتشاف الضرب : ٤٥/٣ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٢٥٠ .

(٣) المصدر نفسه : ٢ / ٢٥١ .

(٤) سورة الحج ، الآية : ٤٦ .

(٥) المقتضب : ٤ / ١٨٢ .

(٦) درة الغواص : ٣٠ .

(٧) ينظر : الخلاف وكتاب الإنصاف : ٣٧٤ ، ابن الأثير في كتابه الإنصاف : ٢١٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ .

مسائل الضمير ، ومنه :

١ . الحرف لا يكون بدلاً من الضمير (١)

من اختلاف النحويين في الضمير ما ذكره أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ (٢). قال الزجاج: (جنات) بدل من (لحُسن مآب) ومعنى مفتحة لهم الأبواب أي : منها وقال بعضهم مفتحة لهم أبوابها والمعنى واحد ، إلا أن على تقدير العربية الأبواب منها أجود من أن تجعل الألف واللام بدلاً من الهاء والألف ؛ لأنَّ معنى الألف واللام ليس معنى الهاء والألف في شيء؛ لأنَّ الهاء والألف اسم ، والألف واللام دخلتا للتعريف، ولا يبدل حرفٌ جاء لمعنى من اسم ولا ينوب عنه " (٣) ، ونسب أصحاب كتب إعراب القرآن إلى الفراء قوله : مفتحة لهم أبوابها ، والألف واللام عنده بدل من المضمرة المحذوفة العائد على الجنَّات الموصوفة فإذا جنَّت به حذفها(٤) .

والفراء لم يقل بذلك بل عنده أنَّ الأبواب مرفوعة بـ (مفتحة) إذ قال : " وقوله : ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ (٥) ترفع الأبواب ؛ لأنَّ المعنى : مفتحة لهم أبوابها . والعرب تجعل الألف واللام خلفاً من الإضافة فيقولون : مررت على رجلٍ حسنَةٍ العين

(١) ينظر هذه المسألة في : شرح التسهيل لإبن مالك : ١ / ٢٩٤ . ٢٩٥ ، وائتلاف النصره : ٥٧ المسألة : ٢٥ ، ومغني اللبيب : ٧٧ .

(٢) سورة ص ، الآية : ٥٠ . والخلاف نفسه في سورة مريم ، الآية ٤ ، والنازعات ، الآية : ٣٧ . ٤١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٣٣٧ ، وينظر : اعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٨٠٠ ، المحرر الوجيز : ٤ / ٥١٠ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٥٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٤١٠ ، والدَّر المصون : ٥ / ٥٣٩ .

(٤) ينظر : اعراب القرآن : ٢ / ٨٠٠ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ ، ٥٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٤١٠ .

(٥) سورة ص ، الآية : ٥٠ .

قبيح الأنف ، والمعنى حسنة عينه قبيح أنفه " (١) .وقول الفراء (خلفاً من الإضافة) هو الذي أوهم القائلين بأنه بدل من الألف واللام والفراء لم يرد هذا بل يريد أن الألف واللام هنا يقوم مقام الإضافة وهذا رأي أبي بكر ابن الأنباري أيضاً (٢) .

ونسب أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين عامتهم أن الألف واللام تقوم مقام الضمير (٣) ،ومهما يكن من شيء فإن تقدير الفراء مردوداً عند البصريين والتقدير عندهم: الأبواب منها ، وإنما دعا إلى هذا الضمير أن الصفة لا بد أن يكون فيها عائد على الموصوف (٤) .

ولم يؤيد السفاقي الذين سبقوه من المعربين في هذه المسألة ، ولم يقبل بها ، بل نقل لنا قول ابن مالك الذي مفاده أن بعض المتأخرين قد عدّ هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وأنكر ذلك ابن خروف وحجته أن سيبويه قد جعل الألف واللام عوضاً من الضمير في قوله في باب البدل : ضرب زيد الظهر والبطن ، وهو يريد ظهره وبطنه ولم يقل : الظهر منه ولا البطن (٥) .

قال ابن مالك : " لما كان حرف التعريف باجماع مغنياً عن الضمير في نحو : مررت برجل فأكرمت الرجل ، جاز أن يُغنى عنه في غير ذلك ؛ لأستوائهما في التعبير الأول ، ولذلك لم يختلف في جواز : مررت برجلٍ حسنٍ وجهه أبيه .

واختلف في جواز نحو : مررت برجلٍ حسنٍ أب ، إذ ليس فيه ضمير ولا حرف تعريف والمنع به أولى وهو مذهب سيبويه " (٦) . وقد رجّح أصحاب كتب إعراب القرآن قول البصريين رادين بذلك ما قاله الفراء ومن تبعه ، قال أبو جعفر النحاس : " وزعم الفراء أن المعنى مفتحة لهم أبوابها وأن الألف واللام بدل من الهاء والألف .. قال أبو اسحاق : ولا يجوز أن تكون الألف واللام بدلاً من الهاء واللام ؛ لأن الألف ... واللام حرف جاء لمعنى ، والهاء والألف اسم ، ومحال أن يقوم أحدهما مقام صاحبه (٧) .

(١) معاني القرآن : ٢ / ٤٠٨ .

(٢) ينظر : شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات : ٧١.٧٠ ، ٣٥١ .

(٣) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٤١٠/٢ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١١٠٣/٢ ، وانتلاف النصر : ١٥٧ المسألة : ٢٥ باب الحروف .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز : ٤ / ٥١٠ ، والدّر المصون : ٥ / ٥٣٩ ، والبحر المحيط : ٩ / ١٦٧ .

(٥) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٩٧ ، وشرح التسهيل لأبن مالك : ١ / ٢٩٤ . ٢٩٥ .

ونص سيبويه في كتابه : ١ / ٧٩ .

(٦) شرح التسهيل : ٢٩٤ ، وينظر : مغني اللبيب : ٧٧ .

(٧) إعراب القرآن : ٢ / ٨٠٠ .

وهذا قول مكّي القيسي^(١) ، وأبي البركات الأنباري^(٢) ، وأبي البقاء العكبري^(٣) ، ورجّحه أيضاً عبد اللطيف الزبيدي^(٤) .

-
- (١) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٥٢ .
(٢) ينظر : البيان في غريب اعراب القرآن : ٢ / ٤١١ .
(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١١٠٣ .
(٤) ينظر : انتلاف النصره : ١٥٧ المسألة : ٢٥ .

٢ . هل يجوز نعت المضمَر ؟ (١)

ومن مسائل الضمير الواردة في كتب اعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في قوله تعالى : ﴿ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا ﴾ (٢) .

قرأ الجمهور برفع (كل) بالابتداء وخبره (فيها) والجملة خبر (إن) قاله الأخفش (٣) . وقرأ عيسى بن عمر وابن السميع بالنصب (٤) .

ونقل أصحاب كتب إعراب القرآن عن الكسائي والفراء جواز نصب (كل) على النعت للمضمَر المنصوب بـ (إن) ولا يجوز النصب عند البصريين ، قال مكي القيسي : " لأن المضمَر لا يُنعت ، ولأنَّ (كلا) نكرة في اللفظ ، والمضمَر معرفة ، ووجه قولهما أنه تأكيد للمضمَر ، والكوفيون يسمون التأكيد نعتاً " (٥) ، ونسب أبو جعفر النحاس إلى الكسائي والفراء الجواز (٦) .

قال الفراء : " رَفَعْتَ (كل) بفيها ، ولم تجعله نعتاً (لِإِنَّا) ، ولو نصبته على ذلك ، وجعلت خبر (إِنَّا) فيها ، ومثله : ﴿ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ (٧) ، ترفع (كَلَّهُ لَهِ) وتنصبها على هذا التفسير " (٨) .

وقد خطأ أبو جعفر النحاس هذا القول ووصفه بأعظم الخطأ قائلاً : " وهذا من أعظم الخطأ أن ينعت المضمَر ، وأيضاً فإنَّ (كلا) لفظهما نكرة وإن كان قد حذف منها ... فإنَّ (كلا) لا تتعت ولا يُنعت بها وهذا قول سيبويه نصاً " (٩) . وهذا فعلاً قول سيبويه (١٠) ، وقال بقوله أبو العباس المبرد (١١) .

(١) ينظر هذه المسألة في : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٥٧ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ٣٢١ ،

والدّر المصون : ٦ / ٤٦ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٣١٣ ، ومغني اللبيب : ٢٥٧ .

(٢) سورة غافر ، الآية : ٤٨ .

(٣) ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٤٦٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣ / ١٤ ، والجامع لأحكام القرآن :

١٥ / ٣٢١ ، والدّر المصون : ٦ / ٤٦ .

(٤) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ٣٢١ ، والمجيد في اعراب القرآن المجيد : ٣٩ ، والدّر المصون :

٦ / ٤٦ ، والمحَرَّر الوجيز : ٤ / ٥٦٣ .

(٥) مشكل اعراب القرآن : ٢ / ٢٦٧ . وسيبويه أول من سمى التوكيد صفة ، يُنظر : الكتاب : ١ / ٢٢٣ ،

٣٩٠ ، ٣٩٣ .

(٦) إعراب القرآن : ٣ / ١٤ .

(٧) سورة آل عمران ، الآية : ١٥٤ .

(٨) معاني القرآن : ٣ / ١٠ .

(٩) إعراب القرآن : ٣ / ١٤ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ٣٢١ .

(١٠) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٢٣ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٩٦ .

(١١) ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٨١ .

واختار الزمخشري قول الفراء بجعله (كلا) توكيداً لأسم (إن) وهو معرفة والتتوين عوضاً من المضاف إليه يريد : إنا كلنا فيها (١) . وهذا قول ابن عطية (٢) ، ورَدَّهُ ابن مالك بقوله : " ولا يستغنى بنية إضافته خلافاً للزمخشري " (٣) .

وقد نسب السفاقي لأبي حيان الأندلسي قوله : " أن (كلا) بدل من أسم (إن) ، لأن (كلاً) يتصرف فيها بالابتداء أو نواسخه وغير ذلك ، وإذا كانوا قد أجازوا في اكتفاء أن يكون بدلاً من (حولاً واجمعاً) بدلاً من (يوماً) مع أنهما لا يليان العامل فكلاً أولى . وجاز هنا بدل كل من كل من ضمير المتكلم ؛ لأنَّ البديل يفيد الإحاطة وهو متفقٌ عليه .

كقوله تعالى : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ (٤) . وإنما الخلاف إذا لم يعدها ، فأجازه الأخفش والكوفيون وهو الصحيح ومنعه جمهور البصريين " (٥) ، وما قاله أبو حيان ليس ببعيد عن أصول العربية والمرجح عندنا قول البصريين ، لأن (كل) نكرة والمضمر معرفة فلا يجوز نعته بها إلا إذا أضيفت إلى نكرة . والله اعلم بالصواب .

(١) ينظر : الكشاف : ٤ / ١٧٥ ، والدّر المصون : ٦ / ٤٦ .

(٢) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٩ ، والدّر المصون : ٦ / ٤٦ .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٩ / ٢٦٣ . ٢٦٤ .

(٤) سورة المائدة ، الآية : ١١٤ .

(٥) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٤٠ ، وينظر : البحر المحيط : ٩ / ٣٦٣ . ٣٦٤ ، ارتشاف

الضرب : ٢ / ٥٩٥ .

٣ . اختلافهم في موضع الضمير في اسم الفاعل (١)

نقل أصحاب كتب إعراب القرآن الخلاف النحوي بين سيبويه والأخفش في موضع الكاف في (مُنْجُوك) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ ﴾ (٢) .
نَسَبَ أبو البركات الأنباري إلى سيبويه أن الكاف في موضع جر ؛ فعلى هذا يَنْصَبُ (أَهْلَكَ) بفعل محذوف ؛ أي : وننجي أهلك وقد اسقطت النون من منجوك ، أو العطف على المَحَلِّ (٣) .

وذهب سيبويه إلى أن اسم الفاعل إذا كان غير محلى بـ (ال) فإن الكاف يكون في موضع جر ، وإذا كان محلى بـ (ال) فهو في موضع نصب وجر ، قال : " وإذا قلت : هم الضاربوك وهما الضارباك ، فالوجه فيه الجرّ ، لأنك لو كفت النون في المظهر كان الوجه الجرّ إلا في قول من قال (٤) :

الحافظو عورة العشيرة

ولا يكون في قولهم هم ضاربوك أن تكون الكاف في موضع النصب ؛ لأنك لو كفت النون في الإضمار لم يكن إلا الجرّ . ولا يجوز في الإظهار : هم ضاربو زيداً ؛ لأنها ليست في معنى الذي ؛ لأنها ليست فيها الألف واللام كما كانت في الذي " (٥) ، وهذا يعني أن سيبويه يُفَرِّقُ بين المضممر ولا يجوز عنده اثبات النون في التثنية والجمع مع المضممر كما في التثنية ويجوز ذلك كله مع المظهر (٦) .

أمّا أبو بكر ابن السراج فقدّر فعلاً (منجون) كأنه قال : منجون أهلك ، ولم تعطف على الكاف المجرورة (٧) ، لم يجوز أن تعطف (أهلك) على الكاف المجرورة في الآية ؛ لأنه لا يجوز أن يعطف الأسم الظاهر على المضممر المجرور .

(١) ينظر هذه المسألة في : توجيه أبيات ملغزة في الإعراب : ٢١٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٥١ / ٢ ،

وشرح الكافية للرضي : ٢٨٤ / ١ ، وخزانة الأدب : ٢٧٢ / ٤ .

(٢) سورة العنكبوت ، الآية : ٣٣ . والخلاف نفسه في : سورة النحل ، الآية : ٧ .

(٣) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢٤٤ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٣٣ ، والدّر

المصون : ٣٦٤ / ٥ .

(٤) هو عمرو بن امرئ القيس ، ينظر : جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام ، القرشي : ٦٦٣ / ٢ ،

وخزانة الأدب : ١٨٨ / ٢ . والبيت منسوب لقيس بن الخطيم ، ديوانه : الزيادات : ١٧٢ . وتمامه :

الحافظو عورة العشيرة لا يأتهم من ورتنا نطف

(٥) الكتاب : ٩٦ / ١ .

(٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٠٣٣ / ٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٥١ / ٢ .

(٧) الأصول في النحو : ١٢٨ / ١ .

ونقل أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم قولاً نسبوه إلى الأخفش مفاده أنّ الضمير في موضع نصب أو جر ، وموضعه نصب فتعطف على الموضع ؛ لأن الإضافة في تقدير الإنفصال كما لو كان المضاف إليه ظاهراً^(١) . ونُسبَ إلى هشام أيضاً^(٢) . وما جاء في معاني الأخفش ما يثبت ذلك ، قال الأخفش تعليقاً على الآية الكريمة ﴿ إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾ ؛ لأن الأول في معنى التنوين ، لأنه لم يقع ، فذلك انتصب الثاني " (٣) .

وحجّة الأخفش هي نصب (أهلك) بالعطف على الكاف ، ولو لم يكن الكاف في موضع نصب لما كان المعطوف عليها منصوباً^(٤) . وهذا الذي نُسبَ إلى الأخفش ليس بمرضٌ عند أبي جعفر النحاس ، إذ إنّ العطف عنده على الكاف في التأويل ولا يجوز على موضعها بغير تأويل لئلا يعطف ظاهر مخفوض على مكّن^(٥) .

وردّ أبو البركات الأنباري مذهب الأخفش ، فقال : " ولا حجة له في الآية ، فإنه لا يمكن أن يكون منصوباً بالعطف على موضع المضاف إليه ، لأنه وإن استحق أن يكون مجروراً بالإضافة فإن موضعه النصب ؛ لأن اسم الفاعل إنما يضاف إلى المفعول ، والذي يدل على أنه في نيّة الإضافة حذف النون منه ، وليس هذا الحذف على الحذف في قوله : الحافظو عورة العشيرة ؛ لأن الكلام طال بالألف واللام ؛ لأنهما بمعنى الذي ، فوقع اسم الفاعل صلة ، والحذف للتخفيف في الصلة كثير في كلامهم ، بخلافه هنا فبان الفرق " (٦) .

واختار ابن مالك مذهب سيبويه ، قال : " والصحيح ما رآه سيبويه ؛ ولأنّ الظاهر هو الأصل والمضمرات نائبه عنه فلا ينسب إليه إلا فيما لا مندوحة عنه في مواضع . وما نحن بصدده لم تدع حاجة إلى إلحاقه بالشواذ فوجب صوّنه من ذلك " (٧) .

(١) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٧٥ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٠٣٣ .

(٢) ينظر : الدرّ المصون : ٥ / ٣٦٥ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٨٤ ، والبحر المحيط : ٨ / ٣٥٥ .

(٣) معاني القرآن : ٢ / ٤٣٦ .

(٤) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٧٥ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن : ٢ / ٥٧٠ .

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٧٥ .

(٧) شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠٥٢ .

٤ . اختلافهم في موضع الكاف من (أرأيتم) (١)

اختلف النحويون في موضع الكاف من قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ ﴾ (٢) . مذهب البصريين أن الكاف لا موضع لها فهي لمجرد الخطاب المعتمد عليها في الخطاب (٣) .
قال سيبويه : " وقد تكون الكاف غير اسم ولكنها تجيء للمخاطب ، وذلك نحو : كاف . ذاك " (٤) .

ومذهب الفراء أن لفظها لفظ نصب ، وتأويلها تأويل رفع قال : ومثلها الكاف في قوله : دونك زيداً قال الكاف في موضع خفض وتأويلها تأويل الرفع ؛ لأن مأمورة المعنى خذ زيداً (٥) ، ويقصد بذلك أنها كالضمير المقدر فاعلاً بعد فعل الأمر .
قال ثعلب : " أدعى الفراء أن الكاف قامت مقام التاء [في أرأيتمك] فلذلك وحدوا التاء وثنوا الكاف وجمعوها من أرأيتمكم وأرأيتمكم ... وقال الكسائي : الكاف موضع نصب . وقال أهل البصرة : الكاف لا موضع لها ، إنما هي للخطاب . هذا قول أهل العربية أجمعين " (٦) .

وأورد الفخر الرازي قولاً آخر نسبه إلى الفراء مفاده : " ولو كانت الكاف توكيد لوقعت التثنية والجمع على التاء كما يقعان عليها عند عدم الكاف ، فلما فُتحت التاء في خطاب الجمع ، ووقعت علامة الجمع على الكاف ، دل ذلك على أن الكاف غير مذكور للتوكيد ألا ترى أن الكاف لو سقطت لم يصلح أن يقال لجماعة : أرأيتم ، فثبت بهذا انصراف الفعل إلى الكاف ، وأنها واجبة لازمة مفتقر إليها " (٧) ، وهذه الحجة تبطل بكاف

(١) ينظر في هذه المسألة في : جامع البيان : ٧ / ١٢١ ، مجالس ثعلب : ١ / ٢١٦ ، والتفسير الكبير :

١٢ / ٢٢٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٦ / ٤٢٢ ، والمجيد في اعراب القرآن المجيد : ٥٧ ، ومغني

الليبي : ٢٤٠ ، وذكرها الدكتور محيي الدين توفيق في دراسته لإبن الأنباري : ٣٣٥ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية : ٢٠ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٤٦ ، وجامع البيان : ٧ / ١٢١ ، وإعراب ثلاثين سورة من

القرآن : ٢١٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٢٠ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ٢١٤ .

(٤) الكتاب : ٢ / ٣٠٤ .

(٥) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٣٣٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ٦ / ٤٢٢ ، ونسب السفاقي هذا القول إلى

الكسائي . ينظر : المجيد في اعراب القرآن المجيد : ٥٧ ، ومغني الليبي : ٢٤ .

(٦) مجالس ثعلب : ١ / ٢١٦ .

(٧) التفسير الكبير : ١٢ / ٢٢٢ .

(ذلك) ، (وأولئك) ، فإنَّ علامة الجمع تقع عليها مع أنها حرف للخطاب مجرد على الآسمية (١) .

وقد ردَّ أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم ما قاله الفراء إذ خطأه الزجاج بقوله : " لأن قولك رأيتك زيداً ما شأنه : تصير رأيت قد تعدت إلى الكاف وإلى زيد ، فيصير لـ (رأيت) اسمان فيصير المعنى : رأيت نفسك زيداً ما حاله وهذا محال " (٢) وعند مكي القيسي متناقض في الإعراب والمعنى ؛ لأنك تستفهم عن نفسه في صدر السؤال ، ثم ترد السؤال عن غيره في آخر الكلام ، وتخطب أولاً ثم تأتني بغائب آخر ؛ لأنه يصير ثلاثة مفعولين لـ (رأيت) وهذا كله لا يجوز (٣) .

وقد جرى أبو البقاء العكبري من سبقه من أصحاب كتب اعراب القرآن راداً بذلك ما قاله الفراء وفصل القول فيه قائلاً : " الكاف حرف للخطاب ، وليست اسماً ، والدليل على ذلك أنها لو كانت اسماً لكانت إمّا مجرورة وهو باطل إذ لا جارّ هنا ، أو مرفوعة ، وهو باطل أيضاً لأمرين :

أحدهما : أن الكاف ليست من ضمائر المرفوع .

والآخر : أنه لا رافع لها ؛ إذ ليست فاعلاً . لأنَّ التاء فاعل ولا يكون لفعل واحد فاعلان " (٤) .

وَقَبِلَ السَّفَاقِسي رأْيَ الفراءِ وَلَكِنَّهُ اسْتَبَعَدَ الحِجَّةَ قال : " لا يُرد على الفراء ؛ لأن التاء والكاف استعيرت إلا أن دعواه الإستعارة على خلاف الأصل ولا يجوز أن تكون منصوبة ؛ لأن الفعل يتعدى إلى مفعولين نحو : رأيت زيداً ما فعل فلو جعلت الكاف مفعولاً لكان ثالثاً ، ولأنها لو كانت مفعولاً لكان الفاعل في المعنى وليس المعنى عليه إذ ليس الغرض رأيت زيداً نفسك بل رأيت غيرك (٥) . ونقل ابن هشام رأْيَ الفراءِ ورَدَّهُ وبينَ خطأه وهو يرى أن الكاف حرف خطاب ونسبه إلى سيبويه (٦) .

(١) التفسير الكبير : ١٢ / ٢٢٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٤٦ .

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٦٦ ، وقد نقل أبو البركات الأنباري هذا القول بلا عزو لأحد . ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٢١ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٢ / ٢٩١ ،

والجواهر : ١ / ١٦٨ ، المطبوع خطأ باسم إعراب القرآن المنسوب للزجاج .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٩٥ .

(٥) المجيد في اعراب القرآن المجيد : ٥٧ .

(٦) ينظر : مغني اللبيب : ٢٤٠ .

وقول الفراء مردودٌ حتى عند بعض الكوفيين ، قال ثعلب : " قال أهل البصرة :
الكاف لا موضع لها إنما هي للخطاب . وهذا قول أهل العربية أجمعين " (١) ، وعلى هذا
القول الكاف للخطاب ، ولا محل له من الإعراب وهذا القول هو الأقرب ، وقد أجمع عليه
معربو القرآن كما بيّناه . والله أعلم .

(١) مجالس ثعلب : ١ / ٢١٦ .

٥ . هل يأتي الضمير متصلاً مع لولا ؟ (١)

تناولت كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين سيبويه وأبي العباس المبرد عندما تناول أصحابها إعراب قوله تعالى : ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ (٢) ، إذ نسب أصحاب كتب إعراب القرآن إلى سيبويه وجمهور البصريين جواز اتصال الضمير بـ (لولا) وحينئذ يكون الضميران في موضع جر بـ (لولا) (٣) .

وقد صحَّ ذلك إذ أشار سيبويه إلى ذلك بقوله : " وذلك لولاك إذا أضمرت الأسم فيه جرّ وإذا أظهرت رفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : لولا أنت كما قال سبحانه وتعالى : " لولا انتم لکننا مؤمنين ولكنهم جعلوه مضمرّاً مجروراً ... والدليل على ذلك قال الشاعر يزيد بن أم الحكم (٤) :

وكم موطنٍ لولاي صحت كما هوى **بأجرامه من قلّة السيف منهي**

وهذا قول الخليل ويونس " (٥) .

وهذا الرأي منعه أبو العباس المبرد وعدّه لحناً فلا يجوز عنده أن يأتي بعد لولا إلاّ الضمير المرفوع المنفصل ، ولا يجوز أن يأتي بعد الضمير المتصل ، نحو لولاي ، ولولاك (٦) . واعترض رأي سيبويه بقوله : " .. والذي أقوله : إنّ هذا خطأ إلاّ أن تقول : لولا أنت كما قال تعالى : ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ومن خالفنا فهو لابد يزعم أن الذي قلناه أجود ... " (٧) ، وهذا الرأي قال به ابن السراج إذ قال " واعلم أنّ الذي حكي

(١) ينظر هذه المسألة : الأمالي الشجرية : ١ / ١٨٠ ، والأزهية : ١٨١ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٠ ، والجنى الداني : ٥٤٦ ، وائتلاف النصره : ٦٥ المسألة : ٥٥ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٣٣٦ .

(٢) سورة سبأ ، الآية : ٣١ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٦٧٤ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢١٠ ، والأزهية : ١٨١ ، وشرح المفصل : ٣ / ١١٨ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢٨١ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٤ / ٣٠٢ .

(٤) البيت من شواهد المبرد ، ينظر : الكامل : ٢ / ٢٨١ ، وشرح المفصل : ٣ / ١١٨ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٠ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٣٣٦ ، ومعجم شواهد العربية : ٤١٨ .

(٥) الكتاب : ١ / ٣٨٨ ، وينظر : الأزهية : ١٨١ ، والدّر المصون : ٥ / ٤٤٨ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٦٧٦ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢١٠ ، والأزهية : ١٨١ ، والأمالي الشجرية : ١ / ١٨١ .

(٧) الكامل : ٣ / ٣٤٥ ، وينظر : شرح السيرافي / حاشية الكتاب : ١ / ٣٨٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٤ / ٣٠٢ .

من قولهم : لولاي ، ولولا شيء شذ عن القياس كان عند شيخنا يجري مجرى الغلط ، والكلام الفصيح ما جاء به القرآن ... والذين قالوا : لولاك ، ولولاي، قالوا : لأنها أسماء مبنية يؤكد المرفوع منها المخفوض ، فكأنهم إنما يقتضرون العبارة عن المتكلم والمخاطب والغائب لا بأي لفظ كان ؛ لأنه غير ملبس ، ولكنهم لا يجعلون غائباً مكان مخاطب ، لا يقولون : لولاه مكان لولاك ، فأما قولهم : عساك فالكاف منصوبة ؛ لأنك تقول : " عسائي، فعساك مثل رماك ،وعساني مثل رمانى " (١) .

وقد قوبل رأي المبرد بالردّ إذ لا وجه لقبوله ؛ لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كلام العرب وأشعارهم (٢) ، ووصف الشلوبيين رأي المبرد بالهذيان ؛ لأنه مخالف لإتفاق أئمة البصريين ، والكوفيين ومنهم : الخليل وسيبويه والكسائي والفراء (٣) ، ولم يكن لأصحاب كتب إعراب القرآن رأي في ذلك إذ اكتفوا بعرض هذه المسائل (٤) إذا ما استثنينا أبا البركات الأنباري الذي خالف سيبويه في الضمير المجرور بعد (لولا) إذ قال : " والظاهر أنه في موضع رفع كالضمير المنفصل (٥) ، وهذا مذهب الفراء ، والأخفش (٦) ، وتبعهم ابن كيسان (٧) ، ونسب إلى الزجاج وكثير من النحويين (٨) .

والراجح قول سيبويه وجمهور النحويين ؛ لأنه جاء في كلام العرب وأشعارهم ما يؤيد ذلك ، فضلاً عن مخالف المبرد لجمهور النحويين تضعف رأيه . والله أعلم .

(١) الأصول في النحو : ١ / ١٢٤ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٦٩٠ المسألة : ٩٧ ، الأمالي الشجرية : ١ / ١٨١ ، وشرح جمل الزجاجي : ١ / ٤٧٣ ، والبحر المحيط : ٥ / ٥٥١ .

(٣) ينظر : الجنى الداني : ٥٤٦ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٦٧٤ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢١٠ .

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢٨١ .

(٦) ينظر : شرح السيرافي : حاشية الكتاب : ١ / ٣٨٨ وأتلاف النصر : ٦٥ المسألة : ٥٥ .

(٧) ينظر : أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة : ١٤٤ .

(٨) ينظر : الجنى الداني : ٢٩ ، ومغني اللبيب : ٣٥٦ .

٦ . المحذوف لا يعود عليه ضمير^(١)

اختلف النحويون في قوله تعالى: ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ عَلَىٰ خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ﴾^(٢). ونقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم أقوال النحويين فيم يعود الهاء والميم في (وملائهم) فعلى قول الأخفش الضمير يعود على الذرية^(٣)، واختاره ابن جرير الطبري وقال: "وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال الهاء والميم عائدتان على الذرية"^(٤).

وللفراء قولان في ذلك، أحدهما: أن فرعون لما ذكر علم أن معه غيره فعاد الضمير عليه وعليهم، والآخر: أن يكون التقدير: على خوف من آل فرعون مثل قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾^(٥)، وفي الكلام حذف المضاف^(٦).

ورأي الفراء الأول أعترض عليه بأنه كيف يعود ضمير جمع على مفرد، وقد اعتذر أبو البقاء العكبري على ذلك من وجهين:
أحدهما: أن فرعون لما كان عظيماً عندهم عاد الضمير عليه جمعاً كما يقول العظيم: نحن نأمر.

والثاني: أن فرعون صار اسماً لأتباعه، كما أن ثموداً اسم للقبيلة كلها^(٧)، وقال مكي: وجهين آخرين قريبين من هذين. ولكنهما أخلص منهما قال: "إنما جمع الضمير في (ملائهم)؛ لأنه اخبار عن جبار، والجبار يُخبر عنه بلفظ الجمع، وقيل لما ذكر

(١) ينظر هذه المسألة: جامع البيان في تفسير القرآن: ١٠٤/١١، والجامع لأحكام القرآن: ٨ / ٣١٩،

وتفسير البيضاوي: ٩٩ / ٣.

(٢) سورة يونس، الآية: ٨٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٢ / ٣٧٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٢ / ٧٢، والتبيان في إعراب القرآن:

٢ / ٦٨٣، والمحرم الوجيز: ٣ / ١٣٧، والجامع لأحكام القرآن: ٨ / ٣٦٩، والدّر المصون:

٤ / ٦١.

(٤) جامع البيان في تفسير القرآن: ١١ / ١٠٤، وينظر: الدّر المصون: ٤ / ٦٢.

(٥) سورة يوسف، الآية: ٨٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن: ١ / ٤٧٦. ٤٧٧، وجامع البيان: ١١ / ١٠٤، وإعراب القرآن للنحاس:

٢ / ٧٢، مشكل إعراب القرآن: ١ / ٣٩٠، والتبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٦٨٣.

(٧) التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٦٨٣، وينظر: الدّر المصون: ٤ / ٦٢.

فرعون علم أن معه غيره ، فرجع الضمير عليه ، وعلى من معه ^(١) ، وهذا يعني أنهما قد قبلتا الرأي واستحسناه .

أما قول الفراء الثاني فمرّدٌ عند سيبويه والخليل ولا يجوز عندهما : قامت هندٌ وأنت تريد غلامها ^(٢) .

قال أبو البقاء . بعد أن حكى هذا ولم يعزه لأحدٍ : " وهذا عندنا غلط ؛ لأن المحذوف لا يعود إليه ضمير ، إذ لو جاز ذلك لجاز أن تقول : زيد قاموا وأنت تريد غلمان زيد قاموا ^(٣) . وقد ردّ رأي الفراء من جهة أخرى ؛ لأن إسقاط المضاف في قوله تعالى : ﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ ﴾ هو سائغ بسبب ما يعقل من أن سؤال القرية غير ممكن فاضطررنا إلى تقدير مضاف بخلاف الآية ، فإن الخوف يمكن من فرعون فلا اضطرار بنا يدل على مضاف محذوف ^(٤) .

(١) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٩٠ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٧٢ / ٢ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ٦٨٣ / ٢ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز : ١٣٧ / ٣ ، والبحر المحيط : ٩٤ / ٦ ، والدر المصون : ٦٢ / ٤ .

٧ . هل يجوز دخول ضمير الفصل على النكرة ؟ (١)

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في ضمير الفصل المسمّى عماداً عند الكوفيين هل يدخل على الأسم النكرة ؟ وتجسد ذكر هذا الخلاف عند قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَكُونَ أُمَّةً هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾ (٢) .

فعند البصريين : (هي) مبتدأ ، و (أربى) خبره ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع رفع ؛ لأنها صفة لـ (أمة) (٣) .

قال أبو جعفر النحاس : " قال الكسائي والفراء : (أربى) في موضع نصب ، والمعنى مثل ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ (٤) يجعلان (هو) عماداً ، وهذا خطأ عند الخليل وسيبويه لايجوز ، ولا يُشبهه " تجدوه عند الله خيراً ؛ لأنّ الهاء في (تجدوه) معرفة وأمة نكرة ، ولا يجوز عندهما : ما كان احدٌ هو جالساً ، وقال الخليل : لا تكون هو زائدة إلا مع المعرفة ، وعنده أن كونها مع المعرفة زائدة عجبٌ فكيف تزداد مع النكرة " ؟ (٥) .

وأجاز الفراء أن موضع (أربى) نصب خيراً لـ (يكون) و (هي) عماد (٦) . قال أبو البركات الأنباري : " وليس كذلك ؛ لأن من شروط العماد أو الفصل أن يكون بين معرفتين أو بين معرفة وما يقارب المعرفة ، وههنا وقعت بين نكرتين (٧) ، وهذا قول أبي البقاء العكبري أيضاً (٨) ، واختاره السّمين الحلبي أيضاً (٩) . ويرجح عندي رأي الفراء ؛ لأن الآية الكريمة جاءت شاهداً على ذلك ولا داعي من الإطالة والتعسف في التأويل .

(١) ينظر هذه المسألة في : شرح المفصل : ٣ / ١١١ ، وشرح التسهيل لإبن مالك : ١ / ١٨٦ ، ومغني اللبيب : ٦٤٢ ، والجامع الصغير في النحو : ٢٢ .

(٢) سورة النحل ، الآية : ٩٢ ، وذكر الخلاف في : سورة البقرة ، الآية : ٨٥ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٢٢٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٨٣ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٨٦ ، والمحزر الوجيز : ٣ / ٤١٨ .

(٤) سورة المزمل ، الآية ٢٠ .

(٥) إعراب القرآن : ٢ / ٢٢٢ . ٢٢٣ ، وينظر : رأي سيبويه في كتابه ١ / ٣٩٤ . ٣٩٥ .

(٦) ينظر : معاني القرآن : ٢ / ١١٣ .

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٨٣ ، وينظر : مغني اللبيب : ٦٤٢ .

(٨) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٨٠٦ .

(٩) ينظر : الدر المصون : ٤ / ٣٥٦ .

٨ . اختلافهم في الضمير من (إِيَّاكَ) (١)

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين من بصريين

وكوفيين في قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ (٢) (إِيَّا) هو الضمير أم إِيَّاكَ بتمامه ؟
وللنحويين في هذا مذاهب ، إذ يرى البصريون أنَّ الضمير (ايا) وحدها قال بهذا
الخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، والمازني ، وأبو العباس المبرد ، والزجاج (٣) ، ولكنهم
اختلفوا في موقع الكاف إذ يرى الخليل أنَّ الكاف في موضع جر بالإضافة (٤) ، قال
سيبويه : " وقال الخليل لو أنَّ رجلاً قال : إِيَّاكَ نَفْسِكَ لم أعنفه ؛ لأن هذه الكاف مجرورة
، وحدَّثني من لا أتَّهم عن الخليل أنه سَمِعَ اعرابياً يقول إذا بلغ الرجلُ الستين فإياه الشَّوابُّ
" أضيف (إِيَّا) إلى (الهاء) مرَّةً وإلى الأسم الظاهر مرَّةً ثانية وأكثر في المرَّة الثالثة (٥)

واختار الزجاج من أصحاب كتب إعراب القرآن قول الخليل ، قال : " والدليل على
إضافته قول العرب : إذا بَلَغَ الرجلُ الستين فإياه وإيا الشَّواب . واجراؤهم الهاء في إياه
مَجْرَاهَا في عصاه " (٦) .

وذهب سيبويه والأخفش إلى أن اللواحق التي تلحق (إِيَّا) من الكاف ، والهاء ،
والياء ، بيان الخطاب والغيبة والتكلم ، ولا محل لها من الإعراب (٧) ، واختلف المبرد مع
الخليل فيما نَقَلَ لنا مكي القيسي لقول الخليل : إِنَّ (إِيَّا) اسم مضمرة فخطأه المبرد ؛ لأن
المضمرة لا يضاف وعنده أنَّ (إِيَّا) اسم مبهم أُضيف للتخصيص ولا يعرف أسم مبهم

(١) ينظر في هذه المسألة : جامع البيان في تفسير القرآن : ١ / ٥٤ ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن :
٣٧ ، والكشاف : ١ / ٥٥ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ١٩٥ المسألة : ٩٨ ، وشرح
المفصل : ٣ / ٩٨ . ٩٩ ، وشرح التسهيل : ١ / ١٥٩ .

(٢) سورة الفاتحة : ٥ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ١٤٠ ، ٣٨٠ ، والمقتضب : ٣ / ٢١٢ ، ومعاني القرآن وإعراجه : ١ / ٤٨ .
٤٩ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ١ / ٣٦ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٦ ، والمجيد في
إعراب القرآن المجيد : ٥٩ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٤٧٤ ، وشرح المفصل : ٣ / ٩٨ . ٩٩ .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٧٠٦ .

(٥) الكتاب : ١ / ١٤٠ .

(٦) معاني القرآن وإعراجه : ١ / ٤٩ .

(٧) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٨٠ ، والكشاف : ١ / ٥٦ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٦ ،

والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٨ ، والدر المصون :

١ / ٧٣ ، والجنى الداني : ٤٩٢ . ونسب الرضي رأياً للأخفش يوافق فيه الخليل والزجاج ، ينظر :

شرح الكافية : ٢ / ١٢ .

مبني أضيف غيره ،ومن أصل مبهم إذا أضيف أن يكون نكرة ، وأن يعرب نحو : غير ، وبعض ، وكل (١) .

وضَعَف ابن جني رأي الخليل وأفسده ؛ وذلك أنه إذ ثبت أنه مضمّر فلا سبيل إلى إضافته على وجه من الوجوه ؛ لأن الغرض من الإضافة إنما التعريف والتخصيص ، والمضمّر على نهاية الاختصاص فلا وجه إلى الإضافة ... فأما ما حكاه سيبويه عن قولهم : فإياه وأيا الشّوابِ ، فليس سبيل مثله مع قَلْتَه أن يعترضَ على السّماع والقياس جميعاً (٢) .

واختار ابن مالك مذهب الخليل ، والمازني ، والزجاج ونسبه أيضاً إلى الأخفش ودافع عنه قائلاً : " إن هذه اللواحق لو لم تكن أسماءً مجرورة المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب : إذا بلغ الرجلُ الستين فإياه وإيا الشّوابِ ، وروي : " فإياه وإيا السّوءاتَ ، وهذا مستندٌ قوي ؛ لأنّه منقول بنقل العدل بعبارتين صحيحتي المعنى ، ثم إن هذا الكلام يتضمّنُ وعظاً وترغيباً لمن بلغ الستين في ذكر الموت والإعراض عن الفتنة بالنساء الشّوابِ فإنهنّ يلهينه " (٣) .

ونسب مكّي القيسي لآبن كيسان قوله : إن الكاف هو الاسم وإيا أوتي بها لتعتمد الكاف عليها (٤) . أما الكوفيون فقد نسب إليهم أصحاب كتب إعراب القرآن أنّ (أياك) بكاملها الاسم (٥) . وهذا الرأي مروودٌ عند أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم إذ قال

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ١١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٦٩٥ المسألة : ٩٨ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٧ ، وأسرار العربية : ٢ / ٩٩ .

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١ / ٣٢١ ، وينظر : ائتلاف النصرة : ١٠ المسألة : ١٢٣ ، وتفسير البيضاوي : ١ / ٣٢ .

(٣) شرح التسهيل لإبن مالك : ١ / ١٦١ .

(٤) ينظر : مشكل اعراب القرآن : ٢ / ١١ ، ونسبه كل من الرضي والسفاقي والمرادي إلى عامة الكوفيين . ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢ / ١٣ ، المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٥٩ ، والجنى الداني : ٤٩٣ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٤٩ ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن : ٣٧ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢ / ١١ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٧ . ٣٦ / ١ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٧ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٥٩ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٤٧٤ .

الزجاج : " ومن قال : إنّ إِيَّاك بكاملها الاسم قيل له : لم نَرِ آسماً للمضمر ولا للمظهر يضاف وإنما يتغير آخره ويبقى ما قبل آخره على لفظ واحد " (١) .

وتبعه في ذلك مكي القيسي ، وأبو البركات الأنباري ، وأبو البقاء العكبري مختارين رأي سيبويه والمحققين من النحويين (٢) .

وقد نُسب إلى الفراء أيضاً أن (أيّا) دعامة تعتمد عليها اللواحق لتنفصل عن المتصل (٣) ، وهذا قول ابن جرير الطبري ولم يعزوه إلى أحد (٤) .

وردّ هذا الرأي ؛ لأن الشيء لا يكون دعامة لأوله وأول هذه الكلمة الكاف (٥) . ونسب الرضي هذا الرأي إلى بعض الكوفيين وابن كيسان إذ قال : " وليس هذا القول ببعيد من الصواب " (٦) . وقد نسبه أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين عامتهم (٧) . ونسب السفاقي لأبي عبيدة قولاً انفرد به عن أصحاب كتب اعراب القرآن إذ قال : " وذهب أبو عبيدة إلى أنّ (أيّا) مشتق وهو ضعيف ، ولم يكن يُحسن النحو وإن كان إماماً في اللغة " (٨) . والرأي الأخير للمالقي فيما نقل عنه المرادي ، وهو أن أيّا حرف ؛ لأنه لا معنى له في نفسه ، وإنما معناه في غيره كسائر الحروف ، ومعناه الاعتماد في النطق المضمر المتصل (٩) . ويبقى رأي سيبويه ومن وافقه من النحويين هو المختار والمرجح عند أهل النظر من النحويين ؛ لأنه الرأي الوحيد الذي لا مطعن فيه وسلّم من الردّ عليه مما جعله هو القول المرجح عندنا . والله اعلم .

-
- (١) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٩ . وهذا الرأي لم ينسبه الزجاج إلى الكوفيين لأنه نادراً ما يصرح بأسماء الكوفيين .
- (٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ١١ ، والبيان في غريب القرآن : ١ / ٣٧ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٧ ، أسرار العربية : ٢٩٩ .
- (٣) ينظر : الجنى الداني : ٤٩٣ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤٢٥/٢ ، وهمع الهوامع : ٢١٢/١ .
- (٤) ينظر : جامع البيان في تفسير القرآن : ١ / ٥٤ .
- (٥) ينظر : ائتلاف النصر : ١٠٤ المسألة : ١٢٣ ، وتفسير البيضاوي : ١ / ٣٢ .
- (٦) شرح الكافية للرضي : ١ / ١٣ ، وقد ذكره العكبري دون أن يعزوه لأحد . ينظر : التبيان : ١ / ٧ .
- (٧) أسرار العربية : ٢٩٩ .
- (٨) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٥٩ ، وينظر : الدرّ المصون : ١ / ٧٣ ، وليس في مجاز القرآن ما يثبت ذلك .
- (٩) ينظر : الجنى الداني : ٤١٣ .

٩ . هل يجوز تقديم المضمرة على المظهر ؟ (١)

أورد أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في قوله تعالى : ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (٢) ، . واتفقوا على أنّ (عاقبتهما) منصوبٌ ؛ لأنه خبر كان . و (أنّ) ومعمولاها في موضع رفع اسم كان ونصب (خالدين) على الحال ، وأجازوا الرفع في (خالدين) على أنه خبر (أنّ) (٣) ، وهي قراءة عبد الله بن مسعود والأعمش (٤) . وهذا الذي أجازوه هو مذهب البصريين والظرف ملغى فيتعلق بالخبر وعلى هذا فيكون تأكيداً لفظياً للحرف وأعيد معه ضمير ما دخل عليه كقوله : ﴿ فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (٥) ، وهذا ما أكده سيبويه فإنه يجيز إلغاء الظرف وإن أكد ويخلق هذه الآية من الاعتراض الغاء الظرف مرتين (٦) ، ونسب أصحاب كتب إعراب القرآن إلى الفراء عدم جواز ذلك والنصب عنده هو كلام العرب المختار (٧) . قال الفراء : " وهي قراءة عبد الله فكان عاقبتهما أنهما خالدان في النار . وفي قراءتنا " فالذين منها إلى نصب ، ولا أشتهي الرفع وإن كان يجوز " (٨) ، وهذا يعني أن الفراء لم يمنع قراءة الرفع ، ولكنه يرجح النصب على الرفع .

-
- (١) ينظر هذه المسألة : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٥٨ المسألة : ٣٣ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٣٩١ المسألة : ٦٤ ، وانتلاف النصره : ٣٧ المسألة : ١٤١ .
- (٢) سورة الحشر : ١٧ .
- (٣) ينظر : معاني القرآن وإعراجه : ٥ / ١٤٩ ، وإعراب القرآن : ٣ / ٤٠٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٦٧ ، والبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٤٢٩ ، والتبيين في إعراب القرآن : ٢ / ١٢١٦ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٥١ .
- (٤) ينظر : معاني القرآن وإعراجه : ٥ / ١٤٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٤٠٢ ، والمحزر الوجيز : ٥ / ٢٩١ ، والدّر المصون : ٦ / ٢٩٩ .
- (٥) سورة هود ، الآية : ١٠٨ .
- (٦) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٨٧ ، وينظر : المحزر الوجيز : ٥ / ٢٩٠ ، والدّر المصون : ٦ / ٢٩٩ .
- (٧) ينظر : معاني القرآن وإعراجه : ٥ / ١٤٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٤٠٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٦٧ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٥ . ونسب هذا الرأي إلى عامة الكوفيين .
- ينظر : الإنصاف ١ / ٢٥٨ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٣٩١ ، وانتلاف النصره : ٣٧ ، والدّر المصون : ٦ / ٢٩٩ ، والبحر المحيط : ١٠ / ١٤٨ .
- (٨) معاني القرآن : ٣ / ١٤٦ .

والعلة عنده في اختيار وجه النصب في (خالدين) على الحال ؛ لأنك لو رفعت (خالدين) على خبر (أن) كان حقاً (في النار) أن يكون مؤخراً فينتقد المضمرة على المظهر ؛ لأنه يصير التقدير عنده : فكان عاقبتهما أنهما خالدان فيها في النار ؛ وهذا جائز عند البصريين ^(١) . وقد تحدث سيبويه عن هذا وأفرد له باباً وأطلق عليه " باب ما يثنى فيه المستقر توكيداً " فعلى قوله تقول : إن زيدا في الدار جالسا فيها وجالسا ولا يختار احدهما على صاحبه " ^(٢) ، وقال الأخفش بقول سيبويه ونصه : " وليس قولهم : إذا جئت بـ (فيها) مرتين فهو نصبٌ بشيء ، إنما (فيها) توكيد جئت بها أو لم تجيء بها ، فهو سواء ، ألا ترى أن العرب كثيراً ما تجعله مالا إذا كان فيها التوكيد وما أشبهه " ^(٣) ، وقد وافقهما أبو العباس المبرد ، وذكر ذلك في أكثر من موضع في كتابه (**المقتضب**) ^(٤) ، في حين نسب مكي القيسي إلى المبرد قوله : " أن النصب في (خالدين) على الحال أولى ؛ لئلا يلغى الظرف مرتين (في النار) ، و (فيها) " ^(٥) . وجوز الزجاج بلا ترجيح ، قال : " وقرأ عبد الله بن مسعود أنهما في النار خالدان فيها ، وهو في العربية جائز إلا أنه خلاف المصحف " ^(٦) . وكان موقف أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم مؤيداً للبصريين إذ وصفه أبو جعفر النحاس بأحسن ما قيل وأبينه ^(٧) ، ورد أبو البركات الأنباري رأي الكوفيين ، وقد حججهم في أكثر من كتاب ، إذ إن إقرارهم مبدأ القراءة مردود بقراءة الأعمش في سورة (الحشر) ^(٨) ، " أما قولهم : إن الفائدة ، إنما تحصل مع النصب لا مع الرفع ... وحمل الكلام على ما فيه فائدة أولى : فنقول هذا لا يوجب منع الجواز ، ... ؛ لأن من كلامهم أن يؤكد اللفظ بتكريره وإن حصلت الفائدة بالأول كقولك : ضربت زيدا زيدا ... أما قوله في الوجه الثاني أنه يؤدي إلى أن يتقدم المضمرة في تقدير التأخير ، لم يكن مانعاً من وجود التقديم كقوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٤٠٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٦٧ ، والبيان في غريب

إعراب القرآن : ٢ / ٤٢٩ ، والبحر المحيط : ١٠ / ١٤٨ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٧٧ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٤٠٢ .

(٣) معاني القرآن : ٢ / ٤٩٨ .

(٤) ينظر : ٢ / ٣٥٦ و ٣ / ٢٦٠ و ٤ / ٣١٧ .

(٥) مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٦٨ . وليس في المقتضب ما يثبت ذلك .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ١٤٩ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن : ٣ / ٤٠٢ .

(٨) الآية : ١٧ .

نَفْسِهِ خِيْفَةً مُوسَى ﴿١﴾ ، فالهاء في نفسه تعود على موسى وإن كان مؤخراً في اللفظ على الضمير ، إلا أنه لما كان موسى في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير كان جائزاً " (٢) . وتبعه في ذلك أبو البقاء العكبري ، إذ ردَّ حجج الكوفيين وبنفس ما قاله (٣) . وقال بقوليهما صاحب إئتلاف النصره (٤) . اما السفاقي فقد ذكر الرأيين ولكنه ختم قوله بعبارة توحى تأييده للكوفيين قال : " ويجوز أن يكون في النار خبر (أن) وخالدين خبر ثانٍ فلا يبقى فيه حجة لسببويه " (٥) . وبعْدُ نقول وقراءة النصب قراءة اتفق عليها الجمهور فيجب الأخذ بها .

(١) سورة طه ، الآية : ٦٧ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٤٢٩ ، وينظر هذه المسألة في : الإتناف مسألة : ٣٣ .

(٣) ينظر : التبیین عن مذاهب النحويين : ٣٩٢ .

(٤) ينظر : ٣٧ / المسألة : ١٤ .

(٥) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٥١ ، وينظر : البحر المحيط : ١٠ / ١٤٨ .

١٠ . هل يجوز إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة ؟ (١)

في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا ﴾ (٢) ، وفي هذه الآية نقل لما أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم خلافاً بين النحويين فقوله تعالى (خالداً) على مذهب البصريين منصوب على الحال من الهاء في (يدخله) . وقدره الزجاج : مقدرًا له الخلود فيها (٣) .

ولا يجوز على مذهب البصريين إعرابه صفة (للنارِ) ؛ لأنه لو كان كذلك لبرز ضمير الفاعل : أي : خالداً هو فيها ، لجريانه على غير مَنْ هو له (٤) . قال أبو العباس المبرد : " واعلم أن الفعل يتضمن الضمير ، واسم الفاعل لا يتبين ذلك فيه ، فإذا جرى على ما هو له لم يظهر فيه ضمير ، وإن جرى لمن ليس هو له خبراً ، أو نعتاً ، أو حالاً ، أو صلة لم يكن بُدٌّ من إظهار الفاعل " (٥) وهذا قول الأَخفش أيضاً (٦) . أمّا على مذهب الكوفيين فذلك جائز من غير إبراز الضمير واشتراطوا لذلك عدم اللبس ويفصلون القول فيقولون : إذا جرت الصفة على غير من هي له فإنَّ أَلْبَسَ وَجَبَ إبراز الضمير كما هوز مذهب البصريين نحو : (زيدٌ عمروٌ ضاربهُ هو) إذا كان الضرب واقعاً من زيد على عمرو ، وإن لم يلبس لم يجب الإبراز ، نحو : (زيدٌ هندٌ ضاربهَا) (٧) . وهذا ما أكده الفراء مستشهداً بقول الأعشى (٨) :

فَقُلْتُ لَهُ هَذِهِ هَاتِيهَا فَجَاءَ بِأَدْمَاءَ مُقْتَادِيهَا

(١) ينظر في هذه المسألة : الخصائص : ١ / ١٨٦ ، والأمالي الشجرية : ١ / ٣١٦ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٥٧ المسألة : ٨٠ ، والتبيين على مذاهب النحويين : ٥٩ المسألة : ٣٥ ، وائتلاف النصرة : ٧٥ المسألة : ٧٥ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ١٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٧ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ١٨٤ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٤٦ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٣٧ ، والتفسير الكبير : ٩ / ٢٢٨ ، والدّر المصون : ٢ / ٣٢٨ .

(٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٨٤ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٣٧ ، والكشاف : ١ / ٥١٨ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٢٢ .

(٥) المقتضب : ٣ / ٩٣ .

(٦) ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٤٤٣ .

(٧) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٣٧ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٢٥٩ ، والبحر المحيط : ٣ / ٥٥١ ، والدّر النصون : ٢ / ٣٢٨ .

(٨) الديوان : ٤٦ ، ورواية :

فَقُلْنَا لَهُ : هَذِهِ هَاتِيهَا بِأَدْمَاءَ فِي حَبْلِ مُقْتَادِيهَا

قال : فجعل المقتاد تابعاً لإعراب الأدماء ؛ لأنه بمنزلة قولك : بأدماء يقتادها ، فحفضته ؛ لأنه صلة لها " (١) بمعنى أنه تابع لها ، أي : من لوازمها ومتعلقاتها كتعلق الصلة بالموصول .

وجوّز ذلك في الآية الكريمة الزجاج إذ نصب (خالداً) على النعت من غير إبراز الضمير (٢) ، وتبعه الخطيب التبريزي آخذاً بمذهب الكوفيين (٣) .

ولكن الزجاج عاد وتمسك بمذهب البصريين في موضع آخر من معانيه ، إذ قال في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرٍ نَاظِرِينَ إِنَاهُ ﴾ (٤) ، (غير) منصوبة على الحال : المعنى إلا أن يؤذن لكم غير منتظرين ، ولا يجوز الخفض في (غير) ؛ لأنها إذا كانت نعتاً للطعام لم يكن بدّ من إظهار الفاعل لا يجوز إلا غير ناظرين إناه أنتم " (٥) .

وقد التزم أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم مذهب البصريين ، قال مكي القيسي : " ولو جعلت (خالداً) نعتاً لـ (نارٍ) لجاز في الكلام ، لكنك تظهر الضمير الذي في (خالد) فتقول : خالداً هو فيها " (٦) . وقال أبو البقاء " ولا يجوز أن يكون صفة (النار) ؛ لأنه لو كان كذلك لبرز ضمير الفاعل لجريانه على غير من حوله " (٧) . ووافق البصريين كل من الزمخشري (٨) ، والفخر الرازي (٩) ، وابن عطية (١٠) ، والسّمين الحلبي (١١) ، أما السفاقي فيبدو لي أنه أبدى ليونة في قبول رأي الكوفيين إذ قال تعليقاً على قول الزمخشري في الآية " وما ذكره تفريع على مذهب البصريين ، وأمّا على مذهب الكوفيين فيجوزنه " (١٢) .

(١) معاني القرآن : ٢ / ٣٤٧ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٧ ، والبحر المحيط : ٣ / ٥٥١ ، والدرّ المصون : ٢ / ٣٢٨ .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٣ / ٥٥٣ ، والدرّ المصون : ٢ / ٣٢٨ .

(٤) سورة الأحزاب ، الآية : ٥٣ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٢٣٤ ، وينظر : الأمالي الشجرية : ١ / ٣١٦ .

(٦) مشكل اعراب القرآن : ١ / ١٨٤ .

(٧) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٣٨ .

(٨) ينظر : الكشاف : ١ / ١٨ .

(٩) ينظر : التفسير الكبير : ٩ / ٢٢٨ .

(١٠) ينظر : المحرر الوجيز : ٢ / ٢١ .

(١١) ينظر : الدرّ المصون : ٢ / ٣٢٨ .

(١٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٢٢ . ٣٢٣ .

ورأي الكوفيين فيه وجهٌ من القبول ؛ لأنه مؤيدٌ بالسماع أولاً ؛ لأن السماع يعززه قراءة ابن أبي عبلة قوله تعالى : ﴿إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَاطِرِينَ إِنَاهُ﴾^(١) بجر (غير) مع عَدَم بروز الضمير ، ولو أبرزه لقال : وغير ناظرين إناه أنتم وجوزها الفراء على أن تكون نعتاً للطعام^(٢) . والله أعلم .

(١) سورة الأحزاب ، الآية : ٥٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ، ٢ / ٣٤٧ ، ونحو القراء الكوفيين : ٢٣٤ .

١١ . لايقع بَعْدَ (إِلاّ) ضمير متصل

في قوله تعالى : ﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ (١) .

قال أبو جعفر النحاس : " ومن نصب قال : إِلاّ إِيّاهُ وأجاز الكوفيون إياه على أن الهاء في موضع نصب وأنشدوا (٢) :

فما نُبالي إذا ما كُنْتُ جارتنا أَلّا يُجاورنا إِلاّك دِيّارُ

وهذا خطأ عند البصريين لا يقع بعد (إِلاّ) ضمير منفصل ؛ لاختلافه ؟ . وأنشد محمد ابن يزيد : أَلّا يُجاورنا سواك دِيّارُ " (٣) وهو من وضع المتصل موضع المنفصل ، وهذا الذي ذكره الكوفيون جائز في ضرورة الشعر (٤) ، إِلاّ أنّ أبا بكر ابن الأنباري أجاز ذلك في الكلام مطلقاً أن يُقال : حتّاك ولا سماع له عن العرب (٥) ، .

قال ابن هشام : " وإنّما استحق الضمير الفصل ؛ لأنّ المستثنى في التفريع واجب الفصل ، نحو : ما أكرمتُ إِلاّ إِيّاك ؛ لأنه معمول للفعل بالإتفاق فلا يصحّ إتصاله بغير عامله " (٦) .

وزعم ابن مالك أن ما في البيت ليس بضرورة ، إذا حُكم على (إِلاّ) بأنها عاملة بل جعله مراجعة لأصل متروك ، ويعتذر عن مثل : قاموا إِلاّ إِيّاك يكون الإستعمال مستمر بالإنفعال ، والأولى به الإتصال (٧) .

ويبدو لنا أن هذا الرأي ليس لعامة الكوفيين كما زعم أبو جعفر النحاس ؛ لأنّ ثعلب أجاز ضرورة مسنداً إلى الشاهد عينه (٨) .

(١) سورة الحشر ، الآية ٢٣ .

(٢) البيت في : الخصائص : ١ / ٣٠٧ بلا عزو ولا حدٍ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٤٧٦ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٩٠ ، وتخليص الشواهد : ٨١ ، ومغني اللبيب : ٥٧٧ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٤٠٦ ، وينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٦٨ .

(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١ / ٤٧٢ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٤٧٦ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٩١ ، وتخليص الشواهد : ٨٣ ، وأوضح المسالك : ١ / ٦١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ١ / ١٨٧ ، والأشباه والنظائر : ٢ / ١٢٩ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٦٩ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٤٧٦ .

(٦) تخليص الشواهد : ٨٢ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٦٩ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٧٩ .

(٨) شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٠١ .

١٢ . اختلافهم في إعراب (أَنْ) بعد (لا جَرَمَ) (١)

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في قوله تعالى

: ﴿ لا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ ﴾ (٢) .

وقد تضارب العزو في هذه المسألة إذ نسب أصحاب كتب إعراب القرآن إلى الخليل وسيبويه قولهما : لا جَرَمَ بمعنى : حقاً ، وهي في موضع رفع بالإبتداء ، ولا جَرَمَ كلمة واحدة بنيتا على الفتح والخبر قوله (أَنَّهُمْ) (٣) ، وجاء في الكتاب : " وأما قوله ﴿ لا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارَ ﴾ فإن جَرَمَ عملت فيها ؛ لأنها فعلٌ ، ومعناها : لقد حَقَّ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ، ولقد استحقَّ أَنْ لَهُمُ النَّارَ . وقول المفسرين : معناها : حقاً أن لهم النار ، يدلُّك أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مُتَلَّتْ ، فجرَمَ بَعْدُ عَمَلَتْ فِي (أَنْ) عملها في قول الفزاري (٤) :

وَلَقَدْ طَعَنْتُ أبا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمَتْ فِرَارَةٌ بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُوا

أي : أَحَقَّتْ فِرَارَةٌ " (٥) . ونَسَبَ أبو جعفر النحاس هذا الرأي إلىالفراء والمبرد (٦) ، وهذا صحيح إذ وافق الفراء الخليل وسيبويه في هذه المسألة حينما ذهب إلى أنها في وضع رفع وهي بمعنى حقاً (٧) ، وهذا قول المبرد أيضاً (٨) .

وذكر الخليل أَنَّ (لا) جيء بها ؛ ليعلم أَنَّ المخاطب لم يبتديء كلامه ، وإنما خاطب من خاطبه (٩) ، وقال بعض النحويين معناها : لا بد ولا شك ولا محالة ، وقد روي هذا عن الخليل (١٠) . وعند الزجاج (لا) ردَّ عليهم ، قال : " (لا) نفي لما ظنُّوا أنه ينفَعهم ، كأن المعنى : لا ينفَعهم ذلك لا جَرَمَ أَنَّهُمْ ... أي كَسَبَ ذلك الفعل لهم

(١) ينظر هذه المسألة في : الأصول في النحو : ٢٧٩/١ ، والذّر المصون : ٨٨/٤ ، ومغني اللبيب : ٣١٤ .

(٢) سورة هود ، الآية : ٢٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤٥/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٨٤/٢ ، ومشكل إعراب القرآن :

١ / ٣٩٦ . ونقل السفاقي عنهما لا جرم مركبة من لا . وجرم وأنهم في وضع رفع على الفاعلية .

ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٤ . ١٥ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٦٩ ، والمقتضب : ٢ / ٣٥٢ ، ونسبه ابن عطية إلى جرير . ينظر : المحرر

الوجيز : ٣ / ١٦١ . وليس في ديوانه .

(٥) الكتاب : ١ / ٤٦٩ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٣ / ١٦١ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٨٤ / ٢ .

(٧) ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٩٠٨ .

(٨) ينظر : المقتضب : ٢ / ٣٥١ . ٣٥٢ .

(٩) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٨٤ / ٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٩٦ .

(١٠) ينظر : المحرر الوجيز : ٣ / ١٦١ .

الخسران^(١)، فأَنَّ عنده في موضع نصب^(٢). وَنَسَبَ أبو البركات الأنباري هذا الرأي إلى سيبويه^(٣)، وليس بشيء؛ لأن ما في كتابه لا ينصُّ عليه.

وعند الكسائي معناه: لا صدَّ ولا منع عن أنهم في الآخرة، و"أَنَّ في موضع نصب بـ (جَرَمَ) ... فحذف حرف الجرِّ^(٤)، وتقدير النصب يكون بحذف حرف الجر كما هو واضح.

وذكر أبو البقاء العكبري رأياً تفرَّد به مفاده "أَنَّ المعنى لا محالة خسرانهم، فيكون في موضوع رفع أيضاً وقيل في موضع نصب أو جر، إذ التقدير لا محالة في خسرانهم"^(٥).

-
- (١) معاني القرآن وإعرابه: ٣ / ٤٦، وينظر: الدَّر المصون: ٤ / ٨٨.
- (٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ٨٥، ومشكل إعراب القرآن: ٢ / ٣٩٦، والمحرر الوجيز: ٣ / ١٦١، والدَّر المصون: ٤ / ٨٨.
- (٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠. ١١.
- (٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ٢٨٥، ومشكل إعراب القرآن: ١ / ٣٩٧، والتبيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ١٠. ١١، والمحرر الوجيز: ٣ / ١٦١، والجامع لأحكام القرآن: ٩ / ٢٠، والدَّر المصون: ٤ / ٨٨.
- (٥) التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٦٩٣؛ وينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: ١٤ / ١٥. وذكر ابن السراج رأياً في (لا جَرَمَ) تفرَّد به ولم يذكر في كتب إعراب القرآن مفاده: "أَنَّ لا زائدة للتوكيد، وجرم فعل ماضٍ. ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٢٧١، وهذا الرأي نسبه ابن هشام لقطرب، ينظر: مغني اللبيب: ٣١٤.

١٣ . اختلافهم في فتحة (آبن أم) (١)

ذكرت كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في فتح النون من (ابن) في قوله تعالى : ﴿ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّونِي ﴾ (٢) . إذ نَسَبَ أبو جعفر النحاس إلى الكسائي ، والفراء ، وأبي عبيد (يا ابن أُمَّ) تقديره عندهم : يا ابن أمّاه ثم حذف الألف وبقيت الميم مفتوحة ، لتدل على الألف المحذوفة (٣) . وهذا رأي أبي عثمان المازني في أحد قوليه (٤) . وقد صرح به الفراء إذ قال تعليقاً على الآية : " وذلك أنه كثر في الكلام فحذفت العرب منه الياء . ولا يكادون يحذفون الياء إلا من الأسم المنادى يُضيفه المنادى إلى نفسه ، إلا قولهم : يا بن عمّ ويا بن أمّ ... فكأنهم قالوا : يا أمّاه ، ويا عمّاه " (٥) ، وهذا الرأي عند البصريين خطأ ؛ لأن الألف خفيفة لاتحذف ولكن جُعِلَ الأسمان اسماً واحداً فصار كقولك : خمسة عشر أقبلا (٦) ، وهذا ما أكده سيبويه بقوله : " يا ابن أُمَّ ، ويا ابن عمّ فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ؛ لأنّ هذا أكثر في كلامهم من يا ابن أبي ويا غلام غلامي ، وقد قالوا أيضاً : يا ابن أمّ ويا ابن عمّ كأنهم جعلوا الأول والآخر اسماً ، ثم أضافوا إلى الياء كقولك : يا أحدَ عشرَ أقبلا وإن شئت قلت حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم " (٧) ، وهذا رأي المبرد أيضاً (٨) ، وقال بقولهما أبو بكر بن السراج (٩) .

-
- (١) ينظر هذه المسألة : جامع البيان في تفسير القرآن : ٩ / ٤٦ . ٤٧ ، والأمالى الشجرية : ٢ / ٧٤ .
(٢) سورة الأعراف ، الآية : ١٥٠ .
(٣) ينظر : إعراب القرآن : ١ / ٦٣٩ ، وجامع البيان في تفسير القرآن : ٩ / ٤٧ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٣١ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧ / ٢٩٠ .
(٤) ينظر الأصول في النحو : ١ / ٣٤١ .
(٥) معاني القرآن : ١ ، ٣٩٤ ، وينظر : جامع البيان في تفسير القرآن : ٩ / ٤٧ ، والدّر المصون : ٣ / ٣٤٨ .
(٦) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٦٣٩ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٧٥ ، والدّر المصون : ٣ / ٣٤٧ .
(٧) الكتاب : ١ / ٣١٨ .
(٨) ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٥١ .
(٩) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٣٤١ .

وزهد الأخفش وأبو حاتم السجستاني من البصريين إلى أنّ هذه الفتحة هي عوض عن الألف المنقولة عن الياء ^(١) ، إذ قال الأخفش : " وذلك . والله أعلم . أنّه جعله اسماً واحداً ، مثل قولهم : ابن عمّ أقبّل ، وهذا لا يقاس عليه ... وقال بعضهم : يابن أمّي ، لا تأخذ ، وهو القياس ، ولكن الكتاب ليست فيه ياء فلذلك كره هذا ... وقال بعضهم : يا بن أمّ ، فجعله على لغة الذين يقولون : هذا غلام قد جاء اسماً واحداً آخره مكسور ، مثل : (خاز باز) ^(٢) .

وقد خفف أبو جعفر النحاس قول الأخفش وعدّه من الشواذ ، لأنّ الثاني من قوله (يا غلام غلام) ليس بمنادى فلا ينبغي أن تحذف منه الياء ^(٣) . في حين عدّه ابن عصفور خارجاً عن القياس إذ قال : " وهذا خارج عن القياس ؛ ألا ترى أنّ الذي قال : يا غلاماً إنما أثر ألا يحذف فإذا حذف فقد تناقض ، مع أنّ الألف فيهما من الخفة بحيث لا تحذف ، وإنما يكون ذلك في الكسرة والياء . والذي عرّف . في هذا الأخفش . قول الشاعر ^(٤) :

فلسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بَلْبَتٌ وَلَا يَلْهَفُ وَلَا لَوَانِي

قال : فهو قد حكى قوله : يا لهف ، ولو لم يكن على الحكاية لقال : بلهف . فهو قد حكى قوله قبل هذا على أنّه قال : يا لهف ، وإلا فما الذي حكى؟ وهذا غير مرضٍ ، لأنّ ما ذكرنا من القياس يدفعه " ^(٥) .

ورجّح أبو جعفر النحاس قول البصريين إذ قال تعليقاً على قول الفراء : " وهذا الرأي عند البصريين خطأ ، لأنّ الألف خفيفة لا تحذف ، ولكن جعل الأسمان اسماً واحداً فصار كقولك : خمسة عشر " ^(٦) ، وتبعه مكي القيسي بقوله : " وذلك بعيد ، لأنّ الألف عوض من ياء ، وحذف الياء إنما يكون في النداء ، وليس (أمّ) نداء " ^(٧) . وبقوليهما قال أبو البركات الأنباري ^(٨) أمّا أبو البقاء العكبري فلم يرجح بل اكتفى بعرض الآراء ^(٩) .

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٦٣٩ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧ / ٢٩ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٣١١ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن : ١ / ٦٣٩ .

(٤) البيت من شواهد الخصائص : ٣ / ١٣٥ ، ولم ينسب لقائل . وينظر : الأمالي الشجرية : ٢ / ٧٤ .

(٥) شرح جمل الزجاجي : ١ / ١٠٠ .

(٦) إعراب القرآن : ١ / ٦٣٩ .

(٧) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٣١ .

(٨) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٧٥ .

وكان لأبن جرير الطبري رأي مستقل في هذه المسألة إذ قال : " والصوابُ من القول في ذلك أن يقال إذا فتحت الجيم من ابن أم فراد به التعدية يا ابن أمه وكذلك كم ابن عمّ فإذا كسرت فأراد به الأضافة ، ثم حذف الياء التي هي كناية اسم المخبر عن نفسه وكأن بعض من أنكر نسبه كسر ذلك إذا كسر ككسر الزاي من خاز باز لا يعرف الثاني إلاّ بالأول ولا الأول إلاّ بالثاني فصار كالأصوات " (٢) . وهذا الرأي قريب من رأي الأخفش وأقرب هذه الآراء هو رأي البصريين إذ جعلَ الأسمان أسماءً واحداً فبنياً بناء العدد المركب . أمّا القول بحذف الياء فبعيد ؛ لأنه لا يكون إلاّ في النداء وليس هذا موضع نداء . والله أعلم بالصواب .

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٥٩٥ .

(٢) جامع البيان في تفسير القرآن : ٩ / ٤٧ .

١٤ . اختلافهم في بناء (لا مِساس)^(١)

من المسائل التي نقلها أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في بناء (لا مِساس) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ فَادْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِساسَ ﴾^(٢). قرأ الجمهور (لا مِساس) بكسر الميم وفتح السين على النصب ، وقرأ أبو حيوة وابن أبي عبله وقعنّب بفتح الميم وكسر السين^(٣) ، واختلف النحويون في ذلك على أقوال .

فذهب سيبويه إلى أنه مبني على الكسر ، كما يُقال : إضرب الرجل^(٤) . وقد تبنى الزجاج هذا الرأي وشرحه قائلاً : " وَيُنْبِت مِساسِ على الكسر وأصلها الفتح لمكان الألف ، ولكن مِساس ، ودراك مؤنث فاختير الكسر لإلتقاء الساكنين ؛ لأنك تقول في المؤنث : فعلت يا امرأة ، واعطيتك يا امرأة " ^(٥) .

قال أبو جعفر النحاس " وسمعت علي بن سليمان . يعني الأخفش الصغير . يقول سمعت محمد بن يزيد يقول : إذا اعتل الشيء من ثلاث جهات وجب أن يُبنى ، وإذا اعتل من جهتين وجب أن لا يصرف ؛ لأنه ليس بعد ترك الصرف إلا البناء فمِساس ، ودراك اعتلا من ثلاث جهات منها : إنه معدول ، ومنها أنه مؤنث . ، وأنه معرفة فلما وجب البناء فيها وكانت الألف قبل السين ساكنة كسرت السين لإلتقاء الساكنين " ^(٦). ولم يكن رأي أبي العباس المبرد وحده ، بل نسبه ابن يعيش إلى ابن كيسان^(٧) . وبه قال أبو علي الفارسي^(٨) ، ولم يكن هذا الرأي مسلماً به عند جميع النحويين ، بل قُوبِلَ بالرفض إذ ألزمه الزجاج إذا سمى امرأة بفرعون عليه أن يبينه ولا يقول هذا أحد^(٩) ، وردّه ابن جني بحجة ن من الأسماء ما اجتمعت فيه خمس علل من موانع الصرف وهو مع ذلك لم يُبَيَّنَ وذلك كأمرأة

(١) ينظر في هذه المسألة : المحرر الوجيز : ٤ / ٦١ ، والدّر المصون : ٥ / ٥٠ .

(٢) سورة طه ، الآية : ٩٧ .

(٣) ينظر : المحرر الوجيز : ٤ / ٦١ ، والبحر المحيط : ٧ / ٣٧٨ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٩ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١١ / ٢٤١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٣٧٥ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٥٧ .

(٦) إعراب القرآن : ٢ / ٣٥٧ ، وينظر : المقتضب : ٣ / ٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٣٧٤ ، والمقتصد في شرح

الإيضاح : ١٠٢١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٥٣ ، والجامع لأحكام القرآن : ١١ / ٢٤٢ .

(٧) ينظر : شرح المنفصل : ٤ / ٥٣ .

(٨) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ١٠٢١ .

(٩) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٥٧ ، وشرح المفصل : ٤ / ٥٣ .

سميتها (بأذريجان) وهذا اسم اجتمعت فيه خمسة موانع هي : التصريف ، والتأنيث ،
والعجمة ، والتركيب ، والألف والنون وما هو بمبني^(١) . وذكر الفراء في معانيه : أنّ من
العرب من يقول لا مَساسٍ يذهب به مذهب تراكٍ ونظارٍ^(٢) .
وهو قول أبي عبيدة^(٣) وهو صحيح من حيث هي معدولات وفارقة في أن هذه عدلت عن
الأمر ، ومساسٍ وفجارٍ عدلت عن المصدر^(٤) .
قال ابن هشام " وهذا من غرائب اللغة " ^(٥) . ولعل سبب استغراب ابن هشام أن
هذه الأسماء التي بهذه الصيغة معارف و (لا) التي تنفي الجنس وتتصب النكرات لا
تدخل عليها لكنه فيه نفي الفعل إذ التقدير : لا يكون منك مَساسٍ ولا أقول : مَساسٍ ومعناه
النهي أي : لا تمسني ولا أمسك^(٦) ، وظاهر هذا أنّ مَساسٍ اسم فعل قياسي على وزن (فعالٍ) .

-
- (١) ينظر : الخصائص : ١ / ١٧٩ . ١٨٠ ، والأمالى الشجرية : ٢ / ١١٦ ، وشرح الكافية للرضي :
٧٨ / ٢ .
(٢) ينظر : ٢ / ١٩٠ ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : ١١ ، والبحر المحيط : ٧ / ٣٧٨ .
(٣) ينظر : مجاز القرآن : ٢ / ٢٧ ، والمحزر الوجيز : ٤ / ٦١ .
(٤) ينظر : المحزر الوجيز : ٤ / ٦٢ ، والبحر المحيط : ٧ / ٣٧٨ .
(٥) شرح شذور الذهب : ٩٤ .
(٦) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٩ ، والبحر المحيط : ٧ / ٣٧٨ .

١٥ . اختلافهم في إعراب الجملة بَعْدَ (إِنَّمَا) (١)

في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصَلِحُونَ ﴾ (٢) ، قال أبو البركات الأنباري (ما) من (إِنَّمَا) كافة ، وليس للجملة بعدها موضع من الإعراب (٣) ، وهذا مذهب جمهور النحويين (٤) .

ونسب أبو البركات الأنباري إلى ابن السراج قوله : إنَّ لها موضعاً من الإعراب وهو الرفع بخبر (إنَّ) (٥) ، وهذا ما أكدّه ابن السراج (٦) .

ونقل لنا السفاقي عن ابن مالك أنه سمع اعمال (إِنَّمَا) قال : " وحكي ابن مالك أنه سمع اعمال إِنَّمَا والأكثر على أنه مسموع " (٧) . ومذهب ابن السراج مبني على أن (ما) موصلة حرفية وليست زائدة، ومذهب الزمخشري جواز اعمال (كأنما) ولعلها ، وليتما أكثر منه في إِنَّمَا (٨) ، واختلفوا في نصب الأسماء بعد كاف (ما) هذه الحروف فمذهب سيبويه ، والأخفش ، والفراء ، أنه لا يجوز ذلك إلا في (ليتما) وحدها ومذهب الزجاجي ، والزمخشري جواز ذلك فيها كلّها ونقل ذلك عن ابن السراج ، وذهب الزجاج إلى جواز ذلك في ليت ولعل ، كأنّ دون (إنَّ) و(أنَّ) ، ولكنَّ " (٩) ..

واعمال (إِنَّمَا) غلظ عند أبي البركات الأنباري : " لأنَّ (ما) كَفَّتْ (إنَّ) عن العمل فلا تعمل نصباً زولاً رفعاً ، ولا لفظاً ولا معنى " (١٠) ، وهي زائدة بطل عملها ، وذهب اختصاصها بالأسماء ودخلت على الأفعال أيضاً .

(١) المسألة انفرد بذكرها ابو البركات الأنباري من أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ، ويذكرها

الدكتور محيي الدين توفيق في ملحقه الذي دوته في المسائل الخلافية التي لم يذكرها أبو البركات

الأنباري في الإنصاف .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١١ .

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٥٦ ، وينظر : الدرّ المصون : ١ / ١٢٠ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٦٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨٧ / ٥٧ ، والدرّ المصون : ١ / ١١٩ .

(٥) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٥٦ .

(٦) ينتظر : الأصول في النحو : ١ / ٢٦٩ ، وينظر : الدرّ المصون : ١ / ١٢٠ .

(٧) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١١٢ ، وينظر : البحر المحيط : ١ / ١٠٠ .

(٨) ينظر : شرح المفصل : ٨ / ٥٤ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ١٥٧ .

(١٠) البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٥٦ . ٥٧ .

١٦ . أسم التفضيل : هل يجوز : العسل : أحلى من الخل ؟

في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ ﴾ (١) .

لو قيل : كيف قال تعالى (أذلك خير) ولا خير في النار الجواب عن ذلك قول أبي جعفر النحاس : " كما حكى سيبويه عن العرب : الشقاء أحب إليك أم السعادة ؟ ، وقد علم أنّ السعادة أحب ، إليه ، وقيل : هذا للتبنيهِ ، وقيل المعنى أذلك خير على تأويل من كما يُقال : عنده خير . وهذا قول حسن كما قال (٢) :

فشرُّ كما لِحَيْرِكُما الفِداءُ

وذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم قولاً ثالثاً في الآية ، وهو أن الكوفيين يُجيزون : العسلُ أحلى من الخل (٣) ، ولا يجيز هذا البصريون ولا يجوز : أن تقول السعادة خير من الشقاء ؛ لأنه لا خير في الشقاء وإنما يأتي (أفعل) في التفضيل بين شيئين في خير أو شرّ في احدهما من الفضل أو من الشرّ ما ليس في الآخر (٤) .
ورأي ابن عطية أنّ هذا على جهة التوقيف والتوبيخ ، ومن حيث كان الكلام استفهاماً جاز فيه مجيء لفظ التفضيل بين الجنّة في الخير ؛ لأنّ الموقف جائز له أن يوقف محاوره على ما يشاء ليرى هل يجيبه بالصواب أو بالخطأ ، وإنما يمنع سيبويه وغيره من التفضيل بين شيئين لا اشتراك بينهما في المعنى الذي فيه تفضيل إذا كان الكلام خبراً ؛ لأنه فيه محالية ، وأما إذا كان استفهاماً فذلك سائغ (٥) .

(١) سورة الفرقان ، الآية : ١٥٠ . وذكر الخلاف في سورة المائدة أيضاً ، الآية : ٦٠ .

(٢) البيت لحسان بن ثابت ، وصدده : أتَهجو ولست بكفء ، الديوان : ٨ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٤٦٠ ، وينظر : مشكل اعراب القرآن : ٢ / ١٣٠ . ١٣١ و البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢٠٣ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٨٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٤٦٠ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢ / ١٣٠ . ١٣١ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ٩ .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز : ٤ / ٢٠٣ ، والبحر المحيط : ٨ / ٨٨ .

١٧ . هل يجوز الجمع بين النون والإضافة ؟

في قوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ ﴾ (١) .

قال أبو جعفر النَّحَّاس : وحكي (هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ) (٢) ، بالتخفيف وكسر النون (٣) ، وهذا شاذٌّ عند البصريين والكوفيين جميعاً ؛ لأنه جمع بين النون والإضافة ، وكان ينبغي أن يكون (مُطَّلِعِي) بياء مُشددة ؛ لأن النون تسقط عنه الإضافة (٤) ، وعلل ابن جرير ذلك بقوله : " أن العرب لا تؤثر في المكثي من الأسماء إذا اتصل بفاعل على الإضافة في جمع أو توحيد لا يكادون أن يقولوا : أنت مكلمني ، ولا أنتم مكلموني ، وأنتما مكلماني وأنتم مكلمي وإن قال منهم قائل ذلك قاله على وجه الغلط توهماً به ... " (٥) .
وذكر أبو جعفر النَّحَّاس أن سيبويه والفراء حكيا مثله وأنشدا (٦) :

هم القائلون الخير والامرونه إذا ما خشوا من محدث الأمر مَعْظَمًا

وإنشاد الفراء : والفاعلونه (٧) .

وأنشد سيبويه (٨) :

ولم يترفق والناس محتضرونه جميعاً وأيدي المعتقين رواهقه

وأنشد الفراء (٩) :

وما أدري وظني كل ظنٍّ أمسلمني إلى قومي شراح (١٠)

(١) سورة الصافات ، الآية : ٥٤ .

(٢) إعراب القرآن : ٢ / ٥٧٠ . وهذه قراءة الجعفي وابن عباس وابن محيصن . ينظر : مختصر في

شواذ القراءات : ١٢٨ ، والمحمر الوجيز : ٤ / ٤٧٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٣٠٥ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٥٧٠ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٣٦ ، والبيان في غريب

إعراب القرآن : ٢ / ٣٠٤ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٠٩٠ ، والمحمر الوجيز : ٤ / ٤٧٤ ،

والبحر المحيط : ٩ / ١٠٢ .

(٥) جامع البيان في تفسير القرآن : ٢٣ / ٣٩ .

(٦) البيت من شواهد سيبويه بلا عزو لأحد : ١ / ٩٦ ، وينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٨٦ .

(٧) ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٣٨٦ .

(٨) ينظر : الكتاب : ١ / ٩٦ ، والدر المصون : ٥ / ٥٠٤ ، وشرح المفصل : ٢ / ١٢٥ .

(٩) البيت في معانيه بلا عزو لأحد . ينظر : ٢ / ٣٨٦ ، وينظر : المحمر الوجيز : ٤ / ٤٧٤ ، وجامع

البيان : ٢٣ / ٣٩ .

(١٠) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٥٧٠ .

إذ لم تُحذف من الشاهدين والوجه حذفهما : والآمروه أو والفاعلوه ، وقد ردَّ أبو جعفر النَّحَّاس هذه الشواهد قائلاً: " أما البيتان اللذان أنشدهما سيبويه ، وشركه الفراء في أحدهما ، فلا يُعرف مَنْ قالهما ولا تثبت بهما حجةٌ ، ولو عرف من قالهما لكانا شاذين خارجين عن كلام العرب وما كان هكذا لم يُحتج به في كتاب الله ﷻ ، ولا يدخل في الفصح ... " (١) .

أما شاهد الفراء وحدهُ فالقول فيه ما نقله لنا الزجاج عن المبرد قال " والذي أنشد فيه محمد بن يزيد : أَيْسَلَمُنِي إِلَى قَوْمِي ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ : أَمْسَلِمِي وَأَيْسَلَمُنِي ، وكذلك هم القائلون الخَيْرُ الآمروه ، وكل أسماء الفاعلين إذا ذُكرت بعدها المضمرة لم تذكر النون ولا التتوين ... " (٢) . وقد وجَّه الزمخشري هذه القراءة على أنه أجرى اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع يعني في إثبات النون فيه مع الضمير لتأخُّر بينهما وذكر فيه توجيهاً آخر فقال : أراد مُطَّلِعُونَ أَيَّاي فوضع المتصل موضع المنفصل (٣) .

ورَدَّ أبو حيان بأن هذا ليس من مواضع المنفصل حتى يدعي أن المتصل وقع موقعه لا يجوز : هند زيدٌ ضاربٌ إِيَّاهَا (٤) .

ولم يمنع الزجاج هذه القراءة ، ولكنه قلَّها قائلاً : " إلا أنه قد فُريء بالكسر : هل أنتم مُطَّلِعُونَ على معنى مُطَّلِعُونِي ، فحذفت الياء كما تحذف في رؤوس الآي ، وبقيت الكسرة دليلاً عليها . وهو في النحو . أعني كسر النون . على ما أخبرتك ، والقراءة قليلة بها " (٥) .

والحق مع الزَّجَّاج في هذا الأمر إذ القراءة المستفيضة هي (فَهَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ) وبها قرأ القراء السبعة (٦) ، إذن فهي تُعدُّ قراءة قليلة بالقياس إلى السبعة .

في حين وافق أبو حيان هذه القراءة محتجاً بالشواهد التي ذُكرت آنفاً . قال : " فهذه أبيات ثَبَّتَ التتوين فيها مع ياء المتكلم ، فكذلك ثَبَّتَ نون الجمع معها إجراءً للنون مجرى التتوين ؛ لِاجتماعهما في السقوط للإضافة " (٧) .

(١) إعراب القرآن : ٢ / ٧٥١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٣٠٥ .

(٣) ينظر : الكشاف : ٤ / ٤٧ .

(٤) ينظر : البحر المحيط : ٩ / ١٠٤ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٣٠٥ .

(٦) ينظر : المحرر الوجيز : ٤ / ٤٧٤ ، والدَّر المصون : ٥ / ٥٠٣ .

(٧) البحر المحيط : ٩ / ١٠٤ .

١٨ . لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف (١)

في قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعْدَهُ رُسُلُهُ ﴾ (٢) .

ذكر الزجاج أنها قرئت (مخلفٌ وَعْدَهُ رُسُلِهِ) بنصب الوعد وخفض الرُّسل ، وقال عنها : إنها شاذةٌ رديئةٌ ، إذ لا يجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وأنشد مثل هذا (٣) :

فَرَجَّجْتُهَا بِمَزَجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

المعنى : فَرَجَّجْتُهَا بِمَزَجَةٍ زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقُلُوصَ (٤) .

ونسب أبو البركات الأنباري إلى عامة الكوفيين جواز ذلك في ضرورة الشعر (٥) . والذي تبين لنا أن الفراء لا يجيز ذلك بل إنه خالف شيخه الكسائي قائلاً : " وزعم الكسائي أنهم يؤثرون النصب إذا أحالوا بين الفعل المضاف بصفة فيقولون : هو ضاربٌ في غير شيء أخاه ، يتوهَّمون إذ حالوا بينهما أنهم نَوَّنوا ، وليس قول من قال : (مُخْلِفاً وَعْدَهُ رُسُلِهِ) ... بشيء ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله :

فَرَجَّجْتُهَا مُتَمَكِّنًا زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

... قال الفراء : باطل والصواب :

زَجَّ الْقُلُوصَ أَبُو مَزَادَةَ (٦) "

وهذا جائز عند ثعلب في الشعر (٧) .

وحكى الكسائي عن العرب : هذا غلامٌ والله زيد . وحكى أبو عبيدة أنه سمع بعض العرب يقول ... فتسمعُ صوتَ والله ربِّها ففصل بالقسم (٨) . ومن الجدير بالإشارة إلى

(١) ينظر هذه المسألة : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٤٢٨ المسألة : ٦٠ ، والتفسير الكبير :

١٣ / ٢٠٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٥ ، وائتلاف النصر : ٥١ المسألة : ٣٤ .

(٢) سورة ابراهيم ، الآية : ٤٧ .

(٣) البيت من شواهد الفراء بلا عزو لأحدٍ ، ينظر : معاني القرآن : ١ / ٣٥٨ ، ومجالس ثعلب : ١ / ١٢٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٣ / ١٦٩ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ١٦٩ .

(٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٤٢٨ ، وائتلاف النصر : ٥١ ، ونسب الجواز إليهم في : ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٥ ، والجملة العربية : ٧٢ . ٧٣ .

(٦) ينظر معاني القرآن : ٢ / ٨١ . ٨٢ .

(٧) ينظر : مجالس ثعلب : ١ / ١٢٦ .

(٨) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٤٣٥ ، وارتشاف الضرب : ٥٣٥ / ٢ ، وائتلاف النصر : ٥٢ .

أن ابن جرير الطبري وهو من حدّاق الكوفيين قد بيّن وجه بَعْدِهِ من الصحة في كلام العرب (١).

وقرأ ابن عامر : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ (٢) بنصب (أولادهم) وجدر (شركائهم) ففصل بين المضاف والمضاف إليه (٣) ، وقيل عنها إنها زلّة عالم أو وهم القارئ (٤).

قال فخر الدين الرازي : " وإذا كان مستكراً في الشعر فكيف في القرآن الذي هو معجز في الفصاحة . قالوا : والذي حمل ابن عامر على هذه القراءة أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء " (٥) . وهذا لا يجوز عند سيبويه إلا في الشعر وأكثر ما يأتي بالظرف ؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، فلا يجوز أن يفصل بينهما إلا في الظرف كما قال الشاعر (٦) :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ لَلَّهِ دَرَّ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ؛ لأنّ التقدير لله درّ من لأمها اليوم (٧) . وردّ أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم هذه القراءة وضعفوها في القياس والإجماع (٨) ، وهي ضعيفة عند الزمخشري (٩) أيضاً وتبعه فخر الدين الرازي (١٠) ، وهذا رأي ابن عطية (١١) ، والسّمين الحلبي (١٢) .

(١) ينظر : جامع البيان : ١٣ / ١٦٣ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية : ١٣٧ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢٩١ ، وإعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ١٧١ ، وائتلاف النصرة : ٥٢ .

(٤) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٧ / ٩٣ ، والبحر المحيط : ٤ / ٦٥٤ .

(٥) التفسير الكبير : ١٣ / ٢٠٦ .

(٦) البيت من شواهد سيبويه وهو لعمر بن قميّة ، الديوان : ٧٣ .

(٧) ينظر : الكتاب : ١ / ٩١ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٩١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٤٣ ، والمحزر الوجيز : ٣ / ٣٤٦ . ٣٤٧ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٤٣٢ .

(٨) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ١٦٩ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٩١ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٥١ .

(٩) ينظر : الكشاف : ٢ / ٦٦ .

(١٠) ينظر : التفسير الكبير : ١٣ / ٢٠٦ .

(١١) ينظر : المحزر الوجيز : ٣ / ٣٤٦ .

(١٢) ينظر : الدر المصون : ٤ / ٢٨١ .

مما تقدم يتبين أن أغلب النحويين يمنعون الفصل بين المتضايين إذا ما استثنينا أبا حيّان الأندلسي الذي دافع عن القراءة وخطأ من خطأها وتحامل على الزمخشري لردّه إياها ، قال : " وأعجبُ لعجمي ضعيف في النحو يردُّ على عربي صحيح محض قراءة متواترة ... " (١) . ويعجبني في هذا المقام السفاقي الذي قال : " وزعموا أن ذلك لا يجوز في النثر ، وهو زعم فاسد ، لأن ما نفوه قد أثبتته غيرهم " (٢) .

والحقُّ أقول : إنَّ هذا تحاملٌ لا مُبرَّر له على الزمخشري ؛ لأنه ليس أول من ضعفها بل قال بضعفها متقدمو النحو قبله على ما بيّنا (٣) . وأنا أقف مع الباحث محمد عبد الرسول الزبيدي الذي جوّز الفصل بين المتضايين فيما يُسمع فلا يُخطأ من تكلم به (٤) ، ولكن الأجدر بنا أن نقف مع جمهور النحويين ؛ لأن حكمهم بالمنع مبني على الأكثر من كلام العرب والأفصح وعليه أغلب النحويين . ولا ينبغي أن نحمل كتاب الله **عَلَّ** على القليل النادر أو الشاذ .

(١) البحر المحيط : ٤ / ٦٥٨ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٥ .

(٢) غيث النفع في القراءات السبع : ١٢٥ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ١٦٩ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٩١ .

(٤) ينظر : ظاهرة المنع في النحو العربي ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلى مجلس كلية التربية / الجامعة المستنصرية : ١٨٢ .

١٩ . إضافة الشيء إلى نفسه (١)

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين الكوفيين والبصريين في جواز إضافة الشيء إلى نفسه وفي غير موضع من كتبهم (٢) .

جوّز الكوفيون إضافة الشيء إلى ما هو في معناه إذا تغيّر لفظه . وقد احتج الفراء لذلك بقراءة : المدنيين وأبي عمرو للفظة (شهاب) من قوله تعالى : ﴿ شِهَابٍ قَبَسٍ ﴾ (٣) بترك التثوين (٤) وجعله بمنزلة قوله تعالى : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾ (٥) .

قال : " أضيفت الدارُ إلى الآخرة وهي الآخرة وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه " (٦) ، والفراء من أكثر الكوفيين تحمساً لهذا المذهب ، وقد أكد ذلك الدكتور أحمد مكي الأنصاري إذ قال : " يرى الفراء أن إضافة الشيء إلى نفسه استعمال لغوي سليم ويتحمس لهذا المسلك ويؤكد في مواطن عديدة من كتاب المعاني (٧) ووافقه الكسائي في هذا الرأي محتجاً بقولهم : " صلاة الأولى " (٨) ، أما ثعلب فخالف الكوفيين في هذه المسألة والتقدير عنده حذف المضاف حين قدرّ قوله تعالى : ﴿ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾ (٩) ، قال : " الأمة القيمة (١٠) ، وهذا هو كلام الزجاج نفسه إذ يرى إنما إضافة صحيحة وفيه حذف موصوف وإقامة الصفة مقامة (١١) . وإضافة الشيء إلى نفسه أمرٌ محال عند البصريين

-
- (١) ينظر هذه المسألة : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٤٣٦ المسألة : ٦١ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ١٥٧ ، والبحر المحيط : ٦ / ٣٣٤ .
- (٢) ينظر على سبيل المثال لا الحصر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٦٠ ، ٥٠٨ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٤٣٩ ، ٢ / ٣١٩ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٤٥ ، ٣٨٤ ، ٥٢٥ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١١٧٤ .
- (٣) سورة النمل ، الآية : ٧ .
- (٤) وهي قراءة الحسن وأهل المدينة ومكة والشام . ينظر : المحرر الوجيز : ٤ / ٢٤٩ .
- (٥) سورة يوسف ، الآية : ١٠٩ .
- (٦) معاني القرآن : ٢ / ٢٨٦ . وهذا رأي أبي بكر الأنباري ، ينظر : شرح القوائد السبع الجاهليات : ٧٠ .
- (٧) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة : ٤٨٩ .
- (٨) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٦٠ .
- (٩) سورة البينة ، الآية : ٥ .
- (١٠) مجالس ثعلب : ١ / ٥٩ .
- (١١) معاني القرآن واعرابه : ٣ / ١٣٢ .

قال أبو جعفر النحاس : " لأن معنى الإضافة في اللغة: ضمُّ شيءٍ إلى شيءٍ فمحال أن يُضم الشيءُ إلى نفسه " (١) . غير أن الأخفش وأبا عبيدة وافقا الكوفيين في مذهبهم .

قال الأخفش تعليقا على الآية الكريمة : ﴿ بِشِهَابٍ قَبَسٍ ﴾ (٢) : " إذا جعل القبس بدلاً من الشهاب ، وإن أضاف الشهاب إلى القبس لم ينون الشهاب وكلُّ حسن " (٣) . قال أبو عبيدة تعليقا على قوله تعالى : ﴿ لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ (٤) ، " مضافاً إلى اليقين ... كقولك صلاة الأولى وصلاة العصر " (٥) ، وإذا ما استثنينا ابن خالويه الذي وافق الكوفيين في جواز ذلك (٦) ، فإن أصحاب إعراب القرآن الكريم المدروسة أيدوا قول البصريين وأجمعوا على عدم جواز رأي الكوفيين (٧) .

والذي يترجح عندي رأي البصريين ؛ لأنَّ الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص والشيءُ إنما يعرفه غيره ؛ لأنه لو كانت نفسه تعرفه ما احتاج أبداً أن يعرفه غيره وقد أبان عنو هذا لإقناع ابن جني في قوله : " فإن قيل ولمَ لم يُصَفُ الشيءُ إلى نفسه قيل : لأنَّ الغرض في الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص ، والشيءُ إنما يعرفه غيره ؛ لأنه لو كانت نفسه اعرفه لما احتاج أبداً أن يعرفه غيره ؛ لأنَّ نفسه في حال تعريفه وتكثيره واحدة ، وموجودة غير مفقودة ولو كانت نفسه هي المعرفة له أيضاً لما احتاج إلى إضافته إليها ؛ لأنه ليس فيها إلا كما فيه فكان يلزم الإكتفاء به عن إضافته إليها " (٨) .

ومما يتبين لنا ضعف رأي الكوفيين في إجازتهم إضافة الشيء إلى نفسه أن من أراد نعت الدار أو المسجد كانت الإضافة إليها مستحيلة " (٩) ؛ لأنه إنما يضاف الشيء

(١) إعراب القرآن : ٢ / ٤٢٨ ، وينظر : شرح المفصل : ٣ / ٩ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١٤ .

(٢) سورة النمل ، الآية : ٧ .

(٣) معاني القرآن : ٢ / ٤٢٨ .

(٤) سورة الواقعة ، الآية : ٩٥ .

(٥) مجاز القرآن : ٢ / ٢٥٣ .

(٦) ينظر : إعراب ثلاثين سورة من القرآن : ١٥٩ .

(٧) ينظر : معاني القرآن وإعراجه : ٣ ، ١٣٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٥٠٨ ، ومشكل إعراب

القرآن : ٢ / ٣١٩ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٥٢٥ ، والتبيان في إعراب القرآن :

٢ / ١١٧٤ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٤٣٥ .

(٨) الخصائص : ٣ / ٢٦ .

(٩) ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ٦ .

إلى غيره ؛ ليعرف به (١) ، والأجود والأكثر أن يُقالُ الصلاةُ الأولى والمسجد الجامع إذا أُريدَ معنى النعت وهو الوجه (٢) .

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٦٠ .

(٢) ينظر : شرح عيون الاعراب : ٢١٥ .

مسائل التوابع :

أولاً : النعت :

١ . نصب (مالك) :

في قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ (١) .

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين البصريين أنفسهم في نصب (مالك الملك) ، إذ خالف الزجاج سيبويه في هذه المسألة إذ قال : " وزعم سيبويه أن هذا لأسم لا يوصف ؛ لأنه قد ضمت إليه الميم ، فقال في قوله ﴿ عَجَلٌ ﴾ : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٢) ، إن فاطر منصوب على النداء ، ولكن لم يذكره في كتابه والقول عندي إن (مالك الملك) صفة الله ، وأن (فاطر السموات والأرض) كذلك . وذلك أن الأسم ومع الميم بمنزلته ومنه (يا) فلا تمنع الصفة مع الميم كما لاتمنع مع (يا) في اللهم (٣) .

ولدى رجوعي إلى الكتاب لسيبويه وجدت أن الزجاج واهم في قوله ولكن (أي سيبويه) لم يذكر ذلك في كتابه ، فسيبويه ذكر ذلك جلياً ، قال : " وإذا ألحقت الميم لم تصف الأسم من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك : يا هناه ، وأما قوله ﴿ عَجَلٌ ﴾ : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ فعلى (يا) (٤) .

ويبدو أن الزجاج وافق شيخه أبا العباس المبرد في هذه المسألة إذ خالف سيبويه بقوله : " وزعم أن مثله (اللهم) إنما الميم المشددة في آخره عوض عن (يا) التي للتنبيه ، والهاء مضمومة ؛ لأنه نداء ، ولا يجوز عنده وصفه . ولا أراه كما قال ؛ لأنها

(١) سورة آل عمران ، الآية : ٢٦ .

(٢) سورة الزمر ، الآية : ٤٦ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٣٩٤ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٣٣ والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٩٧ و المحرر الوجيز : ١ / ٤١٧ والجامع لأحكام القرآن : ٤ / ٥٤ والدر المصون : ١ / ٥٥ .

(٤) الكتاب : ١ / ٣٠١ ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٩٧ ، والمحرر الوجيز : ١ / ٤١٧ والبحر المحيط : ٣ / ٨٥ .

إذا كانت بدلاً من (يا) فكأنك قلت يا الله ، ثم تصفه ، كما تصفه ، في هذا الموضع " (١)

واختار أصحاب كتب إعراب القرآن رأي سيبويه وفضلوه على غيره في كتبهم (٢) .
والمختار عندي هو رأي سيبويه ، وذلك أنه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حدّ (اللهم) ؛ لأنه اسم مفرد ضمّ إليه صوت ، والأصوات لا توصف وقد أبان عن هذا الإقناع أبو علي الفارسي إذ قال : " وما قاله سيبويه أصوب وذلك أنه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حدّ (اللهم) ؛ لأنه اسم مفرد ضمّ إليه صوت والأصوات لا توصف نحو ، غاق وما أشبهه ، وكأن حكم الأسم المفرد إلا بوصف وإن كانوا قد وصفوه في موضع فلما ضمّ هنا ما لا يوصف إلا ما كان قياسه إلا يوصف صار بمنزلة صوت ضم إلى صوت نحو ، (حيّهل) فلم يوصف " (٣) .

(١) المقتضب : ٤ / ٢٣٩ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٤١٧/١ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٥٠ .
(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٣٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٨٧ والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٢٥٠ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٥٠ .
(٣) المحرر الوجيز : ٤١٧/١ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٤ / ٥٤ . ٥٥ ، والدّر المصون : ٥٥/١ .

٢ . ومنه : تابع (ايُّ) المنادى

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم خلاف المازني لجمهور النحويين في جواز نصب ما بعد (ايُّ) في النداء ، وقد تناول أصحاب كتب إعراب القرآن هذا الخلاف في مواضع كثيرة من كتبهم ، وقد اخترت منها قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا... ﴾ (١) .

إعراب (ايُّ) عند جمهور النحويين هو اسم مبهم مبني على الضم ؛ لأنه منادى مفرد ، والناس صفة له لازمة (٢) ، قال الزجاج : " وزعم سيبويه عن الخليل أن المنادى المفرد مبني وصفته مرفوعة رفعاً صحيحاً ؛ لأنَّ النداء يطرد في كل اسم فلما كانت البنية مطردة في المفرد خاصة شبه بالمرفوع فرفعت صفته " (٣) .

وهذا كلام سيبويه ، قال : " هذا باب لا يكون الوصف مفرد فيه إلا رفعاً ... وذلك قولك يا أيُّها الرجل : ويا أيُّها الرجلان ، ويا أيُّها المرأتان فأَيُّ ههنا فيما زعم الخليل كقولك : يا هذا والرجل وصف له كما يكون وصفاً لهذا وإنما صار وصفه لا يكون فيه (إلا) الرفع " (٤) . وتابعه في ذلك أبو العباس المبرد وقال : بقوله (٥) ومثله الأخفش في منع النصب ولكنه علَّله بأنَّ الأسم الواقعة بعد (ايُّ) صلة له (٦) . ورده أبو جعفر النحاس ؛ لأنَّ الصلة لا تكون إلا جملةً ، والأحتيال له فيما قال : إنه لما كان نعتاً لازماً سمَّاه صلةً ، فهكذا الكوفيون يسمون نعت النكرة صلةً لها (٧) . وقد خالف أبو عثمان المازني جمهور النحويين ، إذ جوَّز نصب تابع (ايُّ) حملاً على موضعها وقياساً على

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢١ ، ١٥٣ ، وسورة النساء ، الآية : ١ ، وسورة الحج ، الآية : ١ .

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٩٨ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٦٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ١ / ٢٢٥ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٩٨ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٧٦ .

(٤) الكتاب : ١ / ٣٠٦ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٤ / ٢١٦ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٩٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ١١٧ ، والبحر المحيط : ١ / ١٥٢ ، والدر المصون : ١ / ١٤٥ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٦٢١ .

: يا زيدُ الظريفَ ^(١) . وهذا توسع في القياس من المازني تفرّد به من أنّه إذا نوديت (أيُّ) لا يقول بلزوم تابعها الرفع الذي هو رأي الجمهور . وهذا الرأي مردودٌ عند أصحاب كتب إعراب القرآن إذ قال الزجاج " وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب ولم يجز أحدٌ من النحويين هذا المذهب قبله ولا تابعه عليه أحدٌ بعده فهذا مطروحٌ ومردولٌ لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار " ^(٢) .

وَضَعَفَهُ أبو البقاء العكبري ؛ لأنّ ذكره لازمٌ والصفة لا يلزم ذكرها ^(٣) ، ويقوله قال السفاقي ^(٤) .

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٩٨ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٤٦ . ١٤٧ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ١٧٦ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٦٢ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٨ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٤٧ ، والبحر المحيط : ١ / ١٥٢ ، والدّر المصون : ١ / ١٤٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٢٩ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٨ .

(٤) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٤٧ .

٣ . ومنه : ما فيه الألف واللام لا يوصف

في قوله تعالى : ﴿ السَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴾ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴿١﴾ .

قال الزجاج : " السابقون الأول رفع بالإبتداء ، والثاني توكيد ، ويكون الخبر أولئك المقربون ... وأولئك المقربون من صفتهم " (٢) ، وخالفه أبو جعفر النحاس " لأن ما فيه الألف واللام لا يُوصف بالمبهم ، ولا يجوز عنه سيبويه : مررت بالرجل ذلك ، ولا مررت بالرجل هذا على النعت، والعلة فيه أن المبهم أعرف مما فيه الألف واللام ، وإنما يُنعت الشيء عند الخليل وسيبويه بما هو دونه في التعريف ، ولكن يكون : أولئك المقربون بدلاً أو خبراً بعد خبر " (٣) .

وذكر أبو البقاء العكبري أنّ (السابقون) الثاني نَعَتْ لِلأول والخبر (أولئك) (٤) ، وهذا الرأي ينبغي أن لا يُعولَ عليه ، إذ كيف يُوصفُ الشيءُ بلفظه ؟ وأيُّ فائدة في ذلك والمرجح عندي إن وردت مثل هذه العبارة ممن يعتبر أن يكون سمي التأكيد صفة . ونقل ابن عطية عن سيبويه قوله : (السابقون) ابتداء والثاني خبر الإبتداء وهذا كما تقول العرب : الناس الناس ، وأنت أنت ، وهذا على معنى تفخيم الأمر وتعظيمه (٥) . قال أبو حيان " ويرجح هذا القول إنه ذكر أصحاب الميمنة متعجباً منهم في سعادتهم ، وأصحاب المشأمة متعجباً منهم في شقاوتهم ، مناسب أن يذكر السابقون مشبهاً حالهم معظماً ، وذلك بالإخبار أنهم نهاية في العظمة والسعادة " (٦) .

(١) سورة الواقعة ، الآيتان ١٠ . ١١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١٠٩/ ٥ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٧ / ٢٠٠ ، والمحضر الوجيز : ٢٠٤ / ٥ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٣٢١ .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٢٠٣ .

(٥) ينظر : المحضر الوجيز : ٥ / ٢٤٠ .

(٦) البحر المحيط : ١٠ / ٧٩ .

٤ . هل يجوز تقديم الصفة على الموصوف ؟

في قوله تعالى : ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١﴾ .
 منع البصريون تقديم الصفة قبل الموصوف ^(٢) . وأجاز ذلك الفراء محتجاً بقراءة الحسن
 البصريّ (في يوم ذا مسغبة) جعل (ذا) نعتاً لمحدوف ^(٣) ، من قوله تعالى :
 ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ ، أي هو صفة ليتيم أي : يتيماً ذَا مَسْغَبَةٍ ^(٤) ، وهذا
 ليس بمُرَضٍ عند أبي جعفر النحاس ، إذ قال : "والغلطُ بيِّنٌ جداً ؛ لأنه لا يجوز أن تتقدم
 الصفةُ قبل الموصوف ، ولست أدري كيف وقع هذا له حتى ذكره في كتاب
 (المعاني) ، ولكن يكون (ذَا مَسْغَبَةٍ) منصوباً بإطعام ويتيماً بدلاً منه ^(٥) . أي أن
 النحاس فضل عمل المصدر في هذه الآية الكريمة .

(١) سورة البلد ، الآيتان ١٤ . ١٥ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٤ / ١٩٢ ، والأصول في النحو : ٢ / ٢٢٥ ، والجملة العربية : ٦٤ . ٦٥ ،
 وظاهرة المنع في النحو العربي : ٢١٣ .

(٣) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٢ / ٤٨٣ ، والمحزر الوجيز : ٥ / ٤٨٥ ، والدر المصون :
 ٦ / ٥٢٦ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢٠ / ٧٠ .

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء : ٣ / ٢٦٥ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٤ / ٧٠٩ ، والمحزر الوجيز :
 ٥ / ٤٨٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٧٠ .

(٥) إعراب القرآن : ٣ / ٧٠٩ ، وينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٢ / ٤٨٣ .

ثانيا : العطف ، ومنه :

١ . هل يجوز عطف البيان في النكرة ؟

في قوله تعالى : ﴿ وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ ﴾ (١).

انفرد السفاقي بذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز مجيء عطف البيان في النكرة ، قال : " قال الزمخشري (صديد) عطف بيان لماء ، قال : ويسقى من ماء ، فأبهمه إبهاماً . وهذا مذهب الكوفيين " (٢). وتبعهم أبو علي الفارسي فأعرب (زيتونة) من قوله تعالى : ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ (٣) عطف بيان (لشجرة مباركة) . قال السفاقي : " وهذا القول لا يجوز عند البصريين ؛ لأنهم لا يجيزون عطف البيان في النكرات " (٤) . ولا يكون عندهم إلا معرفة تابعا لمعرفة وخصه بعضهم بالعلم : اسماً أو كنيةً أو لقباً (٥) .

وقد صرح ابن جرير الطبري . وهو من حدّاق الكوفيين . بمذهبهم إذ قال تعليقا على الآية الكريمة : " وقولك : (ويسقى من ماء صديد) يقول : من ماء ثم بين ذلك الماء . جلّ ثناؤه . وما هو فقال هو صديد ولذلك ردّ الصديد في إعرابه على الماء ؛ لأنه بيان عنه " (٦) .

واختاره أبو الفخر الرازي ، قال : " ما وجه قوله (من ماء صديد) الجواب : إنه عطف بيان ، والتقدير : أنه لما قال : (ويسقى من ماء) فكأنه قيل : وما ذلك الماء فقال (صديد) " (٧). والمرجح عندي قول الكوفيين ومن وافقهم ؛ لأن معنى الآية يدل على أنه

(١) سورة إبراهيم ، الآية : ١٦ .

(٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٩٣ ، وينظر : الكشف : ٥١٣/٢ ، والبحر المحيط : ٤١٩ / ٦ ، وارتشاف الضرب : ٦٠٥ / ٢ .

(٣) سورة النور ، الآية ٣٥ .

(٤) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٩٣ ، البحر المحيط : ٤١٩ / ٦ ، والدّر المصون : ٢٥٧ / ٤ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٠٥ / ٢ .

(٦) جامع البيان في تفسير القرآن : ١١٣ / ١٣ .

(٧) التفسير الكبير : ١٠٣ / ١٩ .

عطف بيان، ومما يؤيد رأينا موافقة كثير من النحويين لمذهب الكوفيين ومنهم : أبو علي الفارسي ، وابن جني ، والزمخشري ، وهو أختيار ابن مالك أيضاً (١) .

٢ . العطف على معمولي عاملين مختلفين

في قوله تعالى : ﴿ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (٢) .

نسب أبو جعفر النحاس إلى سيبويه ، والأخفش ، والكسائي ، والفراء ، جواز نصب (آيات) (٣) . قال : " وأجاز العطف على عاملين وأنشد سيبويه (٤) :

أكلُ أمريءٍ تحسبينَ امرأً ونارٍ توقدُ بالليلِ ناراً

وردّ هذا بعضهم ولم يُجز العطف على عاملين ، وقال : من عطف على عاملين أجاز : في الدار زيدٌ والحجرة عمروٌ ... وكان أبو اسحاق الزجاج يحتج لسيبويه في العطف على عاملين بأن من قرأ (آيات) بالرفع فقد عطف أيضاً على عاملين ؛ لأنه عطف (واختلاف) على ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ ﴾ (٥) ، وعطف (آيات) على الموضع ، فقد صار العطف على عاملين إجماعاً " (٦) .

قال سيبويه : " ... ونقول : ما كلُّ سوداءِ تمرّةٍ ولا بيضاءِ شحمةٍ ، وإن شئتِ نصبت شحمةً وبيضاءً في موضع جر كأنك لفظت بكل ، فقلت ولا كل بيضاء ... فاستغنيت عن تثنيته لذكرك أياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب ، وأجاز كما جاز في قولك : ما مثلُ عبد الله يقول ذلك ولا أخيه ، وإن شئتِ قلت : ولا مثل أخيه ... " (٧) .

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ك ٣ م ١١٩٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٦٠٥ .

(٢) سورة الجاثية ، الآية : ٥ .

(٣) وهي قراءة حمزة ، والكسائي . ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٣١١/٢ ، والمحرر الوجيز : ٨٠ / ٥ . ولم أجد نصاً يجوز ذلك في : معاني القرآن للفراء .

(٤) نسبه سيبويه لأبي داود وهو جوهرية بن الحجاج ، الكتاب : ١ / ٣٣ . والديوان : ٣٥٣ .

(٥) سورة المجادلة ، الآية : ٤ .

(٦) إعراب القرآن : ١٢٤/٣ . ١٢٥ ، وينظر : كلام الزجاج في معاني القرآن وإعرابه : ٤٣٠/٤ . ٤٣١ .

(٧) الكتاب : ١ / ٣٣ .

ونقل لنا أبو العباس المبرد أنّ أبا الحسن الأخفش كان يجيز العطف على عاملين ، قال : "... وهذا عندنا غير جائز " (١) . وقال ابن السراج : " العطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب " (٢) . وقد نسب مكّي هذا المذهب للكوفيين ، قال : " ومن قرأ (آيات) في الموضعين بكسر التاء ، عطفه على لفظ اسم (إن) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ ﴾ (٣) وتقدر حذف (في) من قوله تعالى : (وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) ، أي وفي اختلاف الليل والنهار ، فتحذف (في) لتقدم ذكرها في قوله : (إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) وفي قوله : (وفي خلقكم) ، فلما تقدمت مرتين حذفها مع الثالث لتقدم ذكرها؛ فبهذا يصح النصب في (آيات) الآخرة ، وإن لم تقدر هذا الحذف كنت قد عطفت على عاملين مختلفين ، وذلك لا يجوز عند البصريين ، والعاملان هما : (إِنَّ) الناصبة و (في) الخافضة ، فتعطف بالواو على عاملين مختلفي الإعراب ؛ ناصبٍ وخافضٍ ... وقد جعله بعض الكوفيين من باب العطف على عاملين ، ولم يقدر حذف (في) وذلك بعيد " (٤) . وهذا يدل على أن مكياً لم يقبل قراءة النصب في (آيات) إلا بتأويل حذف حرف الجرّ ، ولم يوافق أبا جعفر النحاس في نسبه إلى سيبويه جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين ، وإن ما استشهد به سيبويه يحمل على هذا التأويل وليس كما فهمه أبو جعفر النحاس ، وهذا أكده ابن عطية (٥) ، وأبو البركات الأنباري (٦) ، والسّمين الحلبي (٧) . قال أبو البركات الأنباري " وذلك لا يجوز عند البصريين ما عدا الأخفش " (٨) .

ونحن نذهب مع من ذهب إلى أن سيبويه لا يُجيز العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقاً وما تفسيره للمثل والشاهد الذي مرّ ذكره إلا دليل على أنه لا يجوز ذلك مطلقاً وقد أكد هذه الحقيقة الدكتور عدنان محمد سلمان (٩) ، والباحث مازن عبد الرسول

(١) المقتضب : ٤ / ١٩٥ ، وينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٢ / ٣١١ ، والمقتصد في شرح

الإيضاح : ١ / ٤٣٩ ، والمحزر الوجيز : ٥ / ٨٠ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٦ / ١٧٥ .

(٢) الأصول في النحو : ٢ / ٧٥ .

(٣) سورة الجاثية ، الآية : ٣ .

(٤) مشكل إعراب القرآن : ٢٩٣ . ٢٩٤ ، وينظر : المحزر الوجيز : ٥ / ٨٠ ، والجامع لأحكام القرآن :

١٦ / ١٥٧ .

(٥) ينظر : المحزر الوجيز : ٥ / ٨٠ .

(٦) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣٦٤ .

(٧) ينظر : الدرّ المصون : ٦ / ١٢٣ .

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣٦٤ .

(٩) ينظر : التوابع في كتاب سيبويه : ٥٧ .

الزبيدي^(١). وقد ذكر عبد القاهر الجرجاني ان الأخفش عدل عن رأيه هذا^(٢) وما رجوعه عن رأيه إلا دليل على ضعف ذلك الرأي المعدول به .

ومهما يكن من شيء فإن رأي الأخفش وبعض الكوفيين مرودود من أجل أنه يؤدي إلى إقامة حرف العطف مقام عاملين وهو لا يجوز ؛ لأنه لو جاز في عاملين لجاز في ثلاثة ولا قائل به ؛ ولأن حرف العطف ضعيف فلا يقوى أن ينوب عن عاملين فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله^(٣) ، والأفضل أن يكون على هذا ، إذ إنه حكم مبني على السماع أكثر فضلاً عن القياس إلا أن من يتكلم به لا ينبغي أن يؤخذ على هذا ؛ لأن ثمة قراءة سبعية أجازت التكلم به .

(١) ينظر : ظاهرة المنع في النحو العربي : ١٩٨ .

(٢) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٤٣٩ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٩٠ . ٩١ ، ٦٩/٢ . ٧٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٦ / ١٥٧ ،

والدر المصون : ٦ / ١٢٣ .

٣ . ومنه العطف على اسم (إِنَّ) قبل تمام الخبر (١)

أجاز الكوفيون العطف على اسم (إِنَّ) قبل تمام الخبر في كل موضع من كلام وشعرٍ ونسب الزجاج الجواز إلى الكسائي ، إذ قال تعليقاً على قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ﴾ (٢) " فقال بعضهم : نَصَب (إِنَّ) ضَعْفَ فنسق (بالصابئون) على الدين ؛ لأنَّ الأصل فيهم الرفع . وهو قول الكسائي " (٣) . ونسبه أبو جعفر النحاس إلى الأخفش (٤) ، والذي قال : " وقال بعضهم : لَمَّا كان قبله فعل شُبِّه في اللفظ بما يجري على ما قبله ، وليس معناه في الفعل الذي قبله وهو (الذين هادوا) أجراه عليه فرفعه به ، وإن كان ليس عليه في المعنى " (٥) .

ونقل الزجاج عن الفراء أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إِنَّ) (٦) أي في المبني يقول الفراء : " فإن رفع (الصابئين) على أنه عطف على (الذين) ، و (الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه ، فلَمَّا كان إعرابه واحداً وكان نصب (إِنَّ) نصباً ضعيفاً . وضعفه أنه يقع على الأسم ولا يقع على خبره . جاز رفع الصابئين (٧) " . وهذا ما أكدته ثعلب (٨) .

(١) ينظر هذه المسألة : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٨٦ المسألة : ٢٣ ، التبيين عن مذاهب

النحويين : ٣٤ المسألة : ٥٤ ، وائتلاف النصرة : ٧٧ ، المسألة : ٤٧ ، و ظاهرة المنع في النحو

العربي : ٢٥٩ .

(٢) سورة المائدة ، الآية ٦٩ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٩٢ ، المحرر الوجيز : ٢ / ٢١٩ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد :

٦٠٣ . ٦٠٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ٦ / ٢٤٦ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن : ١ / ٥٠٩ .

(٥) معاني القرآن ، الأخفش : ١ / ٢٦٢ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ١٩٣ . ١٩٤ ، وينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٤ . ٦ .

(٧) معاني القرآن : ١ / ٣١٠ . ٣١١ ، وينظر : الإنصاف : ١ / ١٨٥ والتبيين عن مذهب النحويين :

٣٤١ ، والدّر المصون : ٢ / ٥٧٤ .

(٨) ينظر : مجالس ثعلب : ١ / ٢٦٢ .

أما مذهب البصريين عند العطف على اسم إن قبل تمام الخبر فيجب نصب المعطوف وهذا مذهب سيبويه ، ولا يجوز رفعه ، وما ورد من هذا فإنه على التقديم والتأخير^(١) . قال سيبويه : " وأعلم إن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإتكَ وزيد ذاهبان ، وذلك أن معناه معنى الإبتداء فيرى أنه قال : هم كما قال : (٢) :

ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

على ما ذكرت لك وأما قوله **عَجَلٌ** : (والصابئون) فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتداء على قوله (والصابئون) بعد ما مضى الخبر ... " (٣) ، وقد رفض الزجاج قول الكوفيين وضعفه بشدة إذ قال : " وهذا التفسير إقدامٌ عظيم على كتاب الله وذلك أنهم زعموا أن نصب (إن) ضعيف ؛ لأنها تغيّر الاسم ولا تُغيّر الخبر ، وهذا غلط ؛ لأن (إن) عملت عملين : النصب ، والرفع ، وليس في العربية ناصب وليس معه مرفوع ؛ لأن كل منصوبٍ مشبّه بالمفعول ، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يُسم فاعله ، وكيف يكون نصب (إن) ضعيفاً وهي تتخطى الظروف فتتصب ما بعدها " (٤) ، وهذا رأي مكّي القيسي أيضاً قال : " وإنما احتيج إلى هذا التقدير ؛ لأن العطف قي (إن) على الموضوع لا يجوز إلا بعد تمام الكلام " (٥) ، ولا ندري كيف نَسَبَ السَّمين الحليّ إلى مكّي القيسي موافقته للفراء في جواز العطف على محل اسم (إن) إذا لم يظهر فيه الإعراب (٦) . **وَلَعَلَّ** مكياً قال بهذا الرأي ثم تراجع عنه .

وهذا الرأي قال به أبو البركات الأنباري الذي اختار مذهب البصريين^(٧) . وفضلاً عما تقدم فثمة أوجه اعرابية أخرى أوصلها معربو القرآن إلى أكثر من تسعة أوجه^(٨) ، لا يتسع المجال لذكرها .

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ١٩٤ ، ومشكل إعراب القرآن : : ١ / ٣٧ ، والمحرر الوجيز : ٢ / ٢١٩ ، والبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٥٠ ، والدّر المصون : ٢ / ٥٧٢ ، والبحر المحيط : ٤ / ٣٢٥ ، والتوابع في كتاب سيبويه : ٨٢ ، والنواسخ في كتاب سيبويه : ١١٠ .
(٢) هذا عجز بين لزهير بن أبي سلمى الديوان : ٢٨٧ ، وروايته :

بدا لي أني لستُ مدرك ما مضى ولا سابقي شيء إذا كان جائياً

(٣) الكتاب : ١ / ٢٩٠ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ١٩٣ . ١٩٤ .
(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ١٩٣ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٢ / ٢١٩ .
(٥) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٣٧ .
(٦) ينظر : الدّر المصون : ٢ / ٥٧٦ .
(٧) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٨٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٠١ .
(٨) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٥١ . ٤٥٢ ، والدّر المصون : ٢ / ٥٧٦ ؛ والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٦٠٥ .

٤ . ومنه عطف الظاهر على المضمرة المرفوعة (١)

أجاز الكوفيون العطف على المضمرة المتصلة المرفوعة من غير توكيد في كل موضع من الكلام ، ففي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ﴾ (٢) ، نَسَبَ أصحاب كتب إعراب القرآن إلى الكسائي قوله : _ الصابئون) عند الكسائي عطف على الضمير في (هادوا) كأنه قال : (هادوا) هم والصابئون (٣) . قال أبو جعفر النحاس : " وقال الكسائي والأخفش ذكره في المسائل الكبيرة و (الصابئون) عطف على المضمرة الذي في هادوا (٤) .

ونسبه مكي القيسي هذا الرأي إلى الفراء ووصفه بالغلط (٥) . وهذا ليس بصحيح ؛ لأن الفراء رَدَّهُ بحجة أن التفسير لا يأتي عليه ، لنستمع إلى قول الفراء وهو يقول : " قال الكسائي أرفع (الصابئون) على أتباعه الأسم الذي في (هادوا) ، ويجعله من قوم ﴿ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ ﴾ (٦) ، لا من اليهودية وجاء التفسير بعد ذلك " (٧) . غير أن ثعلباً ذكر عكس ما نسب إلى الكسائي إذ قال : "والكسائي لا ينسق على المضمرة ولا يؤكد ، ولكنه يجعل منه قطعاً " (٨) .

(١) ينظر هذه المسألة : توجيه إعراب أبيات ملفقة في الإعراب : ٢٥٠ ، والإنصاف : ٤٧٤/٢ المسألة :

٦٦ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٢ / ٤٣٣ ، وائتلاف النصر : ١٦٩ .

(٢) سورة المائدة ، الآية : ٦٩ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ٥٠٩ ، والبيان في غريب

إعراب القرآن : ١ / ٤٥٠ ، والمجيد في إعراب القرآن : ٦٠٥ ، والدّر المصون : ٢ / ٥٧٦ .

(٤) إعراب القرآن : ١ / ٥٠٩ ، وينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ٢٦٢ .

(٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٣٧ .

(٦) سورة الأعراف ، الآية ١٥٦ .

(٧) معاني القرآن : ١ / ٣١٢ .

(٨) مجالس ثعلب : ١ / ٣٢٤ .

واحتج الفراء لمذهبه بقوله تعالى : ﴿ اُنْذِرْ كُنَّا تُرَابًا وَاَبَاؤُنَا ﴾ (١) ، فعطف (اَبَاؤُنَا) على المضمرة في (كُنَّا) من غير توكيد (٢) .

وخطأ أبو اسحاق الزجاج الكوفيين من جهتين :

" إحداهما : أن الصابي يشارك اليهودي وإن ذكر أنّ هادوا بمعنى تابوا فهذا خطأ في هذا الموضوع أيضاً ؛ لأن معنى الذين آمنوا ههنا إنما هو إيماناً بأفواههم ؛ لأنه يُعنى به المنافقون ، ألا ترى أنه قال : من آمن بالله ، فلو كانوا مؤمنين لم يحيج أن يقال إن آمنوا فلم أجرحهم " (٣) .

أما البصريون فنقل عنهم أصحاب كتب إعراب القرآن عدم جواز ذلك إلا في الشعر (٤) ، وقد ذكر سيبويه ذلك وشرحه في كتابه إذ قال : " وعندما يقبح أن يشركه المظهر ، فهو المضمرة في الفعل المرفوع وذلك قولك : (فعلت وعبد الله) ... فإن نعتَهُ حَسُنَ أن يشركه المظهر ، وذلك قولك : (ذهبت أنت وزيدُ ، وقال وَعَجَلٌ : ﴿ فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾ (٥) و ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (٦) ... وقد يجوز في الشعر ، قال الشاعر :

قَلْتُ إِذْ أَقْبَلْتِ وَزُهْرٌ تَهَادِي كَنَعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفْنَ رَمَلًا " (٧)

فالعطف عند سيبويه قبيح حتى يؤكد الضمير إلا أنه جَوَزَ ذلك في الشعر . وهذا مذهب السيرافي إذ قال في هامشه على الكتاب " لا خلاف بين النحويين في العطف على المنصوب وأما العطف على المرفوع فعند البصريين لا يُحسُنُ إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلته (٨) . ويجيز الكوفيون العطف بغير توكيد والأمر في ترك التوكيد عندهم أسهل منه عند البصريين ، وسيبويه يرى ترك التوكيد وما يقوم مقامه قبيحاً إلا في الشعر والكوفيون

(١) سورة النمل ، الآية : ٦٧ .

(٢) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٣٠٤ ، ٣ / ٩٥ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٨٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١٩٤/٢ ، والمحزر الوجيز : ١٩/٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٥ / ٢٤٦ ،

والدر المصون : ٢ / ٥٧٣ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٤٩١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٠٠ ، ومن

نسب المنع إلى البصريين أبو حيان في : ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٥٨ .

(٥) سورة المائدة ، الآية : ٢٤ .

(٦) سورة البقرة ، الآية : ٣٥ .

(٧) البيت نُسِبَ لعمر بن أبي ربيعة . ينظر : الديوان : ١٧٧ .

(٨) الكتاب : ١ / ٣٩٠ .

لا يروونه قبيحاً " (١) ، وهذا قول الرماني (٢) . ونسب أبو جعفر النحاس إلى الأخفش جواز عطف الظاهر على المضمرة المرفوعة المتصلة (٣) . وما في معانيه لا يدل على ذلك إذ قال معلّقاً على قوله تعالى : ﴿ فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ (٤) . " وقال بعضهم وشركاؤكم (والنصب أحسن ؛ لأنك لا تجري الظاهر المرفوع على المضمرة المرفوعة ، إلا أنه قد حسن في هذا للفعل بينهما ... " (٥) . ويبدو أن الأخفش كان له قولان في هذه المسألة أو أنه عدل عن رأيه المنسوب له .

واختلف أبو العباس المبرد مع سيبويه إذ جوّز ذلك في الكلام إذ قال : " لو قلت : قُمْ وعبد الله ، كان جائزاً على قُبْحِ حتى تقول : قُمْ أَنْتَ وعبد الله " (٦) .
وبعد فإنّ اختلاف النحويين في احكامهم بين الجواز ، والقبح ، والمنع ، جعلني أنتشجع في جواز القولين : العطف بفاصل أو بغيره، ولكن هذا لا يمنع أن يكون الاختيار للأكثر شيوعاً في كتاب الله وكلام العرب وهو العطف بفاصل . والله أعلم بالصواب .

(١) هامش السيرافي على الكتاب : ١ / ٣٩٠ .

(٢) ينظر : توجيه أبيات ملغزة في الإعراب : ٢٥٠ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٥٠٩ ، والجامع لأحكام القرآن : ٦ / ٢٤٦ .

(٤) سورة يونس ، الآية ٧١ .

(٥) ٢ / ٣٤٦ .

(٦) المقتضب : ٣ / ٢١٠ .

٥ . ومنه عطف الظاهر على الضمير المتصل المجرور (١)

ذكر لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في جواز عطف الظاهر على الضمير المتصل المجرور ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَتَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (٢) . قرأ حمزة وَحَدَهُ (الأرحام) بالجرّ عطفاً على الضمير المجرور في (به) أراد تسألون به وبالأرحام (٣) . واحتجاجاً بهذه القراءة ، ويقول العرب (ما فيها غيرُهُ وفرسه) أجاز الكوفيون عطف الظاهر على الضمير المتصل المجرور ولم يشترطوا لذلك إعادة الجار (٤) . والظاهر أن الكوفيين يمنعون العطف من غير إعادة الجار ويجيزونه في الشعر لضيقه ، قال الفراء في تعليقه على الآية الكريمة : " فنصب الأرحام ، يريدُ واتقوا الأرحام أن تقطعوها . قال : حدّثنا الفراء ، قال : حدّثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام

(١) ينظر هذه المسألة في : معاني القرآن للأخفش : ١ / ٢٢٤ ، وجامع البيان في تفسير القرآن : ٤ / ١٥١ ، وإعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ١٢٨ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٢٧٢ المسألة : ٦٥ ، وشواهد التوضيح والتصحيح : ١٠٧ ، وائتلاف النصرة : ٦٢ المسألة : ٤٩ ، وظاهرة المنع في النحو العربي : ١٩٩ ، ونحو القراء الكوفيين : ١٠٣ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ١ .

(٣) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ١٢٧ ، المحرر الوجيز : ٢ / ٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ٥ / ٢ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٨٨ ، والدرّ المصون : ٢ / ٢٩٦ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٣٤ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ١٧٦ . والمحرر الوجيز : ٢ / ٤ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٤٠ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٢٧ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٨٨ . وقد نسب عبد اللطيف الزبيدي هذا الرأي إلى قطرب ، ويونس ، والأخفش . ينظر : ائتلاف النصرة : ٦٢ ، وما في معاني القرآن للأخفش لا يؤكد ذلك : ١ / ٢٢٤ ، وشواهد التوضيح : ١٠٧ ،

، قال : هو كقولهم : بالله والرحم ؛ وفيه قبحٌ ؛ لأن العربَ تردّ مَخْفُوضاً على مخفوض وقد كُنِّيَ عنه ، وقد قال الشاعر ^(١) في جوازه :

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفِنَا وَمَا بَيْنَهُمَا وَالْكَعْبُ غَوَظُ نَغَانِفُ

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه ^(٢) وفي موضع آخر قال : " وما أقلُّ ما تردّ العربُ مخفوضاً على مخفوض " ^(٣) ، وذكر الشاهد نفسه . فالفراء على ما بيناه يمنع العطف إلا في الشعر .

أما ثعلب فيجوز ذلك ومثل له : " ويقال مالي وزيد ، وزيداً " ^(٤) . وأما الكسائي فمنع ذلك إذ نقل عنه ثعلب " أنه لا ينسق على المضمّر ، ولا يؤكده ، ولكنه يجعل منه قطعاً " ^(٥) .

وهذا قول ابن جرير الطبري وهو من حدّاق الكوفيين إذ قال في قول من قرأ (الأرحام) : " فعطف بظاهر على مكنيّ مخفوض ، وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب ؛ لأنها لا تنسق بظاهر على مكنيّ في الخفض ؛ إلا في الشعر ، وذلك لضيق الشعر ، وأما الكلام فلا شيء يضطرُّ المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق والرديء في الإعراب " ^(٦) . وبهذا يثبت لنا عدم صحة ما نسبته أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم إلى الكوفيين عامتهم جواز عطف الظاهر على الضمير المتصل المجرور .

وقد أكدّ ابن خالويه هذه القراءة ، ودافع عنها أيّ دافع إذ قال : " وليس لحناً عندي ؛ لأن ابن مجاهد حدثنا بإسناد يعزيه إلى رسول الله ﷺ أنه قرأ (والأرحام) وذلك فإن حمزة كان لا يقرأ حرفاً إلاّ بأثر " ^(٧) .

وأيدها أبو حيان أيضاً قائلاً " ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ، ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت

(١) البيت لمسكين الدارمي . ينظر : الديوان : ٥٣ ، وهو من شواهد ابن جرير الطبري . ينظر : جامع

البيان في تفسير القرآن : ٤ / ١٥١ .

(٢) معاني القرآن : ١ / ٢٥٢ . ٢٥٣ .

(٣) معاني القرآن : ٢ / ٨٦ ، والدّر المصون : ٢ / ٢٩٧ .

(٤) مجالس ثعلب : ١ / ١٦٢ ، وينظر : الخلاف النحوي بين الكوفيين : ١٤١ . ١٤٢ .

(٥) مجالس ثعلب : ٤ / ١٥١ .

(٦) جامع البيان : ٤ / ١٥١ .

(٧) إعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ١٢٨ . ١٢٩ .

بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية، لا أصحاب الكنائيس^(١) المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ^(٢). وهذا اختيار عبد اللطيف الزبيدي، قال: "الأرجح مذهب الكوفيين هنا، وصححه ابن مالك وغيره بدليل قوله تعالى: (والأرحام) وكقوله: ﴿ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾^(٣)، وحكى قطرب: ما فيها غيره وفرسه"^(٤).

أما البصريون فقد منعوا العطف بدون إعادة الجار، وأنكروا قراءة همزة عند رؤساء نحوي البصرة لا تجوز^(٥)، قال سيبويه: "ولا يجوز أن تعطف على المكان المجرورة الاسم؛ لأنك لا تعطف المظهر على المضمرة المجرورة... لا يجوز أن تقول: (هذا لك وأخيك)^(٦)، فهو هنا يحكم بالمنع صراحةً في حين وصف القاعدة ذاتها بالقبح إذ قال: "ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمرة المجرورة، ذلك قولك مررت بك وزيد"^(٧)، وهذا قول أبي العباس المبرد^(٨)، وابن السراج^(٩)، والزجاج^(١٠)، وجمع غير من النحويين^(١١)، وحجة المنع فسرها المازني، قال: "الثاني في العطف شريك الأول فإن كان الأول يصلح شريكاً للثاني وإلا لم يصلح أن يكون الثاني شريكاً له. قال: فكما لا تقول: مررت بزید و (ك) فكذلك لا يجوز: مررت بك وزید"^(١٢).

(١) هكذا في الأصل وأحسبه (الكرايس) وبه تستقيم العبارة .

(٢) البحر المحيط : ٣ / ٥٠٠ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢١٧ .

(٤) ائتلاف النصرة : ٦٣ المسألة : ٤٩ .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز : ٢ / ٤ ، والدّر المصون : ٢ / ٢٩٦ .

(٦) الكتاب : ١ / ١٢٦ .

(٧) المصدر نفسه : ١ / ٣٩١ .

(٨) ينظر : المقتضب : ٤ / ١٥٢ .

(٩) ينظر الأصول في النحو : ٢ / ٨٠ .

(١٠) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٧٠٦ .

(١١) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ٢٢٤ ، والمسائل المشكّلة (البغداديات) : ٥٦١ ، والمحرر

الوجيز : ٤ / ٢ ، والدّر المصون : ٢ / ٩٦ ، وشرح المفصل : ٢ / ٥٠ ، ٧٨ ، والمقرّب : ٢٥٦ .

(١٢) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٦ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٧٧ ن والجامع لأحكام

القرآن : ٥ / ٣ ، وشرح المفصل لأبن يعيش : ٣ / ٧٨ .

أما أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم فكلهم مع ما ذهب إليه البصريون^(١) ، إلاّ السفاقي الذي تبعَ شيخه أبا حيان في قبول القراءة إذ قال " والصحيح جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار كمذهب الكوفيين ، ولا تُرد القراءة المتواترة بمثل مذهب البصريين^(٢) .

ويَعُدُّ فإن المرجح عندي هو الرأي الذي يقول بمنع عطف الظاهر على المضمّر المجرور من غير إعادة الجار فإما المحتجون بقراءة حمزة (الأرحام) بالجرّ فيمكن تأويلها على أنّ فيه (باء) ثانية كأنه قال : و (بالأرحام) ثم حذف (الباء) ؛ لتقدم ذكرها^(٣) . وهو تخريج حسن . والله أعلم بالصواب .

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٦ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ١٧٧ ، والبيان في غريب

إعراب القرآن : ١ / ٢٤١ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٢٧ ، والدّر المصون : ٢ / ٢٩٢ .

(٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٨٨ .

(٣) ينظر : الخصائص : ١ / ٢٨٦ .

٦ . البديل ، ومنه اختلافهم في إعراب (قتال)

من قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ (١) .

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعراب (قِتَالٍ فِيهِ) فهو بدل اشتمال من الشهر ؛ لأنَّ القتال يقع في الشهر (٢) ، وهذا قول البصريين الذي أكدّه سيبويه قائلاً : " هذا باب من الفعل يستعمل في الآسم ثم يبديل مكان ذلك الآسم اسماً آخر فيعمل فيه كما عملَ في الأول وذلك قولك : رأيتُ قومك أكثرهم ورأيت بني زيد تُلثنهم ورأيتُ بني عمك ناساً منهم ... فمن ذلك قوله وَعَجَلٌ : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) (٣) ، والمراد من كلام سيبويه أنه بدل الإشتمال . وهذا رأي المبرد أيضاً ، وقد استشهد بقول الأعشى (٤) :

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَيْتِهِ تَقَضَّى لُبَانَاتٍ وَيَسْنَأَمُ سَائِمٌ

ف (ثواء) هو بدل من (حول) عنده (٥) .

أما الكوفيون فعندهم أنّ (قتال) مخفوض على تكرير الخافض وتقدير الكلام عندهم : عن الشهر عن قتالٍ فيه (٦) ، أي على نيّة إضمار (عن) . وضعف أبو البقاء

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢١٧ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٨٩ / ١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٩٤ / ١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١٥١ / ١ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١٧٣ / ١ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٥٥٧ .

(٣) الكتاب : ٧٥ / ١ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٢٩٠ / ١ .

(٤) الديوان : ١٧٨ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٢٧ / ١ ، ٢٨ ، والكشاف : ٢٨٦ / ١ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١٤١ / ١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٩٤ / ١ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١٧٣ / ١ ، والمحرر الوجيز : ٢٩٠ / ١ .

العكبري هذا الرأي ؛ " لأن حرف الجرّ لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار " (١) ،
 وذهب أبو عبيدة إلى أنه مخفوض على الجوار (٢) .

وهذا مردودٌ عند البصريين ؛ لأن الجوار من مواضع الضرورة عندهم وإنما هو
 بمنزلة الإقواء (٣) ، وهذا جائز عند الكوفيين (٤) . والمرجح هو قول البصريين ، لأن حرف
 الجر لا يعمل إذا حذف من الجملة .

(١) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٧٣ .

(٢) ينظر : مجاز القرآن : ١ / ٧٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٩٤ ، والمحرر الوجيز : ١ / ٢٩٠ ،
 والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٥٥٧ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣ / ٤٤ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢٥٨ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٧٣ ، والمحرر الوجيز :
 ١ / ٢٩٠ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٥٥٧ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ٢ / ٧٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٨١ ، والبيان في غريب
 إعراب القرآن : ١ / ٢٨٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ٩ / ٣٥٣ ، والبحر المحيط : ٦ ، ٤٢٣ .

ثالثاً . منصوبات الأسماء :

١ . اختلافهم في نصب الأسم بعد (لا) النافية للجنس ^(١)

في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكِ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ^(٢) ، نصب (لا رَيْبَ) ؛ لأنَّ (لا) عند البصريين مضارعة (لأنَّ) فنصبوا بها ، وإنَّ (لا) لم تعمل إلا في نكرة ؛ لأنها جواب نكرة فيها معنى (مِنْ) فَصَّرًا شيئاً واحداً ^(٣) .

أما الكوفيون فاختلّفوا فيه على مذهبين ، الأول : مذهب الكسائي إذ ذهب في تخريج علّة نصب الأسم بعد (لا) مذهباً يكاد يفرد به ، إذ قال : " سبيل النكرة أن يتقدمها أخبارها فتقول : قام رَجُلٌ : فلما تأخر الخبر في التبرئة نصبوا ولم ينونوا ؛ لأنه نصب ناقص " ^(٤) .

وهذا القول نصّ عليه ابن السراج ونسبه إلى الكسائي أيضاً ، قال : " وأما الكسائي فإنه يقول النكرات يبتدأ بأخبارها قبلها لئلا يوهمك أخبارها ؛ لأنها لها صلاة ، فلما لَزِمَتْ التبرئة الأسم وتأخر الخبر أرادوا أن يفصلوا ما ابتدئ خبره وما لا يكون خبره إلا بعده فغيروه من الرفع إلى النصب لهذا ، ونصبوه بغير تنوين ؛ لأنه ليس بنصب صحيح ... " ^(٥) ، الثاني : مذهب الفراء وعنده : سبيل (لا) أن تأتي بمعنى غير ، تقول : مررت بلا واحد ولا اثنين زيادة ، فلما جئت بها بغير معنى (غير) وليس . نصبت بها ولم تتون ،

(١) تناول أصحاب كتب الخلاف هذه المسألة بعنوانات تدور حول بناء اسم لا النافية للجنس أو إعرابه ، ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٣٦٦ المسألة : ٥٣ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٣٦٢ مسألة : ٥٦ ، والمسألة في الأصول في النحو : ١ / ٣٧٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٢٨ ، والجنى الداني : ٣٠٠ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ٣٤٥ ، والمقتضب : ٤ / ٣٥٧ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١ / ٢٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١ / ٦٩ ، والأصول في النحو : ١ / ٣٧٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٢٨ ، والدّر المصون : ١ / ٨٩ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٢٥٥ ، وتخليص الشواهد : ٣٩٦ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٢٨ . ١٢٩ .

(٥) الأصول في النحو : ١ / ٣٨١ . وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٣٦٧ .

لئلا يتوهم أنك أقمّت الصفة مقام الموصوف " (١). وقيل : إنما نصبت ؛ لأن المعنى : لا أجد لا ريباً ، فلما حذفنا الناصب حذفنا التنوين .

وذهب السيرافي وأبو اسحاق الزجاج مذهب الكسائي في أنّ حركة لا رجل ولا غلام حركة إعراب ، واحتجوا لذلك بقولهم : لا رجل وغلام عندك بالعطف على اللفظ ، فلولا أنه معرب لم يجز العطف عليها ؛ لأن حركة البناء لا يعطف عليها ؛ لأنه إنما يعطف للإشتراك في العامل (٢) .

وجاءت نسبة الآراء في كتب الخلاف مضطربة بعض الشيء ، إذ نُسب رأي البصريين الذي تحدثنا عنه للكوفيين عامتهم ، ونسبوا إلى البصريين قولهم أن اسم (لا) التي تنفي الجنس مبني على الفتح (٣)، ولعلّ سبب هذا الاضطراب في النقل هو الاختلاف في تفسير قول سيبويه ، في هذه المسألة لإجمال قوله وذلك أنه قال : " و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب إنّ لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازماً ؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحدٍ نحو : خمسة عشر ... " (٤) ، فأول المبرد قوله : (نصبت بغير تنوين) أنها نصبه أولاً لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف من خمسة عشر (٥) ، وفهمه الزجاج على أن اسم (لا) معرب لكنه مع كونه معرباً مركباً مع عامله لا يفصل عنه كما لا يفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معرباً لتناقله (٦) .

والمختار عند أصحاب كتب إعراب القرآن قول سيبويه ومن وافقه ، قال مكّي القيسيّ (لا) : تبرئة ، فهي و (ريب) كاسم واحد ، لذلك بُني (ريب) على الفتح ، لأنه مع (لا) كخمس عشرة (٧) . وبمثله قال أبو البركات الأنباري (٨) ، وأبو البقاء

-
- (١) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٣٨١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٢٨ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٣٦٦ ولم يتناول الدكتور مهدي صالح الشمري هذه المسألة في رسالته الموسومة : الخلاف النحوي بين الكوفيين ، المقدمة إلى مجلس كلية الآداب . جامعة بغداد .
- (٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٠٦ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٣٩٦ .
- (٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٣٦٦ المسألة : ٥٣ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٣٦٢ المسألة : ٥٦ ، وائتلاف النصر ٥٠ المسألة : ٣٢ في فصل الأسماء .
- (٤) الكتاب : ١ / ٣٤٥ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٦٩ ، والنواسخ في كتاب سيبويه : ١٣٥ .
- (٥) ينظر : المقتضب : ٤ / ٣٥٧ . ٣٥٨ ، وينظر : شرح الكافية للرضي : ١ / ٢٥٥ .
- (٦) ينظر : شرح الكافية للرضي : ١ / ٢٥٥ ، وينظر : شرح المفصل : ١ / ١٠٦ .
- (٧) مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٦ .
- (٨) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٤٤ .

العكبري إلا أنه خالفهما في علّة البناء ، قال : " وعلّة بنائه تَضَمُّنُهُ معنى من ؛ إذ التقدير : لا مِن ريب " (١) . وهذا قول السفاقي أيضاً (٢) .

واختار الأستاذ مصطفى جواد (رحمه الله) رأي الفراء وعنده : أن الأسم المفرد النكرة المنفي بـ (لا) النافية للجنس معرب منصوب بها وهو الصواب بعينه (٣) .

والمرجّح عندي قول سيبويه الذي يقول ببناء اسم (لا) النافية للجنس ؛ لأنه لو كان معرباً لوجب ألا يُحذف منه التنوين ؛ لأن التنوين ليس من عمل (إنَّ) ، وإنما هو شيء يَسْتَحْفُهُ الأسمُ في أصله ، وإذا لم يكن من عمل (إنَّ) فلا معنى لحذفه وقد أبان عن هذا الاقناع ابن يعيش وذكره في شرح المفصل إذ قال : " إذ لو كان معرباً لثبت فيه التنوين كما ثبت في قولك : لا خيراً منك في الدار ونحو ذلك من الموصوفات " (٤) .

(١) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٥ ، وينظر : مغني اللبيب : ٣١٢ .

(٢) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٧٧ .

(٣) ينظر : المباحث اللغوية : ١٠ .

(٤) شرح المفضل : ١ / ١٦ ، وينظر : انتلاف النصرة : ٥١ المسألة : ٣٢ .

٢ . اختلافهم في (هل يكون التمييز معرفةً) ؟ (١)

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم هذه المسألة في كتبهم أكثر من مرة ومن ذلك اختلافهم في إعراب لفظة (نَفْسُهُ) من قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ (٢). إذ ذكر أصحاب هذه الكتب ثلاثة أقوالٍ للنحويين في نصب لفظة (نَفْسُهُ) .

الأول : أن يكون منصوباً على معنى أهلك نَفْسَهُ ، وأوبق نفسه ، ونُسِبَ هذا الرأي إلى أبي عبيدة (٣) وهو صحيح إذ أكد ذلك أبو عبيدة قائلاً : " أي أهلك نفسه وأوبقها ، تقول : سقمت نفسك (٤) .

وهذا يعني أن أبا عبيدة يراه مفعولاً به ولكن على تضمين (سفه) معنى فعل وقدّره بمعنى (أهلك) .

الثاني : أن يكون مفعولاً به ؛ لأنّ ثعلبياً والمبرد حكيا أن سَفِهَ بكسر (الفاء) يتعدى بنفسه كما يتعدى سفه بفتح الفاء والتشديد (٥).

ونَسَبَ الزجاج إلى الأخفش قوله إنّ أهل التأويل يزعمون أنّ المعنى (سَفِهَ نفسه) بالتشديد (٦) ، وقال يونس النحويّ أراها لغةً (١). ونسب السّمين الحلبيّ هذا القول إلى أبي الخطاب الأخفش الأكبر (٢) . ويبدو أن أبا الحسن الأخفش له رأيان في هذه المسألة (٣) :

(١) ذكر أبو البركات الأنباري هذه المسألة في سياق عرضه للمسألة : ٤٣ . ينظر : الإنصاف : ١ / ٣١٥ ، وقد ذكرها الدكتور محيي الدين توفيق في دراسته ابن الأنباري في كتاب الإنصاف : ٣٢١ ، وينظر : ائتلاف النصرة : ٤٤ المسألة : ٢٢ الأسماء .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٣٠ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٠٩ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٧١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٢٣٢ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ١١٧ ، والجامع لأحكام القرآن : ١ / ١٣٢ ، والبحر المحيط : ١ / ٦٢٨ .

(٤) مجاز القرآن : ١ / ٥٦ .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز : ٢١٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢ / ١٣٢ ، والدّر المصون : ١ / ٣٧٣ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٤١٤ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٠٩ .

الأول : ما ذكره الزجاج وأكده الأخفش في معانيه .

والثاني : أن (سَفَّه نفسه) بمعنى في سَفَّه نفسه إلا أن (في) حُذِفَتْ كما حذفت حروف الجرِّ في غير موضع قال : " ... تقول : عُبِنَ في رأيه ، وَخَسِرَ في أهله ، وَخَسِرَ في بَيْعِهِ وقد جاء لهذا نظيرٌ . قال : ضَرِبَ عَبْدُ اللَّهِ الظَّهْرَ والبَطْنَ ، ومعناه : على الظَّهْرِ والبَطْنَ كما قالوا : تَخَلَّتْ البيتَ ... " (٤) . ونسب أبو جعفر النحاس هذا الرأي إلى الكسائي (٥) .

والرأي الثالث : هو قول الفراء الذي ذهب إلى أن نفسه منصوبٌ على التفسير مع كونها معرفة (٦) ، قال الفراء : " ... لأنه وإن كان معرفة فإنه في تأويل نكره ويصيبه النصب في موضع نصب النكرة ولا يجاوزه " (٧) . وهذا الرأي مخالفٌ لقول البصريين في عدم جواز مجيء التمييز معرفة وقد صرَّح سيبويه بذلك وهو يتحدث عن التمييز قائلاً : " وتقول هو أشجعُ الناسِ رجلاً وهما خيرُ الناسِ اثنين . فالمجرور هاهنا بمنزلة التتوين ، وانتصب الرجلُ والاثنتان ، كما انتصب الوجه في قولك : هو أحسنُ منه وجهاً . ولا يكون إلا نكرة " (٨) . وبهذا قال المبرد أيضاً (٩) .

وهذا رأي أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم فقد ردّوا قول الفراء ، قال الزجاج : " وعندي أن معنى التمييز لا يحتمل التعريف ، لأنَّ التمييز إنما هو واحد يدلُّ على جنس ،

(١) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ١٤٨ .

(٢) ينظر : الدر المصون : ١ / ٣٧٣ .

(٣) ينظر : ١ / ١٤٨ .

(٤) معاني القرآن : ١ / ١٤٨ ، وينظر : الجواهر : ١٠٩ ، وهو الكتاب المطبوع باسم إعراب القرآن

المنسوب خطأ للزجاج .

(٥) ينظر إعراب القرآن : ١ / ٢١٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢ / ١٣٢ . وفي الدر المصون :

١ / ٣٧٣ بلا عزو لأحدٍ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٠٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢١٤ ، ومشكل إعراب

القرآن : ٢ / ١٦٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١١٧ . ونسبه أبو البركات الأنباري

للكوفيين عامتهم .

(٧) معاني القرآن : ١ / ٧٩ ، وينظر : المحرر الوجيز : ١ / ٢١٢ . ونسب الأزهري رأي الفراء هذا

إلى الكسائي . ينظر : تهذيب اللغة (سَفَّه) .

(٨) الكتاب : ١ / ١٠٥ .

(٩) ينظر : المقتضب : ٣ / ٣٢ ، والأصول في النحو : ١ / ٢٦٩ .

او خلة تخلص من خلال ، فإذا عرّفه صار مقصوداً قصده ، وهذا لم يقله أحدٌ ممن تقدم من النحويين " (١) ، وهذا قول مكّي القيسي إذ أن الإختيار عنده رأي الأخص الذي يقدر حذف حرف الجرّ أي : سفه في نفسه ، فنصب النفس لما حذف حرف الجر (٢) . أما أبو البركات فقد عرض الآراء من غير ترجيحٍ لأحدٍ منها (٣) ، في حين اختار أبو البقاء العكبري الرأي الأول إذ جعل (نَفْسُهُ) مفعول (سَفَهُ) ؛ لأن معناه جهل وتقديره إلا من جهل خلق نفسه أو مصيرها (٤) ، واختار السفاقي أنه مفعول به وهو مما يتعدى بنفسه كسفه المضعّف وهذا أحسن الوجوه عنده (٥) .

وحكى ابن عطية عن مكّي قوله أنّ (نفسه) منصوب على أنه توكيد لمؤكد محذوف والتقدير : (سفه قوله نفسه) حذف الموكّد وأقيم التوكيد مقامه قياساً على النعت والمنعوت (٦) . وقد جوّز الزمخشري مجيء التمييز معرفة على الشذوذ (٧) . والمختار عندي من هذه الأقوال ما نقله الأخص عن أهل التأويل أن المعنى (سَفَهُ نفسه) بالتشديد ، وبهذا يكون إعراب لفظة (نَفْسُهُ) مفعولاً به ، ومما دعانا لإختيار هذا الرأي أن التضمين لا ينقاس عليه (٨) ، وكذلك حذف حرف الجر ، وأما التمييز فلا يقع معرفة وما ورد فهو نادرٌ او متأولٌ . وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي أن تتكير التمييز هو الغالب وهو الأصل وقد يردُ معرفة في تعبيرات قليلة (٩) . وهذا لا يمكن القياس عليه إذ لا يجوز أن يحمل كتاب الله على القليل النادر . والله أعلم .

(١) معاني القرآن وإعراجه : ٢١٠ / ١ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٢١٢ / ١ .

(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٧١ / ١ .

(٣) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١٢٣ / ١ .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١١٧ / ١ .

(٥) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٤١٣ . ٤١٤ .

(٦) ينظر : المحرر الوجيز : ٢١٢ / ١ . وليس في : مشكل إعراب القرآن ما يوحي بذلك .

(٧) ينظر : الكشاف : ٢١٥ / ١ .

(٨) ينظر : البحر المحيط : ٦٢٨ / ١ .

(٩) ينظر : معاني النحو : ٧٤٥ / ٢ .

٣ . ومنه تقديم التمييز إلى الفعل المتصرف (١)

ذكر أبو جعفر النحاس ، وتبعه مكي القيسي الخلف بين النحويين في جواز تقديم التمييز على عامله .

في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾ (٢) .

قال ابو جعفر النحاس : " نفساً منصوباً على البيان ولا يُجيز سيبويه ، ولا الكوفيون أن يتقدم ما كان منصوباً على البيان ، وأجاز المازني وأبو العباس المبرد أن يتقدم إذا كان العامل فعلاً وأنشدا (٣) :

وما كان نفساً بالفراق تطيباً

وسمعتُ أياً اسحاق يقول : إنما الرواية : وما كان نفسي " (٤) .

قال سيبويه : " لا يتقدم المفعول فيه فتقول : (ماءً امتلأتُ) ، كما لا يتقدم المفعول في الصفات المشبهة ، ولا في هذه الأسماء ؛ لأنها ليست كالفاعل " (٥) . وأراد سيبويه بالمفعول فيه هنا التمييز ، ويظهر هذا في المثال الذي ذكره ، وقد ذهب إلى هذا جمعٌ من النحويين (٦) . وخالفهم في ذلك المبرد إذ جَوَّز تقديم التمييز إذا كان عامله فعلاً

(١) ينظر في هذه المسألة : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٢٢٨ المسألة : ١٢٠ ، والتبيين عن مذاهب

النحويين : ٣٩٤ المسألة : ٦٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٣/٢ . ٧٤ . وشرح الكافية الشافية :

٢ / ٧٧٦ ، والأشباه والنظائر : ٤ / ١٥٠ ، وحاشية الصبّان : ٢ / ٣٠٠ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ٤ .

(٣) هذا عجز بيت للمُخَبِّلِ السَّعْدِيِّ ، صدره : **أتهجرُ ليلِي للفراقِ حبيها** ، ديوانه : ٥٨ ، وهو من

شواهد المقتضب : ٣ / ٣٧ ، والخصائص : ٢ / ٣٨٤ ، وأسرار العربية : ١٨٢ ، والمحزر الوجيز :

٢ / ٩ .

(٤) إعراب القرآن : ١ / ٣٩٥ . وينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٨٠ ، والجامع لأحكام القرآن :

٥ / ٢٦ . وقد جعل أبو البركات الأنباري الخلف في هذه المسألة بين البصريين والكوفيين . ينظر :

الإنصاف : ٢ / ٨٢٨ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٣٩٤ .

(٥) الكتاب : ١ / ١٠٥ .

(٦) ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ٢٢٣ . ٢٢٤ ، والخصائص : ٢ / ٣٨٦ ، وأسرار العربية : ١٨١ ،

وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٧٧٥ ، والمقرب : ١٨٣ ، والجملة العربية : ٧٠ .

متصرفاً ، قال : " واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً فجاز تقديمه لتصرف الفعل " (١) . وهذا مذهب المازني ، والكسائي (٢) .

والحجة القياسية في تجويزه هو القياسُ على جواز تقديم الحال على صاحبها (٣) . ورُدَّت هذه الحجّة بأنّ التمييز يختلف عن الحال ؛ لأنّ الحال لم تكن في الأصل هي الفاعلة ، كما كان التمييز كذلك (٤) ، وإذا قُدِّمَ الفاعل خرج من فاعليته (٥) .

أما الشاهد الشعري فله روايةٌ أخرى على ما نقله أبو جعفر النحاس ، قال : وسمعت أبا إسحاق يقول : " إنما الرواية : وما كان نفسي " (٦) .

قال القرطبي : " وقال أصحاب سيبويه إنّ نفساً منصوباً بإضمار فعل تقدير: أعني نفساً وليست منصوبة على التمييز وإذا كان هذا فلا حجّة فيه " (٧) .

يتضح لنا ههنا أنّ المازني والمبرد قاساً التمييز على غيره من الفضلات المنصوبة ، وقد رُفِضَ هذا القياس جمعُ من علماء اللغة والنحو وحجتهم في ذلك واضحةٌ فمن جوّزه فهو يقيس على الفضلات الأخرى كالمفعول به ، وهذا من باب التوسع في القياس لا يستقل به المازني والمبرد بل يشاركهما الجرمي ويسبقهم في ذلك الكسائي من الكوفيين فهؤلاء البصريين الثلاثة يوافقون الكسائي في القياس على المسموع القليل ، وقد وافقهم ابن مالك (٨) .

أما ابن هشام من المتأخرين فجوّز ذلك على ندرته قال : " وندر تقدّمه إلى المتصرف كقوله :

أنفساً تطيبُ بنيلِ المنى (٩) .

فابن هشام يجعلُ القياس ههنا مؤسساً على المسموع القليل .

(١) المقتضب : ٣ / ٣٦ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ٧٧٦ .

(٣) ينظر : الخصائص : ٢ / ٣٨٤ ، وأسرار العربية : ١٨٢ ، والأشباه والنظائر : ٤ / ١٥٠ .

(٤) ينظر : الخصائص : ٢ / ٣٨٤ ، وشرح المفصل : ٢ / ٧٤ .

(٥) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ٦٩٣ .

(٦) إعراب القرآن : ١ / ٣٩٥ ، والخصائص : ١ / ٣٩٥ ، وأسرار العربية : ١٨٢ .

(٧) الجامع لأحكام القرآن : ٥ / ٢٦ .

(٨) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ٧٧٧ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢ / ٣٠٠ .

(٩) أوضح المسالك : ٢ / ١١٥ .

وبناءً على ما قدّمناه يتضح لنا جلياً منع تقديم التمييز على عامله لعدم ثبوته
سماعاً وقياساً ، فضلاً عن أن رأي الجمهور عليه . والله اعلم .

٤ . اختلافهم في نصب (نزلًا) (١)

من قوله تعالى : ﴿ لَكِنَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا
الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ (٢) .

نَقَلَ لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في إعراب (نُزُلًا) إذ
ذهب البصريون إلى أن (نُزُلًا) مصدر وانتصابه بالمعنى (٣) ، ونسب أبو جعفر
النحاس قولين للأخفش أحدهما : أن يكون مصدرًا : أي أنزلهم الله ذلك نزلًا . والآخر : أن
يكون في موضع الحال أي : منزلين نزلًا (٤) . وفي المعاني ذكر الأخفش وجهًا واحدًا وهو
النصب على المصدر (٥) . ونسب أبو البقاء العكبري إلى الكوفيين قولهم : إنه منصوب
على الحال أو التمييز (٦) . وهذا قول الفراء إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة مدار البحث :
" لهم ذلك نُزُلًا وثوابًا؛ مفسراً كما تقول : هو لك هبةً وبيعاً وصدقةً " (٧) . وأجاز أبو البقاء
العكبري على أنه مصدر أن يكون حالاً من الضمير المجرور في
(فيها) أي : منزولة (٨) . وعند الكسائي هو منصوب على القطع ، أي الحال (٩) .

(١) ينظر هذه المسألة ائتلاف النصره : ٩٦ المسألة : ١٠٨ الأسماء .

(٢) سورة آل عمران ، الآية ١٩٨ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٥٠١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٣٩ ، ومشكل إعراب
القرآن : ٢ / ٢٧٢ ، والمحرر الوجيز : ١ / ٥٥٨ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٣٨ ،
والتيبان في إعراب القرآن : ١ / ٣٢٣ ، وائتلاف النصره : ٩٦ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن : ٣ / ٣٩ .

(٥) ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٤٦٧ .

(٦) ينظر : التيبان في أعراب القرآن : ١ / ٣٢٣ ، والدّر المصون : ٢ / ٢٩٢ .

(٧) معاني القرآن : ١ / ٢٥١ ، والبحر المحيط : ٢ / ٤٨٣ ، والدّر المصون : ٢ / ٢٩٢ . وهذا قول ابن
جرير الطبري أيضاً . ينظر : جامع البيان : ٤ / ١٤٥ .

(٨) ينظر : التيبان في إعراب القرآن : ١ / ٣٢٤ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٧٩ ، والدّر
المصون : ٢ / ٢٩٢ .

(٩) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٧٤ ، وينظر : ائتلاف النصره : ٩٦ .

وعندي لقول البصريين مزيةً على قول الكوفيين أي : أنه مصدر مُؤكَّد ؛ لأنَّ المعنى عليه وقبله قوله تعالى : ﴿ تَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾^(١) ، فادخاله إياهم الجنات هي لما فعلوه مثوبات فزاده تأكيد بقوله (نُزُلًا) و (تَوَابًا) تعظيماً لهذه الدرجات . والله أعلم بالصواب .

٥ . اختلافهم في المصدر المؤول (أَنْ تَبَرُّوا)

في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا ﴾^(٢) .
ومن المسائل التي ذُكرت في كتب إعراب القرآن اختلاف النحويين في موضع المصدر المؤول في قوله تعالى : (أَنْ تَبَرُّوا) ولهم أقولٌ في ذلك منها :

الأول : قول الزجاج ومفاده نصب بمعنى عرضةً والمعنى : لا تعرضوا باليمين بالله في أن تبرّوا فلما سَقَطَتْ (في) أفضى لمعنى الاعتراض فنصب أن^(٣) ، ثم اختلفوا في تقديره ، فقيل : كراهة أن تبرّوا ؛ لئلا تبرّوا ، وقيل لترك أن تبرّوا^(٤) ، والاختيار عند أبي البركات التقدير (كراهةً) أَنْ تَبَرُّوا أي الكراهة . قال أبو البركات الأنباري : " وهذا التقدير أولى ؛ لأنَّ حذف المضاف أكثر في كلامهم من حذف (لا) " ^(٥) ، ونَسَبَ السقاقيسي هذا الرأي للمهدوي^(٦) . وهو قول ابن جرير الطبري^(٧) ، ونسبه أبو البقاء العكبري لعامة الكوفيين^(٨) .

الثاني : قول الكسائي : موضع (أَنْ) خفض على إضمار الخافض و (إِنْ) سَقَطَتْ (في) ؛ لأنَّ (أَنْ) الحذف معها مستعمل ، تقول جئت لأن تضرب زيداً وجئت

-
- (١) سورة آل عمران ، الآية : ١٩٥ .
(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٢٤ .
(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٩٨ .
(٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٩٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٥٥ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٧٩ ، والدّر المصون : ١ / ٥٤٦ .
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٥٥ .
(٦) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٥٧٤ .
(٧) ينظر : جامع البيان : ٢ / ٢٣٩ .
(٨) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٧٩ .

أن تضربَ زيداً، فحذفت اللام مع (أن) ولو قلت : جئت ضربَ زيد تريد لضرب زيد لم يجر كما جاز مع (أن) لأنَّ (أن) إذا وصلت دلّ ما بعدها على الاستقبال (١) .

والثالث : للزجاج أيضاً ، قال : " ويجوز أن يكون موضع (أن) رفعاً ، فيكون المعنى ، (وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عَرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ . أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصَلِّحُوا أَوْلَى) ، أي البر والتقى أولى ، ويكون أولى محذوفاً كما جاء حذف أشياء في القرآن ، لأنَّ في الكلام دليلاً عليها ، ويشبه هذا منه : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ (٢) ، أي طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثل ، والنصب في أنّ والجرُّ مذهب النحويين ولا أعلم أحداً منهم ذكر هذا المذهب ، ونحن نختار ما قالوه ؛ لأنه جيد ولأن الإتيان أحبُّ ولأن كان غيره جائزاً (٣) ، وقد ضعف أبو حيان هذا الرأي ؛ لأنَّ فيه اقتطاع : أن تبروا مما قبله ، والظاهر هو اتصاله به ؛ ولأن فيه حذف لا دليل عليه (٤) .

والنصب في أن في هذا الموضع هو الإختيار عندي أي كراهة أن تكبروا مفعول من أجله وهذا الإختيار رجّحه كثير من النحويين (٥) ؛ لأن المعنى يفضي إليه ، ولم يعترضه أحدٌ من النحويين ، وليس فيه حذف يدعو إلى التأويل . والله أعلم بالصواب .

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٩٨ . وفيه الكلام غير منسوب لأحدٍ ونسبه مكي القيسي إلى الكسائي . ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٩٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٥٥ ؛ والتفسير الكبير : ٦ / ٧٦ ، والدّر المصون : ١ / ٥٤٧ .

(٢) سور محمد ، الآية : ٢١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٣٠٠ ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٥٥ ، والتبيان

في إعراب القرآن : ١ / ١٧٩ ، والبحر المحيط : ٢ / ٤٤٠ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣ / ٥٧٣ .

(٤) ينظر : البحر المحيط : ٢ / ٢٤٠ ، المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٤ / ٥٧٤ ، والدّر المصون : ٢ / ٥٤٦ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٩٩ ، والمحزر الوجيز : ١ / ٣٠٠ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٥٥ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٧٩ ، والدّر المصون : ١ / ٥٤٦ .

٦ . اختلافهم في نصب أياماً

من قوله تعالى : ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ﴾ (١) .

ومما ذكره لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في نصب (أياماً) إذ ذكر الزجاج أنه منصوب على الظرف كأنه كتب عليكم الصيام في هذه الأيام والعامل فيه الصيام والمعنى كتب عليكم أن تصوموا أياماً معدودات (٢) . وهذا الرأي هو المختار عند مكي القيسي ، قال : " فإن جعلت نَصْبَ (الأيام) على الظرف، والعامل فيها (الصيام) ، مجاز جميع ما امتنع إذا جعلت (الأيام) مفعولاً بها ؛ لأن الظروف يُنْتَسَع فيها ، وتعمل فيها المعاني ؛ وليس كذلك المفعولات ... " (٣) ، وهذا قول أبي البقاء العكبري أيضاً (٤) . أمّا الفراء فعنده منصوب على أنه مفعول ما لم يُسم فاعله نحو : أعطى عبد الله المال (٥) . أي أنه عدَّ (كُتِبَ) مما ينصب مفعولين جَعَلَ أولهما نائب فاعل (٦) .

وَرَدَّ الزَّجَاج قَائِلاً : " وليس هذا بشيء ؛ لأنَّ الأيام ههنا مَعْلَقَةٌ بِالصَّوْمِ وَزَيْدِ وَالْمَالِ مَفْعُولَانِ لِأَعطَى فَلَكَ أَنْ تَقِيْمَ أَيُّهُمَا شِئْنَتْ مَقَامَ الْفَاعِلِ . وليس في هذا إلَّا نصب الأيام بالصيام " (٧) . واتفق أبو البركات الأنباري ، وأبو البقاء العكبري على نصب (

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٨٤ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٥٢ / ١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٨٥ / ١ ، والمحرر الوجيز : ٢٥٠ / ١ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١٤٩ / ١ ، والجامع لإحكام القرآن : ٢٧٦ / ٢ ، والدر المصون : ٤٦ / ١ .

(٣) مشكل إعراب القرآن : ٨٥ / ١ .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٤٩ / ١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن : ١١٢ / ١ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٢٥٢ / ١ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٤٨٢ ، والمحرر الوجيز : ٢٥٠ / ١ .

(٦) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢٧٦ / ٢ ، والبحر المحيط : ١٨٠ / ٢ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه : ٢٥٢ / ١ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٤١ / ١ .

الأيام) بتقدير فعل محذوف وتقديره (صوموا) أياماً ، فعلى هذا التقدير يكون :
(أياماً) ظرفٌ ؛ لأنَّ الظرف يعمل فيه المعنى (١) .

وهذا الرأي قريب من رأي الزجاج وهو المختار عند السفاقي (٢) . ولكنَّ أبا
البقاء العكبري جوَّز قول الفراء ولم يخطئه (٣) .

ونقل السفاقي رأي الزمخشري الذي اختار نصب (أياماً) بالصِّيَام ، ونظَّره بقولك
: : (تَوَيْتُ الخروج يوم الجمعة) (٤) ، وهذا ليس بشيء عند السفاقي ؛ لأنه يلزم الفعل
بين المصدر ومعموله بأجنبي ، وهو قوله (كما كُتِبَ) ، لأنه ليس معمولاً للمصدر على
أَيِّ تقديرٍ قَدَّرَهُ ، ولو فسَّر لنا على أنه صفة للصِّيَام ، على أنَّ تَعْرِيفَ الصِّيَام جنس لم
يجز أيضاً ، لأنَّ المصدر إذا وصف قبل إعماله لم يعمل (٥) .

والرأي الراجح عندي من هذه الآراء أن يكونَ منصوباً بعاملٍ مقدَّر يدل عليه سياق
الكلام تقديره : صوموا أياماً ، ويحتمل هذا النصبُ وجهين : إمَّا الظرفية وإمَّا المفعول به
إتساعاً ؛ لأنَّ الحذف بدليل كثيرٌ في كلام العرب والقرآن الكريم . والله أعلم .

(١) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٤٢ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٤٩ .

(٢) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٤٨١ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٤٩ .

(٤) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٤٨١ ، والكشاف : ١ / ٢٥١ ، والبحر المحيط : ٢ / ١٨١ .

(٥) ينظر : المجيد في إعراب القرآن : ٤٨١ . وهذا الكلام بتمامه في البحر المحيط : ٢ / ١٨١ ، والدَّر

المصون : ١ / ٤٦٠ .

٧ . نصب (كتاب الله) (١)

في قوله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ (٢) .

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز تقديم (معمول اسم الفعل) وتجسد ذلك في إعراب قوله تعالى : (كتاب الله عليكم) إذ نُسِبَ إلى سيبويه أنّ (كتاب) نُصِبَ على المصدر ب (كَتَبَ) المحذوف ، وقد دلّ عليه قوله حَرَمَتْ (٣) . وذهب سيبويه إلى أنّ (كتاب الله) مصدر مؤكد ، وليس مفعولاً به ، إذ قال : " ... كتاب الله توكيداً كما قال صَنَعَ الله وكذلك وعد الله ؛ لأن الكلام الذي قبله وَعَدُّ وُضِعَ فكأنه قال : وَعَدَاً ، وَصُنِعَاً وَخُلِقَاً وَكُتِبَاً وكذلك دعوة الحق ؛ لأنه قد عُلم أنّ قولك : الله أكبرُ دُعَاءُ الحقِّ ، ولكنه توكيد ... وقد زعم بعضهم أن كتابَ الله نصب على قوله عليكم كتاب الله ... " (٤) ، وهذا قول المبرد إذ قال تعليفاً على الآية " فلم ينتصب (كتاب) بقوله : (عليكم) ولكن لما قال : (حَرَمَتْ عليكم أمهاتكم) أعلم أنّ هذا مكتوب عليهم ، فنصب (كتاب الله) للمصدر ؛ لأنّ هذا بدل اللفظ بالفعل " (٥) . أي أن المبرد لا يجوز أن يكون (كتاب) منصوباً باسم الفعل الذي يليه وهو (عليكم) ، وإنما يراه أنه مصدر للفعل كتب وهذا قول ابن السراج ، وابن عطية ، وأبي حيّان ، والسّمين الحلبي (٦) . ونسب مكي القيسي إلى الكسائي جواز النصب على الإغراء ب (عليكم) واستبعده ؛ لأن ما انتصب بالإغراء لا يتقدم على ما قام مقام الفعل وهو عليكم ، وقد تقدم في هذا

(١) المسألة في : الإنصاف : ١ / ٢٨ ، المسألة : ٢٨ ، وأسرار العربية : ١٥٧ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٣٧٣ المسألة : ٥٩ ، والمقرب : ١٥١ ، وأوضح المسالك : ٣ / ١٢٠ ، وظاهرة المنع في النحو العربي : ٢٧٤ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ٢٤ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٤٠٦ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ١٨٦ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٤٩ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٤٧ ، والبحر المحيط : ٢ / ٥٨٥ ، والدّر المصون : ٢ / ٣٤٥ ، وائتلاف النصرة : ٣٥ .

(٤) الكتاب : ١ / ١٩١ .

(٥) المقتضب : ٣ / ٢٠٣ ، ٣ / ٢٨٠ .

(٦) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ١٤٢ ، المحرر الوجيز : ١ / ٣٥ ، والبحر المحيط : ٢ / ٥٨٥ ، والدّر المصون : ٢ / ٣٤٥ .

الموضع ، ولو كان النص : عليكم كتاب الله لكان نصبه على الإغراء أحسنَ من المصدر (١) ، وما نسبه مكي القيسي إلى الكسائي نسبه أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين عامتهم (٢) .

وَرَجَّحَ أصحاب كتب إعراب القرآن ما قاله البصريون ، وأجمعوا على أنه لا يجوز أن يكون منصوباً على الإغراء بـ (عليكم) ؛ لأنَّ ما أنتصب بالإغراء لا يتقدم على ما قام مقام الفعل وهو عليكم ، ولأنَّ عليكم وبابه عامل ضعيف (٣) .
واستشهد الزجاج لذلك بقول الشاعر (٤) :

يا أيُّها المائِحُ دلّوي دُونِكا إنِّي رأيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

إذ لم يجوز أن يكون (دلوي) منصوباً باسم الفعل (دُونِكا) (٥) .

ويبدو أنّ أبا البركات الأنباري لم يكن دقيقاً في نسبة الجواز إلى الكوفيين عامتهم ولا أبا البقاء العكبري الذي تبعه في ذلك ؛ لأنَّ الفراء لا يختلف مع البصريين في هذا الشأن ، قال تعليقاً على الآية الكريمة مدار الخلاف : " قوله : (كتاب الله عليكم) كقولك : (كتاباً من الله) ، وقد قال بعضُ أهل النحو : معناه (عليكم كتاب الله) والأول أشبه بالصواب . وقلّما تقول العرب : زيداً عليك أو زيداً دونك ، وهو جائز كأنه منصوب بشيءٍ مضمّر قبله " (٦) ، وقد أكد ذلك ابن يعيش إذ نسبَ إلى الفراء المنع (٧) ، وهذا ما يُعزِّزُ رأينا، فضلاً عن موافقة ابن جرير الطبري وهو من حدّاق الكوفيين لسببويه في هذه المسألة إذ قال : " يعني تعالى ذكره كتاباً من الله عليكم فأخرج الكتاب مصدراً من غير لفظه ، وإنما جاز ذلك ، لأنَّ قوله تعالى حُرِّمَتْ عليكم امهاتكم إلى قوله : كتاب الله عليكم بمعنى كتب الله تحريم ما حرّم من ذلك ... وخلاف ما وجهه إليه من زعم أنه نصب على وجه الإغراء " (٨) .

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٨٦ ، والدّر المصون : ٢ / ٣٤٥ .

(٢) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٤٩ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٤٦ ، وأسرار العربية : ١٥٦ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعراجه : ٢ / ٣٦ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ١٨٦ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٤٩ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٤٦ ، وأسرار العربية : ١٥٦ ، واقتلاف النصر : ٣٥ .

(٤) البيت لجارية بن مازن . ينظر : الإنصاف : ١ / ٢٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١١٧ ، والدّر المصون : ٢ / ٣٤٥ .

(٥) ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٣٦ .

(٦) مباني القرآن : ١ / ٢٦٠ .

(٧) ينظر : شرح المفصل : ١ / ١١٧ .

(٨) جامع البيان : ٥ / ٧ .

٨ . اختلافهم في نصب (رحمة)

في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَدُونَ ﴾
إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴿١﴾ .

اختلف النحويون في إعراب (رحمة) وهذا الخلاف نقله اصحاب كتب إعراب القرآن الكريم إذ نسبوا إلى الكسائي أنه منصوب على الاستثناء كأنه قال : إلا أن يرحمهم رحمة^(٢) . والزجاج أعربها على أنها منصوبة على المفعول من أجله^(٣) . وهذا هو رأي الفراء الذي قال تعليقا على الآية الكريمة : (إلا أن نفع ذلك رحمة)^(٤) . وذكر مكي القيسي رأياً تفرد فيه إذ نصب رحمة على حذف حرف الجر أي إلا برحمة على إسقاط الخافض^(٥) ، ونقله عنه أبو البركات الأنباري، وأبو البقاء العكبري^(٦) . والرأي الراجح عندي في نصب (رحمة) هو اختيار الزجاج ، لأنه قريب من معنى الآية ، وعليه أكثر معريو القرآن ومفسريه^(٧) .

(١) سورة يس ، الآيتان : ٤٣ ، ٤٤ . وذكر الخلاف في : سورة القصص ، الآية : ٤٦ ، والدخان ، الآية : ٦ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٧٢٤٥ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٢٨ ، والمحزر الوجيز : ٤ / ٤٥٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ٣٥ ، والبحر المحيط : ٩ / ٧١ ، والدّر المصون : ٥ / ٤٨٧ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعراجه : ٤ / ٢٨٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٧٢٤ .

(٤) معاني القرآن : ٢ / ٣٧٩ .

(٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٢٨ ، والدّر المصون : ٥ / ٤٨٧ .

(٦) ينظر : البيان في غير إعراب القرآن : ٢ / ٢٩٧ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٠٨٤ .

(٧) ينظر : جامع البيان : ٥ / ٧ ، والكشاف : ٤ / ٢١ ، والمحزر الوجيز : ٤ / ٤٥٥ ، والبحر المحيط : ٩ / ٧١ ، والدّر المصون : ٢ / ٣٤٥ .

٩ . هل تدخل (أل) التعريف على الحال ؟

في قوله تعالى : ﴿ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾ (١) .

نقل لنا أبو جعفر النحاس حكاية عن الكسائي ، والفرّاء بنصب (الأذَلَّ) على الحال ، والحال لا يكون فيها الألف واللام عند النحويين .

وأجاز يونس : مررت به المسكين ، ونصب (المسكين) على الحال ولا ينقاس على هذا ، لشذوذه وخروجه على القياس (٢) ، بيد أن سيبويه ردّ على يونس بقوله : " وهذا لا يجوز ؛ لأنه ينبغي أن يجعله حالاً ، ويدخل فيه الألف واللام " (٣) .

وحكى سيبويه عن العرب سماعاً : ادخلوا الأول فالأول وزعم أنه منصوب على الحال (٤) . قال سيبويه : " هذا باب ما ينصب فيه الصفة ؛ لأنه حال وقع فيه الألف واللام : شبهوه بما يُشَبَّه من الأسماء بالمصادر نحو : قولك : فاهُ في فيّ وليس بالفاعل ولا المفعول ... وهو قولك : دخلوا الأول فالأول جرى على قولك واحداً فواحداً ... " (٥) ، أي أنه يؤول بنكرة أي واحداً فواحداً . وتابع ابن مالك سيبويه في هذا إذ ذكر أنّ الحال إنّ وقت معرفة في اللفظ أولت بنكرة ، ومثّل لذلك بقوله : (اجتهد وَحَدَاكَ أي منفرداً) (٦) . وعلل ابن كيسان قائلاً : " لا نعلم شيئاً يصبح في كلام العرب منصوباً على الحال ، وفيه الألف واللام إلاّ هذا ، ولعله فيه أنه وقع فرقاً بين معنيين ؛ لأنك إذا قلت : دخلوا أولاً أولاً فمعناه : دخلوا متفرقين فإذا قلت : دخلوا الأول فالأول فمعناه : أعرفهم الأول فالأول " (٧) .

(١) سورة المنافقون ، الآية ٧ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٣٣٣ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٨١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٤٤١ ، والمحزر الوجيز : ٥ / ٣١٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣٣٧ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٦٨ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٢٥٥ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٤٣٧ ، والمحزر الوجيز : ٥ / ٣١٥ .

(٥) الكتاب : ١ / ١٩٨ .

(٦) شرح الكافية الشافية : ٢ / ٧٣٤ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٦٠٣ ، والدّر المصون : ٦ / ٣٢٣ . وإعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٣٣٣ .

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٣٣٣ .

وحكى سيبويه عن عيسى بن عمر : " ادخلوا الأول فالأول يحمله على المعنى (١) ، قال أبو جعفر النحاس : " وقد خطأه سيبويه ؛ لأنه لا يجوز : ادخلوا الأول فالأول فالأول أي إنما يقال باللام " (٢) . وليس في عبارة سيبويه ما يدل على أنه خطأ عيسى ابن عمر .

وقد راجعت معاني القرآن لأقف على حكاية أبي جعفر النحاس عن الكسائي والفراء في جواز نصب (الأذَل) في الآية الكريمة على الحال فوجدته يقول : " ويجوز في القراءة (لِيُخْرِجَنَّ) الأَعَزُّ منها الأذَلُّ ، كأنك قلت : ليخرجن العزيز منها ذليلاً ؛ وقرأ بعضهم : لَنُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ منها الأذَلُّ ، أي : لنخرجن الأَعَزُّ في نفسه ذليلاً " (٣) . فالفراء يجوز أن يكون (الأَعَزُّ) حالاً لكن بتأويل (ذليلاً) كما هي قراءة الحسن وابن أبي عبلة (٤) ، ونسب بعض المتأخرين جواز تعريف الحال إلى البغداديين أيضاً ، فضلاً عن يونس وإلى الكوفيين بشرط تضمنها (أي الحال) معنى الشرط فعند ذلك يجوز تعريفها وهي مع ذلك نكرة فأجازوا : زيدَ الراكبَ أحسنُ منه الماشي ، ف (الراكب و (الماشي) حالات ، مؤولان بالشرط . والتقدير : (زيدٌ إذا ركبَ أحسنُ منه إذا مشى) (٥) .

ولأبي البقاء العكبري رأيٌ خاصٌّ بقوله تعالى : (الأذَلُّ) ، قال : " (الأذَلُّ) على هذا حال ، والألف واللام زائدة ، أو يكون مفعول حالٍ محذوفة ؛ أي مُشبهاً الأذَلُّ " (٦) . والأذَلُّ على الحال شاذٌّ ، والجمهور جعلوا (آل) مزيدة على حَدِّ (أرسلها العراك ، وأدخلوا الأول فالأول) (٧) .

وقياس قول الكوفيين جواز هذا ، لأنَّ الحال عندهم إذا كانت في معنى الشرط جاز أن تكون معرفةً بـ (آل) (٨) ، وهذا عند البصريين متأول على زيادة الألف واللام ؛ لأنها معرفةٌ والحال لا تأتي معرفةً عندهم (٩) .

١٠ . اختلافهم في نصب (زهرة)

-
- (١) الكتاب : ١ / ١٩٩ .
 (٢) إعراب القرآن : ٣ / ٣٣٣ .
 (٣) معاني القرآن للفراء : ٣ / ١٦٠ .
 (٤) ينظر : المحرر الوجيز : ٥ / ٣١٥ ، والبحر المحيط : ١٠ / ١٨٣ ، الذر المصون : ٦ / ٣٢٣ .
 (٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٣٧ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٦٣٠ ، همع الهوامع : ٤ / ١٨ .
 (٦) البيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٢٢٤ ، والذر المصون : ٦ / ٣٢٣ .
 (٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٣٧ . ٣٣٨ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٢٠١ ، والذر المصون : ٦ / ٣٢٣ ، وهمع الهوامع : ٤ / ١٨ .
 (٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ٣٣٨ .
 (٩) ينظر : أسرار العربية : ١٧٩ . ١٨٠ ، والبحر المحيط : ١٠ / ١٨٤ .

في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا... ﴾ (١) .

اختلف النحويون في نصب قوله تعالى : (زهرة الحياة) ولهم في ذلك أقوال نقلها لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم .

أولها : قول الزجاج الذي يرى أنه منصوب بتقدير فعلٍ مضمّرٍ دلّ عليه (مَتَّعْنَا) ؛ لأنَّ (متعنا) بمنزلة (جعلنا) عنده ، فكأنه قال : جعلنا لهم زهرة الحياة (٢) .

والثاني : قول الفراء ، وقد اختلف عنه النقل إذ نقل لنا مكي القيسي قوله : " أنه منصوب على الحال والعامل فيه (مَتَّعْنَا) ، قال كما تقول : مررتُ به المسكين ، وقدره : متعناهم به زهرةً في الحياة الدنيا وزينة فيها . وزهرة الحياة نكرة على زيادة الألف واللام ، وليست معرفة ؛ قال : وإن كانت معرفة ، فالعرب تقول : مررتُ به الشريفَ الكريم ، يعني تنصبه على الحال ، على تقدير زيادة الألف واللام " (٣) . والفراء يرى أنَّ (زهرةً) حال بتأويلها والعامل فيه (مَتَّعْنَا) ونص كلامه : " (زهرة الحياة الدنيا) نصبت الزهرة على الفعل متعناهم به زهرةً في الحياة وزينةً فيها . و (زهرةً) وإن كانت معرفة فإنَّ العرب تقول : مررتُ به الشريفَ الكريم " (٤) .

ونقل عنه أبو البركات الأنباري أنه منصوب على التمييز وهو غلط عند البصريين ؛ لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون معرفة (٥) ، وتبعه في ذلك أبو البقاء العكبري (٦) ، والصحيح ما نقله مكي القيسي على أنه حال ؛ لأنه نصّ على ذلك كما مرَّ آنفاً ، ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن هشام عزا إلى الفراء أن زهرةً في الآية الكريمة تمييز لـ (ما) او

(١) سورة طه ، الآية : ١٣١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٣٨٠ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٦٣ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٧٨ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ١٥٥ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٩٠٩ ، والدّر المصون : ٥ / ٦٦ .

(٣) مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٧٨ ، والمحمر الوجيز : ٤ / ٧١ ، والجامع لأحكام القرآن : ١١ / ٢٦١ .

(٤) معاني القرآن : ٢ / ١٩٦ .

(٥) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ١٥٥ ، والدّر المصون : ٥ / ٦٦ .

(٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٩٠٩ .

الهاء ^(١) ، وهذا العزو غير صحيح ؛ لأن الفراء يرى أنها حال كما بيّناه. ويبدو أن ابن هشام اعتمد على رواية أبي البركات الأنباري وأبي البقاء العكبري .

الثالث : أن تكون زهرةً حال من الهاء في به أو من (ما) وحذف التنوين ؛ لإلتقاء الساكنين ، وجُر (الحياة) على أنه بدل من (ما) فيكون التقدير : ولا تمدّن عينيك إلى الحياة الدنيا زهرةً ، أي في حالة زهرتها . وهذا قول مكي القيسي ^(٢) ، واستبعده أبو البقاء العكبري ^(٣) ، واختاره القرطبي ^(٤) ، واعترض ابن هشام على مكي القيسي ، والصواب أن (زهرةً) مفعول به بتقدير جعلنا لهم أو آتيناهم ، ودليل ذلك ذكر التمتع ، أو بتقدير (أذم) ؛ لأن المقام يقتضيه أو بتقدير أعني بياناً لـ (ما) أو للضمير أو بدل من أزواج ، أمّا بتقدير ذوي زهرة ، أو على أنهم جعلوا نفس الزهرة مجاز للمبالغة ^(٥) .
والذي أراه هنا أن معنى الآية الكريمة يسعف النصب على الحال ، إذ التقدير : لا تمدّن عينيك إلى الحياة الدنيا زهرةً ، أي في حال زهرتها . والله أعلم بالصواب .

١١ . اختلافهم في إعراب (وَحَدَهُ)

-
- (١) ينظر : مغني اللبيب : ٧٢٠ .
(٢) مشكل إعراب القرآن : ٧٨ / ٢ .
(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٩٠٩ / ٢ .
(٤) الجامع لأحكام القرآن : ١١ / ٢٦١ .
(٥) مغني اللبيب : ٧٢٠ .

ومما نقله لنا أصحاب كتب إعراب القرآن اختلاف النحويين في إعراب : (وَحَدَّهُ) من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ ... ﴾ (١) .

إذ اختلف البصريون فيما بينهم في نصب (وَحَدَّهُ) إذ يرى الخليل وسيبويه نصبه على المصدر (٢) ، قال سيبويه : " هذا باب ما جعل من مصدراً كالمضاف في الباب الذي يليه وذلك قولك : مررت به وحده ، ومررت بهم وحدهم " (٣) ، وهو عند يونس حال ، أي : موحداً (٤) .

ونسب أبو البركات الأنباري إلى يونس قوله : أنه منصوب على الظرف (٥) .
ونسب السفاقي إلى الفراء قوله : أنه حال (٦) ، وعند الزمخشري إنه ساد مَسَدَّ الحال وأصله (يَجِدُّ) وَحَدَّهُ بمعنى واحد (٧) ، قال أبو البركات الأنباري : " والذي عليه الأكثر هو الأول وهو أوجه الأوجه " (٨) . وهذا الرأي هو الأرجح عندي ، لأنه قريب من المعنى ولم يطعن به أحد .

(١) سورة الزمر ، الآية : ٤٥ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٨٨٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٥٩ ، والمحزر الوجيز :

٤ / ٥٣٤ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣٢٤ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٢ .

وجاء في القاموس المحيط : ١ / ٣٤٣ " ونصبه على الحال عند البصريين لا على المصدر

وأخطأ الجوهري ويونس منهم بنصبه على الظرف بإسقاط على ... " .

(٣) الكتاب : ١ / ١٨٧ . وهذا الكلام ذُكر في كتاب العين : ٣ / ٢٨١ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٨٢٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٥٩ ، والجامع لأحكام

القرآن : ١٥ / ٢٦٤ .

(٥) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣٢٤ .

(٦) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٢ . ولم أعثر على قول الفراء هذا في معانيه ولكنه في

البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣٢٤ بلا عزو ونسبه ابن عطية إلى الفراء : المحزر الوجيز :

٥٣٤ .

(٧) ينظر : الكشاف : ٢ / ٦٢٧ .

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣٢٤ .

١٢ . اختلافهم في مجيء الحال من المضاف إليه (١)

في قوله تعالى : ﴿ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ (٢) .

قال الزجاج : " نصب حنيفاً على الحال ، والمعنى : بل نتبع ملة إبراهيم في حال حنيفيته " (٣) . وعند النحويين حال من الضمير المرفوع في (اتبع) ولا يُحسَنُ أن يكون حالاً من ابراهيم ؛ لأنه مضاف إليه (٤) .

لذلك خَطَأً علي بن سليمان (الأخفش الصغير) أبا اسحاق الزجاج عندما أعرب (حنيفاً) منصوباً على الحال ؛ لأنه لا يجوز : جاءني غلامٌ هندی مسرعاً ، ولكنه عنده منصوب على (اعني) (٥) . قال مكي : " ولا يحسن أن تكون حالاً من (ابراهيم) لأنه مضاف إليه (٦) .

وهذا الكلام ليس صحيحاً عند ابن عطية ، إذ قال : " لأنّ الحال قد تعمل فيه حروف الخفض إذا عملت في ذي الحال ، كقولك مررت بزید قائماً : " (٧) ، وَرَدَّه أبو حيان بقوله : " وأما قول ابن عطية في ردّه على مكي القيسي بقوله : وليس كما قال ؛ لأنّ الحال إلى آخره فقول بعيد عن قول أهل الصنعة ؛ لأنّ الباء في بزید ليست هي العاملة في قائماً وإنما العامل في الحال مررت ، والباء وإن عملت الجر في زيد فإن زيدا في موضع نصب بمررت ، وكذلك إذا حذف حرف الجرّ حيث يُجوزُ حذفه نصب الفعل ذلك الأسم الذي كان مجروراً بالحرف " (٨) .

وقد ذكر السفاقي في الحال من المضاف إليه ثلاثة مذاهب للنحويين :

-
- (١) ينظر هذه المسألة : شرح ابن عقيل : ١ / ٦٤٤ ، والبحر المحيط : ٦ / ٦١١ ، والنهر الماد : ٢ / ٢٧٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣٤٨ ، ، والجواهر : ١ / ٢٥١ .
- (٢) سورة النحل ، الآية : ٢٣ .
- (٣) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢١٣ .
- (٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٤٨ . ٨٥ .
- والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٠٨ .
- (٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢١٨ ، والدّر المصون : ١١ / ٣٨٣ .
- (٦) مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٢ ، وينظر : الدّر المصون : ٤ / ٣٦٦ .
- (٧) المحرر الوجيز : ٣ / ٤٣١ ، وينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٠٨ .
- (٨) البحر المحيط : ٦ / ٦١١ ، وينظر : النهر الماد : ٢ / ٢٧٧ ، والدّر المصون : ٤ / ٣٦٦ .

أحداها : الجواز مطلقاً وهو ظاهر كلام أبي علي الفارسي^(١) ، ونسبه الصبان في حاشيته على شرح الأشموني إلى سيبويه^(٢) .

الثاني : الجواز إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه أو كالجزء^(٣) ، وهذا اختاره ابن مالك إذ جعل (حنيفاً) حال من إبراهيم ؛ لأنه كالجزء من المضاف إليه ، لأن إبراهيم لها لازمها تنزلت منه منزلة الجزء^(٤) .

الثالث : الجواز إذا كان المضاف عاملاً لفظياً أو معنوياً^(٥) .

-
- (١) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٦١٤ ، الأمالي الشجرية : ٢ / ٢٧٣ . ٢٧٤ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٦٧٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣٤٨ .
- (٢) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢ / ٢٦٦ .
- (٣) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٦١٤ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٦٤٤ . ٦٤٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣٤٨ .
- (٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٤٨ ، والدّر المصون : ١ / ٣٨٣ .
- (٥) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٦١٤ .

١٣ . هل يجوز تقديم الحال على المجرور بالحرف غير الزائد ؟

في قوله تعالى : ﴿ وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ (١) .

ذكر السفاقي رأي الزمخشري في قوله تعالى : (على قميصه) قائلاً : " قال الزمخشري محله نصب على الظرف أي : جاؤوا فوق قميصه بدمٍ ، كما تقول : جاء على جماله بأحمالٍ ، ولا تكون حالاً متقدمة ؛ لأن حال المجرور لا تتقدم عليه (٢) ، وخالفه أبو البقاء العكبري في موضع (على قميصه) إذ يراه حالاً من الدم ؛ لأن التقدير عنده : جاؤوا بدمٍ كذب على قميصه (٣) .

أمّا تقديم الحال على صاحبها المجرور فإن أغلب النحويين على منع (مررت ركباً بزيد) ، قال سيبويه : " ومن ثم صار (مررت قائماً برجلٍ) لا يجوز ؛ لأنه صار قبل العامل في الأسم وليس فعل ، والعامل الباء (٤) ، في حين أجاز الفراء ما تقدم مستدلاً بقراءة من قرأ قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ﴾ (٥) ، إذ قال : " ومن قال (مطوياتٍ) رفع (السموات) بالباء التي في (يمينه) كأنه قال : (والسموات في يمينه) وينصب (المطويات) على الحال ، أو على القطع والحال أجود " (٦) .

وذكر أبو حيان الخلاف بين النحويين في هذه المسألة ، قال : " وذو الحال إن كان مجروراً بحرف ، فإما أن يكون زائداً أو غير زائد إن كان زائداً جاز تقديمها على ذي الحال نحو : ما جاني من أحد عاقلاً فيجوز ما جاءني عاقلاً من أحد وإن كان غير زائد نحو : مررت بهندٍ ضاحكةً ، فمذهب البصريين أنه لا يجوز تقديمها مطلقاً كان ذو الحال ظاهراً أو مضمراً . لا تقول : مررتُ ضاحكةً بهندٍ ، وأجاز ذلك من المتأخرين ابن كيسان

(١) سورة يوسف ، الآية : ١٨ .

(٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٩٩ ، وينظر : الكشاف : ٢ / ٤٢٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش :

١ / ٥٦ ، والبحر المحيط : ٦ / ٢٥٠ ، ٤ / ١٦٣ ، والدر المصون : ٤ / ١٦٣ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧٢٦ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٩٩ ، والدر

المصون : ٤ / ١٦٣ .

(٤) الكتاب : ١ / ٢٧٧ ، وينظر : المقتضب : ٤ / ١٧١ ، والأصول : ١ / ٢١٥ ، ٢١٩ ، وشرح

المفصل لابن يعيش : ٢ / ٥٩ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٣٣٢ ، والجملة العربية : ٢٩ ،

وظاهرة المنع في النحو العربي : ١٥٨ .

(٥) سورة الزمر ، الآية : ٦٧ .

(٦) معاني القرآن : ٢ / ٤٢٥ ، وهي قراءة عيسى بن عمر . ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ١٣١ .

والفارسي وابن برهان ، وفضل الكوفيون فقالوا : إن كان ذو الحال مضمراً جاز تقديمه عليه نحو : مَرَرْتُ ضاحكاً بك وإن كان مظهراً والحال فعل جاز تقديم الحال على نحو : مَرَرْتُ بهندي تَضَحُّكَ فيجوز ، مَرَرْتُ تضحكُ بهندي ، وإن كان الحال اسماً فلا يجوز تقديمها لا يجوز مَرَرْتُ ضاحكاً بهندي ، وحكى ابن الأنباري أن الإتفاق على منع ذلك وأن التقديم خطأ " (١) .

وعلل المانعون ذلك عندما قالوا : " كما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجرّ لا يجوز تقديم الحال عليه " (٢) . وعلمه ابن الحاجب بأنه " لم يُسمع من الفصحاء تقديمه " (٣) . أمّا فيما يخص الآية الكريمة ، فإن المعنى يرشدنا إلى ترجيح رأي أبي البقاء العكبري ؛ لأن المعنى لا يساعد على نصب (على) على الظرف بمعنى فوق على قول الزمخشري ؛ لأن العامل فيه إذ ذاك (جاؤوا) ، وليس الفوق ظرفاً لهم بل يستحيل أن يكون ظرفاً لهم (٤) . والله أعلم بالصواب .

(١) ارتشاف الضرب : ٢ ، ٣٤٧ . ٣٤٨ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٥٩ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٣٣١ .

(٤) ينظر : البحر المحيط : ٦ / ٥٢٠ ، والدر المصون : ٤ / ١٦٣ .

١٤ . (لفظة أجمعون بين الحال والتوكيد)

في قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ (١) .

ذكر الزجاج وتبعه أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم أن (أَجْمَعُونَ) عند الخليل وسيبويه توكيد بعد توكيد (٢) ، وهذا ما نصَّ عليه سيبويه قائلاً : " فأما نفسه حين قلت : رأيتُه إيَّاه نفسه فوصفٌ بمنزلة هو ، وإيَّاه بدلٌ ، وإنما ذكرتهما توكيداً كقوله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) (٣) . أي أنه توكيد ثانٍ .

ونسب أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم إلى المبرد مخالفته للخليل وسيبويه فهي عنده تدل على اجتماعهم في السجود ، إذ المعنى : فسجدوا كلُّهم في حال واحد (٤) ، أي أنه بمعنى الحال ، قال ابن عطية : " قال المبرد : لو وقف على (كلهم) لاحتمل أن يكون سجودهم في مواطن كثيرة ، فلما قال (أجمعون) دلَّ على أنهم سجدوا في موطن واحد " (٥) .

وقد اتفق أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم على ردِّ ما يُنسب إلى المبرد بحجة أن (أجمعون) معرفة فلا يمكن أن تكون حالاً وفقاً للمذهب البصريّ المعروف (٦) . قال مكي القيسي : " وقد قال المبرد : (أجمعون) معناه : غير متفرقين ، وهو وهم منه ؛ لأنه يلزم أن ينصبه على الحال " (٧) .

وقال أبو البقاء العكبري : " أجمعون توكيد ثانٍ عند الجمهور . وزعم بعضهم أنها أفادت ما لا لم تُفده كُلُّهُمْ وهو أنها دلَّت على أن الجميع سجدوا في حالٍ واحدةٍ . وهذا بعيدٌ

(١) سورة الحجر ، الآية : ٣٠ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ١٧٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٩٤ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٦٨ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧٨ ، والبحر المحيط : ٦ / ٤٧٩ .

(٣) الكتاب : ١ / ٣٩٣ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٣ / ٣٦٠ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ١٧٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٩٤ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٦٨ . ولم أعر على رأي المبرد هذا فيما تيسر لي من كتبه .

(٥) المحرر الوجيز : ٣ / ٣٦٠ .

(٦) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٦٨ ، والمحرر الوجيز : ٣ / ٣٦١ .

(٧) مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٧ ، وهذا قول أبي البركات الأنباري أيضاً .

؛ لأنك تقول : جاء القومُ كلَّهم أجمعون ، وإن سبق بعضهم بعضاً ؛ ولأنه لو كان كما زعم
 لكان حالاً لا توكيداً " (١) . وقد أيد ابن عطية القول المنسوب إلى المبرد إذ قال : "
 وأجمعين توكيد فيه معنى الحال " (٢) .

ويبدو لي بعد ذلك ان قول الخليل وسيبويه على أنه توكيد هو الذي يرجح على
 قول غيره ، إذ لو كان حالاً لكان منصوباً (أجمعين) لا مرفوعاً ، إذ من المعلوم أن
 الحال من المنصوبات في العربية . والله أعلم بالصواب .

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧٨١ ، وينظر : الدر المصون : ٤ / ٢٩٦ .

(٢) المحرر الوجيز : ٣ / ٣٦٣ ، وينظر : البحر المحيط : ٦ / ٤٧٩ ، والدر المصون : ٤ / ٢٩٧ .

١٥ . اختلافهم في إعراب (رَفِيقًا)

اختلف النحويون في إعراب (رَفِيقًا) من قوله تعالى : ﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾^(١) ، وذكر أبو جعفر النحاس قول الأخفش وعنده (رَفِيقًا) نصب على الحال وهو بمعنى الجمع (رَفِقاء)^(٢) ، فهو يقول تعليقاً على الآية الكريمة " فليس هذا على (نِعَمَ الرجل) ؛ لأن نِعَمَ لا يقع إلاّ اسم فيه الألف واللام أو نكرة ، ولكن هذا مثل قولك : كَرَّمَ زيدٌ رجلاً ، نصبه على الحال ، والرفيق واحد في معنى مثل : هم لي صديق " (٣) . ونسب أبو جعفر النحاس إلى الكوفيين قولهم : إنه نُصِبَ على التفسير ؛ لأن العرب تقول : كَرَّمَ زيدٌ مِنْ رجلٍ ، ودخول (مِنْ) يدلّ على أنه مُفسر ذلك الفعل (٤) . وأكّد ابن جرير الطبريّ هذه النسبة بعد أن ذكر قول الأخفش في الآية الكريمة : " وكان بعضُ نحويّ الكوفة يرى أنه منصوب على التفسير ، وينكر أن يكون حالاً ويستشهد على ذلك بأنّ العرب تقول : كَرَّمَ زيدٌ مِنْ رجلٍ وَحَسُنَ أولئكم من رفقاء وإنّ دخول من دلالة على أن الرفيق مفسرة ... " (٥) .

ويبدو أن الوجه المختار لدى أصحاب كتب إعراب القرآن هو الرأي المنسوب إلى الكوفيين وهو الأصوب إذ تبناه في كتبهم^(٦) ، وهم على صواب فيما نرى ..؛ لأنّ هذا الرأي يدعمه السّماع عن العرب على ما بيّنا ولا يحتاج إلى تأويل ، وهو الشائع في كتب النحو التي بين أيدينا وهو المختار أيضاً عند أهل التفسير^(٧) .

١٦ . اختلافهم في إعراب (فَتْنَيْنِ)

-
- (١) سورة النساء ، الآية : ٦٩ .
(٢) ينظر : إعراب القرآن : ١ / ٤١١ ، وكلام الأخفش ذكره ابن جرير الطبري بلا عزو لأحد . ينظر : جامع البيان : ٥ / ١٠٣ ، والجامع لأحكام القرآن : ٥ / ٢٧٢ ، والمحرم الوجيز : ٢ / ٧٦ .
(٣) معاني القرآن للأخفش : ١ / ٢٤٢ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٥ / ٧٢ ، والدّر المصون : ٣٨٨ / .
(٤) ينظر : إعراب القرآن : ١ / ٤١١ ، والجامع لأحكام القرآن : ٥ / ٢٧٢ . وليس في معاني القرآن للفراء ما يثبت ذلك .
(٥) جامع البيان : ٥ / ١٠٣ .
(٦) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٩٦ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٥٨ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٧١ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٩٢ .
(٧) ينظر : جامع البيان : ٥ / ١٠٣ ، والمحرم الوجيز : ٢ / ٧٦ ، والدّر المصون : ٢ / ٣٨٨ .

من قوله تعالى : ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا

كَسَبُوا ﴾ (١) .

ومما نقله لنا أصحابي كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في إعراب (فتنين) وهي (حال) عند البصريين من ضمير الخطاب في (لكم) والعامل فيها العامل في (لكم) (٢) . وهذا ما نقله الزجاج عن سيبويه ، قال سيبويه : " هذا باب ما ينتصب ؛ لأنه حال صار فيها المسؤول والمسؤول عنه وذلك قولك : ما شأنك قائماً ، وما شأن زيد قائماً ؟ وما لأخيك قائماً . فهذا حال قد صار فيه ، وانتصب بقولك : ما شأنك كما ينتصب قائماً في قولك : هذا عبد الله قائماً ... وفيه معنى لم قمت ؟ في ما شأنك . وما لك ... " (٣) .

وعند الكوفيين منصوب على إضمار (كان) أي (كنتم فتنين) وأجازوا إدخال الألف واللام فيه (٤) . قال الفراء تعليقاً على الآية الكريمة : " فنصب (فتنين) بالفعل ، مالك قائماً ، كما قال الله ﷻ : ﴿ فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلِكَ مُهْطِعِينَ ﴾ (٥) ، فلا تبال أكان المنصوب معرفة أو نكرة ؛ ويجوز في الكلام أن تقول : مالك الناظر في أمرنا ؛ لأنه كالفعل الذي ينصب بكاف وأظن وما أشبههما .

وكل موضع صلحت فيه فَعَلَ ويفعل من المنصوبات جاز نصب المعرفة منه والنكرة ؛ كما تنصب كان وأظن ؛ لأنهن نواقص في المعنى وإن ظننت أنهن تامات (٦) وهذا قول ابن جرير الطبري وهو من حُذِّق الكوفيين الذي قال بعد أن ذكر الرأيين : " وهذا القول أولى بالصواب في ذلك ؛ لأنَّ المطلوب في قول القائل : مالك قائماً القيام

(١) سورة النساء ، الآية : ٨٨ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ٢٤٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٨٨ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ٤٤٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٠١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٦٢ ، والبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٧٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ٥ / ٣٠٧ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٤١١ ، واختلف النصرة : ٩٧ المسألة : ١١١ .

(٣) الكتاب : ١ / ٣٤٧ ، وينظر : المقتضب : ٣ / ٢٧٣ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١ / ٢٤٣ ، وجامع البيان : ٥ / ١٢٣ ، والمحزر الوجيز : ٢ / ٨٨ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٨٨ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ٤٤٢ ، والمحزر الوجيز : ٢ / ٨٨ .

(٥) سورة المعارج ، الآية : ٣٦ .

(٦) معاني القرآن : ١ / ٢٨١ ، وينظر : المحزر الوجيز : ٢ / ٨٨ ، والدر المصون : ٢ / ٤٠٧ .

فهو في مذهب كان وأخواتها ، وأظنّ وصواحباتها " (١) . وهذا الرأي محمول على التضمين .

وخطأ الزجاج رأي الكوفيين وأكد عدم جوازه قائلاً : " لأن القائم معرفة فلا يجوز أن تقع حالاً ، و (ما) حرف من حروف الاستفهام لا تعمل عمل كان ، ولو جاز : مالك القائم يا هذا ، جاز : أن تقول : ما عندك القائم ، وما بك القائم ، وبالإجماع أنّ ما عندك القائم خطأ ، فمالك القائم مثله لا فرق في ذلك " (٢) .

ويبدو لنا أن رأي البصريين أقرب إلى القبول ومما يدل على كونه حالاً التزام مجيئه في مثل هذا التركيب نكرةً ، وهذا كما قالوا في (ضربي زيدا قائماً) إن قائماً لا يجوز نصبه على خبر (كان) المقدره على قول الكوفيين ، بل على الحال لالتزام تنكيره (٣) .

(١) جامع البيان : ٥ / ١٢٣ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٢ / ٨٨ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٨٨ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٢ / ٨٨ ، والدرّ المصون : ٢ / ٤٠٧ .

(٣) ينظر : الدرّ المصون : ٢ / ٤٠٧ .

١٧ . اختلافهم في إعراب (فَضْرَبَ الرَّقَابِ) (١)

من قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضْرَبِ الرَّقَابِ ... ﴾ (٢) .

ذكر لنا اصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في إعراب قوله تعالى : (فَضْرَبِ الرَّقَابِ) إذ ذَهَبَ البصريون إلى أنه منصوب على المصدر لفعلٍ محذوف تقديره : فاضربوا الرقاب ضرباً (٣) . وهذا ما أكده سيبويه قائلاً : " وحدثنا من لانتهم أنه سمع من العرب مَنْ يقول : رُوِيَ نَفْسِهِ جَعَلَهُ مصدرًا كقوله : فَضْرَبِ الرَّقَابِ ، وكقولك عَذِيرَ الحَيِّ ونظيرُ الكاف في رُوِيَ في المعنى لا في اللفظ التي تجيء بعد هَلُمَّ في قولك : هَلُمَّ لك فالكاف ههنا اسم مجرور باللام ... " (٤) . إذن قوله تعالى (فَضْرَبِ الرَّقَابِ) منصوب على المصدرية عند سيبويه ، وهذا قول المبرد أيضاً ، إذ قال تعليفاً على الآية المباركة : " إنما هو : فاضربوا الرقاب ضرباً ، ثم أضاف " (٥) .

ونسب أبو جعفر النحاس قولاً إلى الفراء مفاده أنه منصوب على الإغراء (٦) . والذي في معانيه خلاف ما يُنسب إليه ، قال الفراء : " نُصِبَ على الأمر ، والذي نصب به مُضمر ، وكذلك كل أمر أضمرت فيه الأسماء ، وتركت الأفعال فإنصب فيه الأسماء " (٧) ، إذن رأي الفراء أيضاً مصدر أمر لفعل محذوف تقديره : إضرب ضربَ الرَّقَابِ . ورأيه هذا يطابق رأي سيبويه الذي أوردت آنفاً ، ولم نعلم أحداً من أصحاب كتب إعراب القرآن نسب مثل ذلك إلى الفراء ، وربما قال الفراء مثل ذلك الرأي وَعَدَلَ عنه فيما بعد ، واعتمد القرطبي على ما ذكر أبو جعفر النحاس .

(١) ينظر : هذه المسألة : التفسير الكبير : ٢٨ / ٤٣ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٦ / ٢٥٥ ، والبحر المحيط : ٩ / ٤٥٩ .

(٢) سورة محمد ، الآية : ٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٦ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣ / ١٦٧ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٠٥ ، والمحزر الوجيز : ٥ / ١١٠ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣٧٤ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١١٦٠ ، والتفسير الكبير : ٢٨ / ٤٣ ، والبحر المحيط : ٩ / ٤٥٩ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٣٠ .

(٤) الكتاب : ١ / ١٢٥ . وهذا قول أبي عبيدة ، ينظر : مجاز القرآن : ٢ / ٢١٤ .

(٥) المقتضب : ٣ / ٢٦٨ ، ٢١٦ ، ٢٢٧ ، ٣٦٩ ، ٢٠٩ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ١٦٧ ، والقول في الجامع لأحكام القرآن : ١٦ / ٢٢٥ بلا عزو لأحد .

(٧) معاني القرآن : ٣ / ٥٧ .

١٨ . اختلافهم في نصب (زينة)

من قوله تعالى : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ (١) .

اختلف النحويون في إعراب زينة إذ قال الزجاج : " ونصب زينةً مفعول لها المعنى وَخَلَقَهَا زِينَةً " (٢) . أما عند الفراء والأخفش (فزينةً) نصب على إضمار فعل أي : ونجعلها زينة (٣) . واختار الزمخشري رأي الزجاج ، قال : " فإن قلت لم انتصب (وزينةً) ؟ قلت : لأنه مفعول له .. " (٤) ، على حين اختار القرطبي رأي الفراء (٥) ، وهو الأقرب إلى معنى الآية ، أي جعلها للركوب والزينة ، ولم يجعلها للأكل أي أنها مفعولاً به لفعل محذوف تقديره وجعلها وهو اختيار مكي القيسي (٦) ، وأبي البركات الأنباري (٧) ، في حين ذهب أبو البقاء العكبري إلى أنها مصدر لفعل محذوف تقديره : ولتزينوا بها زينةً (٨) .

١٩ . اختلافهم في الظرف (فوق)

-
- (١) سورة النحل ، الآية : ٨ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١٩٢ / ٣ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٠٦ / ٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ١٣ / ٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٧٦ / ٢ ، والدر المصون : ٣١٤ / ٤ .
(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٩٧ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٣٨١ / ٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٠٦ / ٢ ، والمحزر الوجيز : ٣٨٠ / ٣ .
(٤) الكشف : ٥٥٦ / ٢ .
(٥) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٧٩ / ١٠ .
(٦) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١٣ / ٢ .
(٧) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٧٦ / ٢ .
(٨) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٧٩٠ / ٢ .

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين البصريين أنفسهم في إعراب (فَوْقَ) من قوله تعالى : ﴿ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ ﴾ ^(١) ، إذ المعنى عند الأخفش : اضربوا الأعناق ^(٢) ، وعلى هذا التقدير : فإن (فَوْقَ) عنده زائدة ^(٣) . وهذا خطأ عند المبرد ؛ لأن فوق تفيد معنى إذ تدل على إباحة ضرب وجوههم ؛ لأنها فوق الأعناق فلا يجوز زيادتها ، ولكن المعنى أنهم أبيح لهم ضرب الوجوه وما قَرَّبَ منها ^(٤) . وردَّ السفاقي رأياً الأخص هذا ؛ لأنَّ فوق اسم ظرف والأسماء لا تزاد ^(٥) . وعند أبي عبيدة : فوق بمعنى (على) تقول : ضربته فوق الرأس ^(٦) . واستحسنه السفاقي ، قال : " وهو حسن ، لا بقاء فوق معناها من الظرفية " ^(٧) .

وعند ابن قتيبة : هي بمعنى (دون) ^(٨) ، قال ابن عطية : " وهذا خطأ بيّن وغلط فاحش ، وإنما دخل عليه اللبس من قوله : ﴿ بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا ﴾ ^(٩) ؛ أي فما دونها ، وليس (فوق) هنا بمعنى دون ، وإنما المراد فما فوقها في القلّة والصغر " ^(١٠) .
والأقرب من هذه الآراء عندنا قول أبي عبيدة : فوق بمعنى (على) تقول : ضربته فوق الرأس وعلى الرأس ويكون مفعول (فاضربوا) على هذا محذوفاً أي : فاضربوهم فوق الأعناق وتبقى (فوق) على معناها من الظرف . ولم أجد من ضَعَفَ هذا الرأي من معربي القرآن ومفسريه .

٢٠ . اختلافهم في إعراب المنصوب بعد (نِعَمَ وَيُسَّ وَسَاءَ)

-
- (١) سورة الأنفال ، الآية : ١٢ .
(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٢ / ٣١٩ . وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٧ / ٣٧٨ .
(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٤٣ ، والمحزر الوجيز : ٢ / ٥٠٨ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٦١٩ ، والدّر المصون : ٣ / ٤٠٤ .
(٤) ينظر : المقتضب : ٢ / ١٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧ / ٣٧٨ ، والبحر المحيط : ٥ / ٢٨٦ ، والدّر المصون : ٣ / ٤٠٤ .
(٥) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٥٩ ، والدّر المصون : ٣ / ٤٠٤ .
(٦) ينظر : مجاز القرآن : ١ / ٢٤٢ ، وينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٥٩ ، والدّر المصون : ٣ / ٤٠٤ .
(٧) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٥٩ .
(٨) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ١٩٠ .
(٩) سورة البقرة ، الآية : ٢٦ .
(١٠) المحزر الوجيز : ٢ / ٥٠٨ ، وينظر : البحر المحيط : ٥ / ٢٨٦ ، والدّر المصون : ٣ / ٤٠٤ .

من المسائل التي انفرد بها السفاقي من بين اصحاب كتب إعراب القرآن الكريم إعراب لفظة (قريناً) من قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ﴾ (١) .

قال السفاقي : (ساء) هنا للمبالغة في الدّم ، بمعنى : بئس ، وفاعلها على مذهب البصريين ضمير عام و (قريناً) تمييز له (٢) . وجوّزوا انتصاب (قريناً) على الحال أو القطع (٣) وكلاهما ضعيف (٤) . أي أن ساء على بابها فهي متعدية ومفعولها محذوف ، وقريناً على هذا منصوب على الحال أو القطع ، والتقدير : فساه أي : فساه الشيطان مُصَاحِبُهُ (٥) .

ولا يجوز أن يكون ساء هنا هي المتعدية ومفعولها محذوف وقريناً حال ؛ لأنها إذ ذاك فعلاً متصرفاً فلا تدخل الفاء أو تدخله مصحوبةً بقَد (٦) . ويبدو أن الكوفيين اختلفوا أيضاً فيما بينهم في إعراب الأسم المنصوب بعد نِعَمَ وبئسَ ، فالكسائي خالف الجمهور في إعرابه حالاً (٧) . وهو تمييز عند الفراء من قبيل المنقول عن الفاعل (٨) ، وهذا يعني موافقة الفراء للبصريين . وقرن ابن جرير الطبري هذه الآية بقوله تعالى : ﴿ بئس لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ (٩) ، إذ قال : " وإنما نصب القرين ؛ لأن في ساء ذكراً من الشيطان ،

(١) سورة النساء ، الآية ٣٨ .

(٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٦٢ . ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٢ / ٣٩٧ ، والمحمر الوجيز : ٢ / ٥٣ ، وأسرار العربية : ١٠٩ ، والجامع لأحكام القرآن : ٥ / ١٩٤ ، والدر المصون : ٢ / ٣٦٣ .

(٣) مصطلح القطع عند الكوفيين يعني الحال واستعملوا الحال أيضاً ، واستعمل البصريون القطع للدلالة على النعت الذي لا يتبع منوعته . فيخالف في الإعراب . ينظر : جامع البيان : ١١ / ٧٨ ، ومجلة التربية والعلم : ٣٨ ، والمصطلح النحوي : ١٧٠ ، والخلاف النحوي بين الكوفيين : ٥٧ ، ونحو الفراء الكوفيين : ٣٤٩ .

(٤) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ١١١ ، وأسرار العربية : ١٠٩ ، والبحر المحيط : ٣ / ٦٣٨ ، والدر المصون : ٢ / ٣٦٣ .

(٥) ينظر : الدر المصون : ٢ م ٣٦٣ .

(٦) ينظر : البحر المحيط : ٣ / ٦٣٨ ، والدر المصون : ٢ / ٣٦٣ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ٢٠٩ . ٢١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ٣ / ٤٧ .

(٨) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٦٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ٢٠ . ٢١ ، وينظر : الخلاف النحوي بين الكوفيين : ١٤٠ .

(٩) سورة الكهف ، الآية ٥٠ .

كما قال جلّ ثناؤه : (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) ، وكذلك تعمل العرب في ساء ونظائرها " (١) ،
 ، ورده ابن عطية ، قال : " وذلك مردودٌ ؛ لأن (بدلاً) حال وفي هذا نظر " (٢) .
 والأرجح مذهب الجمهور فيما يبدو ، لأن رأي الكسائي لم يسلم من الطعن وهو
 بعيد .

٢١ . اختلافهم في نصب (مَلَّة)

من قوله تعالى : ﴿ مَلَّةَ أَبِيكُمْ ﴾ (١) .

(١) جامع البيان : ٥ / ٥٦ .

(٢) المحرر الوجيز : ٢ / ٥٣ .

في نصب (مَلَّة) خلاف بين النحويين تناوله أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم فهو عند الزجاج منصوب لفعل مضمر إذ التقدير : اتبعوا مَلَّةً أبيكم ابراهيم^(٢) . وهو عند الفراء منصوب على حذف حرف الجرّ وهو الكاف ، تقديره : كملّة أبيكم^(٣) . وتقدير الكلام عنده : وسّع عليكم في الدين كملّة أبيكم ابراهيم ؛ لأنّ (ما جعل عليكم) يدل على وسّع عليكم^(٤). ويبدو أنّ للفراء رأياً آخر لم يذكره أصحاب كتب إعراب القرآن إذا ما استثنينا أبا جعفر النحاس وهو أنه منصوب على تقدير أمر محذوف أي (اركعوا وألزموا مَلَّةً ابراهيم)^(٥) .

ومما تجدر الإشارة إليه هو أنّ مكيّاً قد ذكر أحد رأيي الفراء في هذه المسألة وهو الوجه الأول مضعفاً إياه من غير أن يقدم سبباً له^(٦) . وتابعه أبو البركات الأنباري في ذلك قائلاً : " أن يكون منصوباً على تقدير حذف الخفض أي كملّة أبيكم ابراهيم ... وهذا الوجه ذكره الفراء وفيه بُعد "^(٧)، في حين اكتفى أبو البقاء باختيار رأي الزجاج ؛ أي اتبعوا مَلَّةً أبيكم^(٨) .

٢٢ . اختلافهم في ظرف الزمان : (ثلاث ليالٍ)

-
- (١) سورة الحج ، الآية ٧٨ .
(٢) ينظر : معاني القرآن وإعراجه : ٣ / ٤٤٠ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٤١٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ١٠١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ١٧٩ ، والمرر الوجيز : ٤ / ١٣٥ ، والبحر المحيط : ٧ / ٥٤٠ ، والدّر المصون : ٥ / ١٦٩ .
(٣) ينظر : المحرر الوجيز : ٤ / ١٣٥ ، والبحر المحيط : ٧ / ٥٤٠ ، والدّر المصون : ٥ / ١٧٠ .
(٤) ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٢٣١ ، وجامع البيان : ١٧ / ١٤٣ .
(٥) ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٢٣١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٤١٢ .
(٦) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ١٠١ .
(٧) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ١٧٩ .
(٨) ينظر : التبيان في أعراب القرآن : ٢ / ٩٤٩ ، والبحر المحيط : ٧ / ٥٤٠ ، والدّر المصون : ٥ / ١٧٠ .

من قوله تعالى : ﴿ قَالَ آيَتُكَ إِلَّا تَكَلَّمَ النَّاسُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا ﴾ (١).

هذه المسألة من المسائل التي انفرد بها السفاقي من بين أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم . وقوله تعالى : (ثلاثة) منصوبة على الظرف عند البصريين وهو كل ما كان من الأزمنة يستغرق جميعه الحدث الواقع فيه ينصب على الظرف (٢) . وخالفهم في ذلك الكوفيون فأنهم ينصبونه نَصَبَ المفعول به إذا كان الفعل يستغرقه وليس بظرف عندهم نحو : صمت يوماً ؛ لأنَّ انتفاء الكلام منه للناس كان واقعاً في جميع الثلاثة ، لم يخل جزء منها من انتفاء فيه (٣) . والصواب في الأمر أنَّ ثلاثة أيامٍ منصوبة على الظرفية ؛ لأن المعنى يُعْضَدُ هذا الإعراب إذ آية مريم (عليها السلام) : ﴿ آيَتُكَ إِلَّا تَكَلَّمَ النَّاسُ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾ (٤) ، أي : ثلاث متضمنة معنى (في) وهو معيار نصبه على الظرفية ، كما قال ابن مالك (٥) :

الظرفُ : وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضَمَّنَا " فِي " باطرادٍ كَهُنَا امكْتُ أَرْمُنَا

يزاد عليه أن المعنى لا يُعْضَدُ أن يكون (ثلاثة) هنا مفعولاً به لـ (كَلَّمَ) ؛ لأنه لا يتعدى إلى مفعولٍ به ثانٍ .

٢٣ . نصب (خيراً) (٦)

-
- (١) سورة آل عمران ، الآية : ٤١ .
 (٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٤٠ ، والبحر المحيط : ٣ / ١٣٩ ، والدّر المصون : ٢ / ٨٨ .
 (٣) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٧٨ ، والبحر المحيط : ٣ / ١٣٩ ، والدّر المصون : ٢ / ٨٨ .
 (٤) سورة مريم ، الآية : ١٠ .
 (٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٥٧٩ .
 (٦) ينظر هذه المسألة : مجالس ثعلب : ١ / ٣٠٧ ، والأُمالي الشجرية : ١ / ٣٤٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ٦ / ٢٥ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٣٤٠ ، والدّر المصون : ٢ / ٤٦٨ .

في قوله تعالى : ﴿ فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ (١) .

ومن اختلاف النحويين في منصوبات الأسماء ما ذكره أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم من اختلافهم في إعراب لفظة (خيراً) في الآية الكريمة ، فمذهب الخليل وسيبويه : " إن هذا محمولٌ على معنى ؛ لأنك إذا قُلْتَ : إِنْتَه وأنت خيراً فأنت تدفعه عن أمرٍ وتدخله في غيره كأنك قلتَ : أنتَه وأنتَ خيرٌ لك وادخل فيما هو خيرٌ لك " (٢) .

قال سيبويه : " فلذلك انتصب وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال : أنتَه ، فصار بدلاً من قوله : ايتِ خيراً لك وادخل فيما هو خيرٌ لك " (٣) . وأيده الأخفش قائلاً : " فنصب (خيراً لكم) ؛ لأنه حين قال لهم (آمنوا) ، أمرهم بما هو خيرٌ لهم ، فكأنه قال : (اعملوا خيراً لكم) " (٤) ، وتبعهما المبرد (٥) ، والزمخشري (٦) .

ومذهب أبي عبيدة مخالفٌ لقول البصريين وعنده أن يكون منصوباً ؛ لأنه خبر (يكن) المقدره والتقدير عنده : (انتهوا يكن خيراً لكم) (٧) . وقد رُذِّ هذا القول من جهات عدّة ، قال : الفراء : " ليس نصبه على إضمار (يكن) ؛ لأن ذلك يأتي بقياس يبطل هذا " (٨) ، وقال المبرد : " وهذا خطأ في تقدير العربية ؛ لأنه يضم الجواب ولا دليل

(١) سورة النساء ، الآية : ١٧٠ ، والآية ١٧١ انتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ، وسورة التغابن ، الآية : ١٦ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ١٣٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ٤٧٥ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٢١٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٧٨ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤١١ ، والدّر المصون : ٢ / ٤٦٨ ، والنهر الماد : ١ / ٥٣٦ .

(٣) الكتاب : ١ / ١٤٣ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٢ / ١٣٩ ، والجامع لأحكام القرآن : ٦ / ٢٠ ، والدّر المصون : ٢ / ٤٦٨ .

(٤) معاني القرآن : ١ / ٢٤٩ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٣ / ٢٨٣ .

(٦) ينظر : الكشاف : ١ / ٦٢٦ .

(٧) ينظر : مجاز القرآن : ١ / ١٤٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ٤٧٦ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٢١٣ ، والمحرف الوجيز : ٢ / ١٣٩ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤١١ ، والجامع لأحكام القرآن : ٦ / ٢٥ .

ونسب ثعلب هذا القول إلى الكسائي . ينظر : مجالس ثعلب : ١ / ٣٠٧ ، والدّر المصون : ٢ / ٤٦٨ ،

والخلاف النحوي بين الكوفيين : ٦٦ .

(٨) معاني القرآن : ١ / ٢٩٦ .

عليه " (١) . ولا حذف إلاّ بدليل ، وردّه أبو البقاء العكبري قائلاً: " وهو غير جائز عند البصريين؛ لأن (كان) لا تحذف هي وإسمها ويبقى خبرها إلاّ فيما لا بدّ منه " (٢) . ومما يزيد قول أبي عبيدة ضعفاً أنّ (يكن) المقدرة جوابُ شرط محذوف فيصير المحذوف الشرط وجوابه ، يعني أن التقدير : إن تؤمنوا يكن الإيمان خيراً ، فحذفت الشرط وهو (إن تؤمنوا) وجوابه ، وهو (يكن الإيمان) وأبقيت معمولَ الجواب وهو (خيراً) " (٣) .

أمّا الفراء فيرى نصبه على النعت لمصدر محذوف والتقدير : " آمنوا إيماناً خيراً لكم " (٤) ، ونصّ الفراء على ذلك قائلاً : " خيراً منصوب بإتصاله بالأمر ؛ لأنه من صفة الأمر ، وقد يُستدل على ذلك ألم ترّ الكناية عن الأمر تصلح قبل الخير ، فتقول للرجل : أتقِ الله هو خيرٌ لك ؛ أي الإتقاء خير لك ، فإذا سقطت (هو) اتصل بما قبله وهو معرفة فنصب " (٥) ، وهذا غير مرضيِّ عند علي بن سليمان . الأخفش الصغير . قال : " وهذا خطأ فاحش ؛ لأنه يكون المعنى : انتهوا الانتهاء الذي هو خير لكم " (٦) . ونسب مكّي القيسي رأياً لبعض الكوفيين تفرد به الذي يرى نصب (خيراً) على الحال واستبعده (٧) .

٢٤ . النصب على نزع الخافض

-
- (١) المقتضب : ٣ / ٢٨٣ .
(٢) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤١١ .
(٣) ينظر : الدرّ المصون : ٢ / ٤٦٨ .
(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٤٧٦ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٢١٣ ، والمحزر الوجيز : ٢ / ١٣٩ ، والدرّ المصون : ٢ / ٤٦٨ .
(٥) معاني القرآن : ١ / ٢٩٥ . ٢٩٦ .
(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٤٧٦ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٦ / ٢٥ .
(٧) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢١٣ .

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم خلاف البصريين مع الفراء في تقدير : حذف حرف الجرّ في قوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ ﴾ (١) ، فعند البصريين : الأرض مبتدأ ، وجميعاً حال ، وقبضته : خبر المبتدأ (٢) .

وقد أجاز الفراء نصب (قَبْضَتُهُ) بمعنى في (قبضته) على تقدير : حذف حرف الخفض كما تقول : شهر رمضان انسلاخ شعبان أي هذا في انسلاخ هذا ، أي : حذف (في) فانصب الأسم بعده (٣) . وهذا لا يجوز عند البصريين .

قال الزجاج : " وهذا لم يقرأ به ولا يُجيزه النحويون البصريين ولا يقولون : زيدٌ قَبْضَكَ ولا المالَ قَبْضَتَكَ على معنى في قبضتك ولو جازَ هذا لجازَ زيدٌ دارَكَ يريدون في دارِكَ " (٤) . ونسب ابن خالويه قراءة النصب 'إلى الحسن البصريّ ، وقال : بتقدير : في قبضته (٥) ، أي منصوب على الظرفية التقدير : (في قَبْضَتِهِ) . وجعلها الزمخشري ظرفاً تشبيهاً للمؤنث بالمُبهم فوافق الفراء (٦) . قال الفراء مدافعاً عن رأيه في النصب : " ترفع القبضة : ولو نصبها ناصب كما تقول : شهر رمضان أي : هذا في انسلاخ هذا " (٧) ، وتبعه ثعلب وقال بقوله (٨) ، وأبو بكر بن الأنباري قال بمثل هذا أعني نصب الأسم بَعْدَ إسقاط (الصفة) أي حرف الخفض عنده (٩) .

ويبدو أنّ سيبويه لم يمنع حذف الجار وإبقاء عمَلُهُ إذ قال : " ومن العرب من يقول : الله لأفعلنّ ذلك أنه أراد حرف الجرّ وإياه نوى فجاز حيث كثر في كلامهم " (١٠) .

(١) سورة الزمر ، الآية : ٦٧ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٣٦٠ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٨٣٠ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٦١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣٢٦ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٩ ، والبحر المحيط : ٩ / ٢٢١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٤٢٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٣٦٢ ، والمحزر الوجيز : ٤ / ٥٤١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٣٦٢ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٨٣٠ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٦١ ، والدّر المصون : ٦ / ٢٣ .

(٥) ينظر : مختصر شواذ القراءات : ١٣١ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٩ ، والدّر المصون : ٦ / ٢٣ .

(٦) ينظر : الكشاف : ٤ / ١٤٧ .

(٧) معاني القرآن : ٢ / ٤٢٥ .

(٨) ينظر : مجالس ثعلب : ٢ / ٥٥٠ .

(٩) ينظر : شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات : ٣٠٤ .

(١٠) الكتاب : ٢ / ١٤٤ .

وخالفه المبرد في ذلك قائلاً : " وليس بجائز عندي ؛ لأنَّ حرف الجرِّ لا يُحذف ويعمل
إلاَّ لعوض " (١) ، وهذا مذهب الزجاج على ما بيناه آنفاً . واختار ابن عطية مذهب
الكوفيين وتبناه بلا عزو لأحدٍ (٢) .

٢٥ . نصب (غير) على الإستثناء وبعدها (لا) (٣)

(١) المقتضب : ٢ / ٣٣٦ .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز : ٤ / ٥٤١ .

(٣) ينظر هذه المسألة : إعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ٥١ ، وجامع البيان : ١ / ٦١ ، والمحرر

الوجيز : ١ / ٧٧ ، والجامع لأحكام القرآن : ١ / ١٥١ .

ذَكَرَ أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في جواز نصب (غير) على الاستثناء وذلك في قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ (١) .

قال الزجاج : " ويجوز نصب (غير) على ضربين : على الحال ، وعلى الإستثناء ، فكأنك قلت : إلا المغضوب عليهم وحق (غير) من الإعراب في الإستثناء النصب إذا كان ما بعد (إلا) منصوباً " (٢) ، وهذا مذهب البصريين جميعاً الذين أجازوا نصب (غير) في الآية الكريمة على الاستثناء المنقطع ، وهذا ما عزاه أبو جعفر النحاس إلى الخليل (٣) ، وذكره سيبويه قائلاً : " اعلم أن غير أبداً سوى المضاف إليه ، ولكنه فيه معنى إلا فيجري مجرى الأسم الذي بعد إلا وهو الأسم الذي يكون داخلًا فيما يخرج منه غيره وخارجاً مما يدخل فيه غيره ... " (٤) ، وقد أجاز نصبه على الاستثناء المنقطع أبو الحسن الأخفش ، إذ قال : " وقرأ قوم : (غير) المغضوب عليهم ، جعلوه على الاستثناء الخارج من أول الكلام " (٥) ، والاستثناء من أول الكلام يراد به المنقطع . وله رأي آخر ، قال : " وإن شئت جعلت (غير) نصباً على الحال (٦) . وهذا قول المبرد أيضاً (٧) . وهو حسن عند ابن خالويه (٨) .

أما الكوفيون فلم يجوزوا ذلك وحببتهم أن " بعده (ولا) وتزاد (لا) في الإستثناء ؛ لأن (لا) نفي وجد ولا يعطف جدد إلا على جدد " (٩) . وهذا ما أكده الفراء ، قال : " فإن معنى (غير) معنى (لا) ؛ فلذلك ردت عليها (ولا) ... فإذا كانت (غير) بمعنى (سوى) لم يجز أن تُكْرَ عليها (لا) ألا ترى لا يجوز : عندي سوى عبد الله

(١) سورة الفاتحة ، الآية : ٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٥٣ ، وينظر : الدر المصون : ١ / ٨٣ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٢٥ ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن : ٤٥ ، وإعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ٥١ .

(٤) الكتاب : ١ / ٣٧٤ .

(٥) معاني القرآن : ١ / ١٨ ، وهي قراءات ابن كثير . ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ٥١ ، والمحرر الوجيز : ١ / ٧٦ .

(٦) معاني القرآن : ١ / ١٨ .

(٧) ينظر : المقتضب : ٤ / ٤٢٢ .

(٨) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ٥١ . ٥٢ .

(٩) جامع البيان : ١ / ٦١ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٢٥ ، ومشكل إعراب القرآن :

١ / ١٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٤١ ، ونحو القرآن : ٦٦ .

ولا زيد " (١) ، وهذا رأي ثعلب أيضاً (٢) ، وهذا لا يلزم عند البصريين ، قال الزجاج : " وإنما جاز أن يقع (لا) في قوله تعالى (ولا الضالين) ؛ لأنَّ معنى (غير) متضمن معنى النفي ، يُجيز النحويون : أنتَ زيداً غير ضاربٍ ؛ لأنه بمنزلة قولك : أنتَ زيداً لا تضربُ ، ولا يجيزون : أنتَ زيداً مثل ضاربٍ ؛ لأنَّ زيداً من صلة ضارب فلا يتقدم عليه " (٣) .

ومما يحتج لمن ينصب (غير) أنها نكرة فكره أن يوصف بها المعرفة واستخدام (غير) في الاستثناء أمرٌ واقع في اللغة تؤيد كثرة ورود ذلك في الكلام العربي منظومه ومنثوره ، إذ أن مدلولها اللغوي يدل على معنى المخالفة ، ومثلها (سوى) في الاستثناء وهذا معروف في علم النحو العربي . والله اعلم بالصواب .

٢٦ . هل يستثنى أكثر من النصف ؟

(١) معاني القرآن : ٨ / ١ .

(٢) ينظر : ثعلب وجهوده في النحو واللغة : ٢٨١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٥٤ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٢٥ .

في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴾ إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (١) .

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في هذه الآية الكريمة . إذ ذهب الزجاج أن (امرأته) استثناء من الهاء والميم من قوله تعالى : لَمُنَجُّوهُمْ (٢) ، وأخذ برأيه كلُّ من أبي جعفر النحاس (٣) ، والزمخشري (٤) .

قال الزمخشري : " فإن قلت : فقوله (إلا امرأته) مم استثنى ، وهل هو استثناء من استثناء ؟ قلت : مستثنى من الضمير المجرور في قوله : (لَمُنَجُّوهُمْ) وليس من الاستثناء في شيء ؛ لأنَّ الاستثناء من الاستثناء إنما يكون فيما اتحد الحكم فيه ، وأن يُقال : أهلكناهم إلا آل لوطٍ إلا امرأته ، كما اتحد الحكم في قول المطلق : أنتِ طالق ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدة ... " (٥) . وذهب أبو عبيد القاسم بن سلام إلى أن (امرأته) استثناء من (آل لوطٍ) : (صارت مع المجرمين ، وقال : كما تقول : إذا قال رجلٌ لإمرأته : أنتِ طالقٌ إلا ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدةٍ فقد طلق اثنتين " (٦) .

وهذا ليس بمُرْضِيٍّ عند حدّاق النحويين إذ لا يستثنى من الشيء نصفه ولا أكثر من النصف ولا يتكلم به أحدٌ من العرب . قال أبو جعفر النحاس : " والإستثناء عند الخليل وسيبويه التوكيد ؛ لأنك إذا قلت : جاءني القومُ جاز أن يكون قد بقي منهم ، فإذا قلت : كلُّهم أحطت بهم ، وكذا إذا قلت : جاءني القومُ جاز أن يكون زيد داخلاً فيهم فإذا قلت : إلا زيدا بيّنت كما بيّنت بالتوكيد ... " (٧) .

وقال ابن عطية تعليقا على الآية الكريمة : " وقوله (إلا امرأته) استثناء بعد استثناء وهما منقطعان فيما حكى بعض النحاة ؛ لأنهم لم يجعلوا امرأته الكافرة من آله ... وفي هذا نظرٌ ؛ لأنها قبل الاستثناء داخله في اللفظ الذي هو الأول ، وليس كذلك الأول مع (المجرمين) فيظهر الاستثناء الأول منقطعاً والثاني متصلاً ، والاستثناء بعد الاستثناء يردُّ المستثنى الثاني في حكم أمر الأول ، ومثل بعض الناس في هذا بقولك :

(١) سورة الحجر ، الآيات : ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٩٩/٢ ، والمحرم الوجيز : ٣٦٧/٣ ، والدّر المصون : ٤ / ٣٠١ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن : ٢ / ١٩٩ . ٢٠٠ .

(٤) ينظر : الكشاف : ٥٤٤ / ٢ .

(٥) الكشاف : ٥٤٤ / ٢ ، وينظر : البحر المحيط : ٤٨٧ / ٦ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١٩٩/٢ ، والجامع لإحكام القرآن : ٣٧/١٠ ، والدّر المصون : ٤ / ٣٠١ .

(٧) إعراب القرآن : ٢ / ١٩٩ .

لي عندك مائة درهم إلا عشرة دراهم إلا درهمن ، فَرَجَعْتُ الدرهمان في حكم التسعين الدرهم ، وقال المبرد : ليس هذا المثال بجيد ، لأنه من خلق الكلام ورثه إذ له طريق إلى أداء المعنى المقصود بأجمل من هذا التخليق ، وهو أن يقول لي عندك مائة إلا ثمانية ، وإنما ينبغي أن يكون مثلاً للآية قولك : ضَرَبْتُ بني تميم إلا بني دارم إلا حاجباً ؛ لأنَّ حاجباً من بني دارم ، فلما كان المستثنى الأول في ضمنه ما لا يجري الحكم عليه ، والضرورة تدخله في لفظه ولا يمكنك العبارة عنه دون ذلك الذي يجري الحكم عليه اضطررت إلى استثناء ثانٍ " (١) .

ورجَّح أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم رأي أبي عبيد القاسم بن سلام ، وذكروه في كتبهم ، قال مكِّي القيسي : " وقوله إلا امرأته نصب على الاستثناء من آل لوطٍ " (٢) ، وهذا رأي أبي البركات الأنباري أيضاً (٣) ، ووافقهم أبو البقاء العكبري قائلاً : " والاستثناء إذا جاء بعد الاستثناء كان الإستثناء الثاني مضافاً إلى المبتدأ ، كقولك " له عندي عشرة إلا أربعة إلا درهماً " فإن الدرهم يستثنى من الأربعة فهو مضاف إلى العشرة فكأنك قُلْتَ : أَحَدَ عَشَرَ إلا أربعة ؛ أو عشرة إلا ثلاثة " (٤) . أما أبو حيان فلم يقبل بهذا الرأي على علته بل وجهه قائلاً : " ومن قال : إنه استثناء يمكن تصحيح كلامه بأحد وجهين : أحدهما : أنه لما كان الضمير في (لَمَنْجُوهُمْ) عائد على آل لوطٍ ، وقد استثنى منه المرأة ، صار كأنه مستثنى من آل لوطٍ ، لأنَّ المضمَر هو الظاهر في المعنى . والوجه الآخر : أن قوله : إلا آل لوطٍ ، لما حكم عليهم بغير الحكم الذي حكم به على قوم مجرمين اقتضى ذلك نجاتهم ، فجاء قوله : إِنَّا لَمَنْجُوهُمْ أجمعين تأكيداً لمعنى الاستثناء إذ المعنى إلا آل لوطٍ ، فلم يرسل إليهم العذاب ، ونجاتهم مترتبة على عدم الإرسال إليهم بالعذاب ، فصار نظير قولك : قام القوم إلا زيداً ، فإنه لم يبق إلا زيداً لم يبق . فهذه الجملة تأكيد لما تضمنه الاستثناء من الحكم على ما بعد إلا بصد الحكم السابق على المستثنى منه " (٥) . فقوله تعالى : (إلا امرأته) على تقرير أبي حيان مستثنى من (آل

(١) المحرر الوجيز : ٣ / ٣٦٧ .

(٢) مشكل إعراب القرآن : ١٠ / ٢ .

(٣) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٧١ / ٢ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٧٨٥ / ٢ .

(٥) البحر المحيط : ٦ / ٤٨٧ .

لوط) ؛ لأنَّ الإستثناء مما جيء به للتأسيس أولى من الإستثناء مما جيء به للتأكيد ،
وهذا القول فيما نراه هو الأرجح ؛لموافقته لمعنى الآيات الكريمة. والله أعلم .

٢٧ . اختلافهم في جواز نصب (غير) الإستثنائية في كل موضع يُحَسَّنُ فيه (إلاً)^(١)

ومن اختلاف النحويين في المنصوبات ما ذُكِرَ في كتب إعراب القرآن الكريم في اختلافهم في بناء (غير) إذا أُضيفت إلى اسم متمكن .
فذهب الكوفيون إلى جوازه مطلقاً ، ومنع البصريون ذلك إلا في حالة إضافته إلى اسم غير متمكن^(٢) ، ففي قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾^(٣) القراءة بالرفع للجمهور ، وقرأ الكسائي وَحَدَّهُ بالكسر^(٤) . والحجة لمن رَفَعَ أن يكون (غير) في موضع (إلاً) فنقول : ما لكم مِنْ إِلَهٍ إلا الله بالرفع فعلى هذا الوجه لا يجوز الخفض ولا يجوز لمن رفع أن يحمل (غير) نعتاً لـ (إله) قبل دخول (مِنْ) الزائدة والتقدير : ما لكم إله غَيْرُهُ^(٥) . وجوز البصريون نصب (غير) في القرآن على قَلْبَةٍ^(٦) .
وذهب الكوفيون إلى جواز بناء (غير) في كل موضع يُحَسَّنُ فيه (إلاً) سواء أُضيفت إلى متمكن أو غير متمكن وأجازوا ما جاءني غيرك^(٧) . واحتج الفراء بأنها لغة بني أسد وقضاعة ، وأنشد^(٨) :

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْ قَالَ^(٩)

-
- (١) ينظر هذه المسألة في : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٨٧ المسألة : ٣٨ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٧٠ ، وائتلاف النصر : ٣٩ المسألة : ١٦ باب الأسماء ، وإعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ١٩٠ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٤٠٨ .
- (٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٨٧ . ٢٨٨ ، وائتلاف النصر : ٣٩ .
- (٣) سورة الأعراف ، الآية : ٥٩ .
- (٤) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ١٨٩ ، والمحزر الوجيز : ٢ / ٤١٥ ، والدّر المصون : ٣ / ٢٨٧ .
- (٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٣٤٨ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ٦٢١ ، وإعراب القراءات السبع : ١ / ١٨٩ ، والمحزر الوجيز : ٢ / ٤١٥ .
- (٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٣٤٨ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ٦٢١ ، والمحزر الوجيز : ٢ / ٤١٥ ، والدّر المصون : ٣ / ٢٨٧ ، ومغني اللبيب : ٢١١ .
- (٧) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٣٨٣ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٨٧ ، والتبيين على مذاهب النحويين : ٤١٦ .
- (٨) البيت مختلف في نسبه إذ نسبه سيبويه للكناني وهو ابو القيس ابن الأسلت . ينظر : الكتاب : ١ / ٣٦٩ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٣٤٩ ، والأصول في النحو : ١ / ٢٩٨ ، الأمالي الشجرية : ٢ / ٢٦٤ ، ومعجم شواهد العربية : ٣١٤ .
- (٩) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٣٨٢ . ٣٨٣ .

وغلّط البصريون الفراء وردّوا شاهدهً وحجتهم في ذلك أن سيبويه قد روى عن أبي الخطاب من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت برفع (غير) (١) .

وهذا ما فعله الزجاج الذي ردّ ما قاله الفراء وأوضح إنشاد الخليل وسيبويه بيتاً أجازا فيه نصب (غير) فإستشهد الفراء بذلك البيت ، واستهواه اللفظ في قولهما إنّ الموضع موضع رفع ، وإنما أضيف (غير) في البيت إلى شيء غير متمكن فبنيت على الفتح كما بنيت (يوم) عندما أضيفت إلى (إذ) (٢) ، وهذا الذي ذكر الزجاج مذهب سيبويه والمبرد (٣) . والأسم المضاف إلى المبني يجوز فيه الإعراب والبناء والأعراب أحسن (٤) . وقد استحسّن أبو جعفر النحاس قول البصريين بعدم جواز نصب غير إذا لم يتم الكلام ، ووصف رأي الكوفيين بأفبح اللحن (٥) .

قال السيوطي : " ليس كلُّ ما يضاف إلى مبني يجوز بناؤه ، وإنما ذلك مخصوص بما كان مبهماً نحو (غير) و (مثل) و (بين) و (دون) و (حين) ونحوها ... " (٦) .

وقد حدد ابن هشام المبنيات بالإضافة إلى مبني بأقسام ثلاثة ، وهي : أولاً : أن يكون المضاف مبهماً، نحو: (غير ، ومثل ، ودون) ، وثانياً : أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه (إذا) نحو : ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾ (٧) ، وثالثاً : أن يكون زماناً ميهماً ، والمضاف إليه مبني بناءً أصلياً أو بناءً عارضاً فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية فعند البصريين يجب الإعراب (٨) .

والصحيح جواز البناء إلى قول الكوفيين ومنه قراءة نافع : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾ (٩) ، بفتح (يوم) (١٠) . وهي قراءة سبعية لا يشوبها غبارٌ فوجب الأخذ بها .

(١) الكتاب : : ٣٦٩ / ١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣٢٩ / ٢ ، وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٩٠ / ١ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٤٢٢ / ٤ ، والألمالي الشجرية : ٤٦ / ١ ، وشرح الكافية : ١٠٧ / ١ ، وهمع الهوامع : ٢٣٣ / ٣ ، وخرزاة الأدب : ٤٠٧ / ٣ .

(٤) ينظر : المقرّب لابن عصفور : ٣١٧ ، وشرح الكافية للرضي : ١٠٧ / ١ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٤١٦ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن : ١ / ٦٢٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧ / ٢٣٤ .

(٦) الأشباه والنظائر : ٥ / ٢٩٧ ، وينظر : خزانة الأدب : ٣ / ٤٠٧ .

(٧) سورة هود ، الآية : ٦٦ .

(٨) ينظر : مغني اللبيب : ٦٧٠ . ٦٧٢ .

(٩) سورة المائدة ، الآية : ١١٩ .

(١٠) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ١٥١ .

الفصل الثاني

الخلافا في الأفعال

١ . تعديه الفعل (دَخَلَ) ولزومه (١)

ذهب سيبويه إلى أن الفعل (دَخَلَ) يتعدى بحذف حرف الجرِّ ، ففي قوله تعالى : ﴿ قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ ... ﴾ (٢) ، عِنْدَهُ الصَّرْحُ نَصِبَ بـ (إلى) أو بـ (في) المحذوفة (٣) .

أما المبرد فغلط سيبويه في هذه المسألة ؛ لأنَّ (دخل) عنده يَدَلُّ على (مُدْخِل) (٤) . وقد انتصر ابن ولاد لسيبويه من المبرد بأن : (دخل) لا يتعدى إلا بحرف جر مستدلاً لذلك بالمصدر منه وهو (دخول) ، وعنده أنه لا يتعدى كما تقول : دَخَلَ دَخُولاً ، وقد رَدَّ القول (دخلته دخولاً) بحذف حرف الجرِّ والتقدير : دَخَلْتُ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا (في) كما قالوا : نبئت زيدا ، يريدون عن زيد ، فحذفوا (عن) ها هنا (٥) .

واحتج أبو علي الفارسي و، وابن الشجري لمذهب سيبويه بأن " نظير دخلت ونقيضه لا يصلان إلى المفعول إلا بالخافض ، فنظيره (غرت) ، ونقيضه خرجت فلما قالوا : غرت في البيت وخرجت من البيت كان حكم دخلت كحكمهما في التعدية بالخافض " (٦) ، وهذا رأي ابن عصفور أيضاً (٧) . والرأي الراجح هو قول سيبويه وقد وَرَدَ في القرآن الكريم مثله قال تعالى : ﴿ ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً ﴾ (٨) .

(١) ينظر في هذه المسألة في : الأمالي الشجرية : ١ / ٣٦٨ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور :

١ / ٣٢٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ٢٠٨ .

(٢) سورة النمل ، الآية : ٤٤ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ٢١٦ ، والأصول في النحو : ١ / ١٧١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٥٢٥ ،

والتيبان في إعراب القرآن : ٢ / ١٠٠٩ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٣٢٨ ، والجامع

لأحكام القرآن : ١٣ / ٢٠٨ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٤ / ٦٠ ، ٣٣٧ ، ونسب ابن الشجري هذا الرأي للجرمي في الأمالي : ١ / ٣٦٨ .

ونسبه ابن عصفور في شرح الجمل لأبي الحسن الأخفش : ١ / ٣٢٨ ، والإنتصار لسيبويه على المبرد :

٤٦ . ٤٧ .

(٥) الإنتصار لسيبويه : ٤٦ . ٤٧ .

(٦) الأمالي الشجرية : ١ / ٣٦٨ .

(٧) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١ / ٣٢٨ . ٣٢٩ .

(٨) سورة البقرة ، الآية ٢٠٨ .

٢ . ومنه اختلافهم في قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ (١)

قوله تعالى (يجعل) بمعنى (يصير) فيتعدى باثنين وصدرة الأول وضيقاً الثاني ، وحرَجاً صفة (٢) . ونسب السفاقي قولاً إلى أبي البقاء العكبري مفاده أن قوله تعالى (حرَجاً) مفعولاً ثالثاً قياساً على تعدد الأخبار للمبتدأ الواحد إذ يخبر عنه بعدة أخبار ويكون الجميع في موضع خبر واحد ككلو وحامض (٣) . وأنكر السفاقي هذا الرأي إذ قال : " قلت لا أعلم من ذكر في جَعَلَ ونحوها أنها تنصب ثلاثة، ويحتمل أن يكون (جعل) بمعنى (خلق) فينصب (ضيقاً حرَجاً) على الحال " (٤) ، وهذا الرأي الذي نسبه السفاقي إلى أبي البقاء العكبري في حقيقته لمكي القيسي الذي قال تعليقاً على الآية موضع الخلاف " ضيقاً مفعول ثانٍ لجعل ، وحرَجاً نعت له ، وإن شئت مفعولاً أيضاً على التكرير ، كما جاز أن يأتي في خبر ثانٍ وثالث فأكثر لمبتدأ واحد ، كذلك يجوز مفعولان فأكثر في موضع مفعول واحد " (٥) . وهذا يعني أن أبا البقاء لم يشر إلى قول مكّي ، وهذا النهج وجدناه سائداً في كتب إعراب القرآن ولا سيما عند المتأخرين من معرّبي القرآن الكريم مثل: أبي البركات الأنباري ، وأبي البقاء العكبري .

٣ . دلالة كان الناقصة على الزمان (٦)

-
- (١) سورة الأنعام ، الآية : ١٢٥ .
 (٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٨٧ ، ومعاني القرآن وإعراجه : ٢ / ٢٩٠ ، والكشاف : ٢ / ٦٠ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٣٨ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٥٣٧ .
 (٣) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٥٨ .
 (٤) المصدر نفسه : ٥٨ .
 (٥) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٨٧ .
 (٦) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٩٢ . ٩٣ ، والبرهان في علوم القرآن : ٤ / ١٢٥ ، .

ذكر الزجاج عندما تناول إعراب قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا ﴾ (١) ، أن التأويل في ذلك " إن ما شاهدتم من قدرته ليس بحادث عنده ، وإنه كذلك كان لم يزل . وهذا مذهب سيبويه (٢) ، وقال الحسن : " (وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا) أي كان مقتدراً عليه قبل كونه وهو أكمل من العلم عند الوقوع أو بعده " (٣) ، وقد استحسّن الزجاج هذا الرأي (٤) ، ونسب لبعضهم أن (كان) من الله بمنزلة : كائن ويكون ، وخطأه الزجاج بقوله : " العرب لا تعرف كان في معنى يكون ، إلا أن يدخل على الحرف آلة تنقلها إلى معنى الإستقبال ، وكذلك لا يعرف الماضي في معنى الحال (٥) .
وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ (٦) ، " كان عبارة عن وجود الشيء على سبيل الإبهام وليس فيه على سابق عدم ولا على انقطاع طارئ " (٧) .

وعند ابن معيط (كان) تقتضي الدوام والإستمرار ، فقد ذكر في ألفيته :

وكان للماضي الذي ما انعطفا (٨)

وعلق الرضي على استمرار مضمون الخبر في مثل هذه الصيغ والتراكيب مستفاد من قرينة وجوب كون الله مقتدراً على كل شيء لا من لفظه (كان) ألا ترى أنه يجوز كان زيداً نائماً نصف ساعة ثم استيقظ (٩) .
والذي أريد أن أقوله إن كان في صفات الله وَعَجَلٌ أينما وقعت فهي مسلوبة الدلالة على الزمن ؛ لأن صفات الله وَعَجَلٌ ليست بحادثة وليس لها أول وليس لها آخر . والله أعلم بالصواب .

٤ . دلالة : (إِنْ كُنْتُ) (١٠)

-
- (١) سورة الكهف ، الآية : ٤٥ .
(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٢٩١ ، المحرر الوجيز : ٣ / ٥٢٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٩٣ . ٣٠٠ ، والبرهان في علوم القرآن : ٤ / ١٢٥ .
(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٢٩١ ، ومعاني النحو : ١ / ٣١ .
(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٢٩١ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٢٩١ ، وينظر : إعراب القرآن النحاس : ٢ / ٢٧٩ .
(٦) سورة آل عمران ، الآية ١١٠ .
(٧) الكشف : ١ / ٤٢٩ ، وينظر : البرهان في علوم القرآن : ٤ / ١٢٢ .
(٨) ينظر : العزة المخفية في شرح الدرّة الألفية : ٢ / ٤٢٤ .
(٩) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٢٩٣ .
(١٠) ينظر : هذه المسألة في الأصول في النحو : ٢ / ١٩١ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٦٥ ، والزمن في القرآن الكريم : ٦٠ .

في قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتَ قُلْتُهُ ﴾ ^(١) ، نقل السفاقي الخلاف بين البصريين في هذا التركيب القرآني المعجز ، إذ ذهب النحويون إلى أن (كان) بعد (إن) بمعنى المستقبل على تقدير : أن يتبين ويظهر ^(٢) . وعند أبي البقاء العكبري : " كُنْتُ لفظها ماضٍ والمرادُ المستقبل " ^(٣) ، وكلام النحويين مبني على أساس أن (إن) الشرطية لا معنى لها إلا في المستقبل ^(٤) .

وأما المبرد فإنه يرى أن (إن) تقلب دلالة الماضي إلى الآستقبال إلا كان وحدها ، فإن (إن) لا تقلب ما فيها إلى معنى الآستقبال ؛ لأنها أصل في الأفعال الماضية فلم تقول (إن) على قبلها ^(٥) .

ورُدَّ عليه بأنها قد جاءت في غير هذا الموضع مراداً بها الآستقبال مع (إن) كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا ﴾ ^(٦) ، وضعف أيضاً ؛ لبنائه ، على أنها للزمان وحده ، والحق خلافه ، أي أنها تدل على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال ^(٧) .

ونقل عن الفراء أن (إن) حُمِلَتْ على (لو) فلم تقلب معنى الماضي في هذا الموضع فقط ^(٨) . وكلام الفراء في المعاني لا يوحي بذلك ، بل يدل على أن (كان) زائدة في هذا التركيب ، إذ قال : " وكان قد يبطل في المعنى ؛ لأنَّ القائل يقول : إن كنت تعطيني سألتك فيكون كقولك : إن اعطيتني سألتك ... " ^(٩) .

ونسب السفاقي إلى الشلوبين ، وابن عصفور أن (إن) هنا دخلت على فعل آخر ، معناه الإستقبال ، محذوف ، أي : إن أكن كُنْتُ قُلْتُهُ : أي : إن أكن يستقبل

(١) سورة المائدة ، الآية : ١١٦ .

(٢) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٥٠ . ٥١ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٧٦ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ١٩٠ . ١٩١ .

(٥) ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ١٩٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٦٥ ، والمجيد في إعراب

القرآن المجيد : ٥٠ . ٦٥ ، والبرهان : ٤ / ١٢٧ .

(٦) سورة المائدة ، الآية : ٦ .

(٧) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٦٦٨ ، والبرهان : ٤ / ١٢٧ ، وشرح الكافية للرضي :

٢ / ٢٩٠ ، والفعل زمانه وأبنيته : ٥٧ .

(٨) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٦٦٨ .

(٩) معاني القرآن : ٢ / ٦٠٥ .

موصوفاً بـ (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ) ففعل الشرط محذوف مع (إِنْ) وليس (كان) المذكورة بعدها هي فعل الشرط (١) .

وقد ردّه الرضي بقوله : " وهو ظاهر الفساد ؛ لأن هذه الحكاية إنّما تجري يوم القيامة ، وكون عيسى (ﷺ) قائلاً ذلك أو غير قائل إنّما هو في الدنيا " (٢) ، ولم يكن الرضي ليترك الأمر من دون أن يعطي رأياً فيه إذ أكد أنّ (كان) للشرط في المعنى (٣) . وهو رأي تؤيده الشواهد القرآنية . وقد أشار أحد الباحثين إلى أن كان في هذا التركيب تعطي بُعداً زمنياً خاصاً وهو أبعدُ في الماضي من جواب الشرط (٤) .

(١) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٦٦٩ . وهذا الكلام الذي ذكره السفاقي قاله أبو بكر ابن

السراج ، ينظر : الأصول : ٢ / ١٩١ ، والبرهان في علوم القرآن : ٤ / ١٢٧ .

(٢) شرح الكافية : ٢ / ٢٦٥ .

(٣) المصدر نفسه : ٢ / ٢٦٥ .

(٤) ينظر : الزمن في القرآن الكريم ، الدكتور بكري عبد الكريم : ٦١ .

٥ . القول بزيادة (كان) (١)

في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ (٢) .

نسب الزجاج إلى المبرد زيادة (كان) في مثل هذا الموقع عنده إنه فاحشة ومقت
وانشد (٣) :

فكيفَ إذا رأيتَ ديارَ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ

وغلّطه أبو اسحاق الزجاج ؛ لأنّ (كان) لو كانت زائدة لم تتصب خبرها^(٤) ، ولم يكن الزجاج دقيقاً في نقله عن شيخه المبرد ؛ لأنّ المبرد نفى ذلك إذ قال في تعليقه على الشاهد : " وتأويل هذا سقوط (كان) على وجيران لنا كرام في قول النحويين أجمعين ، وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء كان ، وذلك أن خبر (كان) (لنا) فتقديره : (وجيران كرام كانوا لنا) " ^(٥) ، هذا ما يراه المبرد في المقتضب ولا ندري كيف نقل عنه تلميذه الزجاج هذا الوهم ؟ ! الذي لا يقع فيه مثله ولكن يبقى الزجاج هو الأدرى بمذهب شيخه ، ولربما قال بهذا الرأي وتراجع عنه فيما بعد .

والذي قال بزيادة كان الخليل فيما نقله عنه سيبويه^(٦) ، وأبو علي الفارسي ، وابن جني^(٧) ونسبه المتأخرون إلى سيبويه^(٨) ، ولم يتطرق أصحاب كتب إعراب القرآن لهذه المسألة سوى الزجاج الذي نقل عن المبرد زيادة (كان) وتبعه ابن عطية^(٩) ، وأبو حيان^(١٠) ، والسّمين الحلبي^(١١) في ذلك والصحيح عدم زيادة كان في الآية الكريمة ؛ لأنها لا

(١) ينظر هذه المسألة في : المقتضب : ٤ / ١١٦ . ١١٧ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٩٤ ، ومغني اللبيب :

٣٧٨ ، وتخليص الشواهد : ٢٥٤ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٢١٧ .

(٢) سورة النساء ، الآية ٢٢ .

(٣) البيت للفردق ، الديوان : ٢ / ٢٩٠ ، وهو من شواهد سيبويه ، ينظر : الكتاب : ١ / ٢٨٩ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٣٣ ، المحرر الوجيز : ٢ / ٣١ ، والدرّ المصون : ٢ / ٣٣٩ ، والبحر المحيط : ٣ / ٥٧٧ .

(٥) المقتضب : ٤ / ١١٦ . ١١٧ .

(٦) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٨٩ .

(٧) ينظر : الحل في إصلاح الخلل : ١٧٤ . ١٧٥ .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٩٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٤١٢ ، ومغني اللبيب :

٣٧٨ ، وأوضح المسالك : ١ / ١٨٢ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٢١٧ ، وحاشية الصبان على شرح

الأشموني : ١ / ٣٧٨ . ٣٧٩ .

(٩) ينظر : المحرر الوجيز : ٢ / ٣١ .

(١٠) ينظر : المحرر المحيط : ٣ / ٥٧٧ .

(١١) ينظر : الدرّ المصون : ٢ / ٣٣٩ .

تزداد إلا إذا كانت مجردةً من الأسم والخبر وهذا مفهوم من كلام المبرد^(١)، وفي الآية الكريمة الخبر موجود وهو قوله (فاحشة) . وقد قال بزيادة كان ابن مالك قياساً على ظنَّ عندَ توسطها^(٢) .

(١) ينظر : المقتضب : ٥٤ / ١١٦ . ١١٧ ، وإصلاح الخلل : ١٧٥ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١ / ٤١٢ .

٦ . الفعل (وَنَى) هل هو من أخوات ما زال ؟

في قوله تعالى : ﴿ اذْهَبْ أَنْتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي ﴾^(١).

قال السفاقسي : الونى الفتور وفعله ونا . يني وهو لازم وإذا عُدِّي فَبَعْنُ وبني وزعم بعض البغداديين أنه يأتي فعلاً ناقصاً من أخوات ما زال أو بمعناه واختاره ابن مالك وأنشد :^(٢)

لا يني الحُبُّ شيمَةَ الحِبِّ ما دا م فلا تَحْسَبْنَهُ ذا اِرْعَواي^(٣)

ومن منع ذلك يتأول البيت على حذف حرف الجرِّ ، فإن هذا الفعل يتعدى تارةً بـ (عِنْ) وتارةً بـ (في) يقال : ما ونيتُ عن حاجتك ، أي في حاجتك وقد عُدِّي في الآية الكريمة بـ (في)^(٤) .

ومن الحقِّ ونا ورامَ بأخوات (ما زال) اعطاهما نفس الأحكام التي أعطيت لـ (ما زال) وأخواتها ويبدو أن أبا حيان ممن إرتضى هذا الرأي وأخذ به^(٥)

(١) سورة طه ، الآية : ٤٢ .

(٢) البيت في : همع الهوامع : ١ / ١١٢ . بلا عزو لأحدٍ وفي : الدرّ المصون : ٥ / ٢٢ .

(٣) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٦٩ ، والبحر المحيط : ٧ / ٣٣٥ . ولم أعثر على رأي ابن مالك فيما تيسر لي من كتبه .

(٤) ينظر : الدرّ المصون : ٥ / ٢٢ . ٢٣ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٢ .

٧ . وقوع (أَنْ) بَعْدَ ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا (١)

ذكرت كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين النحويين في مفعولي الفعل (ظَنَّ) وأخواتها وفي مواضع كثيرة من القرآن الكريم (٢) . ففي قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا ﴾ (٣) ، فَإِنَّ بَعْدَ (ظَنَّ) وأخواتها تسد مسد المفعولين عند سيبويه (٤) ، وقد نَصَّ سيبويه على ذلك ، إذ قال : " فأما ظننت أنه منطلق فاستغنى بخبر (أَنْ) ، تقول : أظنُّ أنه فاعل كذا وكذا ، فتفسر وإنما يُقْتَصَرُ على هذا إذا عَلِمَ أنه مُسْتَعْنٍ بخبر أن " (٥) ، وَحُجَّةُ سيبويه أَنْ (أَنْ) تتضمن جملة أصلها مبتدأ وخبر ، وكذلك مفعولي ظَنَّ وأخواتها أصلهما مبتدأ وخبر (٦) .

و (أَنْ) عند الأخفش والمبرد تسد مسدَّ المفعول الأول فقط ، والثاني محذوف تقديره : كائناً أو واقعاً (٧) .

وقد أكَّد المبرد هذه النسبة إذ قال : " فإذا قلت : ظننتُ أن زيداً مُنْطَلِقٌ لم تحتج إلى مفعول ثانٍ ، لأنك قد أتيتَ بذكر زيد في الصلة ؛ لأنَّ المعنى : ظننتُ انطلاقاً من زيدٍ ، فلذلك استغنيت " (٨) .

وَرَدَّ رأي الأخفش ، والمبرد إذ قال ابن الشجري : " والذي ذهب إليه سيبويه أولى ؛ لأنَّ المفعول المقدر عند الأخفش لم يظهر في شيء من كلام العرب " (٩) .

والمختار هو رأي سيبويه لسببين أولهما أَنْ (أَنْ) وما بعدها تتضمن جملة مبتدأ وخبر ، كما أن مفعولي ظَنَّ وأخواتها تتضمن جملة أصلها مبتدأ وخبر ، والثاني أن رأي

(١) ينظر هذه المسألة في : الأمالي الشجرية : ١ / ٤٣ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ٧٦ ، والأشباه والنظائر : ٣ / ٣٤٦ .

(٢) ومن ذلك سورة التوبة ، الآية : ١٦ ، وسورة البقرة ، الآية : ٢١٤ ، وسورة آل عمران ، الآية : ١٤٢ .

(٣) سورة التوبة ، الآية : ١٦ .

(٤) ينظر : مشكل إعراب : ١ / ٣٥٨ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٦٥ ، والمحزر الوجيز : ٣ / ١٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ٨ / ٨٨ .

(٥) الكتاب : ١ / ٦٤ .

(٦) ينظر : الأمالي الشجرية : ١ / ٤٣ .

(٧) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٥٨ ، والمحزر الوجيز : ٣ / ١٤ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣١٢ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٣٥ . وهذا الرأي نسبه ابن

الشجري إلى أبي الحسن الأخفش فقط ، ينظر : الأمالي الشجرية : ١ / ٤٣ .

(٨) المقتضب : ٢ / ٣١٤ .

(٩) الأمالي الشجرية : ١ / ٤٣ .

المبرد والأخفش يلجأ إلى التقدير وعدم التقدير كما هو معروفٌ أفضل من التقدير عند جمهور النحويين . والله أعلم بالصواب .

٨ . (أحصى) بين الفعلية والآسمية

في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِئُوا أَمَدًا ﴾ (١) .

أحصى عند النحويين فعل ماضٍ وهو خبر (ايُّ) والمبتدأ وخبره سد مسدّ مفعولي (نَعْلَمَ) وأمدًا منصوب على أنه مفعول لأجله وهذا رأي الجمهور (٢) . وأجاز الزجاج أن يكون (أحصى) اسم على وزن (أفعل) ونصب (أمدًا) على التمييز (٣) ووافق ابن الخطيب التبريزي (٤) ، وردّه مكي القيسي قائلاً : " (وأحصى) أصله مثال ماضٍ من أحصى يُحصى ، وقد قال الله عَجَلًا : ﴿ أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ ﴾ (٥) و ﴿ أَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عِدْدًا ﴾ (٦) ، فإذا صحَّ أنه يقع فعلاً ماضياً لم يكن أن يستعمل منه : أفعل لكذا وإنما يُجيء : أفعل من كذا أبداً من الثلاثي ، ولا يأتي من الرباعي البتة إلا في شذوذ نحو قولهم : ما أولاه للخير وما أعطاه للدراهم فهو شاذٌ لا يقاس عليه ... إنما هو فعل ماضٍ ، وإذا كان فعلاً ماضياً لم يأت منه التمييز " (٧) ، وهذا القول ذكره أبو البركات الأنباري من غير أن يعزوه لأحد (٨) .

وجوز أبو البقاء العكبري رأي الزجاج ، قال : " وجاء (أحصى) على حذف الزيادة ، كما جاء : هو أعطى للمال ، وأولى بالخير " (٩) ، وليس هذا بالوجه السديد ؛ لأنّ هذا البناء من غير الثلاثي المجرد ليس بقياس ، فأما قولهم : ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف ، وأعدى من الجرب وأفلس من ابن المذلف ، من الشواذ والشاذ لا يقاس عليه في

(١) سورة الكهف ، الآية : ١٢ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٢٦٨ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٧ . ٣٨ . والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ١٠١ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٨٣٩ ، والجامع لأحكام القرآن :

١٠ / ٣٦٤ ، والبحر المحيط : ٧ / ١٤٦ ، والدر المصون : ٤ / ٢٣٧ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٧١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٧ .

(٤) ينظر : البحر المحيط : ٧ / ١٤٦ ، والدر المصون : ٤ / ٤٣٧ .

(٥) سورة المجادلة ، الآية : ٦ .

(٦) سورة الجن ، الآية : ٢٨ .

(٧) مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٧ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١ / ٣٦٤ .

(٨) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ١٠١ .

(٩) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٨٣٩ .

غير القرآن فكيف يكون في القرآن ؟ ! والصواب أن يكون أحصى فعلاً ماضياً وهو خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره مفعول (نَعْلَمَ) وهذا اختيار أبي علي الفارسي^(١) ، ومكي القيسي^(٢) ، والزمخشري^(٣) ، وابن عطية^(٤) ، وأبي البركات الأنباري^(٥) . ويبدو أن الرأي الذي ذكره الزجاج هو رأي سيبويه^(٦) ، والفراء ، إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة : " وأما أحصى فيقال : أضرب أي : أيهم قال بالصواب . وقوله : أمداً " الأمد يكون نصبه على جهتين إن شئت جعلته خرج من (أحصى) مفسراً ، كما تقول : أيُّ الحزبين أصوب قولاً ... " ^(٧) ، ويبدو أن (أفعل) فيها ثلاثة مذاهب ، الأول : الجواز ، ويعزى لسيبويه^(٨) ، والزجاج^(٩) ، والفراء^(١٠) ، والمنع مطلقاً وهو مذهب أبي علي الفارسي ، ومن وافقه ، والتفصيل بين أن تكون همزته للتعدية فيمتنع ، وبين أن لا تكون ^(١١) .

والصواب عندي من هذه الأقوال كون (أحصى) فعلاً ، وأمداً مفعول به ، لأن الأمد ليس مُحْصِياً ، بل مُحْصَى ، وشرط التمييز المنصوب بعد (أفعل) كونه فاعل في المعنى . والله أعلم بالصواب .

(١) ينظر : التفسير الكبير : ٢١ / ٨٤ ، وينظر : البحر المحيط : ٧ / ١٤٦ .

(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٧ .

(٣) ينظر : الكشاف : ٢ / ٦٦٠ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز : ٣ / ٥٠٠ .

(٥) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ١٠١ .

(٦) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٧ . قال سيبويه : وبنأوه . يعني اسم التفضيل . من (فَعَلَ) و (فَعِلَ) و

(فَعَلَّ) و (أَفْعَلَ) وهذا يعني أنه جَوَزَ بناءه من الرباعي مطلقاً .

(٧) معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٣٦ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٦٨ .

(٨) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٧ .

(٩) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٧١ .

(١٠) معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٣٦ .

(١١) ينظر : الدر المنصون : ٤ / ٤٣٧ .

٩ . قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ ^(١) بين التعجب والأمر

مذهب جمهور النحويين في قوله تعالى (بهم) في موضع رفع كقولك : أحسن يزيدٍ والباء لازمة والفاعل مستكن ، ولا يختلف باختلافه المخاطب ؛ لأنه جرى مجرى المثل ، وأسمع بهم وأبصر ، لفظه لفظ الأمر وليس بأمر ^(٢) . ونقل أبو البقاء العكبري عن الزجاج : أنه أمرٌ حقيقة والجار والمجرور نصب كأنّ المتكلم يأمر نفسه بذلك ، والفاعل على هذا مضمّر أي المتكلم يقول لنفسه : أوقع به سمعاً أو مدحاً ^(٣) .

ويبدو أن ما نسبه العكبري للزجاج غير دقيق ؛ إذ نصّ الزجاج على أن المعنى : (ما أسمعهم وأبصرهم يوم القيامة ؛ لأنهم شاهدوا من البعث وأمر الله عز وجل ما يسمع ويبصر بغير عمل فكر وترويّة " ^(٤) ، وبهذا يكون الزجاج قد وافق جمهور النحويين . وليس كما نقل عنه أبو البقاء العكبري ، وربما ذكر الزجاج هذا الرأي في أحد كتبه التي لم تصل إلينا . والله أعلم بالصواب .

(١) سورة مريم ، الآية : ٣٨ .

(٢) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٢٦ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٨٧٥ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ٣٤ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٣٣ ، والدّر المصون : ٤ / ٥٠٧ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧٨٥ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٣٣ ، والدّر المصون : ٤ / ٥٠٧ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٣٣٠ .

١٠ . (أَعْلَمُ) هل تأتي بمعنى عالم ؟

في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (١) .

قال مكي القيسي : " يُحَسَّنُ أن يكون : (أَعْلَمُ) فعلاً للمخبر عن نفسه ، لأنَّ قبله إخباراً عن النفس وهو (إِنِّي) ويجوز أن يكون اسماً بمعنى (فاعل) إذ جاز أن يكون فعلاً ، فيقدَّر فيه التتوين ولكن لا ينصرف ، فتتصب (ما) به أيضاً " (٢) ، وبهذا القول قال ابن عطية (٣) ، وأبو البقاء العكبري (٤) ، والقرطبي (٥) ، وكثيرٌ من المتأخرين (٦) .

وردَّ أبو حيَّان وتابعه السفاقي قول مكي القيسي ونفياً ذلك إذ قال أبو حيَّان " وأجاز مكي بن أبي طالب والمهدوي وغيرهما أن تكون (أَعْلَمُ) هنا اسماً بمعنى فاعل وإذا كان كذلك جازَّ في (ما) أن تكون مجرورة بالإضافة وأن تكون في موضع نصب ؛ لأنَّ هذا الأسم لا ينصرف ، وأجاز بعضهم أن تكون أفعال التفضيل .

والتقدير : أعلم منكم ، و (ما) منصوبة بفعل محذوف يدل عليه أعلم ، أي علمت ، وأعلم ما لا تعلمون ... وأما ما أجاهه مكي ، مبني على أمرين غير صحيحين ، أحدهما : ادعاء أنَّ أفعال تأتي بمعنى فاعل ، وهذا قال به أبو عبيدة من المتقدمين ، وخالفه النحويون وردوا عليه قوله ، وقالوا : لا تخلو أفعال من التفضيل ، وبنوا على ذلك جواز مسألة يوسف أفضل إخوته حتى أن بعضهم ذكر في جواز اقتياسه خلافاً ، تسليماً منه أن ذلك مسموع من كلام العرب ، فقال : واستعماله عارياً دون من مجرداً عن معنى التفضيل مؤولاً باسم فاعل أو صفة مشبهة مطرد عند أبي العباس والأصح قصره على السماع .

والأمر الثاني : أنه إذا سلم وجود أفعال عارياً من معنى التفضيل ، فهل هو يعمل عمل اسم الفاعل أم لا ، والقائلون بوجود ذلك لا يقولون بأعماله عمل اسم الفاعل إلاَّ بعضهم ، فأجاز ذلك ، والصحيح ما ذهب إليه النحويون المتقدمون من كون أفعال لا

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٣٠ .

(٢) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٥ ، وينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٩٥ ، والبحر المحيط :

١ / ٢٣٣ ، والدر المصون : ١ / ١٨٠ .

(٣) ينظر : المحرر الوجيز : ١ / ١١٨ .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٧ .

(٥) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١ / ٢٧٨ .

(٦) ينظر : همع الهوامع : ٥ / ١١٣ .

يخلو من التفضيل ولا مبالاة بخلاف أبي عبيدة ؛ لأنه كان يضعف في النحو ولا بخلاف بعض المتأخرين ؛ لأنهم مسبقون بما هو كالإجماع من المتقدمين ، ولو سلمنا سماع ذلك من العرب ، فلا نسلم اقتياسه ، لأنّ المواضع التي أوردت دليلاً على ذلك في غايةً في القلة " (١) ، والرأي الأرجح أنّ (أَعْلَمُ) فعل والمعنى إني أَعْلَمُ ما لا تعلمون مما كان ومما يكون ومما هو كائن ؛ فهو عام ، وقصر (أَعْلَمُ) بمعنى (عالم) على السّماع ، بقلة ما ورد من ذلك من نصوص .

(١) البحر المحيط : ١ / ٢٣٢ . ٢٣٣ ، وينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٩٥ .

١١ . هل يقع الفعل الماضي خبراً للفعل الناقص ؟

في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ (١) .

أجاز أبو البقاء العكبري أن يكون قوله تعالى : (وساء سبيلاً) معطوفاً على خبر كان ويكون التقدير : مقولاً فيه ساء سبيلاً (٢) . وهذا الذي قاله أبو البقاء العكبري يحتاج إلى فضل نظر عند السفاقي ؛ لأنَّ الفعل الماضي (ساء) وقع خبراً وهذا فيه خلافٌ بين النحويين ، فمنهم من منعه ؛ لأنَّ ما يعطيه من المعنى مفهوم من الفعل الماضي فلا حاجة إليها (٣) . وقول ابن يعيش إنه لا يُحسَّن وقوع الفعل الماضي في أخبار كان وأخواتها ؛ لأنَّ أحد اللفظين يغني عن الآخر (٤) .

وقد جَوَّزه السفاقي محتجاً بالسَّماع عن العرب وأنشد (٥) :

وَكُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدِ تَبَعٍ طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ

وهو كثير في كلام العرب (٦) . وهذا مذهب ابن مالك (٧) .

وجمهور النحويين على أنه غير مُسْتَحْسَنٍ ولا يحكمون بمطلق المنع ، وإن وقع فلا بُدَّ فيه من (قَدْ) ظاهرة او مقدرة ؛ لتقيد التقريب من الحال (٨) ، والأولى تجويز وقوع خبرها ماضياً بلا (قد) ويقرر ذلك كثرة وقوعه في كلام العرب نظماً ونثراً كثرة توجب القياس ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قُبُلٍ ﴾ (٩) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ

(١) سورة النساء ، الآية : ٢٢ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٤٤ ، والدرّ المصون : ٢ / ٣٤٠ .

(٣) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٣٥ . ونَسَبَ الرضي المنع لابن درستويه ولم يوافق على ذلك مجوزاً إياه . ينظر : شرح الكافية : ١ / ٢٥١ ، وهمع الهوامع : ١ / ١١٣ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٥٠٤ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : : ٧ / ٩٧ .

(٥) البيت للفرزدق ، الديوان : ٢ / ٢٠٧ وهو من شواهد سيبويه . ينظر : الكتاب : ١ / ٢٣٨ .

(٦) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٣٥ .

(٧) ينظر : خزانة الأدب : ٤ / ٥٠٤ .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي : ١ / ٢٥١ ، ونسب البغدادي هذا الرأي إلى المبرد . ينظر : خزانة الأدب : ٤ / ٥٠٤ .

(٩) سورة يوسف ، الآية : ٢٦ .

كُنْتُ قُلْتُهُ ﴿ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ ﴾ (٢) ، وقول زهير ابن أبي سلمى
: (٣) :

وَكَانَ طَوَى كَشْحًا عَلَى مُسْتَكْنَةٍ فَلَا هُوَ أَبْدَاهَا وَلَمْ يَتَقَدَّمَ

(١) سورة المائدة ، الآية : ١١٦ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية : ٤١ .

(٣) الديوان : ٢٢ ، ينظر : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : ٢٧٥ .

١٢ . اختلافهم في مجيء الحال من الفعل الماضي (١)

ومما جاءنا في كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين النحويين في مجيء الحال من الفعل الماضي ، إذ نَسَبَ أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين وأبي الحسن الأخفش من البصريين جواز وقوع الجملة الماضية حالاً على الإطلاق (٢) . وتبعهم أبو حيان الأندلسي (٣) ، وابن يعيش (٤) ، وعبد اللطيف الزبيدي (٥) . والمنتبغ لآراء الكوفيين يجد عكس ذلك فما هو الفراء يقول تعليقاً على الآية الكريمة : " والحال لا تكون (يعنى لاتكون ماضياً) إلا بإضمار (قد) ، أو بإظمارها ، ومثله في كتاب الله ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (٦) ، يريد . والله أعلم . (جَاءُوكُمْ قَدْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) (٧) ، وهذا قول النحويين عامتهم (٨) .

وفضلاً عن رأي الفراء في هذه المسألة فإن الأزهرى نقل عن ثعلب أنه قال تعليقاً على الآية الكريمة ما نصّه : " إذا أضمرت (قد) قرئت من الحال وصارت كالأسم " (٩) ، وهذا رأي ابن جرير الطبري (١٠) ، وأبي البركات بن الأنباري أيضاً (١١) . والواقع أن الخلاف ليس في وقوع الماضي المجرد من (قد) حالاً ، وإنما الخلاف

(١) ينظر هذه المسألة في : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٥٢ المسألة : ٣٢ ، والتبيين على مذاهب النحويين : ٣٨٦ ، المسألة : ٦٣ ، وائتلاف النصره : ١٢٤ المسألة ١٠ باب الأفعال ، وظاهر المنع في النحو العربي : ١٦١ .

(٢) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٦٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٧٠ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٢ / ٦٧ .

(٥) ينظر : ائتلاف النصره : ١٢٤ .

(٦) سورة النساء ، الآية : ٩٠ .

(٧) معاني القرآن : ١ / ٢٤ .

(٨) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٢١٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٨٩ ، والمحزر الوجيز : ٢ / ٢٩٠ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٧٩ ، والجامع لأحكام القرآن : ٥ / ٣٠٩ .

(٩) ينظر : تهذيب اللغة (حصر) : ٤ / ٢٣١ ، والبحث النحوي : في تهذيب اللغة : ٢٢٤ ، وظاهرة المنع في النحو العربي : ١٦٢ .

(١٠) ينظر : جامع البيان : ٥ / ١٢٥ .

(١١) ينظر : شرح القصائد السبع الجاهليات : ٣٧ . ٣٨ .

في إضمار (قد)^(١) ، والدليل على ما قلناه قول مكّي القيسي ما نصّه : " لا تكون (حصرت) حالاً من المضمّر المرفوع في (جاؤوكم) إلا أن تُضمّر معه (قد) فإن لم تُضمّر (قد) فهو دعاء^(٢) ، وقال ابن الشجري : " وكان أبو الحسن الأخفش يُجيز إيقاعه حالاً و (قد) مُقدّرة فيه واحتج بقوله تعالى : (أو جاؤوكم حصرت صدورهم) قال : أراد قد حصرت ، وهذا لا يجيزه سيبويه : وَحَمَلَ الآيَةَ عَلَى غير هذا ، فقال : حصرت صفةٌ لموصوف محذوف تقديره : قوماً حصرت صدورهم ، و (قوماً) نُصبٌ على الحال و (حصرت) صفتهم وحذف الموصوف وأبقيت صفته " (٣) .

أما الأخفش فكلامه خالٍ من أية إشارةٍ إلى وقوع الماضي حالاً وبدون قد ، قال عند تفسيره للآية الكريمة مدار الحديث " ... أو حصرت صدورهم ف (حصرة)^(٤) نصبه على الحال و (حصرت) فعلتُ وبها نقرأ " (٥) .

إذ يمنع الكوفيون أن يقع الماضي حالاً إلا إذا اقترن بـ (قد) وهم بذلك يوافقون الجمهور ؛ ولكنهم يجيزون إضمارها وهذا واضح من نصّ الفراء الذي قدّمناه آنفاً ، ومعه رأي ابن جرير الطبري ، وأبي بكر بن الأنباري .

ويبدو أن مكّي القيسي اختار مذهب الكوفيين^(٦) ، وتبعه أبو البقاء العكبري^(٧) ، أما أبو حيان فله رأيٌ آخر ، إذ إنه لا يقدر (قد) مع الماضي ، قال : " وهو قول الجمهور والكوفيين والأخفش لكثرة ما ورد من ذلك ، ولا تقدر قبله (قد) خلافاً للفراء ، وأبي علي ، ومتأخري أصحابنا الجزولي وابن عصفور .. " (٨) . ومن تعليقات الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد قوله : " والإنصاف أن الاستدلال بنفس الكلام الوارد عن العرب ، وقد رأينا أن فصحاءهم يجيئون بالفعل الماضي (حالاً) غير مقرون بـ (قد) ، فأما التقدير

(١) ينظر : ابن الأنباري في : كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢١٧ .

(٢) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٠١ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٢ / ٩٠ . هذا رأي المبرد ، وينظر : المقتضب : ٤ / ١٢٤ .

(٣) الأمالي الشجرية : ٢ / ٧٨ ، والواقع أن سيبويه لم يتناول هذه الآية الكريمة في كتابه ، وعليه فلا نعلم من أين استقى ابن الشجري كلامه هذا .

(٤) هذه قراءة الحسن البصري . ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٤ ، ومختصر شواذ القراءات : ٢٨ .

(٥) معاني القرآن : ١ / ٢٤٤ .

(٦) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٠١ .

(٧) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٧٩ .

(٨) ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٧٠ .

فلا دليل عليه " (١) . وأود الإشارة هنا إلى أنّ الرضي الأسترابادي (٢) ، وأبا حيان (٣) ، قد نسبا إلى الأخفش والكوفيين غير الفراء عدم وجوب اقتران الماضي بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة ، والحقيقة أن عدداً من الباحثين قد تنبهوا جميعاً على حقيقة رأي الكوفيين في هذه المسألة وموافقتهم البصريين في إشتراط (قد) مضمرة أو مظهرة لوقوع الماضي حالاً ، وتقتضي الأمانة العلمية الإشارة إليهم ومنهم الدكتور عبد الستار الجواري (٤) ، والدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم (٥) ، والدكتور عفيف دمشقية (٦) ، والباحثان محمد عبد الرسول سلمان الزيدي (٧) ، ومازن عبد الرسول سلمان الزيدي (٨) .

ومن المحدثين الذين رجّحوا رأي الأخفش ومن تبعه الدكتور عفيف دمشقية ، ووضع هذه المسألة ضمن الفصل الذي عنوانه : تجديد يخدم اللغة ، وإنّ ما ذهبوا إليه أقرب إلى روح اللغة ممّا نادى به النحاة وما تأولوه في الآية الكريمة من تمحّلات (٩) .

والآبتعاد عن هذه التمحّلات يفتح لنا باباً واسعاً يمكن الاستفادة منه في تيسير النحو العربي على طالبيه .

(١) الإنصاف : ١ / ٢٥٢ . ٢٥٣ الهامش .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي : ١ / ٢١٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٧٠ .

(٤) ينظر : نحو القرآن : ٩٨ .

(٥) ينظر : ابن الأتباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢١٧ .

(٦) ينظر : خطى متعثرة على طرق تجديد النحو العربي : ٦٥ . ٦٦ .

(٧) ينظر : البحث النحوي في تهذيب اللغة : ٢٢٥ .

(٨) ينظر : ظاهرة المنع في النحو العربي : ١٦٢ .

(٩) ينظر : خطى متعثرة على تجديد النحو العربي : ٦٥ . ٦٦ .

١٣ . هل يتعدى (حَذَرَ) مباشرة ؟

في قوله تعالى : ﴿ يَحْذِرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ ﴾ (١) .
 جَوَزَ سيبويه تعدياً (حَذَرَ) مباشرة فذهب إلى جواز كون قوله تعالى : (أَنْ تُنَزَّلَ) في موضع نصب على أنها مفعول ؛ لأنه أجازَ : حذرتُ زيداً ، وأنشد لذلك (٢) :
حَذِرُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ (٣)
 وهذا عند المبرد غلط من سيبويه ، إذ لا يجوز عنده : أنا حذرتُ زيداً ؛ لأن (حذر) إنما هي من هيئات النفس فلا يتعدى (٤) . والصحيح عنده (تُنَزَّلَ) على اسقاط الخافض أي من أَنْ تُنَزَّلَ (٥) .

وقد طَعَنَ المبرد بشاهد سيبويه وهو عنده موضوع مُحَدَّث (١) ، قال أبو جعفر النحاس : " حدثنا علي بن سليمان ، قال : سمعت محمد بن يزيد يقول حَدَّثَنِي أَبُو عَثْمَانَ الْمَازِنِي قَالَ : قَالَ لِي اللَّاحِقِيُّ لِقِينِي سِيبَوِيهَ ، فَقَالَ : أَتَعْرِفُ فِي أَعْمَالِ فِعْلِ شِعْرًا ؟ وَلَمْ أَكُنْ أَحْفَظُ فِي ذَلِكَ : حَذِرُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنْ " (٧) .

وقد انتصر ابن ولاد لسيبويه في هذه المسألة إذ قال : " أَنْ (فَعِلَ) اسم جارٍ على (فَعِلَ) نحو : حَذَرَ فهو حَذِرٌ ، وهو مع ذلك للمبالغة ، فقد اجتمع فيه العلتان اللتان هما أصل الباب في التعدي ، ولو انفردت احدهما لَعُدِيَّ بسببها ، فكيف إذا اجتمعتا ؟ ألا ترى أن مُفْعَلًا ليس بجارٍ على فعل ، وهو يتعدى ؛ لأنه للمبالغة ، قالوا : إنه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا : فلما وَجَدَ سيبويه العربَ قد عدَّت ما هو للمبالغة من أسماء الفاعلين وإن لم يكن جارياً

(١) سورة التوبة ، الآية : ٦٤ .

(٢) البيت لم ينسبه سيبويه لأحدٍ . ينظر : الأماشي الشجرية : ٢ / ١٠٧ ، ونسب في معجم شواهد العربية : ١٨٩ إلى إبان بن عبد الحميد اللاهقي .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٥٨ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٠ ، والمحمر الوجيز : ٣ / ٥٤ ، الدر المصون : ٣ / ٤٨٠ ، والبحر المحيط : ٥ / ٤٥٣ .

(٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٦٧ ، وينظر : المحمر الوجيز : ٣ / ٥٤ ، والبحر المحيط : ٥ / ٤٥٣ ، والدر المصون : ٣ / ٤٨٠ .

(٦) ينظر : المقتضب : ٢ / ١١٧ .

(٧) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٠ .

على الفعل ، وعدت ما هو جارٍ على الفعل حمل الفعل على النحويين اللذين وجدتهما في كلام العرب .. " (١) . الراجح عندنا قول سيبويه ، لأنّ قوله تعالى : (يَحْذَرُ) متعدٍ بنفسه ، لقوله تعالى : ﴿ وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ (٢) ، وقول المبرد : (حَذَرَ) لا يتعدى : لأنه من هيئات النفس التي لا تتعدى كفزع قولٍ غير لازم ؛ لأنّ من هيئات النفس ما هو متعدٍ كخاف وخشي (٣) .

وقد اختار مكي القيسي قول المبرد ولم يشر إلى رأي سيبويه إذ قال في الآية مدار الحديث : " (أَنْ) في موضع نصب على حذف الجر تقديره : أَنْ تُنْزَلَ " (٤) . وهذا رأي ابي البركات الأنباري أيضاً (٥) ، في حين اختار ابو البقاء العكبري رأي سيبويه قائلاً : " (أَنْ تُنْزَلَ) : في موضع نصب بيحذر على أنها متعدية بنفسها ويجوز أن يكون بحرف الجرّ ؛ أي مِنْ أَنْ تُنْزَلَ ... " (٦) . وهذا يعني أنه جَوَزَ الرأيين .

(١) الإنتصار لسيبويه : ٧٠ . ٧١ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : ٢٨ .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٥ / ٤٥٣ ، والدر المصون : ٣ / ٤٨٠ .

(٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٦٧ .

(٥) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٤٠٢ .

(٦) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٦٥٠ .

١٤ . حاشا بين الحرفية والفعلية (١)

ومما نقله لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين من بصريين وكوفيين في (حاشا) أحرفٌ هي أم فعلٌ ؟ والمنقول عن سيبويه أنها حرف (٢) ، وهو الصواب إذ يقول : " وأما حاشا فليس اسم ، ولكنه حرف يجُرُّ ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الإستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبد الله ، فيجعل خلا بمنزلة حاشا : فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلاّ النصب " (٣) . وسيبويه لم يتطرق إلى مجيء (حاشا) فعلاً . أما الأخفش فله في هذه المسألة رأيان : " الأول : وافق فيه سيبويه ، وقال بحرفية حاشا . والثاني أنها قد تكون فعلاً من : حاشيتُ ، فتتصب ما بعدها بمنزلة خلا وعدا ، فإذا قلت : أتاني القومُ ، تقع في نفس السامع أنّ زيدا فيهم ، فأردت أن تُخرج ذلك من نفسه ، فقلت : حاشا زيدا ، أي جاوز من أتاني زيدا ، فيكون في حاشا ضمير فاعل لاثنين ، ولا يجمع ولا يؤنث (٤) . وهذا مذهب الجرمي ، والمازني ، والمبرد ، والزجاج ، والفراء (٥) . قال أبو جعفر النحاس : " وسمعت علي بن سليمان يعني (الأخفش الصغير) يقول سمعت محمد بن يزيد يقول : النصبُ أولى ؛ لأنه صحَّ أنها فعل بقولهم : حاشي لزيدٍ والحرف لا يُحذف منه " (٦) . والزجاج الذي صرح بفعلية (حاشا) قال : " ف (حاشا) مشتقة من قولك كنت في (حشا) فلان أي : في ناحية فلان ، فالمعنى في (حاشا) برأه الله من هذا التحي ،

(١) ينظر في هذه المسألة : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٧٨ المسألة : ٣٧ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٤١٠ المسألة : ٦٩ ، أسرار العربية : ١٩ ، والدّر المصون : ٤ / ١٧٥ ، والأشباه والنظائر : ٣ / ١٥ ، وحاشية الصبان : ٢ / ٢٤٦ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٣٨ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٤٢٨ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٣٨ / ٣٩ . والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧٣١ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣١٧ .

(٣) الكتاب : ١ / ٣٧٧ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٣ / ٢٣٩ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لأبن يعيش : ٨ / ٤٨ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٤ / ٣٩١ ، والإنصاف : ١ / ٨٩ ، وأسرار العربية : ١٩١ ، والمحرر الوجيز :

٣ / ٢٣٩ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٤٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣١٧ ، والدّر المصون :

٤ / ١٧٥ ، ومغني اللبيب : ١٦٥ . ونسب عبد اللطيف الزبيدي هذا الرأي للكوفيين . ينظر : ائتلاف

النصرة : ١٧٧ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢ / ٢٤٦ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٣٨ .

والمعنى قد نَحَى اللهُ هذا من هذا " (١) . وقد عَزِيَّ إِلَى الْفَرَاءِ أَنْ (حاشا) فعل لا فاعل له ، وقد ضَعَّفَ هذا القول إذ لا يكون فعل بلا فاعل (٢) . على أَنِّي لم أجد الْفَرَاءِ يتعرض لـ (حاشا) في كتابه معاني القرآن ، بل نسب إليه أبو حيان موافقته للمبرد (٣) . وهذا ما أكدته الدكتور مهدي صالح الشَمْرِي (٤) . والذين ذهبوا إلى فعلية (حاشا) استدلوا بثلاثة أدلة :

الأول : أنه يتصرف والتصرف من خصائص الأفعال ، قال النابغة الذبياني (٥) :

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

فإذا ثبت أن يكون متصرفاً وجبَ أن يكون فعلاً ، لأن التصرف من خصائص الأفعال .

الثاني : أنه يدخله الحذف ألا ترى أنهم قالوا : في قوله تعالى : ﴿ حَاشَا لِلَّهِ ﴾ (٦) ، وحاشَ لله (٧) .

ثالثاً : أنه يتعلق بها حرف الجر بقوله حاشى لله وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف (٨) .

وقد ردّ أبو البركات الأنباري مذهبهم هذا وأبطل حججهم (٩) . وقد رجّح مكي القراءة التي تتفق مع المذهب الكوفي القائل بفعلية حاشا . قال مكي : " الأصل في حاش أن تكون بالألف ، لكن وقعت في المصحف بغير ألف آكتفاءً بالفتحة من الألف ، كما حذف النون من (يكُ) . وحاشى فعل على فاعل مأخوذ من الحشا ، وهو الناحية ،

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١٠٧/٣ ، وينظر : الجنى الداني : ٥١٣ ، وحاشية الصبان : ١٤٥/٢ . ١٤٦ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لأبن يعيش : ٨ / ٤٩ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٢٤٤ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٢ / ٣١٧ .

(٤) ينظر : الخلاف النحوي بين الكوفيين : ٧٥ .

(٥) ينظر : الديوان : ١٣ .

(٦) سورة يوسف ، الآيتان : ٣١ ، ٥١ .

(٧) هذه قراءة أبي عمرو وحده والباقون بألف . ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ٣٠٩ .

(٨) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣٨ . ٣٩ ، وأسرار العربية : ١٩١ ، والتبيين عن

مذاهب النحويين : ٤١٢ . ٤١٣ ، والدّر المصون : ٤ / ١٧٧ .

(٩) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٧٩ . ٢٨٠ المسألة : ٣٧ ، وأسرار العربية : ١٩٢ ،

والدّر المصون : ٤ / ١٧٧ .

... ولا يُحَسَّنُ أن يكون حرفاً عند أهل النظر ، وأجاز ذلك سيبويه وَمَنَعَهُ الكوفيون ؛ لأنه لو كان حرف جرّ ما دخل على حرف جر ؛ ولأنّ الحروف لا يُحذف منها إلا إذا كان فيها تضعيفٌ ، نحو (لَعَلَّ) و (عَلَّ) " (١) . وضعّف أبو البقاء العكبري رأي سيبويه ، وقصره على ضرورة الشعر ، إذ قال : " والجمهور على أنه هنا فعل ، وقد قالوا أحاشي ، وأيد ذلك دخول اللام على اسم الله تعالى ، ولو كان حرف جر لما دخل على حرف جر " (٢) . وللسّمين الحلبي رأي آخر في حاش في الآية الكريمة مدار البحث فهي عنده ليست حرفاً ولا فعلاً ، وإنما هي اسم مصدر بدل من اللفظ بفعله كأنه قيل : تنزيهاً لله ، وبراءةً له ، وإنما لم ينون مراعاةً لأصله الذي نقل منه وهو الحرف (٣) . والذي يبدو أنّ سيبويه ومن وافقه من النحويين يمنعون النصب بـ (حاشا) وقد رُدَّ عليهم : بأنه قد سُمِعَ عن العرب النصب كقولهم (غَفَرَ اللهُ لي ، ولمن سَمِعَ دُعائي حاشا الشيطان وابن الأصْبَغ وأنشدوا :

حشا رَهَطَ النَّبِيِّ مِنْهُمْ بَحوراً لا تُكدرُها الدَّلاءُ (٤)

وقال الأشموني : " والصحيح أنها أسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدل من اللفظ بالفعل ، بدليل قراءة ابن مسعود (حاش الله) بالإضافة كمعاذ الله ، وسبحان الله " (٥) ، " لذا ينبغي استعمالها في مواطن التنزيه فلا يُحَسَّنُ أن تقول : قامَ القومُ حاشا زيد ؛ لأنّ القيامَ ليس من المواطن التي يتنزه منها إلا إذا كان قياماً إلى سوءٍ " (٦) . ولذا فهي لها استعمالها الخاص وحظها من الفعل التصريف ، ومن الحرف عمل الجر فهي إذاً من الأدوات المتردّد بين الحرفية والفعلية (٧) . وعدّها من الحروف أولى ؛ لأنّ الاستعمال هو المتقدم في صناعة النحو . والله أعلم بالصواب .

(١) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٤٢٨ . ٤٢٩ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧٣١ .

(٣) الدر المصون : ٤ / ١٧٧ .

(٤) ينظر : المقرب : ١٩٠ ، والدر المصون : ٤ / ١٧٧ ، ومغني اللبيب : ١٦٥ .

(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ٢ / ٢٤٦ .

(٦) معاني النحو : ٢ / ٧٠٧ .

(٧) ينظر : الدر المصون : ٤ / ١٧٥ ، ومغني اللبيب : ١٦٥ .

١٥ . هل يجوز أن يكون الخبر غير فعل ، بل صفة يفصل بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ؟

في قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾^(١). قال الفرّاء تعليقاً على هذه الآية الكريمة " ... وقد يكون أن تجعل اليهود جمعاً واحده هائِد (ممدود ، وهو مثل حائل ممدود) من النوق وحُول ، وعائِط وعوط ... " ^(٢) ، وهو محمول على معنى (مَنْ) والمعنى : إلا الذين كانوا هوداً ^(٣) . وقال ابن جرير الطبري : " ويجوز أن يكون مصدرًا عن الجمع كما يقال : رجل صوم ، وقوم صوم ، ورجل فطر ، ونسوة فطر " ^(٤) . قال السفاقي : " وفي جواز مثل هذا خلاف أن يكون الخبر غير فعل ، بل صفة يفصل بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ، نحو : مَنْ كان قائمين الزيدون ، ومَنْ كان قائمين الزيدان فذهب الكوفيون وكثير من البصريين إلى جواز ذلك ، وذهب أبو العباس وغيره إلى منعه ، وهم محوجون بالآية ، فإن هوداً في الأظهر جمع هائد فهو من الصفات التي يفصل بينها وبين مؤنثها التاء " ^(٥) . وكقول الشاعر ^(٦) :

وأيقظ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ نِيَامًا

فنيام : جمع نائم ، وهو من الصفات التي يفصل بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ^(٧) . بيّد أنّي لم أجد مَنْ نسب هذا الرأي إلى المبرد سوى السفاقي وأبا حيان ولم يتحقق لدي قول المبرد نفسه ، ولم أقف على هذا الرأي في كتب المبرد التي بين أيدينا . ويبدو أنه من الآراء التي نُسِبَتْ وهماً إلى المبرد . ولم تُذكر هذه المسألة في كتب إعراب القرآن الكريم التي سَبَقَتْ

(١) سورة البقرة ، الآية : ١١١ .

(٢) معاني القرآن : ١ / ٧٣ ، وينظر : جامع البيان : ١ / ٣٩٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٩٤ ، والكشاف : ١ / ٢٠٣ ، والتفسير الكبير : ٤ / ٣ ، والنهر

الماد : ١ / ١٢٤ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٨٠ .

(٤) جامع البيان : ١ / ٣٩٢ .

(٥) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٨٠ ، وينظر : البحر المحيط : ١ / ٥٦١ .

(٦) لم أقف على هذا الشاهد ، ولم ينسب لأحد . ينظر : المُجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٨٠ ، والنهر

الماد : ١ / ١٢٤ .

(٧) ينظر : البحر المحيط : ١ / ٥٦٢ ، والنهر الماد : ١ / ١٢٤ .

السفاقي ، ولم أجدها فيما تيسر لي من كتب الكوفيين . ربما كان هذا الكلام في أحد كتب الفراء التي لم تصل إلينا . والله أعلم بالصواب .

١٦ . دلالة (يَفْعَل) على الحال والاسْتِقْبَال (١)

في قوله تعالى : ﴿ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ ﴾ (٢) .

قال أبو جعفر النحاس : " لا يكونُ فعلُ الأمرِ إلاَّ مستقبلاً عند جميع النحويين وكذا سَيَفْعَلُ وسوفَ يَفْعَلُ فأما (يَفْعَلُ) فقد اختلف النحويون فيه ، فالبصريون يقولون : يكونُ مستقبلاً وحالاً . ويقول الكوفيون : يكون مستقبلاً ؛ لأنَّ هذه الزوائد إنما جيء بها علامة للاستقبال ، وفاعل عند البصريين كيفعل وهو عند الكوفيين للحال إلاَّ أن يكون مجازاً (٣) . واختار السُّهيلي رأيَ الكوفيين إذ قال : " فعل الحال لا يكون مستقبلاً وإن حسن فيه (غَدُّ) ، كما لا يكون الفعل المستقبل حالاً أبداً ... " (٤) . واختار ابن مالك مذهب البصريين وأنكر ما قاله الكوفيون إذ قال : " والأمر مُستقبل أبداً والمضارعُ صالحٌ له وللحال ، ولو نفي خلافاً لمن خصهما بالمستقبل " (٥) .

قال الرضي : وهو يتحدث عن الفعل المضارع : " وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله ... أي هو حقيقة في الحال وإستقبال .

وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو أقوى ؛ لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلاَّ على الحال ولا يصرف إلى الإستقبال إلاَّ القرينة .. " (٦) . وما أرى هذا الذي ذكره الرضي إلاَّ صحيحاً ، إذ الأصل أن يحكم على الفعل المضارع بوساطة القرائن وهذا شأن الحقيقة والمجاز .

(١) لم يرد لهذه المسألة ذكر في كتب الخلاف التي بين أيدينا ، وقد ذكرها ابن مالك في : شرح التسهيل :

١ / ١٧ . ١٨ .

(٢) سورة التوبة ، الآية : ٣٢ .

(٣) إعراب القرآن : ٣٢/٢ ، وينظر : شرح التسهيل لإبن مالك : ١٧/١ ، والزمن في القرآن الكريم : ٦٢ .

(٤) نتائج الفكر : ١٢٠ .

(٥) شرح التسهيل : ١ / ١٧ .

(٦) شرح الكافية : ٢ / ٢٢٧ .

١٧ . وقوع الفعل المبني موقع المعرب لا يوجب البناء ^(١)

ومن اختلاف النحويين في إعراب القرآن الكريم اختلافهم في موقع الفعل (يقولوا) ومثله (يقيموا) في قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ... ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا ﴾ ^(٢) .

وللنحويين أقوالٌ في هذه المسألة نقلها لنا أصحاب كتب إعراب القرآن :

أحدها : مذهب المازني ، والفراء ، والأخفش وعندهم أن (يُقيموا) مجزوم على جواب (قُلْ) ^(٣) . قال أبو جعفر النحاس : " سمعت علي بن سليمان يقول : حدثنا محمد بن يزيد عن المازني ، قال التقدير : قل للذين آمنوا أقيموا يقيموا " ^(٤) .
وقد ذكر الزجاج هذا الرأي ولم يُرجحه ، قال : " وبيقومون جزم جواب الأمر ، وفيه غير وجه " ^(٥) . واستحسن أبو جعفر النحاس هذا الرأي ودافع عنه بقوله : " وهو قولٌ حسن ؛ لأنَّ المؤمنين إذا أمروا بشيء قبلوا وهو جواب الأمر " ^(٦) .
ونسب مكي القيسي هذا الرأي للأخفش واستبعده ؛ لأنه ليس بجواب له على الحقيقة ؛ لأن أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه أمرٌ لهم بإقامة الصلاة ^(٧) ، وأيده وقال بقوله أبو البركات الأنباري وأقرَّ بضعفه وبالعلة نفسها ^(٨) .

(١) ينظر في هذه المسألة : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٨٤ ، والمحرر الوجيز : ٣ / ٤٦٤ ، والتفسير

الكبير : ١٩ / ١٢٤ ، والدّر المصون : ٤ / ٢٦٩ .

(٢) سورة الإسراء ، الآية : ٥٣ ، سورة إبراهيم ، الآية : ٣٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٧٧ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٢ / ٣٩١ ، وإعراب القرآن للنحاس :

٢ / ١٤٨ ، وجامع البيان : ١٣ / ١٤٩ ، والمحرر الوجيز : ٣ / ٤٦٤ ، والكشاف : ٢ / ٥٢٢ ،

والجامع لإحكام القرآن : ٩ / ٣٦٦ ، والبحر المحيط : ٧ / ٦٦ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٤٨ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ١٦٢ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٤٨ .

(٧) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٤٥١ .

(٨) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٩١ . ٩٢ .

وهو عند أبي البقاء العكبري لا يبطل قوله ؛ لأنه لم يُرد بالعباد الكفار بل المؤمنين ، وإذا قال الرسول لهم أقيموا الصلاة أقاموها ^(١) ، وأستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا ﴾ ^(٢) ، واستحسنه أبو حيان مردداً ما قاله أبو البقاء العكبري ^(٣) .

والقول الثاني : المعنى : ليقوموا الصلاة ثم حُذفت اللام ، ، لأنه بمعنى الأمر ويجوز أن يكون مبنياً ؛ لأن اللام حذفت فبني ، لأنه بمعنى الأمر ، ونُسبَ هذا الرأي إلى الزجاج ^(٤) . وهذه النسبة صحيحة إذ قال الزجاج تعليقاً على الآية الكريمة : " وفيه غير وجه ، أجودها أن يكون مبنياً ؛ لأنه في موضع الأمر " ^(٥) . ونسب ابن عطية هذا الرأي إلى المازني ، إذ قال : " وحكى أبو علي في تضاعيف كلامه : أن مذهب أبي عثمان المازني في (يقولوا) أنه فعل مبني ؛ لأنه مضارع حَلَّ محل المبني الذي هو مثل الأمر " ^(٦) . وهذا القول ليس لمرضي عند أبي البركات الأنباري إذ قال : إنَّ وقوع الفعل المعرب موقع المبني لا يوجب بناءه ، ألا ترى أنَّ قوله تعالى : ﴿ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(٧) ، وقع موقع (آمنوا) ولم يُبنَ ، بل هو معرب على ما كان عليه ، وإنما يكون ذلك في الأسم إذا أشبه الحرف ، أو تضمن معناه " ^(٨) .

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧٢٩ ، والتفسير الكبير : ٢٠ / ٢٢٨ .

(٢) سورة إبراهيم : ٣١ .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٧ / ٦٦ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٨٤ ، ومشكل اعراب القرآن : ١ / ٤٥١ ، والتبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٥٩ ، ٩٢ ، والمحزر الوجيز : ٣ / ٤٦٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ٩ / ٣٦٦ . وقد وهم محقق كتاب البيان في غريب إعراب القرآن عندما ذهب بترجم في هامشه لأبي اسحاق ابراهيم بن المبارك اليزيدي ظناً منه أن هذا الرأي له . ينظر : البيان : ٢ / ٥٩ هامش المحقق . وهو رأي أبي اسحاق الزجاج . ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ١٦٢ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ١٦٢ ، وينظر : البحر المحيط : ٧ / ٦٦ .

(٦) المحزر الوجيز : ٣ / ٤٦٤ ، وينظر : البحر المحيط : ٧ / ٦٦ ، والدر المصون : ٤ / ٦٩ .

(٧) سورة النور ، الآية : ٦٢ .

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٩٢ ، والدر المصون : ٤ / ٢٧٠ .

القول الثالث : للمبرد وذهب فيه إلى أن التقدير : قل لهم أقيموا يقيموا ، فيقيموا المصرح به جواب أقيموا المحذوف ^(١) ، وهذا الرأي رجّحه أبو البركات الأنباري هو عنده أحسن الأوجه ^(٢) ، في حين ردّه أبو البقاء العكبري من وجهين :

أحدها : أن جواب الشرط يخالف الشرط إمّا بالفعل أو في الفاعل ، أو فيهما ، فإمّا إذا كان مثله في الفعل والفاعل ، فهو خطأ كقولك : فمّ نَقَم ، والتقدير على ما ذكر في هذا الوجه : أن يقيموا يقيموا .

الثاني : إنّ الأمر المقدّر للمواجهة ، وبيّموا على لفظ الغيبة ، وهو خطأ إذا كان الفاعل واحداً " ^(٣) . وعلّق السمين الحلبي على قول أبي البقاء قائلاً : " أمّا الإفساد الأول فقريب ، وأما الثاني : فليس بشيءٍ لأنه يجوز أن يقول : قلت لعبيدي أطعني يطعك ، وإن كان للغيبة بعد المواجهة باعتبار حكاية الحال " ^(٤) .

القول الرابع : أن التقدير تقل لهم أقيموا يقيموا ، وهذا مروى عن سيبويه ، فيما حكاه ابن عطية ^(٥) . ونقل أبو حيّان عن سيبويه إنه انجزم على جواب لشرط محذوف ، أي إن يقل لهم (يقولوا) فيكون في قوله حذف معمول القول وحذف الشرط الذي (يقولوا) جوابه ^(٦) ، ونقل السمين الحلبي رأياً نسبته للفرّاء في هذه المسألة ما نصه : " الأمر معه شرط مقدر ، تقول : أطع الله يدخلك الجنّة . والفرق بين هذا وبين ما قبله أنّ ما قبله ضمن فيه الأمر نفسه معنى الشرط ، وفي هذا قدر فعل الشرط بعد فعل الأمر من غير تضمين " ^(٧) .

والوجه الأول أقرب الوجوه ؛ لأنّ فيه شبه إجماع إذ قال به أكثر من نحويّ من الكوفيين والبصريين .

(١) ينظر : المقتضب : ٢ / ٨٤ ، والمحزر الوجيز : ٣ / ٤٦٤ ، والبيان في غريب إعراب القرآن :

٢ / ٥٩ ، والنتيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧٧٠ ، والبحر المحيط : ٧ / ٦٦ .

(٢) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٩٢ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧٧٠ ، وينظر : الدر المصون : ٤ / ٢٧٠ .

(٤) الدر المصون : ٤ / ٢٧٠ .

(٥) ينظر : المحزر الوجيز : ٣ / ٤٦٤ ، والدر المصون : ٤ / ٢٧٠ .

(٦) ينظر : البحر المحيط : ٧ / ٦٦ .

(٧) ينظر : الدر المصون : ٤ / ٢٧٠ .

١٨ . اختلافهم في بناء (الفعل المضارع يَعْفُونَ) :

أورد أبو جعفر النحاس اختلاف النحويين في علّة بناء الفعل المضارع (يَعْفُونَ) من قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النَّكَاحِ ﴾ ^(١) ، فنقل عن سيبويه : إنه إنما يُبنى لما زادوا فيه ، ولأنه مضارع للماضي والماضي مبني فيبنى كما يُبنى الماضي ومثّل هذا سيبويه بأنّ الأفعال أعربت ؛ لأنها مضارعة للأسماء والفعل بالفعل أولى " ^(٢) . يعني أنه ليس حمل المضارع في تسكين آخره على الماضي وهما حقيقة واحدة في جهة الفعلية بأبعد من حمل الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب وهما حقيقتان مختلفتان ^(٣) .

قال سيبويه : " وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع الحقت للعلامة نوناً وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال : أكلوني البراغيث ، وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب كما فعلت ذلك في (فَعَلَ) حين قلت : فَعَلْتَ وَفَعَلَنْ ، فأسكن هذا ههنا وبني على هذه العلامة ، كما أسكن (فَعَلَ) ؛ لأنه فعلٌ كما أنه فعلٌ ، وهو متحرك كما أنه متحرك ، فليس هذا بأبعد فيها إذا كانت هي وَفَعَلَ شيئاً واحداً من يفعلوا إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليس بأسم ، وذاك قولك : " هُنَّ يَفْعَلْنَ وَلَنْ يَفْعَلْنَ وَلَمْ يَفْعَلْنَ . وفتحتها ؛ لأنها نون جمع ... " ^(٤) .

ونقل أبو جعفر النحاس عن الفراء قوله : " كان سبيله أن تُحذف منه النون ولكنها علامة فلو حذفت لذهب المعنى ؛ لأنك لو أسقطت النون من (هن) للنصب أو الجزم لم يتبين لهنّ تأنيث وإنما قالت العرب : لَنْ يَعْفُوا (للقوم) وَلَنْ يَعْفُوا (للرجلين) ؛ لأنهم زادوا للأثنين في الفعل ، ألفاً ونوناً ، فذا اسقطوا نون الأثنين للجزم أو للنصب دلت الألف

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٣٧ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن : ١ / ٢٣٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٢٩ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٢٩ .

(٤) الكتاب : ١ / ٦٠٥ .

على الاثنين . وكذلك واو يفعلون تدل على الجمع إذا أسقطت النون نصباً أو جزماً " (١) .
 أما الزجاج فيرى أن جماعة المؤنث في الفعل المضارع تستوي في الرفع والنصب والجرم
 (٢) . وَنَسَبَ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ لِلْمَبْرَدِ قَوْلَهُ : " اَعْتَلَّ هَذَا الْفِعْلُ مِنْ ثَلَاثِ جِهَاتٍ وَالشَّيْءُ
 إِذَا اَعْتَلَّ مِنْ ثَلَاثِ جِهَاتٍ مَبْنِيٌّ ، مِنْهَا أَنَّهُ فِعْلٌ ، وَأَنَّهُ لِلْجَمْعِ وَأَنَّهُ لِلْمُؤنثِ " (٣) . وكلام
 المبرد في المقتضب يوحى بذلك (٤) .

ولم يكن رأي المبرد وحده بل نسبه ابن يعيش إلى ابن كيسان (٥) ، وبه قال أبو علي
 الفارسي (٦) ، وهذا الرأي قُبل بالرد من قبل النحويين (٧) . واستحسن أبو جعفر النحاس (٨)
 مذهب سيبويه ، واختار الزمخشري (٩) وأبو البقاء العكبري (١٠) ، وأبو البركات الأنباري (١١)
 رأي الفراء وتناوله في كتبهم ، فهذا اختيار الفخر الرازي (١٢) ، وابن هشام (١٣) . وقد فرّق
 الزمخشري وأبو البقاء العكبري بين قولك : (الرِّجَالُ يَعْفُونَ ، والنِّسَاءُ يَعْفُونَ) وإن كان
 هذا من واضحات النحو : بأن قولك الرِّجَالُ يَعْفُونَ : الواو فيه ضمير جماعة الذكور
 وحذفت قبلها واو أخرى هي لام الكلمة ، فإن الأصل : يَعْفُونَ فإِسْتَنْقَلَتْ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ
 الْأُولَى فَحَذَفَتْ فَبَقِيَتْ سَاكِنَةً ، وبعدها واو الضمير أيضاً ساكنة ، فحذفت الواو الأولى لئلاً
 يلتقي ساكنان فوزنه يعفون والنون علامة الرفع فإنه من الأفعال الخمسة ، أما قولك النساء
 يَعْفُونَ الواو لام الكلمة والنون ضمير جماعة الإناث والفعل معها مبني لا يظهر للعامل
 فيه أثر (١٤) . وهذا رأي الجمهور . وذكر المالقي أن الأخفش وبعض المتأخرين يذهبون إلى

-
- (١) إعراب القرآن للنحاس : ٢٣٧ / ١ ، وينظر : معاني القرآن للفراء : ١٥٥ / ١ .
 (٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣١٩ / ١ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢٠٦ / ٣ .
 (٣) إعراب القرآن للنحاس : ٣٥٧ / ٢ .
 (٤) ينظر : المقتضب : ٣٦٨ / ٣ ، ٣٧١ ، ٣٧٤ .
 (٥) ينظر : شرح المفصل : ٥٣ / ٤ .
 (٦) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ١٠١٢١ .
 (٧) ينظر : الخصائص : ١٧٩ / ١ ، ١٨٠ ، والأمالى الشجرية : ١١٦ / ٢ ، وشرح الكافية : ٧٨ / ٢ .
 (٨) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ ، ٢٣٧ .
 (٩) ينظر : الكشف : ٣١٣ / ١ .
 (١٠) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٩٠ / ١ .
 (١١) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١٦٢ / ١ .
 (١٢) ينظر : التفسير الكبير : ١٤٢ / ٦ .
 (١٣) ينظر : شذور الذهب : ٦٢ ، وأوضح المسالك : ٥٤ / ١ .
 (١٤) ينظر : الكشف : ٣١٣ / ١ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١٩٠ / ١ .

أنه معرب^(١) . ونسب السفاقي هذا الرأي لإبن درستويه من المتقدمين وإلى أبي القاسم السهيلي من المتأخرين إذ ذهب إلى أن الفعل إذا اتصلت به نون الإناث فهو معرب^(٢) . قال السهيلي : " فإن قيل : فإن اثبتم أن فعل جماعة المؤنث معرب ، وهذا خلاف لسيبويه ومن وافقه من النحويين ، فإنهم زعموا أنه مبني وإن اختلفوا في علّة بنائه ، قلنا : بل هو وفاقٌ لهم؛ لأنهم علّمونا وأصلّوا لنا أصلاً صحيحاً ، فلا ينبغي لنا أن ننقضه ونكسره عليهم ، وهو وجود المضارعة الموجبة الإعراب ، وهو موجود في يفعلنّ وتفعلنّ فمتى وجدت الزوائد الأربعة وجدت المضارعة ، وإذا وجدت المضارعة وجدّ الإعراب " ^(٣) .
والصحيح أن الفعل المضارع مع نون النسوة مبني وليس بمعرب ؛ لأن فيه شبه إجماع ، إذ قال به أكثر من نحوي من الكوفيين والبصريين .

وإنما رجّح مذهب سيبويه والجمهور من وجهين ، الأول : أن الفعل المضارع فرع والأصل في الأفعال البناء ، وإنما أعرب المضارع لشبهه الآسم ، فإذا طرأ عليه ما يبعبده عن هذا الشبه كنون النسوة عاد الفرع إلى الأصل ، وقد حصل هذا في الممنوع من الصرف فإنه يعود إلى أصله وهو الجر بالكسرة إذا أضيف أو دخلت عليه الألف واللام نحو : الأحمر والحمراء ، وأحمركم وحمرائكم من أحمر وحمراء ، والثاني : أن الفعل المضارع المعتل المسند إلى نون النسوة تبقى فيه الواو في حالة الجزم نحو : لم يغزون ، ولم يعزون ، ولو كان معرباً لحذف حرف العلة منه ولقيل : لم يَغْزُنْ ولم يَعْفُنْ ^(٤) .

(١) ينظر : رصف المباني : ٣٣٣ .

(٢) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٦٠٦ ، والبحر المحيط : ٢ / ٥٣٦ ، وارتشاف الضرب :

١ / ٣١٥ ، والدّر المصون : ١ / ٥٨٣ .

(٣) نتائج الفكر : ١١١ .

(٤) ينظر : رصف المباني : ٣٣٣ . ٣٣٤ .

١٩ . **الخلاف في حركة لام الفعل قبل نوني التوكيد أهي للبناء أم عارضة** ^(١)
 نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في أصل
 حركة الواو من قوله تعالى : ﴿ **وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ** ﴾ ^(٢) . فهم
 مختلفون في فتح هذه الواو الواقعة قبل نون التوكيد على مذهبين :

الأول : مذهب سيبويه ومفاده : إنها مفتوحة لآلتقاء الساكنين وهذا ما نسبه
 الزجاج وأبو جعفر النحاس إلى سيبويه ^(٣) . ونصّ عليه سيبويه في كتابه إذ قال :
 " **أَعْلَمُ أَنَّ فِعْلَ الْوَاحِدِ إِذَا كَانَ مَجْزُومًا فَلِحَقَّتِهِ الْخَفِيفَةُ وَالثَقِيلَةُ حُرَّكَتِ الْمَجْزُومَ وَهُوَ**
الْحَرْفُ الَّذِي أُسْكِنْتَ لِلْجُزْمِ ؛ لِأَنَّ الْخَفِيفَةَ سَاكِنَةٌ وَالثَقِيلَةَ نُونَانِ الْأُولَى مِنْهُمَا سَاكِنَةٌ .
وَالْحُرُوكَةُ فَتْحَةٌ وَلَمْ يَكْسُرُوا ، فَيَلْتَبِسُ الْمَذْكَرُ وَبِالْمَوْثُوتِ وَلَمْ يَضْمُوا فَيَلْتَبِسُ الْوَاحِدَ بِالْجَمْعِ .
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَعْلَمَنَّ ذَلِكَ وَأَكْرَمَنَّ زَيْدًا وَإِمَّا تُكْرِمُنَّهُ أَكْرِمُهُ ... فَإِذَا جَاءَتْ بَعْدَ عِلْمَةٍ
مُضْمِرٍ تَتَحَرَّكُ لِلأَلْفِ الْخَفِيفَةُ أَوْ لِلأَلْفِ وَاللَّامِ حُرَّكَتْ لَهَا وَكَانَتْ الْحُرُوكَةُ هِيَ الْحُرُوكَةُ الَّتِي
تَكُونُ إِذَا جَاءَتْ الأَلْفُ الْخَفِيفَةُ أَوْ الأَلْفُ وَاللَّامُ ؛ لِأَنَّ عِلَّةَ حُرُوكَتِهَا هَهُنَا هِيَ الْعِلَّةُ الَّتِي
ذَكَرْتَهَا ثُمَّ ، وَالْعِلَّةُ التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَرْضُونَ زَيْدًا ، تَرِيدُ الْجَمِيعَ ... " ^(٤) .
 ونسب أبو حيّان الأندلسي هذا الرأي إلى السيرافي ^(٥) .

الثاني : مذهب المبرد ^(٦) ، وابن السراج ، وأبي علي الفارسي ، وهو أن الحركة
 بناء ؛ لأنه لما ضُمَّت إلى النون صارت بمنزلة : خمسة عشر . ولو أنها كانت لآلتقاء
 الساكنين لكانت عارضة وقد قالوا : (قولنّ وبيعنّ) فأعادوا الواو والياء ، فذلّ على إنّ

(١) ينظر هذه المسألة في : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٣٠ ، والمحرر الوجيز : ١ / ٢٢٧ ، وشرح
 جمل الزجاجي : ٢ / ٤٩١ ، والبحر المحيط : ٢ / ٥٤ . ٥٥ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٥٥ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٣٠ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢٢٣ ، وشرح المفصل : ٩ / ٣٧ .

(٤) الكتاب : ٢ / ١٥٣ . ١٥٤ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١ / ٣٠٨ .

(٦) ينظر : توضيح المقاصد : ٤ / ١٠٨ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٣٠٨ .

الحركة حركة بناء لا حركة التقاء الساكنين^(١). واختار ابن يعيش مذهب سيبويه ورَّجَّحه على المذهب الآخر وَرَدَّ بِذَلِكَ حُجَّتَهُمْ إِذْ قَالَ : " فَأَمَّا إِعَادَةُ الْمَحذُوفِ فَإِنَّ النُّونَ لَمَّا دَخَلَتْ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ صَارَ كَالْتَرَكِيبِ ، وَصَارَ الْكَلِمَتَانِ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ وَصَارَتِ الْحُرُكَةُ كَاللَّازِمَةِ لِذَلِكَ ، وَتَقُولُ فِي فِعْلِ الْاِثْنَيْنِ : إِضْرِبَانٌ زَيْدًا وَلَا تُضْرِبَانٌ زَيْدًا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^(٢) ، وَتَقُولُ فِي الْجَمْعِ : هَلْ تُضْرِبِينَ زَيْدًا يَا قَوْمَ وَلَا تُضْرِبِينَ زَيْدًا يَا قَوْمَ ، فَتَحْذِفُ الْوَاوَ الَّتِي هِيَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَبَقِيَتْ الضَّمَّةُ قَبْلَهَا تَدُلُّ عَلَيْهَا ... " ^(٣) .

وحاول الزجاج أن يوفق بين مذ هب سيبويه القائل إنها مفتوحة لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، ومذهب أصحابه أنها مبنية إذ نَسَبَ إِلَى سَيْبُويهِ قَوْلَهُ : " إِنَّ لَامَ (يَفْعَلُ) مَعَ ذَلِكَ قَدْ تَبَنَّى عَلَى الْفَتْحِ ، فَالَّذِينَ قَالُوا مِنْ أَصْحَابِهِ إِنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ لَيْسَ بِخَارِجِينَ مِنْ قَوْلِهِ وَكَلَا الْقَوْلِينَ جَائِزٌ " ^(٤) . نلاحظ كيف حرص الزجاج على أن يوفق بين الرأيين ، ورد بلطف الصفة إذ لا نراه يستخدم مثل هذه العبارات عندما يكون الخلاف مذهبياً وخاصة عندما يذكر رأياً للفراء أو الكسائي .

(١) ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ٢٠١ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢ / ٤٩١ ، والجامع لأحكام القرآن :

٢ / ١٧٣ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٣٨ ، وشرح المفصل : ٩ / ٣٧ . ٣٨ .

(٢) سورة يونس ، الآية ٨٩ .

(٣) شرح المفصل : ٩ / ٣٧ . ٣٨ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٣٠ .

٢٠ . الأفعال الخمسة عند اتصالها بنوني التوكيد معربة أم مبينة (١)

الفعل المضارع فعل معرب وليس مبني ، وهذا مما لا خلاف فيه بين النحويين ولا يُبنى ما لم تباشره نونا التوكيد أو نون النسوة . وهذا قول سيبويه والجمهور ، ويرى سيبويه أن الأفعال الخمسة عند اتصالها بنوني التوكيد تكون معربة . قال : " وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحاً ؛ لئلا يلتبس الواحد بالجمع ، ... وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً وأدخلت النون الثقيلة ، حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات ، ولم تحذف الألف لسكون النون ؛ لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم ، ولو أذهبتها لم يُعلم أنك تريد الاثنين ... ومن ذلك قولهم للجميع : **أَضْرِبَنَّ زَيْدًا وَأَكْرِمَنَّ عَمْرًا ، وَتُكْرِمَنَّ بَشْرًا ،** لأن نون الرفع تذهب فتبقى واو كواو **ضَرَبُوا وَأَكْرَمُوا** ... " (٢) .

وذهب أبو البركات الأنباري إلى أنه مبني سواء أباشرته نونا التوكيد أم لم تباشره ، وقد ذكر هذا الرأي وهو يتناول إعراب قوله تعالى : ﴿ **لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ** ﴾ (٣) . قال " **ولتدخلنَّ ، أصله ، لتدخلون ، إلا أنه لما دخلت نون التوكيد حذفت النون التي هي نون الإعراب ، وعلامة الرفع للبناء ؛ لدخولها على الفعل ؛ لأنها لما دخلت عليه ، أكدت فيه الفعلية فردته إلى أصله ، وهو البناء وحذفت الواو لسكونها وسكون النون الأولى من النون المشددة " (٤) . ونسب هذا الرأي إلى الأخفش ، والزجاج ، وأبي علي الفارسي (٥) . وحجة الأخفش أن تأكيده بها مُبعد مقتضى الإعراب من شبه الأسم فعاد إلى أصله من البناء (٦) .**

(١) ينظر في هذه المسألة : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١ / ٢٣٠ ، ومسائل خلافية لأبي البقاء العكبري : ٨٩ ، وشرح المفصل : ٧ / ١٠ ، والمغني في النحو لإبن فلاح : ١ / ١٦٧ ، والمقرب : ٣١٨ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٢٨ ، وحاشية الخضري : ١ / ٧٢ ، والأشباه والنظائر : ٣ / ٣٢٦ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٨ . ١٩ .

(٢) الكتاب : ٢ / ١٥٤ .

(٣) سورة الفتح ، الآية : ٢٧ .

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣٧٩ ، وينظر : الأشباه والنظائر : ٣ / ٣٢٦ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١ / ٣٠٧ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٣٩ ، والمغني في النحو : ١ / ١٦٧ .

(٦) ينظر : نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل : ١ / ٢٧١ . ٢٧٢ .

وَرَدَّ رَأْيَ الْأَخْفَشِ وَمَنْ وَاْفَقَهُ مِنَ النُّحَوِيِّينَ بِلِزُومِ بِنَاءِ الْمَجْزُومِ وَالْمَقْرَنِ بِحَرْفِ التَّنْفِيسِ وَالْمَسْنَدِ إِلَيْهِ يَاءُ الْمَخَاطَبَةِ لِأَخْتِصَاصِهَا بِهِ ، بَلْ هِيَ بِهِ أَلْيَقُ مِنْ حَيْثُ مَنَاسِبَتُهَا لِفِظًا وَمَعْنَى بِخِلَافِ مَنَاسِبَةِ النَّونِ وَخَاصَّةً بِاللِّفْظِ لِصِلَاحِيَةِ مَعْنَاهَا الَّذِي هُوَ التَّوَكِيدُ^(١) .

وَرُجِّحَ مَذْهَبُ سَيِّبُويَه ؛ لِأَنَّ وُجُودَ الْحَاجِزِ وَهُوَ الْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالنُّونِ يَذْهَبُ مُوجِبًا لِلْبِنَاءِ وَهُوَ التَّرْكِيبُ وَذَلِكَ لِأَمْتِنَاعِ تَرْكِيبِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ مَجْهُولَةً شَيْئًا وَاحِدًا ، الْفِعْلُ ، وَالضَّمِيرُ ، وَالنُّونُ^(٢) . وَهَنَّاكَ رَأْيٌ ثَالِثٌ ذَكَرَهُ أَبُو حَيَّانَ ، وَهُوَ أَنَّهُ مَعْرَبٌ سِوَا بَاشِرَتِهِ النَّونِ أَمْ لَمْ تَبَاشِرْهُ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَعْزُوه لِأَحَدٍ^(٣) ، وَهُوَ فِي حَقِيقَتِهِ رَأْيُ ابْنِ دَرَسْتُويَه مِنْ الْمُتَقَدِّمِينَ وَأَبِي الْقَاسِمِ السَّهَيْلِيِّ^(٤) ، وَتَبَعَهُمْ أَبُو جَعْفَرِ الْمَالِقِيِّ ، وَعِنْدَهُ أَنَّ الْفِعْلَ يَعْزُبُ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ ، لِمَذْكَرٍ أَوْ مَوْثُوثٍ أَوْ مَفْرُودٍ أَوْ جَمْعٍ ؛ لِأَنَّ لِفِظَ الْمَضَارِعِ بَاقٍ فِي الْفِعْلِ وَتَرْكِيبِهِ لَيْسَ مُوجِبًا لِلْبِنَاءِ بِخِلَافِ تَرْكِيبِ الْأَسْمِ^(٥) .

وَرَأْيُ سَيِّبُويَه فِيمَا نَرَاهُ هُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَثِلُ شَبْهَ إِجْمَاعِ النُّحَوِيِّينَ ، فَضْلًا عَنْ مَا قُوِّبِلَ بِهِ رَأْيَ الْأَخْفَشِ وَمَنْ وَاْفَقَهُ مِنْ طَعْنِ .

(١) ينظر : نتائج التحصيل : ١ / ٢٧٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢٧١ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١ / ٣٠٧ ، والدّر المصون : ١ / ١٩٧ .

(٤) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٦٠٦ ، والدّر المصون : ١ / ٥٨٣ ، ونتائج الفكر : ١١١ .

(٥) ينظر : رصف المباني : ٣٣٧ .

٢١ . حكم توكيد الفعل المضارع بعدَ (إِمَّا) (١)

في توكيد الفعل المضارع الواقع شرطاً لـ (إِمَّا) بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة خلاف بين النحويين ، وقد ذكر هذا الخلاف في أكثر من موضع في كتب إعراب القرآن الكريم ، فذهب الزجاج إلى أن توكيد الفعل المضارع في مثل هذه الحال واجب إذ قال : " فَإِذَا ضُمَّتْ (إِنْ) إِلَى (مَا) لَزِمَ الْفِعْلُ النَّونَ الثَّقِيلَةَ أَوِ الْخَفِيفَةَ ، وجواب الجزاء في الفاء ، أي في قوله : ﴿ فَمَنْ اتَّقَى وَأَصْلَحَ ﴾ (٢) ، فإنما تلزم (ما) النون ؛ لأنَّ (ما) تدخل مؤكدة ، فتلزمها النون كما تلزم النون في القسم إذا قلت : والله لَتَفْعَلَنَّ ، فما توكيد ، كما أنَّ اللامَ توكيد ، فلزمت النون كما لزمت لام القسم " (٣) .

وَنَسَبَ المتأخرون هذا الرأي للمبرد أيضاً (٤) ، ولم أعثر للمبرد على مثل هذا القول فيما تيسرَ لَدَيَّ من كتب ، وقد مثل المبرد في كتابه الكامل (٥) بأمثلة أُكِّدَ فيها المضارع بعد (إِمَّا) ، ولم يرد في القرآن الكريم غير مؤكِّد بالنون مع (إِمَّا) ، ولعلَّ هذا هو سبب الوهم ومَنْ قال بوجوب التوكيد ابن عطية ، إذ قال : " (إِنْ) في قوله (فإِذَا) هي للشرط دخلت (ما) عليها مؤكدة ليصح دخول النون المشددة ، فهي بمثابة لام القسم التي تجيء لتجيء النون .. " (٦) .

وسيبيبه لا يوجب ذلك لننظر إلى قوله وهو يتكلم عليها، إذ قال : " ومِنْ مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد ، لأنهم شبَّهوا (ما) باللام التي في لَتَفْعَلَنَّ لما وقع التوكيد قبل الفعل ألزموها النون آخره كما ألزموها هذه اللام وإن شئت لم تجيء بها ، فإِذَا اللام فهي لازمة في اليمين ... " (٧) ، وتبعه أبو علي

(١) ينظر في هذه المسألة : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢ / ٤٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش :

٩ / ٤١ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبَّان : ٣ / ٣١٩ .

(٢) سورة الأعراف ، الآية : ٣٥ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٣٣٤ ، وينظر : شرح الكافية للرضي : ٢ / ٤٠٤ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٩ / ٤١ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢١٨ ، والبحر المحيط :

١ / ٢١٧ ، والدَّر المصون : ١ / ٢٩٧ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبَّان : ٣ / ٣٢٠ .

(٥) ينظر : الكامل : ١ / ٢٨٩ .

(٦) المحرر الوجيز : ١ / ١٣١ ، وينظر : البحر المحيط : ١ / ٢٧١ ، والنهر الماد : ١ / ٦٤ ، والمجيد

في إعراب القرآن المجيد : ٢١٨ ، والدَّر المصون : ١ / ١٩٨ .

(٧) الكتاب : ٢ / ١٥٢ ، وينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢١٨ ، والدَّر المصون : ١ / ١٩٧ .

الفارسي وكثير من المتأخرين ^(١) . في حين أيد أبو البقاء العكبري مذهب الزجاج ومن تبعه ، قائلاً : " إذا أكدت إن الشرطية بـ (ما) أكد فعل الشرط بالنون ، ليتناسب المعنى ^(٢) . ومن النحويين من جعل وجود النون مع (إمّا) هو الأفضح ^(٣) .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، لكثرة ما جاء به منه في الشعر غير مؤكّد فكثرة مجيئه غير مؤكّد يدلُّ على عدم الوجوب ، فمن ذلك قول الشاعر ^(٤) :

فإمّا تريني كابنة الرَّمْلِ ضاحياً على رِقّةٍ أحفى ولا أتتعلُّ

(١) ينظر : البحر المحيط : ١ / ٢٧١ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان : ٣ / ٣١٩ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٦٢٨ .

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي لإبن عصفور : ٢ / ٤٨٩ .

(٤) البيت للشنفرى ، الديوان : ٨٢ برواية (ولا أتزلُّ) وهو من شواهد السّمين الحلبي . ينظر : الدّر

المصون : ١ / ١٩٧ ، وشرح الأشموني : ٣ / ٣٢٠ .

٢٢ . ناصب الفعل المضارع بعد (إذن) (١)

ذكرت كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين الخليل وسيبويه في ناصب الفعل المضارع بَعْدَ (إذن) ، إذ نقلوا لنا رأي سيبويه أنّ (إذن) نفسها الناصبة للفعل المضارع بعدها ، والناصب عند الخليل (أن) مضمرة (٢) .

قال سيبويه : " اعلم أنّ إِذْنُ إذا كانت جواباً وكانت مبتدأةً عَمِلَتْ في الفعل عَمَلَ أرى في الأسم إذا كانت مبتدأةً وذلك قولك: إِذْنُ أَجِيئُكَ وَإِذْنُ آتِيكَ ومن ذلك أيضاً قولك : إِذْنُ وَاللَّهِ أَجِيئُكَ ... " (٣) . وتبعه المبرد وقال بقوله (٤) .

أمّا الخليل فيما نقل عنه سيبويه فذهب إلى أن انتصاب الفعل بعدها ب (أن) مضمرة (٥) . وقد ردّ سيبويه قول الخليل وشكك فيمن نقل عنه هذا الرأي إذ قال : " وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال : أن مضمرةٌ بعد إِذْنُ ، ولو كانت مما تُضمَرُ بعده (أن) فكانت بمنزلة اللام ، وحتّى لأضمرتها إذا قلت : عبد الله إذن يأتيك فكان ينبغي أن تنصبَ (إذن) يأتيك ؛ لأن المعنى واحد ، ولم يغيّر فيه المعنى الذي كان في قوله : إذن يأتيك عبد الله كما يتغيّر المعنى في حتى في الرفع والنصب ، فهذا ما رووا وأمّا ما سمعت منه فالأول " (٦) ، أراد أنه سمع منه النصب وهو الصحيح .

أما الزجاج فاستحسن كلا القولين ، ولكنه رأى قول الخليل هو الأجود إذ قال : " فأما سيبويه فالذي يذهب إليه ونحكيه عنه أن إذن نفسها الناصبة ، وذلك أنّ (إِذْنُ) لما يستقبل لا غير في حالة النصب ، فجعلها بمنزلة أن في العمل كما جُعِلَتْ (لكنّ) نظيرة (إنّ) في العمل في الأسماء ، وكلا القولين حسن جميل إلّا أنّ العامل عندي النصب في سائر الأفعال ، (أن) وذلك أجود ... " (٧) ، وهذا رأي أبي علي الفارسي أيضاً (٨) .

(١) ينظر هذه المسألة : شرح جمل الزجاجي : ٢ / ١٧٠ ، والجامع لأحكام القرآن : ٥ / ٢٥٠ ، والجنى الداني : ٣٥٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٣٨ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٦٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ٤٢٥ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ١٩٤ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٦٥ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٨٠ .

(٣) الكتاب : ١ / ٤١٠ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩٥ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٣٨ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٢ / ١٠٠ .

(٥) الكتاب : ١ / ٤١٢ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٥ / ٢٥٠ .

(٦) الكتاب : ١ / ٤١٢ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٦٣ .

(٨) ينظر : الجنى الداني : ٣٥٧ .

وذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في كتابة (إذن)^(١) . قال أبو جعفر النحاس : " وزعم الفراء أن (إذن) تكتب بالألف ، وأنها منونة ، قال أبو جعفر : سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول : أشتهي أن أكوي يد من يكتب (إذن) بالألف ؛ لأنها مثل (كنْ) و (أنْ) ، ولا يدخل التتوين في الحروف^(٢) . " والصحيح أنها تكتب بالنون في أمرين أحدهما : أن كل نون يوقف عليها بالألف تكتب بالألف ، وما يوقف عليه من غير تغير ، يكتب على صورته ، وهذه يوقف عليها من غير تغيير ، فينبغي أن تكتب على صيغتها بالنون . وأيضاً أنها ينبغي أن تكتب بالنون فرقاً بينها وبين (إذا)^(٣) .

-
- (١) للنحويين ثلاثة مذاهب في كتابة نونها ، الأول : تكتب بالألف . الثاني : بالنون . الثالث : إن الغيت كتبت بالنون ، ينظر : الجنى الداني : ٣٥٩ . وقال الفراء : إذا أعملتها كتبتها بالألف ... وإذا ألغيتها كتبتها بالنون ، شرح الحماسة للتبريزي : ٧ / ٢ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٦٨ / ٢ .
- (٢) إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٤٢٥ . ٤٢٦ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٩٤ ، والمحرر الوجيز : ٦٨ / ٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٥ / ٢٥٠ ، والدر المصون : ٢ / ٣٧٧ .
- (٣) شرح جمل الزجاجي لأبن عصفور : ٢ / ١٧٠ .

٢٣ . جواز النصب بـ (إِنْ) وهي متوسطة (١)

ذكر أبو جعفر النحاس الخلاف النحوي بين البصريين ، والفراء (٢) في جواز النصب ، (إِنْ) إذا توسطت وذكر أن البصريين لا يجوزون النصب بهما ما لم تكن في أول الكلام (٣) ، وهذا ما أكده سيبويه إذ قال : " واعلم أنّ (إِنْ) إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنها مُلغاة لا تنصب البتة كما لا تنصب أرى إذا كانت بين الفعل والأسم في قولك : كان أرى زيد ذاهباً... " (٤) ، وهذا رأي المبرد أيضاً ، إذ قال وهو يتحدث عن إِنْ : " والموضع الذي لا تكون فيه عاملة البتة قولك : إِنْ تأتني إِنْ آتكَ ؛ لأنها داخلة بين عامل ومعمول فيه . وكذلك إِنْ أكرمك ، وهذا عينه قول سيبويه (٥) ، ونسب أبو جعفر النحاس إلى الفراء جواز النصب بها وهي بين الأسم وخبره في إِنْ وحدها (٦) ، وصرح بذلك قائلاً : " وقد تنصب العرب بإذاً وهي بين الأسم وخبره في إِنْ وحدها ، فيقولون إني إذا أضربك ، قال الشاعر (٧) :

لا تتركني فيهم شطييراً
إني إذا أهلك أو أطيرا

والرفع جائز " (٨) .

وهذا مذهب هشام والكسائي أيضاً إذ أجازا النصب والرفع بعد أسم إِنْ ، فأجاز الكسائي والفراء : إِنْ عبد الله إِنْ يزورك بالرفع والنصب (٩) .

-
- (١) هذه المسألة أشار إليها أبو البركات الأنباري ، وأبو البقاء العكبري . ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٧٩ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٣٣٧ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٢ / ٦٨ ، والجنى الداني : ٣٥٦ ، ومغني اللبيب : ٣٢ .
- (٢) نسبت المظان مذهب الفراء إلى الكسائي ، وهشام أيضاً على حين جعله أبو جعفر النحاس خلافاً فردياً . ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٣ / ٤٢٣ .
- (٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، وينظر : أسرار العربية : ٩٠ .
- (٤) الكتاب : ١ / ٤١١ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٦٢٨ ، وأسرار العربية : ٢٩٠ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢ / ١٧٢ .
- (٥) المقتضب : ٢ / ١١ .
- (٦) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٦٢٧ .
- (٧) البيت نسب لرؤية بن العجاج وليس في ديوانه وهو في : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٧٧ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٣٣٧ ، والمقرب : ٢٨٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩٧ ، ومعجم شواهد العربية : ٤٧٦ .
- (٨) معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٣٨ .
- (٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩٧ .

وقد ردّ البصريون هذا الشاهد من ثلاثة أوجه ؛ أحدهما : أنّ هذا شاذٌّ ؛ فلا حجة فيه ، والثاني : أنّ الخبر ها هنا محذوف ، كأنه قال : لا تتركني فيهم غريباً بعيداً ، إني أدلُّ ، إذن أهلك أو أطيّر ، وحُذِفَ الفعل الذي هو الخبر ؛ لأن في الثاني دلالة على الأول المحذوف ، فإذن ما دخلت الخبر ، والثالث : أن يكون جعل إذن أهلك أو أطيّر في موضع الخبر في قولك إني لن أذهب فشبهه إذن بـ (لَنْ) " (١) .

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٧٩ المسألة ٢٢ ، وينظر : المقرب : ٢٨٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٣٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٧ .

٢٤ . الناصب للفعل المضارع بَعْدَ (حَتَّى) (١)

ذكر الزجاج اختلاف النحويين في الناصب للفعل المضارع بَعْدَ (حَتَّى)
 إذ نقل لنا مذهب الخليل ، وسيبويه ، وجميع من يوثق بعلمه أن الناصب للفعل بعدها
 (أن) المضمرة وجوباً أي أنها لا تظهر مع حَتَّى ، ودليلهم أن حتى غير ناصبة هو أن
 (حَتَّى) باجماع النحويين خافضةً ، قال تعالى : ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ ﴾ (٢) ،
 فَخْفَضَ (مطلع) بـ (حَتَّى) (٣) .

وقد علل الزجاج مذهب البصريين قائلاً : " ولا نعرف في العربية أن ما يعمل في اسم
 يعمل في فعل ، ولا ما يكون خافضاً لاسم يكون ناصباً لفعل ، فقد بان أن حَتَّى
 لا تكون ناصبةً ، كما أنك إذا قلتَ : جاء زيدٌ ليضربك فالمعنى جاء زيدٌ لأن يضررك ؛
 لأن اللام خافضة للأسم ، ولا تكون ناصبة للفعل ، وكذلك ما كان زيدٌ ليضربك ، اللام
 خافضة، والناصب (ليضربك) أن المضمرة ، ولا يجوز إظهارها مع هذه اللام ... " (٤) ،
 وهذا يعني أن حتى عند الخليل وسيبويه من حروف الجر وما النصب بعدها إلا بـ
 (أن) مضمرة (٥) . وقد أكد سيبويه مذهب البصريين إذ قال : " واعلم أن (أن) لا تظهر
 بعد (حتى) ؛ و (كي) كما لا يظهر بعد أما الفعل في قولك : أما أنتَ منطلقاً انطلقت
 وقد نُكِرَ حالها فيما مضى واكتفوا عن إظهار أن بعدهما بعلم المخاطب أن هذين الحرفين
 لا يضافان إلى فعل وأنهما ليسا مما يعمل في الفعل وأن الفعل لا يحسن بعدهما إلا أن
 يُحمل على (أن) ... " (٦) . وقد أيدته المبرد في ذلك قائلاً : " واعلم أن الفعل ينصب
 بعدها (يعني حتى) بإضمار (أن) وذلك ؛ لأن حَتَّى من عوامل الأسماء الخافضة لها

(١) ينظر هذه المسألة في : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٥٩٧ المسألة ٨٣ ، وشرح الكافي للرضي :
 ٢ / ٢٤٠ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٩٣ ، ومغني اللبيب : ١٦٨ ، وائتلاف النصر : ١٥٣
 المسألة : ١١٨ الحروف .

(٢) سورة القدر ، الآية : ٥ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٠١ ، وينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ١٢٠ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٠١ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٩٣ .

(٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٢٩٧ ، وشرح المفصل لأبن يعيش : ٨ / ١٧ ، وشرح
 الكافية للرضي : ٢ / ٢٤٠ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٩٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٤٠٣ ،
 وائتلاف النصر : ١٥٣ .

(٦) الكتاب : ١ / ٤٠٨ .

" (١) . وهذا ما أكده الهروي (٢) . أما الكوفيون فذهبوا إلى أنّ الناصب للفعل المضارع حتى نفسها (٣) .

قال الفراء تعليقاً على قوله تعالى : ﴿ تَمَتَّعُوا حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ (٤) ، و ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ (٥) " لا يكونان إلاّ خفاضاً ؛ لأنه ليس قبلهما اسم يُعطف عليه ما بعد حتى ، فذهب بحتى إلى معنى (إلى) (٦) فيخفض ما بعد (حتى) بـ (إلى) المضمرة ، ومذهب الكسائي أنها ناصبة للفعل المضارع بنفسها ، وإذا جاء الجر في الاسم بعدها فبإضمار (إلى) ويجوز عنده اظهارها (٧) . والرّاجح رأي البصريين ؛ لأنه لا يوجد في العربية ما يعمل في الاسم ويعمل في فعل ، ولا ما يكون ناصباً لفعل وجاراً للاسم في آن واحد .

(١) المقتضب : ٣٨ / ٢ .

(٢) ينظر : الأزهية : ٢٢٣ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٢٩٧ المسألة : ٨٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٤٠ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٩٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٤٠٣ .

(٤) سورة الذاريات ، الآية : ٤٣ .

(٥) سورة القدر ، الآية : ٥ .

(٦) معاني القرآن : ١٣٧/١ ، وينظر : شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٤١ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٤٠٣ .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٤١ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٤٠٣ ، والخلاف النحوي بين الكوفيين : ١٤٥ .

٢٥ . الفعل المضارع بَعَدَ (لام كي) (١)

اختلف النحويون في ناصب الفعل المضارع بَعَدَ (لام كي) ونقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم هذا الخلاف في مواضع كثيرة من القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى : ﴿ أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ ﴾ (٢) . مذهب البصريين أن اللام هي الجارة ، والفعل بعدها منصوب بأن ، المقدره فهي داخلة في اللفظ على الفعل وفي المعنى على الأسم (٣) ، وهذا ما صرَّح به سيبويه (٤) ، وتبعه الأخفش (٥) ، ووافقهما جمع من النحويين (٦) .

أما الكوفيون فعندهم أنّ الناصب للفعل هو اللام ، وما ظهر بعدها من أن أو كي فهو على سبيل التوكيد (٧) . وزعم الفرّاء أنّ العرب تجعل لام (كي) في موضع أن . في (أردتُ) و (أمرت) (٨) . قال أبو بكر ابن الأنباري تعليقا على قول عنترة :

فَوَقَّفْتُ فِيهَا نَاقَتِي وَكَانَهَا فَدَنْ لَأَقْضِي حَاجَةَ الْمَتَلَوِّمِ

" وأقضى من قول الكوفيين منصوب بلام كي، وهو في قول البصريين منصوب بإضمار أن ، كأنه قال : لأن أقضي . وقال الكوفيون : معناه لكي أقضي " (٩) ، وذهب ثعلب إلى

(١) ينظر في هذه المسألة : شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات : ٩٧ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٧٥ / ٢ ، وأسرار العربية : ٢٩١ ، والتصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٣ ، وائتلاف النصره : ١٥١ ، المسألة : ١٤ باب الحروف ، وخزانة الأدب : ٨ / ٤٨١ ، والخلاف النحوي بين الكوفيين : ١٦٥ .

(٢) سورة البقرة : ، الآية : ٧٦ .

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٥٦ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٩٨ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٨٠ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٠٥ ، والدر المصون : ١ / ٢٦٧ ، ومغني اللبيب : ٢٧٧ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٠٧ .

(٥) ينظر : معاني القرآن : ١ / ١١٩ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٤٨١ .

(٦) ينظر : المقتضب : ٢ / ٧ ، ونتائج الفكر : ١٣٨ ، وأسرار العربية : ٢٩١ ، والبحر المحيط : ١ / ٤٤١ ، ومغني اللبيب : ٢٧٧ .

(٧) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٥٦ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٠٥ ، والدر المصون : ١ / ٢٦٧ ، والجنى الداني : ١٥١ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٣ ،

(٨) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٢٢٠ . ٢٢١ ، وشرح المفصل لإبن يعيش : ٢٦ / ٨ ، ومغني اللبيب : ٣١ .

(٩) شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات : ٢٩٧ .

إلى أن هذه اللام تنصب بنفسها ، لنيابتها مناب (أن)^(١) . وأجاز ابن كيسان والسيرافي أن يكون الناصب المضمر بعدها (أن) أو (كي)^(٢) ، واختاره القرطبي^(٣) .
ومذهب الجمهور أن كي لا تُضمَر^(٤) . وحجة البصريين هي الراجحة ؛ لأن اللام من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال^(٥) . وأشار أصحاب كتب إعراب القرآن إلى اختلاف النحويين في أصل هذه اللام ، قال مكي القيسي " وبعض النحويين يقولون : أصلها الفتح^(٦) ؛ ولذلك فتحت مع المضمر في قولك : هذالك ، ولهم ، ولكم . وأكثرهم يقولون : أصلها الكسر ، وإنما فتحت مع المضمر استئقلاً للكسرة بعدها الضم ، ويعدده واو . وأيضاً فإنَّ الكلام ليس فيه فعلٌ ففتحت مع المضمر لذلك " ^(٧) .
والمشهور في لغة العرب على ما نراه كسرُ هذه اللام ؛ لأنَّها حرف جر أما لغة الفتح فشاذة .

-
- (١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٠١ ، والجنى الداني : ١٥٦ ، والدّر المصون : ١ / ٢٦٦ ، ومغني اللبيب : ٢٧٧ .
- (٢) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٠٦ ، والدّر المصون : ١ / ٢٦٦ ، والجنى الداني : ١٥٦ ، ومغني اللبيب : ٢٧٧ .
- (٣) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٤ .
- (٤) ينظر : الجنى الداني : ١٥٦ .
- (٥) ينظر : المقتضب : ٢ / ٧ ، وأسرار العربية : ٢٩١ .
- (٦) قال أبو الحسن الأُخفش : " وزعم يونس أن ناساً من العرب يفتحون اللام في مكان (كي) ... وزعم أنها لغة لبني العنبر ... وقد سمعت أنا ذلك من العرب ، وذلك أن أصل اللام الفتح ، وإنما كسرت في الإضافة ليفرق بينها وبين لام الإبتداء . ينظر : معاني القرآن : ١ / ١٢٢ . ١٢٣ .
- (٧) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٥٦ ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٩٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٤ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٠٦ ، والدّر المصون : ١ / ٢٦٧ .

٢٦ . الناصب للفعل المضارع بعد (الواو) (١)

ومن اختلاف النحويين في نواصب الفعل المضارع ما ذكره أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم في ناصب الفعل المضارع بعد الواو ، وقد ورد ذلك في مواضع كثيرة من كتاب الله منها ، قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٢) .

قال الزجاج وإعراب (ولا تلبسوا) الجزم بالنهي ، وعلامة الجزم سقوط النون ، أصله أن يكون نصباً وعلامة النصب أيضاً سقوط النون ، أما إذا نصبت فعلى معنى الجواب بالواو ومذهب الخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، وجماعة من البصريين أن جميع ما انتصب في هذا الباب فبإضمار أن كأنك قلت : لا يكمن منكم إلباس الحق وكتمانته كأنه قال : وأن تكتموه " (٣) . قال سيبويه تعليقا على الآية : " على النهي وإن شئت جعلته على الواو " (٤) ، وأنشد لذلك (٥) :

لَلْبُسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

قال : " ولما لم يستقم أن تحمل وتقرَّر وهو فعلٌ على لبس وهو اسم لما ضمته إلى الأسم وجعلت أحبَّ لهما ولم ترد قطعه لم يكن بدُّ من إضمار (أن) " (٦) .
أما الكوفيون فيقولون : هو منصوب على الصرف وشرحه أنه صرف على الأداة التي عملت فيما قبله (٧) . وأوضح الفراء مصطلح الصرف وعنده الصرف ان تأتي الواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم اعادتها على ما عطفَ عليها كقوله (٨) :

(١) ينظر هذه المسألة في : الأزهية : ٢٤٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٥٥٥ المسألة : ٧٥ ،

والجنى الداني : ١٨٧ ، ومغني اللبيب : ٤٧٢ ، ٦٢٣ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٤٢ ، والكلام نفسه في سورة آل عمران ، الآية : ١٤٢ ، وسورة الحج ، الآية : ٤٦ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٢٤ . ١٢٥ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٤٢ ، والمجيد في

إعراب القرآن المجيد : ٢٥٩ ، والمحزر الوجيز : ١ / ١٣٥ ، والدَّر المصون : ١ / ٢٠٧ .

(٤) الكتاب : ١ / ٤٢٦ .

(٥) نُسب هذا البيت لميسونة بنت بجدل الكلبيية . ينظر : شرح المفصل لإبن يعيش : ٧ / ٢٥ ، والأمالى

الشجرية : ١ / ٢٨٠ ، ومعجم شواهد العربية : ٢٤١ .

(٦) الكتاب : ١ / ٤٢٦ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٤٢ ، والمحزر الوجيز : ١ / ١٣٥ ، والمجيد في إعراب القرآن

المجيد : ٢٥٩ ، والدَّر المصون : ١ / ٢٠٧ .

لا تَنَّهُ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌّ عَلَيْكَ ، إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) على (تأتي) مثله ، فلذلك سُمِّيَ صرفاً^(٢) . وقد استحسّن ابن جرير الطبري رأي الكوفيين واعتمده في تفسيره إذ قال في الآية الكريمة مدار البحث : " ... فيكون قوله تعالى وتكتموا حينئذٍ ؛ لانصرافه عن معنى قوله : ولا تلبسوا الحقَّ بالباطل إذ كان قوله : ولا تلبسوا نهياً ، وقوله : وتكتموا الحقَّ خبراً معطوفاً عليه غير جائز أن يعادَ عليه ما عمل في قوله : تلبسوا من الحرف الجار وذلك هو المعنى الذي يسميه النحويون صرفاً " (٣) .

ورَدَّ أبو جعفر النحاس مصطلح الصرف ، قال : " فيقال لهم ليس يخلو الصرف من أن يكون شيئاً بغير عِلَّةٍ أو لِقَلَّةٍ فلعلَّةٍ نُصِبَ ولا معنى لذكر الصرف " (٤) ، ولا ندري ماذا يقصد أبو جعفر النحاس من كلامه وأرى أن مصطلح الصرف جديرٌ بالقبول وما قدّمه الفراء من تعليل وشرح له يجعله مرجحاً لدينا . ويبدو أن الفراء كان مبتكراً لهذا المصطلح إذ كرره في معانيه في مواضع عديدة (٥) .

(١) البيت نسبه سيبويه إلى الأخطل : الكتاب : ١ / ٤٢٤ وتبعه ابن يعيش في شرح المفضل : ٧ / ٢٤ والمشهور أنه لأبي الأسود الدؤلي . ينظر : الديوان الذيل : ٢٣١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٣٤ ، وينظر : مجلة التربية والعلم ، العدد : (١) ١٩٧٩ م : ٢٤ .

(٣) جامع البيان : ١ / ٢٠٢ .

(٤) إعراب القرآن : ١ / ٣٦٧ .

(٥) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٣٤ ، ٣٩١ و ٧٩ / ٢ .

٢٧ . نَصْبُ جَوَابِ الْأَمْرِ بِالْفَاءِ

في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا

﴿ (١) .

الفعل (يقول) معطوف على الفعل يَأْتِيهِمْ أو مستأنف وليس جواباً للأمر فينصب (٢) . قال أبو جعفر النحاس : " وقد أشكل هذا على بعض النحويين حتى قال : " لا يُنصبُ جواب الأمر بالفاء ، وهذا خلاف ما قال الخليل (رحمه الله) وسيبويه ، وقد أنشد النحويون (٣) :

يا ناقَ سِيرِي عَنقاً فسيحاً إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحاً

وإنما امتنع النصب في الآية ؛ لأن المعنى ليس عليه " (٤) .

قال سيبويه تعليقا على قول أبي النجم : " وتقول أنتني فأحدثك ولا سبيل ههنا إلى الجزم من قبل أن هذه الأفعال التي يدخلها الرفع ، والنصب ، والجزم وهي الأفعال المضارعة لا تكون في موضع أفعل أبداً ؛ لأنها إنما تنصب وتجزم بما قبلها وأفعال مبنية على الوقف ... " (٥) ، وهذا رأي المبرد أيضاً ، إذ قال : " فالأمر : أنتني فأكرمك ، وزرني فأعطيك " (٦) . وتبعهم الفراء إذ قال تعليقا على الآية : " رفع تابع لياتيهم (يعني فيقول) وليس بجواب الأمر ولو كان جواباً لجاز نصبه ورفعته ... وكان شيخ لنا يُقال له العلاء بن سيابة . وهو الذي علم مُعَاذَ الهَرَاءِ . يقول لا أنصب بالفاء جواباً للأمر " (٧) ، وهذا ليس بشيء ؛ لأنه مردودٌ باجماع النحويين من بصريين وكوفيين على ما بيّناه ، وهو محجوجٌ بثبوته عند العرب (٨) .

(١) سورة إبراهيم ، الآية : ٤٤ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٨٦ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٤٥٢ ، والمحرر الوجيز : ٣ / ٣٤٥ .

(٣) نسبه سيبويه لأبي النجم . ينظر : الكتاب : ١ / ٤٢١ ، والديوان : ٨٢ .

(٤) إعراب القرآن : ١٨٦ .

(٥) الكتاب : ١ / ٤٢١ .

(٦) ينظر : المقتضب : ٢ / ١٤ . ١٥ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢ / ١٤٩ .

(٧) معاني القرآن : ٢ / ٧٩ ، وينظر : همع الهوامع : ١٤ / ١٣٠ . ١٣١ .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٠٨ .

٢٨ . النصب على جواب الإستفهام (١)

في قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِي سَوَاءَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴾ (٢) .

قال أبو البقاء العكبري تعليقا على الآية الكريمة : " (فأواري) : معطوف على (أكون) ، وذكر بعضهم أنه يجوز أن ينتصب على جواب الإستفهام ، وليس بشيء ، إذ ليس المعنى : أكون مَنِّي عجز فموارة ، ألا ترى أن قولك : أين بيتك فأزورك ، معناه لو عرفت لزرت ، وليس المعنى هنا لو عجزت لوأريت " (٣) ، والرأي القائل بنصب قوله تعالى (فأواري) جواباً للإستفهام هو رأي الزمخشري (٤) .

وما قاله خطأ في العربية ؛ لأنّ الفاء الواقعة جواباً للإستفهام تتعقد من الجملة الإستفهامية ، والجواب شرط وجزاء ، وهنا تقول : أتزورني فأكرمك والمعنى : إن تزورني أكرمك ، وقال تعالى : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ (٥) ، أي إن يكن لنا شفعاء يشفعوا . ولو قلت : إن أعجز أن أكون مثل الغراب أوأر سوءة أخي لم يصح ؛ لأنّ موارة السوءة لا يتسبب عما دخل عليه حرف الإستفهام ؛ وكذلك العجز عن الشيء لا يكون سبباً في حصوله (٦) ، والصحيح أن الفعل (أواري) منصوب بالعطف على الفعل المنصوب قبله ، وهو (أكون) (٧) ، وليس على جواب الإستفهام كما زعم الزمخشري . والله أعلم بالصواب .

(١) ينظر في هذه المسألة : البحر المحيط : ٤ / ٢٣٥ ، وشرح شذور الذهب : ٣٠٧ .

(٢) سورة المائدة ، الآية : ٣١ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٣٣ .

(٤) ينظر : الكشاف : ١ / ٦٦٠ .

(٥) سورة الأعراف ، الآية : ٥٣ .

(٦) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ٢٣٥ ، وشرح شذور الذهب : ٣٠٧ .

(٧) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ٢٥٧ ، وتفسير النسفي : ٢ / ٢٨١ .

٢٩ . هل يجوز نصب المضارع في جواب لَعَلَّ ؟ (١)

نقل لنا أبو جعفر النحاس الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز نصب المضارع المقرون بالفاء الواقع في جواب لَعَلَّ ، إذ ذهب الكوفيون إلى أنّ المضارع المقرون بالفاء الواقع بعد لَعَلَّ ينصب على جواب (لَعَلَّ) في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذُّكْرَى ﴿٢﴾ . واحتجّ الكوفيون بقراءة عاصم وَحْدَهُ (فَتَنْفَعَهُ) بالنصب (٣) ، إذ أوضح الفراء مذهب جماعته قائلاً : " فَتَنْفَعَهُ الذُّكْرَى بالرفع ، ولو كان نصباً على جواب الفاء لَلَعَلَّ كان صواباً وأنشدني بعضهم (٤) :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا يُدَلِّئُنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا
فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا وَتُنْقَعُ الْعَلَّةُ مِنْ غُلَاتِهَا (٥)

قال أبو جعفر النحاس : " ولا يعرف البصريون جواب لَعَلَّ بالنصب ، وقد حكوا هم والكوفيون إيجاب النصب وهو : الأمر ، والنهي ، والنفي ، والتمني ، والاستفهام ، وزاد الكوفيون الدعاء ولم يذكروا جواب لَعَلَّ مع هذه الأجوبة .

وسألت عنها أبا الحسن علي بن سليمان فقال : " ما أعرّف للنصب وجهاً ، وإن كان عاصم مع جلالتة قد قرأ به إلا أنّ (أو) يجوز أن تنصب ما بعدها " (٦) . وقد وافق الكوفيون من أصحاب كتب إعراب القرآن كلّ من الزجاج إذ قال : " ويُقرأ فتنتفعه الذُّكْرَى فمن نصب على جواب لَعَلَّ ومن رفع فعلى العطف على يَزَكِّي " (٧) ، وهذا قول مكّي

(١) ينظر هذه المسألة في : الأزهية : ٢٢٧ ، والجنى الداني : ٥٢٨ ، وانتلاف النصره : ١٥٨ المسألة : ٢٧ الحروف .

(٢) سورة عبس ، الآيتان : ٣ . ٤ .

(٣) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٢ / ٤٣٩ ، والحجة في القراءات السبع : ٣٦٣ ، ونسبها ابن عطية للأعرج أيضاً . ينظر : المحرر الوجيز : ٥ / ٤٣٧ ، وأضاف أبو حيّان أبا حيوة وابن أبي عبله والزعفرني . ينظر : البحر المحيط : ١٠ / ٤٠٧ .

(٤) بلا عزو لأحدٍ . ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ٤٣٩ .

(٥) معاني القرآن للفراء : ٣ / ٢٣٥ ، معنى هذا إنّ للفراء رأيين في هذه المسألة ، الأول : الرفع ويبدو أنه الأصل عنده ، والثاني : النصب الذي إستصوبه .

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٦٢٦ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٢٨٣ .

القيسي (١) ، وأبي البقاء العكبري (٢) ؛ أما أبو البركات الأتباري فقدّر (أن) هي الناصبة (٣) . وإلى هذا نحا الزمخشري وعنده (تشبيهاً للترجي بالتمني) " (٤) .

وعند ابن عطية النصب جواباً للتمني ؛ لأن قوله تعالى (أو يذّكر) في حكم قوله " لعلّه يزكى " (٥) ، وفيه نظر إذ ليس اللفظ تمنّ ، وإنما هو ترجّ ، وقد فرّق الناس بين التمني والترجي (٦) .

ووافق الكوفيين أيضاً القرطبي (٧) ، وابن يعيش (٨) ، وابن مالك (٩) من المتأخرين ، ولعل مذهب الكوفيين بُني على أن لعلّ عندهم قد تكون استفهامية ، ولهذا نُصِبَ الفعل بعدها ؛ لأنه في جواب الاستفهام (١٠) .

أمّا البصريون فقد رفضوا مذهب الكوفيين ولم يعرفوا جواب لعلّ بالنصب (١١) ، ومذهبهم واضح في مثل هذا الموضع فنُصِبَ بأن مضمرة بعد الفاء (١٢) .

قد أولّ أبو حيان قراءة النصب عطفاً على التوهم ؛ لأنّ خبر لعلّ جاء كثيراً مقروناً بأن في النظم وفي النثر قليلاً فمن نصّب توهم ان الفعل المرفوع الواقع خبراً كان منصوباً بـ (أن) والعطف على التوهم كثير وإن كان لا ينقاس (١٣) .

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٤٥٧ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٢٧١ .

(٣) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٤٩٤ .

(٤) ينظر : الكشاف : ٤ / ٧٠٢ .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز : ٥ / ٤٣٧ .

(٦) ينظر : البحر المحيط : ١٠ / ٤٠٧ ، والدّر المصون : ٦ / ٤٣ .

(٧) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٩ / ٢١٤ .

(٨) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٨٦ .

(٩) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢ / ٣٥٨ ، والجنى الداني : ٥٢٨ .

(١٠) ينظر : الأزهية : ٢٢٧ ، والجنى الداني : ٥٢٨ ، ومغني اللبيب : ٣٧٩ ، وائتلاف النصر : ١٥٨ .

(١١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٦٢٦ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٤٥٧ ، والدّر المصون :

٦ / ٤٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٤١٩ ، والبحر المحيط : ١٠ / ٤٠٧ .

(١٢) ينظر : الكتاب : ١ / ٤١٨ ، ٤١٩ ، والمقتضب : ٣ / ٧٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٦٢٦ ،

ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٤٥٧ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢ / ١٤٩ ، والبحر

المحيط : ١٠ / ٤٠٧ ، والدّر المصون : ٦ / ٤٢ .

(١٣) ينظر البحر المحيط : ٩ / ٥٩ ، والدّر المصون : ٦ / ٤٢ . ٤٣ .

وجوّز السّمين الحلبي أن يكون جواباً للإستفهام في قوله تعالى : (وما يُدْرِيكَ)
 فإنه مُتَرَتَّبٌ عليه معنى (١) . وعندنا أنّ قبول قراءة عاصمٍ بالنصب في قوله تعالى :
 (فَتَنْفَعُهُ) أمر لآتِرْدُهُ أصول العربية ؛ لأنّ من العرب من ينصب جوابَ لَعَلَّ بالفاء
 كالأمر والنهي (٢) ، ويعزز ذلك قبول كثير من النحويين هذه القراءة وبالعلة نفسها .

(١) ينظر : الدرّ المصون : ٤٣ / ٦ .

(٢) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٤٣٩ / ٢ .

٣٠ . الفصل بين (أن) والفعل بعدها بفاصل

انفرد السفاقي في ذكر هذه المسألة من أصحاب كتب إعراب القرآن إذ

قال في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا ...

﴿ (١) . " (أن) حرف ثنائي الوضع ويؤول مع ما عليه بمصدر ، وينصب المضارع إن كان متصرفاً وجزمه بها لغة بني صَبَّاح ... (٢) ، وإذا نَصِبَ المضارع فلا يفصل بينهما بشي ... " (٣) .

والذي ذكره السفاقي هو مذهب البصريين ، وقد أفرد له سيبويه باباً واسعاً في كتابه سمّاه (باب الحروف التي تقدّم فيها الأسماء الفعل) ، قال : " فمن ذلك الحروف العوامل في الأفعال الناصبة ألا ترى أنك لا تقول : جئتك كي زيدٌ يقولَ ذلك ، ولا خفتُ أن زيدٌ يقولَ ذلك ... " (٤) .

والسبب في ذلك أن عوامل الأفعال لا يجوز أن يفصل بينها وبين ما عملت فيه ؛ لأنها أضعف من عوامل الأسماء (٥) ، وأجاز بعضهم الفصل بالظرف نحو يعجبني أن اليومَ يقوم ، وأجاز الكوفيون الفصل بالشرط نحو : يعجبني أنْ إنْ يقيمَ يخرج زيد ، وأجازوا أيضاً الغاءها وتسليط الشرط على ما كان يكون معمولاً لها لولاه . وأجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها ، نحو : يعجبني زيداً أنْ يضرب ، ومنعه الجمهور " (٦) .

الجزم :

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٦ .

(٢) قال المرادي : " ذهب بعض الكوفيين ، وأبو عبيدة ، واللحياني ، وحكى اللحياني أنها لغة بني ضبّة وقال الرؤاسي : فصحاء العرب ينصبون بـ (أن) وأخواتها الفعل ، ودونهم قوم يرفعون ، بها ودونهم قوم يجزمون بها " . الجنى الداني : ٢٢٣ ، ونسب أبو حيان هذا القول الرياشي . ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩٠ ، مغني اللبيب : ١٤٥ .

(٣) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٦٩ .

(٤) الكتاب : ١ / ٤٥٦ . ٤٥٧ ، وينظر : الأصول في النحو : ٢ / ٢٣١ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣٨٩ .

(٥) ينظر : الأزهية : ٦٠ .

(٦) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٦٩ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٨٩ ، وحاشية الصبان

على شرح الأسموني : ٣ / ٤١٦ .

ومنه :

٣١ . اختلافهم في جزم جواب الأمر

نقل لنا السفاقي اختلاف النحويين في جزم جواب الأمر إذ نَسَبَ إلى بعض النحويين أن جملة الأمر ضَمَنْتُ معنى الشرط فإذا قلت : أضرب زيداً يغضب ، فاضربُ ضمنت معنى (إن تضربُ) (١) .

وليس جملة محذوفة ، بل عملت الجملة ؛ لتضمن معنى الشرط كما عملت الأسماء الشرطية ؛ لتضمن معنى (إن) وقال به ابن خروف (٢) .

وهذا القول الذي لم ينسبه السفاقي إلى أحد هو قول الفراء (٣) ، وتبعه أبو بكر ابن الأنباري مؤكداً قوله ، إذ قال : " قال الفراء الأمر لا جواب له في الحقيقة ، وذلك أنك إذا قلت للرجل : أطع الله يُدْخلك الجنة ، التقدير : أطع الله إن تَطَعَهُ يُدْخلك الجنة ؛ لأنه لا يدخل الجنة بأمرك ، إنما يدخل الجنة إذا طاعَ الله تبارك وتعالى " (٤) .

أما مذهب البصريين فالعمل للشرط المقدر ، ونَصَّ عليه سيبويه قائلاً : " وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني ؛ لأنهم جعلوه مُعَلَّقاً بالأول غير مُسْتَعْنٍ عنه ، إذا أرادوا الجزاء ، كما أن إن تأتني غير مستغنية عن آتك . زعم الخليل : أن هذه الأوائل كلها فيها معنى إن ، فلذلك انجزم الجواب ... " (٥) ، وهذا قول المبرد ، والزجاج (٦) ، وتبعهما السيرافي (٧) ، وهذا قول أصحاب كتب إعراب القرآن ، إذ قال مكي القيسي تعليقاً على قوله تعالى : ﴿ أَوْفِ بِعَهْدِكُمْ ﴾ (٨) ، " جُزِمَ ؛ لأنه جواب الأمر " (٩) ، والحقيقة العمل إنما هو للشرط المقدر وهو اختيار جمع من النحويين (١٠) .

-
- (١) ينظر هذه المسألة في : شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات : ١٨ ، وانفرد السفاقي من بين أصحاب كتب إعراب القرآن بذكر هذه المسألة .
- (٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٢٦ ، وينظر : البحر المحيط : ١ / ٢٨٤ .
- (٣) ينظر : ينظر : معاني القرآن : ١ / ١٥٩ . ١٦٠ .
- (٤) شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات : ١٨ .
- (٥) الكتاب : ١ / ٤٤٩ .
- (٦) ينظر : المقتضب : ٢ / ٨٢ ، ١٣٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٥ / ١٦٦ .
- (٧) ينظر : شرح السيرافي على هامش الكتاب : ١ / ٤٤٩ ، والبحر المحيط : ١ / ٢٨٤ .
- (٨) سورة التوبة ، الآية : ٤٠ .
- (٩) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٤٢ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١ / ٣٣٢ ، والبحر المحيط : ١ / ٢٨٤ ، والمجد في إعراب القرآن المجيد : ٢٢٦ ، والدّر المصون : ١ / ٢٠٤ .
- (١٠) ينظر : المقتضب : ٢ / ٨٢ ، ١٣٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٥ / ١٦٦ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٤٢ ، والبحر المحيط : ١ / ٢٨٤ .

٣٢ . ومنه جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الإستفهام (١)

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف النحوي في جزم الفعل المضارع (يَغْفِرُ) من قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُحْيِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴾ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ... ﴾ (٢) .

للنحويين مذاهبٌ في ذلك وأقوالٌ ، إذ نَسَبَ أبو جعفر النحاس وتبعه مكي القيسي الى المبرد أنه جزم ؛ لأنه جواب الأمر (٣) وليس هذا بصحيح ؛ لأنَّ المبرد جَعَلَ (تُوْمِنُونَ) بياناً للتجارة إذ قال : " فَلَمَّا انقَضَ ذِكْرُهَا قَالَ : (يَغْفِرُ لَكُمْ) ؛ لأنه جواب لـ (هَلْ) " (٤) .

وهذا في حقيقته قول الفراء ، إذ قال تعليقا على الآية الكريمة : " جزمت في قراءتنا في هل " (٥) ، ورأيه هذا أشكل على النحويين .

إذ رَدَّ الزجاج هذا الرأي قائلاً : " وقد غلطَ بعض النحويين ، فقال : هذا جواب (هل) ، وهذا خلط بين ، ليس إذا دلهم النبي على ما ينفَعُهُمْ غَفَرَ اللهُ لَهُمْ ، إنما يغفر الله لهم إذا آمنوا وجاهدوا ، وإنما هو جواب تُوْمِنُونَ بالله ورسوله وتجاهدون يغفر لكم ... " (٦) ، أي أن الزجاج هو الذي جعل قوله تعالى (يَغْفِرُ) جواباً لتُوْمِنُونَ ؛ لأنه بمعنى آمنوا عنده .

(١) ينظر هذه المسألة في : الأمالي الشجرية : ١ / ٤٥٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٢٤٨ ، والمحمر الوجيز : ٥ / ٣٠٤ ، والدّر المصون : ٦ / ٣١٣ .

(٢) سورة الصف ، الآيات : ٩ ، ١٠ ، ١١ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن : ٣ / ٤٢٣ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٧٤ ، والمحمر الوجيز : ٥ / ٣٠٤ ، وأبو البركات الأنباري ، وأبو البقاء العكبري لم ينسبا هذا الرأي لأحدٍ . ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣٤٦ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٢٢١ ، وينظر : الأمالي الشجرية : ١ / ٢٥٩ ، والبحر المحيط : ١٠ / ١٦٧ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٦١ .

(٤) المقتضب : ٢ / ٨٢ ، وقد أكد ذلك في الصفحة : ١٣٥ .

(٥) معاني القرآن : ٣ / ١٥٤ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ١٦٦ ، والدّر المصون : ٦ / ٣١٣ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ١٦٦ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٧٥ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٢٢١ ، والبحر المحيط : ١٠ / ١٦٧ ، والدّر المصون : ٦ / ٣١٢ ، وشرح المنفصل :

وقال أبو الحسن علي بن سليمان (الأخفش الصغير) : " قوله تؤمنون عطف بيان على ما قبله ^(١) ، وهذا لا يتخيل إلا بتأويل أن يكون الأصل أن تؤمنوا ، فلما حذف أن ارتفع الفعل وهو معنى حسن لولا ما فيه من التأويل ^(٢) .

وذهب أبو البركات الأنباري إلى أنه مجزوم على الجواب وتقدير : آمنوا إن تؤمنوا يغفر لكم وتبعه أبو البقاء العكبري وقال بقوله ^(٣) . وأراد النحويون أن يجدوا تفسيراً لقول الفراء الذي قاله من غير توضيح . إذ قال مكي : " فإن أراد هذا المعنى فهو حسن ، وإن لم يرد ذلك غير جائز ؛ لأن الدلالة لا تجب بها المغفرة إلا بالقبول والعمل " ^(٤) ، وأول قول الفراء على أن يكون حملاً على المعنى أن يكون تؤمنون وتجاهدون عطف بيان على قوله (هل أدلكم) كأن التجارة لم يُدر ما هي ، فبنيت بالإيمان والجهاد ، فهي هما في المعنى فكأنه قال : هل تؤمنون وتجاهدون ؟ ^(٥) . وإن كان أراد أن قوله (يغفر) جواباً لظاهر قوله (هل أدلكم) فذلك غير جائز في حكم المعنى ؛ لأنه يصير : إن دَلَلْتُمْ يُغْفَرُ لَكُمْ ، والغفران إنما يجب بالقبول والإيمان لا بالدلالة وعلى هذا يستقيم المعنى ، ويصح رأي الفراء ^(٦) . والذي نراه أن هذا الكلام نقول على الفراء إذ ليس من المعقول أن يكون الفراء وهو العالم الجليل لا يعني هذا المعنى الذي عناه المتأخرون وراحوا يؤولون كلامه بين مُحْطِيٍّ ومصَّوب . والله أعلم بالصواب .

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٤٢٣ .

(٢) ينظر : الدر المصون : ٦ / ٣١٢ .

(٣) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٤٣٤٦ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٢٢١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٧٥ ، وينظر : الأمالي الشجرية : ١ / ٢٦٠ .

(٤) مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٧٥ . ٣٧٦ ، وينظر : الأمالي الشجرية : ١ / ٢٦٠ .

(٥) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٨ / ٨٧ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٦١ .

(٦) ينظر : الأمالي الشجرية : ١ / ٢٦٠ ، والكشاف : ٤ / ٥٢٧ ، والبحر المحيط : ١٠ / ١٦٨ ، والدر المصون : ٦ / ٣١٢ .

٣٣ . جواب الدعاء (١)

اختلف النحويون في توجيه إعراب قوله تعالى : (فلا يؤمنوا) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ (٢) .

للنحويين مذاهب في قوله تعالى : (فلا يؤمنوا) نقلها لنا أصحاب كتب إعراب القرآن فنسبوا إلى المبرد أنه عطف على قوله (لِيُضِلُّوا) (٣) ، واستحسنه الزجاج (٤) . وذهب الأخفش والفراء إلى أنه منصوب ؛ لوقوعه في جواب الدعاء (٥) . وقال الفراء في الآية الكريمة " قوله (فلا يؤمنوا) كل ذلك دعاء ، وكأنه قال : اللهم (فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم) وإن شئت جعلت (فلا يؤمنوا) جواباً لمسألة موسى (ﷺ) آياه ، لأن المسألة خرجت على لفظ الأمر ، فتجعل (فلا يؤمنوا) في موضع نصب على الجواب ... " (٦) . وهذا يعني أن الفراء له أكثر من رأي في هذه المسألة ، إذ جَوَزَ النصب والجزم .

(١) ينظر في هذه المسألة : جامع البيان : ١١ / ٣١ ، والتفسير الكبير : ١٧ / ١٥٢ ، والمحزر الوجيز : ٣ / ١٣٨ ، والبحر المحيط : ٦ / ١٠٠ ، والدر المصون : ٤ / ٦٥ .

(٢) سورة يونس ، الآية : ٨٨ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٣١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٧٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٤٢٠ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٦٨٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ٨ / ٣٧٥ .

ونسب ابن عطية ، وأبو حيان ، والسّمين الحلبي هذا الرأي إلى الأخفش .

ينظر : المحزر الوجيز : ٣ / ١٣٨ ، والبحر المحيط : ٦ / ١٠٠ ، والدر المصون : ٤ / ٦٥ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٣١ ، الجامع لأحكام القرآن : ٨ / ٣٧٥ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٢ / ٣٤٨ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٧٣ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٩١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٤٢٠ ، والتفسير الكبير : ١٧ / ١٥٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٨ / ٣٧٥ .

(٦) معاني القرآن : ١ / ٤٧٧ . ٤٧٨ ، ونسب ابن عطية هذا الرأي إلى الكسائي أيضاً . ينظر : المحزر الوجيز : ٣ / ١٣٨ ، وتبعه أبو حيان : البحر المحيط : ٦ / ١٠٠ .

وهذا الرأي مبني على مذهب الكوفيين الذين يجوّزون نصب الفعل المضارع الواقع في جواب الدعاء وخالفهم البصريون ، وحصروا ذلك بالأمر ، والنهي ، والنفي ، والتمني ، والآستفهام ^(١) .

وذهب الكسائي وأبو عبيدة إلى أنه دعاء في موضع جزم ^(٢) ، وبه قال ابن جرير الطبري معللاً ذلك بقوله : " وإنما اخترت ذلك ؛ لأن ما قبله دعاء وذلك قوله : ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فألحاق قوله (فلا يؤمنوا) إذاً في سياق ذلك بمعناه أو شبهه أولى " ^(٣) ، واختاره الزمخشري إذ قال : " (فلا يؤمنوا) جواب للدعاء الذي هو (أشدد) أو دعاء بلفظ النهي " ^(٤) ، وأكثر الآراء ترجيحاً أنه يكون معطوفاً على قوله تعالى (ليضلوا) والتقدير : ربنا ليضلوا عن سبيلك فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم وقوله (ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم) يكون اعتراضاً ^(٥) .

واللام في قوله تعالى (ليضلوا) لام كي وأصح ما قيل فيها ، وهو مذهب الخليل وسيبويه أنه لما آل أمرهم إلى هذا كان كأنه لهذا وسمي لام العاقبة أي لما كان عاقبة أمرهم قد آل إلى هذا كان بمنزلة ما كان الأول من أجله ^(٦) ، . أما النصب على الدعاء تعرف العرب شاهداً على ذلك ولا العرض ولا الرجاء ^(٧) .

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٦٢٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٤٠٩ .

(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٩١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٤٢٠ ، والتبيان في

إعراب القرآن : ٢ / ٦٨٥ ، والمحمر الوجيز : ٣ / ١٣٩ ، والبحر المحيط : ٦ / ١٠٠ .

(٣) جامع البيان : ١١ / ١١٠ .

(٤) الكشف : ٢ / ٣٤٨ .

(٥) ينظر : التفسير الكبير : ١٧ / ١٥٢ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٧٢ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٤١٥ .

٣٤. جزم الفعل المضارع (يَكُنْ)

كثُر في القرآن الكريم سقوط نون الفعل المضارع (يكن) شرط أن يُسْبَقَ بجازم فتسقط لأجله ضمة النون ثم عين الفعل ، وأن يلي النون حرف متحرك من نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ ^(١) ، ونحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُنْ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴾ ^(٤) .

وقد ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين البصريين أنفسهم في علّة حذف النون من الفعل (يكون) ونسبوا إلى سيبويه أن علّة حذف النون في الجزم هي لكثرة الأستعمال ولو جيءَ بها لكان جيداً في غير القرآن ^(٥) . وقد علل سيبويه رأيه قائلاً : " إنَّ الشيءَ إذا كَثُرَ في كلامهم كان له نحو ليس لغيره ممّا هو مثله . ألا ترى أنّك تقول : لم أكُ ، ولا تقول : لم أقبُ ، إذا أردتَ أقلُ ، وتقول : لا أدِرُ كما تقول : هذا قاضٍ ، وتقول : لم أبُلُ ، ولا تقول : لم أزمُ تريد أرام . فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره " ^(٦) .

أمّا المبرد فقد خالف سيبويه ووجّه حذف النون ؛ لأنها إنّما فُجِلَ بها ذلك حملاً على نون الإعراب في الأفعال الخمسة ^(٧) ، وكان المبرد قد وضع شروطاً لحذفها قائلاً : " فحذت [يعني النون] ؛ لسكونها استخفافاً ، فإن تحركت النون لم يجر حذفها ، وتقول : لم

(١) سورة مريم ، الآية : ٤ .

(٢) سورة التوبة ، الآية : ٧٤ .

(٣) سورة النحل ، الآية : ٢٧ .

(٤) سورة المدثر ، الآيتان : ٤٣ ، ٤٤ .

وقد حذفت النون في كان المجزومة سبع عشرة مرة في القرآن الكريم .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٥٣ / ٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٥٤٩ / ٣ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٦٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٣٣٠ / ٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣٠٧ / ١٥ .

(٦) الكتاب : ١ / ٣١٠ ، وينظر : / شرح الكافية للرضي : ٢ / ٣٠٠ .

(٧) ينظر : المقتضب : ٣ / ١٦٧ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٥٤٩ / ٣ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٦٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٣٣٠ / ٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣٠٧ / ١٥ .

يَكُ زيدٌ منطلقاً ، ولا تقول : لم يكُ الرجلُ ؛ لأنها تحرّكت ههنا لالتقاء الساكنين إذ قلت :
لم يكُ الرجلُ " (١) .

وقول رأي المبرد في حذف النون بالرد إذ قال ثعلب : " أخطأ ولو كان كما قال :
لحذفت في قولنا لم يصن زيداً نفسه " (٢) . وخالف يونس النحويين فأجاز حذف النون (٣)
متمسكاً بقول الشاعر (٤) :

فإن لم تكُ المرأةُ ابدتُ وسامةً فقد ابدتِ المرأةُ جبهةً ضيغِم

والاختيار عند أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم رأي سيبويه وذلك لوجاهته ؛ لأن كثرة
الاستعمال تجيز الحذف في كلام العرب (٥) . وفي الحقيقة لا يكون إلا لغرض بلاغي
يقتضيه المقام (٦) .

(١) المقتضب : ٣ / ١٦٧ ، وينظر : شرح الكافية : ٢ / ٣٠٠ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٥٤٩ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الرضي : ٢ / ٣٠٠ ، ونسب ابن هشام هذا الرأي إلى الكوفيين أيضاً . ينظر :
تخليص الشواهد : ٢٦٨ .

(٤) هذا البيت للخنجر بن صخر الأسدي . ينظر : أوضح المسالك : ١ / ١٩١ ، وشرح الأشموني : ١ / ٨٥ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٥٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٥٤٩ ، والبيان في غريب
إعراب القرآن : ٢ / ٣٣٠ .

(٦) ينظر : البرهان : ١ / ٤٠٧ . ٤٠٨ .

٣٥ . هل يجوز الجزم بلا عامل (١)

في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ (٢).
أجاز الفراء الجزم في قوله تعالى : (لا يؤمنون) ؛ لأن فيه معنى الشرط
والمجازاة . وزعم أن من شأن العرب إذا وضعت (لا) موضع (كي) في مثل هذا ربما
جزمت ما بعدها ، وربما رفعت ؛ فتقول : ربطتُ الفرسَ لا يتقلت بالرفع والجزم؛ لأنَّ معناه
: إن لم أربطه فرّ ، فَجُزِمَ على التأويل ، والرفع بمعنى كي لا ينفلت .
وأشدد لبعض بني عقيل :

ومتى رأينا أحسن الفعل بيننا مساكتة لا تعرف الشرَّ قارف

بالرفع والجزم (٣) في الفعل (تعرّف) وقد ذكر الطبري قول الفراء وأخذ به من غير أن
يعزوه لأحدٍ إذ قال : " ورفع قوله لا يؤمنون ؛ لأن العرب من شأنها إذا وضعت في
موضع مثل هذا الموضع (لا) ربّما جزمت ما بعدها وربما رفعت ، فتقول : ربطت
الفرس لا تتقلت وأحكمتُ العِقْدَ لا ينحل وإنما تفعل ذلك ؛ لأن تأويل ذلك إن لم أحكم العقد
انحل فجزمه على التأويل ، ورفعه بأن الجازم غير ظاهر " (٤) ، وهذا القول خطأ عند أبي
جعفر النحاس وردّه قائلاً : " وهذا الكلام كلّه في يؤمنون خطأ على مذهب البصريين لا
يجوز الجزم بلا جازم ، ولا يكون شيءٌ يعمل عملاً أقوى من عمله وهو موجود ، فهذا
احتجاج بين وإن شدّ قولٌ لبعض البصريين لم يعرّج عليه، إذ كان الأكثر يخالفه فيه " (٥) .
وذكر أبو جعفر النحاس هذا الخلاف أيضاً في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ أتلُو الْقُرْآنَ ﴾ (٦) ،
وعنده (أتلو) نُصِبَ بـ (أن) وَنَسَبَ إلى الفراء قوله : وفي إحدى القراءتين وأن اتلُ (٧) ،
وَرَعِمَ أنه موضع جزم للأمر لذلك حذف منه الواو (٨) . ولدى رجوعي إلى قول الفراء في

(١) ينظر هذه المسألة : جامع البيان : ١٩ / ٧١ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ١٣٩ .

(٢) سورة الشعراء : الآيتين : ٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٢٨٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٥٠٢ ، والجامع لأحكام القرآن :
١٣ / ١٣٩ .

(٤) جامع البيان : ١٩ / ٧١ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٥٠٢ .

(٦) سورة النمل ، الآية : ٩٢ .

(٧) نُسِبَتْ هذه القراءة إلى عبد الله بن مسعود وأبي . ينظر : مختصر شواذ القراءات : ١١١ ، والمحرم
الوجيز : ٤ / ٢٧٤ ، والدر المصون : ٥ / ٣٣٠ ، والبحر المحيط : ٧٨ / ٢٧٦ .

(٨) ينظر : إعراب القرآن : ٢ / ٥٣٩ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ٢٤٦ .

كتابه معاني القرآن وجدت الأمر على وفق ما عزاه إليه النحاس إذ قال : " وقوله : وأنْ أَتْلُوَ الْقُرْآنَ وفي إحدى القراءتين (وَأَنْ أَتْلُ) بغير واو مجزومةً على جهة الأمر . قد أُسْقِطَتْ منها الواو للجزم على جهة الأمر ؛ كما قال : (قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ) فَجَعَلَ الواو مردودةً بالنهي على حرفٍ قد نُصِبَ بآن ؛ لأنَّ المعنى يأتي في (امرت) بالوجهين جميعاً ، إلا ترى أنك تقول : أمرت عبد الله أن يقوم ، وَأَنْ قُمْ . وقال الله : ﴿ وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴿ (١) ، فهذا مثل قوله (وَأَنْ أَتْلُوَ الْقُرْآنَ) " (٢) ، والواضح أن الفراء في رأيه هذا اعتمد مذهب الكوفيين الذي يجيز إضمار العامل وبقاء عمله ، كما ذهبوا بنصب المضارع بـ (أَنْ) المضمرة بغير عوض (٣) . وكذلك مذهبهم في إعراب فعل الأمر وجزمه بلام مضمرة (٤) .

وخطأ البصريون مذهب الفراء إذ لا يجوز عندهم أضمار الجازم مما لم يضم الجار ، ولا يكون الشيء يعمل عملاً أقوى من عمله وهو موجود (٥) ، ورد أبو جعفر النحاس هذه القراءة التي ذكرها الفراء إذ قال : " ولا نعرف أحداً قرأ بهذه القراءة وهي مخالفة لجميع المصاحف " (٦) ، ولا وجه لكلام النحاس (ولا نعرف أحداً قرأ بهذه القراءة) إذ قرأ بها عبد الله بن مسعود وأبي ، وعلى وفق ما مر ذكره آنفاً .

أما موقع قوله تعالى : (لا يؤمنون به) هو الاستئناف على جهة البيان والإيضاح لما قبله ، قال الزمخشري : " فإن قلت : ما موقع لا يؤمنون به من قوله : (سلكناه في قلوب المجرمين) ؟ قلت : موقعه منه موقع الموضع والملخص ؛ لأنه مسبوق لثباته مكذباً مجحوداً في قلوبهم ، فاتبع ما يقرر هذا المعنى من أنهم لا يزالون على التكذيب به ، وجحوده حتى يعاينوا الوعيد ، ويجوز أن يكون حالاً أي : سلكناه فيها غير مؤمن به " (٧) . أي حال من الضمير في سكناه والتقدير ، سلكناه غير مؤمن به .

(١) سورة الأنعام ، الآيتان : ٧١ ، ٧٢ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٣٠١ . ٣٠٢ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٥٥٩ المسألة : ٧٧ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٥٢٤ المسألة : ٧٢ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٠٩ ، والمقتضب : ٢ / ٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٥٣٨ . ٥٣٩ .

(٦) إعراب القرآن : ٢ / ٥٣٩ .

(٧) الكشاف : ٣ / ٣٤٢ ، وينظر : التفسير الكبير : ٢٤ / ١٧٠ ، والبحر المحيط : ٨ / ١٩٢ ، والدّر

المصون : ٥ / ٢٨٩ .

٣٦ . هل يجوز الجزم بـ (إذا) ؟ (١)

إذاً من الألفاظ المشتركة بين الأسمية والحرفية ، وعندما تكون اسماً فمن أقسامها أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط ، وتختص بالدخول على الجمل الفعلية وهي لما يتيقن ، أو رُجِحَ وجوده (٢) ، ومع تضمنها معنى الشرط لم يجزم بها إلا في الشعر لمخالفتها أدوات الشرط ، فإنها للأمر المحتمل (٣) .

قال سيبويه : " وسألته [يعني الخليل] عن إذا ما منعهم أن يجازوا بها ؟ فقال : الفعل في إذا بمنزلة في إذ ، إذا قلت : أتذكر إذ تقول : فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى ؛ ويبين هذا إذا تجيء وقتاً معلوماً ألا ترى أنك لو قلت : أتيتك إذا احمرَّ البسُرُ كان حسناً ، ولو قلت : أتيتك إن احمرَّ البسُرُ كان قبيحاً ... وقد جازوا بها في الشعر مضطرين شبهوها بإن حيث رأوها بما يستقبل (٤) . ونقل المبرد قول سيبويه هذا ، وقال بقوله (٥) : هذا يعني أن (إذا) لم يجزم بها لمخالفتها (إن) الشرطية وذلك ؛ لأن (إذا) لما يتيقن وجوده أو رُجِحَ بخلاف (إن) فإنها للمشكوك فيه (٦) .

وقد نَسَبَ السفاقي إلى الكوفيين الجزم بها إذ قال : " ولا يجزم (بما) إلا في الشعر خلافاً للكوفيين ، أجازوا الجزم بها مطلقاً " (٧) . ولم أف على حقيقة هذا القول فيما تيسر لدي من مظان سوى إشارة لأبي حيان إذ قال : " والمشهور أنه لا يجزم بها إذ ذاك إلا في الشعر لا في قليل من الكلام ولا في الكلام ، إذ أريد (ما) خلافاً لزاعم ذلك " (٨) . والله أعلم .

(١) هذه المسألة انفرد بها السفاقي ولم يذكرها أحد من أصحاب كتب إعراب القرآن سواه . ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٠٩ .

(٢) ينظر : الدر المصون : ١ / ١١٧ ، ومغني اللبيب : ١٢٧ ، والجنى الداني : ٣٦٠ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٢ / ٥٥ ، والأمالي الشجرية : ١ / ٣٣٣ ، والبحر لمحيط : ١ / ٩٩ ، والدر المصون : ١ / ١١٧ ، ومغني اللبيب : ١٢٧ .

(٤) الكتاب : ١ / ٤٣٣ . ٤٣٤ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٢ / ٥٥ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٣٨ ، ٥٤٩ .

(٧) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٠٩ .

(٨) ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٥٠ .

الفصل الثالث

الخلافا في الحروف

والأدوات

عَرَّفَ النحويون الحرف تعريفات عِدَّة لَعَلَّ أشهرها ما وَرَدَ لدى سيبويه إذ قال : " فالكلم: اسم ، وفعل ، وحرف جاءَ لمعنى ليس باسم ولا فعل " (١).
 وكل التعريفات التي تلت تعريف سيبويه بُنيتْ عليه فكرةً وشكلاً (٢) ، حتى ذهب بعضهم إلى إفساد كل التعريفات ما عدا تعريف سيبويه إذ قال الفيروزآبادي : " وعند النحاة [الحرف] ما جاءَ لمعنى ليس اسم ولا فعل ، وما سواه من الحدود فاسدٌ " (٣).
 ولم يعرف النحويون المتقدمون الأداة على الرغم من أنّ الكثيرين منهم استعملها بمعناها الاصطلاحي .

فقد مَيَّزوا بين حروف الشرط ، والآستفهام من جهة ، وأسماء الشرط والآستفهام من جهة أخرى من خلال حَدِّهم للحرف ، إذ أخرجوا أسماء الشرط ، والآستفهام من تعريفهم له ؛ لأنّ هذه الأسماء تدل على معنى في ذاتها وفي غيرها (٤).
 وثمة تعريفان للحرف أطلق عليهما مصطلح الأداة :

الأول : لأبي عبد الله الطوّال (ت ٢٤٣ هـ) : " الأداة ما جاءت لمعنى ليس باسم ولا فعل " (٥).

الثاني : لأبي نصر الفارابي (ت ٣٣٩ هـ) : " الأداة لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم وحده من دون أن يُعرف باسم أو كلمة " (٦).

نفهم من هذين النصّين أنّهما تعريفان للحرف لما بيّنا أن الحرف يدل على معنى في غيره ، ولكنه ليس باسم ولا فعل ، ونستطيع أن نفهم أيضاً أنّ معنى الأداة في هذين التعريفين جاءت ، لتدل على (الآلة الرابطة) أو الحرف الرابط ، ولهذا لا يمكن أن نعدّهما من تعريفات الأداة .

(١) الكتاب : ٢ / ١ .

(٢) ينظر : الجمل : ١ .

(٣) القاموس المحيط : ٣ / ١٢٦ .

(٤) ينظر : شرح الحدود النحوية : ٥١٣ .

(٥) الحل في إصلاح الخلل : ٧٦ .

(٦) المصدر نفسه : ٧٦ .

وعرّف ابن منظور الحرف بقوله : " إنّها أداة إذ قال : " والحرف : الأداة التي تُسمى الرابطة " (١) .

ويعرّف ابن قَيِّم (ت ٧٥١ هـ) الأداة : بأنّها الرابط بين أجزاء الكلام فيقول : " الروابط بين جملتين هي الأداة التي تجعل بينهما تلازماً لم يفهم قبل دخولها " (٢) .
 أمّا السيوطي (ت ٩١١ هـ) فيقول في حديثه عن الأدوات : " وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف " (٣) . واستعمال الإمامين ابن قَيِّم والسيوطي للأداة يأتي من باب الشمول ؛ لأنّهما درسا تحت عنوان الأداة والحروف والأسماء .

إنّ البصريين والكوفيين استعملوا مصطلحي [الحرف والأداة] ولكن على اختلاف فيما بينهم (٤)، إذ استعمل البصريون الحرف بمعناه الاصطلاحي والأداة بمعناها اللغوي ، استعمل الكوفيون المصطلحين بوضعهما الإصطلاحي ، لذلك قال الخوارزمي (ت ٣٨٧ هـ) : " والكوفيون يسمّون حروف المعاني الأدوات ... " (٥) .

أمّا المحدثون فقد أطلقوا مصطلح الأداة في دراستهم ، لتدل على الأسماء والحروف ، والنواسخ ، والظروف ، أي : أنّ هذه التعريفات شاملة لموضوعات أخرى عدا الأدوات .

فيعرّف الأستاذ الدكتور تَمَام حَسَّان الأداة بأنّها : " مبني تقسيمي يؤدي معنى التعليق والعلاقة التي تُعبر عنها الأداة إنّما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة " (٦) .

ويقول الأستاذ الدكتور مهدي المخزومي (رحمه الله) : " وأدوات التعبير كلمات بعضها مؤلّف من حرف أو حرفين ، وبعضها مؤلّف من أكثر من حرفين ، وتتألّف من هذه الأدوات طوائف تشترك كلّ طائفةٍ منها في معنى خاص تؤدّيه " (٧) .

(١) لسان العرب : ٩ / ٤١ / حرف .

(٢) بدائع الفوائد : ١ / ٤٣ .

(٣) الإتيقان في علوم القرآن : ١ / ٢٩٣ .

(٤) ينظر : حروف المعاني في معجم لسان العرب : ٢٤ .

(٥) مفاتيح العلوم : ٢٩ .

(٦) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٢٣ .

(٧) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٣٠ .

ويعرّفها الأستاذ الدكتور فاضل الساقى : " بأنها كلمة تؤدي وظيفة نحوية عامة ، وهذه الوظيفة تتضح بالتعبير عن المعنى النحويّ العام للجمل والأساليب (١) .
وعرّفها الأستاذ الدكتور مصطفى النحاس : " أنها مجموعة معيّنة من الكلمات التي تمتاز بكثرة ورودها وأهميتها الخاصة في التراكيب العربية " (٢) .
المحدثون إذن عرّفوا الأداة على نحو دقيق وواضح ، لتمثل معنى شاملاً من حروف ، وأسماء ، وأفعال ، فإنّ الأداة تمثل عندهم كلمات تعمل وظائف معينة ، فإنّ ، وأنّى ، ومتى ، تجزم فعلين ، ولنّ واذن ، وحتى ، تنصب ، وعن ، وعلى ، وإلى تجرّ .
ولهذه الأدوات خصائص منها : التعليق ، والربط ، والزيادة ، وتضمين معاني جديدة ، وبنائها على حرف أو حرفين أو أكثر . وهذا ما يمكن استشفافه من تعريفات المحدثين .

أمّا النحويون القدماء ، الذين استعملوا (الأداة) فلم يعرفوها إذا ما استثنينا الإمامين ابن قيم ، والسيوطي اللذين بيّنا شمول معنى الأداة ، والأداة أشمل من الحرف ، فالأداة جنس تحته أنواع من الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، وربما الظروف أيضاً . قال ابن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩ هـ) : " ويقال على كم قسم تنقسم أدوات الشرط ؟ والجواب : أنها تنقسم على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما كان اسماً غير ظرف .

الثاني : ما كان اسماً ظرف .

والثالث : ما كان حرفاً (٣) .

والمتأخرون من النحويين أخذوا بهذا الوضع للمصطلح ، أي الأداة أشمل من الحرف مع الاستمرار في استعمالهم لمصطلح الحرف ؛ لكنهم بشكل عام أكثروا من استعمالهم مصطلح الأدوات في أبواب الاستثناء ، والنفي ؛ لأنّ فيهما أفعالاً ، وحروفاً ، وأسماء ، إذ إنّ هناك أفعالاً تفيد النفي مثل : ليس ، وأبى . وأسماء مثل : غير ، وحروف مثل : لات ، لا ، و (ما) ، وإنّ ، وبأبي الإستفهام ، والشرط ؛ لأنّ من عواملهما

(١) اقسام الكلام العربي : ٢٦٢ .

(٢) دراسات في الأدوات النحوية : ٢٤ .

(٣) شرح عيون الإعراب : ٢٨٨ .

الحروف والأسماء . ويستعملون مصطلح الحرف في أبواب منها : حروف الجرّ ، وحرف العطف ، والحروف الجازمة ، والناصبية للفعل المضارع .

وربّما السؤال الذي يُطرح الآن هو : كيف نفرّق بين الحرف والأداة ؟ والحقُّ أنّ الفرق من خلال استقراءنا لكثير من النصوص وما توصلنا إليه ، أنّ الحرف قد يعمل في غيره ولا يُعمل فيه، فليست له وظيفة نحوية يَحْمِلُهَا ، فمثلاً لا تكون همزة الاستفهام مبتدأً أو خبراً ، أو مفعولاً به، أو حالاً، وكذلك لا يمكن أن تكون لـ (لا) النافية وظيفية نحوية ، والأداة قد تحمل وظيفة إعرابية ، فمثلاً تكون (أين) فضلاً عن أنّها من حروف المعاني يمكن أن تكون خبراً، و(كيف) يمكن أن تكون خبراً ، ويمكن أن تكون حالاً ؛ لذلك فهيمزة الإستفهام ، وما النافية ، ولا الناهية ، وحروف العطف وغيرها حروفٌ وليست بأدوات . أمّا أسماء الإستفهام ، وأسماء الشرط وغيرها أدوات للسبب المذكور آنفاً . وسنتناول في هذا الفصل دراسة الخلاف في الحروف والأدوات في كتب إعراب القرآن الكريم التي وجدناها حافلةً بكثير من المسائل الخلافية التي تتعلق بالأدوات والحروف .

أولاً . الخلاف في معاني الأدوات :

ومنه :

١ . ثُمَّ بِمَعْنَى الْوَاوِ (١)

في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُنَّا لِلْمَلَائِكَةِ
اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾ (٢) . قال الزجاج : " وزعم الأخفش (٣) أَنَّ (ثم) في معنى الواو ، وهذا
خطأ لا يجيزه الخليل وسيبويه وجميع من يوثق بعربيته ؛ إنما ثُمَّ للشّي الذي يكون بعد
المذكور قبله لا غير ، وإنما المعنى في هذا الخطاب ذكر ابتداء خلق آدم أولاً فإنما
المعنى : إنّنا بدأنا خلق آدم ثم صورناه ، فابتداء خلق آدم التراب ، والدليل على ذلك قوله
وَعَجَلٌ : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ (٤) ، فبدأ الله خلق آدم
تراباً ، وبدأ خلق حواء من ضلع من أضلاعه ، ثم وقعت الصورة بعد ذلك ... " (٥) ،
لذلك جاء في العين : " ثم حرف من حروف النسق لا يشترك ما بعدها بما قبلها إلا أنها
تبين الآخر من الأول " (٦) ، وثم من حروف العطف تفيد الترتيب مع التراخي ، هذا هو
رأي سيبويه والجمهور ، قال سيبويه : " ومن ذلك مررت برجلٍ ثم امرأة ، فالمرور ههنا
مروران وجعلت ثم الأولى مبدوءاً به واشركت بينهما في الجرّ " (٧) .

وراجعت معاني القرآن للأخفش فوجدت الأمر على نحو ما عزاه إليه الزجاج وعلى
وفق ما مرّ آنفاً إذ يقول تعليقاً على الآية الكريمة : " لأنَّ ثُمَّ في معنى الواو " (٨) ،
والمختار عندنا هو رأي سيبويه ومن تبعه كما قال الزجاج ؛ لأنَّ الأصل في كل حرفٍ من
حروف العطف إنما وُضِعَ لأداء معنى خاص به ، فإذا استعمل حرف في موضع آخر
اضطربت القاعدة النحوية وانتفت قاعدة الوضع ، والبقاء على الأصل والحفاظ عليه في
الإستعمال النحوي أولى من الخروج عنه إذ لا يحمل شيء على غير أصله إلا ضرورة ولا

(١) ينظر في هذه المسألة : الجنى الداني : ٤٠٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٦٣٨ .

(٢) سورة الأعراف ، الآية : ١١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٢٩٤ .

(٤) سورة آل عمران ، الآية : ٥٩ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٣٢١ . ٣٢٢ .

(٦) العين : ٨ / ٢١٨ .

(٧) الكتاب : ١ / ٢١٨ .

(٨) معاني القرآن : ٢ / ٢٩٤ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٣٨ ، والدرّ المصون : ٣ / ٢٣٨ ،

والجنى الداني : ٤٠٦ ، ومغني اللبيب : ١٥٨ .

ضرورة هنا ^(١) . فضلاً عن ذلك فإن المعنى في هذه الآية يرجح رأي الزجاج وما ذكره في تفسير هذه الآية . أي أنّ الزجاج جعل " ثم " للترتيب الزمني وهذا هو موضعها الأصلي .

٢ . اختلافهم في الواو

في نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾ ^(١) ﴿٢﴾ .

(١) ينظر : الجنى الداني : ٥٢٨ ، وائتلاف النصره : ١٥٨ المسألة : ٢٧ .

الواو عند سيبويه واو عطف ، قال : " هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام وذلك قولك : وهل وجت فلاناً عند فلان ؟ فيقول : أو هو ممن يكون عند فلان ، فأدخلت ألف الإستفهام وهذه الواو لا تدخل على ألف الإستفهام وتدخل الألف عليها ، ... " (٣) .

وذهب الكسائي إلى أنها (أو) وحركت الواو منها (٤) . وردّ مكي القيسي هذا الرأي بأنه لا قياس له في العربية (٥) . قال ابن عطية : " وهذا كلّهُ متكلف ، والصحيح قول سيبويه " (٦) . وهو الأقرب عندي ؛ لأن الهمزة استفهامية والواو بعدها حرف عطف ، وهمزة الإستفهام تصدرت حرف العطف كونها لها الصدارة في الكلام ، وهذا أسلوب شائع في اللغة العربية وهي كالفاء وثم ، وهذا في الكلام كثير .

ونسب أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم رأياً للأخفش مفاده أنها زائدة (٧) ، وفي معاني القرآن أجاز أن تكون الواو أو الفاء هنا زائدة أو حرف عطف ، قال في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾ (٨) " فهذه واو تُجعل مع حرف الإستفهام ، وهي مثل الفاء في قوله تعالى : ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ ﴾ (٩) ، فهذا في القرآن ، والكلام كثيرة ، وهما زائدتان في هذا الوجه وهي مثل الفاء التي في قولك : أفالله لتَصْنَعَنَّ كذا وكذا ، وقولك للرجل : أفلا تقوم ؟ وإن شئت جعلت الفاء والواو هنا حرف عطف " (١٠) .

(١) سورة البقرة ، الآية ١٠٠ .

(٢) ينظر في هذه المسألة : المحرر الوجيز : ١ / ١٨٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٣٩ ، والدرّ المصون : ١ / ٣١٦ .

(٣) الكتاب : ١ / ٤٩١ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢٠٣ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٣٩ .

(٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢١ / ٢٦٤ .

(٦) المحرر الوجيز : ١ / ١٨٥ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٣٩ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢٠٣ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٦٣ . ٦٤ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٣١ ، والدرّ المصون : ١ / ٣١٦ .

(٨) سورة البقرة ، الآية : ١٠٠ .

(٩) سورة البقرة ، الآية : ٨٧ .

(١٠) معاني القرآن : ١ / ١٤١ .

٣ . (أو) بمعنى الواو ^(١)

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الخلاف بين البصريين والكوفيين في معنى الواو ، وقد ذكر هذا الخلاف في أكثر من موضع من القرآن الكريم ^(٢) ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ ^(٣) .

قال الزجاج : " قال غير واحد معناه بل يزيدون ، قال ذلك الفراء ، وأبو عبيدة ... وقال قوم معناها معنى الواو ، و (أو) لا تكون بمعنى الواو ، لأن الواو معناها الاجتماع ، وليس فيها دليل أن أحد الشئيين قبل الآخر و (أو) معناها افراد أحد شئيين أو أشياء " ^(٤) ، والرأي القائل أن الواو معناها معنى (أو) نسبه أبو جعفر النحاس للأخفش ^(٥) ، وأكدته الأخفش في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَاقِرًا فَإِنَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ ^(٦) ، " قال لأنَّ (أو) ها هنا في معنى الواو... أو يكون أضمر (مَنْ) ، كأنه : إِنْ يَكُنْ مَنْ يَخَاصِمُ غَنِيًّا أَوْ فَاقِرًا ، يريد : غنيين أو فقيرين ... " ^(٧) ، في حين نسبه مكي لعامة الكوفيين ^(٨) ، وتبعه أبو البركات الأنباري في ذلك ^(٩) ، ونسبه المرادي إلى الأخفش ، والجرمي ^(١٠) ، ونسبه ابن جني ^(١١) إلى قطرب . ويبدو أن هذا الرأي غير مرضٍ عند الزجاج ، وذلك لإختلاف معنييهما ؛ لأنَّ أو معناها الاجتماع ، وليس فيها دليلٌ أنَّ أحدَ الشئيين قبل الآخر ^(١٢) . وقد وافقه أبو جعفر النحاس في هذا

-
- (١) ينظر هذه المسألة : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٤٧٨ المسألة : ٦٧ ، والألمالي الشجرية : ٢ / ٣١٧ ، والمحزر الوجيز : ٤٨٧ ، والدّر المصون : ١ / ١٣٥ ، والجنى الداني : ٢٤٧ ، ومغني اللبيب : ٨٨ ، وائتلاف النصرة : ١٤٨ المسألة : ١٠ .
- (٢) سورة النساء ، الآية : ١٣٥ ، والصفات ، الآية : ١٤٧ ، والمؤمن ، الآية : ٢٦ .
- (٣) سورة الصفات ، الآية : ١٤٧ .
- (٤) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٣١٤ ، وينظر : مجاز القرآن : ٢ / ١٧٤ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٩٣ .
- (٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٤٦٠ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٩٧ .
- (٦) سورة النساء ، الآية : ١٣٥ .
- (٧) معاني القرآن : ١ / ٢٤٧ .
- (٨) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٤٣ .
- (٩) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٦٩ ، والدّر المصون : ١ / ١٣٥ .
- (١٠) الجنى الداني : ٢٤٧ .
- (١١) ينظر : الخصائص : ٢ / ٤٦١ .
- (١٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٣١٤ .

الرد ، إذ رفض قولي الأخص ، قال : " القولان خطأ لا تكون (أو) بمعنى الواو ولا تضمير (مِنْ) كما لا يضمير بعض الأسم " (١) .

وكرر النحاس رفضه كون (أو) بمعنى (الواو) إذ قال تعليقا على قوله تعالى : ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ (٢) : " وهذا أيضاً مما يشكل في العربية ؛ لأن (أو) لا يجوز أن تكون بمعنى الواو لإختلاف ما بينهما ، ولا بمعنى (بل) لما ذكرنا " (٣) .

ولا يصح كون (أو) بمعنى (بل) وبمعنى الواو ؛ لأنَّ بل تفيد الأضراب عن الأول والإيجاب من بعده وتعالى الله وَعَلَى عن ذلك ، أو خروج من شيء إلى شيء وليس هذا موضع ذلك ، والواو معناها خلاف معنى (أو) فلو كان أحدهما بمعنى الآخر لبطلت المعاني ؛ ولو جاز ذلك لكان : وأرسلناه إلى أكثر من مائتي ألف اخصر (٤) .

وقد ردَّ أبو البركات الأنباري احتجاج بعض الكوفيين بهذه الآية .

قال : " أما احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ ، فلا حجة لهم فيه ، وذلك من وجهين ؛

أحدهما : أن يكون للتخيير ، والمعنى أنهم إذا رأهم الرائي تخير في أن يقدرهم مائة ألف أو يزيدون على ذلك .

والوجه الثاني : أن يكون بمعنى الشك ، والمعنى الرائي إذا رأهم شك في عدتهم لكثرتهم " (٥) ، وهذا الرأي الأخير ذكره ابن جني (٦) .

وقد تبنى الفخر الرازي رأي بعض الكوفيين في مجيء (أو) بمعنى (الواو) محتجاً بقول الشاعر (٧) :

وَقَدْ رَعَمَتْ لَيْلِي بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تَقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فَجُورَهَا (٨)

(١) إعراب القرآن : ١ / ٤٦٠ .

(٢) سورة النجم ، الآية : ٩ .

(٣) إعراب القرآن : ٣ / ٢٦٣ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٧٧٣/٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٣٢/١٥ ، وائتلاف النصر : ١٤٩ .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٤٨١ ، وينظر : ائتلاف النصر : ١٤٩ .

(٦) ينظر : الخصائص : ٢ / ٤٥٧ ، والألمالي الشجرية : ٢ / ٣١٩ .

(٧) البيت لتوبة بن الحمير ، ينظر : الألمالي الشجرية : ٢ / ٣١٧ .

(٨) ينظر : التفسير الكبير : ٢ / ٧٨ .

أما نسبه هذا الرأي للكوفيين عامتهم فليس صحيحاً ، وقد سبق أن بيّنا أن الفراء يرى أن (أو) في هذه الآية بمعنى (بل) (١) .

ومن المحدثين من نَسَبَ هذا الرأي إلى سيبويه واستشهد بنص من كتابه إذ قال : " وظاهر كلام سيبويه أنها قد تأتي بمعنى الواو ، قال سيبويه : " ونقول خذه بما عَزَّ أو هان ، كأنه قال : خذه بهذا أو بهذا ، أي : لا يفوتك على كلِّ حالٍ ، ومن العرب من يقول : خذه ، بالعزير واليهين وكلُّ واحدة تجزيء عن اختها " (٢) . وهذا قول المبرد أيضاً (٣) .

ومهما يكن من شيء فإن ابقاء (أو) على بابها أولى ؛ لكونها شكاً ، وذلك أن هذا الكلام خرج حكاية من الله عَزَّ وَجَلَّ لقول المخلوقين ، وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم هؤلاء مئة ألف أو يزيدون (٤) .

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٩٣ .

(٢) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف : ٢٢٨ . ٢٢٩ ، وينظر : الكتاب : ١ / ٤٨٩ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٣ / ٣١١ .

(٤) ينظر : الخصائص : ٢ / ٤٦١ .

٤ . (إَلَا) هل تكون بمعنى (الواو) ؟ (١)

في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ
بِهَيْمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ ... ﴾ (٢) .

(إَلَا) عند سيبويه والجمهور تأتي أداة استثناء ، ولا تكون بمعنى الواو ، وقد ذكرها مع أدوات الاستثناء (٣) ، وذكر الزجاج رأي أبي الحسن الأخفش في هذه الآية ، قال : " انتصب غير مُحَلِّي الصيد على قوله : يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود " كأنه قيل أوفوا بالعقود غير مُحَلِّي الصيد . وقال بعضهم : يجوز أن تكون (ما) في موضع رفع على أنه يذهب إلى أنه يجوز جاء اخوتك إَلَا زَيْدٌ ، وهذا عند البصريين باطلٌ ؛ لأنَّ المعنى عند هذا القائل : جاء اخوتك وزيد . كأنه يعطف بها كما يعطف بلا (٤) ، وهذا الذي ذكره الزجاج ، ولم ينسبه لأحدٍ هو رأي الفراء ، قال في قوله تعالى : (الا ما يُتلى عليكم) " في موضع نصب بالاستثناء ، ويجوز الرفع كما يجوز قام القوم إَلَا زَيْدًا وإَلَا زَيْدٌ " (٥) . ويبدو أنَّ الفراء له رأي آخر مخالف تماماً لهذا الرأي ، ففي قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (٦) . قال : " وقد قال بعض النحويين (إَلَا) في هذا الموضع بمنزلة الواو كأنه قال : (لئلا يكون للناس عليكم حجة) ولا الذين ظلموا وهذا صوابٌ في التفسير خطأ في العربية (٧) . وقد أجاز الأخفش أن تأتي (إَلَا) بمعنى الواو وحكى ذلك عن يونس إذ قال في تفسير لقوله تعالى : (لئلا يكون للناس عليكم حجةً إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا) " فهذا بمعنى (لكن) وزعم يونس أنه سمع أعرابياً فصيحاً يقول : ما أَشْتَكِي شَيْئاً إِلَّا خَيْرًا ، وذلك أنه كيف تَجِدُكَ ؟ وتكون إَلَا بمنزلة الواو نحو قول الشاعر (٨)

(١) ينظر هذه المسألة : الأزهية : ١٨٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٦٣٠ ، والإنصاف في مسائل الخلاف :

١ / ٢٦٦ المسألة : ٣٥ ، والتبيين : ٤٠٣ المسألة : ٧٧ ، وائتلاف النصرة : ١٧٥ المسألة : ٥٢ .

(٢) سورة المائدة ، الآية : ١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٦٠ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ١٤١ ، وينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ٢٥١ .

(٥) معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٩٨ ، وينظر : الجنى الداني : ٤٧٣ .

(٦) سورة البقرة ، الآية : ١٥٠ .

(٧) معاني القرآن للفراء : ١ / ٨٩ .

(٨) هذان البيان للمخبل السعدي . ينظر : شعر المخبل السعدي : ٨٥ ، والمفضليات : ١١٣ . ١١٤ .

وَأَرَى لَهَا دَارًا بِأَعْدِرَةِ السَّيِّ
 إِلا رَمَاداً هَامِداً دَفَعْتُ
 دَانَ لَمْ يَدْرَسْ لَهَا رَسْمُ
 عَنْهُ الرِّيَّاحُ خَوَالِدٌ سَحْمٌ

أراد : أرى لها داراً ورمادا ^(١). وهذا قول أبي عبيدة الذي أكد أن (إلا) ها هنا ليس بموضع استثناء إنما هو موضع واو الموالاة ، ومجازها : لئلا يكون للناس عليكم حجة وللذين ظلموا ^(٢) ، وهذا مذهب عامة الكوفيين ^(٣). وقد أبطل الزجاج هذا القول إذ قال عنه " هذا خطأ عند الحدّاق من النحويين وفيه بطلان المعاني ، وتكون (إلا) وما بعدها مستغنى عن ذكرها " ^(٤). وضعفه أبو حيان محتجاً بأن هذا لم يثبت من لسان العرب ولا يقوم عليه دليل ^(٥) ، ووسم أبا عبيدة بالضعف في النحو ، ونسبه في كتابه (ارتشاف الضرب) إلى ثعلب ، قال : " وفي محفوظي أن أحمد بن يحيى ذهب إلى أنها حرف عطف في مثل : ما قام القوم إلا زيداً ، وما ضربتُ القومَ إلا زيداً ، وما مررت بالقوم إلا زيد " ^(٦) .

-
- (١) معاني القرآن للأخفش : ١ / ١٥٢ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٣٠ ، ومغني اللبيب : ١٠١ .
 (٢) ينظر : مجاز القرآن : ١ / ٦٠ ، وجامع البيان : ٢ / ١٦٩ ، والبحر المحيط : ٢ / ٤٣ ، والدّر المصون : ١ / ٤٠٨ ، ومغني اللبيب : ١٠١ .
 (٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٦٦ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٤٠٣ ، وائتلاف النصره : ١٧٥ ، وهمع الهوامع : ١ / ٢٣٠ .
 (٤) الجامع لأحكام القرآن : ٢ / ١٦٩ ، وينظر : البحر المحيط : ٢ / ٤٣ ، ولم أعثر على قول الزجاج في معاني القرآن .
 (٥) ينظر : البحر المحيط : ٢ / ٤٣ .
 (٦) ٢ / ٦٣٠ .

٥ . (لَعَلَّ) بمعنى (هل) (١)

انفرد السفاقي بذكر هذا الخلاف من بين أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ، وذلك في إعرابه لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ (٢) .

قال السفاقي : " الكوفيون يجرون (لَعَلَّ) مجرى هل ، فكما يقع التعليق (بهل) فهذا بـ (لَعَلَّ) (٣) . قال أبو حيان : " ولا أعلم أحداً ذهب إلى أن لَعَلَّ من أدوات التعليق ، وإن كان ذلك ظاهراً فيها بقوله : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ (٤) ، ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾ (٥) (٦) .

وإجراء (لَعَلَّ) مجرى (هل) رَدَّهُ البصريون ؛ لأنَّ لعل لا تكون للاستفهام أصلاً؛ لأنَّ حملها على أصلها أولى ، ولا يحمل شيء على غير أصله إلا ضرورة (٧) . وهذا القول الذي يُنسَب إلى الكوفيين لم أجده في معاني القرآن للفراء ، ولم يذكره أحدٌ من أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ، إذا ما استثنينا السفاقي الذي نقله عن شيخه أبي حيان (٨) ، وذكره ابن مالك أيضاً (٩) .

-
- (١) ينظر هذه المسألة : الأزهية : ٢٢٧ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ١٥٥٥ ، والجنى الداني : ٥٢٨ ، ومغني اللبيب : ٣٧٩ .
- (٢) سورة الأنبياء ، الآية : ١١١ .
- (٣) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٣٦ ، وينظر : البحر المحيط : ٧ / ٤٧٤ .
- (٤) سورة الشورى ، الآية : ١٧ .
- (٥) سورة عبس ، الآية : ٣ .
- (٦) البحر المحيط : ٧ / ٤٧٤ ، وينظر : الدرّ المصون : ٥ / ١١٩ .
- (٧) ينظر : الجنى الداني : ٥٢٨ ، وائتلاف النصر : ١٥٨ المسألة : ٢٧ .
- (٨) ينظر : البحر المحيط : ٧ / ٤٧٤ .
- (٩) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٥٥٥ .

٦ . هل تأتي اللام الجارة بمعنى (أن) ؟ (١)

ذكر الزجاج أن اللام في قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ... ﴾ (٢) بمعنى أن عند الكوفيين ، قال " وأردت ، وأمرت ، تطلبان المستقبل ، ولا يجوز أن تقول : أردت أن فُتت ، ولا أمرت أن فُتت ، ولم يقولوا لم لا يجوز ذلك ؟ وهذا غلط أن تكون لام الجرّ تقوم مقام (أن) وتؤدي معناها ؛ لأن ما كان في معنى أن دخلت عليه اللام . تقول : جنّتك لكي تفعل كذا وكذا وجئت لكي تفعل كذا وكذا ، وكذلك اللام في قوله : (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) كاللام في كي المعنى : اراده الله ^{وَعَجَّلَ} للتبيين لكم ، وأنشد أهل اللغة : (٣)

أردت لكيما لا ترى لي عثرة ومَنْ ذا الذي يعطي الكمال فيكمل
وأنشدنا محمد بن يزيد المبرد (٤)

أردت لكيما يعلم الناس أنها سراويل قيس ، والوفود شهود
فأدخل هذه اللام على كي ، ولو كانت بمعنى (أن) لم تدخل اللام عليها (٥) .

وقال الفراء : " والعرب تجعل اللام التي على معنى كي في موضع (أن) في أردت وأمرت . فنقول : أردت أن تذهب ، وأردت لتذهب ، وأمرت أن تقوم ، وأمرت لتقوم ، قال الله ^{سُبْحَانَ اللَّهِ} : ﴿ وَأْمُرْنَا نُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٦) ... وإنما صحّت اللام في موضع أن في أمرتك وأردت ؛ لأنهما يطلبان المستقبل ولا يصلحان مع الماضي ؛ ألا ترى أنك تقول : أمرتك أن تقوم ، ولا يصلح أمرتك أن قمت . فلما رأوا (أن) في غير هذين

(١) ينظر في هذه المسألة : التفسير الكبير : ١٠ / ٦٦ ، والبحر المحيط : ٣ / ٦٠٢ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ٢٦ .

(٣) البيت في : معاني القرآن للفراء نسبه لأبي ثروان : ١ / ٢٦٢ .

(٤) ينظر : الكامل : ٢ / ١١٥ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٤٣ .

(٦) سورة الأنعام ، الآية : ٧١ .

تكون للماضي والمستقبل استوثقوا لمعنى الإستقبال بكى ، وباللام التي في معنى كي " (١)

والذي تبين لنا من هذين الرأيين أن الزجاج يقدر الفعل الذي قبل اللام بمصدر في محل رفع بالإبتداء والجار بعد خبره (٢) ؛ ومذهب الكوفيين أن اللام هي نفسها بمنزلة (أن) وهذا مردودٌ عند البصريين؛ لأنها لو كانت بمعنى (أن) لم تدخل اللام عليها (٣) ، وهذا ما أكده الزجاج عندما ردّ قول الفراء بهذه الحجة ، وضعّف ابن عطية قول الكوفيين إذ قال : " وقال الفراء والكوفيون اللام نفسها بمنزلة (أن) وهو ضعيف (٤) .

وما ذكر الزجاج في حقيقته هو مذهب الخليل وسيبويه ، إذ إنّ الفعل عندهما مقدر بالمصدر ، أي : إرادة الله ليُبَيِّن ، قال سيبويه : " وسألته . يعني الخليل . عن معنى : أريد لأن تفعل فقال : إنما يريد أن يقول : ارادتي لهذا كما قال وَعَجَلٌ : ﴿ وَأَمْرٌ لِأَنَّ أَكُونَ أَوْلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ (٥) ، إنما هو أمرت لهذا " (٦) .

وهناك رأي ثالث في اللام التي وردت في النص الكريم وهو أن اللام زائدة و (أن) مضمرة بعدها والتبيين مفعول الإرادة ، وإليه ذهب الزمخشري ، وأبو البقاء العكبري (٧) . قال الزمخشري : ﴿ يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ ﴾ يريد الله أن يبين فزيدت اللام مؤكدة لإرادة التبيين ، كما زيدت في لا ابالك لتأكيد إضافة الأب " (٨) .

وبهذا القول يكون الزمخشري ، قد خرج عن قول الكوفيين والبصريين ؛ لأن فيه (أن) تضمير بعد اللام الزائدة ، وهي لا تضمير فيما نصّ عليه النحويون بعد لامٍ إلا إذا كانت تلك اللام للتعليل أو للجحود (٩) . والله أعلم .

(١) معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٦١ . ٢٦٢ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٥ / ١٤٧ ، والبحر

المحيط : ٣ / ٦٠٢ ، والجنى الداني : ١٦١ ، والتفسير الكبير : ١٠ / ٦٦ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٤٢ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ٧٧ .

(٤) المحرر الوجيز : ٢ / ٤٠ .

(٥) سورة الزمر ، الآية : ٣٩ .

(٦) الكتاب : ١ / ٤٧٩ .

(٧) ينظر : الكشاف : ١ / ٥٣٣ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٥٠ ، والجنى الداني : ١٦٠ .

(٨) الكشاف : ١ / ٥٣٣ .

(٩) ينظر : الدر المصون : ٢ / ٣٥٢ .

٧ . (حتى) بمعنى (إلا)^(١)

في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ

... ﴾^(٢) .

قال أبو البقاء العكبري : (حتى يقولوا) ؛ أي أن يقولوا ، والمعنى أنهما كانا يتركان تعليم السحر إلى أن يقول : (إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ) ، وقيل : حتى بمعنى إلا ؛ أي وما يعلمان من أحدٍ إلا أن يقول " (٣) .

وقد استبعد السفاقي هذا الرأي إذ قال : " ولا أعلم أحداً من متقدمي النحويين ذكر لحتى هذا المعنى ، وقد ذكره ابن مالك في التسهيل وأنشد عليه (٤) :

ليسَ العطاءُ مِنَ الفضولِ سماحةً حتى تجودَ وما لديك قليلُ

قال : يريد إلا أن تجودَ (٥) .

ونسب ابن هشام هذا الرأي لسيبويه ، ولأبن هشام الخضراوي (ت ٦٤٦ هـ) ، وابن مالك ، قال : " وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم (والله لا أفعلُ إلا أن تفعلَ) المعنى حتى أن تفعل ، وصرَّح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك " (٦) .

واستبعد المرادي نسبة هذا الرأي لسيبويه ؛ " لأنَّ سيبويه لم ينص على أن (حتى) إذا انتصب ما بعدها تكون بمعنى (إلا أن) ؛ لأنَّ ذلك تفسير معنى . ولا حجة في البيت ، لإمكان جعلها فيه بمعنى إلى " (٧) ، وما نسب إلى سيبويه من اثبات (أن) بعد

(١) ينظر في هذه المسألة : الدرُّ المصون : ١ / ٣٢٣ ، والجنى الداني : ٥٠٦ ، ومغني اللبيب : ١٦٦ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٠٢ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٩٩ .

(٤) البيت للمقنع الكندي ، ينظر : الأغاني : ١٠ / ١٥٣ وهو من شواهد مغني اللبيب : ١٦٩ ، وينظر : معجم شواهد العربية : ٢٩٨ .

(٥) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٦١ ، وينظر : البحر المحيط : ١ / ٥٢٨ ، والدر المصون : ١ / ٣٢٣ ، ومغني اللبيب : ١٦٩ .

(٦) مغني اللبيب : ١٦٩ ، وينظر : الكتاب : ١ / ٣٧٤ .

(٧) الجنى الداني : ٥٠٦ .

(حتى) لم يرد عنه . خصوصاً وأن سيبويه لا يجيز إظهارها بعد (حتى) ، قال سيبويه : " واعلم أنّ (أن) لا تظهر بعد حتى وكى " (١) . والله أعلم .

٨ . اختلافهم في (كلاً)

ومما انفرد به السفاقي من بين أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ما ذكره من اختلاف النحويين في معنى (كلاً) من قوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا ﴾ (٢) .

أحدهما : كلاً حرف زجر وردع ، وهذا مذهب الخليل ، وسيبويه ، وأبي الحسن الأخفش ، والمبرد ، وعامة البصريين (٣) . وقد رجّح السّمين الحلبي هذا الرأي إذ قال : " وهذا معنى لائق بها حيث وقعت في القرآن ، وما أحسن ما جاءت في هذه الآية حيث زجرت وردعت ذلك القائل " (٤) .

الثاني : هو مذهب الكسائي ، وابن الأنباري ، ونصر بن يوسف (ت ٢٤٠ هـ) وابن واصل (٥) (ت ٣٧٣ هـ) أنها بمعنى : حقاً " (٦) ، فيبتدأ بها لتأكيد ما بعدها ، فتكون في موضع المصدر ، ويكون موضعها نصباً على المصدر ، والعامل محذوف ، أي : أحق ذلك حقاً " (٧) .

الثالث : وهو مذهب النضر بن شميل المازني (ت ٢٠٣ هـ) أنها بمعنى (نَعَمْ) وتبعه الفراء (٨) .

(١) الكتاب : ١ / ٤٠٨ .

(٢) سورة مريم ، الآية : ٧٩ .

(٣) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٤٧ . ١٤٨ ، وينظر : الكتاب : ٢ / ٣١٢ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ٢٦٢ ، والبحر المحيط : ٧ / ٢٩٦ ، والدرّ المصون : ٤ / ٥٢٣ ، والبرهان في علوم القرآن : ٤ / ٣١٥ ، والجنى الداني : ٥٢٥ ، ومغني اللبيب : ٢٤٩ .

(٤) الدرّ المصون : ٤ / ٥٢٣ .

(٥) **ابن واصل :** هو أبو العباس محمد بن أحمد بن واصل البغدادي ، مقرئ جليل ، إمام متقن ضابط ، أخذ القراءة سماعاً على أبيه أحمد عن البيهقي والكسائي . ينظر : غاية النهاية : ٢ / ٩١ .

(٦) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٤٧ . ١٤٨ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٢٦٢ ، والدرّ المصون : ٤ / ٥٢٤ ، والبرهان في علوم القرآن : ٤ / ٣١٥ .

(٧) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٤ / ٣١٥ .

(٨) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٤٧ . ١٤٨ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ٢٦٢ ، والدرّ

المصون : ٤ / ٥٢٤ ، والجنى الداني : ٥٢٥ ، ومغني اللبيب : : ٢٥٠ .

الرابع : وهو مذهب أبي عبد الله بن محمد الباهلي أنها ردّ لما قبلها ، وهذا قريب من معنى الردع ^(١) .

ونسب أبو حيان هذا الرأي إلى أبي حاتم السجستاني والزجاج ، قال : " ومذهب أبي حاتم ، والزجاج أن (كَلَا) للاستفهام ^(*) ، بمنزلة (أَلَا) ، وعن أبي حاتم أنها تكون للاستفتاح ، وبمعنى حقاً ، ومن حيث هي حرف رَدْعٌ وَرَجْرٌ كان لها معنى كبير في الألفاظ " ^(٢) .

وعند ابن قتيبة هي ردعٌ وزجرٌ ^(٣) . واختاره ابن هشام : " لأنه أكثر اطراداً ؛ فإنّ قول النضر لا يتأتى في آيتي المؤمنين : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾ ^(٤) . والشعراء : ﴿ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ ﴾ ^(٥) قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِي ﴿ ^(٥) ، وقول الكسائي لا يتأتى في نحو : ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبِيَاءِ لَفِي عَلَيِّنَ ﴾ ^(٦) ، و ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ ﴾ ^(٧) ؛ لأن أن تُكسر بعد أَلَا الاستفتاحية ، ولا تُكسر بعد (حقاً) ولا بَعْدَ ما كان بمعناها ؛ ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم ، وأما قول مكي إن (كلا) على رأي الكسائي اسمٌ إذا كانت بمعنى (حقاً) فبعيدٌ ، لأن اشتراك اللفظ بين الأسمية والحرفية قليلٌ ، ومخالف للأصل ^(٨) .

وذكر السيوطي رأياً نسبه لأبي حيان ، قال : " قال أبو حيان : ذهب الفراء ، وأبو عبد الرحمن اليزيدي ، ومحمد بن سعدان ^(٩) إلى أن كلاً بمنزلة سوف ، وهذا مذهب غريب " ^(١) .

(١) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٤٧ . ١٤٨ .

(*) هكذا في الأصل ، والصحيح هو الإستفتاح وبه تستقم العبارة .

(٢) ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٦٢ ، وينظر : الجنى الداني : ٥٢٥ .

(٣) تأويل مشكل القرآن : ٥٥٨ .

(٤) سورة المؤمنون ، الآية : ١٠٠ .

(٥) سورة الشعراء ، الآيتان : ٦١ . ٦٢ .

(٦) سورة المطففين ، الآية ١٨ .

(٧) سورة المطففين ، الآية : ٧ .

(٨) ينظر : مغني اللبيب : ٢٥٠ .

(٩) محمد بن سعدان : وهوة محمد بن سعدان الضرير النحوي من أكابر القراء ، أخذ عن أبي معاوية الضرير وأخذ عنه ابن المرزبان (ت ٢٣١ هـ) . ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ١٥٣ ، ونزهة الألباء : ١٠٧ .

ومذهب الجمهور أنها بسيطة^(٢)، وزعم ثعلب أنها مركبة من كاف التشبيه، و (لا) التي للرد وزيد بعد الكاف لام لتخرج من معناها التشبيهي^(٣). وليس لثعلب دليل على ذلك .

(١) الأشباه والنظائر في النحو : ٥ / ٢٩ .

(٢) ينظر : الجنى الداني : ٥٢٥ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٦٢ .

٩ . (اللام) بمعنى (في)

ذكر السفاقي خلافاً بين النحويين في معنى اللام من قوله تعالى :

﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ (١) .

قال السفاقي : " اللام عند الزمخشري : مثلها في قولك : جئته لخمس ليالٍ خلون من الشهر ومنه ، قول النابغة (٢) :

توهمتُ آياتٍ لها فعرفتها لستة أعوامٍ وذا العامِ سابعُ " (٣)

وذهب أبو البقاء العكبري إلى أنها بمعنى لأجله ، أي : لأجل يوم القيامة (٤) .

وذكر السفاقي رأياً نسبه للكوفيين مفاده : " أن اللام بمعنى (في) ووافقهم ابن

قتيبة من متقدمي النحويين وابن مالك من المتأخرين ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا يُجَلِّئُهَا

لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ﴾ (٥) ، أي : في وقتها ، وأنشد عليه لمسكين الدارمي (٦) :

أولئك قومي قد مضوا لسبيلهم كما قد مضى من قبل عادٍ وتبعُ (٧)

وما نسبه السفاقي للكوفيين نصاً عليه الفراء ، قال : " وقوله : ليوم القيامة ، وفي

يوم القيامة (٨) يريد أن اللام بمعنى (في) .

وذكر ابن جرير الطبري هذا الرأي ولم يستحسنه وعنده ان التقدير : لأجل يوم

القيامة على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه (٩) ، وهذا الرأي هو المرجع عندنا ؛ لكثرة

وروده في القرآن الكريم ، وهو أقرب إلى المعنى ؛ لأن كل حرف وضع لمعنى ، وإذا

(١) سورة الأنبياء ، الآية : ٤٧ .

(٢) الديوان : ٤٣ .

(٣) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢١٥ ، وينظر : الكشاف : ٣ / ٢١ ، والبحر المحيط : ٧ / ٤٣٥ ،
والدر المصون : ٥ / ٩٠ .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٩٩ .

(٥) سورة الأعراف ، الآية : ١٨٧ .

(٦) الديوان : ٣٣ .

(٧) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢١٥ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١١ / ٤٩٤ ، والبحر

المحيط : ٧ / ٤٣٥ ، والدر المصون : ٥ / ٩٠ ، ولم أعثر على قول ابن قتيبة فيما توفر لدي من كتبه .

(٨) معاني القرآن للفراء : ٢ / ٢٠٥ .

(٩) ينظر : جامع البيان : ١٧ / ٢٥ ، والمحرم الوجيز : ٤ / ٨٥ .

استعمل كل حرف بمعنى الآخر لذهبت فائدة الوضع واختلط الكلام بعضه ببعض ، فضلاً عن حذف المضاف هو الشائع .

١٠ . هل تأتي (إن) بمعنى (لو)

في قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن آتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا

تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾ (١).

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم رأي الأخص ، والفراء الذي ينص على أن " (إن) أحبيبت بجواب (لو) ؛ لأن المعنى : ولو أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلك " ، وكذا تجاب (لو) بجواب " (إن) نقول : لو أحسنت أحسن إليك ومثله : ﴿ وَلَئِن أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا ﴾ (٢) ، أي : لو أرسلنا ريحاً " (٣) .

وهذا القول مخالف لرأي سيبويه الذي يرى : أن معنى لئن مخالف لمعنى (لو) يعني بذلك أن معنى (إن) يجب بها الشيء لوجوب غيره تقول : إن أكرمتني أكرمتك ، ومعنى (لو) أنه يمتنع بها الشيء لآمتناع غيره ، فلا تدخل واحدة منهما على الأخرى (٤) . وكذلك أن معنى (لئن) لما يستقبل من الزمن ومعنى (لو) ماضي (٥) .

قال سيبويه : " وسألته . يعني الخليل . عن قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ ﴾ (٦) فقال هي في معنى لَيَفْعَلَنَّ ، كأنه قال : لَيَظَلَنَّ ، كما تقول : والله لأفعلن ذلك أبداً ، تريد معنى لا أفعل . وقالوا : لئن زرتة ما يقبل مثل ، وقال : لئن فعلت ما فعل ، يريد معنى ما هو فاعل وما يفعل ، كما كان لَضَلُّوا مثل لَيَضَلَنَّ ، وكما جاءت : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ (٧) على قوله :

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٤٥ .

(٢) سورة الروم ، الآية : ٥١ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢٢١ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٢٥ ، ومعاني القرآن للفراء : ١ / ٨٤ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١ / ١٥١ ، وجامع البيان : ٢ / ١٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢ / ١٦١ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢٢١ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢ / ١٦١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٢٤ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٢٥ .

(٦) سورة الروم ، الآية : ٥١ .

(٧) سورة الأعراف ، الآية : ١٩٣ .

أَمْ صَمَّمْتُمْ ، وكذلك فجاء هذا على ما هو فاعلٌ . قال عَجَلٌ : ﴿ وَلَئِن أُنْتِيتَ الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾ (١) ، أي : ما هم تابعين ... " (٢) .

وقول سيبويه مبني على أَنَّ اللام هي التي تؤذن بقسم محذوف بمعنى أنها الموطئة
للقسم (وإن) معها شرطية ، فقد اجتمع شرط وقسم ، وسبق القسم ، فالجواب للقسم ؛
لأنه السابق وهو قوله : (ما تبعوا) ولذلك لم تدخله الفاء ، وحُذِفَ جواب الشرط لسد
جواب القسم مَسَدَهُ ، ولذلك جاء فعل الشرط ماضياً ؛ لأنه متى حذف الجواب وَجَبَ ماضي
فعل الشرط إلا في ضرورة و(تبعوا) وإن كان ماضياً لفظاً فهو مستقبل معنى ؛ أي : ما
تتبعون ؛ لأن الشرط قيد في الجملة ، والشرط مستقبل فوجب أن يكون مضمون الجملة
مستقبلاً ضرورة ولا يكون شرطاً في الماضي (٣) .

أما قول الأخفش والفراء أَنَّ (إن) هنا بمعنى (لو) (٤) ، ولذلك كانت (ما) في
الجواب لإن ؛ لأنَّ (إن) بمعنى (لو) فكما أَنَّ (لو) تجاب (بما) ، أما إذا لم تكن
بمعناها ، فلا تجاب بـ (ما) وَحَدَّهَا ؛ بل لأبَدُ من الفاء تقول : إن تزرني فما أزورك ، ولا
يجوز ما أزورك . وعلى رأي الفراء والأخفش يكون جواب القسم محذوفاً لدلالة جواب (إن)
عليه . وهذا الرأي الذي تبناه الفراء مبني على مذهبه أَنَّ القسم إذا تقدم على الشرط ،
جاز أن يكون الجواب للشرط دون القسم (٥) . وهذا ليس مذهب البصريين بل أن الجواب
في مثل هذه الحالة يكون للقسم (٦) . واستعمال (إن)
بمعنى (لو) قليل ، فلا ينبغي أن يحمل على ذلك إذا ساغ إقرارها على أصل وضعها (٧) .
ويبدو أن ابن عطية قد استساغ رأي الأخفش والفراء إذ قال : " وجاء جواب (لئن
(كجواب (لو) وهي ضدّها في أَنَّ لو تطلب المضي والوقوع ، وإن تطلب الإستقبال ؛

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٤٥ .

(٢) الكتاب : ١ / ٤٥٦ ، وينظر : معاني القرآن وإعرايه : ١ / ٢٢٤ ، والجامع لأحكام القرآن :
١٦٢ / ٢ ، والبحر المحيط : ٢ / ٢٧ .

(٣) ينظر : الكشاف : ١ / ٢٢٩ ، والبحر المحيط : ٢ / ٢٦ ، والنهر الماد : ١ / ١٤٨ ، والدّر المصون :
٤٠٠ / ١ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٨٤ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١ / ١٥١ .

(٥) ينظر : البحر المحيط : ٢ / ٢٦ ، والدّر المصون : ١ / ٤٠٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٣٩١ .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي : ١ / ٣٩١ .

(٧) ينظر : البحر المحيط : ٢ / ٢٧ .

لأنهما جميعاً يترتب قبلهما معنى القسم فالجواب إنما للقسم ؛ لأن أحد الحرفين يقع موضع الآخر وهذا قول سيبويه ^(١) ، وردّه أبو حيان قائلاً : وهذا الكلام فيه تنبيح وعدم نص على المراد ؛ لأن أوله يقتضي أنّ الجواب لـ (إن) ، وقوله بعد : فالجواب إنما هو للقسم يدل على أن الجواب ليس لأنّ ، والتعليل بعد بقوله : لأن أحد الحرفين يقع موضع الآخر ، لا يصلح أن يعلل به قوله : فالجواب إنّما هو للقسم ، بل يصلح أن يكون تعليلاً ؛ لأنّ الجواب لإنّ ، وأجريت في ذلك مجرى لو . وأما قوله : هذا قول سيبويه فليس في كتاب سيبويه إلا ما تبعوا جواب القسم ، ووضع فيه الماضي موضع المستقبل ^(٢) .

(١) المحرر الوجيز : ١ / ٢٢٢ .

(٢) البحر المحيط : ٢ / ٢٧ .

١١ . هل تكون (ما) بمعنى (لم) (١)

في قوله تعالى : ﴿ حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ فَمَا تُغْنِ النَّذْرُ ﴾ (٢) .

أجمع معربو القرآن الكريم على أن (ما) يجوز أن تكون استفهامية بمعنى أي شيء تغني النذر ؟ . ويكون موضعها نصباً بتغني ، ويجوز أن تكون نافية لا موضع لها من الإعراب (٣) .

وذكر أبو جعفر النحاس رأياً غريباً نسبته إلى قوم من غير تسمية لهم ، ولم يوافقهم عليه حين قال : " وزعم قوم أنّ الياء حذف من (تغني) في السواد ؛ لأنّ (ما) بمنزلة (لم) وهذا خطأ قبيح ، لأنّ (ما) ، من حروف الجزم ، وهي تقع على الأسماء والأفعال ، فمحال أن تجزم ومعناها أيضاً مختلف ، لأنّ (لم) تجعل المستقبل ماضياً و (ما) تنفي الحال ... " (٤) .

ونقل مكي القيسي هذا الرأي ، وتبناه من غير أن يُنسبه لأحد (٥) . ونسبه السمين الحلبي لمكي (٦) . ولم أعثر على صاحب هذا الرأي في الكتب النحوية المتيسرة لدينا . قال أبو جعفر : " فأما حذف الياء من (تغني) في السواد فإنه على اللفظ في الإدراج ومثله ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِيَ إِلَى شَيْءٍ نَكْرٍ ﴾ (٧) ، تكتب بغير واو على اللفظ في الإدراج . فأما الداعي إذا حذف منه الياء فالقول فيه إنه مبني على نكرته (٨) .

(١) ينظر هذه المسألة : المحرر الوجيز : ٥ / ٢١٢ ، والدّر المصون : ٦ / ٢٢٢ .

(٢) سورة القمر ، الآية : ٥ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣ / ١٠٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٨٥ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٢٨٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٣٦ ، والبيان في غريب إعراب القرآن :

٢ / ٤٠٣ ، والمحرر الوجيز : ٥ / ٢١٢ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٣٨٢ .

(٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٣٦ .

(٦) ينظر : الدّر المصون : ٦ / ٢٢٢ .

(٧) سورة القمر ، الآية : ٦ .

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٣٨٢ . ٣٨٣ .

١٢ . (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا)

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف النحوي بين النحويين في ذلك .. ففي قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾^(١) ، قرأ الكوفيون بتشديد (لَمَّا)^(٢) ، وفيها قولان عند الكوفيين :

أحدهما : أن (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) و (إِنْ) بمعنى (ما) حكى ذلك سيبويه^(٣) ، قال سيبويه : " وسألت الخليل عن قولهم : أقسمتُ عليك إلاّ فعلتَ ، ولمّا فعلتَ لم أجازَ هذا في هذا الموضع ، وإنما أقسمتُ ههنا كقولك : والله ، فقال : وجه الكلام لتفعلنَّ ههنا ، ولكنهم أجازوا هذا ؛ لأنهم شبهوه بنشدك الله " ^(٤) . وهذا قول الزجاج أيضاً^(٥) ، وهو قول ابن جرير الطبري في أحد قوليه^(٦) . قال الفخر الرازي في كون (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) : " معنى مناسب وهو أن (لَمَّا) كأنها حرفا نفي وهما : (لم) و (ما) فتأكدَ النفي " ^(٧) ، وهذا القول أخذ من قول الفراء في (إلّا) في الاستثناء ، وإنها مركبة من (إن) و (لا) إلّا أن الفراء جعل (إِنْ) مخففة من الثقيلة ، و (ما) زائدة^(٨) . وزعم الكسائي أنه لا

(١) سورة يس ، الآية : ٣٢ .

(٢) وهي قراءة عاصم ، وحمزة ، وابن عامر . ينظر : جامع البيان : ٤ / ٢٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٧٢٠ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٢٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢٩٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ٢٤ ، والبحر المحيط ٩ / ٦٣ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٢٨٦ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٧٢٠ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٢٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢٩٤ . ٢٩٥ ، والتفسير الكبير : ٢٦ / ٦٤ . ٦٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ٢٤ .

(٤) الكتاب : ١ / ٤٥٥ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٢٨٦ .

(٦) ينظر : جامع البيان : ٢٣ / ٤ .

(٧) التفسير الكبير : ٢٦ / ٦٤ . ٦٥ .

(٨) ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٣٧٧ .

يعرف (لَمَّا) بالتشديد ^(١) . والقول الثاني نسبه أبو جعفر النحاس إلى الفراء ، إذ قال :
والقول الآخر : إنَّ المعنى: وإن كل لمن ما وهذا قول الفراء ^(٢) ، قال : وحذفت (ما) كم
يقال عَلماء بنو فلان أراد به على الماء بنو فلان ^(٣) ، وتبعه مكي القيسي ^(٤) . وهذا رأي
أبي البركات الأنباري أيضاً ^(٥) . وما نسبه أصحاب كتب إعراب القرآن إلى الفراء باطل ؛
لأن الفراء أجاز كلا الرأيين ، إذ قال تعليقاً على الآية موضع الخلاف : " فإن شئت أردتُ
: وإن كلَّ لمن ما جميعٌ ، ثم حُذفت إحدى الميمات لكثرتهم ؛ كما قال ^(٦) :

عَدَاةٌ طَفَّتْ عَلمَاءِ بَكْرُ بنِ وائلٍ وَعُجْنًا صَدورَ الخيلِ نحو تَمِيمٍ

والوجه الآخر من التثنية أن يجعلوا (لَمَّا) بمنزلة (إِلَّا) مع (إن) خاصةً ، فتكون
في مذهبها بمنزلة (إِمَّا) إذا وضعت في معنى (إِلَّا) كأنها (لم) ضُمت إليها
(ما) فصاراً جميعاً استثناءً وخرجتاً من حد الجحد " ^(٧) . وهذا قول ابن جرير الطبري
أيضاً ^(٨) . وهذا يعني أن الفراء في رأيه الأخير قد تابع كلاً من الخليل وسيبويه فهما قالوا
أنَّ (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) على ما بيّننا آنفاً ، وقد عرض أصحابُ كتب إعراب القرآن
الكريم الرأيين من دون ترجيحٍ لأحدها ^(٩) ، إذا ما استثنينا أبا البركات الأنباري الذي اكتفى
بقول الخليل وسيبويه ، ولم يذكر رأي الفراء ، وهذا يعني أنه يرجح مذهب البصريين

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٧٧ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٢٩٤ ، ومشكل إعراب
القرآن : ٢ / ٢٢٥ ، والبحر المحيط : ٩ / ٦٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٣٧٧ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٢٩٤ .

(٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٢٦ .

(٥) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢٩٤ . ٢٩٥ .

(٦) البيت بلا عزو لأحدٍ في : معاني القرآن . ينظر : ٢ / ٣٧٧ وهو من شواهد الطبري أيضاً . ينظر :

جامع البيان : ٢٣ / ٤ ، والأمالى الشجرية : ١ / ٩٧ .

وهو في ديوان قطري بن الفجاءة ، وصدرة :

ومال الحجازيون نحو بلادهم

ينظر : ديوان شعر الخوارج : ١٢٠ .

(٧) معاني القرآن : ٢ / ٣٧٧ .

(٨) ينظر : جامع البيان : ٢٣ / ٤ .

(٩) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٢٩٤ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٢٥ .

والتقدير عنده : وما كل إلا جميع^(١) ، وهذا ما نرجحه؛ لأنه الأكثر تداولاً في كتب المعربين والمفسري

١٣ . اختلافهم في واو الحال

في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُبَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾^(٢) ، ذكر مكي القيسي اختلاف النحويين في الواو الداخلة على (طائفة) إذ قال : " وطائفة ابتداء ، و (قد أهتمهم) الخبر ، والجملة في موضع نصب على الحال ، وهذه الواو في قوله تعالى : (وطائفة) ؛ قيل : هي واو الحال ، وقيل هي بمعنى (إذ) " ^(٣) . وهذا القول تبناه أبو البركات الأنباري^(٤) ، وتبعه أبو البقاء العكبري في ذلك^(٥) .

ورد ابن هشام الأنصاري قول مكي القيسي في الواو فقال : " واو الحال الداخلة على الجمل الأسمية وتسمى واو الإبتداء ، ويقدرها سيويوه^(٦) والأقدمون ب (إذ) ، ولا يريدون أنها بمعناها ، إذ لا يرادف الحرف الأسم ، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق ، كما أنّ إذ كذلك ... ووهم أبو البقاء في قوله تعالى : (وطائفة قد أهتمهم أنفسهم) ، فقال : الواو للحال ، وقيل بمعنى إذ وسبقه إلى ذلك مكي ، وزاد عليه فقال : الواو للابتداء وقيل للحال ، وقيل بمعنى (إذ) والثلاثة بمعنى واحد ، فإن أراد بالابتداء الاستئناف فقولهما سواء " ^(٧) .

نقول إنّ اعتراض ابن هشام على أبي البقاء العكبري مروودٌ ؛ لأنّ أبا البقاء لم يسلم بأنّها بمعنى (إذ) إذ قال : " وتسمى هذه الواو واو الحال . وقيل الواو بمعنى (إذ) ؛ وليس بشيء " ^(٨) . فقول أبي البقاء يشير إلى أنه يوجه نقده لمن قال : إنها

(١) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢٩٤ ، والإتقان في علوم القرآن : ١ / ٣٥٠ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : ١٥٤ .

(٣) مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٦٤ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٤ / ٢٤٢ ، والبحر المحيط : ٣ / ٣٩٣ ، والجنى الداني : ١٦٢ .

(٤) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٢٦ .

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٠٣ .

(٦) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٧ .

(٧) مغني اللبيب : ٤٧٠ . ٤٧١ .

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٠٣ .

بمعنى (إذ) وكان ينبغي عليه أن يوجّه نقده إلى أبي البركات الأنباري ؛ لأنه سبق أبا البقاء العكبري في ذلك ^(١) .

أما اعتراضه على مكّي القيسي فمقبولٌ ؛ لأن اعتراضه عليه مبنيٌّ على ذكره أنواعاً لها وهي (واو الحال . واو الابتداء . واو إذ) ولا داعي لذكرها بصيغة أقوال منفردة ؛ لأنها تدلُّ على المعنى نفسه ^(٢) . في حين ذهب أبو جعفر النحاس إلى أن الواو حرف عطف ^(٣) ، وقد سبقه إلى ذلك الفراء ^(٤) ، وابن جرير الطبري ^(٥) . وليس بشيء ؛ لأنه لم يرد أن يجعلها واو عطف إنما هي واو الإبتداء ، وهذا قول سيبويه إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة : " ... وطائفة في هذه حالٌ كأنه قال إذ طائفة في هذه الحال فإثما جعله وقتاً ولم يرد أن يجعلها واو عطف ، إنما هي واو الإبتداء ... " ^(٦) . وهذا ما أكده أصحاب كتب إعراب القرآن على ما بيناه .

(١) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٢٦ .

(٢) ينظر : الأزهية : ٢٤٢ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن : ١ / ٣٧١ .

(٤) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٢٤٠ . ٢٤١ .

(٥) ينظر : جامع البيان : ٤ / ٩٤ .

(٦) الكتاب : ١ / ٤٧ ، وينظر : الأزهية : ٢٤٢ .

ثانياً . الخلاف في عمل الأداة :

١ . هل تعمل ما الحجازية عمل ليس إذ فقد أحد شروطها ؟^(١)

المعروف عند جمهور النحويين أنّ (ما) العاملة عمل ليس يبطل عملها إن تقدم خبرها على اسمها ، وإن اقترن خبرها بـ (إلا) واسمها بـ (إن) الزائد^(٢) . وهذه المسألة من المسائل التي تناولتها كتب إعراب القرآن الكريم^(٣) .

وقد أجاز الفراء النصب مع انتقاض النفي بـ (إلا) على اضمار (فعل) ، قال الفراء تعليقاً على قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾^(٤) ، " وقد روى وما أمرنا إلا وحدةً) بالنصب وكأنه أضمر فعلاً ينصب به الواحدة ، كما تقول : ما أنت إلا ثيابك مرة ، ودابتك مرة ، ورأسك مرة ، أي : تتعاهد ذلك " ^(٥) . وعزا إلى الكسائي أنه سمع العرب تقول : إنما العامري عمته ، أي : ليس يتعاهد من لباسه إلا العامة^(٦) . ونقل عن يونس جواز النصب في الخبر الواقع بعد (إلا) مستشهداً بقول الشاعر^(٧) :

وما الدهر إلا منجوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً

(١) لم يرد ذكر لهذه المسألة في كتب الخلاف التي بين أيدينا. ينظر في هذه المسألة: الجنى الداني : ٣٢٥ ، وتخليص الشواهد : ٢٧٧ ، وخزانة الأدب : ٤ / ١٣٠ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٩ ، ٣٦٢ ، والأصول في النحو : ١ / ٩٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٥٩١ . ٥٩٢ ، والجنى الداني : ٣٢٥ ، وتخليص الشواهد : ٢٧٧ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٢٩٩ .

(٤) سورة القمر ، الآية : ٥٠ .

(٥) معاني القرآن : ٣ / ١١١ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٢٩٩ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣ / ١١١ .

(٧) قاله مجهول . ينظر : المقرب : ١١٣ و شرح الكافية للرضي : ١ / ٢٦٧ ، والجنى الداني : ٣٢٧ ، وتخليص الشواهد : ٢٨١ ، ومغني اللبيب : ١٠٢ ، وخزانة الأدب : ٤ / ١٣٠ .

ووافق يونس ابن مالك وابنه من المتأخرين ^(١) ، وقد تأول النحويون هذا البيت وأسهبوا في تخريجه ^(٢) . إذ قال ابن عصفور : " فأعمل (ما) مع دخول حرف الإيجاب وهو (إلا) على الخبر ، فيتخرّج على وجهين :

أحدهما : أن يكون منجوناً اسماً موضوعاً المصدر الموضوع موضع الفعل الموضوع موضع خبر (ما) ويكون تقديره : وما الدهر إلا يجنُّ جنوناً بأهله ، ثم حذف يجن الذي هو خبر (ما) وأقامَ المصدر مقامه الذي هو جنون فبقي : وما الدهر إلا جنون ، كما تقول : ما أنت إلا شراباً ، تريد : تشرب شراباً وهذا في موضع فقيس .

والآخر : أن يكون منجوناً اسماً في موضع الحال ويكون خبر (ما) محذوفاً تقديره وما الدهر إلا موجوداً على هذه الصفة ^(٣) .

(١) ينظر : شرح الشافية الكافية : ٤٣٢/١ ، والجنى الداني : ٣٢٧ ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ٢٨١ ، وحاشية الخضري : ١ / ٢٦٤ ، وخزانة الأدب : ٤ / ١٣٠ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ١ / ٣٨٩ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٥٩٢ ، وخزانة الأدب : ٤ / ١٣٠ .

(٣) شرح جمل الزجاجي : ١ / ٥٩٢ ، وينظر : أوضح المسالك : ١ / ١٩٦ . ١٩٧ ، وحاشية الخضري : ١ / ٢٦٤ ، وخزانة الأدب : ٤ / ١٣٠ .

٢ . عامل الرفع في خبر (لا) النافية للجنس ^(١)

انفرد السفاقي من بين أصحاب كتب إعراب الكريم بذكر الخلاف بين سيبيويه والأخفش في عامل الرفع في خبر (لا) النافية للجنس ، ففي قوله تعالى : ﴿ ذَلِكِ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ^(٢) موضع الجار والمجرور وهو (فيه) رفع على أنه خبر المبتدأ وهو (ريب) عند سيبيويه وخبر (لا) عند الأخفش ^(٣) ، وهذا الرأي الذي نُسِبَ إلى سيبيويه مبني على أنّ (لا) وأسماء يتركبان ويكونان كاسم واحد فهو يقول : " لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر " ^(٤) . وأنها وما عملت فيه في موضع ابتداء عند سيبيويه ، قال : " وأعلم أنّ (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنك إذا قلت : هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ " ^(٥) .

وخالفه الأخفش إذ ذهب إلى أنها رفعت الخبر مع التركيب كما ترفعه مع عدم التركيب ، فتكون عاملة في الجزئين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبّه به ^(٦) . وهو اختيار ابن مالك أيضاً ^(٧) .

وذهب أحد الباحثين إلى أن رأي الأخفش أولى بالإتباع ؛ " لأنّ (لا) هي العاملة في الخبر عند عدم التركيب بالإجماع أولاً ؛ ولأنّ حجة سيبيويه في عدم إعمالها الرفع في الخبر يضعفها عن (إنّ) ، لأنها فرع عليها يلزمه عدم إعمال (لا) العاملة عمل (ليس) الرفع في الخبر مع اعترافه بضعفها عن (لا) النافية للجنس ثانياً ، فتصريحه بإعمال (لا) العاملة عمل ليس حجة عليه ؛ لأنّ (لا) الثانية للجنس قد عملت لشبهها ب (إنّ) وأخواتها فينبغي أن تجعل مثلها ، ولا تفرد بحكم خاص في حالة التركيب ^(٨) .

(١) ينظر في هذه المسألة : الجنى الداني : ٣٠٠ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٣٩٩ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢ .

(٣) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٧٩ .

(٤) الكتاب : ١ / ٣٤٥ .

(٥) المصر نفسه : ١ / ٣٤٥ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ٢٣ . ٢٤ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٧٩ ، والجنى

الداني : ٣٠٠ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٣٨٩ .

(٧) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٧ .

(٨) مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة : ١٤٩ .

٣ . الخلاف في عمل (لات) (١)

تناقلت كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين النحويين في (لات) وعملها (وتجسد الخلاف في قوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ (٢) . يرى سيبويه أنّ (لات) تعمل عمل ليس ، ولا تستعمل إلاّ مع الحين ، قال : " هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثمّ يُصير إلى أصله وذلك الحرف (ما) ... كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصّة ، ولا تكون (لات) إلاّ مع الحين تضرّم فيها مرفوعاً ، وتتصب الحين ؛ لأنه مفعول به ، ولم تمكن تمكّنها ولم تستعمل إلاّ مضمراً فيها " (٣) . وهذا رأي الأخفش أيضاً إذ قال عند تفسيره للآية الكريمة : " فشبّهوا (لات) بـ (لَيْسَ) وأضمروا فيها اسم الفاعل ، ولا تكون (لات) إلاّ مع (حين) . ورفع بعضهم ... ، فجعله في قوله مثل لَيْسَ كأنه قال : ليس احدٌ ، وأضمر الخبر " (٤) .

ومن الغريب أن أصحاب كتب إعراب القرآن . على حد اطلاعي . لم يذكروا هذا الرأي للأخفش ولم أجد ذلك في كتب النحو التي اطلعت عليها ، بل نسبوا إليه رأيين يخالف بهما سيبويه :

أحدهما : أنها تعمل عمل (لا) النافية للجنس ، وحين مناص اسمها ، والمحذوف خبرها (٥) . كأنك قلت : ولات حين مناصٍ لهم ، ويرتفع بالابتداء أي : ولات حين مناصٍ كائن لهم (٦) .

(١) لم تذكر هذه المسألة في كتب الخلاف التي بين أيدينا . ينظر فيها : التفسير الكبير : ٢٦ / ١٧٦ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ١٤٦ ، والجنى الداني : ٤٥٤ ، ومغني اللبيب : ٣٣٥ .

(٢) سورة ص ، الآية : ٣ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢٨ . وينظر : معاني القرآن إعرابه : ٤ / ٣٢٣٠ . ٣٢١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٧٨١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٤٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢ . ٣ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٠٩٧ ، وتخليص الشواهد : ٢٩٤ .

(٤) معاني القرآن : ٢ / ٤٥٣ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٣٢١ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٠٩٧ ، ومغني اللبيب : ٣٣٥ ، وتخليص الشواهد : ٣٠١ .

(٦) ينظر : التفسير الكبير : ٢٦ ، ١٧٦ .

الثاني : أنها حرف غير عامل ، ولا تعمل شيئاً في القياس ^(١) . فإذا كان ما بعدها مرفوعاً فهو على الابتداء وإذا كان ما بعدها منصوباً فهو على تقدير فعل ^(٢) . واختار ابو حيان هذا الرأي فيما نقل عنه السيوطي " لأنه لم يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين ؛ لأن (ليس) لا يجوز حذف اسمها ، فلو حذفوا اسم (لات) لكانوا قد تصرفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل " ^(٣) .

وضَعَّف الرضيّ رأي الأَخفش هذا ؛ " لأن وجوب حذف الفعل الناصب أو خبر المبتدأ له مواضع معينة " ^(٤) . وَرَدَّ الدكتور عبد الأمير الورد بأنه يفترض مواضع معينة فيها حذف الفعل أو الخبر كأنها أمور مسلمة لا يحقّ للأخفش . وهو من مشاهير وضعة النحو وصاغة قواعده . أن يزيد عليها ، وأن واضعي النحو الأول غير معصومين عن السهو والنسيان ^(٥) . ونحن تستبعد أن يكون هذا الرأي للأخفش إذ إننا وجدناه موافقاً لسيبويه ، ورأيه في (معاني القرآن) واضح لا يشوبه غبارٌ ^(٦) ، ويبقى رأي سيبويه هو المختار ؛ لأنّ الاكتفاء بوجه واحد في (لات) يَظُلُّ أيسر من القول فيها بوجهين لم يخلص أي منهما من ضرورة التقدير وربما يؤدي إلى اضطراب في غنى عنه . وما نقل عن الأخفش من أنه خالف سيبويه في عمل (لات) يبقى في دائرة الشك .

(١) ينظر : مغني اللبيب : ٣٣٥ ، قال ابن برّي : " هذا القول نسبه الجوهرى للأخفش ، وهو لسبويه ؛ لأنه يرى أنها عاملة عمل ليس . وأما الأخفش فكان لا يعملها ، ويرفع ما بعدها بالابتداء إن كان مرفوعاً ، وينصب بإضمار فعل إن كان منصوباً . ينظر : لسان العرب : ٢ / ٨٧ (ليت) ونقل كثير من النحويين ما قاله ابن برّي من أنه يرى أنّ (لات) لا تعمل فيما بعدها ، وتناسوا رأي الأخفش في معاني القرآن .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢٧١/١ ، وارتشاف الضرب : ١١١/٢ ، ونتائج التحصيل : ١٢٧٣/٣ .

(٣) همع الهوامع : ١ / ١٢٦ .

(٤) شرح الكافية : ١ / ٢٧١ .

(٥) ينظر : منهج الأخفش الأوسط : ٢٩٣ .

(٦) ينظر : ٤٥٣ / ٢ .

٤ . الخلف في (لات) ومعموليها

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف البصريين في
علّة كسر (أوان) في قول أبي زبيد الطائي ^(١) :

طَلَبُوا صَلْحَنَا وَلَاتِ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حَسَنَ بَقَاءِ

إذ قال الأخفش : فيه مضمّر أي ولات حين أوانٍ ، ثم حذف المضاف حين ، فقال : فجرّ
أوانٍ وحذف واضمر الحين وأضاف الى أوانٍ ؛ لأن لات لا تكون إلا مع الحين ^(٢) . وهذا
القول مردود عند أبي جعفر النحاس إذ قال : " وهذا القول بين الخطأ " ^(٣) . وأوضح مكّي
القيسي وجه الخطأ في قول الأخفش ، إذ قال : " وهذا بعيد ؛ لا يجوز أن يحذف
المضاف إلا ويقوم إليه مقامه في الإعراب ، فيجب أن يُرفع (أوان) فذلك تأوّل المبرد
ورواه بالرفع " ^(٤) . وذهب المبرد مذهب الأخفش في حذف المضاف ، ولكنّه أقام
المضاف إليه مقامه فروى (أوان) بالرفع ^(٥) . وعلل الزجاج كسر أوان بتقدير : ولات حين
أواننا ، فلما حذف بُني على الوقف ثم كُسِرَ لانتقاء الساكنين ، والكسر شاذٌ شبيه بالخطأ
عند البصريين ، ولم يَرَوْ سيبويه والخليل الكسر ^(٦) .

وهذا هو الوجه الذي قرره الزمخشري ^(٧) ، وذكر السيوطي قولاً نسبته إلى الفراء
مفاده أنه يرى : أنّ لات قد تستعمل حرف جرٍ لأسماء الزمان خاصة ^(٨) . والفراء حكى

(١) ينظر : شعر أبي زبيد الطائي : ٣٠ ، وتأويل مشكل القرآن : ٥٢٩ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٢ / ٤٥٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٧٨٤ ، والجامع لأحكام
القرآن : ١٥ / ١٤٨ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٤٤٤ والبحر المحيط : ٩ / ١٣٧ ، والبهجة
المرضية في شرح الألفية : ١١٢ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٧٨٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ١٤٩ .

(٤) مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٤٨ .

(٥) ينظر : مشكل أعراب القرآن : ٢ / ٢٤٨ ، ومجمع البيان : ٨ / ٤٦٤ ، والجامع لأحكام القرآن :
١ / ١٤٩ ، والبحر المحيط : ٩ / ١٣٧ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٣٢١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٧٨٤ ، ومشكل إعراب القرآن :
٢ / ٢٤٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ١٢٤٩ ، والبحر المحيط : ٩ / ١٣٧ .

(٧) ينظر : الكشاف : ٤ / ٧٣ .

(٨) ينظر : الإتقان في علوم القرآن : ١ / ٣٤٨ .

هذا القول عن العرب ولم يأخذ به إذ قال : ... ومن العرب مَنْ يضيف لات فيخفض ...
والكلام أن ينصب بها ؛ لأنها بمعنى ليس وأنشد قول الشاعر^(١) :

تذكَرَ حَبَّ لَيْلَى لَاتَ حِينَا وَأُضْحَى الشَّيْبُ قَدْ قَطَعَ الْقَرِينَا " (٢)

والذي عليه العمل النصب والرفع بعد (لات) .

قال أبو اسحاق الزجاج تعليقاً على الشاهد النحويّ موضع الخلاف : " والذي أنشدنا

أبو العباس محمد بن يزيد ورواه :

طلبوا صلحنا ولات أوأن

وذكر أنه قد روي الكسر^(٣) .

(١) البيت غير منسوب في معاني القرآن للفراء . ينظر : ٢ / ٣٩٧ ، ومعجم شواهد العربية : ٣٨٧ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٣٩٧ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٣٢٠ .

٥ . هل يجوز حذف لام الأمر في ضرورة الشعر ؟ (١)

في حذف لام الأمر وإبقاء عملها خلافُ بين النحويين ذكره أبو جعفر النحاس ، فمذهب سيبويه والجمهور أنه لا يجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر ، وأجاز الكوفيون حذفها مع الجزم (٢) .

قال سيبويه : " وأعلم أنّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرةً وكأنهم شبهوها بأن إذا عملت مضمرة قال الشاعر (٣) :

مُحَمَّدٌ تَفِدُّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاً

إِذَا أَرَادَ لِيَتَفِدَّ " (٤) ، وهذا قبيح عند أبي الحسن الأخفش (٥) .

أمّا المبرد فخالف سيبويه وجمهور النحويين ، والحذف عنده لا يجوز ؛ " لأنّ عوامل الأفعال لا تضمّر ، وأضعفها الجازمة ؛ لأنّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ... وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف ، على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك " (٦) .

ويبدو أنّ الكسائي قد منع أيضاً حذف اللام وعدّه عيباً ؛ لأنه قليل (٧) . وقد أيد أبو جعفر النحاس ما ذهب إليه الكوفيون في جواز حذف لام الأمر عندما ذكر إعراب قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ

(١) ينظر هذه المسألة : الأمالي الشجرية : ١ / ٥٧ ، وأسرار العربية : ٢٨٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣ / ٣٨٣ ، والأشباه والنظائر : ٣ / ٣٢٥ ، ولم تكن هذه المسألة من مسائل كتب الخلاف النحوي التي وصلت إلينا وقد أشار إليها أبو البركات في كتاب الإنصاف في المسألة رقم : ٨٢ بناءً فعل الأمر .

(٢) ينظر : مجالس ثعلب : ٢ / ٤٥٦ ، والأصول في النحو : ٢ / ١٧٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢٩٧ ، ١ / ٣٩٨ .

(٣) البيت نسب إلى حسان بن ثابت ، والأعشى ، وأبي طالب . وليس في ديوان واحدٍ منهم وهو من شواهد الأخفش . ينظر : معاني القرآن : ١ / ٧٥ ، والمقتضب : ٢ / ١٣٢ ، وحاشية الخصري : ٢ / ٢٥٠ ، ومعجم شواهد العربية : ٢٦٩ .

(٤) الكتاب ١ / ٤٠٧ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٣٩٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣ / ٣٨٣ .

(٥) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٧٥ .

(٦) المقتضب : ٢ / ١٣٣ . وينظر : الأصول في النحو : ٢ / ١٧٥ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢٩٧ ، والأمالي الشجرية : ١ / ٣٧٥ ، والإنصاف : ٢ / ٥٤٤ ، والجنى الداني : ١٥٥ .

(٧) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٤٦٩ .

كَاتِبٍ بِالْعَدْلِ ﴿١﴾ . إذ قال : " أثبت اللام في الثاني ، وحذفها من الأول ؛ لأنّ الثاني غائب والأول للمخاطب ، فإن شئت حذفتم اللام في المخاطب لكثرة استعمالهم ذاك وهو الأجود ... " (٢) ، وهذا قول القرطبي أيضاً (٣) .
وهذا الخلاف هو الأساس الذي بنى عليه الكوفيون إعراب فعل الأمر (٤) .

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٨٢ .

(٢) إعراب القرآن : ١ / ٢٩٧ .

(٣) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣ / ٨٤ .

(٤) ينظر : الأشباه والنظائر : ٣ / ٣٢٥ .

٦ . اختلافهم في جواب (أَمَا) و (إِنْ) مجتمعين^(١)

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في

جواب (أَمَا) و (إِنْ) في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾^(٢) .

إذ ذهب الأخفش ، والفراء إلى أنهما أجيبا بجواب واحد وهو الفاء وما بعدها^(٣) .

وقد اختار مكي القيسي هذا الرأي ، ولم ينسبه لأحد^(٤) ، وتبعه أبو البقاء العكبري^(٥) .

وأما سيبويه فعنده أن (إِنْ) لا جواب لها ؛ لأنَّ بعدها فعلاً ماضياً كما تقول : أنا

أكرمتك إِنْ جئتني^(٦) .

وَدَهَبَ المبرد إلى أنَّ جوابَ (إِنْ) محذوفٌ ؛ لأنَّ بعدها ما يدل عليه^(٧) ، ومعنى

(أَمَا) عند الزجاج أنها خروج شيء إلى شيء ، أي : دع ما كتنا فيه وخذ في غيره^(٨) .

قال أبو جعفر النحاس : " وأما القول في العلة لِمَ لا يليها إلاَّ الأسم ؟ فذكر فيه أبو

الحسن بن كيسان أن معنى (أَمَا) مهما يكن من شيء فجعلت أَمَا مؤدية عن الفعل ، ولا

يلي فعلٌ فعلاً ، فوجب أن يليها الأسم . وتقديره : أن يكون بَعْدَ جوابها فإذا أردت أن

إعراب الأسم الذي يليها فاجعل موضعها (مهما) وقدّر الأسم بَعْدَ الفاء تقول : أَمَا زيداً

فضربتُ معناه مهما يكن من شيء فضربتُ زيداً " ^(٩) .

(١) ينظر هذه المسألة في : جامع البيان في تفسير القرآن : ٢٧ / ١٢٣ ، والجامع لأحكام القرآن :

١٧ / ٢٣٤ .

(٢) سورة الواقعة ، الآية : ٨٨ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٢ / ٤٩٣ ، ومعاني القرآن للفراء : ٣ / ١٣٠ ، وإعراب القرآن

للنحاس : ٣٤٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٧ / ٢٣٤ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٢٩ .

(٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٢٤ .

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٢٠٦ .

(٦) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٤٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٣٤٤ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٢٩ .

(٧) ينظر : المقتضب : ٢ / ٧٠ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٣٤٤ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٥٤ .

(٨) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٣٤٤ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٥٥ ، والجامع لأحكام

القرآن : ١٧ / ٢٣٤ ، ولم أعر على قول الزجاج في معاني القرآن وإعرابه .

(٩) إعراب القرآن : ٣ / ٣٤٤ .

٧ . هل تدخل (همزة الإستفهام) على جواب الشرط ؟ (١)

في قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ ﴾ (٢) .

ذكر أبو البقاء العكبري الخلاف بين سيبويه ويونس في موضع همزة الاستفهام في هذه الآية الكريمة ، فهي عند سيبويه في موضعها ، والفاء تدل على تعلق الشرط بما قبله (٣) . وهذا قول أبي الحسن الأخفش أيضاً (٤) .

ومذهب يونس أن الهمزة في مثل هذا حقها أن تدخل على جواب الشرط إذ التقدير عنده : انتقلون على اعقابكم إن مات ؟ ؛ لأن الغرض التنبيه أو التوبيخ على الفعل المشروط (٥) .

وقد اختار الزجاج مذهب يونس وَرَجَحَهُ (٦) من غير أن يقدم مسوغاً لترجيحه .

أما أبو البقاء العكبري فقد اختار مذهب سيبويه لوجهين :

أحدهما : أنك لو قدمت الجواب لم يكن للفاء وجه ؛ إذ لا يصح أن تقول : أتزورني بأن زرتك ...

الثاني : أن الهمزة لها صدر الكلام ، وإن لها صدر الكلام ، وقد وقعا في موضعهما ، والمعنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب ؛ لأنهما كالشيء الواحد (٧) . وَرَجَحَ أَكْثَرُ أَهْلِ التَّفْسِيرِ مَذْهَبَ يُونُسَ وَتَبَنَوْهُ فِي كِتَابِهِمْ عِنْدَ تَفْسِيرِهِمْ لِلآيَةِ الْكَرِيمَةِ مَوْضِعَ الْخِلَافِ (٨) .

فعلى مذهب يونس : تكون همزة الاستفهام دخلت في التقدير على انقلبتم ، وهو ماضٍ معناه الإستقبال ؛ لأنه مقيد بالموت أو القتل . وجواب الشرط عنده محذوف . والمختار لدينا قول سيبويه ؛ لأنه يغنينا عن التقدير والتأويل . والله أعلم .

(١) ينظر هذه المسألة في : الكتاب : ١ / ٤٤٤ ، والنهر الماد : ١ / ٣٨٤ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : ١٤٤ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٤٤ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٢٣٦ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٤) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٢١٦ .

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٢٩٦ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٤٧٤ .

(٧) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٢٩٦ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٠٢ . ٢٠٣ .

(٨) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٢٠٢ ، وجامع البيان : ٤ / ٧٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ٤ / ٢٦ ، والبحر المحيط : ٣ / ٣٦٤ .

٨ . اختلافهم في عمل (إن) المخففة^(١)

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال إن المخففة من (إن) .

فالبصريون يجوّزون عمل (إن) مخففة محتجين بقراءة من قرأ (إن) مخففة^(٢) في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلاً لَمَّا لِيُؤْفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾^(٣) ، وهذا حجة سيبويه ، كما قاسها على (كَأَنَّ) حيث عملت مخففة وأنشد لذلك :

وَوَجْهٌ مُّشْرِقٌ النَّحْرِ كَأَنَّ ثُدْيَاهُ حُقَّانٌ^(٤)

فقد عملت (كَأَنَّ) مع تخفيفها ، وأضمر اسمها عنده ؛ لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يغيّر عمله كما لم يغيّر عمل (لم يك) ولم (أبل) حين حذف^(٥) .

وأجاز ذلك الأخفش ، والمبرد ، وابن السراج^(٦) .

أمّا الكوفيون فقد ضعفوا ذلك إذ أنكر الكسائي تخفيف (إن)^(٧) ، والفراء على مذهبه في المنع^(٨) ، وعنده أنّ (كلا) نصبت ب (ليوفينهم) في تخفيف (إن)^(٩) .

(١) ينظر هذه المسألة في : إعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ٢٩٤ ، وشرح المفصل : ٨ / ٨٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٩٥ مسألة : ٢٤ ، والتبيين على مذاهب النحويين : ٣٤٧ المسألة : ٥٣ ، والجامع لأحكام القرآن : ٩ / ١٠٤ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٣٥٨ ، وائتلاف النصرة : ٢١ باب الحروف .

(٢) وهي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم . ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ٢٩٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ٩ / ١٠٤ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧١٦ .

(٣) سورة هود ، الآية : ١١١ .

(٤) البيت لم ينسبه سيبويه إلى أحد : ١ / ٢٨١ ، وهو في : جامع البيان : ١٢ / ٧٥ ، والألمالي الشجرية : ١ / ٢٣٧ ، وخزانة الأدب : ١ / ٣٩٨ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٨١ ، ٢٨٣ ، والأصول في النحو : ١ / ٢٤٧ ، وجامع البيان : ٢ / ٧٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ٩ / ١٠٤ .

(٦) ينظر : معاني القرآن : ١ / ١١٢ ، والمقتضب : ١ / ٥٠ ، والأصول في النحو : ١ / ٢٤٧ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١١٥ ، وإعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ٢٩٤ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣١٠ ، والجنى الداني : ٢٢٨ .

(٨) ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٢٩ . ٣٠ .

(٩) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١١٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ٩ / ١٠٤ .

وهذا من كبير الخلط عند أبي جعفر النحاس، قال: "لا يجوز عند أحدٍ زيدا لأضربته^(١)، وهذا مستقبح حتى عند الطبري الذي يُعدُّ من حذاق الكوفيين قال: " فإن كان ذلك أراد ففيه من القبح ما ذكرت من خلافه كلام العرب وذلك ؛ أنها لا تنصب بفعل بعد لام اليمين اسماً قبلها ... " (٢).

وأيد أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ما قاله البصريون^(٣) ، وقد اشترط السفاقي عدم وجود الضمير ، إذ قال : " ونحن نجيزه إلا في الضمير ، فلا يقال : إنك منطلق إلا في الشعر " (٤).

ونقول نحن بقول سيبويه ومن وافقه من النحويين ؛ لأنّ (إن) محمولة على الفعل والفعل يَعْمَلُ بعد الحذف كما يعمل قبل الحذف . والله أعلم .

(١) إعراب القرآن : ٢ / ١١٥ .

(٢) جامع البيان في تفسير القرآن : ١٢ / ٧٥ .

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٤١٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢٩ ، والتنبيان في

إعراب القرآن : ٢ / ٧١٦ .

(٤) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣١٠ .

٩ . ومنه اختلافهم في خبر (ما) العاملة عمل (ليس) (١)

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في الناصب للخبر بعد (ما) العاملة عمل ليس . وتجسّد الخلاف في قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ (٢) .

فسيبويه والخليل وجميع القدماء يزعمون أنّ (بشرًا) منصوب خبر (ما) ويجعلونه بمنزلة (ليس) لمشاركتها إياها في النفي ، ودخولها على المبتدأ أو الخبر ، ودخول الباء في خبرها ، وهذه لغة أهل الحجاز القدامى (٣) .

وقد أكّد سيبويه مذهب البصريين إذ قال : " وأما بنو تميم فيجرونها مُجرى أَمَّا وَهَلْ ، وهو القياس ؛ لأنها ليست بفعلٍ وليست ما كَلَيْسَ ولا يكون فيها إضمارٌ ، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بَلَيْسَ إذ كان معناها كمعناها ، كما شبّهوا بها لات في بعض المواضع ... ومثل ذلك قوله ﴿ عَجَلٌ ﴾ : (مَا هَذَا بَشَرًا) في لغة أهل الحجاز وبنو تميم يرفعونها إلّا مَنْ عرف كيف هي في المصحف " (٤) . وهذا قول المبرد أيضاً (٥) .

أما الكوفيون فقد عللوا النصب في خبرها بأنه لما حذف الباء نصبت ، ونَقَلَ لنا أبو جعفر النَّحاس ما قاله ثعلب ، قال : " إنك إذا قلت ما زيد بمنطلق ، فموضع الباء موضع نصب وهكذا سائر حروف الخفض ، قال : فلما حُذِفَت الباء نصبت لتدل على محلّها ، وما تعمل (ما) شيئاً . وهذا قول الفراء (٦) ، وَقَدْ نَصَّ على ذلك ، إذ قال تعليقاً

(١) ينظر هذه المسألة في : الكتاب : ٢٩ / ١ ، والمقتضب : ٨٨ / ٤ ، ومجالس ثعلب : ٥٩٦ / ٢ ، والأصول في النحو : ٦٠ / ١ ، ومجالس العلماء : ٩٠ ، وإعراب القراءات السبع وعللها : ٣٥٤ / ٢ ، والنواسخ في كتاب سيبويه : ٥٩ .

(٢) سورة يوسف ، الآية : ٣١ .

(٣) ينظر : مجالس ثعلب : ٥٩٧ / ٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١٠٧ / ٣ ، ١٠٨ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١٣٩ / ٢ ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ٦٢ ، وشرح المقدمة المحسبة : ٢٧٦ / ١ ، وشرح جمل الزجاجي : ٥٩١ / ١ ، والمشكاة والفتحية على الشمعة المضية : ١٩٠ .

(٤) الكتاب : ٢٨ / ١ ، وينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١٩٤ / ١ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٣٥ / ١ .

(٥) ينظر : المقتضب : ١٨٨ / ٤ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ١٢ / ١٣٩ ، ٣ / ٣٧٢ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٩ / ١٨١ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ١١٢ - ١١٣ .

على الآية الكريمة : " لأنَّ الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء ، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه ونصبوا ذلك ؛ ألا ترى أن كل ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا ، وقوله تعالى : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ (١) . وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء ، فإذا أسقطوها رفعوا . وهو أقوى الوجهين في العربية " (٢) .
وقد اختار ابن جرير قول الفراء ، قال : " وأما نصب البشر فمن لغة أهل الحجاز إذا أسقطوا الباء من الخبر نصبوه فقالوا : ما عمرو قائماً ... " (٣) .

وقد ردَّ أبو جعفر النحاس مذهب الكوفيين ، إذ قال : " فألزمهم البصريون أن يقولوا : زيد القمر ؛ لأنَّ المعنى كالقمر ... ولا يصح إلا قول البصريين " (٤) . وهذا رأي أبي البركات الأنباري الذي ردَّ حجة الكوفيين وأفسدها مستشهداً بقوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾ (٥) ، ولو حذف حرف الجرِّ لكان : وكفى الله ولياً وكفى الله نصيراً بالرفع ، وهذا دليل على أن حذف حرف الجرِّ لا يوجب النصب ؛ لأنه لو كان حذف حرف الجرِّ يوجب النصب لكان ينبغي أن يكون في كل موضع ، ولا خلاف في أن كثيراً من الأسماء يحذف منها حرف الجر ، ولا تنتصب بحذفه (٦) . أمَّا قول الفراء أنَّ الرفع أقوى الوجهين فَعَلَّطَهُ الزجاج : " لأن كتاب الله ولغة رسول الله ﷺ أقوى الأشياء ، وأقوى اللغات ، ولغة بني تميم : (ما هذا بشرُّ) ولا تجوز القراءة بها إلا برواية صحيحة والدليل على ذلك إجماعهم على (ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) وما قرأ أحدٌ : (ما هُنَّ امهاتهم) " (٧) .

وقد وهم الزجاج في قوله : إنَّ الإجماع منعقد على قراءة النصب ، ونفيه قراءة الرفع في لفظة الأمهات بدليل أن أحد السبعة وهو عاصم برواية المفضل قرأ بالرفع (٨) .

(١) سورة المجادلة ، الآية : ٢ .

(٢) معاني القرآن : ٤٢ / ٢ .

(٣) جامع البيان : ١٢٤ / ١٢ .

(٤) إعراب القرآن : ١٣٩ / ٢ .

(٥) سورة النساء ، الآية : ٤٥ .

(٦) أسرار العربية : ١٣٩ . ١٤٠ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه : ١٠٧ / ٣ . ١٠٨ . وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٣٩ / ٢ ، والجامع

لأحكام القرآن : ١٨٢ / ٩ .

(٨) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٣٥٤ / ٢ .

والحقيقة أنّ شَبَّهَهَا بـ (ليس) سَوَّغَ إعمالها إذا لمْ يعرض مانع من الموانع عملها .

١٠ . وقوع (إنّ) في صلة (الذي) وأخواته

اختلف النحويون في وقوع (إنّ) في صلة الذي وأخواته ، ففي

قوله تعالى : ﴿ وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ ﴾ ^(١) .

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم أنّ (إنّ) واسمها وخبرها واقع في صلة (ما) الموصولة ^(٢) . ويبدو أن هذا مذهب جمهور النحويين .

قال أبو جعفر النحاس : " وسمعت علي بن سليمان يقول : ما أقبح ما يقوله الكوفيون في الصلوات أنه لا يجوز أن يكون صلة الذي وأخواته (إنّ) وما عملت فيه وفي القرآن (ما) إنّ مَفَاتِحَهُ " ^(٣) .

ويبدو أن الذي ذكره النحاس غير دقيق إذ جَوَّز الفراء ذلك ولم يقل بمنعه ^(٤) . وذكر ابن جرير الطبري أنّ بعض البصريين لا يجوز ذلك إذ قال : " وقال آخر منهم ما إنّ مَفَاتِحَهُ قال : وهذا موضع لا يكاد يبتدأ فيه إن ... وكان بعض أهل العربية من الكوفيين ينكر هذا الذي قاله هذا القائل وابتداء ان بعد ما ويقول : ذلك جائز مع (ما) و (من) وهو مع (ما) ، و (من) أجود منه مع الذي ؛ لأنّ الذي لا يعمل في صلته ولا تعمل صلته فيه " فلذلك جاز وصارت الجملة عائد (ما) إذ كانت لا تعمل في (ما) ولا تعمل (ما) فيها ، قال : وَحَسُنَ مع (ما) و (مَنْ) ؛ لأنهما يكونان بتأويل النكرة إن شئت والمعرفة إن شئت فتقول : ضربت رجلاً ليقومن ، وضربت رجلاً إنه لمحسنٌ ، فتكون (من) و (ما) تأويل هذا ، ومع (الذي) أفبح ؛ لأنه لا يكون إلا بتأويل النكرة " ^(٥) .

وقد ثبت أنّ أبا الحسن الأخفش من البصريين ذكر المنع ، إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة المذكورة آنفاً : " يريد : إنّ الذي مَفَاتِحَهُ . وهذا موضع لا يبتدأ فيه (أنّ) وقد

(١) سورة القصص ، الآية : ٧٦ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٥٥٨ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ١٦٤ ، ١٦٥ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٠٢٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ٣١١ ، وتفسير البيضاوي : ٤ / ١٣٢ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٥٥٨ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ٣١١ ، والبحر المحيط : ٨ / ٣٢٣ .

(٤) معاني القرآن : ٢ / ٣١٠ .

(٥) جامع البيان : ٢٠ / ٦٩ .

قال تعالى : ﴿ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾ (١) ، وقوله تنوء بالعصبة
 إنما العصبة تنوء بها ... " (٢) .

ولم يتفق الكوفيون مع الأخفش في منع ذلك مع الموصولات كافة بل استقبحوه مع (
 الذي) فقط ، وبهذا يكون الأخفش قد خالف جمهور النحويين في رأيه هذا .

(١) سورة الجمعة ، الآية : ٨ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٤٣٤ .

١١ . في إعراب (أَنْ) بَعْدَ (لَوْ) (١)

من المسائل التي تناقلتها كتب إعراب القرآن الكريم إعراب (أَنْ) بَعْدَ (لَوْ) ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ (٢) ، ذهب سيبويه إلى أَنَّ (أَنْ) بعد (لَوْ) في موضع رفع بالإبتداء أبداً ، ولم يجز وقوع الآبتداء بعد (لَوْ) إلاّ معه (أَنْ) خاصة ؛ لوجود لفظ الفعل بعد (أَنْ) فإن كان بعد (لَوْ) اسم ارتفع بإضمار فعل عنده (٣) . وهذا ما نصّ عليه سيبويه إذ قال : " ولو بمنزلة لولا ولا تُبتدأ بعدها إلاّ الأسماء سوى أَنْ نحو : بل انك ذاهب ... " (٤) .

قال مكي القيسيّ: " وزعم غيره (أَنْ) وغيرها لا تقع بعد (لَوْ) إلاّ بإضمار فعل " (٥) .

ويبدو أنّ هذا قول المبرد الذي خالف فيه سيبويه وهذا ما نصّ عليه إذ قال : " ولا تقع إلاّ على (فعل) فإن قدمت الأسم قبل الفعل فيها كان على فعلٍ مُضْمَرٍ " (٦) ، وبهذا الرأي يكون المبرد خالف سيبويه ؛ لأنه لم يستثن (أَنْ) مثلما فعل سيبويه .

واختار أبو البركات الأنباري رأي المبرد واصفاً رأي سيبويه بأنه مجرد دعوى (٧) .

ونسب المرادي رأي المبرد إلى الكوفيين والزجاج وكثير من النحويين ، وقال عنه : إنه أقيس ابقاءً للاختصاص (٨) .

(١) ينظر هذه المسألة في : الجنى الداني : ٢٩١ ، ومغني اللبيب : ٣٥٦ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ٤٦ .

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٩٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٥٧ ، والجنى الداني : ٢٩١ ، ومغني اللبيب : ٣٥٦ .

(٤) الكتاب : ١ / ٤٧٠ .

(٥) مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٩٣ ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٥٧ .

(٦) المقتضب : ٣ / ٧٧ .

(٧) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٥٧ .

(٨) ينظر : الجنى الداني : ٢٩١ .

١٢ . إعراب الأحرف المقطعة في فواتح السور (١)

أجمعت كتب إعراب القرآن الكريم على ذكر الخلاف بين النحويين في إعراب فواتح السور القرآنية الكريمة .
وهذه الحروف مبنية غير معربه ، وكذلك سائر حروف الهجاء في فواتح السور ، ولا تعرب إلا أن يخبر بها أو عنها أو تعطف بعضها على بعض (٢) ، وهذا مما لاخلاف فيه بين النحويين ، ولكن الخلاف في موقعها من الإعراب ، ففي قوله تعالى : ﴿ كَهَيْعِصَ ﴿﴾ نِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴿﴾ (٣) ، زُفِعَتْ : (ذكر رحمة ...) وأشباهه من المرفوعات بعد الهجاء بإضمار (هذا) أو ذلك ، إذ المعنى هذا الذي نقلوه عليك ذكر رحمة ربك (٤) . وهذه الحروف مبتدآت عند الفراء فيقول في إعراب قوله تعالى : ﴿ الْمِصَّ ﴿﴾ كِتَابٌ أَنْزَلَ إِلَيْكَ ﴿﴾ (٥) ... بم رفعت الكتاب في هؤلاء الأحرف قلت : رفعته بحروف الهجاء التي قبله ... " (٦) . وهذا محال عند الزجاج ؛ " لأن كهيعص ليس هو فيما أنبأنا الله ﷻ به عن زكريا ، وقد خبر الله ﷻ عنه وعمّا بشره به وليس (كهيعص) من قصته " (٧) .

-
- (١) ينظر هذه المسألة في : جامع البيان : ٣ / ٦٨ . ٦٩ ، والتفسير الكبير : ٢ / ١٢ ، وتفسير البيضاوي : ٤٥ / ١ .
- (٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٤٣ ، والبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٤ .
- (٣) سورة مريم ، الآيتان : ١ ، ٢ . وقد ذكر الخلاف في سورة البقرة ، الآيتان ١ ، ٢ ، والأعراف ، الآيتان ١ ، ٢ ، ويونس ، الآية ١ ، وهود ، الآية ١ ، ويوسف ، الآية : ١ ، والرعد ، الآية : ١ ، وإبراهيم ، الآية ١ ومواضع أخرى من القرآن الكريم .
- (٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣ / ٣١٨ ، وهذا الرأي للكسائي . ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٣٦٨ . ٣٦٩ .
- (٥) سورة الأعراف ، الآيتان : ١ ، ٢ .
- (٦) معاني القرآن : ٢ / ٩٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٣١٨ ، وشرح القوائد : ٨٠ . ٨١ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ١٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٤٣ ، والبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ١١ / ٧٥ .
- (٧) معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٣١٨ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٠٠ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ١٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٤٣ ، والجامع لأحكام القرآن : ١١ / ٧٥ .

وعاد الفراء وذكر الوجين في سورة مريم من دون أن يُميز رأيه من الرأي الآخر
 فيقول : " الذكر مرفوع بـ (كهيعص) وإن شئت اضمرت : هذا ذكر رحمة ربك " (١).
 وأضاف مكي بن أبي طالب وجهاً آخر وهو جواز النصب على معنى أقرأ (٢)، وهو
 عند العكبري منصوبٌ على تقدير حذف القسم كما تقول : الله لأفعلن ، والناصب فعل
 محذوف تقديره : التزمت الله أي اليمين له (٣) .

(١) معاني القرآن : ٢ / ١٦١ .

(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٤٣ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٤ .

١٣ . هل تلازم نون التوكيد مع اللام ؟

في قوله تعالى : ﴿ لَتُبَيِّنَهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ ﴾ ^(١) ، قرأ عبد الله بن مسعود : (لَتُبَيِّنُونَهُ) بغير نون توكيد ^(٢) .
ونسب السفاقيسي لإبن عطية قوله : " وقد لا تلازم هذه النون لام التوكيد ، وقاله سيبويه " ^(٣) ، وهذه النسبة صحيحة إذ نصَّ على ذلك ابن عطية ^(٤) . وأكد ذلك أبو حيان ^(٥) .

وهذا الذي ذكره ابن عطية ليس بمعروفٍ عند البصريين بل تعاقب اللام والنون عندهم شاذ لا يجوز إلا ضرورة ^(٦) ، والمعروف عندهم تلازمهما وتعاقبهما ، وهذا ما أكده سيبويه إذ قال : " اعلم أن القسم تأكيد لكلامك فإذا حَلَفْتَ على فعلٍ غير منفي لم يقع لزمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة وذلك قولك : والله لأفعلنَّ . وزعم الخليل أن النون تلازم اللام كلزوم اللام في قولك : إن كان لصالحاً ... " ^(٧) .
والكوفيون يجيزون تعاقب اللام والنون في سعة الكلام فيجيزون : والله لأقوم ، والله أقومن ^(٨) .

وقال الشاعر ^(٩) :

يَمِيناً لِأَبْعَضِ كُلِّ امْرِئٍ يُزَخِرْفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ ^(١٠)

-
- (١) سورة آل عمران ، الآية : ١٨٧ .
(٢) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٤ / ٣٠٥ ، والبحر المحيط : ٣ / ٤٦٥ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٦٦ .
(٣) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٦٦ . ونسب ابن يعيش هذا الرأي لأبي علي الفارسي . ينظر : شرح المفصل : ٩ / ٣٩ ، ٤٣ .
(٤) ينظر : المحرر الوجيز : ٣ / ٤٥١ .
(٥) ينظر : البحر المحيط : ٣ / ٤٦٥ .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ١ / ٣٠٤ ، والبحر المحيط : ٣ / ٤٦٥ ، وحاشية الخضري : ٢ / ٢١٦ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ٣ / ٣١٩ .
(٧) الكتاب : ١ / ٤٥٤ .
(٨) ينظر : البحر المحيط : ٣ / ٤٦٥ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ١ / ٣٠٤ ، وحاشية الخضري : ٢ / ١٦ .
(٩) البيت في : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٦٧ ، بلا عزو لأحدٍ . وينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٣ / ٣١٨ . ٣١٩ ، ومعجم شواهد العربية : ٨١ .
(١٠) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٦٧ .

١٤ . دخول لام التوكيد على خبر (لَكَنَّ) (١)

ذكر مكي القيسي الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز مجيء اللام في خبر (لَكَنَّ) قال : " أجاز الكوفيون إدخال اللام في خبر (لَكَنَّ) ومنعه البصريون ، لمخالفة معناها معنى (إِنَّ) " (٢) . وذكر أبو جعفر النحاس حجة الفراء في ذلك إذ قال : " لأنها إذا كانت بغير واو أشبهت (بل) فخففوها ؛ ليكون ما بعدها كما بَعُدَ (بل) وإذا جاؤوا بالواو خالفت (بل) فشددوها ونصبوا بها ، لأنها إن زيدت عليها لام وكان وصيرت حرفاً واحداً وأنشد (٣) :

ولكنني من حُبِّها لعميدُ .

فجاء باللام ؛ لأنها إنَّ " (٤) . وهذا الكلام نصَّ عليه الفراء في معاني القرآن (٥) . أما البصريون فلم يجوزوا ذلك بحجة السَّماع ، وهي أنهم لم يسمعوها غير ما أورده الكوفيون وهو شاهد لا يعرف قائله ولا تتمُّه ، ولا نظيره وعليه فلا دليل فيه ؛ لأنه لم يسمع إلا في هذا . فيمكن أن تكون اللام زائدة كما زيدت في خبر (أَنْ) المفتوحة في قراءة من قرأ : ﴿ **إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ** ﴾ (٦) بفتح (أَنْ) (٧) .

ويجوز أنه جارٍ مجرى الضرورة مع احتماله التأويل على الزيادة ، أو على الأصل : لكن أتى ، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ، ونون (لكن) لالتقاء الساكنين أو لاجتماع الأمثال ، فاللام إنما هي داخلة في خبر (إِنَّ) (٨)

(١) ينظر المسألة في : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٠٨ المسألة : ٢٥ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٣٥٣ المسألة : ٥٤ ، وائتلاف النصرة : ١٧٢ المسألة : ٤٩ ، والحلل في إصلاح الخلل : ١٨٣ ، والجنى الداني : ١٩٧ ، وحاشية الخصري : ١ / ٣٠٠ .

(٢) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٨٢ .

(٣) الشاهد غير منسوب في معاني القرآن للفراء : ١ / ٤٦٥ ، وينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٤٣٠ ، وصدرة : يلوموني في حبِّ ليلى عوانلي

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٦٢ ، وينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٤٣٠ ، وارتشاف الضرب : ٢ ، ٢٨٦ ، وحاشية الخصري : ١ / ٣٠ ، وتخليص الشواهد : ٣٥٦ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٣٦١ .

(٥) ينظر : ١ / ٤٦٥ .

(٦) سورة الفرقان ، الآية : ٢٠ ، وهي قراءة سعيد بن جبير . ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ١٣ .

(٧) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٤٣٠ ، وتسهيل الفوائد : ٦٤ ، والحلل في إصلاح الخلل : ١٨٣ ، ١٨٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٢٨٦ ، وحاشية الخصري : ١ / ٣٠١ .

(٨) ينظر : تخليص الشواهد : ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، وائتلاف النصرة : ١٧٣ .

١٥ . إعمال (لکن) مخففة (١)

في قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾ (٢) .

يُقرأ بتخفيف النون والرفع ؛ ويتشديدها والنصب (٣) . وإعمالها في حالة التشديد ؛ لشبهها بالفعل لفظاً ومعنى مذهب الجمهور (٤) . ولا عمل لها إذا خُففتُ خلافاً ليونس والأخفش فإنهما أجازا ذلك ، وحكى يونس ذلك عن العرب (٥) . واختار الكسائي والفراء التشديد إذا كان قبلها واو ؛ لأنها حينئذٍ تكون عاطفة فلا تحتاج إلى واو ، وقيل هذا على أنّ المخففة عاطفة وهو مذهب الجمهور (٦) . قال الفراء : " فإذا أُلقيت من (لكن) الواو التي في أولها آثرت العرب تخفيف نونها . وإذا أدخلوا الواو آثروا تشديدها . وإنما فعلوا ذلك ؛ لأنها رجوع عما أصاب أول الكلام ، فشبهت ببل إذ كان رجوعاً مثلها ... " (٧) ، وهذا الكلام مبني على أن (لكن) تكون عاطفة عندهما خلافاً للجمهور (٨) .

وخالفهم يونس إذ ذهبَ إلى أنّ (لكن) ليست عاطفة بل هي حرف استدراك وجوز أعمالها ونقل ذلك عن الأخفش أيضاً (٩) .

ويبدو أن رأي يونس والأخفش مرودودٌ عند النحويين ؛ لأنهم لا يعرفون له شاهداً واحداً لأعمالها (١٠) . وأيد السفاقي رأي يونس القائل بأنّ (لكن) ليست عاطفة إذ قال : " لأنها لم تجيء في كلامهم وبعدها مفرد إلا مقرونةً بالواو كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ

(١) ينظر هذه المسألة : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٨١ ، والجنى الداني : ٥٣٣ ، ومغني اللبيب :

٣٨٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٥١ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢ .

(٣) ينظر : الحجة في القراءات السبع : ٨٦ ، والجامع لإحكام القرآن : ٤٣/٢ ، والبحر المحيط : ٥٢٤/١ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٤٦٥ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٤٢٢ ، وشرح

المقدمة المحسبة : ١ / ٢١٧ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٥٩ .

(٥) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٥٩ ، والبحر المحيط : ١ / ٥٢٤ ، وارتشاف الضرب :

٢ / ١٥١ ، والجنى الداني : ٥٣٣ ، ومغني اللبيب : ٣٨٥ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٤٣ .

(٦) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٥٩ ، والبحر المحيط : ١ / ٥٢٤ ، والجنى الداني : ٥٣٣ .

(٧) معاني القرآن : ١ / ٤٦٥ .

(٨) ينظر : البحر المحيط : ١ / ٥٢٤ ، وهمع الهوامع : ٥ / ٢٦٢ .

(٩) ينظر : شرح المفصل : ٨ / ٨١ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ١١٤ ، وارتشاف الضرب :

٢ / ١٥١ ، ومغني اللبيب : ٣٨٥ ، وشرح شذور الذهب : ٢٨٧ ، وهمع الهوامع : ٥ / ٣٦٢ .

(١٠) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢ / ٣٦٠ ، والبحر المحيط : ١ / ٥٢٤ ، وشرح شذور الذهب : ٢٨٧ .

أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ (١) ﴿٢﴾ . وأما ما يوجد في كتب النحويين من قولهم : ما قام زيدٌ لكن عمرو ، وما ضربت زيداً لكن عمرو ، وما مررت بزيدٍ لكن عمرو ، فهو من تمثيلهم ، لا أنه مسموع من العرب (٣) .

١٦ . الفصل بين (إِنَّ) واسمها بالحال

-
- (١) سورة الأحزاب ، الآية : ٤٠ .
 (٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٥٩ ، وينظر : البحر المحيط : ٥٢٤/١ ، وهمع الهوامع : ٢٦٣/٥ .
 (٣) ينظر : البحر المحيط : ٥٢٤ / ١ .

في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (١) .

مِيقَاتُهُمْ خبر (إِنَّ) واسمها (يَوْمَ) الفصل ، وأجاز الكسائي والفراء نصب (مِيقَاتُهُمْ) بـ (إِنَّ) و (يَوْمَ الْفَصْلِ) ظرف في موضع خبر (إِنَّ) (٢) . يقول الفراء تعليقا على الآية الكريمة : " ... ولو نصبت (مِيقَاتُهُمْ) لكان صوابا يجعل اليوم صفة ، قال : أنشدني بعضهم :

لَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّ آخِرَ عَهْدِكُمْ يَوْمَ الرَّحِيلِ فَعَلْتُ مَا لَمْ أَفْعَلْ

فنصب : يوم الرحيل ، على أنه صفة " (٣) . قال أبو جعفر النحاس : " يُفَرَّقُ بَيْنَ إِنَّ وَاسْمِهَا بِالظَّرْفِ فَتَقُولُ : إِنَّ حِذَاءَكَ زَيْدًا ، وَإِنَّ الْيَوْمَ الْقِتَالَ ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ مَعْنَاهُ فِي الْكَلَامِ ، وَإِنْ لَمْ تَلْفِظْ بِهِ فَهَذَا لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ فِيهِ ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْحَالِ فَأَجَازَ الْأَخْفَشُ : (إِنَّ قَائِمِينَ فِيهَا اخْوَتَكَ) تَنْصِبُ قَائِمِينَ عَلَى الْحَالِ (٤) .

ومنع ذلك المبرد إذ قال : " تقول : إِنَّ الْيَوْمَ زَيْدًا مَنْطَلِقًا وَلَوْ كَانَ مَكَانَ (الْيَوْمِ) مَا تَعْمَلُ فِيهِ (إِنَّ) لَمْ يَقَعْ إِلَى جَانِبِهَا إِلَّا مَعْمُولًا فِيهِ " (٥) ، ويبدو أنَّ ما قاله المبرد هو مذهب جمهور البصريين (٦) .

(١) سورة الدخان ، الآية : ٤٠ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٤٢ / ٢ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١١٤٧ / ٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٤٨ / ١٦ .

(٣) معاني القرآن : ٤٢ / ٣ . والصفة مصطلح يراد به الظرف هاهنا .

(٤) إعراب القرآن : ١١٥ / ٣ . وليس في معاني القرآن ما يثبت ذلك .

(٥) المقتضب : ٦٢ / ٣ .

(٦) ينظر : شرح المفصل : ٥٨ . ٥٧ / ٢ .

١٧ . كيف بين الحالية والظرفية (١)

انفرد السفاقي من بين أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم في ذكر الخلاف النحوي بين سيبويه ، والأخفش في اسمية كيف وظرفيتها ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ (٢) .

رأي سيبويه فيما نقل عنه السفاقي : أنها نصب على الظرف . وعلى مذهب الأخفش تكون في موضع نصب على الحال (٣) .

وهذا الرأي تبناه أكثر الذين ذكروا هذا الخلاف (٤) . إلا رضي الدين الأسترآبادي الذي عكس المسألة إذ قال : " وكون كيف ظرفاً لمذهب الأخفش ، وعند سيبويه هو اسم بدليل إبدال الاسم منها نحو : كيف أنت أصحح أم سقيم ؟ ولو كان ظرفاً لأبدل منها الظرف نحو : متى جئت أيوم الجمعة أم يوم السبت ... " (٥) .
ولسيبويه رأيان :

الأول : إنها ظرف وهو الرأي الموثق في الكتب النحوية ، قال في باب تسميتك الحروف بالظروف : " وكذلك قبل وبعد ، تقول : قبيل وبعيد ، وكذلك أين ، وكيف وأتى عندنا ، لأنها ظروف (٦) .

وفي موضع آخر قال بعد أن ذكر قبل ، وبعد ، وكيف ، وأين : " ... وهذه الأسماء تكون ظرفاً " (٧) .

والثاني : أنها اسم قال سيبويه : " هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ، ويسد مسدّه ... فمعنى أين في أي مكان ، وكيف على أية حالة وهذا لا يكون إلا مبدوءاً به قبل اسم ؛ لأنها من حروف الاستفهام " (٨) .

(١) ينظر في هذه المسألة : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٠٤/٢ ، ومغني اللبيب : ، والمطالع السعيدة : ١١ / ٣٤٢ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٨ .

(٣) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٨٠ .

(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٠٤ / ٢ ، ومغني اللبيب : ٢٧٢ .

(٥) شرح الكافية : ١١٧ / ٢ .

(٦) الكتاب : ٣٥ / ٢ .

(٧) المصدر نفسه : ٣١١ / ٢ .

(٨) الكتاب : ٣٣٨ / ١ .

وقد رجّح ابن عصفور رأي سيبويه القائل بظرفيتها إذ قال : " والصحيح ما ذهب إليه سيبويه والذي يدل على صحة مذهبه أن كيف لا تتصرف ، أعني : أنها لا تستعمل فاعله ولا مفعوله ، ولا يدخل عليها حرف جر ، وباب الأسماء غير المتصرفة أن تكون ظرفاً " (١) .

وقال أبو البركات الأنباري : " وكيف اسم وفي الدلالة على اسميتها ما حُكي عن العرب أنهم قالوا : على كيف تبيع الأحمريين . فادخلوا عليها حرف الجرّ ، فدلّ على أنّها اسم " (٢) .

أما أبو البقاء العكبريّ فقال : " كيف اسم بلا خلاف ، وأنما ذكرناها هاهنا ؛ لخباء الدليل على كونها اسماً ... " (٣) .

(١) شرح جمل الزجاجي : ٢ / ٤٠٤ . ٤٠٥ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٦٧ .

(٣) مسائل خلافية : ٥٤ .

١٨ . (إذا) ظرف زمان أم مكان ؟ (١)

اختلف النحويون في (إذا) الفجائية على مذهبين ، ونقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ذلك من خلال إعرابهم لقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ تُعْبَانُ مُبِينٌ ﴾ (٢) .

إذا للمفاجأة وهي ظرف مكان مبتدأ . و ثعبان خبره (٣) . قال مكي القيسي : " وهي بمنزلة قولك : خرجت فإذا زيد قائم ... ويجوز نصب ثعبان ، وقائم على الحال و (إذا) تصير خبر الأبتداء " (٤) .

وهذا القول على أساس أن (إذا) التي للمفاجأة ظرف مكان وهو قول المبرد ، فلذلك جاز أن تكون خبراً عن الجثث ؛ لتضمنها ذلك دون غيرها من الأمكنة (٥) ، وقد اختاره أبو حيان إذ قال : " والصحيح الذي عليه شيوخنا أنها ظرف مكان كما قال المبرد وهو المنسوب إلى سيبويه " (٦) .

وكلام سيبويه لا يوحي بذلك : إذ قال : " وأما إذا فلما يُستقبل من الدهر وفيها مجازةٌ وهي ظرف ، وتكون للشيء تُوافقه في حالٍ أنت فيها ، وذلك قولك : مررت فإذا زيد قائمٌ ... (٧) . وذكر مكي القيسي رأياً آخر مخالفاً للمبرد إذ قال : " وقال غيره : هي ظرف زمان على حالها في سائر الكلام ، ولكنك إذا قلت : خرجت فإذا زيد ، تقديره فإذا حدث زيد أو وجود زيد " (٨) ، أي على حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، على قولهم الليلة الهلال .

(١) ينظر في هذه المسألة : شرح الكافية للرضي : : ٩٣/١ ، والجنى الداني : ٣٦٥ ، ومغني اللبيب : ١٢٠ .

(٢) سورة الأعراف ، الآية : ١٠٧ .

(٣) ينظر : البيان : ١ / ٣٦٩ ، والتبيان : ١ / ٥٨٦ .

(٤) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٢٤ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٣ / ١٧٨ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٢٤ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه :

١ / ١١٣٠ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٦٩ ، والمجيد في أعراب القرآن المجيد :

١١٠ ، وشرح الكافية : ١ / ١٠٣ .

(٦) البحر المحيط : ٥ / ١٣٠ .

(٧) الكتاب : ٢ / ٣١١ .

(٨) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٢٥ ، ونسب هذا الرأي إلى الزجاج . ينظر : النكت في تفسير كتاب

سيبويه : ٢ / ١١٣٠ ، وشرح الكافية : ١ / ٩٣ ، ١٠٣ . وتبعه ابن هشام . ينظر : مغني اللبيب :

١٢٠ ونسبه أبو حيان إلى سيبويه والرياشي . ينظر : البحر المحيط : ٥ / ١٣٠ ، ونسبه السفاقي إلى

الرياشي والزجاج . ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٠٩ .

واختار أبو البركات الأنباري رأي المبرد ودافع عنه قائلاً : " فَإِنْ قَلتْ : فكيف يجوز أن تقع إذا وهي ظرف زمان خيراً عن زيد وهو جثة ، وظروف الزمان لا تكون إخباراً عن الجثث ، قلنا : إنا لا نسلم أن (إذا) التي للمفاجأة ظرف زمان ، وإنما هي ظرف مكان . (١)

أما الأخفش فيرى أنها حرف (٢) . ونسب السفاقي هذا الرأي إلى الكوفيين عامتهم (٣) ، واختاره الشلوبين (٤) ، وابن عصفور (٥) ، ورجح ابن هشام حرفيتها ؛ وذلك لكسر همزة (إِنْ) ؛ لأنها لو كانت اسماً لَعَمَلَتْ فيما بعد ما (٦) .

(١) البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٧٠ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٤٠ ، وأسرار النحو : ١٩٩ ، ومغني اللبيب : ١٢٠ .

(٣) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١١٠ ، والمطالع السعيدة : ٤٢٤/١ ، وهمع الهوامع : ٢١٧/١ .

(٤) ينظر : الجنى الداني : ٣٦٦ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب : ١٢٠ .

(٦) المصدر نفسه : ١٢٠ .

١٩ . اختلافهم في دخول اللام على سوف (١)

اتفق جمهور النحويين على جواز دخول اللام في خبر (إِنَّ) (٢) .
قال أبو جعفر النحاس تعليقا على قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ ﴾ (٣) ، " لام توكيد
تدخل كثيراً في خبر إِنَّ إِلَّا أن الكوفيين لا يجيزون : إِنَّ زيدا لسوف يقوم (٤) . وردهم أبو
جعفر النحاس مستشهداً بقوله تعالى : ﴿ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ (٥) ، فهذه لام التوكيد وقد
دخلت على سوف (٦) .

ومن النحويين مَنْ عَدَّ دخول اللام على (سوف) ميزة لها على السين المنفردة ،
قال ابن هشام : " وتتفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ
فَتَرْضَى ﴾ (٧) ﴿ (٨) .

ورأي الكوفيين بُني على أساس أن لام الإبتداء الداخلة على الفعل المضارع تخصصه
بالحال كما أن السين تخصصه بالإستقبال فلا يكون دخولها للمشابهة بل كالسين في
التخصيص ، فلذلك لا يجوزون : إِنَّ زيدا لسوف يخرج للتناقض ، والبصريون يجوزون ذلك
؛ لأنَّ اللام عندهم باقية على إفادة التأكيد فقط كما كانت تفيد لما دخلت على المبتدأ (٩)
، ووافقهم الزمخشري إذ قال تعليقا على قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ) " فإن قلت :

(١) هذه المسألة من المسائل التي لم يرد ذكرها في كتب الخلاف المتيسرة لدينا ، وقد انفرد أبو جعفر

النحاس بذكرها . وينظر : تسهيل الفوائد : ٦٣ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٠٨ ، والجنى الداني : ٤٣٢ ، وتسهيل الفوائد : ٦٣ ،

ومغني اللبيب : ١٨٥ .

(٣) سورة الشعراء ، الآية ٥٤ .

(٤) إعراب القرآن : ٢ / ٢٨٨ .

(٥) سورة الشعراء ، الآية : ٤٩ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن : ٢ / ٤٨٨ . ٤٨٩ .

(٧) سورة الضحى ، الآية : ٥ .

(٨) مغني اللبيب : ١٨٥ .

(٩) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٢٦ . ٢٢٧ .

ما هذه اللام الداخلة على سوف ؟ قلت : هي لام الآبتداء المؤكدة لمضمون الجملة ،
والمبتدأ محذوف ، تقديره : ولأنت سوف يُعطيك ... " (١) .

والصحيح الجواز لورد ذلك في القرآن الكريم ، فضلاً عن أنّ سوف بكونها ثلاثة
أحرف قد خرجت إلى شبه الأسماء ، فجاز أن تدخل عليها لام الإبتداء (٢) ، وهذا يغنيننا
عن التأويل الذي لا حاجة بنا إليه . والله أعلم بالصواب .

(١) الكشف : ٤ / ٧٧١ . ٧٧٢ ، وينظر : مغني اللبيب : ٣٠٢ .

(٢) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ١ / ٢٦٨ .

٢٠ . لا يجوز الجمع بين (إن) و (أن) (١)

في قوله تعالى : ﴿ لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ

النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٢) .

قال أبو جعفر النحاس : " وهذه لام التوكيد ، وسبيلها أن تكون في أول الكلام ، لأنها تؤكد الجملة إلا أنها تُرْحَلَقُ عن موضعها . كذا قال سيبويه : تقول : إن عمراً لخارج وإنما أُخِرَتْ عن موضعها ، لئلا يُجْمَعَ بينها وبين (إن) ؛ لأنهما يؤديان عن معنى واحد ، وكذلك لا يجمع بين إنَّ وأنَّ عند البصريين " (٣) . وقد صرَّح سيبويه بذلك قائلاً : " واعلم أنه ليس يُحَسَّنُ أن تلي (إنَّ) أن ولا (أن) إلا ترى أنك لا تقول : إنَّ أنكَ ذاهبٌ في الكتاب ، ولا تقول : قد عرفتُ أنَّ إنَّكَ منطلقٌ في الكتاب ... " (٤) .

قال أبو جعفر النحاس : " وأجاز هشام من الكوفيين : إنَّ أنَّ زيدا منطلقٌ حقٌّ ؛ فإن حذفنا حقاً لم يجز عند أحدٍ من النحويين علمته " (٥) .

(١) هذه المسألة من المسائل التي انفرد بها أبو جعفر النحاس من بين أصحاب كتب إعراب القرآن ، ولم ترد في كتب الخلاف التي وصلت إلينا .

(٢) سورة غافر ، الآية : ٥٧ .

(٣) إعراب القرآن : ٣ / ١٨ .

(٤) الكتاب : ١ / ٤٦٣ .

(٥) إعراب القرآن : ٣ / ١٨ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ٣٢٦ .

٢١ . (إِنْ) النافية بمعنى (ما)

اختلف البصريون في (إِنْ) النافية وفيه قال مكي القيسي تعليقاً على قوله تعالى : ﴿ إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ (١) ، " قرأ أبو جعفر بنصب (عباد) و (أمثالكم) وتخفيف (إِنْ) تجعلهما بمعنى (ما) ، وسيبويه يختارُ في (إِنْ) المخففة ، التي بمعنى (ما) رفع الخبر ؛ لأنها أضعف من (ما) والمبرد يجريها مجرى (ما) " (٢) .

ذهب سيبويه إلى أنّ (إِنْ) النافية لا تعمل عمل (ما) في رفعها الأسم ونصبها الخبر وإنما ما يقع بعدها مبتدأ وخبر فقال : " وتكون (إِنْ) في معنى (ما) ... وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرّفَتْها (ما) إلى الابتداء في قولك : إنما ذلك قولك : ما إِنْ زيدٌ ذاهب .. " (٣) ، وكلام سيبويه منصبٌ على المعنى لا على العمل ، ولو كان يذهب إلى اعمالها لأورد لها أمثلة وشواهد على اعمالها .

وخالفه المبرد الذي يرى أنّ (إِنْ) مشبهة بـ (ما) وتعمل عملها في رفع الأسم ونصب الخبر ويُردُّ قول سيبويه فيقول : " تكون (إِنْ) في معنى (ما) وكان سيبويه لا يرى فيها إلاّ رفع الخبر ؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره ، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تُغيره . وذلك كمذهب بني تميم في (ما) " (٤) .

وضَعَفَ أبو جعفر النحاس هذه القراءة وعلل عدم إعمال (إِنْ) بأنها حرف أضعف من (ما) قال : " وهذه قراءة لا ينبغي أن يقرأ بها من ثلاث جهات : أحدها : أنها مخالفة للسواد . والثانية : أن سيبويه يختار الرفع في خبر إِنْ إذا كانت بمعنى (ما) فيقول : إِنْ زيد منطلقٌ ؛ لأنَّ عمل (ما) ضعيف ، و (إِنْ) بمعناها فهي أضعف منها . والثالثة : إن الكسائي زعم أنّ (إِنْ) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلاّ أن

(١) سورة الأعراف ، الآية : ١٩٤ .

(٢) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٣٨ ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٨١ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٦٠٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٧ / ٣٤٢ . ٣٤٣ . والبحر المحيط : ٥ / ٢٥٠ ، وأوضح المسالك : ١ / ٢٠٨ ، ونَسَبَ ابن خالويه هذه القراءة إلى سعيد بن جبير . ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ٤٨ .

(٣) الكتاب : ١ / ٤٧٥ .

(٤) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ٦٦ ؛ المقتضب : ٢ / ٣٦٢ ، وينظر : الأصول في النحو :

١ / ٢٣٦ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٤٤٦ .

يكون بعدها إيجاب ... " (١) . وتابعه أبو البركات الأنباري وقال بقوله (٢) . ودافع أبو حيان عن هذه القراءة ونقل عن الكسائي جواز إعمال (إن) عمل (ما) الحجازية وأكثر الكوفيين ، ومن البصريين ابن السراج ، والفارسي ، وابن جني .
ونسب إلى الفراء المنع وأكثر البصريين ، والصحيح عنده أنّ اعمالها لغة ثبت ذلك في النثر والنظم وردّ اعتراض النحاس ، إذ قال : " وكلام النحاس هذا هو الذي لا ينبغي ؛ لأنها قراءة مروية عن تابعي جليل ولها وجه في العربية ، وأمّا الثلاث جهات التي ذكرها فلا يقدح شيء منها في هذه القراءة أمّا كونها مخالفة للسواد فهو خلاف يسير جداً لا يضر ، ولعله كتب المنصوب على لغة ربيعة في الوقف على المنون المنصوب بغير ألف فلا تكون فيه مخالفة للسواد ، وأمّا ما حكى عن سيبويه ، فقد اختلف الفهم في كلام سيبويه في (أنّ) وأمّا ما حكاه عن الكسائي فالنقل عن الكسائي أنه حكى إعمالها وليس بعدها إيجاب ... " (٣) .

ونقل هذا الخلاف ابن السراج إذ قال : " وكان سيبويه لا يرى في (إن) إذا كانت بمعنى (ما) إلاّ رفع الخبر ؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر ، كما تدخل ألف الاستفهام ، ولا تتغير الكلام وذلك مذهب بني تميم " (٤) . وقال عنه ابن هشام الإعمال نادر ، وهو لغة أهل العالية (٥) .

ويبدو أنّ الخلاف في هذه المسألة مرّده إلى اختلاف اللغات كما هو واضح من كلام ابن السراج وتبعه ابن هشام فإعمال (إن) لغة أهل العالية ... وهي ما فوق نجد إلى أراضي تهامة إلى ما وراء مكة (٦) . والالغاء لغة تميم في (ما) (٧) .
ووافق المبرد جمع من النحويين من البصريين والكوفيين ، فأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين خلا الفراء ونسب الجواز إلى ابن السراج ، وأبي علي الفارسي ، وابن

(١) إعراب القرآن : ١ / ١٥٧ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٦ / ٣٤٢ . ٣٤٣ ، والبحر المحيط : ٢٥٠ / ٥ .

(٢) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٨١ .

(٣) البحر المحيط : ٥ / ٢٥٠ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٩ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٢٣٥ . ٢٣٦ .

(٥) ينظر : أوضح المسالك : ١ / ٢٠٨ .

(٦) ينظر : القاموس المحيط : ٤ / ٣٦٥ .

(٧) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٢٣٥ ، والأزهية : ٣٢ . ٣٣ .

جني ، وابن مالك ، والأشموني (١) .

والصحيح الإعمال على قول المبرد ومن وافقه ، فقد سمع نثراً ونظماً ، فمن النثر قولهم : " إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ " (٢) ، ومن النظم قوله (٣) :

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى الْمَجَانِينِ (٤)

وقال أعرابي : إِنْ قَائِمًا يَرِيدُ : إِنْ أَنَا قَائِمًا حَذَفَ الْهَمْزَةَ وَنَقَلَ حَرَكَتَهَا إِلَى نُونِ (أَنْ) وَأَدْعَمَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ (٥) ، أَي : لَكِن أَنَا (٦) .

وحجة المبرد يدعمها القياس أيضاً ؛ لأنها لما شاركت (ما) في النفي ، وكونها لنفي الحال جاز إعمالها عمل (ما) الحجازية ولا فرقَ بينهما في المعنى (٧) .

(١) ينظر : الأزهية : ٣٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٤٤٧ ، والبحر المحيط : ٥ / ٢٥٠ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٩ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ١ / ٤٠٠ ، وحاشية الخضري : ٢٧١ / ١ .

(٢) ينظر : الجنى الداني : ٢٣٠ ، وأوضح المسالك : ١ / ٢٠٨ ، وحاشية الصبان : ١ / ٤٠٠ ، وتسهيل الفوائد : ٥٧ .

(٣) لم أعثر على قائله . ينظر : المقرب : ١٩ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٤٤٧ ، وشرح شذور الذهب : ٢٧٨ ، وخزانة الأدب : ٤ / ١٦٦ .

(٤) ينظر : الأزهية : ٣٣ ، والجنى الداني : ٢٣٠ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٩ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ١ / ٤٠٠ .

(٥) سورة الكهف ، الآية : ٣٨ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٩ .

(٧) ينظر : الأزهية : ٣٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٤٤٦ .

٢٢ . اختلافهم في أصل (لَنْ) وإعمالها (١)

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف النحوي بين سيبويه والخليل في (لَنْ) في معرض تناولهم إعراب قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ (٢) ، إذ نسب الزجاج قولين :

أحدهما : أنها نصبت كما نصبت (أَنْ) وليس ما بعد بصلة لها ؛ لأنَّ (لَنْ) يفعل (نفي فقدّم ما بعدها عليها ، نحو قولك : زيداً لَنْ أضرب ، وقد روى سيبويه عن بعض أصحاب الخليل عن الخليل أنه قال : "الأصل في (لَنْ) لا أن ، ولكن الحذف وقع إستخفافاً ، وزعم سيبويه أنّ هذا ليس بجيد ، ولو كان كذلك لم يجز زيداً لَنْ أضرب " (٣) . ولعلّ قول الخليل مبنيّ على وفق مذهبه الذي ينص على ألا ناصبة للفعل إلا ب (أَنْ) (مضمرةً أو ظاهرةً) (٤) . وردّ عليه سيبويه ، وذهب إلى أن (لَنْ) مفردة لا مركبةً وألزمه أن لا يجوز : زيداً لَنْ أضرب ؛ لأنه في صلة أن على قول الخليل وذلك جائز عندهما (٥)

وهذا رأي المبرد أيضاً الذي قال تعليقاً على قول الخليل : " وليس القول عندي كما قال ؛ وذلك أنك تقول : زيداً لَنْ أضرب ؛ كما تقول زيداً سأضرب ، فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام ؛ لأن زيداً كان ينتصب بما في صلة (أن) ولكن (لن) حرف بمنزلة (أَنْ) " (٦) .

(١) ينظر هذه المسألة : معجم العين : ٨ / ٣٥٠ ، والمقتضب : ٢ / ٧ . ٨٠ ، والأصول في النحو :

٢ / ١٤٧ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : ١ / ٦٩٢ ، وشرح المقدمة المحسبة : ١ / ٢٢٦ ،

ونتائج الفكر : ١٣٠ ، وتسهيل الفوائد : ٢٢٩ ، والجامع الصغير في النحو : ١٦٩ .

(٢) سورة المنافقون ، الآية : ٦ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٦١ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٤٤١ ، ومشكل إعراب

القرآن : ٣٨٠ . ٣٨١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : ١ / ٦٩٢ ، وشرح المقدمة المحسبة :

١ / ٢٢٦ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٤٠١ ، وأسرار العربية : ٢٨٨ ، وشرح المفصل : ٧ / ١٨ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٠٧ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٤١٤ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه :

١ / ٦٩٢ ، وشرح المقدمة المحسبة : ١ / ٢٣١ ، ونتائج الفكر : ١٣٠ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩١ .

(٦) المقتضب : ٢ / ٨٠٧ .

وتابع سيبويه جمع من النحويين ^(١) . قال أبو جعفر النحاس : " سمعت علي بن سليمان (يعني الأخفش الصغير) يقول : لا يجوز عندي : زيدا لَنْ أُضْرِبَ ؛ لأنَّ (لَنْ) لا يتصرف فلا يتقدم عليها ما كان من سبب ما عملت فيه كما لا يجوز : زيدا إنَّ عمراً يضربُ ، وكذا (لم) عنده ، وحكى هذا لأبي إسحاق فأنكره " ^(٢) . ولم يكن رأي سيبويه يسلم من الرد والاعتراض عليه بأن يقال : إنَّ الحروف إذا ركبت تغيّر حكمها بعد التركيب عن ما كانت عليه قبل التركيب ألا ترى أنَّ هل لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإذا ركبت مع لا ودخلها معنى التحضيض جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ^(٣) . وقد اعترض أبو البركات الأنباري على هذا الرد بأنَّ الاختلاف يعود إلى الصيغ والمعاني ^(٤) . وحكى هشام بن معاوية الضرير عن الكسائي في (لَنْ) مثل هذا القول الشاذ عن الخليل ^(٥) .

أما الفراء فعنده الأصل في (لَنْ) و (لَمْ) (لا) فأبدلوا من الف (لا) نوناً ، وجدوا بها المستقبل من الأفعال ونصبوه بها ^(٦) . وقول الفراء يفتقر إلى الدليل . ولم أجد من يرجحه من النحويين .

-
- (١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٦١/١ ، والأصول في النحو : ١٤٧/٢ ، وشرح المقدمة المحسبة : ٢٣١ / ١ ، وارتشاف الضرب : ٣٩٠ / ٢ ، وتسهيل الفوائد : ٢٢٩ ، وشرح الكافية : ٢٣٥ / ٢ .
- (٢) إعراب القرآن : ٤٤١ / ٣ ، وينظر : تشكل إعراب القرآن : ٣٨١ / ٢ .
- (٣) ينظر : أسرار العربية : ٢٨٩ ، ونتائج الفكر : ١٣٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٢٣٥ / ٢ .
- (٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢١٦ / ١ .
- (٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٦١ / ١ ، وارتشاف الضرب : ٣٩٠ / ٢ ، والجنى الداني : ٢٨٤ ، ومغني اللبيب : ٣٧٤ ، وخزانة الأدب : ٤٤١ / ٨ .
- (٦) ينظر : شرح المفصل : ١٥ / ٨ . ١٦ . وشرح الكافية : ٢٣٥ / ٢٠ ، وارتشاف الضرب : ٣٩٠ / ٢ ، ومغني اللبيب : ٣٧٣ ، وشرح شذور الذهب : ٢٧٨ .

٢٣ . ومنه : أصل : (وَيَكَنَّ)

تتاقلت كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين النحويين في أصل (ويكأن) من قوله تعالى : ﴿ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيُكَانُّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ (١) .

قال الزجاج : " هذه اللفظة لفظة (وَيَكَنَّ) قد أشكلت على جماعة من أهل اللغة ، وجاء في التفسير أن معناها ألم تر أنه لا يُفْلِحُ الكافرونَ ، وقال بعضهم معناها أما ترى أنه لا يفلح الكافرونَ ، وقال بعض النحويين . وهذا غلط عظيم . إنَّ معناها وَيُكَنَّ اعلم أنه لا يفلح الكافرون فحذف اللام فبقيت وَيُكَنَّ وحذف اعلم أنه لا يفلح الكافرون ، وهذا خطأ من غير جهة ، لو كان كما قال لكانت أن مكسورة كما تقول : ويك إنَّه قد كان كذا وكذا ، ومن جهة أخرى أن يُقال لمن خاطب القوم بهذا فقالوا : ويك " إنه لا يفلح الكافرون " ، ومن جهة أخرى أنه حذف اللام من ويل " (٢) ، وهذا الرأي استبعده أبو جعفر النحاس أيضاً (٣) ، وهو ما حكاه الفراء عن بعض النحويين ولم ينسبه لأحد (٤) ، ونسبه ابن جني للأخفش ، قال : " وذهب أبو الحسن إلى أنها ويك ، حتى كأنه عنده : أعجب أن الله يبسط الرزق " (٥) ، ونسبه ابن عطية لأبي حاتم السجستاني وجماعة من النحويين (٦) .

وقال ابن برهان : " وقف الأخفش على (ويك) والكاف في آخر الأسم للخطاب ، و (أن) مفعول له معلق بما في (وي) من معنى الفعل ، فالتقدير : اعجب لأن الله ثم حذف اللام " (٧) ، وما في معاني القرآن لا يؤيد هذه النسبة للأخفش إذ نراه اكتفى بذكر قول المفسرين ، قال : " والمفسرون يفسرونها : ألم تر أن الله " (٨) .

(١) سورة القصص ، الآية : ٨٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ١٥٦ . ١٥٧ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن : ٢ / ٥٥٩ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣١٢/٢ ، ومجالس ثعلب : ٣٢٢/١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٥٥٩/٢ .

(٥) الخصائص : ٣ / ٥٤٣ ، وينظر : الدر المصون : ٥ / ٣٥٤ .

(٦) ينظر : المحرر الوجيز : ٤ / ٣٠٢ .

(٧) شرح اللمع : ٢٢٢ ، وينظر : البحر المحيط : ٨ / ٣٢٩ ، والدر المصون : ٥ / ٣٥٤ .

(٨) ٤٣٤ / ٢ .

وزهد الفراء إلى أن (وي) متصلة بالكاف ، وأصلها : ويلك إن الله ثم حذف اللام ، واتصلت الكاف بـ (وي) ^(١) . واستبعده مكي القيسي ، قال : " وفيه بعد في المعنى والإعراب ؛ لأن القوم لم يخاطبوا أحداً ؛ لأن حذف اللام من هذا لا يعرف ، ولأنه كان يجب أن تكون (إن) مكسورة ، إذ لا شيء يوجب فتحها " ^(٢) ، وعلى هديه سار أبو البركات الأنباري ، وأبو البقاء العكبري ^(٣) .

وزهد الخليل ، وسيبويه ، ويونس ، والكسائي ، إلى أن أصل (ويكأن) هي : وي وكأن ^(٤) ، وقال سيبويه : " وسألت الخليل . رحمه الله تعالى . عن قوله تعالى : (ويكأنه لا يُفْلِحُ) وعن قوله تعالى : (ويكأن الله) فزعم أنها مفصولة من كأن والمعنى على أن القوم انتبهوا فتكلموا إلى قدر عملهم أو نُبِّهوا فقبل لهم أما يُشبه أن يكون ذا عندكم هكذا والله أعلم . أما المفسرون فقالوا : ألم تر أن الله ... " ^(٥) . وهذا أحسن ما قيل في هذه الآية عند أصحاب كتب إعراب القرآن ومفسريه إذ أجمعوا على أن القوم تنبهوا أو نُبِّهوا فقالوا وَيَ ، والمتنم من العرب يقول في خلال تندمه وَيَ ^(٦) . وهذا مما جعلنا نقوي رأي سيبويه ومن وافقه من النحويين .

ومن الجدير بالإشارة إلى أن أبا البقاء العكبري جعل الخلاف في هذه المسألة بين البصريين والفراء ^(٧) . ويبدو أنه نقل هذا الرأي عن ابن خالويه الذي جعل الخلاف بين البصريين والكوفيين ^(٨) . والذي تبين لنا أن الخلاف في هذه المسألة فردي .

(١) ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٣١٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ١٦٥ ، وإعراب القراءات السبع وعللها : ٢ / ١٨٠ ، البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢٣٧ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٠٢٧ ، والتفسير الكبير : ٢٥ / ١٩ .

(٢) مشكل إعراب القرآن : ٢ / ١٦٥ .

(٣) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢٣٧ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٠٢٧ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٥٥٩ ، والمحزر الوجيز : ٤ / ٣٠٢ .

(٥) الكتاب : ١ / ٢٩٠ ، وينظر : المحزر الوجيز : ٤ / ٣٠٢ ، والتفسير الكبير : ٢٥ / ١٩ ، وشرح المفصل لإبن يعيش : ٤ / ٧٦ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ١٥٧ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٥٥٩ ، والكشاف : ٣ / ٤٣٨ ، والمحزر الوجيز : ٤ / ٣٠٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢٣٧ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ٣١٨ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٠٢٧ ، والتفسير الكبير : ٢٥ / ١٩ .

(٧) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٠٢٧ .

(٨) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٢ / ١٨٠ .

ثالثاً . الخلاف في مسائل متفرقة :

١ . فتح لام الأمر

في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ

مَعَكَ ﴾ (١) .

قال أبو جعفر النحاس : " الأصل فَلْتَقُمْ حذف الكسرة لثقلها ؛ وحكى الأخفش ، والكسائي ، والفراء : أنّ لام الأمر ولام كي ولام الجحود ، يفتحن ، وسيبويه يمنع هذا لعلّة موجبة وهي الفرق بين لام الجر ولام التوكيد " (٢) .

ونسب الفراء فتح لام الأمر لبني سليم قال : " وبنو سليم يفتحون اللام إذا استؤنفت فيقولون : لَيْقُمْ زيدٌ ، ويجعلون اللام منصوبة في كلّ جهة ؛ كما نصبت تميم لام كي ، إذ قالوا : جنّت لآخذ حقّي " (٣) . وخطأ الزجاج هذه اللغة لعلّة اختلاط لام الأمر بلام التوكيد (٤) . ونقل الزجاج عن بعض البصريين فتح لام الجرّ نحو قولك : لزيد . وهذه الحكاية لا تختلف في شدوذها عن سابقتها ؛ " لأنّ الإجماع والروايات الصحيحة : كسر لام الجر ولام الأمر ، ولا يلتفت إلى الشذوذ خاصة إذا لم يروها النحويون القدماء الذي هم أصل الرواية ، وجميع من ذكرنا من الذين رَووا هذا الشاذ عندنا صادقون في الرواية ، إلّا أنّ الذي سمع منهم مخطئٌ " (٥) ، وهكذا نجد الزجاج يتمسك بأصول البصريين الذين لا يجوزون القياس على الشاذ ؛ إذ إنهم لا يستندون إلى حكاية حاكٍ لم يروها النحويون القدماء . وإن كان الذي يحكيها صادقاً ، وعلى هذا النهج سار أبو جعفر النحاس الذي وافق الزجاج في ذلك (٦) . ونسب مكي القيسي فتح لام (كي) إلى بني العنبر ونُسب إلى بعض النحويين أنّ أصلها الفتح ، ولذلك فتحت مع المضمّر في قولك : هذا لك ، ولهم ، ولكم ، وأكثر النحويين يقولون أصلها الكسر (٧) .

(١) سورة النساء ، الآية : ١٠٢ .

(٢) إعراب القرآن : ٤٥٠/١ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ٨/١ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣٦٥/٥ .

(٣) معاني القرآن : ١ / ٢٨٥ ، وينظر : الجنى الداني : ١٥٤ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٨٥ ، والجنى الداني : ١٥٤ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٩٨ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن : ١ / ٤٥٠ .

(٧) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٥٦ .

٢ . اختلافهم في أصل (بلى) (١)

بلى حرف جواب لإستفهام فيه حرف نفي ، وهي بمنزلة نعم إلا أن بلى لا تكون إلا جواباً لنفي تقدم و (نعم) لا تكون إلا جواباً لإيجاب تقدم (٢) .
وهي عند البصريين حرف ثلاثي الوضع بسيط ، وزعم الكوفيون أن أصلها (بل) التي للإضراب زيدت عليها الياء (٣) ، . " ليحسن الوقوف عليها ، وضمّنت الياء معنى الإيجاب ، قيل : تدل بلى رد النفي والياء تدل على الإيجاب ، يعنون بالياء الألف وإنما سمّوها ياءً ، لأنّها تمال وتكتب بالياء " (٤) . ويبدو أن الفراء وافق الجمهور في أن بلى بمنزلة (نعم) إلا أنها لا تكون إلا لما في أوله جحدٌ ، ولكنه خالفهم في أصلها ، إذ قال : " لأنّ أصلها كان رجوعاً محضاً عن الجحد إذ قالوا : ما قال عبد الله بل زيدٌ ، فكانت (بل) كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقوف عليها ، فزادوا فيها ألفاً يصلح فيها الوقوف عليه ، ويكون رجوعاً عن الجحد فقط ، وإقراراً بالفعل الذي بعد الجحد فقالوا : بلى ، فدلت على معنى الإقرار والإنعام ودلّ لفظ (بل) على الرجوع عن الجحد فقط " (٥) .
والرأي المختار عند أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ما قاله البصريون وهي حرف مثل : بل وغير / ثلاثي الوضع ، وليس هي بل زيدت عليها الياء على نحو ما ذهب إليه الكوفيون (٦) . ورجّح هذا الرأي ابن عطية (٧) ، وأبو حيان الأندلسي (٨) ، والمرادي (٩) ، وابن هشام (١٠) .

-
- (١) ينظر في هذه المسألة : المحرر الوجيز : ١٧١/١ ، وارتشاف الضرب : ٢٦١/٣ ، والدّر المصون : ٢٧٤ / ١ ، وهذه المسألة لم تذكر في كتب الخلاف النحوي التي بين أيدينا .
(٢) ينظر : الكتاب : ٣١٢/ ٢ ، والمقتضب : ٣٣٢ / ٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١٦٢ / ١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٥٧ / ١ ، والكشاف : ١٨٥ / ١ ، والبرهان في علوم القرآن : ٤ / ٦١ .
(٣) ينظر : المحرر الوجيز : ١٧١ / ١ ، والتبيين في إعراب القرآن : ٢٨٢ / ١ ، وارتشاف الضرب : ١٦١/ ٣ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٣١ ، والدّر المصون : ٢٧٤/ ١ ، والجنى الداني : ٤٠١ ، ومغني اللبيب : ١٥٣ .
(٤) الدّر المصون : ٢٧٤ / ١ .
(٥) معاني القرآن : ٥٣ / ١ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١١ / ٢ .
(٦) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٥٧ / ١ ، والتبيين في إعراب القرآن : ١٠٠ / ١ ، والمحرر الوجيز : ٢١٧ / ١ ، والتبيين في إعراب القرآن : ٨٢ / ١ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣١١ ، والدّر المصون : ٢٧٤ / ١ .
(٧) ينظر : المحرر الوجيز : ١٧١ / ١ .
(٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٦١ / ٣ ، والبحر المحيط : ٤٤٩ / ١ .
(٩) ينظر : الجنى الداني : ٤٠١ .
(١٠) ينظر : مغني اللبيب : ١٥٣ .

٣ . (مِنْ) تَفَعُّلٌ لِأَبْتَدَاءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ (١)

ذكر أبو البركات الأنباري خلافاً بين البصريين والكوفيين في قوله تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ ﴾ (٢) .

قال : " مِنْ أَوَّلِ : يتعلق بأَسَّسَ والتقدير عند البصريين من تأسيس أول يوم ؛ لأنهم يرون أن (مِنْ) لا تدخل على الزمان " (٣) . وتأوله البصريون على حذف مضاف أي : من تأسيس أول يوم (٤) . أما الكوفيون فذهبوا إلى أنها تدخل على ظروف الزمان ، فلا تفتقر إلى تقدير حذف مضاف واستدلوا بهذه الآية (٥) . ووافقهم الأخفش إذ قال في الآية نفسها : " يريد منذ أول يوم ؛ لأن من العرب من يقول : لم اراه من يوم كذا ، يريد : منذ أول يوم ، يريد به أول الأيام كقولك : لقيت كلَّ رجلٍ تريد : كلَّ الرجال " (٦) ، وهذا ما ذهب إليه ابن جرير الطبري (٧) . ويرى سيبويه أن (مِنْ) تستعمل لأبتداء الغاية في المكان حسب ، قال : " وأما (مِنْ) فتكون لأبتداء الغاية في الأماكن ، وذلك كقولك : من مكان كذا ، وكذا إلى مكان كذا وكذا ، وتقول : إذا كتبت كتاباً : من فلان إلى فلان ؛ فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها " (٨) .

وُتَسَبَّبَ إِلَى الْمَبْرَدِ وَابْنِ دَرَسْتَوِيهِ مُوَافَقَتُهُمَا لِلْكَوْفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ فِي أَنَّ (مِنْ) تَسْتَعْمَلُ لِأَبْتَدَاءِ الْغَايَةِ فِي الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ (٩) .

(١) ينظر هذه المسألة في : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٣٧٥ المسألة : ٥٤ ، وائتلاف النصره :

١٤٢ المسألة : ٣ باب الحروف .

(٢) سورة التوبة : ، الآية : ١٠٨ .

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٤٠٥ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٦٦١ .

(٤) ينظر : الإنصاف : ١ / ٣٧٠ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٤٠٥ ، والتبيان في إعراب

القرآن : ٢ / ٦٦١ ، والمحزر الوجيز : ٣ / ٨٣ ، والجامع لأحكام القرآن : ٨ / ٢٦١ ، والدر

المصون : ٣ / ٥٠٣ .

(٥) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٤٠٥ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٦٦١ .

(٦) معاني القرآن : ٢ / ٣٣٧ ، وينظر : المحزر الوجيز : ٣ / ٨٣ ، والجامع لأحكام القرآن : ٨ / ٢٦١ .

(٧) ينظر : جامع البيان : ١١ / ٣٠ .

(٨) الكتاب : ٢ / ٣٠٧ .

(٩) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١١ ؛ ومغني اللبيب : ٤١٩ ، وليس في المقتضب ما يؤيد هذا

الكلام بل اكتفى المبرد بقوله : (مِنْ) لِأَبْتَدَاءِ الْغَايَةِ . ينظر : ٤ / ١٣٦ .

ورجّح أبو البقاء العكبري من أصحاب كتب الإعراب قول الكوفيين والأخفش قال :
 " من أوّل يتعلق بأسس والتقدير عند البصريين : من تأسيس أوّل يوم ؛ لأنهم يرون أنّ (من)
 لا تدخل على الزمان ، وإنما ذلك لمنذ ، وهذا ضعيف ها هنا ؛ لأنّ التأسيس المقدر
 ليس بمكان حتى تكون (من) لآبتداء غايته . ويدلّ على جواز دخول (من) على
 الزمان ما جاء في القرآن من دخولها على (قبل) التي يراد بها الزمان وهو كثير في
 القرآن وغيره " (١) .

ورجّح ابن مالك مذهب الكوفيين والأخفش لصحة السماع بذلك (٢) .

أما صاحب كتاب ائتلاف النصره فقد رجّح مذهب البصريين ووصفه بالصحة من
 دون أن يذكر العلة التي بموجبها رجّح مذهب البصريين (٣) .

قال ابن عطية : " وإنما دعا إلى هذا الاختلاف أنّ من أصول النحويين أن (من)
 لا تجر بها الأزمان ، وإنما تجر الأزمان بمنذ ، تقول : ما رأيته منذ يومين أو سنة أو يوم
 ، ولا تقول من شهر ولا من سنة ، ولا من يوم ، فإذا وقعت (من) في الكلام وهي تلي
 زمناً ، فيقدر مضمراً يليق أنّ تجرّه (من) كقول الشاعر زهير بن أبي سلمى (٤) :

لمن الديار كقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر

ومن شهر رواية ، فقدره من مر حجج ومن مر دهر ، ولما كان (أول يوم) يوماً وهو
 اسم زمان احتاجوا فيه إلى تقدير من تأسيس ، ويحسن عندي أن يُستغنى في هذه الآية
 عن تقدير وأن تكون (من) تجر لفظه (أول) ؛ لأنها بمعنى البداية كأنه قال : من مبتدأ
 الأيام ، وهي ها هنا تقوم مقام الجر في البيت المتقدم ، وهي كما تقول جئت من قبلك ومن
 بعدك ، وأنت لا تدل بهاتين اللفظتين إلا على الزمن ، وقد حكى لي هذا الذي اخترته عن
 بعض أئمة النحو " (٥) ، وهذا الذي قاله ابن عطية أقرب الآراء إلى الصواب فهو يغنيها

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٦٦١ ، وينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٤٥٣ ، الدرّ
 المصون : ٣ / ٥٠٣ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ٧٩٧ ، والجنى الداني : ٣١٤ .

(٣) ينظر : ١٤٣ .

(٤) الديوان : ٨٦ .

(٥) المحرر الوجيز : ٣ / ٨٣ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٨ / ٢٦١ ، والدرّ المصون : ٣ / ٥٠٣ .

عن تأويلات البصريين ، وقول الأخفش مقبول لدينا لورود السماع بذلك وأنها تستعمل لأبتداء الغاية كما هو مفهوم من عبارة المبرد أنها لأبتداء الغاية .

٤ . اختلافهم في متعلق قوله تعالى : ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾ (١) ﴿ (٢) .

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف أهل العربية في متعلق (لإيلاف قريش) ، فهي عند الخليل وسيبويه متعلقة بـ (فَلْيَعْبُدُوا) ، قال سيبويه : " وسألت الخليل عن قوله وَعَجَلٌ : ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ (٣) ، فقال : : إنما هو على حذف اللام ، كأنه قال : ولأنَّ هذه أمتكم أمةً واحدةً وأنا ربُّكم فاتقون . وقال نظيرها : (لإيلاف قريش) ؛ لأنه إنما هو لذلك (فَلْيَعْبُدُوا) فإن حذف اللام من أن فهو نصبٌ ، كما أنك لو حذف اللام من (لإيلاف) كان نصباً . هذا قول الخليل ... " (٤) .

أما عند الأخفش فهو على (فجعلهم كعصف مأكول) ، قال : " أي فعل ذلك لإيلاف قريش لتألف ، ثم أبدل فقال : إيلافهم رحلة الشتاء والصيف " (٥) . ورُدَّ رأيه ؛ لأن هذا القول الخطأ فيه بيّن ، ولو كان كما قال لكانت (لإيلاف) بعض آيات ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ (٦) ،

(١) ينظر في هذه المسألة : مجالس ثعلب : ١ / ٢٢٤ ، والمحمر الوجيز : ٥ / ٥٢٧ ، والغباب الزاخر واللباب الفاخر : ٣٠ حرف الفاء .

(٢) سورة قريش ، الآية ١ .

(٣) سورة المؤمنون ، الآية : ٥٢ ، ويعني بذلك قراءة فتح الهمزة وتشديد النون وهي قراءة ابن كثير ، ونافع ، وأبي عمرو ، وقرأ ابن عامر : وأن يفتح الهمزة وتخفيف النون على تقدير : ولأن هذه أمتكم . وقرأ عاصم ، وحمزة ، والكسائي ، و(إنَّ) بكسر الهمزة وتشديد النون .

ينظر : السبع في القراءات : ٤٤٦ ، وإعراب القراءات السبع وعلها : ٢ / ٩١ ، والحجة في القراءات السبع : ٢٥٧ .

(٤) الكتاب : ١ / ٤٦٤ ، وينظر : مجالس ثعلب : ١ / ٢٢٤ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٥٠٣ ، والمحمر الوجيز : ٥ / ٥٢٥ ، والدر المصون : ٦ / ٥٧١ .

(٥) معاني القرآن : ٢ / ٥٤٥ ، وينظر : المحمر الوجيز : ٥ / ٥٢٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣٧ ، والغباب الزاخر واللباب الفاخر : ٣٠ حرف الفاء .

(٦) سورة الفيل ، الآية : ١ .

وفي إجماع المسلمين على الفصل بينهما ما يدل على غير ما قال ، وأيضاً فلو كان كما قال لم يكن آخر السورة تماماً ، وهذا غير موجودٍ في شيءٍ من السورة " (١) .

وقد قوّى أبو علي الفارسي رأي الأخفش إذ قال : " إنَّ ما ذكره أبو الحسن يُحمل عندي على معنى ما يؤوّلُ إليه عاقبة الأمر كقوله تعالى : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ (٢) ، ألا ترى أن المعنى في هذه الأخبار عن العاقبة ؟ لأنهم التقطوه ليكون لهم عدوّاً وحزناً ، فكذلك جعلوا ﴿ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ ﴾ (٣) ، لتكون العاقبة في اهلاكهم " (٤) وذهب الفراء إلى أن في هذا الكلام حذفاً ، المعنى : اعجبوا لإيلاف قريش (٥) . ورجّح أبو جعفر النحاس هذا الرأي ؛ لأن في اللام معنى التعجب (٦) ، في حين ردّه ابن عطية من دون أن يذكر مسوغاً لذلك (٧) .

واختار أبو البقاء العكبري رأي الخليل وسيبويه إذ قال : " واللام متعلقة بقوله تعالى : (فليعبدوا) ؛ أي ليعبدوا الله تعالى من أجل الفهم ، ولا تمنع الفاء من ذلك (٨) . والمختار هو قول الخليل وسيبويه ؛ لأن السورتين غير متصلتين ، فضلاً عن أن رأي سيبويه أقرب إلى المعنى فيما نراه . والله أعلم .

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٧٧٢ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٥٠٣ ، والدّر المصون :

٦ / ٧٥١ ، والعباب الزاخر واللباب الفاخر : ٣٠ حرف الفاء .

(٢) سورة القصص ، الآية : ٨ .

(٣) سورة الفيل ، الآية : ٥ .

(٤) البغداديات : ١٨٨ .

(٥) ينظر : معاني القرآن : ٣ / ٢٩٣ ، ومجالس ثعلب : ١ / ٢٢٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٣٦٥ ،

١ / ٢٢٤ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٥٠٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٥٣٧ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن : ٣ / ٧٧٢ ، والعباب الزاخر واللباب الفاخر : ٣٠ .

(٧) ينظر : المحرر الوجيز : ٥ / ٥٢٦ .

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٣٠٥ .

٥ . اختلافهم في اللام من قوله تعالى : ﴿ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ ﴾ (١)

ذكر الزجاج قولاً نسبته إلى بعض النحويين مفاده أنّ هذه اللام بمعنى القسم ؛ أي يحلفون بالله لكم ليُرْضُوكُمْ وهذا القول مرودٌ عنده ؛ لأنهم إنما حلفوا أنهم ما قالوا : ما حكي عنهم ، ليُرْضُوكُم باليمين ، ولم يحلفوا أنهم يرضون فيما يستقبل (٢) . وهذا الذي ذكره الزجاج هو قول الأخفش ، قال : " ولا أعلمه إلا على قوله ليُرْضُوكُمْ " كما قال الشاعر (٣) :

إِذَا قُلْتُ : قَدْنِي ، قَالَ : بِاللَّهِ حَلْفَةً لَتُقْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا

أي : ليفنين عني وهو نحو : ﴿ وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ ﴾ (٤) ، أي : (وَلِتَصْغَيْنَّ) (٥) ، واختار أبو علي هذا الرأي ، إذ قال : " وهذا عندي أولى من أن يكون متعلقاً بـ (يحلفون) والمقسم عليه محذوف " (٦) .

وجمهور النحويين يأبون ذلك " لأنّ القسم إنما يجاب بالجملة ويردون شاهد الأخفش : لتصغنن بفتح اللام ونون التوكيد وذلك على لغة في حذف آخر الفعل لأجل النون " (٧) . ورأي الزجاج هو الأقرب إلى المعنى فيما نراه ؛ لأن المنافقين حلفوا على أنهم ما قالوا ما حكي عنهم في المضي .

(١) سورة التوبة ، الآية : ٦٢ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٤٥٨ ، والتفسير الكبير : ١٥ / ١١٨ .

(٣) البيت لحرث بن عتاب الطائي . ينظر : مجالس ثعلب : ٣ / ٥٣٨ ، والمقرب : ٤٣٢ ، ومغني اللبيب :

٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨ ، ومعجم شواهد العربية : ٢٠٩ .

(٤) سورة الأنعام ، الآية : ١١٣ .

(٥) معاني القرآن : ٢ / ٣٣٤ ، وينظر : مغني اللبيب : ٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨ .

(٦) مغني اللبيب : ٢٧٨ .

(٧) المصدر نفسه : ٢٧٨ .

٦ . ذلك اختلافهم في (لو)

اختلف أهل العربية في (لو) من قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ

يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾^(١) ، وللنحويين فيها ثلاثة أقوال :

الأول : أنه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وجوابها محذوف أي يسير بذلك ، ولا محل للجملة من الإعراب ويكون مفعول يود محذوفاً ، أي يودّ طول العمر وهذا ما قاله جمهور البصريين^(٢) ، وأكده سيبويه ، قال : " وأما لو فلما كان سيقع لوقوع غيره " ^(٣) واليه ذهب ابن السراج أيضاً^(٤) .

والثاني : وبه قال الكوفيون ، وبعض البصريين أن (لو) هنا مصدرية أي يود أحدهم تعمير ألف سنة، فلا يكون لها جواب وينسبك منها مصدر هو مفعول يود^(٥). قال الفراء : " فهل يجوز في الكلام أن يقول : أتود أن تصيب مالاً فضاع ، والمعنى فيضيع ؟ قلت : نعم ذلك جائز في وددت ؛ لأنّ العرب تلقاها مرة بـ (أن) بـ (لو) فيقولون : لوددت لو ذهبت عنا، ووددت أن تذهب عنا ، فلما صلحت بلو وبأن ومعناهما جميعاً الآستقبال استجازوا أن يردّوا فعلاً بتأويل لَوْ على يفعل مع أن . فلذلك قال : فأصابها ، وهي في مذهبه بمنزلة لو ؛ إذ ضارعتُ إن بمعنى الجزاء فوضعت في موضعها ... " ^(٦)

(١) سورة البقرة ، الآية ٩٦ .

(٢) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٤٩ ، والبحر المحيط : ١ / ٥٠٤ ، والدرّ المصون : ١ / ٣٠٩ ، والبرهان في علوم القرآن : ٤ / ٣٦٣ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٣٠٧ ، وينظر : الكامل : ٣ / ١٤٠ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٧١ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ٢١١ .

(٥) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٤٩ ، والنهر الماد : ١ / ١١١ ، والدرّ المصون : ١ / ٣٠٩ .

(٦) معاني القرآن للفراء : ١ / ١٧٥ .

، فعلى هذا القول لا يكون في الكلام حذف ، وعلى القول الأول لا يكون لقوله : " لو يعمر ألف سنة " محل من الإعراب ، وعلى القول الثاني محله نصب على المفعول (١) .
 ووجه أبو البقاء قول الكوفيين إذ قال : : " لو هنا بمعنى أن الناصبة للفعل ، ولكن لا تنصب ، وليست التي يمتنع بها الشيء لإمتناع غيره ؛ويدلك على ذلك شيئان ، أحدهما : أن هذه يلزمها المستقبل ، والأخرى : معناها في الماضي .

والثاني : أن يود يتعدى إلى مفعول واحد ، وليس مما يعلق عن العمل ، فمن هنا لزم أن يكون لو بمعنى أن (٢) . ونسب السمين الحلبي هذا الرأي إلى أبي علي الفارسي (٣) وبه قال التبريزي ، وابن مالك (٤) ، والرضي (٥) .

القول الثالث : للزمخشري وعنده أنها حرف تمن ، والجمله محكية ، قال : " فإن قلت : كيف اتصل لو يعمر بيود أحدهم ؟ قلت : هو حكاية لودادتهم . و (لو) في معنى التمني ، وكان القياس : لو أعمر إلا أنه جرى على لفظ الغيبة لقوله (يود أحدهم) كقولك : حلف بالله ليفعلن (٦) . ولم يخل قول الزمخشري من النقد ، وذلك أن يود فعل قلبي ، وليس فعلاً قولياً ولا معناه معنى القول ، وأذا كان كذلك ، فكيف تقول هو حكاية لودادتهم ؟ إلا أن ذلك لا يسوغ إلا على تجوز ، وذلك أن يجري يود مجرى يقول ؛ لأن القول ينشأ على الأمور القلبية ، فكأنه قال : يقول أحدهم عن ودادة من نفسه لو أعمر ألف سنة ، ولا تحتاج لو ، إذا كانت للتمني إلى جملة جوابية ؛ لأن معناها معنى يا ليتني أعمر (٧) .

(١) ينظر : البحر المحيط : ١ / ٥٠٤ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٤٩ ، والنهر الماد :

١ / ١١٢ ، والدر المصون : ١ / ٣٠٩ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٩٦ .

(٣) ينظر : الدر المصون : ١ / ٣١٠ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٦٢٩ ، الجنى الداني : ٢٩٧ ، ومغني اللبيب : ٥٣٠ .

(٥) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٣٩١ .

(٦) الكشاف : ١ / ١٩٤ ، وينظر : المجيد في إعراب القرآن : ٣٤٩ ، والدر المصون : ١ / ٣٠٩ .

(٧) البحر المحيط : ١ / ٥٠٥ ، وينظر : النهر الماد : ١ / ١١٢ .

وقد وافق الفخر الرازي ما قاله الزمخشري إذ جعل لو هنا حرف تمنٍّ (١) ونحن لاننكر ما في رأي سيبويه وجمهور النحويين من تكلف في التأويل ، إلا أن جمهور النحويين لم يثبتوا ورود (لو) مصدرية إذا ما استثنينا الفراء من الكوفيين ومن تبعه من النحويين المتأخرين . والرأي الأرجح أن تكون (لو) للتمني ، لشيوع استخدامها في ذات المعنى . والله أعلم .

٧ . في إضمار (لا)

من قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ

﴾ (٢) .

ذكر الزجاج في هذه الآية قولين :

أحدهما : معناه يبين الله لكم أن لا تضلوا فأضمرت (لا) (٣) ، وهذا الرأي لم يُسببه الزجاج لأحدٍ وهو قول الفراء إذ نصَّ عليه في معانيه ، قال : " معناه ألا تضلوا . ولذلك صلحت (لا) في موضع (أن) . هذه محنة لـ (أن) إذا صلحت في موضعها لئلا ، وكذا صلحت لا " (٤) ، وهذا قول الكسائي أيضاً (٥) ، ونسب أبو البقاء العكبري هذا الرأي للكوفيين عامة (٦) .

والثاني : رأي البصريين الذين رفضوا قول الكوفيين ؛ لأن (لا) لا تضم عندهم وإن المعنى يبين الله لكم كراهة أن تضلوا، فهي مفعول من أجله وحذفت كراهة؛ لأن في الكلام دليلاً عليها ، وإنما جاز الحذف عندهم على حدِّ قوله تعالى : ﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ ﴾ (٧) ، فحذف الأول جائزٌ (*) ، ويبقى المضاف يدل على المحذوف وأما حذف

(١) ينظر : التفسير الكبير : ٣ / ١٩٣ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ١٧٦ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ١٣٦ . ١٣٧ .

(٤) معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٩٧ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢١٦ ، والدّر المصون : ٢ / ٤٧٥ .

(٥) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٦ / ٢٩ ، والبحر المحيط : ٤ / ١٥٣ ، والدّر المصون : ٢ / ٤٧٥ .

(٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤١٤ .

(٧) سورة يوسف ، الآية : ٨٢ .

(لا) وهي حرف جاء لمعنى النفي فلا يجوز، ولكن (لا) تدخل في الكلام مؤكدة (١)، وهذا قول المبرد (٢).

وقد رجّح أبو علي الفارسي قول البصريين ؛ لأنّ حذف المضاف أشيع من حذف (لا) النافية (٣).

وهذا هو المختار عند أبي البركات الأنباري ، قال : " تقديره كراهة أن تضلوا " فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وهو مفعول له وقيل تقديره لئلا تضلوا فحذف (اللام) و (لا) من الكلام ... والوجه الأول أوجه الوجهين " (٤).

ومن الغريب أن ينقل أبو حيان موافقة الزجاج للكوفيين ، قال : " قرأ الكوفي والفراء والكسائي وتبعهم الزجاج لأن لا تضلوا وحذف (لا) ومثله عندهم قول القطامي (٥) :

رأينا ما رأى البصراء منا فألينا عليها أن تباعا

أي : أن لا تباعا ... وقال الزجاج هو مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ﴾ (٦) ، أي لأن لا تزولا " (٧).

وما قال الزجاج هذا بل هو يوافق البصريين في تقديرهم وهذا قوله في الآية نفسها قال: " معنى يمسك يمنع السماوات والأرض من أن تزولا " (٨) ، وما وجدناه يقدر (لا) كما زعم أبو حيان بل هو موافق للبصريين .

(*) **المطرّد** : أن النفي يُحذف في حالة واحدة فقط وهو بعد القسم فنقول : والله أحبُّك . والتقدير : والله لا أحبُّك .

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ١٣٧ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٢١٦ ، والمحرر الوجيز : ٢ / ١٤٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٦ / ٢٩ ، والدر المصون : ٢ / ٤٧٥ .

(٢) ينظر : المقتضب : ١ / ٤٧ ، و ٢ / ٣٢ ، والدر المصون : ٢ / ٤٧٥ .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ١٥٣ ، والدر المصون : ٢ / ٤٧٥ .

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٨١ .

(٥) الديوان : ٤٣ .

(٦) سورة فاطر ، الآية : ٤١ .

(٧) البحر المحيط : ٤ / ١٥٣ ، وينظر : الدر المصون : ٢ / ٤٧٥ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٢٧٣ .

٨ . الواو في قوله تعالى : ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ (١)

هذه الواو عند النحويين هي واو عطف دخلت في آخر أخبارٍ عن عددهم لتفصل أمرهم ، وتدل على أنّ هذه غاية ما قيل ، ولو سقطت لصحّ الكلام (٢) .
ونقل لنا السفاقي عن أبي بكر بن عياش ، وابن خالويه : " أنها واو الثمانية وأن قريشاً إذا عدّت يقولون : ستة ، سبعة وثمانية ، فتدخل الواو في الثمانية " (٣) ، ونسبه المرادي للحريري (٤) ، وتبعه ابن هشام ، قال : ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبي " (٥) .

قال السّمين الحلبي : " قال بعضهم في قوله تعالى : ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ (٦) ، دخلت في أبواب الجنة ؛ لأنها ثمانية ، ولذلك لم يجأ بها في أبواب جهنم ؛ لأنها سبعة " (٧) .

وذكر الزمخشري أن هذه الواو " هي التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة ، كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة في نحو : قولك جاءني رجلٌ ومعه آخر ، ومررت بزيد وفي يده سيف . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ

(١) سورة الكهف ، الآية : ٢٢ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعراجه : ٢٧٧/ ٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٧١/ ٢ ، والمحزر الوجيز : ٣ / ٥٠٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٠ / ٣٨٢ .

(٣) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٧٧ ، وينظر : المحزر الوجيز : ٣ / ٥٠٨ ، والدر المصون : ٤ / ٤٤٦ ، والجنى الداني : ١٩٤ ، والبرهان في علوم القرآن : ٤ / ٤٣٩ .

(٤) ينظر : الجنى الداني : ١٩٤ .

(٥) مغني اللبيب : ٤٧٤ .

(٦) سورة الزمر ، الآية : ٧٣ .

(٧) الدر المصون : ٤ / ٤٤٦ ، والبرهان في علوم القرآن : ٤ / ٤٣٩ .

مَعْلُومٌ ﴿١﴾ ، وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر ، وهذه الواو هي التي آذنت بأن الذين قالوا : سبعة وثامنهم كلبهم ، قالوه عن ثابت علم ، وطمأنينة نفس ، ولم يرجموا بالظن " (٢) . ورجح هذا القول أبو البقاء العكبري (٣) .

وَرَدَّ السَّفَاقِسي هذا القول وحجته في ذلك بأنَّ أحداً من النحويين لم يقله ، إلا أن يريد صفة في المعنى لا في الإعراب (٤) ، قال أبو حيان : " لا تعطف الصفة التي ليست بجملة على صفة أخرى ، إلا إذا اختلفت المعاني ، حتى يكون العطف دالاً على المغايرة ، وأما إذا لم يختلف فلا يجوز العطف ، هذا في الأسماء المفردة . وأما الجمل التي تقع صفة فهي أبعد من أن يجوز ذلك فيها " (٥) .

(١) سورة الحجر ، الآية : ٤ .

(٢) الكشاف : ٢ / ٦٦٧ ، وينظر : البحر المحيط : ٧ / ١٦١ ، والدرّ المصون : ٤ / ٤٤٥ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٨٤٣ .

(٤) ينظر : المجيد في إعراب القرآن : ٧٧ .

(٥) البحر المحيط : ٧ / ١٦١ .

٩ . اختلافهم في نوع اللام (من)

من قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ (١) .

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في نوع اللام من قوله تعالى : (لِرَبِّهِمْ) وفيها ثلاثة أقوال :

أحدها : قول الكوفيين هي زائدة ، قال الكسائي حدثني من سمع الفرزدق يقول :
نقدت لها مئة درهم بمعنى نقدتها (٢) .

والثاني : قول محمد بن يزيد المبرد هي متعلقة بمصدر ، والمعنى للذين هم رهبتهم لربهم (٣) .

والثالث : هي بمعنى من أجل ربهم ، فمفعول يرهبون على هذا محذوف ؛ أي يرهبون عقابه وهذا قول الأخفش (٤) . وقيل إن اللام مقوية للفعل ؛ لأنه لما تقدم المفعول ، وتأخر الفعل ضعف فدخلت اللام للتقوية (٥) .

(١) سورة الأعراف ، الآية : ١٥٤ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٤٣٥ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٥٩٦ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧ / ٢٩٣ .

(٣) ينظر : المحرر الوجيز : ٢ / ٤٥٩ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧ / ٢٩٣ .

(٤) ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٣١١ ، والمحرر الوجيز : ٢ / ٤٥٩ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧ / ٢٩٣ ، والتفسير الكبير : ١٥ / ١٥ ، والدر المصون : ٣ / ٣٥٠ .

(٥) ينظر : التفسير الكبير : ١٥ / ١٥ ، والمحرر الوجيز : ٢ / ٤٥٩ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧ / ٢٩٣ ، والنهر الماد : ١ / ٨٧٢ ، والدر المصون : ٣ / ٣٥٠ .

ورجح أبو البقاء العكبري رأي الكوفيين إذ قال : هي زائدة ، وحسن ذلك لما تأخر الفعل " (١) . واعترض السمين الحلبي على قول المبرد الذي نصّ على أنها متعلقة بمصدر ، إذ قال : " وهذا غير جارٍ على قواعد البصريين ؛ لأنه يلزم منه حذف المصدر وإبقاء معموله ، وهو ممتنع إلا في الشعر " (٢) . وأقرب هذه الآراء إلى الإستخدام اللغوي هو ما قاله الكسائي ؛ لأنه قد يزداد حرف الجر في المفعول ، وإن كان الفعل متعدياً ؛ لأننا نقول : قرأت في السورة وقرأت السورة ودخلت البيت ، ودخلت في البيت ، وفي القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ (٣) ، وفي موضع آخر ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ ﴾ (٤) . وعلى هذا القول اللام زائدة للتوكيد . والله أعلم بالصواب .

(١) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٥٩٦ .

(٢) الدر المصون : ٣ / ٣٥٠ .

(٣) سورة العلق ، الآية : ١٤ .

(٤) سورة النور ، الآية : ٢٥ .

١٠ . (ما) المصدرية بين الأسمية والحرفية ^(١)

ذكر أبو البقاء العكبري الخلاف بين سيبويه والأخفش في (ما) من قوله تعالى : ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ ^(٢) ، قائلاً : " وما هنا مصدرية وصلتها يكذبون ، وليست (كان) صلتها ؛ لأنها الناقصة ، ولا يستعمل منها مصدر ويكذبون في موضع نصب خبر كان ، وما المصدرية حرف عند سيبويه ، واسم عند الأخفش ، وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شيء ^(٣) .

وما عزاه العكبري إلى سيبويه في أنها حرف صحيح ، إذ ذكر سيبويه أنّ (ما) المصدرية حرف ، بمنزلة (أن) فهو يقول : " ومن ذلك قولهم أتتني بعد ما تفرغ (فما) وتفرغ بمنزلة الفراغ ، وتفرغ صلة وهي مبتدأة " ^(٤) معنى كلامه أنها (أن) التي يتأول معها الفعل مصدرًا مؤولاً . أمّا الأخفش فله رأيان في هذه المسألة :

الأول : وافق فيه سيبويه ، ولم يتطرق إليه النحويون ، أي أنها حرف مصدرية : " وقال : ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ ^(٥) ، وليس هذا في معنى فاصدع بالذي تؤمر به ، لو كان

(١) ينظر هذه المسألة : الأمالي الشجرية : ٢ / ٢٤٠ ، وشرح المفصل : ٨ / ١٤٢ ، وارتشاف الضرب :

١ / ٥١٩ ، والبحر المحيط : ١ / ٩٨ ، والدر المصون : ١ / ١٦ ، والجنى الداني : ٣٣٢ ، والبرهان

في علوم القرآن : ٤ / ٤٠٨ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٠ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٢٧ ، وينظر : البحر المحيط : ١ / ٩٨ ، والدر المصون : ١ / ١٩٦ ،

والبرهان في علوم القرآن : ٤ / ٤٠٨ .

(٤) الكتاب : ١ / ٤١٠ ، و ١ / ٤٧٦ .

(٥) سورة الحجر ، الآية : ٩٤ .

هذا المعنى ، لم يكن كلاماً حتى تجيء بـ (به) ، ولكن (اصدَعُ بالأمرِ) جعل (ما تُؤمَّرُ) اسماً واحداً " (١) .

الثاني : أنها اسم ، قال في تفسيره قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا ﴾ (٢) : يقول : " يقول بالإتيان وجعل (ما) و (أتو) اسماً للمصدر . وإن شئت قلت : (أتوا) ها هنا جاؤوا كأنه يقول بما جاؤوا ، يريد : بما جاؤوه كما تقول : يَفْرَحُونَ بما صنعوا ، أي : بما صنعوه (٣) ، فعودة الضمير في صنعوه على (ما) يدل على اسمية (ما) عنده . وهذا مذهب ابن السراج (٤) ، ونُسِبَ إلى بعض الكوفيين (٥) .

ومن النحويين من رجَّح رأي سيبويه ، قال المبرد : " فأما اختلاف الأَخْفَشِ وسيبويه في (ما) إذا كانت والفعل مصدرًا فإنَّ سيبويه كان يقول : إذا قلت : أعجبنى ما صنعت فهو بمنزلة قولك : أعجبنى أن قمت ، فعلى هذا يلزمه : أعجبنى ما ضربت زيدا ، كما تقول : أعجبنى أن ضربت زيدا وكان يقوله ، والأخفش يقول : أعجبنى ما صنعت، أي : ما صنعته ؛ كما تقول : أعجبنى الذي صنعته ، ولا يجيز : أعجبنى ما قمت ؛ لأنه لا يتعدى ، وقد خلط فأجاز مثله والقياس والصواب قول سيبويه (٦) .

ومن الغريب بعد هذا النص الصريح الذي ارتضى المبرد رأي سيبويه وصوبه ينسب الرضي له موافقته للأخفش في هذه المسألة (٧) . وقال أبو علي : " إنَّ ما حرف وليس باسم ؛ لأنه وجد صلته في مواضع لا يجوز أن يعود منها إليه شيء ؟ . فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ (٨) ، إذ إننا لا نستطيع أن نقدر ضميراً يعود إلى (ما) فنقول (ومما رزقناهموه) ؛ لأننا لو قدرنا ضميراً لعدينا (رزق) إلى مفعولين ، وإنما يتعدى إلى مفعول واحد ، فلما لم يجز هذا التقدير لم يعد إلى (ما) شيء ، وإذا

(١) معاني القرآن : ٤٠ / ١ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : ١٨٨ .

(٣) معاني القرآن : ٤٠ / ١ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ١٩٣ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٥١٩ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١ / ٥١٩ ، والدر المصون : ١ / ١١٦ ، والجنى الداني : ٣٣١ .

(٦) المقتضب : ٣ / ٢٠٠ . ٢٠١ .

(٧) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٥٤ .

(٨) سورة البقرة ، الآية : ٣ .

لم يَعُدْ إليه شيء لم يكن اسماً ، فثبت أنه حرف " (١) . وقد ردَّ ابن الشجري تأويلات الأَخْفَش كُلِّهَا (٢) . ونسب السمين الحلبي لأبي البقاء العكبري موافقته للأخفش ، قال : " وزعم أبو البقاء أنّ (كون) ما موصولة اسمية هو الأظهر، قال: لأنَّ الهاء المقدره عائده على الذي لا على المصدر ، وهذا الذي قاله غير لازم ؛ إذ لقائل أن يقول : لا نُسَلِّمُ أنه لا بدَّ من هاءٍ مقدرهٍ حتى يلزم جَعْلُ (ما) اسميةً " (٣) ، ولا يخفى على الدارسين ما في رأي الأخفش من تكلف لا ضرورة تدعو إليه ؛ لأنه إذا لم يكن في اللفظ ضمير فلا حاجة تدعونا إلى تقديره ؛ إذ الفائدة حصلت من دونه ، وإنَّ وقوف النحويين في هذه المسألة مع سيبويه وردَّهم رأي الأخفش لمَّا يستدلُّ به على صحة رأي سيبويه (٤) . والله أعلم .

(١) البغداديات : ٢٧٢ . ٢٧٣ .

(٢) ينظر : الأمالي الشجرية : ٢ / ٢٤٠ .

(٣) الدرّ المصون : ١ / ١١٦ ، ولم أعثر على قول أبي البقاء في التبيان ولم يقل بذلك في الآية . ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٢٧ .

(٤) ينظر : رصف المباني : ٣١٥ ، والجنى الداني : ٣٣٢ .

١١ . رَبِّ بَيْنَ الْأَسْمِيَةِ وَالْحَرْفِيَةِ (١)

ذكر السفاقي الخلف بين الكوفيين والبصريين في (رَبِّ) ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ (٢) ، قال : " رَبِّ حرف جر ، لا أسم خلافاً للكوفيين والأخفش في أحد قوليه وابن الطراوة ... " (٣) .
وَرَبِّ حرف جر عند البصريين ؛ لأنها لا تقبل شيئاً من خواص الأسم ، من الإخبار عنه والإضافة ، وعود الضمير إليه ، ودخول (ال) والتنوين (٤) .
أما الكوفيون فقد قالوا : إنها اسم مثل (كم) ، وقالوا : محلها رفع بالإبتداء في قولنا : رَبِّ رجلٍ كريمٍ لقيته ، واستدلوا بقول الشاعر (٥) :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرَبِّ قَتْلٍ عَارٌ

وهذا الشاهد مرودودٌ عند البصريين ، إذ أوله المبرد على إضمار (هو) (٦) ، والرواية الشائعة (وبعضُ قتلٍ عارٌ) ، وردّه ابن هشام بأنَّ عاراً خبرٌ لمحذوف ، والجملة صفة

(١) ينظر هذه المسألة في : الإنصاف : ٢ / ٨٣٢ المسألة : ١٢١ ، وأسرار العربية : ٢٣٧ ، والجنى الداني : ٤١٧ ، وائتلاف النصرة : ١٤٤ المسألة : ٤ حروف .

(٢) سورة الحجر ، الآية : ٢ .

(٣) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٢٢ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٥٥ ، والدّر المصون :

٤ / ٢٨٥ ، ومغني اللبيب : ١٧٩ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٩٣ ، والمقتضب : ٣ / ٥٧ ، والأصول في النحو : ١ / ٤١٦ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٩٠ ، والإنصاف : ٢ / ٨٢٣ ، والتفسير الكبير : ١٠ / ١٠٢ ، وائتلاف النصرة : ١٤٤ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٥٦٤ .

(٥) البيت : لثابت قطنة وهو من شواهد المبرد ، ينظر : المقتضب : ٣ / ٦٦ ، وشرح جمل الزجاجي لابن صفور : ١ / ٢٧٧ ، والأمالى الشجرية : ٢ / ٣٠١ ، ومغني اللبيب : ١٧٩ .

(٦) ينظر : المقتضب : ٣ / ٦٦ ، وشرح جمل الزجاجي : ١ / ٢٧٧ .

للمجرور ، أو خبر للمجرور، إذ هو في وضع مبتدأ^(١) ، وربّ عند أصحاب كتب إعراب القرآن حرف جر ، ولا يعمل فيه إلا ما بعده ، والعامل في الآية الكريمة محذوف تقديره : رَبَّ كافرٍ^(٢) .

وقال أبو البركات الأنباري : " (وما) فيها كافة عن العمل وخرجت بها عن مذهب الحرف ؛ لأنَّ (رَبَّ) حرف جر ، وحرف الجر يلزم الأسماء ، فلمّا دخلت (ما) عليها جاز أن يقع بعدها الفعل فخرجت عن مذهب الحرف^(٣) " ، وردَّ أبو البركات الأنباري رأي الكوفيين في اسمية رَبَّ قال : "أما قولهم إنما قلنا إنها اسم حملاً على كم ؛ لأن كم للعدد والتكثير وللتقليل قلنا لا نسلمك أنها للعدد ، وإنما هي للتقليل فقط وأن (كم) إنما حكم بأنها اسم ؛ لأنه يحسن فيها علامات الأسماء نحو حروف الجر ، (بكم رجل مررت وما أشبه ذلك . وجواز الإخبار عنه نحو : (كم رجلاً لاقاك) وهذا غير موجود في رَبَّ فدّل على الفرق بينهما " ^(٤) .

وأكد أبو حيّان حرفية (رَبَّ) قال : " رَبَّ حرف جر لا أسم " ^(٥) . ووافق الرضي الكوفيين ومن وافقهم في اسمية (رَبَّ) وخالفهم في جعلها مبتدأ لا خبر له أبداً ، قال : " وتقوي عندي مذهب الأخفش والكوفيين أعني كونها اسماً ، فربّ مضاف إلى نكرة فمعنى رَبَّ رجل في أصل الوضع قليل من هذا الجنس كما أنّ معنى : كم رجل كثير من هذا الجنس . واعرابه رفع أبداً على أنه مبتدأ لا خبر له " ^(٦) .

وقد ذكر السفاقي أنّ رَبَّ تأتي للتقليل وقيل للتكثير ، وقيل لا تفيد تقييداً ولا تكثيراً بل هي حرف اثبات^(٧) ، وقد أنكر على الزجاج قوله : " إنّ رَبَّ للكثرة ضد ما يعرفه أهل اللغة " ^(٨) .

(١) ينظر : مغني اللبيب : ١٧٩ ، وخرزانه الأدب : ٩ / ٥٦٤ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧٧٦ .

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن : ٦٣/٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ١/١٠ ، والدر المصون : ٤ / ٢٨٦ .

(٤) الإنصاف : ٢ / ٨٣٣ ، وينظر : ائتلاف النصر : ١٤٥ .

(٥) البحر المحيط : ٦ / ٤٦٢ .

(٦) شرح الكافية : ٢ / ٣٣١ .

(٧) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٢٢ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣ / ١٧٣ ، وينظر : المجيد في إعراب القرآن : ٢٢٢ .

وكذلك أبطل دعوى أبي عبد الله الرازي الإتفاق على أنها موضوعة للتقليل ^(١) .
وصوّب الدكتور فخر الدين قباوة رأي البصريين القائل بحرفيه (رَبِّ) ، بعد أن ذكر رأي
الكوفيين والرضي على أنه اسم مثل (كم) الخبرية ، وهو مضاف إلى اسم بعده قال : "
والصواب أنه حرف جر شبيه بالزائد " ^(٢) .

١٢ . (ما) الواقعة بَعْدَ رَبِّ هل لها موقع من الإعراب ؟

ذكر أبو جعفر النحاس خلافاً بين سيبويه والأخفش في موضع (ما) الواقعة
بعد (رَبِّ) فهي عند سيبويه لا موضع لها من الإعراب ؛ لأنها كافة جيء بها ؛ ولأنَّ
رَبِّ لا يليها الفعل ، فلما جئت بما وليها الفعل عند سيبويه ^(٣) ، وهذا صحيح إذ قال
سيبويه : " ومن تلك الحروف ربّما وقلّما وأشباههما ، جعلوا رَبِّ مع (ما) بمنزلة كلمة
واحدة وَهَيَّوْهَا ليذكر بعدها الفعل ؛ لأنه لم يكن لهم سبيلٌ إلى رَبِّ يقول ولا إلى قَلَّ يقول
فألحقوها (ما) وأخلصوها للفعل ... " ^(٤) ، وهذا رأي المبرد أيضاً ^(٥) .

وخالفهما الأخفش بأحد قوليه إذ جعل (ما) في موضع خفض على أنها نكرة أي
رَبِّ شيءٍ إذ قال في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(٦) ، وأدخل مع (
رَبِّ) (ما) ليتكلم بالفعل بعدهما . وإن شئت جعلت (ما) بمنزلة (شيء) ، فكأنك
قلت : وَرَبِّ شيءٍ يَوَدُّ أَي : رَبِّ وَدُّ يَوَدُّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا " ^(٧) . وهذا القول أخذ به أبو علي
الفارسي إذ قال : " ويحتمل أن تكون اسماً ويكون في (يود) ضمير عائد عليه التقدير :

-
- (١) ينظر : التفسير الكبير : ١٩ / ١٥٢ ، والمجيد في إعراب القرآن : ٢٢٢ .
(٢) إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٣٢٣ .
(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٨٩ .
(٤) الكتاب : ١ / ٤٥٩ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣ / ١٧٣ ، ومشكل إعراب القرآن :
٢ / ٣ ، والبرهان في علوم القرآن : ٤ / ٤٠٨ .
(٥) ينظر : المقتضب : ٢ / ٤٨ ، ٥٥ .
(٦) سورة الحجر ، الآية : ٢ .
(٧) معاني القرآن : ٢ / ٣٧٨ . وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٨٩ ، وإعراب القراءات السبع
وعلاها : ١ / ٣٤١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣ ، ونسب أبو حيان هذا الرأي لأبن يسعون
(ت ٥٤٠ هـ) . ينظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٦٤ .

رُبَّ ود أو شيء يوده " (١) ، وأيده أبو البقاء العكبري (٢) ، والقرطبي (٣) ، والسّمين الحلبي (٤) .

ويبدو أنّ سيبويه خُلفَ مرتين في هذه المسألة إذ ذكر أنّ رُبَّ إذا لحقها (ما) وليها الفعل لا غير إلّا في الشعر (٥) . قال أبو جعفر النحاس : " وحكى لنا علي بن سليمان عن محمد بن يزيد أن هذا جائز في الكلام والشعر كما أنّ إنما يكون بعدها الفعل والآبتداء والخبر " (٦) . وأكّد أبو حيّان هذا الرأي إذ قال : وزعم المبرد أنه يجوز أن يلي رُبَّما الجملة الآبتدائية كما قال (٧) :

رُبَّما ظاعن بها ومقيم

فتصير نحو : إنّما إن جاءت وإن كانت اسمية كانت كافة .. " (٨) .

(١) المحرر الوجيز : ٢ / ٣٥٠ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧٧٦ .

(٣) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٠ / ١ .

(٤) ينظر : الدرّ المصون : ٤ / ٢٨٦ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١ / ٤٥٩ .

(٦) إعراب القرآن : ٢ / ١٨٩ .

(٧) هذا عجز بيت وصدرة : طالعات ببطن نفرة بُدُنْ . ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١ / ٥٠٦ بلا عزو لأحد .

(٨) ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٦٤ .

١٣ . ومنه ، مع (أهي ثنائية أم ثلاثية ؟ أو هي اسم أم حرف) ؟

ذكر السفاقي خلافاً بين النحويين في : (مع) وذلك تعليقاً على قوله تعالى :

﴿ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ (١) .

إذ قال : " مع اسم معناه : الصحبة اللائقة بالمذكور ، وقيل حرف إذا سكنت عينه وهي لغة ربيعة إذا تحرك ما بعدها نحو : معكم وقرئ بها شاذاً ، وإذا لقي ساكناً نحو : مع الرجل فتحت عينه عند عامة العرب ، وكسر عند ربيعة وتستعمل ظرف مكان ، فتقع خبراً عن الجثة والأحداث ، وإذا افرد نحو : معاً نون مفتوحاً ، وهو ثلاثي مقصور نحو عصا لا منقوص ، نحو : يد خلافاً ليونس " (٢) ، وذكر السمين الحلبي أن (مع) لا يجوز تسكين عينها إلا في الشعر مستشهداً بقول الشاعر (٣) :

وَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَاماً

قال : " وهي حينئذٍ على ظرفيتها لمن زعم أنها حينئذٍ حرف جر " (٤) .

والذي أكد حرفيتها إذا سكنت أبو علي الفارسي : فهو عنده ظرف ، ومن أسكنه جعله حرفاً . أراد أن من أسكنه أنزله منزلة الأدوات الثنائية نحو : (هل . ويل) وإنما ذهب من ذهب إلى حرفيته لمجيئه على حرفين ، ولا يعلم له أصل في بنات الثلاثة (٥) ، وتابعه أبو جعفر النحاس وقال بحرفيتها (٦) .

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٤ .

(٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١١٩ . ١٢٠ .

(٣) البيت لجرير ، الديوان : ٤١٠ ونسبه سيبويه للراعي . ينظر : الكتاب : ٤٥/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٣٦٢ / ٢ .

(٤) الدر المصون : ١ / ١٢٤ .

(٥) ينظر : الأمالي الشجرية : ١ / ٢٤٥ .

(٦) ينظر : مغني اللبيب : ٤٣٩ ، النزعة المنطقية في النحو : ٦٦ .

وذهب الخليل وسيبويه إلى أن (مع) ثنائية الأصل وأن فتحها فتحة إعراب ، قال سيبويه : " وسألت الخليل عن معكم، ومع لأي شيء نصبتها ؟ فقال : لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع ، ووقعت نكرة ، وذلك قولك جاء معاً ، وذهبا معاً " (١) .

وذهب يونس والأخفش فيما نقل عنهما أبو حيان إلى أن الفتحة هي (عين) الكلمة أي : أنها ثلاثية ، والفتحة فيها كفتحة (تاء) فتى وعند أفرادها يُردُّ إليها المحذوف وهو لام الكلمة فصار مقصوراً (٢) .

وقد فرّق أبو العباس ثعلب بين جميعاً ومعاً إذ قال : سألت ابن قادم ما الفرق بين قام زيد وعمرو معاً وقام زيد وعمرو جميعاً ؟ فجعل يركض إلى الليل فلما صبح قلت له : قام زيد وعمرو معاً القيام منهما في وقت واحد لا يكون إلا هذا ، وقام زيد وعمرو جميعاً يجوز أن يكون القيام منهما وقع في وقت واحد ، ويجوز أن يكون وقع في وقتين (٣) . وتوجيه أبي العباس مقبول ؛ لأننا لا نستطيع أن نقول : إنها بمنزلة جميع في الأفراد ، إذ هناك فرق واضح بينهما . فإذا قلت (جاء معاً) فالوقت واحد ، وإذا قلت (جاؤوا جميعاً) احتمل أن فعلهما في وقت واحد أو في وقتين . وهي في الأفراد بمعنى جميعاً عند ابن مالك (٤) .

والحقيقة أن (مع) اسم معرب لا حرف ، لأن (مع) خففت قياساً لتعريف الأسم إذ قبلت التنوين والجر .

(١) الكتاب : ٢ / ٤٥ ، وينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ٩٥٠ . ٩٥١ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٦٨ ، والبحر المحيط : ١ / ١٠٣ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ١١٩ . ١٢٠ .

(٣) الأمالي الشجرية : ١ / ٢٤٥ . ٢٤٦ ، وينظر : البحر المحيط : ١ / ١٠٣ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ٩٥٠ ، ومغني اللبيب : ٤٣٩ .

الفصل الرابع

الفكر النحوي في كتب إعراب
القرآن الكريم

كائنات أوليات الفكر النحويّ عبارة عن توجيهات عامة شملت مسائل نحوية أو توجيهه قراءة قرآنية ، أو نقداً لرواية بيت من الشعر يدفعهم إلى ذلك حرصهم الشديد على لغتهم إلى درجة أنهم وقفوا أمام أمرائهم من أجل الدفاع عن اقيستهم ، وأصولهم النحوية ، وقد احتوت كتب التراجم النحوية الكثير من الروايات التي توضح لنا منهج النحويين في ذلك (١) .

ولم تكن اعتراضات النحويين منصبة على الخطأ في قراءة القرآن فحسب بل تعدّت ذلك إلى كلام العرب منظومه ، ومنثوره ؛ لأنّ حرصهم الشديد على لغتهم جعلهم يردون بكل جرأة وحزم تصل أحياناً إلى حد الخشونة والنيل من الآخر ، فقد روي عن أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) أنّه سمع رجلاً يئنشد (٢) :

فَمَنْ يَلْقَ خَيْرًا يَحْمَدُ النَّاسُ أَمْرَهُ وَمَنْ يَغْوُ لَا يَعدِمُ عَلَى الْغَيِّ لَأِنَّمَا

فقال له : أقومك أم أتركك تتسكع طمّتك ؟ فقال : بل قومني . فقال : بل ومن يغو (بكسر الواو) ألا ترى قول الله ﷻ : ﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴾ (٣) (٤) .

إذ بين أبو عمرو فعل الشرط وجزاءه ، وعلامة الجزم المناسبة ، وأوضح أن الفعل (يغو) بياء وليس بالألف أي أنه من الباب الثاني من أبواب الفعل الثلاثي المجرد . وعزز ذلك بآية من القرآن الكريم . وَبَعْدَ أَنْ فُعِدَ النُّحُو الْعَرَبِيَّ وَعَرَفَتْ حُدُودَهُ، وضعت كتب تُعَدُّ من أُمَمَاتِ كُتُبِ النُّحُو إِلَى يَوْمِنَا هَذَا، وبرزت ظاهرة مهمة إذ أخذ النحويون بالتوسع في الدراسات النحوية ، والتأليف فيها ، فلم تُعد مهمة النحو تعليم الناس وتشذيب السننهم من اللحن فحسب ، بل أصبحت مهمة النحو بعد التلاقح مع العلوم الإسلامية الأخرى هي وضع قواعد مستنبطة بطرائق علمية من استدلالات خاصة عرفت بـ (أصول النحو) ، وظهرت من خلال اختلاف أفكار النحويين ، وتفاوت قدراتهم العلمية، ظاهرة والتأويل والاحتجاج ، والتعليل ، والترجيح والمناقشات وهي تختلف من

(١) ينظر : أخبار النحويين البصريين : ٢٣ ، وطبقات النحويين واللغويين : ٢٨ ، وانباء الرواة : ٤ / ٢ .

(٢) البيت للمرقش الأصغر ، ينظر : المفضليات : ٢٤٧ ، وطبقات النحويين واللغويين : ٣٠ .

(٣) سورة طه ، الآية : ١٢١ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين : ٣٦ . ومن ذلك ما حكاه أبو جعفر النحاس عن المبرد أنه وصف الأخفش سعيد بن مسعدة والكسائي أنهما كانا رجلين محتالين للتكسب في مسائل النحو . ينظر : إعراب القرآن :

نحويّ إلى آخر ، ومن مذهب إلى آخر ، وبذلك كان الذي يطلق عليه اليوم (الفكر
النحوي) .

وسندرس التفكير النحويّ في كتب اعراب القرآن الكريم التي وجدناها حافلةً بهذه
الأفكار ، ومستعملة استعمالاً مطرداً وسنقف إن شاء الله . عند وجهة نظر النحويين من
المذهبيين . البصريّ والكوفيّ . فضلاً عمّا لدى اصحاب كتب الاعراب من توجيهات وافكار
خاصة بهم ، وخلافاتهم في وجهات النظر إذ إنّنا وجدناهم من كبار النحويين الذين كان
لهم حضورٌ واضح من خلال كتبهم المشهورة التي درسناها في هذه الأطروحة ، وسنقف
عند أهم أساليب الفكر النحوي ، وادواته عند علماء النحو ونخصّ منها ما اختلفوا فيه من
مسائل وهي :

- ١ . التأويل النحوي .
- ٢ . العوامل .
- ٣ . التعليقات .
- ٤ . المناقشات .
- ٥ . اختلاف أصحاب الكتب فيما بينهم .

أولاً : التأويل النحويّ

كان البصريون من أكثر النحويين تشدداً في سماعهم ، ولم يسمعوا إلا من قبائل معينة ، لذا كان استقراؤهم للغة ناقصاً ، إذ ذهب عنهم سماع كثير من كلام العرب ، فعندما أرادوا أن يطبقوا هذا على كلام العرب وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة تخالف تلك الأحكام ، وتهدم قواعدهم ، فماذا يفعلون ؟ أيتركون احكامهم أم يتجاهلون الشواهد الصادرة عن الفصحاء ، المخالفة لها ؟ في الحقيقة لا هذا ولا ذلك^(١)، وإنما لجؤوا إلى التأويل والتعليل ليردّوا هذه المسائل الخارجة إلى قواعدهم ، فتأولوا ما وسعهم التأويل وحملوا على الخطأ ما لم يستطيعوا ردّه إلى وجه ، فالكلام الفصيح الذي لا يحتمل الشك في فصاحته ، ثم مع هذا لا يوافق أصولهم وقواعدهم يعمدون إليه فيتأولونه ويخرجونه ، وعدوا التأويل وسيلةً لتذليل كل ما يخالف قواعدهم المقررة^(٢) . " والبصريون . كما هو معروف عنهم معترفون أن القرآن الكريم أصلٌ من أصول الاستشهاد غير أنهم صعب عليهم أن يحطموا ما بنوه من مقاييس وأن يهدموا ما شيّدوه من قواعد وأصول وفي الوقت نفسه عزّ عليهم ألاّ يغترفوا من معين القرآن الكريم في تععيد قواعدهم وبناء الحكم فلجؤوا إلى التأويل والتخريج^(٣) " فقل أن قاعدة من قواعدهم سالمة من هذا التأويل تراهم يذكرون القاعدة ، ويتبعونها أمثلة خارجة عنها ، ومخالفة لها ، يتناولونها بالتأويل النافر احياناً ، والتمحل البعيد احياناً اخرى ، كي تسائر قاعدتهم وتساوق مذهبهم^(٤) .

ولهذا السبب وقف النحويون أمام النصوص القرآنية الكريمة التي تخالف قواعدهم وقفةً جادةً محاولين تخريجها وتوجيهها ؛ لتستقيم لهم قواعدهم وأصولهم ومما يعزز قولنا هذا كثرة التأويل النحوي في كتب معاني القرآن واعرابه .

يقول الأستاذ عباس حسن " واليقين عندي أن القرآن الكريم فوق مستوى التأويلات ، وأن فيصل الرأي فيه : صحة الاستشهاد النحوي ، والبلاغي بظاهرة من غير نظر إلى قلة أو كثرة ؛ وإذا كان الكوفيون يعولون على الشاهد الواحد أو الشاهدين ممّا سمع من

(١) ينظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث : ٩٩ .

(٢) ينظر : من اسرار اللغة ابراهيم أنيس : ١٩ ، وظاهرة التأويل وصلتها باللغة : ٩٦ .

(٣) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : ١١٢ . ١١٣ .

(٤) ينظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث : ٩٩ .

العرب فتعويلهم على ما ورد في القرآن أحق وأولى ، وليس مقبولاً منهم . ولا من غيرهم .
أن يلجئوا فيه إلى التأويل وإن كانوا في هذا أخف من أخوانهم البصريين " (١) .

ويبدو أن الكوفيين أقل حدة في الحاجة إلى التأويل من البصريين ومن الأدلة
على ذلك إجابة الكسائي عندما سُئل عن (أيُّ) إذ قيل له " كيف تقول : ضربت أيهم
في الدارِ ؟ قال : لا يجوز قيل : لم ؟ قال (أيُّ) هكذا خلقت " (٢) .

ولعل هذا الموقف من الكسائي يعكس لنا طبيعة مذهبه النحوي وما كان يميل إليه
من تتبع اللغوي ، وعدم الميل إلى التأويل والتوغل في المنطق الذي خاض فيه أصحاب
المذهب البصري ، وربما من تجنب التأويل آختيار الكسائي المسألة الزنبورية في مناظرته
سيبويه (٣) . فقد قصد الابتعاد عن التأويل ، والتعليل ، وبذلك جعل الرواية والسَّماع
فيصلاً بينه وبين خصمه ؛ لأنَّ الكوفيين يحتكمون إلى ذلك أكثر مما يحتكمون إلى
المنطق والتعليل ، فاختر الكسائي هذه المسألة ؛ ليظفر بالتفوق والفوز ؛ لأنَّه يعرف منزلة
خصمه ومنهجه، فتجوز الكسائي لـ (فاذا هو أيها) خارج عن القياس البصري، وكون هذا
خارجاً عن القياس البصري صحيح وكونه خارجاً عن القياس المنطقي للتعليل لكل مرفوع
لماذا رفع ، ولكل منصوب لماذا نصب ، ولكل مجرور لماذا جر صحيح أيضاً . أما كونه
خارجاً عن استعمال الفصحاء فلا ، وقد قال الكسائي بعبارة واضحة أنَّ العرب تقول هذا
وتقول هذا . والنصب هذا من المسموع القليل الوارد عن العرب الذي يأخذ به الكسائي
وأصحابه ، ولكن سيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل هذا وإنَّ تكلم بعض العرب به (٤) .

ومنه إجابة ثعلب عندما سأله رجلٌ عن مسألة ما فقال ثعلب : لا أدري ، فقال
الرجل مثلك يقول : لا أدري ! فقال ثعلب : لو أن لأمك عدد لا أدري بعراً لاستغنت (٥)،
وبهذا الرد سار ثعلب على هدي مذهبه الذي لا يميل إلى التأويل والتعليل ، وهذا هو
المنهج السليم الذي يتناسب مع منهج القرآن الكريم ، واللغة الفصحى ، وكنا نتمنى ألا
يكون هذا القرآن موضعاً للتأويل ومَسْرَحاً خصباً للتخرجات ، ما لم تكن هناك ضرورة

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث : ١١٢ . ١١٣ .

(٢) اخبار النحويين البصريين : ٣٥ ، وينظر : مجالس العلماء : ١٨٦ ، والخصائص : ٣ / ١١٢ .

(٣) ينظر : مجالس العلماء للزجاجي : ٨ . ١٠ ، وتاريخ العلماء النحويين : ١٠٢ . ١٠٣ ، والأمالى الشجرية
١ / ٢٣٠ ، ومعجم الأدياء : ١٣ / ١٨٨ .

(٤) ينظر : معجم الأدياء ١٣ / ١٨٨ ، وينظر : مغني اللبيب ٩٥ . ٩٦ .

(٥) ينظر : إنباه الرواة : ١ / ١٤١ .

تدعو إلى ذلك ولكن هكذا شاء القدر أن ينهج البصريون منهج التأويل في كتاب الله تبارك وتعالى من غير أن تكون هناك حاجة ملحة لذلك .

وهذا ما أثار حفيظة عدد من الباحثين قديماً ، وحديثاً فنقدوا أساليب النحويين في التأويل والتعليل ولعل أبرز من نادى بذلك من القدماء آبن مضاء القرطبي (١) .

قد استخدم النحويون مصطلحات كثيرة تدور في فلك التأويل منها التوجيه والتقدير والتخريج . والحمل على المعنى ، والحجة ، والرد على الأصل (٢) .

إن أساليب التأويل كثيرة ومتنوعة ، والذي يعنينا في دراستنا هذه ما جاء في كتب اعراب القرآن من نصوص كريمة خالفت الأصول والقواعد النحوية التي وضعها النحويون مما حدا بهم إلى تأويلها ؛ لتستقيم لهم قواعدهم ومناقشتها فيردون ، وبعارضون ، ويرجعون ، ويختارون ما يرونه سديداً موافقاً لرؤيتهم وقد وجدنا أن التأويل النحوي لهذه النصوص يندرج تحت اقسام :

١ . وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الاعرابي

ومن أبرز الوسائل التي لجأ إليها النحويون لتأويل هذا النوع من النصوص المخالفة لقواعد التصرف الاعرابي :

● الحذف والتقدير :

لعل من أهم دواعي الحذف عند العرب هو الايجاز والاختصار الذي يكسب العبارة قوة ويجنبها الثقل (٣) . والحذف في تعريفاته هو " اسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل " (٤) ، أو هو تقدير مالا وجود له في اللفظ وهو اسلوب محدد من أساليب التأويل يرتكز على دعوة اعادة صياغة المادة اللغوية (٥) .

وسنفضل القول في دراستنا لهذه الظاهرة معتمدين على ما ورد من نصوص قرآنية اختلف النحويون في تقدير المحذوف منها وتشمل حذف الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، وحذف الجملة وسنقوم بدراسة أمثلة من ذلك وعلى وفق ما يأتي :

(١) ينظر : الرد على النحاة : ٧٨ . ٩٣ ، والنحو واللغة بين القديم والحديث : ١١٢ . ١١٣ .

(٢) ينظر : الأصول للدكتور تمام حسان : ١٤٨ ، ١٥٦ ، والتأويل النحوي في القرآن الكريم : ١ / ١٧ وما بعدها .

(٣) ينظر : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : ٨٦ . ٩٠ .

(٤) البرهان في علوم القرآن : ٣ / ١٠٣ .

(٥) ينظر : أصول التفكير النحوي : ٢٨٣ .

أ . حذف الأسماء : ومنه :

١ / حذف الموصول وبقاء الصلة : في قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ ^(١) ، ذكر أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في تقدير المحذوف في هذه الآية الكريمة ، إذ ذهب الكوفيون إلى أن التقدير : "وما منا إلا من له مقام معلوم" فحذف الموصول وأبقى الصلة ^(٢) ، وهذا ما أكدّه الفراء عندما فسر قوله تعالى : (وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ) إذ قال " يقول القائل : وكيف وصفهم أنهم لا يعجزون في الأرض ولا في السماء ، وليسوا من أهل السماء ؟ فالمعنى . والله أعلم . ما أنتم بمعجزين في الأرض ولا من في السماء بمعجزين . وهو من غامض العربية للضمير الذي لم يظهر في الثاني " ^(٣) . وقال ثعلب " اختصم عندي من يقوم ويقعد إجازة الفراء في الاستواء ، وهو مثله في الحذف والاقرار " ^(٤) ، وهذا مذهب ابن جرير الطبري ^(٥) ، وأكدّه أبو بكر ابن الأنباري ^(٦) .

أما البصريون فنقل عنهم أصحاب كتب الاعراب أن التقدير عندهم وما منا ملك إلا له مقام ^(٧) وهذا مؤول على أن الملائكة تبرأت ممن يعبدها وتعجبت من ذلك ^(٨) ، وليس في كتاب سيبويه : اضمار (من) ، وحمله سيبويه وأصحابه على الصفة أي : ما منا واحد نحو قولهم : ما منا احد إلا ينصفك ^(٩)، أي (منا) صفة لموصوف محذوف فهو

(١) سورة الصافات ، الآية : ١٦٤ .

(٢) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٧٧٦ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢ / ٢٤٤ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ٢ / ٣١٠ ، والبرهان في علوم القرآن : ٣ / ١٥٩ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٥٥٥ ، وشرح

الكافية للرضي : ٢ / ٦١ .

(٣) معاني القرآن : ٢ / ٣١٥ .

(٤) مجالس ثعلب : ٢ / ٤٦٥ .

(٥) ينظر : جامع البيان : ٢٣ / ٧٠ .

(٦) ينظر : المذكر والمؤنث : ٢ / ٢٨٦ .

(٧) ينظر : معاني القرآن واعرابه : ٤ / ٣١٦ ، اعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٢٧٧٦ ومشكل اعراب القرآن : ٢ / ٢٤٤ ، والمحسر الوجيز : ٤ / ٤٨٩ ، والبيان في غريب اعراب القرآن :

٢ / ٣١٠ ، والتبيان في اعراب القرآن : ٢ / ١٠٩٥ .

(٨) ينظر : مشكل اعراب القرآن : ٢ / ٢٤٤ .

(٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ١ / ٥٥٥ .

مبتدأ والخبر الجملة من قوله: (إلا له مقام معلوم) تقديره : ما أحدٌ منا إلا له مقام ، وحذف المبتدأ مع (من) جيد فصيح ^(١) . قال سيبويه " : وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهما مات حتى رأيتَه في حال كذا كذا ، وإنما يريد ما منهما واحدٌ مات " ^(٢) .

وقد ردَّ البصريون ما قاله الكوفيون في جواز حذف الموصول الأسمي في غير الضرورة إذ إنهم لا يجوزون ذلك إلا في الضرورة ، وحملوا الآيات القرآنية على التأويل ^(٣) .

وقد نسب عبد القادر البغدادي المنع إلى أبي علي الفارسي إذ لا يجوز عنده حذف الموصول وترك الصلة ؛ لأنها تذكر للتخصيص والايضاح في الموصول ^(٤) .

ونسب أبو حيان الأندلسي الجواز إلى الكوفيين والبغداديين وآبن مالك ^(٥) . واستبعد اصحاب كتب اعراب القرآن قول الكوفيين إذ قال مكي القيسي " تقديره عند الكوفيين : وما لنا من له مقام ، ثم حذف الموصول وابقى الصلة وهو بعيد جداً ^(٦) . وهذا رأي أبي البركات الأنباري أيضاً ^(٧) ، وتبعهما أبو البقاء العكبري ^(٨) ، والقرطبي ^(٩) .

ويبدو أنّ رأي الكوفيين أقرب إلى الصحة ولا مدعاة إلى التقدير والتأويل قال الرضّي " ولا حاجة لمنع البصريين من حيث القياس إذ قد تحذف بعض حروف الكلمة وإن كانت فاء أو عينا ، وليس الموصول بالزق منها ^(١٠) . وقد اشترط أبن مالك في جواز حذف الموصول الأسمي كونه معطوفاً على موصول آخر ^(١١) إذ قال : " إذا كان

(١) ينظر : الدرّ المصون : ٥ / ٥١٧ .

(٢) الكتاب : ١ / ٣٧٥ .

(٣) ينظر : المقتضب ٢ / ١٣٧ ، الانصاف : ٢ / ٧٢١ ، وارتشاف الضرب ١ / ٥٥٥ قال الزجاجي : أن أبا عثمان المازني وافق الاخفش والكوفيين في جواز حذف الموصول وترك الصلة ، ينظر : مجالس العلماء ١١٠ .

(٤) ينظر : خزنة الأدب : ٥ / ٤٨٧ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١ / ٥٥٤ .

(٦) مشكل اعراب القرآن : ٢ / ٢٤٤ .

(٧) ينظر البيان في غريب اعراب القرآن : ٢ / ٣١٠ .

(٨) ينظر : التبيان في اعراب القرآن : ١ / ٤٠٦ .

(٩) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ١٣٨ .

(١٠) شرح الكافية : ٢ / ٦٠ . ٧١ .

(١١) ينظر : شرح الشافية الكافية : ١ / ٣١٤ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٥٥٤ .

الموصول اسماً أجاز الكوفيون حذفه إذا علم ويقولهم أقول .. ؛ لأن ذلك ثابت بالقياس
والسَّماع " (١) .

٢ / حذف المبتدأ

يكثُر حذف المبتدأ ، أو تقديره في كتب الإعراب عند توجيه
اعراب الآيات القرآنية الكريمة ومن ذلك ما جاء تعقيباً على قوله تعالى : ﴿ إِذْ يَتَلَقَّى
الْمُتَلَقِّينَ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ (٢) .

(١) شرح التسهيل : ١ / ٢٦٤ .

(٢) سورة ق ، الآية : ١٧ .

ولم يقل قعيدان فاختلف النحويون في التقدير والتأويل قال أبو جعفر النحاس " فمذهب سيبويه والكسائي أن المعنى عن اليمين قعيد ، وعن الشمال قعيد ثم حذف . ومذهب الاخفش والفراء أن (قعيداً) واحد يؤدي إلى اثنين وأكثر منهما، كما قال **عَجَلٌ** : ﴿ **ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً** ﴾ ^(١) ، وقال محمد بن يزيد : أن التقدير في قعيد أن يكون ينوي به التقديم : أي عن اليمين قعيد ، ثم عطف عليه وعن الشمال " ^(٢) ، والتقدير عنده عن اليمين قعيد وعن الشمال فاخر (قعيد) عن مكانه ^(٣) .

وقد ذكر سيبويه شواهد كثيرة على ذلك منها قول ضابئ البُرْجِيِّ ^(٤) :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فإني وقياراً بها لغريب

قال " فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد ؛ لأنه قد علم أن المخاطب سيستدلّ به على أن الآخرين في هذه الصفة والأول أجود ؛ لأنه لم يضع واحداً في موضع جمع ولا جمعا في موضع واحد ومثله قول الفرزدق ^(٥) .

إني ضمنت لمن أتاني ما جنى وأبي فكان وكنت غير غدور

ترك أن يكون الأول خبراً استغناءً بالآخر ولعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك .. " ^(٦) ، وذلك أنه حذف خبر الأسم الذي لأبْدُ منه اكتفاءً بخبر الأسم الأخير ^(٧) .

ويبدو أن للفراء رايتين في هذه المسألة أحدهما : " قعيد عن اليمين وعن الشمال يريد قعود ، فجعل القعيد جمعاً كما تجعل الرسول للقوم والآتين . قال الله تعالى : ﴿ **إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾ ^(٨) ، لموسى وأخيه فجعل الرسول للجمع ، فهذا أوجه ، وإن

(١) سورة غافر ، الآية : ٦٧ .

(٢) اعراب القرآن : ٢١٦/٣ ، وينظر : مشكل اعراب القرآن : ٢ / ٣٢٠ ، والمحزر الوجيز : ١٦٠ / ٥ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ٢ / ٣٨٤ ، والتبيان في اعراب القرآن : ٢ / ١١٧٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٧ / ١٠ ، والبحر المحيط : ٩ / ٥٣٤ .

(٣) ينظر : المحزر الوجيز : ١٦٠ / ٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٧ / ١٠ ولم أعر على قول المبرد فيما تيسر لي من كتبه .

(٤) ينظر : الأصمعيات : ١٦ ، وشرح المفصل : ٨ / ٦٨ .

(٥) وليس في ديوانه .

(٦) الكتاب : ١ / ٣٨ .

(٧) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١ / ٢١٣ .

(٨) سورة الشعراء ، الآية : ١٦ .

شئت جعلت القعيد واحداً أكتفى به من صاحبه " (١) ، وبهذا الرأي يكون الفراء وافق سيبويه في رأيه ، ولم يذكر أصحاب كتب الاعراب سوى الوجه الأول . وما نسبه أبو جعفر النحاس إلى الأخفش صحيح إذ نص عليه في معاني القرآن إذ قال : " ولم يقل عن اليمين قعيد وعن الشمال قعيد ، ذكر أحدهما واستغنى كما قال : " يخرجكم طفلاً " فاستغنى بالواحد عن الجميع " (٢) ، وبهذا يكون الأخفش قد وافق الفراء في أحد قوليه . والقول الذي نُسبَ إلى المبرد لا ينبغي من وقوع المفرد موقع الأثنين (٣) ، وذكر القرطبي أن (فعيلاً) و (وفعولاً) مما يستوي فيه الواحد والأثنان والجمع (٤) ، والأجود في هذه الأقوال أن يُدعى حذف . إمّا من الأول : أي عن اليمين قعيد ، وعن الشمال قعيد ، أو من الثاني فيكون قعيد الملفوظ به الأول ، لكثرة ورود ذلك في الشعر العربي وهذا ما ذكر سيبويه (٥) .

ووافقه الزجاج وتبنى رأيه إذ قال : " والمعنى عن اليمين قعيد وعن الشمال قعيد ، فدلّ أحدهما على الآخر فحذف المدلول عليه ، ومثله قول الشاعر (٦) :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

أي نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راضٍ " (٧) ، واستحسن أبو جعفر النحاس القول الذي نسب إلى المبرد الذي مفاده أنّ التقدير في قعيد أن يكون ينوى به التقديم أي عن اليمين قعيد ثم عطف عليه . قال النحاس : وهذا (بيّن حسن) ومثله : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ (٨) (٩) .

-
- (١) معاني القرآن : ٧٧ / ٣ ، وينظر جامع البيان : ٩٩ / ٢٦ ، والبحر المحيط : ٥٣٤ / ٩ ، والدّر المصون ١٧٧ / ٦ .
- (٢) معاني القرآن : ٤٨٣ / ٤ .
- (٣) ينظر : الدّر المصون : ١٧٧ / ٦ .
- (٤) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٧ / ١٠ .
- (٥) ينظر الكتاب : ٣٨ . ٣٩ .
- (٦) البيت منسوب لعمر بن عمرو القيس الأنصاري ، ينظر : مجاز القرآن : ٣٩ / ١ ، وتخليص الشواهد : ٣٧٥ والاشباه والنظائر : ١٠٠ / ٣ .
- (٧) معاني القرآن واعرابه : ٤٤ / ٥ .
- (٨) سورة التوبة ، الآية : ٦٣ .
- (٩) اعراب القرآن للنحاس : ٢١٧ / ٣ .

أما سائر أصحاب كتب إعراب القرآن فقد اکتفوا بذكر الآراء من ترجیح ومن دون
أن ينسبوا لأحد (١) .

٣ / ومنه اختلافهم في تقدير المحذوف

(١) ينظر : مشكل اعراب القرآن : ٢ / ٣٢٠ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ٢ / ٣٨٥ ، والتبيان في
اعراب القرآن : ٢ / ١١٧٥ .

من قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ (١) ، قوله تعالى (سلام) عند البصريين مرفوع ، لأنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير أمري سلام (٢) . وقدره الفراء : **وقل سلام عليكم إذ قال** " : رفع سلام بضمير عليكم وما اشبهه ولو قيل سلاماً كان صواباً " (٣) . وتبعه ابن جرير الطبري : **إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة** : " **ورفع سلامً بضمير عليكم أولكم** " (٤) ، وقول رأي الفراء ومن تبعه بالرد من لدن أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم؛ لأنه يخالف معنى الآية الكريمة ، وأيضاً فإن رسول الله ﷺ قد نهى أن يبدأ اليهود والنصارى بالسلام ، **وَحَظَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَصَحَّ أَنْ مَعْنَى** : ﴿ **وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا** ﴾ (٥) ، أنه ليس من التسليم في شيء وإنما هو من المتاركة والتسليم (٦) .

(١) سورة الزخرف ، الآية : ٨٩ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٤ / ١١ ، واعراب القرآن للنحاس : ٣ / ١٠٥ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢ / ٢٨٦ ، والمحزر الوجيز : ٥ / ٦٧ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ٢ / ٣٥٦ ، والتفسير الكبير : ٢٧ / ٢٣٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ١٢٤ ، والبحر المحيط : ٩ / ٣٩٣ ، والنهر الماد : ٢ / ٩٢٤

(٣) معاني القرآن : ٣ / ٣٨ ، وينظر : اعراب القرآن للنحاس : ٣ / ١٠٥ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢ / ٢٨٦ ، المحزر الوجيز : ٥ / ٦٧ .

(٤) جامع البيان : ٢٥ / ٦٣ .

(٥) سورة الفرقان ، الآية : ٦٣ .

(٦) اعراب القرآن للنحاس : ٣ / ١٠٥ ، وينظر : **مشكل اعراب القرآن** : ٢ / ٢٨٦ ، والبيان في غريب القرآن : ٢ / ٣٥٦ .

٤ / حذف الخبر

في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ﴾ (١) .
اختلف النحويون في تقدير خبر (الذين) لعدم وجود ما يعود على المبتدأ من خبره والاختيار عن الاخفش : (يَتَرَيِّصَنَّ) الخبر، وفي الكلام حذف العائد على المبتدأ ، تقديره يتريصن بأنفسهن بعدهم أو بعد موتهم ، ثم حذف ، إذ قد علم أنّ التريص إنما يكون بعد موت الأزواج (٢) .

وذكر الزجاج قولاً نسبته للبصريين مفاده : أزواجهم يتريصن ، وحذف أزواجهم؛ لأن في الكلام دليلاً عليه (٣) . وعلى هذا يكون المبتدأ محذوف ، وحذفه كثير في كلام العرب (٤) ، ويتريصن خبره ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضوع رفع ؛ لأنه خبر الذين وهذا الرأي نسبته أبو جعفر النحاس إلى المبرد (٥) ولم أجد هذا الرأي فيما تيسر لدي من كتبه .

وعند الكسائي التقدير : يتريصن أزواجهم (٦) ، على أن يكون التقدير وأزواج الذين يتوفون منكم يتريصن ، وعلى هذا التقدير حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه (٧) .
أما سيبويه فالخبر عنده محذوف وتقديره : فيما يتلى عليكم الذين يتوفون منكم مثل قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ (٨) (٩) .

قال ابن عطية : " وحكى المهدوي عن سيبويه أنّ المعنى : " وفيما يُتلى عليهم الذين يتوفون ، ولا أعرف هذا الذي حكاه ؛ لأن ذلك إنما يتجه إذا كان في الكلام لفظ أمر

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٣٤ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ١٧٦ ، ومعاني القرآن وعرابه ١ / ٣١٤ ، وعراب القرآن للنحاس :

١ / ٢٦٩ ، ومشكل اعراب القرآن : ١ / ٩٩ ، والدّر المصون : ١ / ٥٧٦ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وعرابه : ١ / ٣١٤ .

(٤) ينظر : البيان في غريب اعراب القرآن : ١ / ١٦١ .

(٥) ينظر : اعراب القرآن : ١ / ٢٦٩ ، ومشكل اعراب القرآن : ١ / ٩٩ ، والدّر المصون : ١ / ٥٧٧ .

(٦) ينظر : اعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٦٩ ، ومشكل اعراب القرآن : ١ / ٩٩ .

(٧) ينظر : البيان في غريب اعراب القرآن : ١ / ١٦١ .

(٨) سورة المائدة ، الآية ٣٨ .

(٩) ينظر : الكتاب ١ / ٧١ . ٧٢ . ومشكل اعراب القرآن : ١ / ٩٩ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣ / ١٧٤ ،

والبيان في غريب اعراب القرآن : ١ / ١٦٠ ، والدّر المصون : ١ / ٥٧٧ .

بعد . مثل قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا ﴾ (١) ، وهذه الآية فيها معنى الأمر لا لفظه فتحْتَاج مع هذا التقدير إلى تقدير آخر يستغنى عنه إذا حضر لفظ الأمر " (٢) ، ومذهب الفراء في هذه المسألة أنّ الأسماء إذا كانت مضافة إلى شيء وكان الاعتماد في الخبر الثاني ، أخبر عن الثاني وترك الأخبار عن الأول ، وأغنى الأخبار عن الثاني عن الأخبار عن الأول (٣) .

وهذا القول غير جائز عند الزجاج إذ " لا يجوز أن يبدأ أسم ولا يحدث عنه ؛ لأنّ الكلام إنّما وضع للفائدة ، فما لا يفيد فليس بصحيح وهو أيضاً من قولهم محال ؛ لأنّ الأسم إنّما يرفعه أسم إذا ابتدئ مثله ، أو ذكر عائد عليه ، فهذا على قولهم باطل ؛ لأنه لم يأت أسم يرفعه ولا ذكر عائد عليه ، والذي هو الحق في هذه المسألة عندي أن ذكر (الذين) قد جرى ابتداءً ، وذكر الأزواج قد جرى متصلاً بصلة الذين ، فصار الضمير الذي في (يَتَرَبَّصْنَ) يعود على الأزواج مضافات إلى الذين .. كأنك قلت : يَتَرَبَّصْنَ أزواجهم ، ومثل هذا من الكلام قولك : الذي يموت ويخلف ابنتين ترضان ، المعنى ترض ابنتاه الثلثين " (٤) .

وأحسن ما قيل في هذه الآية عند النحاس هو قول أبي العباس المبرد الذي يرى أن التقدير : والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً أزواجهم يتربصن بانفسهن وحذف أزواجهم ؛ لأن في الكلام دليلاً عليه (٥) ، ونحن نرى أن حذف المبتدأ جارٍ في الكلام وهو أحسن الآراء وأقربها إلى طبيعة اللغة والله أعلم بالصواب .

(١) سورة المائدة ، الآية : ٣٨ .

(٢) المحرر الوجيز : ١ / ٣١٤ ، وينظر : الدر المصون ١ / ٥٧٧ .

(٣) ينظر : معاني القرآن : ١ / ١٥٠ ، ومعاني القرآن وعرابه : ١ / ٣١٤ ، وعراب القرآن للنحاس ١ / ٦٩ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣ / ١٧٤ .

(٤) معاني القرآن وعرابه : ١ / ٣١٥ .

(٥) ينظر اعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢٦٩ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣ / ١٧٤ .

٥ / ومنه اختلافهم في موضع الجار والمجرور من البسمة^(١) .

اختلف النحويون في موضوع الجار والمجرور من (بسم الله الرحمن الرحيم) وقد ذكر اصحاب كتب اعراب القرآن الكريم هذا الخلاف وتناولوه في كتبهم ، فمذهب البصريين فيما نقل عنهم أصحاب كتب اعراب القرآن أن (بسم) رفع على اضمار مبتدأ وتقديره ابتدائي (بسم الله)^(٢) ، أما الكوفيون فاختلفوا أيضاً بينهم فمذهب الفراء أنه منصوب بمعنى ابتدأت (بسم الله) أو ابدأ^(٣) ، وتبعه في ذلك الإمام ثعلب^(٤) ، ونسب مكي القيسي هذا الرأي إلى عامة الكوفيين^(٥) . أما الكسائي فجعل الباء لا موضع لها من الإعراب^(٦) ووافقه ابن خالويه^(٧) ، ومنهم من قدر الفعل بعد البسمة أي بسم الله اقرأ أو ابتدئ أو أتلوا وبهذا نحا الزمخشري إذ قال : " على معنى متبركاً بسم الله اقرأ ، وكذلك قول الراعي للمعرس : بالرفاء والبنين ، معناه أعرست ملتبساً بالرفاء والبنين وهذا الوجه أعرف وأحسن"^(٨) ، ووافق الكوفيين الإمام فخر الدين الرازي^(٩) ، ورجح السفاقي مذهب البصريين إذ قال : " وتتعلق الباء في بسم الله ، بمحذوف ، فقدّره البصريون ابتدائي ثابت أو مستقر فموضع المجرور عندهم رفع ، وحذف المبتدأ أو ما يتعلق به المجرور ، وقدّره الكوفيون بدأت فموضعه عندهم نصب ، ورجّح الأول ببقاء أحد جزئي الأسناد وهو الخبر ، والثاني أن الأصل في العمل للفعل "^(١٠) ، وهذا القول لأبي حيان^(١١) . ويبدو أن السهيلي وافق مذهب الكوفيين ، إذ تحدث عن الغرض من حذف

(١) هذه المسألة لم تذكر في الأنصاف وقد ذكرها الدكتور محيي الدين توفيق ابراهيم في دراسته ابن الأنباري في كتابه الانصاف : ٣١٧ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وعرابه : ١ / ٣٩ ، واعراب القرآن للنحاس : ١ / ١١٦ ، واعراب ثلاثين سورة من القرآن : ٢٠ ، ومشكل اعراب القرآن : ١ / ٦ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ١ / ٣١ ، والجامع لأحكام القرآن : ١ / ٩٠ ، المجيد في اعراب القرآن المجيد : ٣٨ .

(٣) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ١ / ١١٦ ، واعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ٢٠ ، والجامع لأحكام القرآن : ١ / ٩٩ ، والدر المصون : ١ / ٥٥ .

(٤) ينظر : مجالس ثعلب : ١ / ٨٦ .

(٥) ينظر : مشكل اعراب القرآن للنحاس : ١ / ٦ ، والبحر المحيط : ٢٩ / ١ ، والدر المصون : ١ / ٥٥ .

(٦) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ١ / ١١٦ .

(٧) ينظر : اعراب ثلاثين سورة من القرآن : ٢٠ ، ٢١ ، ٢٦ ، والخلاف النحوي بين الكوفيين : ١٣٤ .

(٨) الكشاف : ١ / ٤٧ . ٤٨ .

(٩) ينظر : التفسير الكبير : ١ / ١٠٢ .

(١٠) المجيد في اعراب القرآن المجيد : ٣٨ .

(١١) ينظر : البحر المحيط : ١ / ٢٧ .

متعلّق الباء من البسمة قال : " وأما ما تعلق به الباء من بسم الله فمحذوف لا لتخفيف اللفظ كما زعموا ، إذ لو كان كذلك لجاز اظهاره ، واضماره كما يجوز كل ما يحذف تخفيفاً ، ولكن في حذفه فوائد ومعانٍ منها أنه مواطن ينبغي أن لا يُقدّم فيه سوى ذكر الله ، فلو ذكرت الفعل . ولا سيما وهو لا يستغني عن فاعله كان ذلك مناقضاً للمقصود فكان في حذفه مشاكلة اللفظية للمعنى كما تقول في الصلاة : " الله أكبر " ، ومعناه : من كل شيء ، ولكن لا تقوله ليكون اللفظ في اللسان مطابقاً لمقصود الجنان ، وهو أن لا يكون في القلب ذكر إلاّ الله وحده .

وفائدة أخرى في حذف الفعل ، وهو أن اضمار الفعل أكثر ما يكون في الأمر نحو : " إياك والطريق " ، الطريق ونحو ذلك . والمتكلم بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) هو الله سبحانه ، وهو أمر عباده بالابتداء بها في كل سورة من القرآن ... " (١) .

٦ / ومنه اختلافهم في تقدير الخبر

في قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ .. ﴾^(١) .^(٢)

ذكر أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم الخلاف بين سيبويه والفرء في تقدير الخبر في قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ ﴾ .

فعند سيبويه (مثل الجنة) مبتدأ ، وخبره محذوف تقديره : فيما ينلى عليكم مثل الجنة^(٣) . وهذا رأي المبرد ، والأخفش^(٤) ، أما الزجاج فعنده التقدير مثل الجنة جنة تجري من تحتها الأنهار^(٥) . على حذف الموصوف تمثيلاً لما غاب عنا بما نشاهده وردّه أبو علي الفارسي ؛ لأن الجنة التي قدرها جنة ، ولا تكون صفة ؛ لأن الشبه عبارة عن المماثلة التي بين المتماثلين وهو حدث ، والجنة جنة لا تكون المماثلة^(٦) . أمّا الفراء فعنده الرفع (للمثل) قوله تعالى (تجري من تحتها الأنهار) في المعنى إذ يقول : " كقولك حلية فلان أسمر وكذا وكذا ، فليس الأسمر بمرفوع بالحلية ، إنما هو ابتداء أي هو أحمرأسمر وهو كذلك " ^(٧) . وهذا القول مردود عند المبرد إذ أنكره صراحةً قائلاً : " ومن قال : إنما معناه : صفة الجنة فقد أخطأ ؛ لأنه (مثل)

(١) سورة الرعد ، الآية : ٣٥ ، وقد ذكر مثل هذا الخلاف في سورة البقرة / الآية / ٢٣٤ .

(٢) ينظر : هذه المسألة : جامع البيان : ١٣ / ١٠٨ ، والتفسير الكبير : ١٩ / ٥٨ ، والمحرم الوجيز : ٣١٥/٣ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٧١ ، ومعاني القرآن وعرابه : ٣ / ١٤٩ ، واعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٧٣ ، ومشكل اعراب القرآن : ١ / ٤٤٤ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ٢ / ٥٢ ، والتبيين في اعراب القرآن : ٢ / ٧٥٩ ، والتفسير الكبير : ١٩ / ٥٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ٩ / ٣٢٤ ؛ والدر المصون : ٤ / ٢٤٥ ، وتفسير البيضاوي : ٣ / ١٥٣ ، وتفسير النسفي : ٢ / ٢٥١ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣ / ٢٢٥ ، ومعاني القرآن : ٢ / ٣٧٤ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وعرابه ٣ / ١٥٠ ، والتفسير الكبير : ١٩ / ٥٨ .

(٦) ينظر : الدر المصون : ٤ / ٢٤٦ ، ونسب القرطبي للخليل رأياً مفاده أن مثل الجنة ارتفع الابتداء وخبره تجري من تحتها الأنهار ، أي صفة الجنة التي وعد المتقون تجري من تحتها الأنهار ، ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٩ / ٣٢٤ .

(٧) معاني القرآن للفرء : ٢ / ٦٥ ، وينظر : جامع البيان : ١٣ / ١٠٨ ، واعراب القرآن للنحاس : ١٧٣/٢ ، ومشكل اعراب القرآن : ١ / ٤٤٤ ، والمحرم الوجيز : ٣ / ٣١٥ ، والبيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ٥٢ ، والتفسير الكبير : ١٩ / ٥٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٩ / ٣٢٥ ، والدر المصون : ٤ / ٢٤٥ .

لا يوضع في موضع صفة ، إنما يقال : صفة زيد أنه ظريف ، وأنه عاقل . ويقال : مثل زيد مثل فلان وإنما المثل مأخوذ من المثل والحدو ، والصفة تحلية ونعت " (١) .

وقد استحسن الزجاج كلا القولين بعد أن أعطى رأيه الخاص إذ قال : " والذي عندي . والله أعلم . أن الله عَزَّ وَجَلَّ عَرَّفَنَا أمور الجنة التي لم نرها ولم نشاهدها بما شاهدناه من أمور الدنيا وعابئناه ، فالمعنى (مثل الجنة التي وعد المتقون) جنة (تجري من تحتها الأنهار " (٢) .

وأولى هذه الأقوال بالصواب عند ابن جرير الطبري أن يقال : " ذكر المثل فقال مثل الجنة والمراد الجنة ثم وصفت الجنة بصفتها، وذلك أن مثلها إنما هو صفتها وليست صفتها شيئاً غيرها ، وإذا كان ذلك كذلك ثم ذكر المثل، فقول : مثل الجنة ومثل صفتها ، وصفة الجنة ، فكان وصفها كوصف المثل ، وكان كأنَّ الكلام جرى بذكر الجنة فقول الجنة تجري من تحتها الأنهار " (٣) . ورجح أصحاب كتب اعراب القرآن رأي سيبويه وضعفوا رأي الفراء ، ولم ينطرقوا إلى رأي الخليل ، ولا إلى ما قاله الزجاج إنما جعلوا الخلاف منحصراً بين سيبويه والفراء (٤) . وتبين لنا بحسب ما ذكر في المظان الأخرى أن الخلاف فردي وليس مذهبياً ولعل الذي يؤكد ما ذهبنا إليه أن رأي الفراء نُسِبَ إلى الخليل وإلى يونس (٥) إذ نقل الزجاجي مجلساً جمع أبا عمرو بن العلاء ومقاتل بن سليمان ، إذ جاء مقاتل بن سليمان يسأل أبا عمرو عن تفسير القرآن ، فأكثر ثم قال له : ما معنى قوله تعالى : (مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ) ؟ فقال أبو عمرو لا أدري ، فقال يونس : فقلت له : أضجرت الشيخ من كثرة ما تسأل ، أراد صفة الجنة التي وعد المتقون فقال مقاتل لأبي عمرو هو كما قال ، فقال : إن كان سمع فخذ عنه ، فقال مقاتل : ما أفئتيتي سمعت ؟ فقال : لو لم أسمع من الثقات ما أفئتيتك " (٦) .

(١) المقتضب : ٢٢٥ / ٣ .

(٢) معاني القرآن و اعرابه : ١٥٠ / ٣ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٣١٥ / ٣ .

(٣) جامع البيان : ١٠٩ / ١٣ .

(٤) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ١٧٣ / ٢ ، ومشكل اعراب القرآن : ٤٤٤ / ١ ، والبيان في غريب اعراب

القرآن : ٥٢ / ٢ ، والتبيان في اعراب القرآن : ٧٥٩ / ٢ .

(٥) ينظر : مجالس العلماء : ٥٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣٢٤ / ٩ .

(٦) مجالس العلماء : ٥٢ أي أفئتيتي ما سمعت .

٧ / ومنه : اختلافهم في خبر (الذين)

من قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا .. ﴾ (١) .

ذكر أصحاب كتب اعراب القرآن الخلاف بين البصريين والكسائي من الكوفيين في تقدير الخبر في قوله تعالى : (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا ..) فمن قرأ (الذين) بلا واو (٢) ، فهو عنده رفع بالابتداء لا غير وفي الخبر قولان : الأول : لأبي جعفر النحاس والخبر عنده : قوله تعالى : ﴿ لَا يَرَالُ بَنِيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ (٣) (٤) .

وزهد الكسائي إلى أن الخبر محذوف تقديره : الذين اتخذوا مسجداً لا تقم فيه ابداً ؛ أي لا تقم في مسجدهم ويتجه باضمار إمّا في أول الآية وإمّا في آخرها (٥) .

وهذا القول خطأ عند أبي جعفر النحاس ، ولا يجوز عند البصريين لا في الشعر ولا في الكلام ، قال : " ولو جاز هذا لقلت : اشتريت عمرو بمعنى الذي اشتريت داره عمرو " (٦) .

وعند المهدي : الخبر محذوف تقديره : (معذبون) (٧) . وعند الزمخشري قوله تعالى : (الذين اتخذوا) منصوب على الاختصاص قال : " فإن قلت .. ما محله من الاعراب ؟ قلت : محله النصب على الاختصاص . كقوله : (المقيم الصلاة) (٨) .

وقيل : هو مبتدأ خبره محذوف معناه : وفيمن وضعنا الذين اتخذوا " (٩) ، ورجح أصحاب كتب اعراب القرآن رأي أبي جعفر النحاس وتبنوه في كتبهم (١٠) ، ونحن نرجح

(١) سورة التوبة ، الآية : ١٠٧ .

(٢) وهي قراءة نافع وأبي جعفر وأبن عامر : ينظر : المحرر الوجيز : ٣ / ٨٠ ، والبحر المحيط : ٥ / ٥٠٣ ، والدرّ المصون : ٣ / ٥٠٢ .

(٣) سورة التوبة ، الآية : ١١٠ .

(٤) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٤٠ ، ومشكل اعراب القرآن : ١ / ٣٧٠ ، والمحرر الوجيز ٣ / ٨٠ ، والبيان في أعراب غريب القرآن : ١ / ٤٠٥ ، والتبيان في اعراب القرآن : ٢ / ٢٦٠ ، والجامع لأحكام القرآن : ٨ / ٢٥٣ ، والدرّ المصون : ٣ / ٥٠٢ .

(٥) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٤٠ ، والمحرر الوجيز : ٣ / ٨٠ ، والدرّ المصون : ٣ / ٥٠٢ .

(٦) اعراب القرآن : ٢ / ٤٠ ، وينظر شرح جمل الزجاجي : ١ / ١٨٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧ / ٢٥٣ .

(٧) ينظر : المحرر الوجيز : ٣ / ٨١ ، والبحر المحيط : ٣ / ٥٠٢ ، والدرّ المصون ٣ / ٥٠٢ .

(٨) سورة النساء ، الآية : ١٦٢ .

(٩) الكشف ٢ / ٢٩٥ ، وينظر : البحر المحيط : ٥ / ٥٠٣ ، والدرّ المصون : ٣ / ٥٠٢ .

(١٠) ينظر : مشكل اعراب القرآن : ١ / ٣٧٠ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ١ / ٤٠٥ ، والتبيان في

اعراب القرآن : ٢ / ٢٦٠ .

رأى أبي جعفر النحاس أيضاً على ما فيه من طول الفصل بين المبتدأ وخبره ؛ لأن المعنى عليه أي لا يزال بنيان الذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً ريباً يقول : لا يزال مسجدهم الذي بنوه ريباً في قلوبهم وهذا أقرب من رأي الكسائي الذي فيه تقدير وحذف لا مسوغ له والله أعلم بالصواب .

٨ / ومنه حذف الفاعل

ومن تأويلات النحويين في حذف الأسم ما دُكر من حذف الفاعل من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنُنَهُ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ (١) .
 فاعل الفعل (بدا) عند سيبويه محذوف ، قام مقامه ليسجنته (٢) ، قال سيبويه بعد أن ذكر الآية الكريمة : " لأنه موضع ابتداء ألا ترى أنك لو قلت بدا لهم أيهم أفضل لحسن كحسنه في علمت كأنك قلت : ظهر لهم أهد أفضل أم هذا ؟ " (٣) وهذا مبني على أن الفاعل لا يكون جملة بوجه (٤) .
 أما المبرد فعنده الفاعل مصدر دلّ عليهن بدا وتقديره بدا لهم بداء وأظهره الشاعر في قوله (٥) :

بدا لك من تلك القلوص بداءً (٦) .

وما ذهب إليه المبرد يفهم أنه لا يجيز أن تقوم الجملة مقام الفاعل أو نائبه وإنما المصدر المضر يقوم مقامه (٧) .
 قال القرطبي " قال المبرد : وهذا غلط ، لا يكون الفاعل جملة ولكنّ الفاعل ما دلّ عليه بدا وهو مصدر ؛ أي بدا لهم بداء فحذف ؛ لأن الفعل يدل عليه " (٨) .
 وقيل إنّ الفاعل محذوف ، وإن لم يكن في اللفظ ما يقوم مقامه ، وتقديره : ثم بدا لهم رأي (٩) ، ونسب ابن مالك هذا الرأي للكسائي وحده (١٠) ، ويبدو أن هذا الرأي ضعيف

(١) سورة يوسف ، الآية : ٣٥ .

(٢) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ١٤١/٢ ، ومشكل اعراب القرآن : ٤٣٠/١ ، والمحرر الوجيز : ٢٤٢/٣ .

(٣) الكتاب ١ / ٤٥٦ ، وينظر : الجملة العربية تأليفها واقسامها : ٢٣٠ .

(٤) ينظر : التبيان في اعراب القرآن : ٢ / ٧٣٢ .

(٥) وهو من شواهد الخصائص ١ / ٣٤٠ وقد نسبه محققها إلى محمد بن بشير الخارجي وتمامه :

لعلك والموعود صدق لقاؤه بدا لك في تلك القلوص بداء .

(٦) ينظر : البيان في غريب اعراب القرآن : ٤١ / ٢ ، والدّر المصون : ١٨١ / ٤ .

(٧) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ١٤١ / ٢ .

(٨) الجامع لأحكام القرآن : ٩ / ١٨٦ ولم أعر على قول المبرد فيما تيسر من كتبه .

(٩) ينظر : مشكل اعراب القرآن : ٤٣٠ / ١ ، والمحرر الوجيز : ٢٤٢ / ٣ ، والتبيان في اعراب القرآن : ٧٣٢/٢ .

(١٠) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٦٠٠ / ٢ .

، إذ لا حذف إلا بدليل ؛ لأنَّ اللفظ مُخل في الفهم ^(١) . وقيل : الفاعل هو نفس جملة (ليسجننه) وهذا من أصول الكوفيين وخطأه ابن عطية ^(٢) ، وقال السفاقي " وليس بشيء ؛ لأن الفاعل لا يحذف عند البصريين " ^(٣) .
وقد أختار ابو البركات الأنباري رأي المبرد ^(٤) .

وأحسن هذه الأقوال عند أبي حيان أنَّ الفاعل ضمير يعود على (السَّجْنِ) بفتح السين : أي ظهر لهم حَبْسُهُ ، ويدل على ذلك لفظة السَّجْنِ في قراءة العامة وهو بطريق اللزوم ولفظة السَّجْنِ في قراءة من فتح السين ^(٥) . ومما يجدر الإشارة إليه هو أنَّ الأستاذ عبد السلام هارون ، محقق كتاب سيبويه وهو يقابل نسخ مخطوطات الكتاب وهما نسختنا : أ و ب ذكر قولاً لسيبويه هذا نصّه : " بدا فعل والفعل لا يخلو من فاعل ، ومعناه عند النحويين أجمعين : بدا لهم بدؤوا قالوا ليسجننه . وإثما اضمروا البدو ؛ لأنّه مصدر يدلّ عليه قوله : بدا لهم .. ولا يكون لَيْسَجُنَّه بدلاً من الفاعل ؛ لأنه جملة ، والفاعل لا يكون جملة " ^(٦) .

وهذا النص يعني أن سيبويه لم يقل بأن الجملة يمكن أن تتوب مناب الفاعل . وقد أقرَّ الدكتور فاضل السامرائي ورود الجملة فاعلاً إذ قال : " جملة الفاعل ونائبه وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَجُنُّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾ ونحو (ظهر لي أقام زيد ؟) ^(٧) .

(١) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٣ / ١١١ .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز : ٣ / ٢٤٢ ، والبحر المحيط ٧ / ٢٧٤ ، والدر المصون ٤ / ١٨١ .

(٣) المجيد في اعراب القرآن المجيد : ١١٥ .

(٤) ينظر : البيان في غريب اعراب القرآن " ٢ / ٤١ .

(٥) ينظر : البحر المحيط : ٦ / ٢٧٤ والمجيد في اعراب القرآن المجيد : ١١٥ ، والدر المصون : ٤ / ١٨١ ؛

وهي قراءة عثمان ، وزيد بن علي والزهرى وأبن ابي اسحاق وأبن هرمز ويعقوب : ينظر: المحرر الوجيز

: ٣ / ٤١ ؛ والدر المصون : ٤ / ١٨١ .

(٦) الكتاب : ٣ / ١١٠ هامش الأستاذ عبد السلام هارون .

(٧) ينظر : الجملة العربية : ٢٣٠ .

٩ / ومنه حذف المفعول به

ذهب ابو جعفر النحاس في إعراب (محرراً) من قوله تعالى
 ﴿ إِذْ قَالَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾^(١) ، إلى أنه
 حال، أو نعت لمفعول به محذوف أي: نذرت لك ما في بطني غلاماً مُحَرَّرًا^(٢) ، وهذا ما
 قال به مكي القيسي^(٣) ، وأبو البركات الأنباري^(٤) ، وأبو البقاء العكبري^(٥) ، واعترض
 ابن عطية على القول الثاني ؛ لأنه يرى أن (نَذَرَ) استوفى مفعوله (ما في بطني) ،
 فلا يتعدى إلى مفعول آخر^(٦) ، قال أبو حيان : " ويحتمل نصبه على المصدر بمعنى (
 تحرير) ، والجواز مجيء المصدر على زنة المفعول من كل فعل زائد على ثلاثة أحرف
 وبحذف المضاف تقديره : نذرت لك ما في بطني نذر تحرير ، أو مصدر من معنى (
 ونذرت) ؛ لأنّ نذرتُ لك " قررت لك " ^(٧) . ولم يذكر الأخفش سوى وجه الحال وهذا عند
 أغلب معربي القرآن الكريم^(٨) ، ويبدو لنا أن أول من أشار إلى الوجه الثاني هو الزجاج
 إذ قال : " ومعنى نذرت لك ما في بطني محرراً " أني جعلته خادماً يخدم في متعبداتنا ،
 وكان ذلك جائزاً لهم " ^(٩) ، أي أن الزجاج يذهب إلى حذف الموصوف وإقامة الصفة
 مقامه ، والرأي الأول أولى من جهة التفسير ، وسياق الكلام والإعراب ، والله أعلم .

(١) سورة آل عمران ، الآية : ٣٥ .

(٢) ينظر : اعراب القرآن : ١ / ٣٢٤ .

(٣) ينظر : مشكل اعراب القرآن ١ / ١٣٦ .

(٤) ينظر : البيان في غريب اعراب القرآن : ١ / ٢٠٠ .

(٥) ينظر : التبيان في اعراب القرآن : ١ / ٢٥٤ .

(٦) ينظر : المحرر الوجيز : ١ / ٤٢٣ .

(٧) البحر المحيط : ٣ / ١١٥ ، وينظر : الدر المصون : ٢ / ٧١ .

(٨) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ٢٠٠ ، والدر المصون : ٢ / ٧٢ .

(٩) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٤٠١ .

١٠ / ومنه حذف المفعول لأجله

في قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ (١) .

اختلف النحويون في موضع المصدر المؤول " أن تَضِلُّوا " على ثلاثة أقوال ذكرها أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم .

الأول : قول الفراء والكسائي أي : لئلا تضلوا و (لا) مقدره محذوفة من الكلام (٢) وهذا القول أكدّه الفراء إذ قال : " معناه : ألا تضلوا ، ولذلك صلحت (لا) في موضع أن . هذه محنة لـ (أن) إذا صلحت في موضعها لئلا وكيلاً صلحت لا " (٣) .
وهذا القول خطأ عند البصريين ؛ لأن (لا) لا تحذف عندهم (٤) .

الثاني : قول المبرد وجماعة من البصريين والتقدير عندهم : كراهة أن تضلوا ، ثم حذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه وهو مفعول له (٥) ، على هذين التقديرين مفعول (يبين) محذوف : أي يبين لكم الحق (٦) .

الثالث : إن المعنى يبين الله لكم الضلالة ؛ لتجتنبوها (٧) ، والراجح عندي قول المبرد وجماعة البصريين ؛ لأنّ حذف المضاف أشيع من حذف (لا) النافية ، فهي حرف جاء المعنى ، ولا يستقيم الكلام بحذفها والله أعلم .

١١ / حذف المنادى

-
- (١) سورة النساء / الآية : ١٧٦ .
(٢) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ١ / ٤٧٧ ، ومشكل اعراب القرآن : ١ / ٢١٦ ، والمحمر الوجيز : ١٤٢/٢ ، البيان في غريب اعراب القرآن : ١ / ٢٨١ ، والجامع لأحكام القرآن : ٦ / ٢٩ ، والتبيان في اعراب القرآن : ١ / ٤١٤ ، والدّر المصون : ٢ / ٤٧٥ .
(٣) معاني القرآن : ١ / ٢٩٧ ، وهذا القول ذكره أبن جرير الطبري بلا غزو لأحد ينظر : جامع البيان : ٦ / ٣١ .
(٤) ينظر : معاني القرآن وعرابه للزجاج : ٢ / ١٣٧ ، واعراب القرآن للنحاس : ١ / ٤٤٧ ، ومشكل اعراب القرآن : ١ / ٢١٦ ، والمحمر الوجيز : ٢ / ١٤٢ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ١ / ٢٨١ .
(٥) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ١ / ٤٧٧ ، والمحمر الوجيز : ٢ / ١٤٢ ، والكشاف : ١ / ٦٣٣ .
(٦) ينظر : المجيد في اعراب القرآن المجيد : ٣٨ .
(٧) ينظر : مشكل اعراب القرآن : ١ / ٢١٦ ، والتبيان في اعراب القرآن : ١ / ٤١٤ ، والدّر المصون : ٢ / ٤٧٥ .

ومنه اختلافهم في المحذوف من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا ﴾ ^(١). اختلف النحويون في اعراب قوله تعالى (يا ويلنا) على وجهين : أحدهما : أن يكون منادى مضافاً ، فوي منادى و (نا) فهو المضاف إليه .
والثاني : أن يكون المنادى محذوفاً . وويلنا ينصب على المصدر والتقدير : قالوا يا هؤلاء ويلاً لنا، فلما أضاف حذف اللام الثانية وهذا القول جارٍ على مذهب البصريين ^(٢).

وعند الكوفيين فيما نقل عنهم أصحاب كتب اعراب القرآن أن اللام المحذوفة هي اللام الأولى ، وأصله عندهم وي لنا ،وي كلمة برأسها ولنا جار ومجرور وقد أجازوا : ويل زيد بفتح اللام وهي عندهم لام الجر ، وقد ردهم أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم إذ قال مكي القيسي : " ولام الجر لا تفتح مع غير المضمّر ، وأجازوا الضم ، وفي ذلك دليلٌ بين ظاهر أن الثانية هي المحذوفة " ^(٣) . وهذا قول أبي البركات الأنباري أيضاً ^(٤) . ولا معنى لقول الكوفيين إلا بتأويل بعيد هو أن يكون : يا عجبٌ لنا؛ لأنّ وي تفسر بمعنى أعجب متاً وهذا تأويلٌ بعيد . والله أعلم .

١٢ / حذف المستثنى منه

-
- (١) سورة يس ، الآية : ٥٢ .
(٢) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٧٢٧ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢ / ٢٢٩ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ٢ / ٢٩٧ . ٢٩٨ ، والمحرر الوجيز : ٤ / ٤٥٧ ، والدر المصون ٥ / ٤٨٨ .
(٣) مشكل اعراب القرآن : ٢ / ٣٣٠ .
(٤) ينظر : البيان في غريب اعراب القرآن : ٢ / ٢٩٨ .

منع البصريون الاستثناء من المحذوف ، وقد جَوَّز ذلك الفراء ففي قوله تعالى : ﴿ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ﴾ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴿ ١ ﴾ ، قوله تعالى : (الا من ظلم) استثناء منقطع في موضع نصب (٢) . والمعنى عند الفراء : اني لا يخاف لدي المرسلون انما الخوف على غيرهم ثم استثنى فقال إِلَّا مَنْ ظَلَمُوا (٣) ، أي أنه متصل عنده لكن من جملة محذوفه تقديره : إنما يخاف غيرهم إِلَّا مَنْ ظَلَمُوا (٤) . وقد استبعد أبو جعفر النحاس قول الفراء ؛ لأنه استثناء من شيء لم يذكر ولو جاز هذا لجاز : اني لا أضرب القوم إِلَّا زيداً ، بمعنى : لا أضرب القوم إنَّما : أضرب غيرهم إِلَّا زيداً بمعنى : لا أضرب القوم إنَّما : أضرب غيرهم إِلَّا زيداً . وهذا ضد البيان ، والمجيء بما لا يعرف معناه (٥) . وقول الفراء مُسْتَبْعِد عند ابن قتيبة ؛ لأن العرب إنَّما تحذف من الكلام ما يدل عليه ما يظهر ؛ وليس في ظاهر الكلام . على ما في باطنة (٦) ولا حذف إلاً بدليل والله أعلم بالصواب .

(١) سورة النمل ، الآية : ١٠ . ١١ .

(٢) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٥١٠ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢ / ١٤٦ ، والبيان في اعراب غريب اعراب القرآن : ٢ / ٢١٩ ، والتبيان في اعراب القرآن : ١ / ١٠٥ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٢٨٧ ، واعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٥١٠ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢ / ١٤٦ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ١٦٠ .

(٤) ينظر : البحر المحيط : ٨ / ٢١٤ ، والدر المصون : ٥ / ٢٩٨ .

(٥) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٥١٠ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢ / ١٤٦ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ٦١ ، والبحر المحيط : ٨ / ٢١٤ ، والدر المصون : ٥ / ٢٩٨ .

(٦) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٢١٩ .

١٣ / ومنه حذف جواب القسم

نقل لنا أصحاب كتب الاعراب اختلاف النحويين في جواب

القسم من قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾ ^(١) ، وذكروا لنا ثلاثة أوجه للجواب :

أولها : قوله تعالى : (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ) : أي لقتل ^(٢) ، وهذا قول الأخفش قال : " كأنه قال : قُتِلَ أصحاب الأخدود والسماء ذات البروج ^(٣) " .

وثانيها : قيل جوابه : (إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ) وهو قول المبرد ^(٤) وتبعه الزجاج ^(٥) .

وثالثها : قيل إن الجواب محذوف ؛ أي لتبعثن ^(٦) ورجحه أبو البقاء العكبري ^(٧) ، وقد ردَّ المبرد قول الأخفش ؛ لأنه يدعى الجواب قوله تعالى : (إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ) قال : " وإنما وقع القسم على قوله : إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ " .

وقد قال قومٌ إنما وقع على " قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ " وحذفت اللام لطول الكلام وليس القول عندنا إلا الأول ؛ لأنَّ هذه الاعتراضات تؤكد ^(٨) ، وقول الأخفش ليس بمرض عند أبي جعفر النحاس إذ لا يجوز عنده " والله قام زيد بمعنى " قام زيد والله " ^(٩) .

أما القول الثالث الذي ذكره أصحاب كتب اعراب القرآن فهو للفراء إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة : " فأنه ما ترك فيه الجواب ثم استؤنف موضع الجواب بالخبر " ^(١٠) ، وتبعه أبو بكر بن الأنباري ^(١١) ، والزمخشري الذي قال : " فإن قلت : أين جواب القسم ؟

(١) سورة البروج ، الآية : ١ .

(٢) ينظر : مشكل اعراب القرآن : ٢ / ٤٦٧ ، والمحزر الوجيز : ٥ / ٤٦٢ ، والبيان في غريب اعراب

القرآن : ٢ / ٥٥ ، والتبيان في اعراب القرآن : ٢ / ١٢٨٠ .

(٣) معاني القرآن : ٢ / ٥٣٥ ؛ وينظر : الدر المصون : ٥ / ٥٠٢ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٢ / ٣٣٧ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وعرابه : ٥ / ٣٠٧ .

(٦) ينظر مشكل اعراب القرآن : ٢ / ٤٦٧ .

(٧) ينظر : التبيان في اعراب القرآن : ٢ / ١٢٨٠ .

(٨) المقتضب : ٢ / ٣٣٧ ، والبحر المحيط : ١٠ / ٤٤٣ ، والدر المصون : ٥ / ٥٠٢ .

(٩) ينظر : اعراب القرآن ٣ / ٦٦٦ .

(١٠) معاني القرآن : ٣ / ٢٥٣ .

(١١) ينظر : ايضاح الوقف والابتداء : ٢ / ١٧٢ .

قلت : محذوف يدل عليه قوله : قُتِلَ أصحاب الأعدود " كأنه قيل : أقسم بهذه الأشياء أنهم ملعونون ، يعني كفار قريش كما لعن أصحاب الأعدود .. " (١) ، وهذا عندنا أقرب الأوجه ؛ لأن الآية فيها معنى الدعاء عليهم بالقتل وهذا الأسلوب مُتداول بين الناس ، والله أعلم .

(١) الكشف : ٤ / ٧٣٠ ، وينظر : الدر المصون ٥ / ٥٠٢ .

١٤ / ومنه حذف جواب الشرط

اختلف النحويون في تقدير جواب الشرط في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾ (١) ، ولهم في ذلك أقوال نقلها لنا أصحاب كتب إعراب القرآن :

أولها : أنَّ الجواب محذوف ، والتقدير : لكان هذا القرآن (٢) وحذف إيجازاً لوجود دليل عليه (٣) ، وقيل التقدير : لما آمنوا به (٤) .

ثانيها : ينسب للكسائي وهو أن المعنى وددنا أن قرأنا سُيِّرَتْ به الجبال فهذا بغير حذف (٥) .

ثالثها : للفرء رأيان في ذلك أحدهما : الجواب متقدم ، وفي الكلام تقديم وتأخير ، أي وهم يكفرون بالرحمن لو أنزلناه عليهم ، وفعلنا بهم ما اقترحوا ، والآخر : يجوز عنده أن يكون الجواب متروكاً ؛ " لأن أمره معلوم : والعرب تحذف جواب الشيء إذا كان معلوماً إرادة الإيجاز ... " (٦) .

وهذا الرأي استحسنته أصحاب كتب الاعراب ، وتناولوه في كتبهم إذ قال الزجاج : " تُرك جواب (لو) ؛ لأن في الكلام دليلاً عليه " (٧) ، وهذا ما أيده أبو جعفر النحاس أيضاً عندما قال " وللفرء فيه قول حسن " (٨) ، وهذا أقرب الآراء فيما نراه إلى طبيعة اللغة ؛ لأن الحذف فيها مستساغ عند وجود دليل عليه ، والذي ينسجم ومعنى الآية الكريمة .

وبهذا نرى الكسائي يتبع المنهج الكوفي الذي لا يميل إلى الإغراق في التأويل عندما ذكر أنَّ المعنى : وددنا أن قرأنا سُيِّرَتْ به الجبال ، وهذا بغير حذف .

(١) سورة الرعد ، الآية : ٣١ .

(٢) ينظر : اعراب القرآن النحاس : ١٧٢ / ٢ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ٥ / ٢ ، والمحزر الوجيز : ٣ / ٣٦٣ ، والتبيان في اعراب القرآن : ٧٥٨ / ٢ ، والدر المصون ٤ / ٢٤٢ .

(٣) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣١٩ / ٩ .

(٤) ينظر : معاني القرآن واعرابه : ١٤٨ / ٣ .

(٥) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ١٧٢ / ٢ .

(٦) معاني القرآن : ٦٣ / ٢ ، وينظر : التبيان في اعراب القرآن : ٧٥٨ / ٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣١٩ / ٩ ، والدر المصون : ٤ / ٢٤٢ .

(٧) معاني القرآن واعرابه : ١٤٨ / ٣ .

(٨) اعراب القرآن : ١٧٢ / ٢ .

١٥ / اختلافهم في حذف الجار والمجرور

في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾^(١) ، نقل لنا أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم اختلافاً بين النحويين في المحذوف من هذه الآية ، إذ نسب أبو البقاء العبكري إلى سيبويه قوله : إنَّ المحذوف (فيه) والتقدير : تجزي فيه، ثم حذف الجار والمجرور ؛ لأن الظروف يتسع فيها ويجوز فيها ما لا يجوز في غيرها^(٢) .

وهذا صحيح إذ صرح به سيبويه قائلاً : " وأما بنو تميم فيرفعون لما ذكرت لك، فيقولون : أمّا العلم فعالم ، كأنه قال : فأنا أو فهو عالمٌ به ، وكان اضمار هذا أحسن عندهم من أن يدخلوا فيه ما لا يجوز كما قال سبحانه : ﴿ يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ ﴾^(٣) ، وهذا القول نسبه الزجاج إلى البصريين وجماعة من الكوفيين^(٤) ، وعند الكسائي المحذوف في هذه الآية الهاء ؛ لأن الظروف عنده لا يجوز حذفها^(٥) . بجعل الظروف مفعولاً على السعة ، ثم تحذف الهاء من الصفة^(٦) . ونسب إلى الأخفش مخالفته لسيبويه^(٧) في هذا الشأن ، ويبدو أن هذا غير صحيح ؛ لأنني راجعت معاني القرآن للأخفش فوجدته يصرح بمثل ما قاله به سيبويه فهو يقول : فـ " نَوْنُ الْيَوْمِ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ (فِيهِ) مُضْمَرًا ، وَجَعَلَهُ مِنْ صِفَةِ الْيَوْمِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ فِيهِ شَيْئًا ، وَإِنَّمَا أَجَازَ إِضْمَارَ فِيهِ كَمَا جَازَ إِضْمَارَهُ إِلَى الْفِعْلِ ، تَقُولُ هَذَا يَوْمٌ يَفْعَلُ زَيْدٌ ، وَلَيْسَ مِنَ الْأَسْمَاءِ شَيْءٌ يُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ غَيْرَ اسْمَاءِ الزَّمَانِ وَلِهَذَا جَاءَ إِضْمَارُ فِيهِ وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّمَا أَضْمَرَ الْهَاءَ ، أَرَادَ : لَا تَجْزِيهِ ، وَجَعَلَ هَذِهِ الْهَاءَ اسْمًا لِلْيَوْمِ مَفْعُولًا كَمَا تَقُولُ : رَأَيْتُ رَجُلًا يَحُبُّ زَيْدًا : تَرِيدُ يَحِبُّهُ زَيْدٌ .. وَقَالَ قَوْمٌ : لَا يَجُوزُ إِضْمَارُ (فِيهِ) أَلَا تَرَى : أَنَّكَ لَا تَقُولُ : هَذَا رَجُلٌ قَصَدْتُ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ (إِلَيْهِ) ، وَلَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَرُغِبُ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ (فِيهِ) ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ أَسْمَاءَ الزَّمَانِ يَكُونُ فِيهِمَا مَا لَا يَكُونُ فِي غَيْرِهَا . إِنْ شِئْتَ حَمَلْتَهُ

(١) سورة البقرة ، الآية : ٤٨ .

(٢) ينظر : التبيان في اعراب القرآن : ١ / ٦٠ .

(٣) الكتاب : ١ / ١٩٣ ، وينظر : البرهان في علوم القرآن : ٣ / ١١٦ ، والدر المصون : ١ / ٢١٤ .

(٤) ينظر : معاني القرآن واعرابه : ١ / ٢٨ . ٢٩ .

(٥) ينظر : معاني القرآن واعرابه : ١ / ١٢٨ . ١٢٩ ، واعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٧٠-١٧١ والبحر المحيط

: ١ / ٣٠٧ .

(٦) ينظر : مشكل اعراب القرآن : ١ / ٤٤ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ١ / ٨٠ .

(٧) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٣ / ١١٦ .

على المفعول في السعة كأنك قلت : وآتقوا يوماً لا تجزيه نفس ، ثم ألقىت الهاء ، كما تقول : رأيت رجلاً أحب ، وأنت تريد (أحبه) " (١) .

وهذا يعني أنّ الأخفش جوّز الرأيين وقد اجازهما الفراء (٢) كذلك ، وذكر ثعلب أنّ الكسائي يجوّز الوجهين (٣) ، وهذا ما نفاه أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم ؛ لأن الظروف عنده لا يجوز حذفها ، والمحذوف عنده في هذه الآية الهاء (٤) ، وقد رجّح الزجاج قول سيبويه ومن ووافقه من النحويين إذ قال " وحذف فيه همنا سائغ ؛ لأن في مع الظرف محذوفة : تقول : أتيتك اليوم وأتيتك في اليوم " (٥) ، وقال أبو جعفر النحاس : " الذي قاله الكسائي لا يلزم ؛ لأن الظروف يحذف منها ولا يحذف من غيرها " (٦) ، أما مكي القيسي فقد اختار رأي الكسائي قائلاً : " وحذف الهاء أحسن من حذف فيه " (٧) ، ولم يذكر الوجه الحسن ، وتبعه أبو البركات الأنباري في ذلك (٨) . وجعل عبد اللطيف الزبيدي هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (٩) ، ويبدو لنا أنّ الخلاف فيها فردي وليس مذهبياً كما زعم .

ويبقى رأي سيبويه هو الأرجح ؛ لخلوه من التكلف ، إذ إنّ النحويين فصلوا الظروف من سائر الأسماء فقالوا : إنّ الحذف مع الظروف جائز ، ومع بقية الأسماء غير جائز على ما بيناه . وقول سيبويه أوثق في النفس وآنس ؛ لأنه خالٍ من التكلف والله أعلم بالصواب .

(١) معاني القرآن للأخفش : ١ / ٨٨ . ٨٩ .

(٢) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٣٢ ، واعراب القرآن للنحاس ١ / ١٧٠ . ١٧١ .

(٣) ينظر : مجالس ثعلب : ٢ / ٤٠٣ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وعرابه : ١ / ٢٨ . ٢٩ ، واعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٧٠ .

(٥) معاني القرآن وعرابه : ١ / ٢٩ .

(٦) اعراب القرآن : ١ / ١٧٠ .

(٧) مشكل اعراب القرآن : ١ / ٤٥ .

(٨) البيان في غريب اعراب القرآن : ١ / ٨٠ .

(٩) ينظر : انتلاف النصر : ٨٣ .

ب . حذف الفعل :

ومن اختلاف النحويين في التقدير ما ذكره أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ ^(١) ، إذ اختلفوا في اعراب الذين ، قال أبو جعفر النحاس : " ولم يقل : وأسّر النجوى ، والفعل متقدم ؛ لأنّ الفعل إذا تقدم الأسماء وُحِدَ ، وإذا تأخر ثني ، وجمع للضمير الذي فيه فكيف جاء هذا متقدماً مجموعاً؟ ففيه ستة أقوال :

الأول : أن يكون مرفوعاً على البذل من الواو في " أسروا " والضمير يعود على الناس ^(٢) .

ونسب هذا الرأي إلى سيبويه ^(٣) ، وهذه النسبة صحيحة إذ صرح سيبويه بذلك إذ قال : فانما يجيء على البذل ، وكأنه قال : انطلقوا فليل له : من ؟ فقال : بنو فلان . فقوله **عَجَلٌ** " ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ على هذا فيما زعم يونس " ^(٤) .

الثاني : أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير : هم الذين ظلموا ^(٥) .

الثالث : أن يكون مبتدأ والخبر " هل هذا " ؛ والتقدير : الذين ظلموا يقولون ما هذا إلا بشر مثلكم محذوف القول ، وهو كثير في كلامهم ، وهذا من أحسن الأقوال عند أبي جعفر النحاس ^(٦) .

الرابع : أن يكون منصوباً على اضمار فعل تقديره (أعني الذين) ^(٧) .

الخامس : أن يكون مجروراً صفةً للناس ^(٨)، وهذا قول الفراء قال " وإنما قيل : وأسروا ؛ لأنها للناس الذين وصفوا باللغو واللعب و (الذين) تابعة للناس مخفوضة ؛

(١) سورة الأنبياء / الآية : ٣ .

(٢) اعراب القرآن : ٢ / ٣٦٦ ، ومشكل اعراب القرآن ٢ / ٨١ ، والبيان في غريب اعراب القرآن ١٥٨/٢ .

(٣) ينظر : المحرر اللوجيز ٥ / ٧٤ ، والدر المصون : ٥ / ٧١ .

(٤) الكتاب : ١ / ٢٣٦ .

(٥) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٦٦ ، والدر المصون : ٥ / ٧١ .

(٦) ينظر : اعراب القرآن : ٢ / ٣٦٦ ، والبيان في غريب اعراب القرآن ١٥٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١ /

٣٦٧ ، والنتيان في اعراب القرآن ٢ / ٩١١ ، والدر المصون ٥ / ٧١ .

(٧) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٦٦ ، ومشكل اعراب القرآن ٢ / ٨٢ .

كأنك قلت : أقترب للناس الذين هذه حالهم ^(٢) وهذا الرأي ضعيف عند ابن عطية ^(٣) ،
وتبعه السمين الحلبي وضعفه أيضاً ^(٤) .

السادس : قول أبي عبيدة والأخفش وعندهما . (الذين) رفع بـ (أسروا) وأتى لفظ
الضمير في (أسروا) على لغة اكلوني البراغيث ^(٥) وهذا ما لم يقبله كثير من النحويين ^(٦)

وقد ذكر أبو البقاء العكبري رأياً أنفرد به وهو أن يكون (الذين) فاعلاً والواو
حرف للجمع ، لا أسم ^(٧) .

وأنكر ابن هشام تخريج آيات القرآن الكريم على لغة (أكلوني البراغيث) إذ قال :
" وقد حُمِلَ على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم منها قوله تعالى : " وأسروا النجوى
الذين ظلموا " والأجود تخريجها على غير ذلك . وأحسنُ الوجوه فيها إعراب الذين ظلموا
مبتدأ " وأسروا النجوى خبر " ^(٨) .

وأحسن ما قيل عند أبي جعفر النحاس " هو أن يكون التقدير : يقول الذين ظلموا
، وحذف القول مثل والملائكة يدخلون عليهم من كل بابٍ سلامٍ عليكم " فالدليل على
صحة هذا الجواب أن بعده : ﴿ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ ^(٩) ﴿ ^(١٠) .

ومن حذف الفعل :

-
- (١) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٦٦ ، ومشكل اعراب القرآن ٢ / ٨٢ .
(٢) معاني القرآن : ٢ / ١٩٨ .
(٣) ينظر : المحرر الوجيز ٥ / ٧٤ .
(٤) ينظر : الدر المصون : ٥ / ٧١ .
(٥) ينظر : مجاز القرآن ٢ / ٣٤ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٢ / ٤١٠ ، واعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٦٦ ،
ومشكل اعراب القرآن : ٢ / ٨١ .
(٦) ينظر : شرح شذور الذهب : ١٧٩ .
(٧) ينظر : التبيان في اعراب القرآن ٢ / ٩١١ .
(٨) شذور الذهب : ١٧٩ .
(٩) سورة الأنبياء ، الآية : ٣ .
(١٠) اعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٦٦ ، وينظر الدر المصون : ٥ / ٧١ .

قوله تعالى : ﴿ فَأَيُّ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ (١) ، قال أبو البقاء العكبري (ذكرًا) : تمييز ، وهو في موضع مشكل (٢) ؛ وذلك أن أفعل تضاف إلى ما بعدها إذا كان من جنس ما قبلها ؛ كقولك : ذكرك أشد ذكر ، ووجهك أحسن وجه ؛ أي أشد الأنكار ، وأحسن الوجوه . وإذا نصبت ما بعدها كان غير الذي قبلها ؛ كقولك : زيد أفره عبداً ، فالفراهة للعبد لا لزيد . والمذكور قبل أشد ها هنا هو الذكْرُ ، والذكر لا يذكر حتى يقال : الذكر أشد ذكراً ؛ وإنما يقال : الذكر أشد ذكراً بالإضافة ؛ لأن الثاني هو الأول (٣) .

وعند مكى القيسي : يكون منصوب باضمار فعلٍ ، قال " تقديره " : أو أذكروه ذكراً أشد ذكراً من ذكركم آباءكم فيكون نعتاً لمصدر في موضع الحال (٤) ، أي أذكروه مبالغين في الذكر له (٥) .

وذكر السمين الحلبي قولاً نسبته إلى أبي علي الفارسي وابن جني مفاده أن يكون معطوفاً على محل الكاف في " كذركم " ؛ لأنها عندهما نعتٌ لمصدر محذوف ، تقديره : ذكراً كذركم آباءكم أو أشد ، وجعلوا الذكر مجازاً كقولهم : شعرٌ شاعرٌ (٦) .

قال أبو البقاء العكبري " وعندي أن الكلام محمول على المعنى ، والتقدير : أو كونوا أشد ذكراً لله منكم لآبائكم ؛ ودل على هذا المعنى قوله تعالى : " فاذكروا الله " أي كونوا ذاكريه ؛ وهذا أسهل من حمله على المجاز (٧) . وبهذا التقدير يكون أبو البقاء قد خرج من اشكالية أسم التفضيل بحمله على المعنى . وقد آختر القرطبي هذا الرأي ، إذ قال بنصبه على التمييز (٨) .

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٠٠ .

(٢) التبيان في اعراب القرآن : ١ / ١٦٤ .

(٣) ينظر : المحرر الوجيز : ١ / ٤٩٩ .

(٤) مشكل اعراب القرآن : ٢ / ٩٠ ، وينظر : الدر المصون ١ / ٤٩٨ .

(٥) ينظر : الدر المصون : ١ / ٤٩٨ .

(٦) ينظر : الدر المصون ١ / ٤٩٨ .

(٧) التبيان : في اعراب القرآن : ١ / ١٦٤ ، وينظر : البحر المحيط ٢ / ٣٠٧ ، والدر المصون ١ / ٤٩٩ .

(٨) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٢ / ٤٣٢ .

ومنه :

قوله تعالى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا ﴾ (١) .

ذكر أبو البقاء العكبري اختلاف النحويين في هذه الآية ، ومنشأ هذا الاختلاف أنّ موضع (كاد) إذا نُفِيتِ وَقَعَ الفعل ، وأكثر المفسرين على أن المعنى أنّه لا يرى يده (٢) وعلى هذا التقدير ذكر العكبري ثلاثة أوجه :

أولها : أنّ التقدير : لم يرها ، ولم يكد ، نسبة إلى جماعة من النحويين (٣) ، وهذا القول ذكره أبو عبيدة (٤) ، والزجاج (٥) وهو غير مرضٍ عند أبي البقاء ؛ " لأنّ قوله لم يرها جزم ينفي الرؤية ، وقوله تعالى : " لم يكد " إذا أخرجها عن مقتضى الباب كان التقدير : ولم يكد يراها ، كما هو مصرح به في الآية ، فإن أراد هذا القائل لم يكد يراها ، وأنه رآها بعد جهدٍ تناقض ؛ لأنه نفى الرؤية ثم اثبتها " (٦) .

الوجه الثاني : أن (كاد) زائدة وهو بعيد عند العكبري أيضاً (٧) ، ونسب هذا الرأي إلى الفراء (٨) ونسبه السّمين إلى أبي بكر آبن الأنباري (٩) .

الوجه الثالث : أن كاد اخرجت ها هنا على معنى : قارب ، والمعنى لم يقارب رؤيتها وإذا لم يقاربها باعدها (١٠) . ونسب القرطبي إلى المبرد قوله : يعني لم يرها إلا بعد الجهد ، كما تقول ما كدت أراك من الظلمة ، وقد رآه بعد يأس وشدة (١١) .

(١) سورة النور ، الآية : ٤٠ .

(٢) ينظر : التبيان في اعراب القرآن : ٩٧٣/٢ ، والمحزر الوجيز : ٤ / ١٨٨ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٤٦٦ .

(٣) ينظر التبيان في اعراب القرآن : ٩٧٣ / ٢ .

(٤) ينظر : مجاز القرآن ٢ / ٦٧ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وعرابه : ٤ / ٤٨ .

(٦) التبيان في اعراب القرآن : ٩٧٣ / ٢ .

(٧) ينظر : التبيان في اعراب القرآن : ٩٧٤ / ٢ .

(٨) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٢ / ٢٨٥ وليس في معاني القرآن ما يثبت ذلك .

(٩) ينظر : الدر المصون : ٥ / ٢٣٤ .

(١٠) ينظر : التبيان في اعراب القرآن : ٩٧٤ / ٢ ، والمحزر الوجيز : ٤ / ١٨٨ . ونسب ابن مالك هذا الرأي الأخفش . ينظر : شرح الكافية الشافية : ١ / ٤٦٩ .

(١١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٢ / ٢٨٥ .

أما المعنى الثاني : فأنه يحتمل أنه رآها بعد عسر وشدة (١) . قال أبو البقاء العكبري " التشبيه على هذا صحيح ؛ لأنه مع شدة الظلمة إذا أخذ نظره إلى يده وقربها من عينه رآها " (٢) وليس هذا على صحة الكلام .

وقد اعترض السمين الحلبي على أن " كاد " نفيها اثبات قال : " أنه غير صحيح وليس هو قول الأكثر ، وإنما غرهم في ذلك آية البقرة (٣) ، وهذا ما أكدّه ابن هشام إذ قال " والصواب حكمها حكم سائر الأفعال في أن نفيها نفي ، وإثباتها اثبات ، وبيانه أن معناها : المقاربة ، ولا شك أن المعنى (كاد يفعل) قارب الفعل ، وأن معنى (ما كاد يفعل) ما قارب الفعل ، فخيرها منفي دائماً ، أما إذا كانت منفية فواضح ؛ لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً حصول ذلك الفعل ، ودليله " إذا أخرج يده لم يكده يراها ؛ ولهذا كان أبلغ من أن يقال (لم يراها) ؛ لأن من لم يرَ قد يقارب الرؤية .. " (٤) .

والأرجح من هذه الأقوال أن يكون حكم كاد حكم سائر الأفعال في أن معناها النفي إذا صاحبها حرّف نفي ، والإثبات إذا لم يصحبها .

(١) ينظر : المحرر الوجيز : ٤ / ١٨٨ .

(٢) ينظر : التبيان في اعراب القرآن : ٢ / ٩٧٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٤٦٩ .

(٣) الدر المصون : ٥ / ٢٢٤ يعني الآية ٧١ وهي قوله تعالى : ﴿ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ .

(٤) مغني اللبيب : ٨٦٩ .

ج . حذف الحرف

ومنه :

١ . حذف حرف النداء (يا) مع النكرة والمبهم

في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ ^(١) ، للنحويين في توجيه إعراب

هذه الآية وجوه منها :

أنتم ، مبتدأ وهؤلاء خبر ، وتقتلون جملة فعلية في موضع نصب على الحال من (أولاء) ؛ لأنه لا يستغني عنها ، كما أن نعت المبهم لا يستغني عنه فذلك حاله ^(٢) .

وقيل : (هؤلاء) منادى أي (يا هؤلاء) ونسب مكي القيسي هذا الرأي للكوفيين ^(٣) ونسبه أبو حيان للفراء وحده ^(٤) وتبعه السمين الحلبي ^(٥) ، وقد أجاز أبو بكر ابن الأنباري حذف حرف النداء ^(٦) . وهو قول ابن جرير الطبري أيضاً ^(٧) ، وهذا ما أكدّه ابن يعش قال : " وقد أجاز قوم من الكوفيين (هذا أقبل على ارادة النداء وتعلقوا له بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ قالوا : المراد يا هؤلاء وقد عمل المتنبّي في قوله : هذي بَرَزْتِ لَنَا فَهَجْتِ رَسِيْسَا ^(٨) ، وردّ وهما بأن الآية يحمل فيها أن يكون (هؤلاء) منصوباً باضمار (أني) أو أن (أنتم) مبتدأ والخبر (هؤلاء) وحملوا قول المتنبّي على الإشارة إلى المصدر أي هذه البرزة أو على الظرف على ارادة المرّة " ^(٩) .

(١) سورة البقرة ، الآية : ٨٥ .

(٢) ينظر : مشكل اعراب القرآن : ١ / ٥٩ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ١ / ١٠٣ ، والتبيان في اعراب القرآن : ١ / ٨٦ ، والمحزر الوجيز : ٢ / ١٧٤ ، والبحر المحيط : ١ / ٤٦٧ ، والمجيد في اعراب القرآن المجيد : ٣٢٢ .

(٣) ينظر : مشكل اعراب القرآن : ٢ / ٢٥٨ ؛ ينظر : المجيد في اعراب القرآن المجيد : ١١٠ .

(٤) ينظر : البحر المحيط : ١ / ٤٦٧ ، ولم أعثر على قول للفراء يؤكد ذلك .

(٥) ينظر : الدرّ المصون : ١ / ٢٨٤ .

(٦) ينظر : شرح القوائد السبع الجاهليات : ٤٢ ، ٣٧٨ ، والدراسات النحوية واللغوية في شرح القوائد السبع : ١١٠ .

(٧) ينظر : جامع البيان : ١ / ٣١٤ .

(٨) الديوان : ١ / ٣٠١ ، وتاممه : ثُمَّ أَنْثَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسَا .

(٩) شرح المفصل : ٢ / ١٦ ، وينظر : شرح الكافية للرضي : ١ / ١٦٠ .

وهذا الذي قال به الكوفيون لا يجوز عند البصريين ؛ لأنّ (أولاء) مبهم ولا يحذف حرف النداء مع المبهم ^(١) . قال سيبويه " ولا يحسن أن تقول : (هذا) ، ولا (رجل) ، وأنت تريد (يا هذا) ، ويا (رجل) ، ولا تقول ذلك في المبهم ؛ لأنّ الحرف الذي ينبّه به لزم المبهم ، كأنه صار بدلاً من (أيّ) حين حذفته ، فلم تقل : (يا أيّها الرجل) ولا (يا أيّها) ... وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر " ^(٢) . أي أنّ علة منعه أن حرف النداء إنما يحذف مما لا يحسن أن يكون وصفاً (لأيّ) نحو زيد وعمرو و (هؤلاء) يحسن أن يكون وصفاً (لأيّ) نحو (يا أيها هؤلاء) فلا يجوز حذف حرف النداء منه ^(٣) ، وقد وافق سيبويه في هذا جمع من النحويين ^(٤) . وقد أشار أحد الباحثين إلى أن السيرافي ، والشنتمري ، وآبن ولاد . قد نسبوا إلى المبرد أنّه خطأ سيبويه في منعه حذف حرف النداء من النكرة ، وما وجدّه في المقتضب يثبت أنّ المبرد لم يخالف سيبويه في منعه حذف حرف النداء ^(٥) . ونحن نقول : إنّ هذه المسألة يمكن عدّها من المسائل التي خالف فيها المبرد سيبويه ، ولكنه رجع عنها ؛ لأنّ أسلوبه في المقتضب لا يختلف عن أسلوب سيبويه في هذه المسألة ^(٦) ، في حين نجد آبن ولاد ينسب له مخالفته لسيبويه في هذه المسألة ^(٧) ، وربما عدّل المبرد عن رأيه هذا في بعض كتبه التي لم تصل إلينا . والله أعلم بالصواب .

(١) ينظر : مشكل اعراب القرآن : ١ / ٥٨ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ١ / ١٠٣ ، والمحرر الوجيز : ١ / ١٧٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٢٠ ، والبحر المحيط : ١ / ٢٦٧ ، والدر المصون : ١ / ٢٨٤ ، وشرح الاشموني : ٣ / ١٣٦ .

(٢) الكتاب : ١ / ٣٢٥ ، وينظر : ضرائر الشعر : ٤١ ، وظاهرة المنع في النحو العربي مازن عبد الرسول الزبيدي : ٢٩١ .

(٣) ينظر : البيان في غريب اعراب القرآن : ١ / ١٠٣ ، واسرار العربية : ٢٠٨ ، وشرح المفصل : ١٥ / ٢ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٥٨ ، ومجالس ثعلب : ١ / ٢١١ ، والأصول في النحو : ١ / ٣٢٩ ، ٣٣٨ ؛ والبيان في غريب اعراب القرآن : ١ / ١٠٣ ، والمحرر الوجيز : ١ / ١٧٤ ، والبحر المحيط : ١ / ٤٦٧ ؛ وشرح الاشموني : ٣ / ١٣٦ .

(٥) ينظر : ظاهر المنع في النحو العربي مازن عبد الرسول : ٢٩١ .

(٦) ينظر المقتضب : ٤ / ٢٥٨ .

(٧) ينظر : الانتصار لسيبويه على المبرد : ١٤٩ .

٢ . ومنه هل : يجوز حذف همزة الاستفهام من غير (أم) المعادلة ؟

في قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (١) ،
نسب أبو جعفر النحاس رأياً إلى الأخفش في هذه الآية ينص على " أن هذا استفهام كان
قال : أو تلك نعمة تمُنُّها ؟ ثم فسر فقال : أن عَبَّدت بني اسرائيل وجعله بدلاً من النعمة
(٢) ، ويبدو أن هذه النسبة صحيحة إذ نص عليها الأخفش (٣) . ورده أبو جعفر النحاس
قال : " وهذا لا يجوز ؛ لأنَّ ألف الاستفهام يحدث معنى وحذفها محال ، إلا أن يكون في
الكلام (أم) فيجوز حذفها في الشعر ، ولا أعلم بين النحويين في هذا اختلافاً إلا شيئاً
قاله الفراء قال : يجوز حذف ألف الاستفهام في أفعال الشك وحكى : ترى زيدا منطلقاً
بمعنى (أتري) ، وكان علي بن سليمان (الأخفش الصغير) يقول في مثل هذا
" إنما أخذه من الألفاظ العامة " (٤) ، وهذا ما ذهب إليه ابن جرير الطبري وهو من حدّاق
الكوفيين الذي أنكر حذف همزة الاستفهام من غير أم المعادلة (٥) .

قال ابن عطية : " وهذا لا يجوز إلا إذا عادلتها (أم) كما قال " ترد من الحي أم
تبتكر " (٦) ، وهذا الرأي ذكره أبو جعفر النحاس هو مذهب سيبويه والخليل قال سيبويه :
وزعم الخليل أن قول الأخطل (٧) :

كذبتك عنيك أم رأيت بواسطٍ غَسَّ الظلام من الرباب خيالاً

... ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام ويحذف الألف (٨) ، وهذا مذهب
المبرد أيضاً (٩) ، ويبدو أن الباقلوي أجاز حذف الهمزة في الكلام إذا دلَّ عليها دليلٌ وذكر

(١) سورة الشعراء ، الآية : ٢٢ .

(٢) اعراب القرآن : ٢ / ٤٨٤ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٤ / ٢٢٨ ، والجامع لأحكام القرآن ١٣ / ٩٦ ،
والبحر المحيط : ٨ / ١٤٨ ، والدر المصون : ٢ / ٤٠١ ، والجنى الداني : ١٠٠ ، ومغني اللبيب : ٢٠ .

(٣) ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٤٢٦ .

(٤) اعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٤٨٤ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ٩٦ ، والبحر المحيط
١٤٨/٨ .

(٥) ينظر : جامع البيان : ٩ / ٤٣ .

(٦) المحرر الوجيز : ٤ / ٢٢٨ .

(٧) ينظر : الديوان : ١ / ١٠٥ .

(٨) الكتاب : ١ / ٤٨٤ . ٤٨٥ .

(٩) ينظر : الكامل : ٣ / ١٧٨ .

من ذلك قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ ^(١) ، أي: أقتال فيه ^(٢) ، وبهذا الرأي يكون قد وافق الأخفش . وممن وافق الأخفش أبو البقاء العكبري قال : " وتلك حرف استفهام محذوف ؛ أي وتلك ^(٣) وهذا رأي القرطبي أيضاً ^(٤) ، ومن تبع الاخفش من المتأخرين ابن مالك ^(٥) ، وابن هشام ^(٦) .

ولعلّ القول الراجح من هذه الأقوال هو الذي يجيز حذف الهمزة إن دلّ عليها دليل مطلقاً، وعدم حصر ذلك على الشعر، ويُدلّ على ذلك كثرة الاستعمال فنحن نحذف كثيراً من دون أم المعادلة والحذف جائز بدليل .

(١) سورة البقرة / الآية : ٢١٧ .

(٢) ينظر : الجواهر ، للباقولي : ٣٥٢/١ وهو الكتاب المطبوع بأسم اعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج .

(٣) ينظر التبيان : ٢ / ٩٩٥ .

(٤) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣ / ٩٦ .

(٥) ينظر : الجنى الداني : ٨٠ .

(٦) ينظر : مغني اللبيب : ٢٠ .

٣ . ومنه حذف النون من الفعل (يكن) (١)

ومما نقله لنا أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم الخلاف بين سيبويه والمبرد في حذف النون من الفعل (يكن) في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴾ (٢) .

قال أبو جعفر : " حذف النون لكثرة الاستعمال ، ولو جيء بها لكان جيداً في غير القرآن ، وقال محمد بن يزيد : أشبهت النون التي تحذف في الجزم في قولنا : يقومان ، ويقومون " (٣) .

وحذف النون لكثرة الاستعمال نسب إلى سيبويه (٤) ، وهذه النسبة صحيحة إذ يرى سيبويه أنَّ العلة في ذلك هي كثرة الاستعمال قال : " لأنَّ الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثله ألا ترى أنك تقول : لم أكُ ولا تقول لم أق إذا أردت أفلُ ، وتقول : لا أدِر كما تقول : هذا قاضٍ ، وتقول : لم أبُل ولا تقول : لم أرام ، فالعرب مما يغيرون الأكثر من كلامهم عن حال نظائره .. " (٥) .

وما نسبة أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم إلى المبرد من أنه يرى أنَّ النون في (يكن) أشبهت النون التي تحذف في الجزم في قولنا : يقومان ، ويقومون (٦) صحيح إذ ذهب المبرد على ما بينا إلى أنَّ حذف النون من (يكن) تشبهاً لها بـ (نون الاعراب) فهو يقول : " ومن المحذوف ما يحذف استخفافاً من الشيء ؛ لأنه لا يكون أصلاً في بابه ، ويكون الحرف الذي في آخره من الحروف التي أمرها الحذف أو مضارعاً لها . فمن ذلك قولهم : لم أبُل ، ولم يكُ ، ولا أدِر أما قولهم : (لم يكُ) فإنَّ الحد (لم يكُن) وهو الوجه ، أسكنت النون للجزم ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، كما تقول : لم أفلُ ، ولم أبِع .. فحذفت سكونها استخفافاً ، فإن تحركت النون لم يجر حذفها تقول : لم يكُ زيدٌ منطلقاً ، ولا تقول : لم يكُ الرجل ؛ لأنها تتحرك ها هنا لالتقاء الساكنين إذا قلت : لم يكن

(١) حذف النون من (يكن) المجزومة في القرآن الكريم سبع عشرة مرةً .

(٢) سورة المدثر ، الآية : ٤٣ .

(٣) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٥٤٩ ، وينظر : مشكل اعراب القرآن : ٢ / ٢٦٥ ، والمحرم الوجيز : ٤ / ٥٥٦ ، والبيان في غريب اعراب القرآن : ٣٣٠ / ٢ ؛ والجامع لأحكام القرآن : ٣٠٧ / ١٥ .

(٤) ينظر : مشكل اعراب القرآن : ٢ / ٢٦٥ ، والمحرم الوجيز : ٤ / ٥٥٦ ، والبرهان في علوم القرآن : ٣ / ١٠٦ .

(٥) الكتاب : ١ / ٣١٠ .

(٦) ينظر : اعراب القرآن : ٣ / ٥٤٩ .

الرجل ^(١) وهذا القول ردّه ثعلب ، إذ لو كان كما قال لحذفت النون في قولنا : لم يَصُنْ زيدٌ نَفْسَهُ ^(٢) .

وذهب ابو علي الفارسي إلى أن العلة في حذف النون من الفعل يكن هي تشبيهاً بحرف العلة : الياء ، والواو إذ قال : " كأن الجازم دخل على (يكن) وهي مجزومة بعد ، فأشبهت النون الياء من يقضي والواو من يدعو ؛ لأن خفتها على اللسان سواءً ^(٣) وحذفت النون ، لكثرة دورانها في كلام العرب هو الأقرب إلى طبيعة اللغة ، وهذا هو نهج التنزيل الحكيم في قوة نظمه وعجيب سبكه وليس الحذف لمجرد التخفيف وإنما هناك أغراض بلاغية يقتضيها المقام في التنزيل العزيز ولعل هذا هو السبب الذي جعل النون تحذف في مواطن في القرآن الكريم ولم تحذف في مواطن أخرى إذ حذفت النون من (كان) المجزومة سبع عشرة مرة في القرآن الكريم ولم تحذف مع امكان الحذف في سبعة وخمسين موطناً وما ذلك إلا لسبب بلاغي يقتضيه المقام ^(٤) .

● ● الزيادة :

-
- (١) المقتضب : ٣ / ١٦٦ . ١٦٧ .
 (٢) ينظر : اعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٥٤٩ .
 (٣) المحرر الوجيز : ٤ / ٥٥٦ .
 (٤) ينظر : البرهان : ١ / ٤٠٧ ، ومعاني بالنحو : ١ / ٢٤٧ .

لم تكن دعوى الحذف والتقدير الأسلوب الوحيد الذي لجأ إليه النحويون بل ابتكر النحويون أسلوباً ثانياً من أساليب التأويل مكملاً لدعوى الحذف وهو مصطلح الزيادة إذ لجؤوا إليه لتأويل القواعد النحوية المنظمة لظاهرة التصرف الإعرابي ، وقد وجدنا في كتب إعراب القرآن التي ندرسها اختلاف النحويين في زيادة الحروف وفي مواطن كثيرة من القرآن الكريم ومن ذلك :

١ . الخلاف في زيادة (لا) مع القسم ^(١)

قد ورد هذا الاستخدام في القرآن الكريم ثماني مراتٍ نحو قوله تعالى : ﴿ لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٢) .

ذكر الزجاج أن لا اختلاف بين الناس أن معناه : أقسم بيوم القيامة ، وذكر اختلاف النحويين في تفسير (لا) على مذهبين :

أحدهما : لا زائدة وإن كانت في أول السورة ؛ لأنّ القرآن كلّهُ كالسورة الواحدة ، إذ إنّ بعضه متصل ببعض فجعلت (لا) ههنا بمنزلتها في قوله " لئلا يعلم أهل الكتاب " ^(٣) ، وهذا القول ينسب للبصريين وعامة المفسرين وللكسائي من الكوفيين ^(٤) .

وهو ليس بمرضٍ عند الفراء من جهتين :

أحدهما : أن (لا) زائدة لم يبتدأ بها .

والأخرى : أن (لا) انما تزداد في النفي ^(٥) . وردّ أبو جعفر النحاس اعتراض الفراء قائلاً : " أما قوله إنّ (لا) لا تزداد في أول الكلام فكما قال ، لا اختلاف فيه ، لأنّ ذلك يشكل ولكنه قد عورض فيما قال ، كما سمعت علي بن سليمان يقول : إنّ هذا

(١) ينظر : في هذه المسألة : الأزهية : ١٦٢ . ١٧٣ ، والمحزر الوجيز / ٤٠١ ، والجامع لأحكام القرآن ٩٢/٩ ، والجنى الداني ٣٠٨ .

(٢) سورة القيامة ، الآية : ١ ، والواقعة ، الآية : ٧٥ ، والحاقة : ٣٨ ، والمعارج ، الآية : ٤ ، والتكوير ، الآية : ١٥ ، والانشقاق ، الآية : ١٦ ، والبلد ، الآية : ١ .

(٣) ينظر : : معاني القرآن وعرابه : ٥ / ٢٥١ ، وعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٥٥١ . ٥٥٢ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢ / ٤٢٨ ، والكشاف / ٤ / ٦٥٩ .

(٤) ينظر : معجم العين : ٥ / ٨٦ ، ومجاز القرآن : ٢ / ٢٧٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٦٧ ، ومعاني القرآن وعرابه : ٢ / ١٣٦ . ١٣٧ ، والأزهية : ١٦٣ ، وعراب القراءات السبع وعللها ٢ / ٤١٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٩ / ٩١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣ / ٢٠٧ ، وعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٥٥١ ، والأمثالي الشجرية : ٢ / ٢٢١ والأزهية : ١٦٣ ، والتفسير الكبير : ٣٠ / ٢١٤ ، والجامع لأحكام القرآن ١٩ / ٩٢ ، وشرح المفصل ٨ / ١٣٦ ، والدر المصون ٦ / ٤٢٤ .

القول صحيح ، يعني قول من قال : أن (لا) زائدة قال : وليس قوله بأنها في أول الكلام مما يردّ هذا القول ؛ لأن القرآن كلّه بمنزلة سورة واحدة ، وعلى هذا نظمه وورصفه وتأليفه " (١) .

أمّا قول الفراء أن (لا) لا تزداد إلاّ في النفي فردّه أبو عبيدة من قبل ما نشد قول العجاج (٢) .

في بئر لا حورٍ سرى وما شَعَرَ

أي في بئر حور (٣) .

ونذكر السمين الحلبي أن اعتراض الفراء صحيح ؛ لأنها تقع مزيدة إلاّ في وسط الكلام لكن الجواب غير سديد ، ألا ترى إلى أمرئ القيس كيف زادها في مستهل قصيدته قال (٤) :

لا وأبيك أبنه العامريّ (٥) .

ورأي الفراء في (لا) ردّ لكلامهم كأنّهم انكروا البعث فقبل (لا) ليس الأمر كما ذكرتم أقسم بيوم القيامة ، بدليل أنّ قوله تعالى : (إِنَّكُمْ لَمَبْعُوثُونَ) دلّ على الجواب (٦) ، قال ابن الشجري : " وجعلها نافية ردّاً على من جحد البعث ، وأنكر القيامة ، وقد حكى الله أقوالهم في مواضع من الكتاب فكأنه قيل ليس الأمر كما تقولتموه من انكاركم ليوم القيامة " (٧) .

الثاني : يقول : أنّ (لا) مع القسم هي لام التوكيد يجعلها (لاماً) دخلت على قسم (لأقسيمُ بيوم القيامة) وهي قراءة الحسن (٨) ، وابن كثير أيضاً (٩) . ونسبها ابن

(١) اعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٥٥٢ ، وينظر : إعراب القراءات السبع وعللها ٢ / ٤١٤ .

(٢) الديوان : ١٥ وعجزه بإفكه حتى رأي الصبح حشر .

(٣) مجاز القرآن ١ / ٢٥ . ٢٦ ، وينظر اعراب القرآن للنحاس ٣ / ٥٥٣ والدرّ المصون ٦ / ٤٢٤ .

(٤) الديوان ١٥٤ وعجزه : لا يدعي القوم أنّي أفر

(٥) الدرّ المصون : ٦ / ٤٢٤ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٠٧ ، ومعاني القرآن واعرابه : ٥ / ٢٥١ ؛ واعراب القرآن للنحاس ٣ /

٥٥٣ ، والمحزر الوجيز ٥ / ٤٠١ ، ومشكل اعراب القرآن ٢ / ٤٢٨ ، والبيان في غريب اعراب القرآن

٢ / ٤٧٦ .

(٧) الأمالي الشجرية ٢ / ٢٢٠ .

(٨) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣ / ٤٠٧ ، والمحتسب : ٢ / ٣٤١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٤٢٩ .

(٩) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٢ / ٤١٤ ، والتفسير الكبير : ٣ / ٢١٥ .

عطية للحسن والأعرج^(١) . وهذه القراءة عند الخليل وسيبويه لحن ، ودليلهم على ذلك أنه إذا كانت (لا) ألفاً فيجب أن يؤكد الفعل بنون التوكيد فيقال (لأقومن) ؛ لأنَّ لام القسم لا تدخل على الفعل المستقبل إلاَّ مع النون^(٢) . وقراءة الحسن عند الفراء هي الصواب وحجته قول العرب : لأحلف بالله لتكونن كذا كذا ، يجعلونه (لاماً) بغير معنى (لا)^(٣) .

وقد وافق ثعلب رأي الفراء بقوله أنها رد للكلام قبلها ، وعلى هذا فإنه يقف عليها ويبتدئ بـ (أقسم بيوم القيامة)^(٤) ، ويوافقهما ابن جرير الطبري في قوله : " وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال : إنَّ الله أقسم بيوم القيامة ... وجعل (لا) ردّاً لكلام قد تقدمه ... وإنما قلنا ذلك أولى الأقوال بالصواب ؛ لأنَّ المعروف من الكلام في محاوراتهم إذا قال أحدهم : لا والله ، لأفعلنَّ كذا انه يقصد بـ (لا) ردّاً لكلام " ^(٥) ، وهذا قول ابن قتيبة أيضاً^(٦) .

وخالف الإمام فخر الدين الرازي من ذهب إلى زيادة (لا) قائلاً : " وهذا القول عندي ضعيف من وجوه :

أولها : أن تجويز هذا يفضي إلى الطعن في القرآن ؛ لأنَّ على هذا التقدير يجوز جعل النفي إثباتاً ، والإثبات نفيّاً وتجويزه يفضي إلى أن لا يبقى الإعتماد على إثباته ، ولا على نفيه .

ثانيها : أن هذا الحرف إنما يزداد في وسط الكلام لا في أوله ...

وثالثها : أن المراد من قولنا لا صلة أنه لغوٌ باطلٌ ، يجب طرحه وإسقاطه حتى ينتظم الكلام ، ومعلوم أن وصف كلام الله تعالى بذلك لا يجوز^(٧) .

(١) المحرر الوجيز : ١٠٤ / ٥ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٥٥١ / ٣ .

(٣) ينظر : معاني القرآن الفراء : ٢٠٧ / ٣ ، والجامع لأحكام القرآن : ٩٢ / ١ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٣٦ / ٨ .

(٥) جامع البيان : ١٧٣ / ٢١ . ١٧٤ .

(٦) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٢٤٧ .

(٧) التفسير الكبير : ٢١٤ / ٣٠ . ٢١٥ .

ويقف الدكتور فاضل السامرائي من المحدثين أمام هذا التعبير القرآني المعجز ويأتي بتفسير له لا أظن أن أحداً من القدماء سبقه إليه إذ قال : " وهذا التعبير . أي القسم . لون من ألوان الأساليب في العربية تخبر صاحبك عن أمر يجهله أو ينكره ، وقد يحتاج إلى قسم لتوكيده ، لكنك تقول له : لا داعي لأن أحلف لك على هذا ، أو لا أريد أن أحلف لك إن الأمر على هذه الحال ونحوه مستعمل في الدارجة عندنا تقول : ما أحلف لك أن الأمر كيت وكيت ، أو ما أحلف لك بالله ، لأن الحلف بالله عظيم إن الأمر على غير ما تظن أو ما اكول والله إن الأمر كذا وكذا . أي لا أقول والله . فأنت أخبرته ما أردت أن تخبره به وعظمت ما أردت أن تعظمه مما يستحق أن يقسم به ثم تقول له : إنني لا أريد أن أقسم لك بما هو عظيم على هذا الأمر فهذا من هذا . والله أعلم " (١) .

ويشيع هذا الأسلوب في اللهجات العامية الدارجة في الإيمان اللغو نحو : قولنا لا والله ، لا والنبى وذلك في الرد على مطالب الحياة اليومية ، وهذا الأسلوب استخدمه العرب قديماً في نثرهم ونظمهم ، والناظر في كتاب (إيمان العرب في الجاهلية) يلحظ وجود (لا) قبل القسم في إيمانهم كثيرة من ذلك لا والذي وجهي زقم بيته ، أي نحو بيته ، لا والذي فلَقَ الحَبَّةَ ، وبرا النسمة (٢) .

(١) معاني النحو : ٤ / ٥٥٢ .

(٢) ينظر : إيمان العرب في الجاهلية : ١٦ ، ١٩ .

٢ . الخلف في زيادة (الباء)

في قوله تعالى : ﴿ بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ ﴾ (١) .

نقل لنا الزجاج قول أبي عبيدة القائل بزيادة الباء في قوله تعالى : (بِأَيِّكُمْ) ومثله قول الشاعر (٢) :

نَضْرِبُ بِالسِّيفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ

قال معناه : " نرجو الفرج . وليس كذلك . المعنى : نرجو كشف ما فيه نحن بالفرج ، أو نرجو النصر بالفرج . والباء في بأيكم المفتون لا يجوز أن تكون لغواً ، وليس هذا جائزاً في العربية في قول أحد من أهلها " (٣) .

وزيادة الباء في هذه الآية قال بها الأخفش أيضاً ، قال : " يريد : أَيُّكُمْ الْمَفْتُونُ " (٤) .

ونقل فخر الدين الرازي عن الفراء طعنه بزيادة الباء ، قال : " إذا أمكن فيه بيان المعنى الصحيح من دون طرح الباء كان ذلك أولى ، وأما البيت فمعناه نرجو كشف ما نحن فيه بالفرج ، أو نرجو النصر بالفرج " (٥) .

وليس في معاني القرآن للفرء ما يؤكد ذلك ، بل فيه ما ينفيه ، قال : " والمفتون هاهنا بمعنى : الجنون ، وهو في مذهب الفنون ، كما قالوا : ليس له معقول رأي ، وإن شئت جعلته : بِأَيِّكُمْ أَي : في أيّ الفريقين المجنون ، فهو حينئذٍ اسم ليس بمصدر " (٦) .
ومن قال بزيادة الباء ابن قتيبة أيضاً (٧) .

(١) سورة القلم ، الآية ٦ .

(٢) وهو للنابغة الجعدي ، الديوان : ٢١٦ ، وهو في : مجاز القرآن : ٢ / ٢٦٤ ، والجنى الداني : ١١٣ ، ومعنى اللبيب : ١٤٧ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٢٠٤ . ٢٠٥ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٩٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٤٥٣ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٢٣٤ ، والدر المصون : ٦ / ٣٥١ ، والبرهان في علوم القرآن : ٤ / ٢٥٣ .

(٤) معاني القرآن : ٢ / ٥٠٥ ، وينظر : التفسير الكبير : ٣٠ / ٨٢ .

(٥) التفسير الكبير : ٣٠ / ٨٢ .

(٦) معاني القرآن : ٣ / ١٧٣ .

(٧) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٢٤٨ .

ونقل عنه أبو حيان الأندلسي : " أن الباء ليس بزائدة والمفتون بمعنى الفتة ... " (١) . ومن الغريب أن نرى المرادي بعد هذا ينسب إلى الزجاج زيادة الباء مع المفعول (٢) . ونسب الرضي وابن هشام زيادتها في المبتدأ إلى سيبويه مستشهداً بالآية الكريمة نفسها (٣) .

وأكد الزجاج مذهبه في عدم زيادة الباء في قوله تعالى : ﴿ قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (٤) ، قال : " بيني وبينكم الباء في موضع رفع مع الأسم " (٥) ، وبهذا يكون الزجاج قد خالف مذهب جمهور البصريين القائل بزيادتها مع الفاعل (٦) .

وزيادة الباء في الآية قول ضعيف " من حيث أن الباء لا تزداد في المبتدأ إلا في حسبك فقط " (٧) . وقد صرح ابن يعيش بذلك قائلاً : " ولم يعلم مبتدأ دخل عليه حرف جر في الإيجاب غير هذا الحرف " (٨) .

أما أصحاب كتب إعراب القرآن فمع زيادة الباء في هذه الآية (٩) ، والمختار أن ما أمكن تخريجه على غير الزيادة لا يحكم عليه بالزيادة وتخرج كثير من هذه الشواهد ممكن على التضمين ، أو على حذف المفعول . والله أعلم .

(١) البحر المحيط : ١٠ / ٢٣٧ .

(٢) ينظر : الجنى الداني : ١٠٩ .

(٣) ينظر : شرح الكافية : ٢ / ٣٣٨ ، ومغني اللبيب : ١٤٨ .

(٤) سورة الرعد ، الآية : ٤٣ .

(٥) معاني القرآن وإعراجه : ٣ / ١٥١ .

(٦) ينظر : الأصول لأبن السراج : ١ / ٤١٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٣٢٨ ، والجنى الداني : ١٠٩ .

(٧) الدر المصون : ٦ / ٣٥١ .

(٨) شرح المفصل : ٨ / ٢٧ .

(٩) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٩٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٤٥٣ ، والتبيان في

إعراب القرآن : ١ / ٤٢٢ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٩ .

٣ . زيادة من في الواجب (١)

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين النحويين في زيادة (من) في الإيجاب . وقد ذكر هذا الخلاف في مواضع كثيرة من القرآن الكريم (٢) .
 ففي قوله تعالى : ﴿ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ ﴾ (٣) . قال أبو جعفر النحاس : " قال الأخفش من زائدة ... وهذا خطأ على قول سيبويه ؛ لأن (من) لا تزداد عنده في الواجب ، وإنما دعا الأخفش إلى هذا أنه لم يجد مفعولاً ليخرج ، فأراد أن يجعل (ما) مفعولاً والأولى أن يكون المفعول محذوفاً دلّ عليه سائر الكلام ... " (٤)

وذهب الأخفش إلى أنها تزداد في الواجب وقبل المعرفة ، قال : " وأما قوله : (يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقَتَائِهَا) فدخلت فيه (من) كنحو ما نقول في الكلام : أهل البصرة يأكلون من البرّ والشعير ، وتقول : ذهبْتُ فأصبْتُ من الطعام ، تريد (شيئاً) ولم تذكر الشيء ، كذلك : (يخرج لنا مما تثبت الأرض شيئاً) ولم يذكر الشيء " (٥)

وهذا قول أبي عبيدة أيضاً (٦) . ونسب النحويون هذا الرأي إلى الكوفيين عامتهم (٧) . ولكننا وجدنا أن أبا بكر الأنباري . وهو من أعلام الكوفيين . يوافق البصريين إذ قال تعليفاً على بيت عنتره (٨) :

هَلْ غَادِرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفَتِ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمٍ

- (١) ينظر في هذه المسألة : الأزهية : ٢٣٥ ، والجامع لإحكام القرآن : ١ / ٤٢٤ ، والدرّ المصون : ١ / ٢٤٠ ، والجنى الداني : ٣٢١ .
- (٢) ومن هذه المواضع : سورة البقرة ، الآية : ٦١ ، والأعراف ، الآية : ٤ ، وإبراهيم ، الآية : ١٠ ، والنور ، الآية : ٣٠ .
- (٣) سورة البقرة ، الآية : ٦١ .
- (٤) إعراب القرآن : ١ / ٦١ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٤٩ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٨٦ ، والجامع لأحكام القرآن : ١ / ٤٢٤ ، والبحر المحيط : ١ / ٣٧٥ ، والدرّ المصون : ١ / ٢٤ .
- (٥) معاني القرآن للأخفش : ١ / ٩٨ .
- (٦) ينظر : مجاز القرآن : ١ / ٣٣٢٦ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢-٣ .
- (٧) ينظر : الأزهية : ٢٣٦ . ٢٣٧ ، وشرح جمل الزجاج : ١ / ٤٨٨ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٤٤٥ ، والجنى الداني : ٣٢١ ، والجامع الصغير في النحو : ١٣٥ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٣٥ .
- (٨) ينظر : الديوان : ١٨٢ .

: " وإنما تدخل (مِنْ) مع الجحد وما يضارعه من الاستفهام والجزاء ، وما أشبهه . فإذا جاءت الأفعال المحققة (١) لم تدخل معها ، كقولك : أكرمتُ رجلاً ، وكسبت مالا ، ولا يجوز أكرمت من رجلٍ ، وكسبت من مالٍ " (٢) .

أما جمهور البصريين فلا يجوزون زيادة (مِنْ) في الواجب (٣) . قال سيبويه : " وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ولكنها تؤكد بمنزلة (ما) إلا أنها تجر؛ لأنها حرف إضافة ، وذلك قولك : ما أتاني من رجلٍ ، وما رأيت من أحدٍ ، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسناً ، ولكنه أكد بـ (من) ؛ لأنَّ هذا موضع تبعيض فأراد أنه لم يأت به بعضُ الرجال والناس " (٤) .

واشترط سيبويه لزيادتها شرطين ، الأول : أن يكون ما قبلها غير موجب ، والثاني : أن يكون مجرورها نكرة (٥) . وهذا قول المبرد أيضاً (٦)

وذكر ابن عصفور أنَّ البصريين اشترطوا هذه الشروط في فصيح الكلام ، ولكنهم أجازوا زيادتها في الضرورة من دون قيد أو شرط (٧) .

ورجَّح الهروي رأي سيبويه ، وذهب إلى أن الآيات التي استشهد بها الأخفش هي للتبعيض (٨) ، وهذا رأي ابن الحاجب أيضاً (٩) . وكذلك رجَّح ابن عصفور رأي الأخفش ، فقال : " أمَّا التزام كون الكلام غي موجب فلأنك إذا قلت : ما جاءني من رجل فقد نفيت أن يجيئك رجل واحدٌ ، وقد نفيت أيضاً أن يجيئك أكثر من واحد ، ولو قلت على هذا : جاء من رجل لزمك أن يكون قولك من رجل على حدِّه بعد النفي ، فتكون كأنك قلت في حين واحد : جاءني رجلٌ وحده ، ولم يجيئني رجلٌ وحده ، بل أكثر من رجلٍ واحد ، وذلك

(١) الأفعال المحققة ، المراد بها الأفعال المثبتة أي غير المسبوقة بنفي أو شبهه .

(٢) شرح القوائد السبع الطوال : ٢٩٦ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٦١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ١٩٤ ، والمحزر الوجيز : ١ / ١٥٣ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٩١ ، ٢٠٣ ، والدَّر المصون : ١ / ٢٤٠ ، والجنى الداني : ٣٢١ ، والبحر المحيط : ١ / ٣٧٥ .

(٤) الكتاب : ٢ / ٣٠٧ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٠٧ والجنى الداني : ٣٢١ ، ومغني اللبيب : ٤٢٥ .

(٦) ينظر : المقتضب :

(٧) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٤٨٦ .

(٨) ينظر : الأزهية : ٢٣٨ .

(٩) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ١٤٣ .

متناقض ؛ لأنه يلزمك اجتماع الضدين في الواجب ، وهو مجيء الرجل وحده مع غيره ، ولا يلزم ذلك في غير الواجب إذ قد يجوز اجتماع الأضداد فيما ليس بواجب ، ألا ترى أنك تقول : ما زيدٌ أبيض ولا أسود ولو قلت : زيد أبيض وأسود لم يتصور ذلك " (١) . ورجّح أصحاب كتب إعراب القرآن رأي البصريين ، وأجمعوا على أنّ (مِنْ) لا تزداد في الواجب (٢) ، والآيات التي استشهد بها الأخفش حملت على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه (٣) . وقد قال أبو البقاء العكبري بزيادتها في قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ... ﴾ (٤) . قال : في كم ، وجهان :

الأول : هي مبتدأ ، و (مِنْ قَرْيَةٍ) تبيين ، ومن زائدة .

الثاني : أن كم في موضع نصب محذوف دلّ عليه أهلكتناها " (٥) .

ومن المحدثين مَنْ لا يرضى الرأيين . رأي سيبويه والأخفش . كالدكتور عفيف دمشقية الذي يرى أنهما لم يحلّا المشكلة بل زادها تعقيداً ، وكان الأفضل حصر مثل هذه الظاهرة اللغوية في فئة خاصة ، وقد يحدث أحياناً في الاستعمال أن يغيب الفاعل والمفعول ، ويحل محلّهما الجار والمجرور لغرض بلاغي بدلاً من اللجوء إلى التأويل والتمحيل (٦) .

ورأي الأخفش مقبولٌ عندنا ؛ لأنه عندما قدر (مِنْ) زائدة في الآيات التي استشهد بها تخلص من إشكالات وتأويلات لا طائل فيها ، في حين أوّل البصريون الآيات المذكورة والشواهد ؛ لأن (مِنْ) لا تزداد في الواجب عندهم ، وعدم التأويل أحسن من التأويل إذا استقام وجّه الكلام . والله أعلم بالصواب .

٤ . زيادة (إذ)

(١) شرح جمل الزجاجي : ١ / ٤٨٥ . ٤٨٦ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٦١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ١٩٤ ، المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٩٠ ، ٢٠٣ .

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٧٠ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٢٠ .

(٤) سورة الأعراف ، الآية : ٤ .

(٥) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٥٥٦ ، وينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٠٣ .

(٦) ينظر : المنطلقات التأسيسية : ١٦٢ .

أشار الزجاج إلى قول أبي عبيدة زيادة (إذ) في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (١) ، قال الزجاج " قال أبو عبيدة إذ ههنا زائدة " (٢) ، ، ونسب السفاقي زيادة (إذ) إلى ابن قتيبة (٣) ايضاً ، وضعف السفاقي زيادة إذ ، واسماً أبا عبيدة وابن قتيبة بالضعف إذ قال : " وكانا ضعيفين في النحو " (٤) .
 وزيادة إذ في هذه الآية خطأ عند الزجاج ؛ " لأن القرآن لا ينبغي أن يتكلم فيه إلا بغاية تجري إلى الحقّ و (إذ) معناها الوقت وهي اسم فكيف يكون لغواً ومعناها الوقت ! .
 والحجة في (إذ) إن الله تعالى ذكر خلق الله وغيرهم فكأنه قال : " ابتداء خلقكم إذ قال رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ " (٥) ، وفي قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ ﴾ (٦) .
 نسب الزجاج لأبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد أن المعنى عندهما (اذكروا) ولكنه خالفهم في ذلك ايضاً ، قال : " والمعنى عندي . والله أعلم . غير ما ذهبت إليه هذه الجماعة ، وإنما العامل في (إذ قالت) معنى الإصطفاء المعنى . والله أعلم . واصطفى آل عمران (إذ قالت امرأة عمران رب إني نذرت لك ما في بطني محرراً) واصطفاهم (إذ قالت الملائكة يا مريم ان الله اصطفاك) فذكر اصطفاك يدل على ما وصفنا " (٧) .
 وأختار مكي القيسي رأي المبرد والأخفش ، إذ قال : " (إذ) في موضع نصب بإضمار فعل تقديره (اذكر) " (٨) ، ووافقه الزمخشري (٩) ، وأبو البركات الأنباري (١٠) ، وأبو البقاء العكبري (١١) ، وابن عطية (١٢) .
 وهو عند أبي حيان والسفاقي ظرف والعامل فيه (قالوا) ، قال أبو حيان " وهو ملازم للظرفية إلا أن يضاف إليه زمان ، ولا يكون مفعولاً به ، ولا حرفاً للتقليل أو

(١) سورة البقرة ، الآية : ٣٠ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١٠٨/١ ، وينظر : مجاز القرآن : ٩٠/١ ، والمحرر الوجيز : ١ / ١١٦ ، والدر المصون : ١ / ١٧٥ .

(٣) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٢٥٢ .

(٤) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٨٧ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٠٨ ، ٤٠٠ .

(٦) سورة آل عمران ، الآية : ٣٥ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٤٠٠ .

(٨) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٤ .

(٩) ينظر : الكشاف : ١ / ١٥٣ .

(١٠) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٠٠ .

(١١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٦ .

(١٢) ينظر : المحرر الوجيز : ١ / ١١٦ .

المفاجأة ، ولا ظرف مكان ولا زائد خلافاً لزاعمي ذلك " (١) ، وعلّق السفاقي على هذا الرأي فقال : وأقرب هذه الآراء إلى الصواب في نظري ما قاله أبو حيّان : " ... ؛ لأن جعل (إذ) مفعولاً به بأنها ؛ لا تتصرف إلا بإضافة الزمان إليها وهو ملازم للظرفية إلا أن يضاف إليه زمان " (٢) .

٥ . زيادة (الواو) (٣)

(١) البحر المحيط : ١ / ٢٢٢ .

(٢) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٨٧ ، والدّر المصون : ١ / ١٧٤ ، والبرهان في علوم القرآن : ٤ / ٢٠٧ .

(٣) ينظر في هذه المسألة : الإنصاف : ٢ / ٤٥٦ المسألة : ٦٤ ، والمحزر الوجيز : ٤ / ٥٤٣ ، والجنى الداني : ٢٤٧ ، والبحر المحيط : ٩ / ٢٢٥ ، ومغني اللبيب : ٤٧٣ ، وهمع الهوامع : ٥ / ٢٣٠ ، وانتلاف النصر : ٤٨ المسألة : ٩ حروف .

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الخلاف بين البصريين والكوفيين في زيادة الواو في أكثر من موضع من القرآن الكريم (١).

ففي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾ (٢).

قال الزجاج : " قال بعض النحويين إن الواو مسقطه . قال : المعنى فلن يُقبَلَ من أحدهم ملء الأرض ذهباً لو افتدى به . وهذا غلط ؛ لأنَّ الفائدة في الواو بيّنة ، وليست الواو مما يلغى " (٣).

وفي موضع آخر ذكر الزجاج أن الواو لا تزداد ولا تأتي إلا بمعنى العطف عند البصريين (٤) . وهذا ما أكده أبو جعفر النحاس (٥) .

ويبدو أن زيادة الواو قال به الكوفيون وهو ما صرح به الفراء إذ قال : " وقوله : (ولو افتدى به) الواو هاهنا قد يُستغنى عنها ، فلو قيل ملء الأرض ذهباً لو افتدى به كان صواباً " (٦) ، وهذا مذهب أبي بكر ابن الأنباري (٧) ، وهذا الرأي نسبه أبو البركات الأنباري إلى عامة الكوفيين وبعض البصريين (٨) ، إذ نسبه إلى المبرد ، وهذا القول غير دقيق ؛ لأن المبرد تمسك بمذهبه البصري عندما قال : " وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين ، والله أعلم بالتأويل " (٩) .

وذهب سيبويه وبعض البصريين إلى أنّ الواو لا تجيء زائدة ، قال : " وسألت الخليل عن قول جل ذكره : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ (١٠) ، أين جوابها ؟ وعن قوله جلّ وعلا : ﴿ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ ﴾ (١١) ، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ

(١) من ذلك : سورة آل عمران ، الآية : ٩١ ، والمائدة ، الآية : ٧٥ ، والأنبياء ، الآية : ٤٨ ، والحج ،

الآية : ٢٥ ، والزمر ، الآية : ٧٣ ، والصفات ، الآية : ١٠٣ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : ٩١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٢٦ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٣٩٤ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن : ٢ / ٨٣٠ .

(٦) معاني القرآن : ١ / ٢٢٦ .

(٧) ينظر : شرح القصائد السبع الطوال : ٥٥ .

(٨) ينظر : الإنصاف ٢ / ٤٥٦ المسألة : ٦٤ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٢٨ .

(٩) المقتضب : ٢ / ٨١ ، وينظر : الخصائص : ٢ / ٤٦٢ .

(١٠) سورة الزمر ، الآية : ٧٣ .

(١١) سورة البقرة ، الآية : ١٦٥ .

وَقِفُوا عَلَى النَّارِ ﴿١﴾ . فقال : إنّ العرب قد تترك الجواب في مثل هذا الخبر في كلامهم لعلم المخبر لأيّ شيء وضع هذا الكلام .. " ووافق الزجاج ، قال : " والجواب دخلوها وحذف ؛ لأن في الكلام دليلاً عليه " (٣) .

أمّا الأخفش فله رأيان في هذه المسألة ، أحدهما : وافق فيه سيبويه ووصف بالحسن ، أمّا الآخر : فقد وافق فيه الكوفيين في زيادة الواو إذ قال في تفسيره لقوله تعالى : (حتى إذا جاءوها وفتحت ابوابها) فيقال إنّ قوله : (وقال لهم خزنتها) في معنى (قال لهم) ، كأنه يُلقَى الواو . وقد جاء في الشعر شيء يُشبه أن تكون الواو زائدة فيه . قال الشاعر (٤) :

فَإِذَا وَذَلِكَ يَا كُبَيْشَةَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلِمَةً حَالِمٍ بِخِيَالٍ

فيشبه أن يكون يريد : فإذا ذلك لم يكن ، وقال بعضهم : فاضمر الخبر، واضمار الخبر أحسن في الآية أيضاً ، وهو في الكلام كثير (٥) . وبهذا القول يكون قد وافق سيبويه . وحجة البصريين الذين لا يجيزون زيادة الواو أن الواو حرف وضع لمعنى لذا لا يجوز الحكم بزيادته ، وجميع ما استشهدوا به على زيادة الواو يمكن أن يحمل على أصله ، وكل ما احتجوا به رُدَّ . وذلك بجعل الواو عاطفة وليست زائدة . والجواب محذوف توكيلاً للاختصار والإيجاز (٦) . ووافق ابن قتيبة (٧) ، والهروي (٨) ، وابن هشام (٩) ، الكوفيين فيما ذهبوا إليه .

ويقول الدكتور عبد الأمير الورد : " إنّ الأخفش حكم بزيادة الواو إذا وقعت جواباً لـ (إذا) (١٠) ، ولم يذكر النحويون هذا الشرط . أمّا الدكتور محيي الدين توفيق فيقول : "

-
- (١) سورة الأنعام ، الآية : ٢٧ .
 - (٢) الكتاب : ١ / ٤٥٣ .
 - (٣) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٣٦٣ . ٣٦٤ .
 - (٤) وهو تميم بن أبي عقيل المعروف بابن مقبل . ينظر : الديوان : ٢٥٩ .
 - (٥) معاني القرآن للأخفش : ٢ / ٤٥٧ . ٤٥٨ . وعند ابن خالويه هذه الواو تسمى واو الثمانية ، إنّ العرب لا تعطف الثمانية إلا بواو . ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٣ / ١٨٩ .
 - (٦) ينظر الإنصاف : ٢ / ٤٥٦ ، وائتلاف النصر : ١٤٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ٢٨٥ .
 - (٧) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٢٥٣ .
 - (٨) ينظر : الأزهية : ٢٤٣ .
 - (٩) ينظر : مغني اللبيب : ٤٧٥ .
 - (١٠) منهج الأخفش الأوسط : ٢٤٤ .

إنّ مجيء واو العطف زائدة قول صحيح وهو مذهب الكوفيين ولكنهم قيّدوا ذلك بضوابط لم يذكرها أبو البركات الأنباري " (١) .

- وقد ذكرها الدكتور عباس محمد السامرائي وحصرها في خمسة مواضع ، وهي : ١ .
 في جواب لِمَا .
 ٢ . في جواب إذا الشرطية .
 ٣ . بعد إذا الفجائية .
 ٤ . في خبر (كان) .
 ٥ . في بعض النصوص شذوذاً (٢) .

● ● ● الإلغاء :

(١) ابن الأنباري في كتابه الإنصاف : ٢٠٨ .
 (٢) ينظر : دراسة في حروف المعاني الزائدة : ٢٢٧ .

ويعني عند النحويين : إبطال العمل لفظاً ومعنى^(١) ، وهو بذلك يختلف عن الزيادة وما جاء منه في كتب إعراب القرآن الكريم ما نقله لنا مكي القيسي تعليقا على إعراب قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾^(٢) من اختلاف سيبويه مع المبرد في إعراب هذه الآية الكريمة إذ قال : " (أحد) اسم كان ، و (كفواً) خبر (كان) ، و (له) مُلغى . وقيل (له) الخبر ، وهو قياس سيبويه ؛ لأنه يقبَحُ عنده إلغاء الظرف إذا تقدّم ، وخالفه المبرد ، وأجازه على غير قبَحٍ واستشهد بالآية " ^(٣) . وقول سيبويه إذا تقدم الظرف كان هو الخبر قال : " وتقول : ما كان فيها أحداً خيراً منك ، وما كان أحداً مثلك فيها وليس أحداً فيها خيراً منك إذا جعلت فيها مستقراً ، ولم تجعله على قولك : فيها زيدٌ قائم أجريت الصفة على الأسمِ فإن جعلته على قولك : فيها زيدٌ قائم نصبتَ تقول : ما كان فيها أحداً خيراً منك وما كان أحداً خيراً منك فيها إلا أنك إذا أردت الإلغاء فكلما أخرجت الذي تُلغى كان أحسنَ ، وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفي به فكلما قدّمته كان أحسنَ ؛ لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدمته كما تُقدّمُ أظنُّ واحسب وإذا الغيت أخرته كما تؤخرهما ؛ لأنهما ليسا يعملان شيئاً ، والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً ، أو يكون اسماً في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول ، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربيٌّ جيّدٌ كثير فمن ذلك قوله **وَعَجَلٌ** : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ ... " ^(٤) ، وقد خطّاه المبرد واستشهد بهذه الآية ؛ لأنه قدم الظرف ، ولم يجعله خبراً ، قال ومن ذلك قوله **وَعَجَلٌ** ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ فلمن يكن الخبر إلا نكرة كما وصفتُ لك ^(٥) ، وهذا قول الأخفش أيضاً ^(٦) .

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٧٩ .

(٢) سورة الإخلاص ، الآية : ٤ .

(٣) مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٥١٠ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٥ / ٥٣٧ ، والبحر المحيط : ١ / ٥٧٢ ، والدر المصون : ٦ / ٥٩٠ .

(٤) الكتاب : ١ / ٢٧ .

(٥) المقتضب : ٤ / ٩٠ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٢ / ٥٤٩ .

وقد ردّ أصحاب كتب إعراب القرآن حجّة المبرد في هذه الآية ؛ لأنه يمكن أن تكون (كفوّاً) حالاً من (أحد) مُقدِّماً ؛ لأنّ نعت النكرة إذا تقدم عليها نصب على الحال (١) ، وهذا قول البصريين (٢) .

قال ابن عطية : " وسيبويه رحمه الله يستحسن أن يكون الظرف إذا تقدم خبراً ، ولكن قد يجيء مُلغىً في أماكن يقتضيها المعنى كهذه الآية " (٣) ، ولنا أن نقول أن سيبويه لم يحتم ذلك بل جوّزه .

وإنما سيق هذا الكلام لنفي المكافأة عن ذات الله ، واللفظ الدالّ على هذا المعنى هو هذا الظرف ، وتقديم الأهم أولى ، فلهذا السبب كان هذا الظرف مستحقاً التقديم (٤) .

ويبدو أنّ أبا حيان لم يرتضِ اعتراض مكي القيسي على المبرد ، قال : " وهذه الجملة ليست من هذا الباب ، وذلك أن قوله : (لم يكن له كفوّاً أحدٌ) ليس الجارّ والمجرور فيه تامّاً ، إنما هو ناقص لا يصلح أن يكون خبراً لكان ، بل هو متعلق بكفوّاً وقدم عليه . فالتقدير : ولم يكن أحد كفوّاً له ، أي مكافئه ، فهو في معنى المفعول متعلق بكفوّاً . وتقدم على كفوّاً للاهتمام به ؛ إذ فيه ضمير الباري تعالى . وتوسط الخبر ، وإن كان الأصل التأخير ؛ لأن تأخير الأسم هو فاصلة فحسن ذلك . وعلى هذا الذي قررناه يبطل إعراب مكي وغيره أنّ له الخبر وكفوّاً حال من أحدٍ ؛ لأنه ظرف ناقص لا يصلح أن يكون خبراً " (٥) .

(١) ينظر : إعراب ثلاثين سورة من القرآن : ٢٤٨ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٥١٠ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٥٤٧ ، والدرّ المصون : ٦ / ٥٨٩ .

(٢) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٢ / ٥٤٧ .

(٣) المحرر الوجيز : ٥ / ٥٣٧ .

(٤) ينظر : الكشاف : ٥ / ٨٢٤ ، والتفسير الكبير : ٣٢ / ١٨٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢٠ / ٢٤٦ .

(٥) البحر المحيط : ١٠ / ٥٧٢ . ٥٧٣ .

●●●● التضمين :

جاء في لسان العرب : " وضمّن الشيءُ الشيءَ : أودعه إياه كما تُودع الوعاء المتاع ، والميت القبر " (١) ، وفي الأصطلاح : " إشرابُ لفظ مضمّر وإعطاؤه كلمة مؤدى كلمتين " (٢) . وهو : إعطاء الشيء معنى الشيء (٣) . أو : إيراد أحكام لفظ على آخر يُعد على معناه (٤) . ويكون التضمين في الأسماء ، وفي الأفعال ، وفي الحروف .

واختلف أهل اللغة والنحو في أيّهما أولى فذهب جماعة من النحويين إلى أن التوسع في الحرف ، وأنه واقعٌ موقع غيره من الحروف أولى (٥) .

وذهبَ المحققون إلى أن التوسع في الفعل وتعديته بما لا يتعدى ، لتضمنه معنى ما يتعدى بذلك الحرف أولى ؛ لأنّ التوسع بالأفعال أكثر (٦) ، وقد فرّق ابن الحاجب بين التضمين والتقدير قائلاً: " التضمين يُراد به أنه في معنى المتضمن على وجه لا يصح إظهاره معه والتقدير أن يكون على وجه يصحُّ إظهاره معه سواء اتفق الإعراب أو اختلف " (٧) .

وأجاز الكوفيون يجيزون إنابة حرف عن حرف قياساً أي أن للحرف عندهم معاني متعددة بحسب الوضع اللغوي (٨) . وهذه المعاني أصلية وحقيقية لا تحتاج إلى التضمين ، وهو مذهبهم في باب الإنابة ، وقد اعتمد الفراء أسلوب التبادل بين حروف الجر في المعاني ، وبناء على ذلك وضع قاعدةً مفادها : أنّ الحروف يصحُّ أن تتوب عن بعضها من دون أن يصار إلى التأويل بشرط المشابهة أو المشاكلة من جهة المعنى (٩) . قال ابن جرير الطبري تعليفاً على قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَاطِينِهِمْ ﴾ (١٠) ، أي خلوا مع

(١) اللسان : ١٣ / ٢٥٧ ، مادة : ضمن .

(٢) مغني اللبيب : ٨٩٧ .

(٣) ينظر : البرهان : ٣ / ٣٣٨ .

(٤) الجواهر الثمين في بيان حقيقة التضمين : ١٠ . ١١ .

(٥) ينظر : البرهان : ٣ / ٣٣٨ .

(٦) ينظر : البرهان : ٣ / ٣٣٨ .

(٧) الأمالي النحوية : ٢٧٠ . ٢٧١ .

(٨) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : ١٧٩ . ١٨٠ .

(٩) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٢٢ . ٢٣ ، ٢ / ١٠ .

(١٠) سورة البقرة ، الآية : ١٤ .

شياطينهم إذ كانت حروف الصفات يعاقب بعضها بعضاً كما قال الله مخبراً عن عيسى ابن مريم إنه قال للحواريين من أنصاري إلى الله يريد مع الله وكما توضع على في موضع (من) وفي وعن والباء ... " (١) .

أما البصريون فعندهم أن حروف الجر لا ينوب بعضها مناب بعض إلا شذوذاً . وليس لحرف الجر إلا معنى واحد يؤديه على سبيل الحقيقة لا المجاز ، وذلك ما لم يكن تأويل الكلام تأويلاً يقبله اللفظ ، أو تضمين الفعل معنى فعل ، ليتعدى بذلك الحرف . فالتضمين عندهم واقع في الفعل لا في الحرف (٢) ، فالحرف (في) مثلاً يؤدي معنى الظرفية (٣) ، والحرف (على) يؤدي معنى الاستعلاء (٤) ، والحرف (مِنْ) يؤدي معنى الابتداء (٥) ، وهكذا فإن أدّى الحرف معنى آخر غير المعنى الأصلي الخاص به وجب علينا القول إنه يؤدي المعنى الجديد ، إمّا تأدية مجازية أي عن طريق المجاز ، وإمّا أن يتضمن الفعل أو العامل الذي يتعلق مع حرف الجر ومجروره معنى فعل آخر ، أو عامل آخر .

ومذهب البصريين عندي أولى بالصواب ؛ لأنّ لكلّ حرفٍ من حروف المعاني وجهاً هو به أولى من غيره ، فلا يصحّ تحويل ذلك عنه إلى غيره إلا بحجة يحب التسليم لها . وما ذكره الكوفيون من شواهد من نياية حروف الجر بعضها عن بعض نادرة وليست قياسية ، ولا يمكن قبوله ؛ لأنه قول مطلق يقتضي ويفيد الشمول .

قال أبو البقاء الكفوي : " التضمين يقع في الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، بل نقول : إنه مختص بالفعل وما هو بمعناه من الأسماء المشتق أو المؤول بالمشتق ولا يكون في الحرف " (٦) .

وقد أجاز الأخفش الأوسط (٧) ، والزجاج (٨) ، مجيء (إلى) موضع اللام ، والعكس إلاّ أنهما لم يقدمتا التعليل الذي قدّمه الفراء ، وهو التناوب بين الحرفين في حين

(١) جامع البيان في تفسير القرآن : ١ / ١٠١ .

(٢) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١١٨ ، والدرّ المصون : ١ / ١٢٣ ، ومغني اللبيب : ٨٦١ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ٢٢٣ .

(٤) المصدر نفسه : ١٩٠ .

(٥) المصدر نفسه : ٤١٩ .

(٦) الكليات : ٢٠٧ . ٢٠٨ .

(٧) ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٢٥٨ .

(٨) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٣٣٩ .

ذكر أبو البقاء العكبري تعليقه على الفعل (هدى) من قوله تعالى : ﴿ هِدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾^(١) ، أنه قد جاء متعدياً بـ (إلى) كقوله تعالى : ﴿ هِدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾^(٢) .

وجاء متعدياً باللام ومنه : " (الحمد لله الذي هدانا لهذا) ، ويبدو أن أبا البقاء العكبري راعى في الفعل هذا التناوب بين حرف الجر ، كأنه هو الذي سوَّغ مجيء اللام و (إلى) متعاقبين في هذا الموضع وذلك ؛ لأنه يتعدى بكلا الحرفين وليس معنى الحرفين هو المسوغ إذ هو لم يلتفت إلى الدلالة أو المعنى الذي اشترطه الفراء^(٣) . وقد ذكر التضمين في كتب إعراب القرآن الكريم في الحروف التي ليس بينها تشاكل أو تقارب في المعنى ومن ذلك :

(١) التضمين الحرفي :

أ . تضمين (هل) معنى (قد)

في قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً ﴾^(٤) .

قال الزجاج : : " ومعنى (هل) : قد أتى على الإنسان " ^(٥) ، وهذا قول الفراء في حقيقته إذ جعل المعنى : قد أتى على الإنسان حيناً من الدهر وبين أن (هل) قد تكون جداً ، وتكون خبراً فهذا من الخبر ؛ " لأنك قد تقول : فهل وعظمتك ؟ فهل أعطيتك ؟ تقرره بأنك قد أعطيتهُ ووعظته . والجدد أن تقول : وهل يقدر واحدٌ على مثل هذا ؟ " ^(٦) .

وَنَسَبَ ابن عطية هذا القول إلى سيبويه^(٧) ، وهذه النسبة صحيحة إذ نصَّ سيبويه قائلاً : " وتقول : أم هل فإنما هي بمنزلة قد ... " ^(٨) ، وهذا قول المبرد أيضاً^(٩) . ونسبه القرطبي إلى الكسائي ، وأبي عبيدة^(١) .

(١) سورة الأعراف ، الآية : ٤٣ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية : ١٦١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن : ١٠ / ٢ .

(٤) سورة الإنسان ، الآية : ١ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٢٥٧ .

(٦) معاني القرآن : ٣ / ٢١٣ .

(٧) ينظر : المحرر الوجيز : ٥ / ٤٠٨ .

(٨) الكتاب : ١ / ٥١ ، ٤٩٢ .

(٩) ينظر : المقتضب : ١ / ٤٣ .

قال أبو عبيدة في الآية الكريمة : " ومجازها : قد أتى على الإنسان ، ليس باستفهام " (٢) .

وقد تباين موقف أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم من هذه المسألة . قال مكي القيسي : " والأحسن أن تكونَ على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير ، وإنما هو تقرير لمن أنكر البعثَ ، فلا بُدَّ أن يقول : نعم ، قد مضى دهرٌ طويل لا إنسان فيه ، فيقال له : مَنْ أحدثه بعد أن لم يكن ، وكونه بعدَ عدمه ، كيف يمتنع عليه بعثه واحياؤه بعدَ موته ... " (٣) .

واستشهد أبو البركات الأنباري بقول الشاعر (٤) :

سائلٌ فوارِسَ يَرْبُوعٍ بشدَّتينا أهلٌ رأونا بسَفْحِ القَفِّ ذي الأكمِ

قال : (أي) أقد (٥) .

وأقوال النحويين في (هل) لا تخلو من التقدير . وبابها المشهور الاستفهام المحض ، والتقرير أحياناً كما في هذه الآية الكريمة . وهذا الذي يجب أن يكون عليه ؛ لأنَّ الاستفهام لا يرد من الباري جَلَّ شأنُهُ إلاَّ على هذا النحو .

قال ابن جني : " قالوا معناه : قد أتى عليه ذلك . وقد يمكن عندي أن تكون منقاةً في هذا الموضع على بابها من الاستفهام ، فكأنه قال ، - والله أعلم . - : هل أتى على الإنسان هذا ؟ فلا بدَّ في جوابه من (نعم) ملفوظاً بها أو مقدرة ، أي فكما أن ذلك كذلك ينبغي للإنسان أن يحتقر نفسه ، ولا يبيأ بما فتح له . وهذا كقولك : لمن تريد الإحتجاج عليه : بالله هل سألتني فأعطيك ! أم هل زرتني فأكرمتك ! . أي فكما أن ذلك كذلك فيجب أن تعرفَ حقِّي عليك ، وإحساني إليك " (٦) .

(١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٠ / ١١٨ .

(٢) مجاز القرآن : ٢ / ٢٧٩ .

(٣) مشكل إعراب القرآن : ٢ ، ٤٣٤ ، وينظر : الدر المصون : ٦ / ٤٣٦ .

(٤) وهو زيد الخيل الطائي ، الديوان : ١٠٠ ، وهو من شواهد المقتضب : ٤٤ / ١ ، والخصائص : ٤٦٣ / ٢ .

(٥) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٤٨٠ .

(٦) الخصائص : ٢ / ٤٦٢ .

ب . تضمين (على) معنى (في)

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ

عَلَيْهِمُ الْأُولِيَانِ ﴾ (١) .

قال الزجاج : " وهذا موضع من أصعب ما في القرآن في الإعراب . فأوليان في قول أكثر البصريين يرتفعان على البدل مما في (يقومان) والمعنى (فليقم) الأوليان بالميت مقام هذين الخائنين ... فإذا امتنع الأوليان على البدل ، فاللذان استحق من الضمير معنى الوصية ، المعنى فليقم الأوليان من الذين استحققت الوصية عليهم . وقال بعضهم: معنى (من الذين استحق عليهم الأوليان ، معناه : استحقّ فيهم ، وقامت (على) مقام (في) كما قامت (في) مقام (على) في قوله ﴿ وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ (٢) ، ومعناه على جدوع النخل " (٣) .

وهذا الرأي ذكره الزجاج هو قول الفرّاء بتمامه الذي نصّ عليه في قوله : " استحق عليهم معناه (فيهم) ؛ كما قال ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ (٤) ، أي في مُلْك ، وكقوله (وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ) جاء التفسير على جدوع النخل " (٥) .

ويجوز عند أبي البركات الأنباري أن تكون (عليهم) بمعنى منهم كقوله تعالى :
﴿ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ (٦) ، أي من النَّاسِ (٧) .

وذكر أبو البقاء العكبري أنها على بابها : كقولك : وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِثْمُ (٨) . وهذا الإختلاف في التقدير مبني على الإختلاف في فهم المعنى ، فحينما جعلها الفرّاء بمعنى (

(١) سورة المائدة ، الآية : ١٠٧ .

(٢) سورة طه ، الآية : ٧١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢١٦ . ٢١٧ ، وينظر : تأويل مشكل القرآن : ٥٦٧ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ١٠٢ .

(٥) معاني القرآن : ١ / ٣٢٤ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٥٢ ، والتبيان في إعراب القرآن :

١ / ٤٦٩ .

(٦) سورة المطففين ، الآية : ٢ .

(٧) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٠٩ .

(٨) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٦٩ ، والدّر المصون : ٢ / ٦٣٧ .

في (قَدَّرَ) (اسْتَحَقَّ) مسنداً للوصية ، وحينما جعلها أبو البركات الأنباري بمعنى (من) قدره مُسنداً لـ (الأوليان) (١) .

وأجود هذه الأقوال أن تحمل (عليهم) على بابها ؛ لأنَّ المعنى يشير إلى ذلك ، وهذا ما رجَّحه الزجاج في قوله : " أن يكونَ الأوليانَ بَدَلًا ، على أنَّ المعنى : لِيَقُمُ الأوليانِ من الذين استحقَّتْ عليهم الوصية ... " (٢) .

وهذا القول هو أحسن ما قيل عندنا ، لأنه لا يجعل حرفاً بدلاً من حرفٍ ، وأيضاً فإنَّ التفسير عليه ؛ إذ المعنى عند أهل التفسير : من الذين استحققت عليهم الوصية (٣) ، ولأنَّ حروف الجر مقصورة على تأدية معنى حقيقي واحد يختص به ولا يؤدي غيره إلا من طريق المجاز في هذا الحرف ، أو من طريق التضمين في العامل الذي يتعلق به الجار مع مجروره (٤) .

(١) ينظر : الدر المصون : ٢ / ٦٣٧ .

(٢) معاني القرآن وإعراجه : ٢ / ٢١٧ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٦ / ٣٥٨ .

(٣) ينظر : التفسير الكبير : ١٢ / ١٢٠ .

(٤) ينظر : النحو الوافي : ٢ / ٤١٠ .

ج . تضمين (أو) معنى (بل)

في قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (١) .

(أو) في هذه الآية بمعنى (بل) عند الفراء ، قال : " كذلك في التفسير مع صحته في العربية " (٢) . ويبدو أن الذي دعاه إلى هذا القول أن من معاني (أو) الدلالة على الشك (٣) ، وهذا القول نسبه أبو البركات الأنباري للكوفيين عامتهم (٤) .

وقد خرّجها ابن الشجري تخريجاً مخالفاً لقول الفراء على أنّها بمعنى التخيير ، أي أن يختاروا بين عددهم ألف أو أكثر (٥) .

وقد ردّ المبرد قول الفراء ؛ لأنّ (بل) معناها الإضراب بعد غلط ، أو نسيان وهذا مُنزه عنه الله تعالى شأنه (٦) .

في حين أوضح ابن جني أن (أو) قراءة في الآية على افادتها معنى الشك من لدن الرائي أو من الناس فهم من الكثرة ما يجعلهم يشكون في عددهم أو أن يكون ذلك من باب الإبهام على المخاطب ، كأن يكون المتكلم غير شاك ، وإنما أرادوا تشكيك السامع بأمر قصده ، فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفراء بمعنى (بل) ، ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى (الواو) (٧) . وهذا هو المختار في تفسير هذه الآية ، وهو أن يكون المعنى أو يزيدون في تقديركم ، بمعنى : أنهم إذا رأهم الرأي ، قال : هؤلاء مائة ألف أو يزيدون على المائة (٨) ، وهذا الرأي نسبه ابن عطية إلى المبرد وكثير من البصريين (٩) . وهذا ما نراه مناسباً ولا حاجة إلى التأويل والتضمين .

(١) سورة الصافات ، الآية : ١٤٧ .

(٢) معاني القرآن : ٣٩٣ / ٢ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٤٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣٠٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ١٣٢ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٨ / ٩٩ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣٠٨ .

(٤) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣٠٨ .

(٥) ينظر : الأمالي الشجرية : ٢ / ٣١٨ . ٣١٩ .

(٦) ينظر : المقتضب : ٣ / ٣٠٤ . ٣٠٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ١٣٢ .

(٧) ينظر : الخصائص : ٢ / ٤٦١ ، وينظر : الأمالي الشجرية : ٢ / ٣١٩ .

(٨) ينظر : التفسير الكبير : ٢٦ / ١٦٦ .

(٩) ينظر : المحرر الوجيز : ٤ / ٤٨٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ١٣٢ .

(٢) التضمين الفعلي :

قد يُضْمَنُ الفعلُ معنى فعلٍ آخر وذلك يتضح في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ ﴾ (١) .

ذكر السفاقي أن الأكثر في الفعل (خلا) أن يتعدى بالباء ، وقد يتعدى بـ (إلى) ، وإنما تعدى في هذه الآية بـ (إلى) لمعنى بديع : وهو أنه تعدى بالباء احتمالاً لمعنيين أحدهما : الإنفرد ، والآخر : السخرية والاستهزاء ، تقول : خلوت به أي : سخرتُ منه ، وإذا تعدى بـ (إلى) كان نصاً في الإنفرد فقط . وضمّن (خلوا) معنى (ذهبوا) و (وانصرفوا) وهو معادل لقوله : (لَقُوا) (٢) ، وهذا هو قول الأخفش (٣) . فيكون كقول الفرزدق (٤) :

أَلَمْ تَرَانِي قَالِباً مَجْنِيًّا قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَاداً عَنِّي

أي : صرفه بالقتل (٥) .

ويجوز أن يكون (خلا) بمعنى: (مضى) وخلاك ذمّ : أي عداك ، ومضى عنك ، ومنه القرون الخالية (٦) ، أي الماضية ، والتي خلت ، وقيل هي هنا بمعنى (مع) وقيل بمعنى الباء ؛ لأنّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ، وهذان القولان على منهج الكوفيين (٧) ، والأخفش (٨) . وأما البصريون فلا يجيزون التجوّز في الحروف ؛ لضعفها (٩) . والقول الذي يقول بالتضمين أولى من قول من قال أنّ : (إلى) بمعنى الباء أو (مع) ؛ لأنّ بكلّ حرفٍ من حروف المعاني معنى هو أولى به من غيره ، فلا يصحّ إنابة غيره عنه إلاّ بحجة التسليم بها . وهذا اختيار ابن جرير الطبري ، إذ قال : " وأما بعض نحويّ أهل الكوفة فإنه كان يتأول أن ذلك بمعنى وإذا (لقوا) الذين آمنوا قالوا : آمنا ، وإذا

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٤ .

(٢) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١١٨ ، والدّر المصون : ١ / ١٢٢ ، والبرهان : ٣ / ٣٣٩ ، والتفسير الكبير : ٢ / ٦٩ .

(٣) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٤٦ .

(٤) وليس في ديوانه .

(٥) ينظر : الدّر المصون : ١ / ١٢٣ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١ / ٢٠٦ .

(٦) ينظر : الكشف : ١ / ١٠٣ .

(٧) ينظر : جامع البيان : ١ / ١٠٠١ .

(٨) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ٤٦ .

(٩) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١١٨ ، والدّر المصون : ١ / ١٢٣ .

صرفوا خلاءهم إلى شياطينهم ، فيزعم أن الجالب ألى المعنى الذي دلّ عليه الكلام من انصراف المنافقين عن لقاء المؤمنين إلى شياطينهم خالين بهم لا قوله : خلوا . وعلى هذا التأويل لا يصلح في موضع (إلى) غيرها ؛ لتغير الكلام بدخول غيرها من الحروف مكانها " (١) .

وبهذا القول يتضح لنا أن نيابة الحروف بعضها عن بعضها ليس هو منهج الكوفيين عامتهم بحسب ما زعم أبو البركات الأنباري حين نَسَبَ هذا القول إلى الكوفيين (٢) ؛ لأنَّ ابن جرير الطبري ، وهو من حُدّاقهم لا يجيز ذلك كمال مرَّ بنا آنفاً .

ومنه ،

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُفُؤُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (٣) .

نقل لنا أبو البقاء العكبري رأيين في (الباء) :

الأول : على زيادة الباء ، يقال ألقى يده ، وألقى بيده ، وهذا القول نُسب إلى أبي عبيدة (٤) ، وقال به الأخفش (٥) ، وإليه مال الزمخشري ، قال : " المعنى لا تقبضوا التهلكة أيديكم ، أي : لا تجعلوها آخذةً بأيديكم مالكة لكم " (٦) .

والثاني : نقل لنا العكبري عن المبرد : أنها ليست زائدة ، بل هي متعلقة بالفعل ، وكمررت بزید (٧) ، والفعل (ألقى) على هذا القول يتعدى بالباء أصلاً من غير تضمين (٨) .

أما القول الثالث : فذكره السّمين الحلبيّ وهو أن يحملُ على التضمين الفعلي ، قال : " أن يضمّن (ألقى) معنى ما يتعدى بالباء ، فيُعدّى تعديته ، فيكون المفعول به

(١) جامع البيان : ١ / ١٠٢ .

(٢) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣٠٨ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ١٩٥ .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٥٩ ، والدّر المصون : ١ / ٤٨٣ ، والجامع لإحكام القرآن : ٢ / ٣٦٣ . وليس في مجاز القرآن ما يثبت ذلك .

(٥) ينظر : معاني القرآن : ١ / ١٦٠ .

(٦) الكشاف : ١ / ٢٦٤ ، وينظر : التفسير الكبير : ٥ / ١٣٦ .

(٧) ينظر : التبيان : ١ / ١٥٩ ، والدّر المصون : ١ / ٤٨٣ ، ومغني اللبيب : ١٤٧ .

(٨) ينظر : الدّر المصون : ١ / ٤٨٣ .

في الحقيقة هو المجرور بالباء تقديره : ولا تفضوا بأيديكم إلى التهلكة ، كقولك : أَفْضَيْتَ بِجَنْبِي إِلَى الْأَرْضِ أَي : طَرَحْتُهُ عَلَى الْأَرْضِ ، وَيَكُونُ قَدْ عَبَّرَ بِالْأَيْدِي عَنِ الْأَنْفَسِ " (١) . وظاهر كلام المبرد فيما حكاه عنه أبو البقاء العكبري أن (ألقى) يتعدى بالباء أصلاً من غير تضمين ، فإنه قال : " وقال المبرد : ليست بزائدة بل هي متعلقة بالفعل : كَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَالْأُولَى حَمْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْتُ " (٢) . والقول الذي يرى زيادة الباء مردوداً ؛ لأنَّ زيادتها في المفعول أمرٌ لا ينقاس عليه (٣) . وقيل : مفعول ألقى محذوف التقدير : ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة ، وتتعلق الباء بتلقوا ، أو تكون الباء للسبب كما تقول : لا تفسد مالك برأيك (٤) .

والذي نختاره من هذه الأقوال هو التضمين أي أن يضمّن (ألقى) معنى ما يتعدى بالباء ، فعدّاه بها . والمفعول في المعنى هو : بأيديكم ، وهو ما عليه أكثر النحويين كما مرَّ ذلك . والله أعلم بالصواب .

(١) الدرّ المصون : ١ / ٤٨٣ ، وينظر : مغني اللبيب : ١٤٧ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٥٩ .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٢ / ٢٥٢ .

(٤) ينظر : التفسير الكبير : ٥ / ١٣٦ ، والبحر المحيط : ٢ / ٢٥٢ ، ومغني اللبيب : ١٤٨ .

(٣) التضمين الآسَمِي :

ومنه : قوله تعالى : ﴿ وَالْأَبْيَنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ ﴾ (١) .

ذكر أبو عبيدة أنّ (بعضاً) هنا بمعنى (كل) وأنشد (٢) :

تَرَكَ أَمَكْنَةَ إِذَا لَمْ أَرْضِهَا أَوْ يَعْتَلِقُ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامُهَا

قال : " الموت لا يعتلق بعض النفوس دون بعض (٣) . وهذا مذهب الأخفش أيضاً (٤) ، وهذا القول مردودٌ عند جميع النحويين ، ولا حجة فيه ؛ لأنّ بعضاً معناها خلاف معنى (كل) في كلّ المواضع ، قال الزجاج : " والصحيح أنّ البعض لا يكون في معنى الكل ، وهذا ليس في الكلام ، والذي جاء به عيسى في الإنجيل إنما هو بعض الذي اختلفوا فيه ... " (٥) .

وهذا القول الذي ذكره أبو عبيدة غير مرضٍ عند أبي جعفر النحاس أيضاً إذ قال : " والبيت الذي أنشده أبو عبيدة لا حجة فيه ؛ لأنّ معنى (أو يخترم بعض النفوس) إنما يعني نفسه ، ونفسه بعض النفوس " (٦) .

والذي قاله أبو عبيدة ضعيف تردّه اللغة ، وإنما المعنى هو الذي ذهب إليه الجمهور وهو أن الاختلاف بين الناس هو في أمور كثيرة لا تحصى عدداً ، منها أمور أخروية ، ودينية ، ومنها مالا مدخل له في الدين ، فكل نبي إنما يبعث ؛ ليبين أمر الأديان والآخرة ، فذلك بعض ما يختلف فيه (٧) .

ولم أجد من يؤيد أبا عبيدة من النحويين في حدود ما أعلم وإنما الذي أعلمه هو أنهم ردّوا قوله عليه .

(١) سورة الزخرف ، الآية : ٦٣ .

(٢) البيت للبيد بن ربيعة ، الديوان : ٣١٣ . وفي إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٩٩ (أو يخترم بعض النفوس حِمَامُهَا) .

(٣) مجاز القرآن : ٢ / ٢٠٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٤١٧ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٠٨ / ١٦ .

(٤) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٠٨ / ١٦ . وراجعت كتابه معاني القرآن فلم أجد فيه ما عزي إليه ها هنا .

(٥) مباني القرآن وإعرابه : ٤ / ٤١٨ .

(٦) إعراب القرآن : ٣ / ٩٩ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٥ / ٦٢ .

(٧) ينظر : المحرر الوجيز : ٥ / ٦٢ ، والتفسير الكبير : ٢٧ / ٢٢٢ ، والبحر المحيط : ٩ / ٣٨٧ .

ومن ذلك أيضاً :

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رَسُولُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ (١) .

اختلف النحويون في قوله تعالى : (حَيْثُ يَجْعَلُ) ولهم في ذلك الإختلاف وجهان :

أحدهما : أن (حيث) اخرجت عن الظرفية ، وصارت مفعولاً به على الصفة (٢) ، قال أبو علي الفارسي : " لا يجوز أن يكون العامل في (حيث) : (أَعْلَمُ) هذه الظاهرة ، ولا يجوز أن يكون (حيث) ظرفاً ؛ لأنه يصير التقدير : الله أعلم في هذه المواضع ، ولا يوصف الله تعالى بأنه أعلم في مواضع وأوقات؛ لأنَّ علمه لا يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة ، وإذا كان كذلك كان العامل في (حيث) فعلاً يدل عليه (أَعْلَمُ) " (٣) ، ورَدَدَ النحويون ما قاله أبو علي فقال الحوفي بقوله (٤) ، وعبارة ابن عطية نحو من هذا (٥) ، وهو قول أبي البقاء العكبري الذي نصَّ عليه بقوله : " حيثُ هنا مفعول به ، والعامل محذوف ، والتقدير : يعلم موضع رسالاته ، وليس ظرفاً ؛ لأنه يصير التقدير يعلم في هذا المكان كذا وكذا وليس المعنى عليه (٦) ، وهذا الرأي ليس بمرضي عند أبي حيان الأندلسي لخروجه عن قواعد العربية ، قال : " وما أجازوه من أنه مفعول به على السعة ، أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحو ؛ لأنَّ النحاة نصوا على أن (حيث) من الظروف التي لا تتصرف ؛ وشدَّ إضافة (لدى) إليها وجرَّها بالباء وبفي . ونصوا على أن الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون إلا متصرفاً ، وإذا كان الأمر كذلك امتنع نصب حيث على المفعول به لا على السعة ولا غيرها " (٧) .

(١) سورة الأنعام ، الآية : ١٢٤ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٥٣٧ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٥٦ ، والجامع

لأحكام القرآن : ٧ / ٨٠ .

(٣) الدر المصون : ٣ / ١٧٢ .

(٤) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٥٦ .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز : ٢ / ٣٤٢ .

(٦) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٥٣٧ .

(٧) البحر المحيط : ٤ / ٦٣٨ ، وينظر : النهر الماد : ١ / ٧٤٤ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد :

١٥٦ . ١٥٧ ، والدر المصون : ١ / ١٧٣ .

الآخر : أنها باقية على ظرفيتها بطريقة المجاز على أن تُضمَّن (اعلم) معنى ما يتعدى إلى الظرف . فيكون التقدير : الله (أنفذ) علماً حيث يجعل رسالاته . والظرفية هنا مجاز ، وهذا قول أبي حيان الأندلسي^(١) .

وتعقبه السفاقي " بأنه قد ترك مقالته الجمهور ، وتتابعوا عليه ، وتأول شيئاً هو أعظم) مما فرَّ منه الجمهور ، وذلك أنه يلزم على ما قرر : أن علم الله يتفاوت بالنسبة إلى الأمكنة ، فيكون في مكان أنفذ منه في مكان ، والذي يبدو لنا أنه باقٍ على معناه في الظرفية ، والأشكال إنما يرد من حيث مفهوم الظرفية وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه ، ولا سيما وقد قام في هذا الموضع الدليل على ذلك^(٢) .

وهذا أحسن ما قيل في هذه الآية ولا حاجة لنا إلى التأويل ، إذ ليس من شك في أن الله تعالى أعلم في كل زمان وكل مكان ولا داعي لكل هذه التخريجات التي تبتعد عن المعنى الذي تتوخاه الآية الكريمة . والله أعلم بالصواب .

(١) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ٦٣٨ ، والدر المصون : ١ / ١٧٣ .

(٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٥٦ . ١٥٧ ، وينظر : الدر المصون : ١ / ١٧٣ .

٢ . النصوص التي تتسق مع القواعد الموضوعية لظاهرة التطابق ،
ومثلها :

● الحمل على المعنى

اليقين عندنا أن القرآن الكريم هو مصدر السّماع الأول في العربية وعليه المعول في الإستشهاد النحوي والبلاغي بظاهره ، من غير نظرٍ إلى قلّة ورودٍ أو كثرتّه ، وذلك أنّ كلّ ما جاء فيه قويّ فصيحٌ ، بل هو في أسمى مراتب القوة والفصاحة والبلاغة ، ولكن قد نجد في القرآن الكريم نصوصاً تبدو خارجة عن أصول النحويين وأقيستهم ، مما حدا بهم إلى هذه التّأويلات إذ قد تجد في القرآن الكريم فعلاً تجرد من علامة التثنية أو التّأنيث أو استخدام حرف مكان آخر ، والجمع في الأعم وهذا ما دفع النحويين إلى التّأويل ملتجئين لهذا النوع من التطابق ، والتناسب بين اللفظ والمعنى وكان سبيلهم إلى ذلك ما عرف بأسلوب الحمل على المعنى وهذه الظاهرة تكثر في كلام العرب بشكل مطّرد (١) .

ويُعدُّ هذا الأسلوب من أهمّ الأساليب التي استخدمها النحويون في تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق ، وقد ورد في القرآن الكريم ، وفصيح الكلام العربي منشوراً ومنظوراً مثل : تأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصور المعنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد (٢) . وأفرد له ابن جنّي باباً واسعاً في الخصائص (٣) . وأفرد مبحثاً آخر بيّن من خلاله الفرق بين تقدير الإعراب ، وتفسير المعنى ، وحدّر من الخلط بينهما (٤) . وقال في باب تجاذب المعاني والإعراب : " هذا موضعٌ كان أبو علي رحمه الله . يعتاده ، ويُلْمُ كثيراً به ، ويبعث على المراجعة له ، وإلّطاف النظر فيه ، وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعك منه فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى . وارتحت لتصحيح الإعراب " (٥) .

(١) ينظر : الاغراب في جدل الأعراب : ٤٩ .

(٢) ينظر : الخصائص : ٢ / ٤١١ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٤١١ .

(٤) المصدر نفسه : ١ / ٢٧٩ . ٢٨٠ .

(٥) المصدر نفسه : ٣ / ٢٥٨ .

قد أدرك النحويون حقيقة ما يحدثه المعنى من أثر في الإعراب ، فراحوا يتأولون في توجيه إعراب بعض النصوص بحملهم إياها على ما يوحيه المعنى من أوجه الإعراب المختلفة .

وقد وردت نصوص كثيرة لم يطابق فيها الضمير ما يعود عليه وتستخدم فيها ضمير المذكر بدلاً من ضمير المؤنث ، أو عبّر فيها بضمير الغائب بدلاً من ضمير المخاطب . وقد علّل النحويون ذلك بأنه نوعٌ من الالتفات الذي يهدف إلى تأكيد المعنى وتقويته ^(١) ، والحمل على المعنى أكثر من أن يُحصى في كلام العرب ^(٢) . ومما نُقل لنا من هذا النوع من التأويل ما رُوي عن أبي عمرو بن العلاء أنه سمع أعرابياً يقول : فلان لغوب جاءتته كتابي فاحتقرها ، فقال له : أنقول : جاءتته كتابي قال : أليس الكتابُ بصحيفةٍ فحمله على المعنى ^(٣) . إذ إنّ الكتاب مذكر فحمله على معنى الصحيفة وهذا كثير في كلام العرب . ويبدو لنا من تلك الرواية أن أبا عمرو حاول الاستفهام ؛ لأنه حملها على المعنى بعد أن تدبر الحكاية وانتبه على تعليل هذا الموضوع بهذه العلة ، مما جعله يهدي إلى مثله ، ويسلك طريقه في الحمل على المعنى وسار بعدئذٍ مسلكاً للنحاة واللغويين .

وقد درس عدد من الباحثين أسباب الخلاف ، وأسهبوا في استقصائها واجتهد كلٌ منهم بحسب ما يراه ، إلا أنهم لم يفتنوا إلى أثر المعنى في هذا الخلاف ، بل وجدناهم يعزرون ذلك في الغالب إلى موقف النحويين من فهم النصوص التي استقروها ، ومنهجهم في الأخذ بها في الاستشهاد ، وقياسهم على الكثير المطرد أو القليل الشاذ ^(٤) . ومن الإنصاف أن نذكر التفاتة الدكتور كريم حسين ناصح التي بيّن فيها أثر المعنى في هذا الخلاف إذ قال : " وأرى أنّ اختلافهم في فهم هذه النصوص وتفسيرها وإدراك معانيها وطرائق تركيبها كان من العوامل الأساسية في إثارة هذا الخلاف ؛ لأنّ الاختلاف في فهم

(١) ينظر : أصول التفكير النحوي : ٣٥٧ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ١١١ ، ٧٧٧ .

(٣) ينظر : الخصائص : ٢ / ٤١٦ ، ونزهة الألباء : ١٩ .

(٤) ينظر : الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف : ٦١ . ٧٥ ، ومسائل الخلاف

النحوي بين علماء مدرسة البصرة : ١٤٥ ، والخلاف النحوي بين الكوفيين : ١٨٠ .

النصوص يقودنا إلى اختلاف الآراء في الأحكام ، وتعليل الظواهر ، وتأويل النصوص ... " (١) .

وفي كتب إعراب القرآن الكريم أمثلة ليست بالقليلة نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر .

١ . التذكير والتأنيث

يُعدُّ تذكير المؤنث من أهم نتائج الحمل على المعنى على الرغم من كون هذا الأسلوب يُعدُّ خروجاً عن القواعد المتبعة في التطابق اللغويّ وخرقاً لهذا العرف ، إلا أن النحويين يرون أن تذكير المؤنث يستند في تقديره من جهة أخرى إلى أصول نحوية تسوغ له القبول . ومن هذه الأصول : ردُّ الفرع على الأصل ؛ إذ الأصل عندهم هو التذكير ، وأمّا التأنيث ففرع منه ، فإذا ذكر المؤنث فإنما هو ردُّ فرع إلى أصل (٢) . وهذا ما أشار إليه سيبويه إذ قال : " الأشياء كلّها أصلها التذكير ، ثم تختص بعدُ فكلُّ مؤنثٍ شيءٌ والشيءُ يذكرُ فالتذكير أولٌ ، وهو أشدُّ تمكناً كما أنّ النكرة هي أشدُّ تمكناً من المعرفة " (٣) . وتذكير المؤنث واسع جداً ؛ " لأنه رد فرع إلى أصل . لكن تأنيث المذكر اذهب في التناكر والاعراب " (٤) .

ومنه :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (٥) .

استشكل النحويون الأئمة تذكير القريب مع تأنيث الرحمة ونخيل الأفاضل من قدمائهم في الجواب أوجهاً كثيرةً بلغت حدَّ أن ألفَ فيها أحدهم مؤلفاً مستقلاً (٦) .

وقد تناول أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم تأويلات النحويين في الآية الكريمة

على ثلاثة أوجه :

(١) أثر المعنى في الدراسات النحوية : ١١٩ .

(٢) ينظر : : حول التفكير النحوي : ٣٦٢ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٢٢ .

(٤) الخصائص : ٢ / ٤١٥ .

(٥) سورة الأعراف ، الآية : ٥٦ .

(٦) ألف ابن طولون الصالحي الدمشقي (ت ٩٥٣ هـ) كتاباً في إعراب هذه الآية سمّاه تحفة الطالبين في

إعراب قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ وهو منشور في مجلة المورد ، العدد

الرابع ، لسنة : ١٩٨٨ ، ص ٢٣٠ ، بتحقيق : الدكتور زيّان أحمد ابراهيم .

الأول : إنما قيل قريب ؛ لأن الرحمة والغفران في معنى واحد ، وكذلك كل تأنيث ليس بحقيقي وهو قول الزجاج ^(١) ، ونسبه ابن خالويه إلى محمد بن القاسم الأنباري ^(٢) ، ونسبه السّمين الحلبيّ إلى النضر بن شميل (ت ٢٠٣ هـ) ^(٣) .

الثاني : هو قول الفراء فيما نقله عنه أصحاب إعراب القرآن الكريم وهو إنّما أتى بـ (قريب) بغير هاء ، ليفرق بين قريب النسب والقريب من القُرب ^(٤) ، وهذه نسبة صحيحة إذ نصّ الفراء على ذلك قائلاً : " ذكّرت قريباً ؛ لأنه ليس بقربة النسب قال : ورأيت العرب تؤنث القريبة في النسب لا يختلفون ، فيها ، فإذا قالوا : دارك منّا قريباً أو فلانة منك قريباً في القرب والبعد ذكّروا وأنثوا . وذلك أن القريب في المعنى وإن كان مرفوعاً فكأنه في تأويل : هي مكان قريب .. " ^(٥) ، وهذا غلط عند الزجاج ؛ لأنه يرى أنّ كل ما قُرب من مكان ، أو نسب فهو جارٍ على ما يصيبه من التأنيث والتذكير ^(٦) . وهذا الرأي رده ابن هشام من وجه آخر بقوله : " وهذا المضاف الذي قدره في غاية البعد . والأصل عدم الحذف ، والمعنى مع ترك هذا أحسن ^(٧) .

الثالث : إنه ذكره حملاً على المعنى ؛ لأن الرحمة بمعنى الرحم ، وهو مذكر ^(٨) وهذا رأي الأخفش في أحد قوليه ، إذ قال : " فدكّر قريباً وهي صفة الرحمة ، وذلك كقول العرب : ريحٌ خريقٌ ، و : ملحفةٌ جديد ، وشاةٌ سديسٌ . وإن شئت ، قلت : تفسير الرحمة ها هنا (المطر) ^(٩) ، واختاره ابن خالويه ^(١٠) .

-
- (١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٣٤٤ ، والتفسير الكبير : ١٤ / ١٣٦ .
(٢) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ١٨٧ .
(٣) ينظر : الدرّ المصون : ٣ / ٢٨٢ ، والجامع لإحكام القرآن : ٧ / ٢٢٩ .
(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٣٤٤ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٢٠ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٥٧٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧ / ٢٢٧ .
(٥) معاني القرآن : ١ / ٣٨٠ . ٣٨١ ، وينظر : جامع البيان : ٨ / ١٤٨ ، والتفسير الكبير : ١٤ / ١٧٦ .
(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٣٤٥ ، والمحزر الوجيز : ٢ / ٤١١ .
(٧) تحفة الطالبين في إعراب قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ : ٢٤ .
(٨) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٦٥ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٥٧٥ .
(٩) معاني القرآن : ٢ / ٣٠٠ ، وينظر : جامع البيان : ٨ / ١٤٨ .
(١٠) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ١٨٨ .

واعترض أبو عبيدة على ما ذهب إليه الأخفش وذهب إلى أن قريباً ليست صفة للرحمة ، وإنما هي في موضع يكون في مؤنثه الشيطان والجمع فيها بلفظ واحد يدخلون فيها الهاء ، وعليه فهي ظرف لهنّ وموضع . والعربُ تفعلُ مثل ذلك في قريب وبعيد، فإن جعلوها صفة في معنى مقتربة قالوا : هي قريبةٌ وهما قريبتان وهُنَّ قريبات (١) .

وبهذا الرأي يكون أبو عبيدة موافقاً للفرّاء في رأيه على نحو ما ذكره النحويون والمفسرون أنه ذكر قريباً على تذكير المكان أي : مكاناً قريباً (٢) ، وهذا خطأ عند علي ابن سليمان (الأخفش الصغير) : " لأنه لو كان ظرفاً لانتصب كقولك : إنّ زيدا قريباً منك " (٣) . قال السّمين الحلبي " وهذا ليس بخطأ ؛ لأنه يجوز أن يتسع في الظرف ، فيعطى حكم الأسماء الصريحة ، فنقول : زيدٌ أمامك ، وعمرو (خَلْفُكَ) برفع أمام وخلفك (٤) " .

وقد ذكر أبو البركات الأنباري وجهاً رابعاً وهو: إنما ذكر (قريب) على النسب أي ذات قرب كقولهم : طالق ، وحائضٌ أي : ذات طلاق وحيض (٥) ، وهذا ظاهر كلام سيبويه ، أي رحمة الله شيءٌ قريب . وعلى هذا حمل سيبويه قولهم : حائض وطامث ، إذ قال : : " كأنهم قالوا : شيءٌ حائضٌ " (٦) ، أي على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه .

ولم يسلم رأي سيبويه هذا من الطعن إذ ردّه ابن هشام قائلاً : " وهذا القول في الضعف كالذي قبله بل هو أشدّ منه ضعفاً ؛ لأن تذكير صفة المؤنث باعتبار اجرائها على موصوف مذكر محذوف شاذ يُنزّه كتاب الله عنه ثم الأصل عدم الحذف " (٧) . وذكر أبو البقاء أن فعلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث ، كما قالوا : لحية دهين ، وكف خضيب (٨) . وقال السمين الحلبي : " وليس بجيد ، لأنّ فعلاً بمعنى

(١) ينظر : مجاز القرآن : ١ / ٢١٦ ، وإعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ١٨٨ ، والمحرر الوجيز :

٢ / ٤١١ ، والدر المصون : ٣ / ٢٨٢ .

(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٢٠ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ٧ / ٢٢٨ .

(٤) الدر المصون : ٣ / ٢٨٣ .

(٥) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٦٥ .

(٦) الكتاب : ٢ / ٩١ ، وينظر : الأمالي الشجرية : ٢ / ٢٥٧ .

(٧) تحفة الطالبين : ٢٤١ .

(٨) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٥٧٥ .

مفعول لا ينقاس ، وعلى تقدير اقتياسه ، فإنما يكون من الثلاثي المجرد ، لا من المزيد فيه و (مقربة) من المزيد فيه " (١) .

والآراء في هذه الآية كثيرة تجاوزت الثلاثة عشر رأياً عرض قسماً منها أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ، ولم يرجحوا واحداً على الأخرى بل اكتفوا بعرضها (٢) .
والذي أراه أنّ هذا الذي ذكره النحويون كله اجتهاد منهم في توجيه الآية الكريمة ، ولكن يبقى شيء وهو أنه لا يكفي تقدير مباني كلام الله وإيضاح معانيه مجرد الجواز النحوي والاحتمال الإعرابي ، وعلينا أن نعي حقيقة واضحة هي أنّ القرآن فوق مستوى اللغة .. ومهما يكن من شيء فإنه لا ينبغي أن نبخس الناس أشياءهم ، فإن هؤلاء النحاة واللغويين قد بذلوا جهداً ليس بالهين في خدمة القرآن الكريم ، وإبانة معانيه والكشف عن مرامي آياته من خلال تعويلهم على رصيدهم النحوي واللغوي .

(١) الدرّ المصون : ٣ / ٢٨٢ .

(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٢٠ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٦٥ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٥٧٥ ، والمحرم الوجيز : ٢ / ٤١١ .

ومنه :

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ .. ﴾^(١) .
 ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم أقوالاً في توجيه الضمير الواقع في قوله تعالى (بُطُونِهِ) وهو الهاء .
 قال الزجاج : " والأنعام لفظه لفظ جمع ، وهو أسم للجنس يذكر ويؤنث ، يقال هو الأنعام وهي الأنعام . ونسقيكم مما في بُطُونِهِ ، وفي موضع آخر : مما في بطونها "^(٢) .
 ونسب أبو جعفر النحاس هذا الرأي إلى سيبويه بعد أن استحسنته قائلاً : " مذهب سيبويه أنّ العرب تخبر عن الأنعام بخبر الواحد ثم ذكر الآية كأنه ذهب إلى أن الأنعام تُذَكَّر وتؤنث " ^(٣) ، وهذه النسبة صحيحة إذ قال سيبويه : وأما افعالٌ فقد يَفْعُ للواحد ، من العرب مَنْ يَقُولُ : هو الأنعام ، وقال عَجَلٌ : ﴿ نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ ، وقال أبو الخطاب : سمعت العرب يقولون : هذا ثوبٌ أكْيَاشٌ ، ويقال : سُدُوسٌ لِضَرْبٍ مِنَ الثِّيَابِ .. " ^(٤) . ونسب مكي القيسي هذا الرأي إلى يونس بن حبيب ^(٥) .
 أما الكسائي فنُسب إليه أنّ المعنى عنده نسقيكم مما في بكون ما ذكرناه ^(٦) . وهذا القول هز المختار عند المبرد إذ قال : " وهذا سائغ في القرآن ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ هَذِهِ تَذِكْرَةٌ ﴾ ^(٧) وقال تعالى : ﴿ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ ﴾ ^(٨) أي : ذكر هذا الشيء . وقال تعالى

(١) سورة النحل ، الآية : ٦٦ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٢٠٩ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٣ / ٤٠٥ .

(٣) إعراب القرآن : ٢ / ٢١٦ ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٧٩ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٠ / ١٢٣ .

(٤) الكتاب : ٢ / ١٧ .

(٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ١٧ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٠٩ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٢١٦ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ١٨ ، والتبيين في إعراب القرآن : ٢ / ٨٠٠ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٠ / ١٢٤ ، والدر

المصون : ٤ / ٣٤٣ .

(٧) سورة المزمل ، الآية : ١٩ .

(٨) سورة المدثر ، الآية : ٥٥ .

: ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَهُ هَذَا رَبِّي ﴾ (١) ، أي : هذا الشيء الطالع ، ولا يكون هذا إلا في التأنيث المجازي ، ولا يجوز : (جاريتك ذَهَبَ) (٢) .

وهناك قول نسبه أبو جعفر النحاس إلى أبي عبيدة ، قال : " المعنى نسقيكم مما في بطون أيها كان له لبن ؛ لأنه ليست كلها لها لبن " (٣) ، أي أن الهاء تعود على بعض ، وهو الذي له لبن وليس لكلها لبن ، وهذا القول يُسبب إلى الكسائي أيضاً (٤) . وقيل الضمير يعود على الفحل ؛ لأنّ اللبّن يكون من طريق الفحل ، فأصل اللبّن ماء الفحل فرجع الضمير عليه (٥) . وهذا القول ضعفه أبو البقاء العكبري ؛ لأنّ اللبّن وإنّ يُسبب إلى الفحل فقد جمع البطون ، وليس فحل الأنعام واحداً ، ولا للواحد بطون ؛ فإنّ قال أراد الجنس فقد ذكّر (٦) . وأنفرد مكي القيسي بذكر قول آخر ، وهو : " أنّ الهاء تعود على واحد (الأنعام) وواحدتها (نَعَم) والنّعَم مذكّر والنّعَم واحد الأنعام ، والعرب تصرف الضمير إلى الواحد ، وإن كان لفظ الجمع قد تقدم ، قال الشاعر ، وهو الأعشى (٧) :

فإنّ تعهديني ، لامريء لِمَّةٌ فإنّ الحوادث أودى بها

فقال : أودى بها ، فردّ الضمير في أودى على الحدثان أو على الحادث ، ولو رفعها على الحوادث لقال : أودت بها والهاء راجعة على اللمة ؛ وهي الحال الخبيثة وذكّر ؛ لأنه لا مذكر له من لفظهما " (٨) . وهذا قول المبرد إذ قال بعد أن ذكر الشاهد وهو قول الأعشى ؛ " لأنّ الحوادث جمع حدثٍ والحدث مصدر ، والمصدر واحدٌ وجميعه يؤوّلان إلى المعنى " (٩) . ونقل القرطبي رأي ابن العربي في هذه الآية ، قال : " إنما رجع التذكير إلى معنى الجمع ، والتأنيث إلى معنى الجماعة ، فذكّره ، هنا باعتبار لفظ الجمع ، وأنثته في

(١) سورة الأنعام ، الآية : ٧٨ .

(٢) الدرّ المصون : ٣٤٣/٤ في الأصل (جاوبتك ذَهَبَ) وما ذكرناه هو الصحيح ؛ لأن المعنى لا يستقيم بهذه العبارة .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٢١٧ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ١٨ ، وليس في مجاز القرآن ما يؤيد ذلك .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٨٠٠ .

(٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ١٨ .

(٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٨٠١ .

(٧) ينظر : الديوان : ٢٨ ، وروايته :

فإنّ تعهديني ، ولي لِمَّةٌ فإنّ الحوادث ألوى بها

(٨) مشكل إعراب القرآن : ٢ / ١٨ .

(٩) المذكر والمؤنث : ١١٢ .

(سورة المؤمنون) باعتبار لفظ الجماعة، فقال : نَسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا " (١) ، وبهذا التأويل ينتظم المعنى انتظاماً حسناً .

ويبقى رأي سيبويه ومن وافقه من النحويين هو الأقرب إلى طبيعة اللغة ؛ لأنَّ هناك أسماء كثيرة تشترك بين المذكر والمؤنث ومن الأجود أن يُحمل الكلام على وجه واحد .

ومنه :

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا ﴾ (٢) في تأنيث قوله تعالى : (خَالِصَةٌ) رأيان للنحويين ذكرهما أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم .

الأول : أن يكون أَنْتَ الْخَبَرُ ، وَجَعَلَ مَعْنَى (مَا) التَّأْنِيثُ ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْجَمَاعَةِ ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا : جَمَاعَةٌ مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا ، وَيُرَدُّ (وَمُحَرَّمٌ) عَلَى لَفْظِ (مَا) فَذَكَرَ وَهُوَ هُوَ الْمَخْتَارُ عِنْدَ الزَّجَاجِ (٣) .

والثاني : رأي الأخفش : أن الهاء في خالصة للمبالغة في الخلوص ك (علامة ، ونسابة) (٤) ؛ لأنه كان يرى أن الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى ضعيف . قال أبو البركات الأنباري : " وهذا التعليل ليس عليه تعويل ، فإنه قد جاء الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا ﴾ (٥) .

فقال : خالدين حملاً على معنى (من) ، ثم قال : قد أحسن الله له رزقاً ، حملاً على اللفظ بعد الحمل على المعنى (٦) .

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٠ / ١٢٤ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية : ١٣٩ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٩٤ . ٢٩٥ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٩٢ ، والمحرر الوجيز : ٢ / ٣٥١ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٥٤٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٩ / ٩٥ ، والدر المصون : ٣ / ١٩٦ .

(٤) ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٢٨٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧ / ٩٥ .

(٥) سورة الطلاق ، الآية : ١١ .

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٤٣ . ٣٤٤ .

أما الفراء فإنه يرى أن خالصةً تأنيثها لتأنيث الأنعام ؛ لأن ما في بطونها مثلها ^(١).
 ورُدَّ هذا الرأي ؛ لأن ما في بطون الأنعام غير الأنعام ^(٢) ، وتعقب هذا الرد بأن ما في
 بطون الأنعام أنعام وهي الأجنة عبارة عنها ، قال الزجاج : " والذي في بطون الأنعام
 ليس بمنزلة بعض الشيء ؛ لأن قولك : سقطت بعضُ أصابعه (بعضُ أصابع) إصْبَعٌ
 وهي واحدة منها ، والذي في بطون الأنعام : كما في بطن كل واحدةٍ غيرها " ^(٣) على
 معنى أن العرب تُعطي المضاف حكم المضاف إليه في التذكير والتأنيث إذا صحَّ
 الاستغناء عنه . فمثال إعطائه حكمه في التأنيث قولهم : قَطَعَتْ بعضُ أصابعه ، فاعطوا
 البعض حكم الجمع المضاف إليه في التأنيث ^(٤) .

والآختيار عند أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم هو الرأي الأول ، قال الزجاج : "
 والقولُ الأول الذي شرحناه أْبَيَّنْ لقوله (محرّم) ؛ لأنه دليل على الحمل المعنى في (ما
) على اللفظ " ^(٥) . وقال مكي القيسي : " وهذا نادر ، لا نظير له ، وإنما يأتي في (من)
 وما حمل الكلام على اللفظ أولاً ثم على المعنى بعد ذلك ، وهذا أتى اللفظ محمولاً على
 المعنى ، ثم حُمِلَ على اللفظ بعد ذلك ، فاعرفه ، فإنه قليلٌ " ^(٦) . أما أبو البركات
 الأنباري فإن رده على الأخفش دليلٌ على موافقته للزجاج في رأيه ^(٧) . ونحن نرجح هذا
 القول ؛ لأن قول الأخفش بحمله على المبالغة يتطلب أن يلحق
 (خالصةً) ببناء مبالغة كعلامة ونسابة وهو بعيد .

(١) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٣٥٨ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٩٥ ، والتبيان في إعراب القرآن :

٢ / ٥٤٢ ، والدر المصون : ٣ / ١٩٦ ، والمحزر الوجيز : ٢ / ٣٥١ .

(٢) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٧ / ٩٥ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٩٥ ، وينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١ / ١٨٩ .

(٤) ينظر : تحفة الطالبين : ٢٤١ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٩٥ .

(٦) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٩٢ .

(٧) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٤٣ .

ومنه :

اختلافهم في قوله تعالى : ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا ﴾ (١) .
 ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في تأويل حذف التاء من
 (قاعد) وكل ما كان مذكراً نُعِتَ) به المؤنث .
 قال الزجاج : " وزعم سيبويه وأصحابه أنّ هذا وقع على لفظ التذكير صفةً للمؤنث
 ؛ لأنّ المعنى شيء طالق ، وحقيقته عندهم أنه على وجه النسب نحو قولهم : امرأة مذكّر
 ، ورجل مذكّر ، وأمراة مثنائ ورجل مثنائ ، وإثما معناه ذات ذكران وذات إناث ... فإذا
 اجريته على الفعل قلت : طالقة " (٢) ، وهذا ما نصّ عليه سيبويه من قبل ، إذ قال : "
 وذلك قولك : امرأة حائض وهذه طامث ، كما قالوا : ناقة ضامر يوصف به المؤنث وهو
 مذكّر ، فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء مذكّر فكأنهم قالوا : هذا
 شيء حائض، ثم وصفوا به المؤنث كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا : رجلٌ نُكْحَةٌ ... "
 (٣) . ويبدو أن سيبويه في هذا الرأي مخالفٌ لشيخه الخليل إذ نقل سيبويه عن الخليل قوله
 : " وزعم الخليل أنّ السماءَ منفطرٌ به كقولك معضّل للقطاة وكقولك مَرَضِعٌ للتي بها
 الرضاعُ ، وأمّا المنفطرة فيجيء على العمل كقولك : مُشَقَّةٌ ، وكقولك مرضعةٌ للتي تُرَضع
 " (٤) . وهذا الرأي قال به المبرد أيضاً (٥) .

أما الكوفيون فمذهبهم في نحو ذلك أنّ سقوط التاء فيه كونها ممّا لا يوصف به
 المذكر . قال أبو جعفر النحاس : " والكوفيون يقولون : ما كان مخصوصاً به المؤنث لم

(١) سورة النور ، الآية : ٦٠ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٣٠٢ ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢٠٠ ، وحاشية
 الصبان : ٢ / ٤٤٦ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٩١ .

(٤) المصدر نفسه : ١ / ٢٤٠ .

(٥) ينظر : المذكر والمؤنث : ١٠٢ ، والمقتضب : ٣ / ١٦١ .

تدخل الهاء فيه نحو : حائض وطالق وما أشبهها . قال علي بن سليمان : الدليل على أن هذا القول غلط : إثبات الهاء في مرضعة " (١) .

وهذه النسبة إلى الكوفيين صحيحة إذ قال الفراء : " والمرضعة : الأم ، المرضع التي معها صَبِيٌّ ترضعهُ . ولو قيل في الأم : مرضع ؛ لأنَّ الرضاع لا يكون إلا من الإناث ، مثل قولك : طامث ، وحائض : ولو قيل في التي معها صَبِيٌّ : مرضعة كان صواباً " (٢) . وهذا القول أيده ابن جرير الطبري وهو من حدّاق الكوفيين ، إذ قال : " لأن العرب من شأنها إسقاط هاء التأنيث من كل فاعل ومُفْعَلٍ إذا وصفوا المؤنث به ، ولو لم يكن للمذكر فيه حظ " (٣) . وقد أيد الأَخْفَش ما قاله الكوفيون (٤) .

والمفهوم من كلام الكوفيين : أنهم لم يفتقروا إلى إدخال التاء للفرق ، لأنَّ الفرق عندهم يكون في محل الجمع لإزالة الإشتراك وإذا لم يكن اشتراك ، لم يفتقر إلى فرق . وقد التزم أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ما قاله سيبويه ومن تبعه رادّين ما قاله الكوفيون ، قال الزجاج : وهذا ليس بشيء عند البصريين ، لأنَّ في الكلام شيئاً كثيراً يشترك فيه المؤنث والمذكر لا تثبت فيه الهاء في المؤنث نحو قولهم : بعير ضامر وناقاة ضامر " (٥) . وقال ابو جعفر النحاس : " ... الدليل على أن هذا القول غلط اثبات الهاء في مرضعة " (٦) . وهذا ما قال به مكي القيسي (٧) ، وأبو البركات الأنباري (٨) ، وتبعهم أبو البقاء العكبري (٩) ، والقرطبي (١٠) .

ولم يَحُلْ رأي سيبويه وأصحابه من الطعن ، إذ قال فيه أحد المتأخرين : " وما ذُكِرَ عن سيبويه (طامث وحائض) ، فبالله أحلف أن هذا التقدير لا يرتضيه فصيحٌ بدوي ولا

(١) إعراب القرآن : ٢ / ٣٨٨ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ١٢٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢٠٠ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٢١٤ ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢٠٠ .

(٣) جامع البيان : ٨٨ / ١٧ .

(٤) ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٤١٣ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٣٠١ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٨٨ .

(٧) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٤٢١ .

(٨) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢٠٠ .

(٩) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٢٤٨ .

(١٠) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٩ / ٥١ .

بليغٍ حضريٍّ . وأيّ حاجةٍ إلى أن يضمر في الآية شيء، فيقال : شيء قريب . ولا يكفي في تقدير مباني كلام الله وإيضاح معانيه مجرد الجواز النحوي والإحتمال الإعرابي ، بل لابدّ من رعاية الفصاحة القصوى والبلاغة العليا ، وأية فصاحةٍ في أن يقول القائل : شيء قريب ؟ وأي لطف أن يقال : المرأة شيء حائض ؟ مع أن الشيء أعمُّ المعلومات ، ولذلك يشمل الواجب ، والممكن حتى بعض المعدودات عند بعض أهل العلم . ومن الذي يرضى لنفسه بمثل هذا الكلام المستهجن ؟ وهلاً قيل الهاء والتاء إنما يحتاج إليهما للفرقان بين المذكر والمؤنث في صفة يمكن اشتراكهما فيها إمطةً للالتباس .

أما الصفة المختصة بالنساء (الحيض) ، فلا حاجة فيها إلى العلامة المميّزة ، والناس لفرط جمودهم على ما ألفوه يظنون أن ما قاله سيبويه هو الحق الساطع .. " (١) ، وبهذا القول يكون قد وافق الكوفيين في قولهم .

ولم يُلَقَّ قول الكوفيين الرضا والتأييد حتّى من المحدثين إذ لم يقبل به الدكتور فاضل السامرائي بحجة أن صفات كثيرة يشترك فيها المذكر والمؤنث جاءت بغير هاء كقولهم : رجل عاشق وامرأة عاشق ، ورجل حاسر ، وامرأة حاسر (٢) . وهذا هو الرأي الصائب الذي نؤيده ، فلو كانت العلة الكوفية صحيحة للزمت هذه الصفات التأنيث . والله أعلم بالصواب .

(١) تحفة الطالبين في إعراب قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ : ٢٣٧ .

(٢) ينظر : معاني الأبنية : ٥٦٨ .

(٣) النصوص التي لم تتفق مع القواعد النحوية الموضوعية لظاهرة الترتيب ، ويمثل ذلك . التقديم والتأخير .

التقديم والتأخير :

١ . ومنه : هل يجوز تقديم . خبر كان (الظرف) على اسمها ؟
أجاز سيبويه فيما نقل عنه أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم تقديم خبر كان (الظرف) على اسمها ومنع ذلك المبرد (١) .
ففي قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ ﴾ (٢) ، الاختيار عند سيبويه أن يكون الجار والمجرور (له) خبراً لـ (تكن) وإن تقدم على الأسم ؛ لأنّ التقديم والتأخير في هذا بمنزلة المعرفة عنده ، وحسنت النكرة ها هنا ؛ لأنّ الأعراف لم يكن في موضع الأنكر ، فنقول : ما كان فيها أحدٌ خيراً منك ، وما كان أحدٌ مثلك فيها . يبدو أن سيبويه لا يقول بأعمال الظرف المتقدم على اطلاقه ، إنما أجاز إلغاءه أيضاً (٣) .
أما المبرد فخالف سيبويه محتجاً بقوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ (٤) .
فلو كان (له) الخبر لما نصب (كفواً) على أنه خبر (يكن) (٥) .
ولأبي جعفر النحاس رأيٌ خاصٌّ آنفرد به على نحو ما يقول ، وحاول أن يجد تأويلاً يردُّ فيه قول المبرد وينتصر لسيبويه ، قال : " وفي نصب (كفواً) قول آخر ما علمت أن أحداً من النحويين ذكره وهو أن يكون منصوباً على أنه نعت نكرة متقدم فنصب على

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٢٧٧ ، ٣ / ٧٩١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٥١٠ .

(٢) سورة الكهف ، الآية : ٤٣ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٧ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٢٧٧ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٥١٠ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٠ / ٤١٠ .

(٤) سورة الإخلاص ، الآية : ٤ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٤ / ٩٠ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٢٧٧ ، و ٣ / ٧٩١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٥١٠ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٠ / ٤١٠ .

الحال كما تقول : جاءني مسرعاً رجل " (١). وهذا القول الذي ذكره النحاس التزمه سائر أصحاب كتب إعراب القرآن واتخذوه دليلاً على ترجيح رأي سيبويه، ورد ما قال به المبرد (٢). ووافق الفراء سيبويه في هذه المسألة وقال بقوله (٣).

٢ . هل يجوز تقديم الأسم المنصوب بجواب الشرط على الأداة ؟ (٤)

في قوله تعالى : ﴿ مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِلُوا قَتِيلًا ﴾ (٥) .
لا يجوز عند البصريين أن يكون قوله تعالى : (مَلْعُونِينَ) منصوباً بما بَعْدَ أَيْنَمَا وهذا ما أكده الزجاج إذ قال : " لا يجوز أن تقول : مَلْعُونًا أَيْنَمَا ثُقِفَ أُخِذَ زَيْدٌ يُضْرَبُ ؛ لأن ما بعد حروف شرط لا يعمل فيما قبلها " (٦) .
وهذا الكلام بُنِيَ على أساس مذهبهم القائل إن مرتبة الجزاء بعد الشرط ، ولإداة الشرط الصدارة في الكلام (٧) ، وقد صرح سيبويه بذلك (٨) .
ويبدو أن الكوفيين مختلفون في ذلك أيضاً إذ منع الفراء تقديم معمول الشرط على أداته مثل : (زَيْدًا إِنْ تَضْرَبَ أُضْرِبُ) بحجة أن الشروط لا يتقدمها صلاتها ، وأجاز الكسائي التقديم ، أما إذا كان المُقَدَّم معمولاً للجزاء فلم يختلفا فيه (٩) .
والأجود أن يكون قوله تعالى : (ملعونين) منصوباً على الشتم (١٠) . وعلى هذا يكون قوله تعالى : (ملعونين) مفعول به لفعل محذوف .

-
- (١) إعراب القرآن : ٣ / ٧٩٢ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٥١٠ .
(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٥١٠ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ١١٠ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٣٠٨ .
(٣) ينظر : معاني القرآن : ٣ / ٢٩٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٧٩٢ .
(٤) ينظر في هذه المسألة : جامع البيان : ٢٢ / ٣٥ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٦٢٣ المسألة : ٨٧ ، والجامع لأحكام القرآن : ٤ / ٤٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٥٦ .
(٥) سورة الأحزاب ، الآية : ٦١ .
(٦) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٢٣٦ .
(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٥٦ . ٢٥٧ .
(٨) ينظر : الكتاب : ١ / ٦٧ . ٦٨ .
(٩) ينظر : مجالس ثعلب : ٢ / ٤١٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٦٢٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٥٦ .
(١٠) ينظر : جامع البيان : ٢٢ / ٣٥ .

٣ . ومنه : اختلافهم في جواز تقديم جواب الشرط على فعل الشرط والأداة (١)

اختلف النحويون في جواز تقديم جواب الشرط على فعل الشرط والأداة ، ومما جاءنا في كتب إعراب القرآن الكريم ما نقله لنا أصحابها وفي مواضع كثيرة من القرآن الكريم (٢) .

وقد اخترت منها على سبيل الإنتقاء لا على سبيل الإستقصاء قوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ ﴾ (٣) .

الذي تقتضيه أصول العربية على مذهب جمهور البصريين أن جواب (لولا) محذوف يدلّ عليه قوله تعالى (وَهَمَّ بِهَا) وهذا مبني على قول العرب : أنت ظالم إن فعلت . أي الجواب مقدر : أي إن فعلت فأنت ظالم (٤) ، وهذا الحذف معلل عند الخليل وسيبويه بكثرة الاستعمال في كلام العرب (٥) .

ونسب الزجاج إلى قوم أن الجواب هو (وَهَمَّ بِهَا) ؛ لأنهم يجوزون تقديم جواب الشرط عليه (٦) ، وتبعه أبو جعفر النحاس في ذلك (١) . وصرح السفاقي بنسبة هذا الرأي

(١) ينظر هذه المسألة : شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات : ٥٥ ، والإنصاف في مسائل الخلاف :

٦٢٣/٢ المسألة : ٨٧ ، والتفسير الكبير : ٨ / ١١٧ ، والجامع لأحكام القرآن : ٩ / ١٦٩ ، وتفسير البيضاوي : ٣ / ١٣١ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٨٠ ، وسورة الأعراف ، الآية : ٤٣ ، وسورة يوسف ، الآية : ١٥ ، وسورة القصص ، الآية : ١٠ .

(٣) سورة يوسف ، الآية : ٤٤ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٠١/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٥٤٤ ، والمحضر الوجيز :

٣ / ٢٣٥ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ١٠٤ ، والبحر المحيط : ١ / ٢٧٩ ، والدرّ المصون : ٤ / ١٦٨ .

(٥) الكتاب : ١ / ٢٧٩ ، والجامع لأحكام القرآن : ٩ / ١٦٩ ، وتفسير البيضاوي : ٣ / ١٣١ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ١٠١ .

إلى الكوفيين وزاد عليهم أبا زيد الأنصاري ، والمبرد ^(٢) . وبقوله قال المبرد ^(٣) ، وأبو جعفر النحاس ^(٤) .

أما الكوفيون فجوزوا تقديم المفعول بالجزاء على أداة الشرط ؛ إلا أنهم اختلفوا في نصبه بالشرط ، فمنعه الفراء ، وأجازه الكسائي ^(٥) . وهذا ما أكده الفراء في معاني القرآن ^(٦) .

وأوضح ثعلب مذهب الكسائي ، والفراء قائلاً : " في قولك : زيدا إن تضرب أضرب ، إنَّ تَصَبَّتَهُ بالثاني لم يختلفا فيه ، وإنَّ كان الأول أجاز الكسائي ، وأبى الفراء ؛ لأن الشرط لا تتقدمها صلاتها " ^(٧) .

ويبدو أن السفاقي جارى شيخه أبا حيان بنسبة هذا الرأي إلى أبي زيد الأنصاري ، والمبرد من البصريين ^(٨) ، ولكنه في كتابه : ارتشاف الضرب نسبه إلى الأخفش ^(٩) ، وقد ذكر هذا الرأي أبو بكر الأنباري ولم ينسبه إلى أحد ^(١٠) .

في حين استبعده أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ذلك وهو عند الزجاج بعيد ، إذ لو كان الكلام : ولهمَّ بها لولا ، لكان بعيد ، فكيف مع سقوط اللام ؟ ! ^(١١) .

ورجَّح أبو البركات الأنباري مذهب سيوييه ، والجمهور ؛ لأن الشرط بمنزلة الآستفهام ، والآستفهام له الصدارة في الكلام فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الإستفهام فيما قبله فكذلك الشرط ، وما ورد من الشواهد وقول العرب : أنت ظالم إن فعلت فهو دليل على الجواب وليس بجواب ^(١٢) .

(١) ينظر : إعراب القرآن : ٢ / ١٣٤ .

(٢) ينظر : المجيد في إعراب القرآن : ١٠٤ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٢ / ٦٨ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن : ٢ / ٦٥٠ .

(٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٦٢٣ المسألة : ٨٧ .

(٦) : ٢ / ٣٤٩ . ٣٥٠ .

(٧) مجالس ثعلب : ٢ / ٤١٩ .

(٨) ينظر : البحر المحيط : ٦ / ٢٥٧ .

(٩) ينظر : ٢ / ٥٥٨ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٦١ .

(١٠) ينظر : شرح القصائد السبع الطوال : ٥٥ . ٥٦ .

(١١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ١٠١ . ١٠٢ .

(١٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٦٢٧ وما بعدها ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٣٥ / ٢ .

واختار فخر الدين الرازي قول الكوفيين ودافع عنه محتجاً بقول سيبويه فيما نُقِلَ عنه ، قال : " إنهم يقدمون الأهم فالأهم ، والذي هم بشأنه أعنى فكان الأمر في جواز التقديم والتأخير مربوطاً بشدة الأهتمام " (١) .

وما قاله الجمهور هو الأصوب فيما أحسب ؛ لأنّ الجواب قد يحذف إذا ما دلّ عليه دليلٌ وهذا ما أكده سيبويه نقلاً عن الخليل .

(١) التفسير الكبير : ١٨ / ١١٧ .

٤ . ومنه هل يجوز تقديم خبر ليس عليها ؟ (١)

ذكر أبو البقاء العكبري وتبعه السفاقي اختلافاً النحويين في جواز تقديم خبر ليس عليها ، ففي قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ (٢) .
الظاهر أنّ (يوم) معمول لخبر ليس وهو (مصروفاً) ، واستدل به جمهور البصريين على جواز تقديم خبر (ليس) عليها ؛ لأنّ تقديم المعمول يؤدي بتقديم العامل (٣) . ونسب ابن يعيش هذا الرأي إلى سيبويه والمتقدمين من البصريين ، وجماعة من المتأخرين ومنهم السيرافي ، وأبو علي الفارسي ، والفرّاء من الكوفيين (٤) . وذهب الكوفيون ، والمبرد ، وابن السراج ، والزجاج ، وأكثر المتأخرين إلى منع تقديم خبرها عليها ، ومنعوا أنّ تقديم المعمول يلزم منه تقديم العامل ، ولو سلّم بذلك فالظرف والمجرور يتسع فيهما ، ويقعان حيث لا يقع العامل وفيهما نحو : إنّ اليوم زيدا مسافرٌ (٥) .
وهذه القاعدة التي ذكرها المجوزون منجزة إذ إنّ هناك مواضع يتقدم فيها المعمول ولا يتقدم فيها العامل ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٦﴾ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ (٦) . فاليتيم منصوب بـ (تَقْهَرْ) و (السائل) منصوب بـ (تَنْهَرْ) ، وقد تقدّم على (لا) الناهية ، ولا يتقدم العامل وهو المجزوم على (لا) (٧) .
وفي نسبة المنع إلى المبرد أقرارٌ فيه شك إذ رجعتُ إلى كتابيه (المقتضب ، والكامل) فلم أجد ما يؤيد هذه النسبة ، بل وجدته يجوز تقديم خبر ليس على اسمها فقط

(١) ينظر في هذا المسألة : الأصول في النحو : ١ / ٩٠ ، وشرح المفصل : ٧ / ١١٢ . ١١٣ ،
والإتصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٦٠ المسألة : ١٨ ، وأسرار العربية : ١٣٧ ، وشرح الكافية :
٢ / ٢٩٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٧ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٢٨٧ ، والتبيين عن مذاهب
النحويين : ٣١٥ المسألة : ٤٧ ، وإتلاف النصر : ١٢٣ المسألة : ٩ ، وحاشية الصبان : ٣٧٠ / ١ .

(٢) سورة هود ، الآية : ٨ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٦٩٠٠ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٨٠ ، والدر
المصون : ٤ / ٨١ ، وحاشية الصبان : ١ / ٣٧١ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٧ / ١١٤ ، والبحر المحيط : ٦ / ١٢٧ ، والنهر الماد : ٢ / ٥٨ .

(٥) ينظر : البحر المحيط : ٦ / ١٢٧ ، والنهر الماد : ٢ / ٥٨ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٨ ،

حاشية الخضري : ١ / ٢٥١ . ٢٥٢ .

(٦) سورة الضحى ، الآيتان : ٩ . ١٠ .

(٧) ينظر : الدر المصون : ٤ / ٨١ .

(١) . واختلف النقل عن السيرافي وأبي علي الفارسي ، وقد نُسبَ المنع اليهما (٢) . ونُسب إلى أبي علي الفارسي الجواز (٣) . وهو الصحيح على ما يبدو إذ قال في الآية الكريمة موضع الخلاف : " إنَّ الظرف متعلق بقوله (مصروفاً) وفي هذا تقوية لقول مَنْ أجاز تقديم خبر ليس عليها " (٤) . وذهب إلى الجواز جمع من النحويين (٥) . واختلف النقل عن سيبويه إذ نقل عنه ابن يعيش الجواز (٦) .

وقد تحفظ أبو حيان إذ قال : " واختلف في سيبويه ، فنسب الجواز والمنع إليه " (٧) . وقد اختار أبو البركات الأنباري رأي الكوفيين ؛ لأن ليس فعل لا يتصرف ولا يجري مجرى الفعل المتصرف ، ونفى أن يكون هذا الرأي لسيبويه إذ لم يرد لدى سيبويه نصاً يجيز تقديم خبرها عليها (٨) ، وتبعه الزبيدي وأنكر ذلك أيضاً (٩) وأكد ذلك الأستاذ الدكتور حسام النعيمي (١٠) ، في حين رجَّح أبو البقاء العكبري مذهب البصريين ودافع عنه وردّ حجج المانعين (١١) ، وقال أبو حيان الأندلسي : " وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر ليس ، عليها ولا بمعموله ، إلا ما دلَّ عليه ظاهر هذه الآية ، وقول الشاعر (١٢) :

فِيأبَى فَمَا يَزْدَادُ إِلَّا لُجَاةً وَكُنْتُ أَيْبًا فِي الْخَفَا لَسْتُ أَقْدِمُ

-
- (١) ينظر : المقتضب : ٤ / ٤٩٤ ، ١٠٦ .
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٧ ، وحاشية الصبَّان على شرح الأشموني : ١ / ٣٧٠ .
(٣) ينظر : شرح المفصل : ٧ / ١١٤ ، واضطرب أبو حيان في النقل عنه فمرة ذكر أنه يمنع وعاد وذكر أنه يجيز ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٧ .
(٤) الشيرازيات : ١ / ٣٣ ، وينظر : اللمع في العربية : ٩٥ ، ونقل عنه الجواز عبد القاهر الجرجاني .
ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٤٠٩ .
(٥) ينظر : الخصائص : ١ / ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٢ / ٣٨٥ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٤٠٩ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٨٧ .
(٦) ينظر : شرح المفصل : ٧ / ١١٤ .
(٧) ارتشاف الضرب : ٢ / ٨٨ ، وينظر : البحر المحيط : ٦ / ١٢٧ .
(٨) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٦٣ ، وأسرار العربية : ١٣٧ .
(٩) ينظر : ائتلاف النصرة : ١٢٣ المسألة : ٩ باب الأفعال .
(١٠) ينظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ٢٥٧ .
(١١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٦٩٠ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٣١٨ المسألة : ٤٧ .
(١٢) البيت غير منسوب لأحدٍ . ينظر : البحر المحيط : ٦ / ١٢٧ ، وينظر : النهر الماد : ٢ / ٥٨ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٨ ، والدّر المصون : ٤ / ٨٢ .

وقد نوّه أحد الباحثين المحدثين إلى أنّ سيبويه لم يذكر نصّاً يجوز أو يمنع فيه تقديم الخبر ، قال : " وإذا جاز لنا أن نستتق قول سيبويه فسوف يكشف لنا أنه يمنع تقديم خبرها عليها حيث قال : فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك ؛ لأنها وُضعت موضعاً واحداً ومن ثم لم تصرّف تصرف الفعل الآخر " (١) . وقد جاء قوله هذا بعد أن تكلم على (كان) " (٢) .

وقد تعرض المتأخرون لهذه المسألة وعدّوها مسألة خلافية بين المذهبين (٣) . والرأي الأقرب لدينا هو المنع لعدم السماع عن العرب ، والقياس على فعل التعجب ، وعسى ، ونعم ، وبئس بجامع عدم التصرف ، وعدم الاختلاف في فعليتها ، وهذه الأخيرة لا يتقدم خبرها إجماعاً لعدم التصرف فليس أولى بذلك (٤) .

(١) الكتاب : ١ / ٢١ .

(٢) مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري : ٢٣١ . ٢٣٢ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٩٧ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٣١٥ ، وائتلاف النصر : ١٢٣ ، وحاشية الصبان : على الأشموني ١ / ٣٧٠ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٨٨ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٣٩٧ ، وشرح الأشموني : ١ / ٣٧١ ، همع الهوامع : ٢ / ٨٨ .

ثانياً : العوامل :

انشغل القدماء والمحدثون كثيراً بالعامل عندما لاحظ النحويون الأوائل أن لبعض الألفاظ تأثيراً في غيرها من حيث الإعراب ، وأنّ هذا التأثير يزول بزوال تلك الألفاظ . وقد أيد هذه الفكرة أغلب النحويين وثمة مَنْ رفضها . والحق أقول أنّ النحو العربي يُبنى على هذه النظرية ولشدة تأثير هذا العامل بالإعراب ذهب بعض النحويين إلى تسمية العامل بالإعراب، فقد قال الرماني: " الإعراب هو موجب لتغيير الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى " (١) .

وقد قسّم النحويون العامل على ضربين :

أحدهما : معنوي : الذي يخضع فيه الإعراب للمعنى خضوعاً مطلقاً ، كعامل رفع المبتدأ ، والفعل المضارع المرفوع .

والآخر : لفظيّ : وهو الذي يخضع فيه الإعراب للعلاقات اللفظية ، كعمل الأفعال في الأسماء ، والحروف في الأفعال والأسماء (٢) .

ومن الإنصاف القول إنّ النحويين لم يعرفوا إلاّ العوامل اللفظية حتى عصر الخليل ، وهو أول من توسع في العامل ، وقسّم العوامل إلى لفظية ومعنوية (٣) . وقد استقرت فكرة العامل عند النحويين بعد الخليل ، وأخذ بها البصريون والكوفيون ولكنهم اختلفوا في التفاصيل اختلافاً يرجع إلى ما بين المنهجين من اختلاف في التفكير النحويّ ؛ لأنّ منهج الكوفيين مستمد من أصحاب الحديث ورواة الأدب (٤) ، ومهما يكن من شيء فإنّ العامل كان محور الجدل بين الفريقين ، ونستطيع القول إنّ كثيراً من المسائل الخلافية تعود إلى اختلافهم في العامل ووجهة النظر فيه . وقد حوت كتب إعراب القرآن الكثير من المسائل الخلافية التي تعود في الأصل إلى الخلاف في العامل ، نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الاستقصاء .

(١) الحدود في النحو : ٦٩ . وقد صرّح بالعامل بدل لفظة الإعراب . ينظر : المصدر نفسه : ٦٥ .

(٢) ينظر : الخصائص : ١١٠/١ ، وأصول النحو العربي : ١٣٩ ، ونظرية التعليل في النحو العربي : ١٤٨ .

(٣) ينظر : مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي : ١١٠ .

(٤) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣١٨ .

١ . اختلافهم في رفع الأسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور

في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي ﴾ (١) .

أجمع أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم على أنّ (أُمِّيُونَ) مرفوع بالابتداء و (منهم) الخبر (٢) ، وهذا الذي نقلوه هو رأي سيبويه إذ يرى أن الأسم الذي تقدم عليه الظرف أو الجار والمجرور مرفوع بالابتداء ، ونصّ على ذلك في باب ما ينتصب فيه الخبر؛ لأنّه خبرٌ لمعروف يرتفع على الابتداء قدّمته أو أخرته " وذلك قولك: فيها عبْدُ الله قائماً ، وعبْدُ الله فيها قائماً ، فعبدالله ارتفع بالابتداء ؛ لأنّ الذي ذكرت قبله ، وبعده ليس به ، وإنما هو موضعٌ له ، ولكنه يجرى مجرى الأسم المبني على ما قبله ألا ترى أنّك لو قلتَ فيها : عبد الله حسنٌ السُّكوتُ وكان كلاماً مستقيماً ، كما حسنٌ واستغني في قولك : هذا عبد الله ، ونقول عبد الله فيها فيصير كقولك : عبد الله أخوكُ إلا أنّ عبد الله يرتفع مقدّماً كان أو مؤخّراً بالابتداء ... " (٣) . وقد خالف الكوفيون والأخفش من البصريين سيبويه في هذه المسألة إذ يرون أنّ (أُمِّيُونَ) مرفوع بالجار والمجرور ارتفاع الفاعل وكأنّ المعنى واستقر منهم أُمِّيُونَ (٤) ؛ لأنّ الظرف والمجرورات تجري عندهم مجرى الفعل في رفع الفاعل على الإطلاق ، فُوِيَتْ فيها جَنَبَةُ الفاعلية أو لم تقوَ (٥) .

قال الرضي : " وإنما قال الكوفيون ذلك لإعتقادهم أنّ الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفرداً كان أو جملة ، فيوجبون ارتفاع زيد في نحو : في الدار زيدٌ وقائمٌ زيدٌ على الفاعلية ؛لئلا يتقدم الضمير على مفسره . وليس بشيء ؛ لأنّ حق المبتدأ التقديم فالضمير متأخر تقديراً كما في : ضَرَبَ غُلامُهُ زيدٌ " (٦) .

ويبدو لنا أنّ الأخفش له رأيان في هذه المسألة :

-
- (١) سورة البقرة ، الآية : ٧٨ .
 (٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٥٩ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٥٦ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٩٨ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٨٠ ، والدّر المصون : ١ / ٢٦٨ .
 (٣) الكتاب : ١ / ٢٦١ .
 (٤) ينظر : معاني القرآن : ١ / ١٥٩ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٩٨ ، والتبيان : ١ / ٨٠ ، والإيضاح العضدي : ٤٨ ، والدّر المصون : ١ / ٢٦٨ .
 (٥) ينظر : البغداديات : ٣٦٢ ، والمسائل العسكرية : ٨٤ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٢٣٥ ، وانتلاف النصر : ٩٢ .
 (٦) شرح الكافية للرضي : ١ / ٩٤ .

الأول : وافق فيه الكوفيون على ما بيننا. أما الثاني فقد وافق فيه سيبويه ، وهو أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، ولا يوجب ارتفاعه بالظرف أو الجار والمجرور ؛ لأنه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ ، ولكنه لما أجاز عمل الصفة بلا اعتماد ، أجاز كون زيد في قائم زيد فاعلاً أيضاً (١) .

والصحيح على ما يبدو لنا قول سيبويه فلو كان المبتدأ مرتفعاً بالظرف لكان إضماراً قبل الذكر في قولنا في داره زيدٌ ، وذلك لا يجوز ، لدخول (إن) على الظرف . وبطلان عمله ، نحو : إن في الدارِ زيداً ، ولو كان مرتفعاً بالظرف بقي مرفوعاً مع وجود الظرف معنىً وعدم ذلك دليل على فساده (٢) .

(١) ينظر : شرح الكافية : ١ / ٩٤ ، وفاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة : ١٠٧ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٥٤ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٢٣٢ ، وائتلاف النصرة : ٩٢ .

٢ . اختلافهم في نصب (الظالمين)

من قوله تعالى : ﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (١) .

الإختيارُ عند سيبويه فيما نَقَلَ عنه أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم النصب بإضمار فعل يفسره ما بعده ، أي ويعذبُ الظالمين (٢) ، وهو مذهب البصريين أيضاً (٣) .
أما الكوفيون فقالوا : نُصِبَتْ ، لأنَّ الواو ظرف للفعل أي ظرف لأعدَّ (٤) ، وهذا ما نصَّ عليه الفراء إذ قال : " نصبت الظالمين ؛ لأنَّ الواو في أولها تصير كالظرف لأعدَّ . ولو كانت رفعاً كان صواباً كما قال : ﴿ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾ (٥) (٦) ، وهذا غير مرضٍ عند أبي جعفر النحاس ؛ لأنه كلامٌ لا يتحصل معناه إذا لم يبين ما الناصب له (٧) .
أما قول الفراء بجواز الرفع في (الظالمين) فمردودٌ عند الزجاج من وجهين : أحدهما : إنه خلاف رسم المصحف ، والآخر : " إن كانت تجوز في العربية على أن يرفع الظالمين بالابتداء ، والذي بعد الظالمين خبر الإبتداء ، كان الأختيار عند النحويين البصريين النصب وهو أجود الوجوه ؛ لموافقة المصحف (٨) .
وقد خالف ابن خالويه الزجاج وأبا جعفر النحاس ، إذ جعل قراءة الرفع صواباً بإجماع النحويين (٩) ، وهو بذلك يكون قد وافق الفراء .

ووجه النصب هو الأصوب لموافقة رسم المصحف وهو المختار عند أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ؛ لأنهم يختارون أجود الوجوه وأحسنها .
قال الزجاج : " يقول النحويون أعطيتُ زيداً وعمراً أعددتُ له بُراً ، فيختارون النصب على معنى وَبَرَزْتُ عَمْرًا وَأَبْرَ عَمْرًا أعددتُ له بُراً ، فلا يختارون للقرآن إلا أجود الوجوه

(١) سورة الإنسان ، الآية : ٣١ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٨٥٦ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٢٦٤ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن : ٣ / ٥٨٦ . ٥٨٧ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٤٣٣ .

(٥) سورة الشعراء ، الآية : ٢٢٤ .

(٦) معاني القرآن : ٣ / ٢٢٠ ، وينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٢ / ٤٢٥ .

(٧) ينظر إعراب القرآن : ٣ / ٥٨٦ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٤٤ .

(٨) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٢٦٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٥٨٦ . ٥٨٧ ، مشكل إعراب

القرآن : ٢ / ٤٤٤ .

(٩) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٢ / ٤٢٥ .

وهذا مع موافقة المصحف " (١) . وحسن ذلك عند البصريين ؛ لأنَّ إعداد العذاب يؤول إلى العذاب ، فلذلك حسن إضمار (فعل) (يعذب) ، إذ قَدْ دَلَّ عليه سياق الكلام (٢) ، وهذا من باب الأشتغال (٣) . قال مكي القيسي : " ولا يجوز إضمار (أَعَدَّ) ؛ لأنه لا يتعدى إلا بحرف ، فإنما يُضمَر في هذا ، وما شابهه ما يتعدى بغير حرفٍ من الأفعال ، مما يدلُّ عليه سياق الكلام وفحوى الخطاب " (٤) .

-
- (١) معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٢٦٤ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٠ / ١٥٣ .
(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٤٤٣ ، والمحزر الوجيز : ٥ / ٤١٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٤٨٥ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٢٦١ .
(٣) ينظر : البحر المحيط : ١٠ / ٣٧٠ ، والدّر المصون : ٦ / ٤٥٢ .
(٤) مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٤٤٣ .

٣ . عمل صيغة المبالغة (فعيل)

في قوله تعالى : ﴿ لَسْمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ (١) .

قال السفاقي : " الظاهر أنه من إضافة المثال إلى المفعول ، فيكون إضافة مَنْ نصب وفيه حجة على إعمال (فعيل) على مذهب سيبويه خلافاً لجمهور البصريين ، وخلافاً للكوفيين فيه وفي أخواته وهي : فَعُولٌ ، وَقَعَالٌ ، ومفعالٌ ، وفعيلٌ ، وَقَعَلٌ ... " (٢) .

قال سيبويه : " ... وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبألغوا في الأمر ، مجراه إذا كان على بناء فاعل ؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلا أنه يريد أن يُحدِّثَ عن المبالغة ... ولو قلت هذا ضروبُ رؤوس الرجال وسُوقَ الأبلِ على : وضروبٌ سوقَ الإبلِ جاز " (٣) . أي أن سيبويه بقوله هذا يعمل فعيلاً عمل اسم الفاعل حملاً على الأصل وهو اسم الفاعل (٤) .

ولم يجوز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها أوزان المضارع ومعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ، ومنعوا تقديمه عليها (٥) . وَيَرِدُ عليهم قول العرب : أَمَا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ (٦) ، ومنع أكثر البصريين إعمال (فعيل) (وَقَعَل) منهم المازني ، والمبرد ، وأجاز الجرمي اعمال فعيل دون فَعَل (٧) .

قال المبرد : " فأما ما كان على فعيل نحو : رَحِيمٌ وَعَلِيمٌ ، فقد أجاز سيبويه النصب فيه ، ولا أراه جائزاً ... وذلك أن (فعيلاً) إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى ، فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارعٌ له مُلْحَقٌ به . والفعل الذي هو لَفْعِيل في الأصل إنما هو ما كان على (فَعَل) : نحو كَرُمٌ فهو كريمٌ ، وشَرَفٌ فهو شريفٌ ، وَظَرَفٌ فهو ظريفٌ . فما خرج إليه من باب علم وشهد ورحيم فهو ملحق به ، فإن قلت :

(١) سورة إبراهيم ، الآية : ٣٩ .

(٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢١٣ ، وينظر : البحر المحيط : ٤٥٠/٦ ، والدّر المصون : ٢٧٥/٤ .

(٣) الكتاب : ١ / ٥٦ ، وينظر : شرح الكافية الشافية : ١٠٣٤ / ٢ .

(٤) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤٤٨ / ٢ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٢ م ٢٠٢ ، وهمع الهوامع : ٨٧ / ٥ ، وحاشية الصبان : ٤٤٨ / ٢ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٩٢ ، وهمع الهوامع : ٨٧ / ٥ ، وحاشية الصبان : ٤٤٨ / ٢ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٩٣ ، وهمع الهوامع : ٨٧ / ٥ .

راحم وعالم وشاهد ، فهذا أسم الفاعل الذي يراد به الفعل . واحتج سيبويه بقول الشاعر (١) :

حَتَّى شَاَهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنِمِ

فجعل البيت موضوعاً من (فعيل) و (فَعَلَ) بقوله : عَمِلَ ، وكليل .
وليس هذا بحجة في واحد منهما ؛ لأنَّ (مَوْهِنًا) ظرف وليس بمفعول ، والظرف إنمَّا يعمل فيه معنى الفِعْل كعمل الفِعْل ، كان الفعل متعدياً أو غير مُتَعَدٍّ " (٢) . وأُعتِدَرَ عن سيبويه " بأن كليلاً بمعنى مُكَل ، وكأن البرق يُكَلُّ الوقت بدوامه فيه ، كما يُقال (أتعبت يَوْمَكَ) ، أو أنه إنما استشهد به على أن فاعلاً يُعَدَّلُ إلى فعيل للمبالغة ، ولم يستدل به على الإعمال " (٣) . وهذا اختيار ابن مالك (٤) .

وقد ذكر أبو حيان جواز القياس في فَعُول ، وَقَعَال ، وَمِفْعَال ، والاقْتِصَار في (فَعِيل) و (فَعَلَ) على المسموع ، فلا يجوز عنده هذا لبسُ الثياب ولا ضَرْبُ عمراً لعدم السماع (٥) ، وهذا الكلام صحيح إذ لا يمكن القياس على فَعِيل وَقَعَلَ لعدم السماع عن العرب .

(١) البيت لساعدة بن جؤية . ينظر : ديوان الهذليين : ١ / ١٩٨ .

(٢) المقتضب : ٢ / ١١٣ . ١١٤ ، وينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠٣٧ ، شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٠٢ .

(٣) مغني اللبيب : ٥٦٩ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠٣٧ ١ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٩٣ ، همع الهوامع : ٥ / ٨٨ .

٤ . اختلافهم في العامل في المستثنى بـ (إلا)

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا

خَمْسِينَ عَامًا ﴾ (١) .

(إلا) حرف ينصب الأسم الذي يليه على الإستثناء واختلف النحويون في علة نصبه ففي قوله تعالى : (إلا خمسين) منصوب على الإستثناء من الموجب ، وذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم قول سيبويه وهو عنده بمنزلة المفعول ؛ لأنه مستغنى عنه كالمفعول ، فأتى بعد تمام الكلام فانتصب (٢) .

قال سيبويه في باب : " لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً ؛ لأنه مُخْرَجٌ مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله ، كما عملَ العشرون في الدرهم حين : قلتُ له : عشرون درهماً ، وهذا قول الخليل ، وذلك قولك : أتاني القومُ إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقومُ فيها إلا أباك ، وانتصب الأبُ إذ لم يكن داخلاً فيما دَخَلَ ما قبله ، ولم يكن صفةً ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين، ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها " (٣) .

فكلام سيبويه يفيد أن ناصب المستثنى هو ما قبل (إلا) وهذا رأي ابن السراج أيضاً (٤) . ونقل المرادي هذا الرأي ، فقال : " إن المستثنى ينتصب عن تمام الكلام ، فالعامل فيه ما قبله من الكلام ... وهو مذهب سيبويه وهو الصحيح " (٥) .

أمّا رأي أبي العباس المبرد فيما نقل عنه أبو جعفر النحاس أنّ الناصب للمستثنى الفعل المحذوف كأنك قلت : استثنيت زيدا (٦) .

وكلام المبرد في كتابه المقتضب يفيد أنّ ناصب المستثنى عنده هو الفعل المحذوف المقدّر بـ (أعني أو استثنى) و (إلا) بدل منه فهو يقول : " والوجه الآخر أن يكون

(١) سورة العنكبوت ، الآية : ١٤ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٥٦٤ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ١٦٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن / والجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ٣٣٤ ، وشرح المفصل : ٢ / ٧٦ .

(٣) الكتاب : ١ / ٣٦٩ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٢٨١ .

(٥) الجنى الداني : ٤٧٨ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٤٦٥ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ١٦٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢٤١ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٣ / ٣٣٤ .

الفعل أو غيره من العوامل مشغولاً ، ثم تأتي بالمستثنى بعدُ فإذا كان كذلك فالنصب واقعٌ على كل مستثنى ، وذلك قولك : جاءني القوم إلا زيداً ، ومررت بالقوم إلا زيداً ، وعلى هذا مجرى النفي . وإن كان الأجود في غيره ، نحو : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ، وما مررتُ بأحدٍ ، وذلك لأنك لما قلت : جاءني القوم وقع عند السامع أن زيداً فيهم ، فلما قلت : إلا زيداً كانت إلا بدلاً من قولك ^(١) : أعني زيداً ، واستثني في من جاءني زيداً ، فكانت بدلاً من الفعل " ^(٢) . وهذا الرأي عزاه الرضي إلى الزجاج ، فهو يقول : " وقال المبرد والزجاج : العامل فيه (إلا) لقيام معنى الإستثناء بها ... ولكونها نابت عن استثني كما أن حرف النداء نائب عن أنادي " ^(٣) . وقد قال المبرد إن قوله هذا مترجمٌ عما قاله سيبويه غير مخالفٍ له ، إذ قال تعليقاً له على قوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ ^(٤) ، " وتتصب هذا على معنى الفعل ، و(إلا) دليلٌ على ذلك فإذا قلت : جاءني القوم لم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيداً أحدهم ، فإذا قال إلا زيداً فالمعنى لا يعني فيهم زيداً أو استثني من من ذكرتُ زيداً . ولسيبويه فيه تمثيل والذي ذكرتُ أبيضُ منه فهو مترجمٌ عما قال " ^(٥) .

خلاصة الأمر أن ناصب المستثنى عند المبرد له فيه رأيان :

الأول : يوافق فيه سيبويه أن يكون الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء .

والآخر : يتفرع إلى فرعين :

أ . الناصب هو تقدير الفعل استثني أو لا أعني .

ب . الفعل الناصب (استثني أولاً أعني) ونابت (إلا) عنها .

(١) كذا في الأصل وصوابه فيما أحسب لا أعني زيداً فهو في صدد الإستثناء والإخراج من المجيء بدليل قوله في الكامل: ٨٩/٢ ، (فالمعنى لا أعني فيهم زيداً) ولم ينتبه له محقق الكتاب المرحوم : عزيمة ، ونبهني عليه أستاذي المشرف .

(٢) المقتضب : ٣٨٩ . ٣٩٠ .

(٣) شرح الكافية للرضي : ١ / ٢٢٦ ، وينظر : الجنى الداني : ٧٧ .

(٤) سورة البقرة : الآية : ٢٤٩ .

(٥) الكامل : ٢ / ٨٩ ، وينظر : المقتضب : ٤ / ٣٩٠ ، هامش المحقق المرحوم عبد الخالق عزيمة .

وقد ردّ أبو اسحاق الزجاج رأي المبرد الذي مفاده أن الناصب هو الفعل استثنى أو لا أعني، قال أبو جعفر النحاس : " ورأيت أبا اسحاق يذهب إلى أن قول أبي العباس

هذا خطأ ، ولا يجوز عنده فيه إلا ما قاله سيبويه " (١) . وقال الزجاج تعليقا على الآية الكريمة : موضع الخلاف " فالاستثناء مستعمل في كلام العرب ، وتأويله عند النحويين توكيد العدد وتحصيله وكماله ، لأنك قد تذكر الجملة ، ويكون الحاصل أكثرها فإذا أردت التوكيد في تمامها قلت : كلّها ، وإذا أردت التوكيد في نقصها أدخلت فيها الاستثناء ، تقول : جاءني إخوتك يعني أنّ جميعهم جاءك . وجائز أن تعني أنّ أكثرهم جاءك ، فإذا قلت : جاءني اخوتك كلّهم أكّدت معنى الجماعة وأعلمت أنّه لم يتخلف منهم أحدٌ . وتقول أيضا : جاءني اخوتك إلا زيدا فتوكّد أن الجماعة تنقص زيدا ... " (٢) .

وردّ رأي المبرد ابن جني أيضا لما في ذلك من تدافع الأمرين : الأعمال المبقي حكم الفعل ، والأنصراف عنه " (٣) . ولا ندري كيف ينسب المتأخرون لأبي إسحاق الزجاج موافقته للمبرد في ناصب المستثنى، قال ابن يعيش : " وذهب أبو العباس المبرد وأبو اسحاق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أنّ الناصب المستثنى (إلا) نيابة عن استثنى " (٤) . وهذا الرأي نسبه أبو البركات الأنباري إلى بعض الكوفيين وأبو العباس المبرد من البصريين (٥) .

أمّا الفرء فنقل عنه أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم رأياً مفاده : أن (إلا) مركبة من إن و (لا) فتتصب بالإيجاب اعتباراً بـ (لن) وترفع بالنفي اعتباراً بـ (لا) (٦) .

(١) إعراب القرآن : ٢ / ٥٦٤ . ٥٦٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ١٦٣ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٥٦٥ .

(٣) سر صناعة الإعراب : ١ / ١٢١ . ١٣٠ ، وجاء هذا الكلام في الخصائص : ٢ / ٢٧٦ .

(٤) شرح المفصل : ٢ / ٧٦ .

(٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٦١ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٥٦٤ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ١٦٧ ، والبيان في غريب

إعراب القرآن : ٢ / ٢٤١ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٤٠٠ ، والجنى الداني : ٤٧٧ ، وائتلاف

النصرة : ١٦٤ .

وقد راجعت معاني القرآن للفراء فوجدته يقول عن (إلا) ما نصه على نحو مما يأتي : " ونرى أن قول العرب (إلا) إنما جمعوا بين (إن) إذ تكون جحداً ، وضموا إليها (لا) فصارا جميعاً حرفاً واحداً ، وخرجا من حدّ الجحد " (١) .

وهذا الرأي نسبه ابن السراج إلى البغداديين ولم يقبل به ، إذ قال : " وهذا فاسدٌ من كل وجه ذكرنا إياه يجعل له حظاً فيما يلتفت إليه ويجب على قولهم أن تنصب النكرات في الاستثناء بلا تنوين ؛ لأن (لا) تنصب النكرات بلا تنوين " (٢) .

ونقل عنه أبو البركات الأنباري هذا الرأي راداً إياه إذ قال : " أمّا قول الفراء ... فمجرد دعوة تفتقر إلى دليل ، ولا يمكن الوقوف عليها إلا بوحى وتنزيل ، وليس إلى ذلك سبيل ، ثم لو كان كما زعم لوجب أن لا تعمل ؛ لأن (إن) الثقيلة إذا خُففت بطل عملها ، خصوصاً على مذهبكم ... " (٣) . وأبو البركات الأنباري هنا واهم في كلامه الذي يعزوه إلى الفراء ؛ لأن الفراء لم يقل إن إلا مركبة من إن الثقيلة و (لا) كما يزعم أبو البركات الأنباري ، وإنما قال من (إن) التي تكون جحداً أي إن النافية بمعنى ما وليس (إن) الثقيلة لكي يعترض عليه ؛ لأنها إذا خففت بطل عملها ، وهذا يعني أن أبا البركات الأنباري واهم في عزوه إلى الفراء ، وواهم في اعتراضه عليه كما تبين هذا آنفاً . أمّا الأشموني فقد حاول توضيح مذهب ابن مالك في هذه المسألة إذ قال : " ناصب المستثنى هو (إلا) لا ما قبلها بواسطتها ، ولا مستقلاً ولا استثنى مضمراً ، خلافاً لزاعمي ذلك على ما أشعر به كلامه ، وصرح بأختياره في غير هذا الكتاب ، وقال إنه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني (٤) .

ويبقى رأي سيبويه ومن وافقه من النحويين هو الأرجح عند النحويين ، فقد وافقه أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ، وتبنوا رأيه في كتبهم قال أبو جعفر النحاس : " ورأيت أبا اسحاق يذهب إلى أن قول أبي العباس هذا خطأ ، ولا يجوز عنده إلا ما قاله

(١) ٣٧٧ / ٢ .

(٢) الأصول في النحو : ٣٠١ / ١ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٦٤ ، وينظر : أسرار العربية : ٢٠١ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٤٠١ .

(٤) شرح الأشموني وحاشية الصبان : ٢ / ٢١٠ . ٢١١ .

سيبويه " (١) . قال المرادي : " وهذه أقوالٌ أكثرها ظاهر البُعدِ ، ورجَّح أن العامل في المستثنى ما تقدم من فعلٍ أو غيره بتقوية (إلا) " (٢) . ورأي سيبويه يغنينا عن تعدية الفعل اللازم أو تقدير (استثنى) كما أنه يطرد في جميع الأمثلة سواء أوجد الفعل أم لا .

ثالثاً : التعليقات :

التعليل : جزء من جسم النحو العربي نشأ معه ، وتطور بتطوره حتى غدا له تاريخاً موازياً للنحو نفسه (٣) .

وقد عني النحويون كثيراً بالعلل النحوية وعدوها أداة مهمة لتوضيح الكثير من الظواهر النحوية . ومن اهتمامهم بالعلة أنهم عرّفوها وقسموها على أضرب منطقية (٤) . ربّما هي أقرب إلى علم الكلام من علم النحو .

فقد حدّها الرُّماني بقوله : " العلة : تغيير المعلول عمّا كان عليه " (٥) ، أو هي : " ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً ومؤثراً فيه " (٦) .

وبيّن المحدثون ما أراه القدماء بالعلة فقال بعضهم : " يراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية ، والنفوذ إلى ما ورائها ، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه ، وكثيراً ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية ، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصرف " (٧) . أو هو " تفسير إقتراني بين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة " (٨) .

وقد ثبت في نفوس النحويين القدماء أن العرب الفصحاء كانوا يدركون علل ما يقولون ، وأنهم كانوا يعللون بعض ما يقولون ، ومن ثمّ جعل النحاة نص لعربي على العلة أو إيحاءه إليها مسلماً من مسالك العلة (٩) .

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٥٦٤ ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢٤١ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٣٩٩ .

(٢) الجنى الداني : ٤٧٧ .

(٣) ينظر : النحو العربي : العلة النحوية ،، نشأتها : ٥١ .

(٤) ينظر : الحدود في النحو : ٨٤ . ٨٥ ، والإقتران : ٨٣ ، وارتقاء السيادة : ٧٨ . ٧٩ .

(٥) الحدود في النحو : ٦٧ .

(٦) التعريفات : ٨٨ .

(٧) أصول النحو العربي : ١٠٨ .

(٨) نظرية التعليل في النحو العربي : ٢٩ .

(٩) ينظر : الأصول للدكتور تمام حسان : ١٧٧ .

وأول مَنْ قَسَمَ العِللَ ووضَّحَ أركانها هو ابن السراج ، قال : " واعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب ، كقولنا : كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يُسمى عِلَّة العلة ، مثل : أن يقولوا : لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً " (١) .

وَصَنَّفَهَا الزجاجي على ثلاثة أقسام ، هي : التعليمية والقياسية والجدلية (٢) ، ولم تكن تعليقات النحويين ببعيدة في بادئ الأمر عن روح اللغة ، فقد كانت معتمدة على الفطرة والحس المرهف معززة بكثرة النصوص ، وعلى ذوق النحويين أنفسهم؛ إذ كانت العلة خالية من اصطلاحات ومفاهيم أهل المنطق ، وما يعزز ذلك ما روي من الخليل ابن احمد الفراهيدي حين سُئل ذات مرة أعن العرب أخذت هذه العِلل ام اخترعتها من نفسك ؟ فأجاب : " إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها . وعللت بما عندي أنه علة لما عللته منه ... " (٣) ، وهذا ما أكده ابن جني وإن اختلفت عباراته (٤) .

وقد اتخذ النحاة من التعليل أحد موقفين : انتقاد جوانب النحو وعلله ، أو الانتصار للنحو وعلله .

فمن انتقد العِلل النحوية ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦ هـ) ، إذ قال : " فأما طريقة التعليل ؛ فإن النظر إذا سلط على ما يُعلَّل النحويون به لم يثبت معه إلاّ الفذّ الفرد ، بل ولا يثبت شيء البتة ، ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك " (٥) .. وأبرز النحويين الذين انتقدوا جوانب من النحو وعلله ابن الطراوة (ت ٥٢٨ هـ) ، وابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) ، وأبو حيّان الأندلسي (ت ٧٥٤ هـ) (٦) .

(١) الأصول في النحو العربي : ١ / ٣٥ ، وينظر : الخصائص : ١ / ٨٩ .

(٢) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٦٤ . ٦٦ .

(٣) الإيضاح في علل النحو : ٦٥ .

(٤) ينظر : الخصائص : ١ / ٢٣٧ ، والإقتراح : ٨٢ .

(٥) سر الفصاحة : ٤١ .

(٦) ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي : ١٩٧ .

فقد ذهب ابن الطراوة إلى أنّ المعنى هو الأساس في لسان العرب ولا ارتباط بين المعنى وعلامة الإعراب (١) .

وباعث ابن مضاء القرطبيّ على إنكار التقدير في العوامل ، والأعتراض عليه أنه يعدّ التقدير زيادة في الكلام من غير دليل ، وإذا كان في القرآن الكريم فهو حرام (٢) . وهذا دعا ابن مضاء إلى الغاء العلل الثواني والثالث ، فقال : " ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث " (٣) ؛ لأنه بحسب زعمه أن يقال بدلاً من التعليل : كذا نطقت به العرب .

وقد انبرى بعض النحويين يدافعون عن النحو وعلله فقد ردّ ابن جنبي على الذين يتهمون على النحويين قبل عصر ابن مضاء بسنين كثيرة إذ عقد باباً في الردّ على مَنْ اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن احكام العلة أنبرى فيه للردّ على مَنْ عدّ علل النحويين التي أوردوها بشأن المسائل النحوية واللغوية التي تناولوها . ضعيفاً واهياً غير متعالٍ . وخلص إلى أن الأمر بصد ذلك (٤) .

وألف ابن خروف كتاباً ينتصر فيه للنحويين من ابن مضاء القرطبي سمّاه : **(تنزيه أئمة النحو عمّا نسب إليهم من الخطأ والسهو)** (٥) .

وفي كتب إعراب القرآن الكريم يورد أصحابها عند إعرابهم آيات القرآن الكريم تعليقات النحويين للظاهرة النحوية واختلافهم فيها ، وقد عمدنا إلى دراسة قسم منها لما لها من أثرٍ بالغ في طبيعة الخلاف النحوي ، فالتعليل النحويّ من الأسباب الرئيسة في ظاهرة الخلاف النحويّ وهذا ما أكده الدكتور نهاد الموسى قائلاً : " إنّ الخلاف النحوي كان في معظمه خلافاً على العلل علل القواعد لا على القواعد في ذاتها " (٦) .

وهذا ما نوّده ؛ لأننا وجدنا أن الخلاف النحويّ لا ينحصر على مذاهب النحويين فحسب ، بل يتعدى ذلك إلى اختلاف الأفراد فيما بينهم سواء كانوا من مذهب واحد أم من مذاهب مختلفين .

(١) المصدر نفسه : ١٩٧ .

(٢) ينظر : الرد على النحاة : ٨١ .

(٣) ينظر : الرد على النحاة : ١٣٠ .

(٤) ينظر : الخصائص : ١ / ١٨٥ . ١٨٧ .

(٥) ينظر : بغية الوعاة : ١ / ٣٢٣ .

(٦) رأي في رسم مناهج النحو : ١٥ نقلاً عن نظرية التعليل في النحو العربي : ١٩٥ .

ومن هذه التعليقات :

١ . عِلَّةُ الْجَزْمِ بِـ (لَمْ)

في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ (١) .

ذكر الزجاج أنَّ عِلَّةَ جزم (لم) أَنَّهُا رَدَّتُهُ إِلَى المَاضِي ، قال : " وجزم لم تفعلوا ؛ لأنَّ لم أحدثت في الفعل المستقبل معنى المَاضِي فجزمته ، وكل حرف لزم الفعل فأحدث فيه معنى فله فيه من الإعراب على قسط معناه ، فإن كان ذلك الحرف (أَنْ) وأخواتها نحو : لَنْ تفعلوا ، ويريدون (أَنْ يطفئوا) فهو نصب ؛ لأنَّ أَنْ وما بعدها بمنزلة الأسم فقد ضارعت (أَنْ) (الخفيفة) أَنْ المشددة وما بعدها ؛ لأنك إذا قلت : ظننت أنك قائم فمعناه ظننت قيامك ، وإذا قلت : أرجو أن تقوم فمعناه أرجو قيامك ، فمعنى (أَنْ) وما عملت فيه كمعنى (أَنْ) المشددة ، وما عملت فيه فلذلك نصبت (أَنْ) وجزمت (لَمْ) ؛ لأنَّ ما بَعْدَهَا خرج من تأويل الأسم ، وكذلك هي وما بعدها يخرجان من تأويل الأسم " (٢) .

ولم تقبل تعليقات الزجاج هذه حتى مِنْ تلامذته ، فقد رَدَّ عليه ابو علي الفارسي هذه القواعد فذكر " أنه يلزم على هذا أَنْ (إذن) و (كي) لا تنصب ؛ لأنها لا تؤول مع الفعل بعدها بأسم ... ويلزم أيضاً أَنْ (إن) الشرطية لا تجزم ؛ لأنها لا ترد المضارع إلى المَاضِي ، وبأنَّ السين وسوف لها أثر في الفعل إذ يحضان المضارع للإستقبال ومع هذا لا أثر اعرابياً لهما " (٣) .

ولعلنا نميلُ بوجه عام إلى أبي علي الفارسي ؛ لأنه درس كتاب سيبويه وتفهم الله ، وربما كانت أعمق من دراسة الزجاج للكتاب نفسه ، لذا جاءت تعليقاته النحوية أقرب للقبول . ودليلنا على ذلك تلميذه ابن جني الذي شرح العلل النحوية ودافع عنها وكتابه الخصائص خير دليل (٤) على ما نقول .

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٤ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٠٠ . ١٠١ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٤٩ . ١٥٠ .

(٣) الإغفال لأبي علي الفارسي : ٦٧ نقلاً عن مقدمة تحقيق كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٦ .

(٤) ينظر : الخصائص : ١ / ٣٣ ، ١٨٥ .

أما الأخفش الأوسط فنقل عنه أبو جعفر النحاس قوله : " إنما جزموا (بلم) ؛ لأنها نفي فأشبهت (لا) في قولك : لا رجل في الدار، فحذفت بها الحركة كما حذفت التتوين من الأسماء " (١) .

وقد اختار أبو البركات الأنباري قول الزجاج ، وتبناه في كتابه أسرار العربية ولم ينسبه لأحد (٢) .

٢ . اختلافهم في علة بناء الأعداد المركبة

نقل لنا أبو جعفر النحاس اختلاف النحويين في علة بناء الأعداد المركبة ، إذ ليس ثمَّ خلاف بين النحويين أن يُقال : جاءني أحدَ عشرَ ، ومررت بأحدَ عشرَ ، ولكن الخلاف في علة بناء هذه الأعداد . ونقل لنا رأي الفراء في ذلك قائلاً : " أنهم لما ضموا أحد الأسمين إلى الآخر كرهوا أن يعربوا الأول فيخرج عن باب العدد ، وكرهوا أن يعربوا الثاني فيشبهه ببعلك ، فحركوهما حركة واحدة كما كانا قبل البناء " (٣) . وهذه النسبة صحيحة إذ قال تعليقاً على قوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ (٤) ، " فإن العرب تجعل العدد ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر منصوباً في خفضه ورفعه . وذلك أنهم جعلوا اسمين معروفين واحداً ، فلم يضيفوا الأول إلى الثاني فيخرج من معنى العدد . ولم يرفعوا آخره فيكون بمنزلة بعلبك إذا رفعوا آخرها . واستجازوا أن يضيفوا (بعل) إلى (بك) ؛ لأن هذا لا يعرّف فيه الانفصال من ذا ، والخمسة تنفرد من العشرة والعشرة من الخمسة ؛ فجعلوها بإعراب واحد ؛ لأنّ معناها في الأصل هذه عشرة وخمسة ، فلما عدّلا عن جهتهما أعطيا إعراباً واحداً في الصرف كما كان إعرابهما واحداً قبل أن يصرفا " (٥) .

(١) إعراب القرآن : ١ / ١٤٩ .

(٢) ينظر : ٢٩٢ .

(٣) إعراب القرآن : ٢ / ١٢٢ . ١٢٣ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٩ / ١٢١ ، والمحرر الوجيز : ٢١٩ / ٣ .

(٤) سورة يوسف ، الآية : ٤ .

(٥) معاني القرآن : ٢ / ٣٢ . ٣٣ .

وأما البصريون فعللوا ذلك بأنَّ النصب أخفُّ الحركات فلما ضُمَّ أحد الآسمين إلى الآخر حُرِّكا بأخف الحركات ^(١). وقال بعضهم : لما حذف الواو وكانت مفتوحة حَرَّكوا الآسمين بحركتها ^(٢) .

٣ . اختلافهم في علّة فتح النون

من قوله تعالى : ﴿ ن وَالْقَلَمِ ﴾ ^(٣) .

إذ قرأ عيسى بن عمر بفتحها ؛ كأنه أضمر فعلاً ^(٤) على أنه مفعول به ، أي أذكر نون ، أو اقرأ نون ^(٥) ، وهو أسم للسورة على هذه القراءة فهو مؤنث سمي به مؤنث ^(٦) .

ونسب مكي القيسي إلى سيبويه قوله : " إنما فُتحت النون لآلتقاء الساكنين ، مثل : أين وكيف ، كأن القارئ واصل قراءته ، ولم يدغم فاجتمع ساكنان : النون والواو ففتحت النون ^(٧) . أما الفراء فعنده : إنما فتحت على التشبيه بـ (تَمَّ) ^(٨) .

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٢٢ . ١٢٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٢ / ١١٢ . ١٢٣ .

(٣) سورة القلم ، الآية : ١ .

(٤) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ٢ / ٣٨٢ ، والمحزر الوجيز : ٥ / ٣٤٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٨ / ٢٢٣ ، والدّر المصون : ٦ / ٣٤٩ .

(٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٩٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٤٥٣ ، والبحر المحيط : ١٠ / ٢٣٥ .

(٦) ينظر : المحزر الوجيز : ٥ / ٣٤٥ ، والبحر المحيط : ١٠ / ٢٣٥ .

(٧) مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٩٥ ، وينظر : الدّر المصون : ٥ / ٣٤٥ .

(٨) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٩٥ وليس في معانيه ما عزي إليه ها هنا .

وقال أبو حاتم السجستاني : " لَمَّا حذفت منها واو القسم نُصبت بالفعل المقسم به كما تقول : الله لأفعلنَّ ، فتنصب الاسم بالفعل ، كأنه في التمثيل ، وإن كان لا يستعمل أقسم الله " (١) .

وقال السّمين الحلبيّ : " لا يجوز أن يكون مجروراً على القسم حذف حرف الجر وبقي عمله كقولهم : الله لأفعلنّ وذلك ؛ لأنّ حذف حرف القسم مقصوراً على لفظ الجلالة " (٢) . وهذا نص كلام سيوييه ، إذ قال : " وإذا قلت : لاها الله لا أفعل لم يكن إلا الجرّ ، وذلك أنه يريد لا والله ، ولكنه صار ها عوضاً عن اللفظ " (٣) .

٤ . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾ (٤)

قال أبو البركات الأنباري : " إنّما قال : اثنتين ، ولم يقتصر على قوله كانتا ، لأنها تفيد التثنية لوجهين :

أحدهما : أنه لو اقتصر على قوله : كانتا ، ولم يقل اثنتين لآحتمل أن يُريد بهما الصغيرتين أو الكبيرتين ، فلما قال : اثنتين أفاد العدد مجرداً عن الصغر والكبر ، فكأنه قال : فإن كانتا صغيرتين أو كبيرتين ، فقام (اثنتان) مقام هذين الوصفين ، وأفاد فائدتهما في رفع هذا الوهم والاحتمال في أن الصغرى بخلاف الكبرى . وفيما رواه عن النبي (ﷺ) أنه قال : ((لا تُنكح المرأة على عمّتها ولا على خالتها لا الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى)) فذكر الصغرى والكبرى رفعاً لهذا الوهم " (٥) .

(١) مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٩٥ ، وينظر : الدرّ المصون : ٥ / ٣٤٥ .

(٢) الدرّ المصون : ٥ / ٣٤٥ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢٩٣ .

(٤) سورة النساء ، الآية : ١٧٦ .

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٨٠ ، والحديث متفق عليه ، إذ ذكره الأمامان البخاري ومسلم ، وروايتهما : ((لا تُنكح المرأة على عمّتها ولا خالتها)) . ينظر : صحيح البخاري : ٩٤٢ ، وصحيح مسلم : ٦٠٢ ، والحديث الشريف في : تحفة الأحوذى على شرح سنن الترمذي : ٣٠٠ على ما نقله لنا أبو البركات الأنباري .

وهذه التعليلات نسبتها أبو البركات الأنباري إلى الأخفش الأوسط^(١) ، ولم أعره على ما عزي إليه في كتابه معاني القرآن .

والذي أراده الأخفش بقوله : إن الخبر أفاد العدد المجرد من الصفة أي قد يجوز أن يُقال : فإن كانتا صغيرتين فلهما كذا . فلما قال : فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان ، أفاد الخبر أن فرض الثلثين للأختين تعلق بمجرد كونهما اثنتين على أي صفة كانتا عليه^(٢) . وذكر الزجاجي في مجالس العلماء : " أن الأخفش قال : إنما أراد فإن كان من ترك اثنتين . ثم أضمر (من) على معناها فثنى الضمير على معنى (من) .

أما ما قدمناه من إفادة الخبر العدد المجرد من الصفة ، فقد نسبته الزجاجي إلى أبي عثمان المازني " (٣) .

وهذا ما أكده مكي القيسي ، إذ قال : " لأنَّ تقديره عند الأخفش فإن كان من ترك اثنتين ، ثم ثنى الضمير على معنى (من) " (٤) .

قال السمين الحلبي : " والظاهر أن الضمير في (كانتا) عائدٌ على الوارثتين و (اثنتين) خبره و (له) صفةٌ محذوفةٌ بها حصلت المغايرة بين الآسم والخبر ، والتقدير : على هذا : فإن كانت الوارثتان اثنتين من الأخوات . وهذا جواب حسن وحذف الصفة لفهم المعنى غير منكرٍ .. " (٥) .

وهذا القول هو المرجح لدينا وذلك ؛ لأنَّ الحذف بوجود دليل مستساغ وارد في القرآن الكريم . والله أعلم بالصواب .

(١) ينظر : نزهة الألباء : ٩٢ . ٩٣ .

(٢) ينظر : دُرّة الغواص : ١٩ ، ونزهة الألباء : ٩٢ . ٩٣ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤١٤ .

(٣) ٦١ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٤١٤ ، والدّر المصون : ٢ / ٤٧٤ .

(٤) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢١٦ ، وينظر : الكشاف : ١ / ٦٣٣ .

(٥) الدّر المصون : ٢ / ٤٧٤ .

٥ . الخلاف في علة بناء فواتح السور^(١)

اختلف النحويون في علة بناء فواتح السور القرآنية الكريمة كما ورد في قوله تعالى : ﴿ الم ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾^(٢) . فمذهب الخليل وسيبويه في هذه الآية وأشباهاها أنها لم تُعرب ؛ لأنها بمنزلة حروف التهجي فهي محكية ، ولو اعربت ذهب معنى الحكاية ، وكان قد أعرب بعض الأسم^(٣) . وإلى هذا الرأي ذهب أبو عبيدة فأنشد لذلك قول أبي النجم العجلي^(٤) :

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْحَرْفِ أَجْرُ رِجْلِيَّ بِخَطِّ مُخْتَلَفٍ
كَأَنَّمَا تُكْتَبَانِ لَامِ الْفِ^(٥) .

قال : " فجزمه ؛ لأنه هجاء " ^(١) ، وَرَدَّ ثَعْلَبُ فِيْمَا نَقَلَ عَنْهُ النَّحَّاسُ قَوْلَ الْخَلِيلِ وَسَيْبَوِيهِ قَائِلًا : " لَا يَعْجَبُنِي قَوْلُ الْخَلِيلِ فِيهَا ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : زَايَ فَلَيْسَتْ هَذِهِ الزَّايِ الَّتِي فِي زَيْدٍ

(١) هذه المسألة لم تذكر في كتب الخلاف التي وصلت إلينا .

(٢) سورة البقرة ، الآيتان : ١ ، ٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١ / ٥٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٢٧ ، والتفسير الكبير : ٢ / ١٢ .

(٤) الديوان : ١٤١ ، وروايته : تخطُّ رجلاي .

(٥) ينظر : مجاز القرآن : ١ / ٢٨ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ١ / ٦٠ .

؛ لأنك قد زدتَ عليها " (٢) . وهذا الرد ليس بمرضي عند أبي جعفر النحاس ؛ لأنك لا تقدر أن تنطقَ بحرفٍ واحدٍ حتى تزيد عليه (٣) .

وعلة البناء عند الفراء إنها لم يرد بها أن يُخبر عنها بشيء (٤) ، وقد استحسن أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم هذا الرأي ونقلوه في كتبهم إذ قال مكي القيسي : " أحرف مقطعة محكية لا تُعرب إلا أن تُخبر عنها أو تعطف بعضها على بعض " (٥) ، وهذا قول أبي البركات الأنباري (٦) ، وأبي البقاء العكبري (٧) . إلا أن السفاقي له رأي خاص في هذه المسألة إذ جعلها بين بين فهي عنده موقوفة الآخر وليست معربة ؛ لأنها لم يدخل عليها عامل أو شبهه ، ولا مبنية لعدم وجود سبب للبناء (٨) ، وهذا قول أبي حيان (٩) .

واختلف النحويون أيضاً في علة فتح الميم ، فقال بعض النحويين : جائز أن يكون فُتحت لالتقاء الساكنين ، وجائز أن يكون طرحت عليها فتحة الهمزة ؛ لأن نية حروف الهجاء الوقف وهذا قول الكوفيين أيضاً (١٠) .

وذكر أبو الحسن الأخفش رأياً آخر هو أنّ الميم لو كسرت ، لالتقاء الساكنين ، فقيل : (ألم الله) جاز حينئذٍ (١١) ، . وغلّطه الزجاج ؛ لأن قَبْلَ الميم ياءً مكسوراً ما قبلها فتحها الفتح لالتقاء الساكنين وذلك لثقل الكسرة مع الياء (١٢) .

وزبدة القول في هذه الحروف أنها مبنيةٌ لشبهها الحرف في وضعه . والله أعلم .

(١) مجاز القرآن : ٢٨ / ١ ، وينظر : المخصص لابن سيده : ١٣ / ٤ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ١٢٧ / ١ . والكلام ليس هو عينه في مجالس ثعلب ، ويبدو لنا أنّ النحاس نقله بمعناه (مجالس ثعلب : ١ / ٢١٦) .

(٣) ينظر : إعراب القرآن : ١ / ١٢٧ .

(٤) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٢٧ .

(٥) مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٥ .

(٦) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٤٣ .

(٧) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٣ ، والجامع لأحكام القرآن : ١ / ١٥٦ .

(٨) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٧٥ .

(٩) ينظر : البحر المحيط : ١ / ٥٦ .

(١٠) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٩ ، ومعاني القرآن وعرابه : ١ / ٣٧٣ .

(١١) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٢٢ .

(١٢) ينظر : معاني القرآن وعرابه : ١ / ٣٧٣ .

٦ . الخلاف في علّة سكون تاء التانيث

ومن مسائل التعليقات التي ذكرت في كتب إعراب القرآن الكريم ما ذكره أبو جعفر النحاس من =أختلاف البصريين ، والكوفيين في علّة سكون تاء التانيث كما ورد في قوله تعالى : ﴿ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾^(١) .

فعند الكوفيين ترك العلامة في التاء يُعدُّ علامةً ؛ لأنَّ التاءات أربع ، فالضم لتاء المتكلم ، والفتح لتاء المخاطب المذكر ، والكسرة لتاء المخاطبة المؤنثة ، وبقيت هذه (التاء) فكان ترك العلامة لها علامة^(٢) . وقد نُسب هذا الرأي إلى الكسائي ، ونسب إلى الفراء ، أن التاء سكّنت لكثرة الحركات في الفعل كقولك : قَعَدْتُ ، فتجد القاف متحركة ، والعين متحركة ، والذال متحركة ، فكهوا أن يحركوا التاء ، فيجمعوا بين أربع حركات^(٣) . أما البصريون فالتاء عندهم سُكّنت ؛ لأنها حرف جاء لمعنى^(٤) .

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٤ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٥٠ .

(٣) ينظر : المذكر والمؤنث للأتباري : ١ / ٢٣٠ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٥٠ .

٧ . علة بناء الظرف

ومنه : علة بناء الآن ^(١)

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في

علة بناء (الآن) من قوله تعالى : ﴿ الْآنَ جُنَّتْ بِالْحَقِّ ﴾ ^(٢) .

اختلف البصريون في هذه المسألة ، ولهم في ذلك أقوال :

فهو عند سيبويه ، وأبي الحسن الأخفش ، والجرمي ، وأبي اسحاق الزجاج ، مبني على الفتح نحو (نحن من الآن نصير إليك) فتفتح ؛ لأنّ الألف واللام إنّما تدخل لعهد و (الآن) لم تعهد قبل هذا الوقت فدخلت الألف واللام للإشارة إلى الوقت والمعنى : نحن من هذا الوقت نفعل فلما تضمنت معنى هذا وجب أن تكون موقوفة ففتحت لالتقاء الساكنين وهما : الألف واللام ^(٣) . وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه مبني ؛ لأنه وقع في أول أحواله بالألف واللام ، وسبيل ما يدخله الألف واللام أن يكون متكرراً أولاً ثم يعرف

(١) ينظر في هذه المسألة : شرح المفصل : ٤ / ١٠٣ ، الأمالي الشجرية : ٢ / ٢٦٠ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٥٢٠ المسألة : ٧١ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ١١٨ ، وشرح التصريح : ١ / ٥٨ ، وائتلاف النصر : ٦٤ المسألة : ٥٢ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٧١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعراجه : ٣ / ٢٤ . ٢٥ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٧٨ ، والخصائص : ١ / ٣٩٥ ، والأمالي الشجرية : ٢ / ٢٦١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٥٢١ ، والجامع لأحكام القرآن : ٢١ / ٤٥٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٢٤٧ .

بهما ، فلما خالف سائر الأسماء ، وخرج عن بابه أشبه الحروف ؛ لأنّ الحروف تلزم مواضعها التي وضعت فيها في أولها . والحروف مبنية ، فكذلك ما أشبهها ^(١) . وأيده ابن السراج ويقول قال الزمخشري ^(٢) .

أمّا أبو سعيد السيرافي فعنده إنّما بُنيَ ؛ لأنه لما لزم موضعاً واحداً أشبه الحرف ؛ لأنّ الحروف تلزم مواضعها التي فيها في أولها ، والحروف مبنية فكذلك ما أشبهها ^(٣) . وعند أبي علي الفارسي بُني لتضمنه معنى لام التعريف ، لأنّ الألف واللام المفوظ بهما لم تُعرّفه ، ولا هو عَلَمٌ ولا مُضمَرٌ ، ولا شيء من أقسام المعارف فيلزم أن يكون تعريفه باللام المقدرة ؛ واللام هنا زيادة لازمة كما لزمّت في (الذي) وفي اسم الله ^(٤) .

أمّا الفراء من الكوفيين فذهب إلى أن (الآن) مبني ؛ لأنّ الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم (أن يئين) أي حانَ ، وبقي الفعل على فتحته فأتاها النصب من نصب (فَعَلَ) . وهو وجه جيّد ؛ كما قالوا : (نهى رسول الله ﷺ عن قيل وقال وكثرة السؤال ، فكانتا كالأسمين فهما منصوبان) ^(٥) .

ولا حجة للفراء في هذا الزعم ؛ لأنّ " قيل وقال محكيان ، والمعنى نهى عنه قول قيل كذا وقال فلان كذا يعني كثرة المقالات والآن ليس بمحكي " ^(٦) . ولو كان صلة آن ، لآفتقر إلى فاعل مع أنّ الأفعال المحكية يدخل عليها العوامل ولا تؤثر فيها نحو : تأبط شراً ، وبرق نحره ، ولا يدخل عليها الألف واللام ^(٧) .

(١) ينظر : شرح المفصل : ٤ / ١٠٣ ، والألمالي الشجرية : ٢ / ٢٦١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٢٣ / ٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٤ / ١٠٣ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٥٢٣ المسألة : ٧١ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ١٢٦ .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٧٧ ، والألمالي الشجرية : ٢ / ٢٦١ ، وشرح المقدمة المحسبة : ١ / ١٨١ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ١٢٦ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٩٦ ، والجنى الداني : ٢١٩ .

(٥) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٤٦٨ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٥٤ ، وتأويل مشكل القرآن : ٥٢٤ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٩٦ ، وائتلاف النصرة : ٦٤ .

(٦) شرح الكافية للرضي : ٢ / ١٢٦ .

(٧) ينظر : شرح المفصل : ٤ / ١٠٣ .

والذي استوقفني في هذه المسألة أن أبا البركات الأنباري جعل الخلاف في هذه المسألة مذهبياً بين البصريين والكوفيين ، ولم أجد أحداً ممن ذكروا هذه المسألة ينسبها إلى غير الفراء ، وقال بقوله صاحب كتاب ائتلاف النصره (١) . أما أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم فذكروا رأي الفراء من غير عزو لأحدٍ ما عدا السفاقي الذي نسبته إلى الفراء بدقة وأمانة (٢) .

٨ . ظرف الزمان المضاف إلى الفعل المضارع المعرب (٣)

نقل لنا أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في إعراب لفظة (يوم) في مواضع كثيرة من القرآن الكريم ، ومن ذلك اختلافهم في إعراب قوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (٤) .

القراءة برفع اليوم ونصبه (٥) . فأما مَنْ رفع اليوم فعلى خبر هذا اليوم ، قال الله : اليوم ذو منفعةٍ صدق الصادقين ومن نصب فعلى أن اليوم منصوب على الظرف ، المعنى قال الله : هذا لعيسى في يوم ينفع الصادقين صِدْقُهُمْ ، أي : قال الله هذا في يوم القيامة ، وهو قول الزجاج (٦) .

وقال الكسائي والفراء : بُني (يوم) ههنا على النصب ؛ لأنه مضاف إلى غير اسم كما تقول : مضى يومئذٍ (٧) ، وأنشد الفراء (١) :

(١) ينظر : ٦٤ .

(٢) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٩٦ .

(٣) ينظر في هذه المسألة : الأمالي الشجرية : ٢٦٤/٢ ، وأوضح المسالك : ١٩٨/٢ ، وائتلاف النصره : ٧٢ .

(٤) سورة المائدة ، الآية : ١١٩ ومن ذلك سورة الإنفطار ، الآية : ١٩ ، والمجادلة ، الآية : ٦ ، والمرسلات ، الآية : ٣٥ .

(٥) قرأ نافع وَحْدَهُ بالنصب ، وقرأ الباقر بالرفع . ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ١٥١ / ١ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٢٤ ، والكشاف : ١ / ٧٢٩ ، والتفسير الكبير : ١٢ / ١٣٨ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٦٧٣ ، وشرح شذور الذهب : ١٧٠ .

(٧) ينظر : مباني القرآن للفراء : ١/٣٢٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٢/٢٢٤ ، ومعاني القرآن للكسائي : ١٢٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١/٥٣٣ ، وشرح القوائد السبع الطوال : ٣٣ ، وجامع البيان : ٩٠/٥ .

على حين عاتبَت المشيبَ على الصِّبا وَقُلْتُ ألما تصحُّ والشيبُ وازعُ

أي إنه مبني على الفتح في كل حال ، وأيدهم أبو الحسن الأخفش ، إذ قال تعليقاً على الآية الكريمة : ولو قلت في الكلام (وَأَتَقُوا يَوْمَ لَا تَجْزِي نَفْسٌ فِيهِ) ، فلم تتون اليوم جازَ ، كأنك أضفتَ وأنت أن تجيء بـ (منه) ثم بدا لك بعدُ فجئت به ، كما تقول : اليوم آتيتك فيه فنصبَ اليومَ ؛ لأنك جئت بـ (فيه) بعدما أوجبتَ النصب " (٢) .

وهذا غير جائز عند البصريين إذا أضفت الظرف إلى الفعل المضارع ولا يجيزون هذا (يَوْمَ آتِيكَ) يريدون هذا يوم إتيانك ؛ لأنَّ آتيتك فعل مضارع ، فالإضافة إليه لا تزيل الإعراب فإن كان الفعل ماضياً كان جيداً ؛ لأنها إضافة إلى غير متمكن وإلى غير ما ضارع المتمكن (٣) . وإنما جازَ أن يضاف إلى الفعل ظرف الزمان ؛ لأن الفعل بمعنى المصدر (٤) . قال سيبويه : " وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع ، فقال الخليل : هذا كنصب بعضهم (يومئذٍ) في كل موضع " (٥) . وقال سيبويه في موضع آخر من كتابه : " إنه من إضافة الأسماء إلى الأفعال ، وجاز هذا في الأزمنة وأطردَ فيها كما جاز للفعل أن يكون صفة " (٦) .

وقد أوضح المبرد مذهب البصريين ووصف رأي الكوفيين باللحن (٧) . واستحسن ابن خالويه قول الكوفيين ودافع عنه (٨) . وتبعه مكي القيسي وجوز ذلك في مواضع كثيرة من كتابه مشكل إعراب القرآن (٩) . في حين التزم سائر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم المذهب البصري ودافعوا عنه (١٠) ، ولا حجة للكوفيين في الشاهد الذي ذكره ؛ لأنَّ حين (بُنِيَ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمَبْنِيِّ وَهُوَ الْفِعْلُ الْمَاضِي) ؛ لأنها تكتسب منه البناء ؛ لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه ما فيه من التعريف والتخصيص ، والبناء أحد هذه

(١) البيت للناطقة الذبياني . ينظر : الديوان : ٤٤ .

(٢) معاني القرآن : ١ / ٨٩ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٣ / ١٧٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٢٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ٥٣٣ ، والنهر الماد : ١ / ٦٤٨ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ١٠٧ ، ومغني اللبيب : ٦٧٢ ، وشرح شذور الذهب : ٨٠ . ٨١ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٥٣٤ .

(٥) الكتاب : ١ / ٣٦٩ .

(٦) المصدر نفسه : ١ / ٤٦١ .

(٧) ينظر : الكامل : ١ / ١٨٥ .

(٨) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ١٥١ .

(٩) ينظر : ١ / ٢٥٥ .

(١٠) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٥٣٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣١١ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٧٧ .

المكتسبات^(١) . أما في الآية الكريمة موضع الخلاف فالإضافة إلى فعل معرب ؛ لأن قوله (ينفع) فعل مضارع والمضارع معرب فالإضافة إليه لا توجب البناء^(٢) . وقد زعم الكسائي أن العرب تؤثر الرفع إذا أضافت إلى المضارع ، أمّا إذا كانت إضافته لماضٍ فحينئذٍ يؤثران النصب^(٣) ، وخالفه ابن عصفور^(٤) ، وقد اختار عبد اللطيف الزبيدي رأي الكوفيين وهو الأسلم عنده^(٥) . وقراءة المصحف دليل واضح على صحة قول البصريين . والله أعلم .

٩ . الخلاف في (دون)

من قوله تعالى : ﴿ مِنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ ﴾^(٦) .

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم هذه ، المسألة واختلفوا فيها ، قال أبو البركات الأنباري : " دون صفة لموصوف محذوف والتقدير ، ومنهم جماعة دون ذلك فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه " ^(٧) .

وَسَبَّ أبو البركات قولاً للأخفش وهو أن (دون) في موضع رفع إلا أنه منصوب لتمكنه في الظرفية ، كما زعم في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾^(٨) ، إذ جعل الأخفش بينكم فاعلاً مرفوعاً بضمّة مقدّرة منع من ظهورها النصب في اللفظ حملاً له على أغلب أحواله^(٩) .

ورأي الأخفش هذا ليس بمرضيّ عند أبي البركات وحبته أنّ دون قد جاء مرفوعاً في قول الشاعر^(١٠) :

-
- (١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٥٣٣ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٧٧ .
 (٢) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣١١ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٦٧٣ . ٦٧٤ .
 (٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣ / ٢٤٤ . ٢٤٥ .
 (٤) ينظر : المقرّب : ٣١٧ .
 (٥) ينظر : انتلاف النصر : ٧٢ .
 (٦) سورة الأعراف ، الآية : ١٦٨ .
 (٧) البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٧٧ ، وينظر : الكشاف : ٢ / ١٦٤ ، والنهر الماد : ١ / ٨٨٣ .
 (٨) سورة الأنعام ، الآية : ٩٤ .
 (٩) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٧٧ ، وجامع البيان : ٥ / ١٧٦ ، والحجة لأبي علي الفارسي : ٣ / ٣٦٠ ، والخصائص : ٢ / ٣٧٠ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٧٩ ، والأمثالي الشجرية : ٢ / ٢٥٩ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٥٢٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧ / ٤٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٤٧ ، ومغني اللبيب : ٦٧٠ . وليس في معاني القرآن ما يثبت ذلك ، بل اكتفى الأخفش بقوله في الآية الكريمة (لا نعلم أحداً يقرؤها إلا نصباً) ، معاني القرآن : ٢ / ٣١٣ .
 (١٠) لم أقف على هذا الشاهد فيما تيسر لي من مظان .

وبعض القوم دون

وقول الآخر :

وَعَبْرَاءَ يَحْمِي دُونَهَا مَا وِرَاءَهَا (١)

فرفع دُونَهَا يَحْمِي وهذا كثيرٌ (٢) .

وقال سيبويه : " وَأَمَّا دُونَكَ فَإِنَّهُ لَا يُرْفَعُ أَبَدًا ، وَإِنْ قُلْتَ : هُوَ دُونَكَ فِي الشَّرْفِ ؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ مَثَلٌ كَمَا كَانَ هَذَا مَكَانَ ذَا فِي الْبَدَلِ مَثَلًا ، وَلَكِنَّهُ عَلَى السَّعَةِ " (٣) . وهذا يعني أَنَّ (دون) لا تتصرف عنده ولا تخرج عن الظرفية إذا أردنا بها المكان، ونصُّ سيبويه واضحٌ ودقيق في (دون) إذ ذكر لها معنيين : أحدهما : وهو أن تكون ظرفاً ولا يجوز فيه إلاّ النصب ، وإنّما يستعمل في معنى المكان تشبيهاً وأمّا الموضع الآخر فإن تكون بمعنى (حقير ومستزذل) فيقال : هذا دُونَكَ أي حَقِيرِكَ ، كما تقول : ثوب دون ، وجائز أن يكون (دون) الذي في المرتبة المستعمل ظرفاً محمولاً على هذا في الرفع (٤) . وإنّما قطع سيبويه على أَنَّ دُونَ لا تُرْفَعُ أَبَدًا إذا كانت للموضع والمنزلة من الشرف وغيره (٥) . ويرى الزجاج أن الرفع أجود (٦) ، أما ابن جرير الطبري فساوى بين القراءتين وذلك أَنَّ العرب قد تنصب (بين) في موضع الاسم وذكر سماعاً منها : نحوك ، ودونك ، وسواءك ، نصباً في موضع الرفع (٧) . وقد دافع كلُّ من مكي القيسي وأبي البقاء العكبري عن مذهب الأخفش بخروج (دون) و (بين) عن الظرفية، وذلك حملاً على أكثر أحوال الظرف (٨) . وقال ابن هشام : " (دون) مبتدأ وَبُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ ؛ لِإِبْهَامِهِ وَإِضَافَتِهِ إِلَى مَبْنِي وَهُوَ اسْمُ الْإِشَارَةِ وَلَوْ جَاءَتْ الْقِرَاءَةُ بِرَفْعِ (دون) لَكَانَ جَائِزًا " (٩) . ونسب أبو حيان رأي الأخفش إلى الكوفيين أيضاً (١٠) ، وتبعه السيوطي (١١) . ومذهب الأخفش من الوجاهة ؛

(١) لم أقف على هذا الشاهد فيما تيسر لي من مظان .

(٢) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٧٧ . ٣٧٨ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢٠٤ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٦٤٨ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧ / ٣١١ .

(٤) ينظر : شرح السيرافي على هامش الكتاب : ١ / ٢٠٤ .

(٥) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١ / ٤٢٥ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٧٢ .

(٧) ينظر : جامع البيان : ٥ / ١٨٦ .

(٨) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٧٩ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١ / ٥٢٢ .

(٩) شرح شذور الذهب : ٨١ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٦٢ .

؛ وذلك لخروج أكثر الظروف عن بابها وما يسند هذا الرأي تأييد جمع من النحويين له على ما بيّناه .

١٠ . عِلَّةُ مَنْعِ الصَّرْفِ فِي (مَثْنِي وَثَلَاثَ وَرَبَاعٍ)

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في عِلَّةِ بناء مثنى وثلاث ورباع من قوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنِي وَثَلَاثَ وَرَبَاعًا ﴾ (٢) .

إذ يرى الزجاج أنه لا ينصرف لعلتين ، إحداهما : أنه معدول عن اثنين آثنين ، وثلاث ثلاث ، والأخرى أنه معدول عن مؤنث (٣) ، وهاتان العلتان انفرد الزجاج بهما وهذا ما أكدّه قائلاً : " ولا أعلم أنّ أحداً من النحويين ذكرهما " (٤) . ونسب إلى أصحابه البصريين تعليلهم لعدم صرف أنه عُدِلَ عن التأنيث وأنه نكرة والنكرة أصل في الأسماء (٥) .

(١) ينظر : همع الهوامع : ١ / ٢١٣ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ٣ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٩ . ١٠ . ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٣٩٣ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ١٧٩ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٩ . ١٠ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٤ . ١٥ . ، والمقتضب : ٢ / ٣٨١ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ٣٩٣ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ١٧٩ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٩٢ . ٢٩٣ .

وعند الأخفش أنه ترك صرفه ؛ لأنه عدل عن (اثنين ، وثلاث ، ورباع) على نحو ما عدل (عَمَر) عن عامر^(١) . وهذا الذي قاله الأخفش رَدَّ على الزجاج في أحد تعليقيه اللذين قدمهما بشأن المسألة فهو سابقٌ له كما هو معلوم .

أمَّا الفراء فعنده لم ينصرف ؛ لأنَّ فيه معنى الإضافة ، والألف واللام^(٢) . وقد رَدَّ الزجاج قول الفراء قائلاً : " وهذا محال ؛ لأنه صفة للنكرة ، قال الله **عَلَّ** : **﴿ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾**^(٣) ، فهذا محال أن يكون أولي أجنحة الثلاثة والأربعة ، وإنما معناه : أولي أجنحةٍ ثلاثةٍ وثلاثةٍ وأربعةٍ أربعةً " ^(٤) . وأجاز الكسائي ، والفراء صرفه في العدد على أنه نكرة^(٥) .
وأنشد الفراء^(٦) :

وإنَّ الغلامَ المستهَامَ بذكرِهِ قَتَلْنَا بِهِ مِنْ بَيْنِ مَثْنَى وَمَوْحِدٍ

وهذا قول ابن جرير الطبري أيضاً^(٧) .

قال السفاقي " وما رواه شاذُّ لا يقاس عليه^(٨) .

وزعم الأخفش : أنه إن سُمي به صُرِفَ في المعرفة والنكرة ؛ لأنه قد زال عنه العدول^(٩) . ومنع الخليل وأبو عمرو وسيبويه صرفه في النكرة والمعرفة^(١٠) .

(١) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٢٢٥ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٩٢ ، قد أضاف السفاقي

علتين ، أحدهما : العدل وإثنه عدلٌ من غير جهة العدل ؛ لأن باب العدل في المعارف وهذا عدلٌ في النكرات فتضاعفت السببية . والأخرى : العدل والجمع ؛ لأنه يقضي التكرار فصار في معنى الجمع .

(٢) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٢٥٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ٣٩٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ١٧٩ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٩٣ .

(٣) سورة فاطر ، الآية : ١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٩ . ١٠ .

(٥) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٢٥٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ٣٩٣ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ١٧٩ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٩٣ ، والجامع لأحكام القرآن : ٥ / ١٦ . ونسبه ابن

يعيش إلى عامة الكوفيين ، وينظر : شرح المفصل : ١ / ٦٣ .

(٦) البيت بلا عزو في معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٥٤ ، وينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٩٣ .

(٧) ينظر : جامع البيان : ٤ / ١٥٩ .

(٨) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٩٣ .

(٩) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٢٢٥ ، وإعراب القرآن للنحاس : ١ / ٣٩٣ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ١٧٩ ، والجامع لأحكام القرآن : ٥ / ١٦ .

(١٠) ينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٢٩٣ .

قال سيبويه : " وسألته [يعني الخليل] عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع ، فقال : هو بمنزلة أُخْرَ ، إنّما حدّه واحداً واحداً ، واثنين اثنين ، فجاء محدوداً عن جهة فترك صرفه ، قلت : أفتصرفه في النكرة ؟ قال : لا ؛ لأنه نكرة يوصف به نكرة " (١).

رابعا . المناقشات :

المناقشات في حقيقتها تمثل فكراً نحويّاً لا بدّ من الوقوف عندها ، ولا سيما أنها ترد في كتب إعراب القرآن الكريم ، وهذا أمرٌ طبيعيّ فيها ؛ لأنها تحوي آراء عدد كبير من النحويين الذي كان لهم فضل السبق في إعراب القرآن الكريم ، وتدبر معانيه فتحدث بينهم المناقشات على مسائل نحوية لها علاقة بتأويل إعراب آية قرآنية ، أو قد يبتدع نحويّ مناقشات ؛ ليبرز التخرّيج الذي يراه مناسباً في مسألة يدرسها . وقد ألّف النحويون الأقدمون عدداً من هذه الكتب التي حفظت لنا تلك المناقشات وحملت اسم المجالس . ومن تلك المناقشات التي وردت في كتب الإعراب :

١ . ما نقله أبو جعفر النحاس في إعراب قوله تعالى : ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ (٢) .

قال أبو جعفر النحاس : " يُقال : كيف دخلت إلّا وليس في الكلام حرف نفي ؟ ولا يجوز ضربتُ إلّا زيداً . فزعم الفراء أنّ (إلّا) إنّما دخلت في الكلام طرفاً من الجحد . قال أبو اسحاق : الجحد والتحقيق ليسا بذوي أطراف وأدوات الجحد ما ، ولا ، ولم ، ولن ، وليس ، وهذه لا أطراف لها يُنطق بها ، ولو كان الأمر كما أراد لجاز : كرهتُ إلّا زيداً ،

(١) الكتاب : ٢ / ١٥ .

(٢) سورة التوبة ، الآية : ٣٢ .

ولكن الجواب أنّ العرب تحذف مع (أبى) والتقدير : ويأبى الله كلَّ شيءٍ إلا أن يتم نوره . قال علي بن سليمان : إنما أجاز هذا في يأبى ؛ لأنها منع أو امتناع فصارعت النفي وهذا قول حسن " (١) ، وهذا الاعتراض صحيحٌ إذ صرّح به الزجاج قائلاً : " وزعم بعض النحويين أن في يأبى طرفاً من الجحد ، والجحد والتحقيق ليسا بذوي أطراف ... ولو جاز هذا على أن فيه طرفاً في الجحد لجاز : كرهتُ إلا أخاك ولا دليل ههنا على المكروه ما هو ولا من هو ، فكرهتُ مثل أُبَيْتُ إلا أن أُبَيْتُ الحذف مستعمل معها " (٢) .

ولنا أن نسال الزجاج على جلاله قدره ، لِمَ استعمل الحذف مع (أبى) دون (كره) ؟ ، ونرى أنه ما كان ذلك إلا للفرق بينهما ، وأن الالباء معناه الامتناع الذي تدل عليه (لم أفعل) وهو ما لحظه الفراء (٣) ، وهذا المعنى لا نجده في (كره) فهما ليسا متساويين ، ونرى أن الزجاج نظرته لفظية خالصة ، في حين نظر الفراء إلى المعنى وهو مُحقٌّ في ذلك ، ومهما يكن من شيء فهو اختلاف في الفهم والاجتهاد إذ إنّ النحوي إذا خطر له فكرة أعجبهتة قال بها ، ولكن الزجاج حاول أن يرد رأي الفراء من دون التصريح بأسمه وهذا منهج اتخذه في كتابه المعاني (٤) .

وقد حاول أبو البقاء العكبري التوفيق بين هذين الرأيين فجعلهما مذهباً واحداً ، إذ قال : " يأبى بمعنى يكره، ويكره بمعنى يمتنع ، فلذلك استثنى ، لما فيه من معنى النفي: والتقدير يأبى كلَّ شيءٍ إلا إتمام نوره " (٥) .

(١) إعراب القرآن : ٢ / ١٤ ، وينظر : البحر المحيط : ٥ / ٤٠٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٤٤٤ ، وينظر : المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٤١٠ ، والدّر المصون : ٣ / ٤٦١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٤٣٣ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٤٤٤ .

(٥) التبيان في أعراب القرآن : ٢ / ٦٤١ ، والدّر المصون : ٣ / ٤٦٠ .

٢ . في زيادة (الباء)

في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغَيَّرْ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (١) .

الباء في (بقادرٍ) زائدة في خبر (إِنَّ) وجاز ذلك لما اتصل بالنفي (٢) ، وهذا قول أبي عبيدة (٣) . وهي عند الأخفش كالباء في قوله تعالى : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (٤) ، وقوله تعالى : ﴿ تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ ﴾ (٥) ، معنى هذا أن الأخفش يراها زائدة (٦) .

قال أبو جعفر النَّحَّاس : " فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : لِمَ صَارَتِ الْبَاءُ فِي النَّفْيِ ، وَلَا تَكُونُ فِي الْإِجَابِ ؟ فَالْجَوَابُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ : إِنَّهَا دَخَلَتْ توكِيدًا لِلنَّفْيِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَلَّا يَسْمَعَ الْمُخَاطَبُ (مَا) أَوْ يَتَوَهَّمُ الْغَلَطَ ، فَإِذَا جِئَتْ بِالْبَاءِ عَلِمَ أَنَّهُ نَفْيٌ . وَأَمَّا قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ الْبَاءُ

(١) سورة الأحقاف ، الآية : ٣٣ .

(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٠٤ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣٧٣ ، والمحزر الوجيز : ٥ / ١٠٦ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٦ / ٢١٩ ، والتفسير الكبير : ٢٨ / ٣٤ .

(٣) ينظر : مجاز القرآن : ٢ / ٢١٣ .

(٤) سورة الرعد ، الآية : ٤٣ .

(٥) سورة المؤمنون ، الآية : ٢٠ .

(٦) معاني القرآن : ٢ / ٤٧٨ ، وينظر : تأويل مشكل القرآن : ٢٤٨ .

في النفي حذاء اللام في الإيجاب " (١) . وعند الكسائي ، والفراء ، والزجاج : الباء فيه خَلَفَ الآستفهام والجحد في أول الكلام (٢) .

وقد ناقش الزجاج هذه المسألة وقال فيها : " دَخَلَتْ الباء في خبر (إن) بدخول (أولم) في أول الكلام ، ولو قلت : ظننت أن زيدا بقاء لم يجز ، ولو قلت : ما ظننت أن زيدا بقاءً جاز بدخول (ما) ، ودخول إن إنما تؤكد الكلام فكأنه في تقدير : أليس الله بقادرٍ على أن يحيي الموتى فيما ترون ، وفيما تعلمونه " (٣) ، أي أن المسوغ لدخول الباء هاهنا هو دخول النفي على نحو ما ذكرناه آنفاً .

خامسا : الخلاف النحوي بين أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم :

لم تخلُ كتب إعراب القرآن الكريم من اختلاف معربي القرآن فيما بينهم ، إذ وجدناهم يختلفون في توجيه إعراب الكثير من الآيات القرآنية الكريمة ، إذ إن لكل واحدٍ منهم تفكيره النحوي الخاص به بحسب ما يفهمه ، وهذا يعني أن أصحاب كتب الإعراب كانوا من كبار النحاة في عصرهم ، والذين كان لهم بعدٌ ودراية كافية تأهلهم للنظر في إعراب القرآن الكريم وتدبر معانيه، ومن ثمَّ الرد على الوجه الضعيف أو غير الجائز في كتاب الله **وَعَلَى** ، ولم يكونوا مجرد نقلة تابعين يرددون ما قاله نحاة البصرة أو الكوفة ، بل كانت لهم دراية كافية في معرفة مذاهب النحويين ، واتجاهاتهم مما حدا بقسم كبير منهم في التأليف في الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين (٤) . ولم تخلُ هذه الكتب من الترجيحات والردود التي تتناسب مع تفكيرهم النحوي أو بحسب ما يقتضيه فهم

(١) إعراب القرآن : ٣ / ٦٦٢ .

(٢) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٦ / ٢١٩ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٤٤٧ .

(٤) ومن ذلك : كتاب اختلاف النحويين للإمام أبي العباس ثعلب (ت ٢٩١ هـ) ، وكتاب المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) ، وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، وكتاب التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) وهؤلاء لديهم كتب في إعراب القرآن الكريم .

المعنى الذي لا يتعارض مع أصول النحو المتعارف عليها . وسنتناول من هذه الخلافات التي حوتها كتب إعراب القرآن الكريم ، إذ لا يمكن حصرها جميعاً لكثرتها ، ومنها :

أولاً . في قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ (١) .

ذكر أبو جعفر النحاس أن في (مالك) من العربية خمساً وعشرين وجهاً: يقال (مَلِكٌ يوم الدين) على النعتِ ، والرفع على اضمار مبتدأ ، والنصب على المدح وعلى النداء ، وعلى الحال ، وعلى النعت (٢) ، وهذا مذهب ابن خالويه أيضاً (٣) . وَرَدَهُمَا أَبُو الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيُّ إِذْ قَالَ : " وَمَنْ قَرَأَ مَالِكًا (٤) ، لم يجز فيه أن يكون مجروراً على الصفة كما ذكر النحاس بل على البذل ؛ لأنَّ (مالك) اسم فاعل من الملك ، جارٍ على الفعل واسم الفاعل إذا كان للحال أو للاستقبال فإنه لا يكتسب التعريف من المضاف إليه ، وإذا لم يكتسب التعريف كان نكرة والنكرة لا تكون صفة للمعرفة ، فوجب أن يكونَ مجروراً على البذل ، لا على الصفة " (٥) ، ووافقهُ أَبُو الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيُّ فِي هَذَا الرَّأْيِ أَيْضاً (٦) ، وهذا الرأي أقرب فيما نرى إلى الصحة ؛ لأنَّ تعليل أَبِي الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيِّ لَا يَشُوْبُهُ غِبَارٌ وَهُوَ مَعْرُوفٌ فِي عِلْمِ النَّحْوِ .

ثانياً : في قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ (٧)

عَلَّ مَكِّي كَسْرَ هَمْزِمَةِ (إِنْ) ؛ لِأَنَّهَا مَبْتَدَأٌ بِهَا ، وَيَجُوزُ فَتْحُهَا إِذْ جَعَلَتْ (أَلَا) بِمَعْنَى : حَقًّا (٨) .

واستبعد أبو البقاء العكبري هذا الرأي إذ قال : " وقيل معناه : حقاً ، وجوز هذا القائل أن تفتح أن بعدها كما تفتح بعد حقاً وهو في غاية البعد " (٩) ، وما قاله أبو البقاء

(١) سورة الفاتحة ، الآية ٤ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن : ١ / ١٧٢ .

(٣) ينظر : إعراب ثلاثين سورة من القرآن : ٣٣ .

(٤) وهي قراءة عاصم ، والكسائي . ينظر : لإعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ٤٧ ، والبحر المحيط : ٣٦ / ١ .

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٥ .

(٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٦ .

(٧) سورة البقرة ، الآية ١٢ .

(٨) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢٤ .

(٩) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٢٩ .

العكبري ليس بشيء ، والدليل على صحة قول مكي ما نقله سيبويه عن الخليل إذ قال : " وسألته عن قوله: ما رأيت مثله مُذ أن الله خلقني فقال : أن في موضع اسم كأنك قلت : مُذ ذاك ، وتقول : أما إنّه ذاهب وأما أنّه منطلق فسألته الخليل عن ذلك فقال : إذا قال : أما أنّه منطلق فإنه يجعله كقولك : حقاً أنه منطلق ، وإذا قال : أما إنه فإنه بمنزلة قوله : ألا كأنك قلت ألا إنه ذاهب " (١) .

ثالثاً . في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا ﴾ (٢) .

(أن) وصلتها في موضع نصب على الإستثناء المنقطع وهذا قول مكي (٣) ، وتبعه أبو البركات الأنباري (٤) .

وخالفهما أبو البقاء العكبري ، وعنده أن (أن) والفعل في موضع نصب على الحال والتقدير : إلا خائفين وفيه حذف مضاف تقديره : لا يحلُّ لكم أن تأخذوا على كلِّ حالٍ إلا في حال الخوف (٥) .

وقول مكي هو المرجح عندي ؛ لأنّ سيبويه منع وقوع (أن) والفعل حالاً إذ نصّ على ذلك في آخر : هذا باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات قائلًا : " ... ولا تقع أن وصلتها حالاً يكون الأول في حال وقوعه ؛ لأنها إنّما تُذكر لما لم يقع بعده فمن ثمّ اجريت مجرى المصدر الأول الذي هو جوابٌ لِمَه " (٦) .

ورأي أبي البقاء مبني على تقدير : فلا يحلُّ لكم أن تأخذوا مما آتيتموهنَّ شيئاً في كل حالٍ إلا في حال الخوف أن لا يقيما حدود الله ، وذلك أنّ : (أن) مع الفعل بتأويل المصدر ، والمصدر في موضع اسم الفاعل فهو منصوب على الحال وهذا فيه بعدٌ ؛ لأنّ وقوع المصدر حالاً لا ينقاس عليه ، فأجرى ما وقع موقعه وهو : (أن) والفعل (٧) .

(١) الكتاب : ١ / ٤٦٢ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٩ .

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٩٨ .

(٤) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٥٧ .

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٨٢ .

(٦) الكتاب : ١ / ١٩٥ .

(٧) ينظر : البحر المحيط : ١ / ٤٧٠ .

ورأي مكي القيسي أقرب إلى الصحّة ، لأنه يغنينا عن التأويل الذي لا حاجة لنا فيه

رابعاً . في قوله تعالى : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ ﴾ (١) .

اختلف أصحاب كتب اعراب القرآن الكريم في نوع (ما) في الآية الكريمة ، إذ يرى مكي القيسي أنّها بمعنى الذي ، وليست للشرط ؛ لأنها نزلت في شيء بعينه ، وهو الجذب والخصب ، والشرط لا يكون إلا مبهماً ، ويجوز أن يقع ويجوز ألا يقع ؛ وإنما دخلت الفاء للإبهام الذي في (الذي) مع أنّ صلته فعل ، فدل ذلك على أنّ الآية ليست في المعاصي والطاعات وأيضاً اللفظ (ما أصابك) ولم يقل **عَجَلًا** : ما أصبت (٢) ، وهذا القول نقله أبو البركات الأنباري بنصّه (٣) .

وخالفهما أبو البقاء العكبري الذي يرى أنّها شرطية ، وقوله تعالى (أصابك) بمعنى يُصِيبُكَ ، والجواب (فَمِنَ اللَّهِ) ولا يُحَسِّنُ عنده أن تكون (ما) بمعنى الذي ؛ لأنّ ذلك يقتضي أن يكون المصيب لهم ماضياً مخصصاً والمعنى على العموم ، والشرط أشبه ، والتقدير : فهو من الله والمراد بالآية الخصب والجذب (٤) .

والمعنى يَرَجَحُ قول مكي ومن وافقه ؛ لأنها نزلت في شيء بعينه ، وهو الجذب والخصب ، والشرط لا يكون إلا مبهماً ، ويبدو أن الذي أوقع العكبري في الوهم أنّ الأسم الموصول يشبه الشرط في عمومته واستقباله ، فتدخل الفاء في خبره (٥) .

خامساً . في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّهُرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقُلَائِدَ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ (٦) .

(١) سورة النساء ، الآية ٧٩ .

(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ١٩٩ .

(٣) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٦١ .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٧٤ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب : ٣٩٨ .

(٦) سورة المائدة ، الآية : ٢ .

قوله تعالى (يبتغون) صفةً لقوله تعالى (آمين) هذا قول مكّي القيسي^(١). وخالفه أبو البركات الأنباري الذي يرى أن (يبتغون) جملة فعلية في محل نصب حال من الضمير المستتر في (آمين) ولا يجوز عنده أن يكون صفة لـ (آمين) ؛ لأنه قد نصب البيت ، واسم الفاعل إذا وصف لم يعمل ؛ لأنه يخرج بالوصفية عن شبه الفعل ؛ لأنّ الفعل لا يوصف وإذا أُخرج بالوصفية عن شبه الفعل فينبغي أن لا يعمل^(٢). وهذا الذي ذكره أبو البركات الأنباري هو مذهب البصريين والفراء ، ومذهب الكسائي وسائر الكوفيين إلى جواز إعماله وإن تأخر معموله عن الوصف^(٣). ويبدو أنّ مكّي القيسي قد اختار مذهب الكوفيين في هذا الرأي الذي أجاز اعمال اسم الفاعل إذا وصف ، وقد اختار أبو البقاء العكبري رأي أبي البركات الأنباري وقال بقوله^(٤). وقد وافق الكسائي من المتأخرين ابن مالك^(٥).

سادساً . في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٦). قرأ الكسائي وابن عامر بالنصب^(٧) ، وقد وجّه الزجاج هذه القراءة من جهتين ، إحداهما : أن يكون قوله (فيكون) عطفاً على أن نقول فيكون . ويجوز عنده أن يكون نصباً على جواب (كن)^(٨). وخالفه أبو جعفر النحاس في ذلك ؛ لأن تأويل النصب جواباً لـ (كن) محالٌ عنده ؛ لأنه اخبار لا يجوز فيه الجواب ، كما تقول : أنا أقول لعمرى امض فيجلس أو فيمضي ، ولا معنى للجواب ههنا وإنما الجواب أن تقول : إمض فأكرمك^(٩). وكلام النحاس معناه أنّ (كن) ليس بأمر على الحقيقة ؛ إذ ليس هناك مخاطب به ، وإنما المعنى على سرعة التكوين ، يدل على ذلك أن الخطاب بالتكوّن

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٢١٧ .

(٢) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٨٣ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠٤٢ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٢ .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤١٦ .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠٤٢ .

(٦) سورة النحل ، الآية : ٤٠ .

(٧) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ١ / ٣٥٤ .

(٨) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ١٩٨ .

(٩) ينظر : إعراب القرآن : ٢ / ٢١٠ .

لا يردُّ على الموجود ؛ لأنَّ الموجود متكوّن ، ولا يردُّ على المعدوم ؛ لأنه ليس بشيء ، فلا يبقى إلا لفظ الأمر ، ولفظ الأمر يردُّ ولا يراد به حقيقة الأمر (١) .

ويمكن أن يردَّ قول الزجاج من جانب آخر إذ إنّ جواب الأمر لا بدُّ أن يخالف الأمر ، إمّا في الفعل أو في الفاعل أو فيهما، فمثال ذلك قولك : اذهب ينفعك زيدٌ، فالفعل والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر ونقول اذهب يذهب زيدٌ فالفاعلان متفقان والفاعلان مختلفان ؛ ونقول : اذهب تنتفع ، فالفاعلان متفقان والفاعلان مختلفان ، إمّا أن يتفق الفعلان والفاعلان فغيرُ جائز ؛ كقولك : اذهب تذهب ، والعلة فيه أن الشيء لا يكون شرطاً لنفسه (٢) .

وربّما زاد الكوفيون اجراء الحصر بـ (إنّما) مجرى النفي في إيلائه جواباً منصوباً وعليه يكمن تخريج قراءة النصب في (فيكون) على هذا الوجه (٣) .

سابعا . في قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ ﴾ (٤) .

قال مكي القيسي : " الذين في موضع خفض عطف على المؤمنين . ولا يُحسنُ عطفه على (المطّوعين) ؛ لأنه لم يتم اسماً بعدُ ؛ لأنّ (فيسخرّون) عطفٌ على يلمزون ، وهكذا ذكر النحاس في الإعراب له ، وفيه نظر ، وهو عندي وهمٌ منه " (٥) .
وهذا الذي ذكره مكي القيسي غير دقيقٍ ؛ لأنّ أبا جعفر النحاس لم يقل هذا الرأي ، بل قال تعليقا على الآية الكريمة (والذين لا يجدون إلا جهدهم) في موضع خفض عطف على المؤمنين ، ولا يجوز أن يكون عطفاً على (المطّوعين) ؛ لأنك لو عطفت عليهم لعطفت على الأسم قبل أن يتم " (٦) .

(١) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١٢٠ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٠٩ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٥٥٥ .

(٤) سورة التوبة ، الآية : ٧٩ .

(٥) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٦٨ .

(٦) إعراب القرآن : ٢ / ٣٣ .

أما أبو البركات الأنباري فيرى أنّ قوله تعالى : (والذين لا يجدون) معطوف على (الذين يلمزون)^(١). ووافق أبو البقاء العكبري^(٢) في هذا الرأي وهذا غير ممكن : لأنّ المعطوف على المبتدأ مشارك له في الخبر ، ولا يمكن مشاركة (الذين لا يجدون) إلاّ جهدهم (مع (الذين يلمزون) إلاّ إنّ كانوا مثلهم منافقين . والصواب عطف (الذين لا يجدون) على (المطوعين) والتقدير : يلمزون الأغنياء المطوعين ، ويلمزون ذوي الأموال الحقيرة^(٣) .

ثامناً . ومن ذلك اختلافهم في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٤) .

موضع (مَنْ) نصب ورفع أمّا من نصب فعلى تأويل الكاف ، المعنى فإن الله يكفيك ويكفي من اتبعك من المؤمنين ، ومن رفع على العطف على لفظ الجلالة^(٥) . ونسب السفاقي إلى الزجاج أن حسبك اسم فعل والكاف في موضع نصب والواو بمعنى (مع) إذ قال : " إلاّ أنّ مذهب الزجاج باطل على حسب تقول بحسبك درهم^(٦) . وليس في معاني القرآن وإعرابه ما يثبت ذلك ويبدو لي أن الذي أوقع السفاقي في هذا الوهم هو اعتماده على ما نقله شيخه أبو حيان الذي قال : " وقال الزجاج حسب اسم فعل والكاف نصب والواو بمعنى (مع) فعلى هذا يكون الله فاعلاً لحسبك على هذا التقدير يجوز في (ومن) أن يكون معطوف على الكاف ، لأنها مفعول باسم الفعل لا مجرور ؛ لأن اسم الفعل لا يضاف إلاّ أنّ مذهب الزجاج خطأ لدخول العوامل على (حسبك)^(٧) .

(١) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٤٠٣ .

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٦٥٢ .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٥ / ٤٦٩ .

(٤) سورة الأنفال ، الآية / ٦٤ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٤٢٣ ، ومشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٥١ ، والتبيان في إعراب

القرآن : ١ / ٦٣١ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٨٧

(٦) المجيد في إعراب القرآن المجيد : ٣٨٨ .

(٧) البحر المحيط : ٥ / ٣٤٩ .

الخاتمة ونَتائِج البَحْث

الخاتمة ونتائج البحث

في نهاية هذه المسيرة الطويلة مع (الخلف النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم) وهي مسيرة استغرقت تاريخ التأليف في إعراب القرآن الكريم ، ودلّت على ارتباط النحو العربي بالقرآن الكريم ينبغي لي أن أجملَ أجمالاً شديد الإيجاز أهم النتائج التي توصل إليها البحثُ وما أرتأيته من آراء ، والجديد الذي استنتجته في هذه الدراسة، فقد تبين لي :

- أن الخلفَ النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم موضوع من الموضوعات الخصبة في اللغة العربية لما فيه من تعدد قضايا النحو وتفرع المسائل وتعدد وجهات النظر القيّمة التي يتمتع بها مُعربو القرآن الكريم ، فقد كانت هذه الكتب حافلةً بكثيرٍ من المسائل النحوية لذا يمكن أن تُعدّ مصدراً لدراسة النحو ، فضلاً عمّا حوته من المسائل الخلافية الكثيرة التي لا يمكن حصرها .

. وتبين لنا من هذه الدراسة أن الإعراب هو الذي يُميّز المعاني ، ويوقف الدارسين على تدبر كلام الله **عَزَّ وَجَلَّ** ، وفي الوقت نفسه لا إعراب للنص القرآني الكريم إن لم يكن هناك فهم للمعنى قَبْلَ الإعراب ؛ لأنه فرعٌ من فهم المعنى . لذا لا يمكننا الفصل بين المعاني ، والإعراب فصلاً تاماً ؛ لأرتباطه بالمعنى .

- وتبيّن لي أنّ كتبَ (إعراب القرآن الكريم) تفرعت في نشأتها عن كتب (معاني القرآن) ، وأنها وسيلة لفهم النص القرآني ومرجع لا بدّ منه من مراجع كتب التفسير .

- ومما توصل إليه البحث أن كتب إعراب القرآن الكريم من أهم المصادر التي اعتمد عليها أصحاب كتب الخلف النحوي التي وصلت إلينا ، فقد نقل عنها كلٌّ من أبي البركات الأنباري في كتاب (الإنصاف) ، وأبي البقاء العكبري في كتاب (التبيين عن مذاهب النحويين) ، وعبد اللطيف الزبيدي في كتاب (ائتلاف النصرة) ، والدليل على ذلك اعتماد أبي البركات الأنباري ، ونقله عن الزجاج وأبي جعفر النحاس ومكي القيسي ،

وهذا الكلام ينطبق على أبي البقاء العكبري في كتاب (التبيين) .والزبيدي في (ائتلاف
النصرة)

وكانت هذه الكتب من أهم المصادر التي اعتمد عليها ابن هشام وبخاصة في كتابه (مغني اللبيب) ، وكتاب (شرح شذور الذهب) ، إذ نقل ابن هشام كثيراً عن السفاقي صاحب كتاب (المجيد في إعراب القرآن المجيد) ، وهذا ما لمسناه عند موازنة النصوص بين المغني والمجيد .

. كانت النتائج التي توصل إليها البحث أن كثيراً من أصحاب كتاب إعراب القرآن الكريم كان لهم كتب في الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، إذ ألف أبو جعفر النحاس كتاب (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين) ، وكتاب (الإنصاف) لأبي البركات الأنباري ، وكتاب (التبيين) لأبي البقاء العكبري ، وهذا إن دلّ على شيءٍ فإنّما يدلّ على اطلاعهم الواسع على مذاهب النحويين مما حدا بهم إلى أن يخوضوا في التأليف في إعراب القرآن الكريم . وأن يعرضوا آراء النحويين من كلا المذهبين .

. ومما توصل إليه البحث أنّ هناك مسائل كثيرة لم ترد في كتب الخلاف النحوي المُعدّة لذلك منها : جواز كون الفاعل جملة ، وهل الجار والمجرور يقومان مقام الفاعل ؛ وهل تقع (ما) الموصولة للعاقل ؛ وعلّة البناء في فواتح السور ، والخلاف في إعراب البسمة ، و (كيف) بين الحالية والظرفية ، والخلاف في عمل (لات) ، وإعراب فواتح السور والخلاف في دخول اللام على (سوف) وهل يجوز الجمع بين (إن) و (أنّ) ؟ .

. هناك مسائل خلافية فردية ذكرها أصحاب كتب إعراب القرآن حدثت بين أفراد من النحويين في حين عدّها أبو البركات في كتاب (الإنصاف) وكتاب (البيان في غريب إعراب القرآن) مذهبية ومن ذلك : هل تأتي (إلّا) بمعنى (الواو) ؟ وجواز تقديم التمييز على عامله ، و (لَن) أمفردة هي أم مركبة ؟ ومسائل كثيرة تفردت بها كتب إعراب القرآن لم ترد في كتب الخلاف التي وصلت إلينا .

- ومما توصل إليه البحث أنّ أصحاب كتب إعراب القرآن كانوا يعرضون آراء البصريين ، والكوفيين عندما يتناولون إعراب آيات القرآن الكريم ، إلا أنّهم يميلون بعض

الميل إلى مذهب البصريين ، وبخاصة سيبويه بيد أنهم غالباً ما كانوا يستخدمون مصطلحات المذهبيين عند عرضهم لمسائل الخلاف ، إذ وجدناهم يستخدمون مصطلحات الكوفيين عندما يعرضون آرائهم ، ويستخدمون في الوقت نفسه مصطلحات البصريين عندما يكون الحديث عن آرائهم .

. لم تكن كتب إعراب القرآن مُعدّة لغرض الخلاف التّحوي لهذا السبب كانت نسبة الآراء إلى أصحابها يشوبها الغبار ، وتنقصها الدقة في بعض المسائل ، وهذا ما لمسناه في كتب المتأخرين من معربي القرآن الكريم إذ وجدنا أصحاب كتب الإعراب يأخذون رأياً لأحد النحويين ، ويجعلونه مخالفاً لجمهور النحويين ، وهذا ما حصل كثيراً عندما يذكرون رأياً للفراء أو الأخفش ، والحقيقة أن للفراء أو للأخفش أكثر من رأي في مسألة من مسائل النحو، وهذا المنهج سار عند أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم .

. ووجدنا أن أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم حريصين كل الحرص على ذكر جميع الآراء التي قيلت في مسألة ما من مسائل الخلاف حتى تشعبت مسائل الخلاف النحوي إذ وجدناها بين الكوفيين والبصريين ، وتارة بين أفراد المذهب الواحد ، وتارة أخرى بين أفراد من المذهبيين ، فضلاً عن اختلافات أصحاب الكتب المدروسة فيما بينهم وردودهم على بعضهم ، وهذا جعل هذه الكتب غنية بالمسائل الخلافية ، فضلاً عن المسائل النحوية .

- وتبين لنا من هذه الدراسة أن الخلاف بين الكوفيين قليل جداً إذا ما ماقارناه بمسائل الخلاف بين البصريين أنفسهم ولعلّ السبب الرئيسي في ذلك أنّ الكوفيين لم يكن لهم بعد الكسائي والفراء من العلماء من له القدرة على تطوير نحو الكوفيين ، وهذا أدى إلى بقاء الحال على ما جاء به الكسائي والفراء على العكس من مذهب البصريين الذين استطاعوا أن يُطوّروا نحوهم ، وأن يضيفوا إليه الكثير من التعليقات ، والتخرجات ، حتى بدا متكاملًا ، وربما كان السبب في ذلك قلة ما وصل إلينا من كتب الكوفيين ، إذ إنّ أكثر آرائهم وصلت إلينا عن طريق كتب البصريين ، ولهذا كانت أكثر الآراء التي نُسبت إلى الكوفيين تنقصها الدقة والموضوعية في بعض الأحيان .

- عني أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم بالقرآن ، وجعلوه المعين الذي لا ينضب، إذ ركزوا على الإستشهاد بآيات القرآن الكريم حرصاً منهم على تفسير القرآن بالقرآن ، وحملهم تفسير القرآن بعضه على بعض أولى بذلك ، وقد قلّ استشهادهم بالحديث النبوي الشريف ، إذ لم يتجاوز مكي القيسي الثلاثة مواضع ، وهذا منهج أبي البركات الأنباري وتبعهما أبو البقاء العكبري . أمّا أبو جعفر النحاس فقد استشهد بالحديث النبوي الشريف بشكل مُلفت للنظر إذ تجاوز (١٦٧) موضعاً في كتابه (إعراب القرآن) ، ولعل السبب في ذلك هو أن طبيعة كتب إعراب القرآن تقتضي في كثير من الأحيان ذلك لغرض تقوية المعنى ، وشرح الآيات . أما السفاقي فلم يتجاوز (١٦) حديثاً .

- ومما توصل إليه البحث من نتائج وجود العديد من الآراء النحوية التي نسبها المتأخرون إلى متقدمي ، النحو وأثبت البحث عكسها ، ومن ذلك ما نسبته ابن يعيش إلى أبي إسحاق الزجاج من موافقته للمبرد في ناصب المستثنى بـ (إلا) . وما أثبتته البحث هو مخالفة الزجاج للمبرد وردّه عليه ، ومن ذلك ما نسب إلى المبرد من آراء كثيرة ، وأثبت البحث عدم صحّة هذه النسبة . نذكر من هذه المسائل مسألة وجوب توكيد الفعل المضارع بنوني التوكيد بعد (إمّا) ، إذ نسب إليه اصحاب كتب إعراب القرآن وجوب ذلك . ولم أعر على نصّ للمبرد في ذلك ، ونسبت إليه آراء خالف فيها سيبويه وأثبت البحث عكس ذلك .

. وتبين لنا أن القرآن الكريم لا يخضع لأقيسة البصريين ، ولا لأقيسة الكوفيين ؛ لأنه مصدر القياس ، والأصل الذي يجب أن يقاس عليه، ويبدو أنّ النحويين القدماء عرفوا هذا المعنى ، ويبنوا أنّ النصّ القرآني الكريم لا يخضع لأقيسة العربية ، ومن ذلك ما ذكره أبو جعفر النحاس عند إعرابه لقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ [الذاريات ، الآية : ١٣] .

قال : اختلف في نصب (يوم) فقال أبو اسحاق : موضعه نصب والمعنى يقع الجزاء يوم هم على النار، وغيره من النحويين : (يوم) في موضع رفع على البدل من قوله تعالى : ﴿ أَيَّانَ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [سورة الذاريات ، الآية : ١٢] .

ولا نعلم أحداً رفعه ولا خفضه والقياس يوجب إجازة هذين . وهذا ما أكده ابن خالويه عندما تناول إعراب قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [سورة الفاتحة ، الآية : ٤] .

قال : يجوز في النحو (مالك يوم الدين) بالرفع على معنى هو مالك ولا يُقرأ به ؛ لأنَّ القراءة سنةٌ ولا تحمل على قياس العربية .

والذي نراه أنَّ هذه التخريجات التي ذكرها النحويون كلّها اجتهادات منهم في توجيه الآيات القرآنية الكريمة ، ولكن يبقى شيءٌ وهو أنه لا يكفي لنا تقدير مباني كلام الله ، وإيضاح معانيه مجرد الجواز النَّحويِّ والاحتمال الإعرابي ، إذ علينا أن نعي حقيقةً لا يشوبها غبارٌ أن القرآن الكريم فوق مستوى اللغة .

ومهما يكن من شيء فإنه لا ينبغي لنا أن نبخسَ الناسَ أشياءهم ، فإن هؤلاء النحويين واللغويين قد بذلوا جهداً ليس بالهين ولا باليسير في خدمة القرآن الكريم ، وإبانة معانيه ، والكشف عن مرامي آياته الكريمة . فجزاهم الله عنا خير الجزاء .

. ومما توصل إليه البحث أيضاً أن أبا البركات الأنباري لديه أكثر من كتاب ذكر فيه اختلافات النحويين ، إذ ذكر في أكثر من موضع من كتاب (البيان في غريب إعراب القرآن) أنه عالج الكثير من المسائل الخلافية في كتابه (المسائل البخارية) ، ومن ذلك قوله تعليقاً على قوله تعالى : ﴿ **وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ** ﴾ [سورة الرحمن ، الآية : ٧] (السماء) قرئت بالنصب والرفع ، فالنصب على تقدير فعل فتقديره (رفع السماء) ؛ ليطابق يسجدان كقولهم : زيدٌ لقيته وعمر كلمته ، فسيبويه يختار نصب عمرو إذا أُريد الحمل على لقيته ، ويختار الرفع إذا حملته على زيد وخالفه جماعة من النحويين . وقد بيّنا هذا مستوفى في المسائل البخارية .

. ضَمَّتْ كتب إعراب القرآن التي درسناها في هذا البحث مجموعة كبيرة من الآراء المتباينة في إعراب الكثير من الآيات القرآنية ذكرها أصحابها بلغة الأغفال مستخدمين عبارة قال بعضهم أو الفعل (قيل) ، وَقَدْ عُدْنَا إلى مظانها ، وتمكنا من نسبة هذه الآراء إلى أصحابها ، وهذا ما لمسناه جلياً عند الزجاج الذي قلّمَا يُنسب الرأي إلى صاحبه ، وبخاصةٍ عندما يكون صاحب القول الفراء أو الكسائي ، ولم تُخَلْ عبارات الزجاج من الشدة والخشونة تصل أحياناً إلى الشتم ، وقد نَسَبْنَا الأقوال إلى أصحابها محاولين تحويل الخلاف النحوي المجهول إلى خلافٍ معلوم ومعروفٍ قائلُهُ .

. ومن نتائج البحث أيضاً أن كتب إعراب القرآن الكريم حَوَتْ الكثير من المسائل الخلافية في الإملاء والرسم كل ذلك يجعلنا نقترح دراسة هذه المسائل ، لكي تكون بحثاً جديراً بالإشارة .

. لم يكن أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم مجرد نَقْلَة لآراء النحويين واختلافاتهم ، بل كانت لهم توجيهاتهم وترجيحاتهم واختلافاتهم فيما بينهم فقد حَوَتْ كتب إعراب القرآن الكريم الكثير من الأختلافات في وجهات النظر بين أصحابها ، فقد رَدَّ مكي القيسي على أبي جعفر النحاس الكثير من أقواله ، وهذا ما فعله السفاقي عندما اختلف مع العكبري في كثير من المسائل ، وكذلك اختلفه مع شيخه أبي حيان .

- ومن النتائج التي توصل إليها البحث : أن المصادر ذكرت أن الإمام ثعلب لم يكن مستخرجاً للقياس ولا طالباً له ، وكان يقول : قال الفراء ، وقال الكسائي ، فإذا سُئِلَ عن الحُجّة لم يأت بشيء وهذا الرأي لا يخلو من مبالغة في تقديم الحفظ عنده ، وإن دَلَّ على شيء فإتّما يدل على خصيصة الحفظ عنده فقد عارض ثعلب آراء كثير من البصريين والكوفيين وفي ذلك رَدّه على المبرد عِلّة حذف النون من الفعل (يك) وكذلك رَدّه رأي الخليل وسيبويه في عِلّة بناء فواتح السور .

وبذلك كان ختام البحث ، واستيفاء جوانبه ، وصلى الله على سيدنا محمد وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين .

جريدة

المصادر والمراجع

جريدة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولا . الكتب المطبوعة :

- * ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد الله بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢ هـ) ، تح: د . طارق عبد عون الجنابي ، عالم الكتب . بيروت ، ط ١ : ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧ م .
- * ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، د . محيي الدين توفيق إبراهيم ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ط ١ : ١٣٩٩ هـ . ١٩٧٩ م .
- * أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي ، د . فتحي عبد الفتاح الدجني ، دار القلم ، بيروت ، ط ١ : ١٩٧٤ م .
- * أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية ، د . فاضل صالح السامرائي ، دار الرسالة للطباعة . بغداد ، ط ١ : ١٣٩٥ هـ . ١٩٧٥ م .
- * أبو حاتم السجستاني الراوية (ت ٢٥٥ هـ) ، د . سعيد جاسم الزبيدي ، دار الغصون . بيروت ، ط ١ : ١٤٠٩ هـ . ١٩٨٩ م .
- * أبو الحسن بن كيّسان وآراءه في النحو واللغة ، علي مزهر الياسري ، دار الرشيد . بغداد : ١٩٧٩ م .
- * أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، د . أحمد مكي لأنصاري . القاهرة : ١٩٦٤ م .
- * الإتيان في علوم القرآن ، الإمام جلال الدين السيوطي ، (ت ٩١١ هـ) ، تح: محمد سالم هاشم ، ط ١ : ١٤٢٢ هـ ، دار ذوي القرى .
- * إحياء النحو ، د . ابراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة . القاهرة : ١٩٥٩ م .
- * أخبار النحويين البصريين ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) تح: فرنسيس كرنكوز ، المطبعة الكاثوليكية . بيروت : ١٩٣٦ م .

- * ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تح : مصطفى أحمد النّمس ، مطبعة المدني . القاهرة ، ط ١ ، ج ١ : ١٤٠٤ هـ . ١٩٨٤ م ، ج ٢ : ١٤٠٨ هـ . ١٩٨٧ م ، ج ٣ : ١٤٠٩ هـ . ١٩٨٩ م .
- * الأزهية في علم الحروف ، علي بن محمد الهروي (ت ٤١٥ هـ) ، تح : عبد المعين الملوحي . دمشق : ١٣٩١ هـ . ١٩٧١ م .
- * أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تح : د . فخر الدين صالح قدارة ، دار الجيل . بيروت ، ط ١ : ١٩٩٥ م .
- * أسرار النحو ، شمس الدين أحمد المعروف بابن كمال باشا (ت ٩٤٠ هـ) ، تح : أحمد حسن حامد ، دار الفكر . عمّان (د . ت) .
- * الأشباه والنظائر في النحو ، الإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تح : د . عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة . بيروت ، ط ١ : ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٥ م .
- * اشتقاق أسماء الله ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) ، تح : عبد الحسين المبارك ، مطبعة النعمان ، . النجف الأشرف : ١٩٧٤ م .
- * إصلاح المنطق ، ابن السكّيت (ت ٢٤٤ هـ) ، تح : أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف . مصر ، ط ٢ : ١٣٧٥ هـ . ١٩٥٦ م .
- * أصول التفكير النحوي ، د . علي أبو المكارم ، مطابع دار القلم ، بيروت . لبنان : ١٩٧٣ م .
- * الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، د . تمام حسّان ، دار الشؤون الثقافية العامة . بغداد : ١٩٨٨ م .
- * الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦ هـ) ، تح : د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ : ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧ م .
- * أصول النحو العربي ، د . محمد خير الحلواني ، جامعة تشرين . اللاذقية : ١٩٧٩ م .
- * إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ، دار التربية للطباعة والنشر ، (د . ت) .

- * إعراب الجمل وأشباه الجمل ، الدكتور فخر الدين قباوة ، نشر دار الأصمعي . حلب ، ط ٣ : ١٤٠١ هـ . ١٩٨١ م .
- * إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) ، تح : زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني . بغداد : ١٣٩٧ هـ . ١٩٧٧ م .
- * إعراب القرآن ، جامع العلوم النحوي (ت ٥٠٤ هـ) تح : إبراهيم الأبياردي ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر - القاهرة : ١٣٨٢ هـ . ١٩٦٣ م .
- * إعراب القرآن الكريم دراسة في منهجية التأليف حتى نهاية القرن السادس الهجري ، د . مي فاضل الجبوري ، دار الشؤون الثقافية العامة . بغداد ، ط ٢ : ٢٠٠١ م .
- * إعراب القراءات السبع وعللها ، أبو عبد الله الحسن بن أحمد بن خالوية (ت ٣٧٠ هـ) ، تح : د . عبد الرحمن بن سلمان العثيمين ، مطبعة المدني ، ط ١ : ١٩٩٢ م .
- * الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط ، د . ياسين جاسم ، دار إحياء التراث العربي . بيروت ، ط ١ : ١٤٢٢ هـ . ٢٠٠١ م .
- * الأعلام (قاموس تراجم) ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين . بيروت ، ط ٣ : ١٩٧٩ م .
- * الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦ هـ) ، دار أحياء التراث العربي ، بيروت . لبنان ، (د . ت) .
- * الإعراب في جمل الإعراب ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، طبع مع (لمع الأدلة) باسم رسالتان ، ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تح : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية : ١٣٧٧ هـ . ١٩٥٧ م .
- * الإقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تصحيح : عبد الرحمن اليماني وآخرين ، (د . ت) .
- * أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، د . فاضل مصطفى الساقى ، المطبعة العالمية . القاهرة : ١٩٧٧ م .
- * ألفية ابن مالك ، محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧١ هـ) ، مطبعة منير ، مكتبة النهضة . بغداد (د . ت) .

- * **الأمالي الشجرية** ، ضياء الدين أبو السعادات المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ) ، دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت ، (د . ت) .
- * **الأمالي النحوية** ، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦ هـ) ، تح : هادي حسن ، بيروت . ١٩٨٠ م .
- * **إنباه الرواة على إنباه النحاة** ، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦ هـ) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية . القاهرة ، ط ١ ، ج ١ : ١٣٦٩ هـ . ١٩٥٠ م ، ج ٢ : ١٣٧١ هـ . ١٩٥٢ م ، ج ٣ : ١٣٧٤ هـ . ١٩٥٥ م .
- * **الانتصار لسبويه على المبرد** ، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت ٣٣٢ هـ) ، تح : د . زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة . بيروت ، ط ١ : ١٩٩٦ م .
- * **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تعليق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى . مصر ، ط ١ : ١٣٨٠ هـ . ١٩٦١ م .
- * **أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بـ (تفسير البيضاوي)** ، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي (ت ٦٨٥ هـ) ، المكتبة لإسلامية ، (د . ت) .
- * **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الندوة الجديدة ، ط ٦ : ١٩٨٠ م .
- * **الإيضاح العضدي** ، أبو علي الحسن بن أحمد النحوي (ت ٣٧٧ هـ) ، تح : حسن شاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف . مصر ، ط ١ : ١٣٨٣ هـ . ١٩٦٩ م .
- * **الإيضاح في شرح المفصل** ، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦ هـ) ، تح وتقديم : د . موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني . بغداد : ١٩٨٢ م .
- * **الإيضاح في علل النحو** ، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) ، تح : مازن مبارك ، مطبعة المدني . القاهرة : ١٩٥٩ م .

- * **إيمان العرب في الجاهلية**، إسماعيل النّجيريّ . القاهرة ،المطبعة السلفية ن ط ٢ ، (د . ت) .
- * **البحر المحيط** ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تح: زهير جعيد ، دار الفكر . بيروت : ١٤١٢ هـ . ١٩٩٢ م .
- * **بدائع الفوائد** ، الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المشهور بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) ، عني بتصحيحه والتعليق عليه : إدارة الطباعة المنيرية ، دار الكتاب العربي . بيروت ، (د . ت) .
- * **البرهان في علوم القرآن** ، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل، بيروت . لبنان : ١٤٠٨ هـ . ١٩٨٨ م .
- * **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي ، ط ١ : ١٣٢٦ هـ . ١٩٦٤ م .
- * **البلغة في تأريخ أئمة اللغة** ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧ هـ) ، تح: محمد المصري ، منشورات وزارة الثقافة . دمشق : ١٣٩٢ هـ . ١٩٧٢ م .
- * **البهجة المرضية في شرح الألفية**، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ) تح: السيد قاسم الحسيني ، دار الحكمة ، قم . إيران ، (د . ت) .
- * **البيان في غريب إعراب القرآن** ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تح: د . عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر . القاهرة : ١٣٨٩ هـ . ١٩٦٩ م .
- * **تأريخ الأدب العربي** ، كارل بروكلمان ، ترجمة: عبد الحلیم النجار ، دار المعارف . مصر ، ط ٢ ، (د . ت) .
- * **تأريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم**، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعد التنوخي المعريّ (ت ٤٤٢ هـ) ، تح: د . عبد الفتاح محمد الحلو ، دار الهلال . الرياض : ١٤٠١ هـ . ١٩٨١ م .
- * **تأريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني للهجرة** ، علي أبو المكارم ، القاهرة الحديثة للطباعة ، ط ١ : ١٩٧١ م .

- * **تأريخ النحو وأصوله** ، د . عبد الحميد السيد طلب ، مكتبة الشباب . مصر : ١٩٧٧ م .
- * **تأويل مشكل القرآن** ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) ، تح : أحمد صقر ، مكتبة دار التراث . القاهرة ، ط ٢ : ١٣٩٣ هـ . ١٩٧٣ م .
- * **التأويل النحوي في القرآن الكريم** ، عبد الفتاح أحمد الحموز ، مكتبة الرشيد . الرياض ، ط ١ : ١٤٠٤ هـ . ١٩٨٤ م .
- * **التبيان في إعراب القرآن** ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ) ، تح : علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي : ١٣٩٦ هـ . ١٩٧٦ م .
- * **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ) ، تح : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت . لبنان : ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٦ م .
- * **تحفة الأحوزي على شرح سنن الترمذي** ، أبو العلاء محمد عبد الرحمن ابن عبد الرحيم المبارك فوري (ت ١٣٥٣ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت . لبنان : ١٩٨٨ م .
- * **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد** ، الشيخ جمال الدين محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تح : د . عباس مصطفى الصالحي ، المكتبة العربية . بيروت ، ط ١ : ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٦ م .
- * **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد آبن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تح : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر : ١٣٨٧ هـ . ١٩٦٧ م .
- * **التعريفات** ، أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) ، تح : د . أحمد مطلوب ، مطبعة دار الشؤون الثقافية : ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٦ م .
- * **تفسير البيضاوي بهامش القرآن الكريم** ، القاضي ناصر الدين البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ) ، طبع بتصريح : وزارة الداخلية . القاهرة : ١٩٥٥ م .
- * **التفسير الكبير** ، الإمام الفخر الرازي (ت ٦٠٦ هـ) ، دار الكتب العلمية . طهران ، ط ٢ ، (د . ت) .
- * **تفسير النسفي** ، الإمام عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت ٧١٠ هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت . لبنان ، (د . ت) .

- * **تفسير النهر الماد** ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٥٤ هـ) ، تقديم وضبط : بوران وهذيان الفناوي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، دار الجنان : ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧ م .
- * **تقويم الفكر النحوي** ، د . علي أبو المكارم ، دار الثقافة ، بيروت . لبنان (د . ت) .
- * **تهذيب اللغة** ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون وآخرين ، دار الكتاب العربي . القاهرة : ١٩٦٧ م .
- * **التوابع في كتاب سيبويه** ، د . عدنان محمد سلمان ، جامعة بغداد : ١٩٩١ م .
- * **توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب** ، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت ٣٨٤ هـ) ، تح : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية . دمشق : ١٣٧٧ هـ . ١٩٥٨ م .
- * **توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك** ، حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ) ، تح : عبد الرحمن علي بن سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية . القاهرة ، ط ٣ ، (د . ت) .
- * **جامع البيان في تفسير القرآن** ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) ، دار الحديث . القاهرة : ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧ م .
- * **الجامع الصغير في النحو** ، أبو محمد جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تح : أحمد محمود الهرميل ، مطبعة دار الكتاب ، مكتبة الخانجي . القاهرة : ١٩٨٠ م .
- * **الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام المنثور** ، ضياء ابن الأثير الجزري (ت ٦٣٧ هـ) ، تح : مصطفى جواد وجمال سعيد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي : ١٣٧٥ هـ . ١٩٥٦ م .
- * **الجامع لأحكام القرآن** ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١ هـ) دار إحياء التراث العربي ، بيروت . لبنان : ١٣٨٥ هـ . ١٩٦٥ م .
- * **الجملة العربية تأليفها وأقسامها** ، د . فاضل صالح السامرائي ، منشورات المجمع العلمي العراقي : ١٤٠٩ هـ . ١٩٩٨ م .
- * **جمهرة أشعار العرب** ، أبو زيد القرشي (وفاته مجهولة) ، شرحها وضبط نصوصها : د . عمر فارق الطباع ، دار القلم . بيروت ، ١٤١٦ هـ . ١٩٩٥ م .
- * **الجنى الداني في حروف المعاني** ، حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ) ، تح : د . طه محسن ، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل : ١٩٧٦ م .

- * **الجوهر الثمين في بيان حقيقة التضمين** ، محمود شاكر الألوسي ، مصورة في مكتبة المجمع العلمي العراقي ، (د . ت) .
- * **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، شرحها وعلق عليها : تركي فرحان المصطفى ، دار الكتب العلمية . بيروت ، ط ١ : ١٤١٩ هـ . ١٩٩٨ م .
- * **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، أبو العرفان محمد ابن علي (ت ١٢٠٦ هـ) ، تد : محمود بن الجميل ، مكتبة الصفا . القاهرة : ١٤٢٣ هـ . ٢٠٠٢ م .
- * **الحجة في القراءات السبع** ، ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ، تد : عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة . بيروت ، ط ٦ : ١٤١٧ هـ . ١٩٩٦ م .
- * **الحدود في النحو ضمن (رسالتان في اللغة)** ، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ) ، تد : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر للنشر والتوزيع . عمان ، (د . ت) .
- * **الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل** ، أبو محمد عبد الله محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) ، تد : سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد . بغداد : ١٩٨٠ م .
- * **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) تد : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي . مصر ، ط ٢ : ١٤٠٢ هـ . ١٩٨١ م .
- * **الخصائص** ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تد : محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي . بيروت : ١٣٧١ هـ . ١٩٥٢ م .
- * **خُطى مُتَعَثرة على تجديد النحو العربي** ، د . عفيف دمشقية ، دار العلم للملايين . بيروت ، ط ١ : ١٩٨٠ م .
- * **الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف** ، محمد خير الحلواني ، دار القلم العربي . حلب : ١٩٧١ م .
- * **دراسة في حروف المعاني الزائدة** ، عباس محمود السامرائي ، جامعة بغداد ، ط ١ : ١٩٨٧ م .

- * **درة الغواص في أوهام الخواص**، أبو محمد القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ)، مكتبة المثنى . بغداد ، (د . ت) .
- * **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، الإمام شهاب الدين أبو العباس المعروف بالسّمين الحلبي ، تد : الشيخ علي محمد معوّض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط ١ ، : ١٤١٤ هـ . ١٩٩٤ م .
- * **ديوان ابن مقبل** ، تد : د . عزة حسن ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم . دمشق : ١٣٨١ هـ . ١٩٦٢ م .
- * **ديوان أبي الأسود الدؤلي** ، تد : د . عبد الكريم الدجيلي ، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة . بغداد : ١٣٧٣ هـ . ١٩٥٤ م .
- * **ديوان أبي داود** ، مطبوع ضمن كتاب دراسات في الأدب العربي ، للمستشرق غوستاف غرنهام ، ترجمة : د . إحسان عباس وآخرين ، مكتبة الحياة . بيروت : ١٩٥٩ .
- * **ديوان أبو النجم العجلي** ، تد : علاء الدين أغا ، النادي الأدبي . الرياض : ١٤٠١ هـ . ١٩٨١ م .
- * **ديوان الأعشى الكبير**، ميمون بن قيس ، شرحه وقدم له : مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان : ١٩٧٨ م .
- * **ديوان امرئ القيس** ، تد : محمد أبو الفضل ، ط ٤ ، دار المعارف بمصر : ١٩٨٤ .
- * **ديوان تميم بن مقبل** ، تد : عزة حسن . دمشق : ١٣٧٩ هـ . ١٩٦٠ م .
- * **ديوان جرير . بشرح محمد بن حبيب .** ، تد : د . نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، ط ٢ : ١٩٧٧ م .
- * **ديوان حميد بن ثور الهلالي** ، تد : عبد العزيز الميمني . القاهرة : ١٣٧١ هـ .
- * **ديوان زيد الخيل الطائي** ، تد : د . نوري حمودي القيسي ، مطبعة النعمان . النجف الأشرف ، (د . ت) .
- * **ديوان شعراء الخوارج** ، جمع وتحقيق : د . إحسان عباس ، دار الشروق ، بيروت . لبنان ، ط ٤ : ١٤٠٢ هـ . ١٩٨٢ م .
- * **ديوان العجاج . رواية الأصمعيّ (ت ٢١٥ هـ)** ، تد : عزة حسن ، مكتبة دار الشروق . بيروت : ١٩٧١ م .

- * ديوان عمرو بن أبي ربيعة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب : ١٩٧٨ م .
- * ديوان عمرو بن قميئة ، تد : خليل إبراهيم العطية ، دار الحرية للطباعة ، مطبعة الجمهورية . بغداد : ١٣٩٢ هـ . ١٩٧٢ م .
- * ديوان عنتره ، تد : محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي . القاهرة (د . ت) .
- * ديوان القطامي ، تد : د . إبراهيم السامرائي ، ود . أحمد مطلوب . بيروت : ١٩٦٠ م .
- * ديوان قيس بن الخطيم : عن ابن السكيت وغيره ، تد : د . ناصر الدين الأسد ، ط ١ ، مطبعة المدني . القاهرة : ١٩٦٢ م .
- * ديوان المخبل السعدي ضمن (عشرة شعراء مقلّون) ، صنعة : د . حاتم صالح الضامن ، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر . الموصل : ١٤١١ هـ . ١٩٩٠ م .
- * ديوان مسكين الدارمي ، تد : د . خليل العطية ، ود . عبد الله الجبوري ، مطبعة دار البصري . بغداد ، ط ١ : ١٣٨٩ هـ . ١٩٧٠ م .
- * ديوان النابغة الجعدي ، تد : عبد العزيز رباح ، المكتب الإسلامي . دمشق : ١٣٨٤ هـ .
- * ديوان النابغة الذبياني ، صنعه : ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ) ، تد : د . شكري فيصل ، دار الفكر ، مطبعة دار هاشم . بيروت : ١٩٦٨ م .
- * ديوان الهذليين ، الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة : ١٩٦٥ م .
- * ديوان يزيد بن ربيعة الحميري ، تد : د . عبد القدوس أبو صالح ، ط ٢ ، مؤسسة الرسالة . بيروت : ١٩٨٢ م .
- * الرد على النحاة ، ابن رمضاء القرطبي أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن (ت ٥٩٢ هـ) ، تد : شوقي ضيف ، دار المعارف . مصر ، ط ٢ : ١٩٨٢ م .
- * رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أبو جعفر أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢ هـ) ، تح : أحمد محمد الخرط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية . دمشق : ١٣٩٥ هـ . ١٩٧٥ م .
- * الزمن في القرآن الكريم . دراسة دلالية . للأفعال الواردة فيه ، د . بكري عبد الكريم ، دار الفجر . القاهرة ، ط ٢ : ١٩٩٩ م .

- * **سر صناعة الإعراب** ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تد : محمد حسن محمد ، واحمد رشدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ : ١٤٢١ هـ . ٢٠٠٠ م .
- * **سر الفصاحة** ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦ هـ) ، شرح : عبد المتعال الصعيدي ، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده . القاهرة : ١٩٦٩ م .
- * **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ، أبو فلاح بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ) ، مكتبة القدسي . القاهرة : ١٣٥١ هـ .
- * **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تد : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الهدى للطباعة والنشر ، ط ١٤ : ١٣٨٤ هـ . ١٩٦٤ م .
- * **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، مطبوع مع حاشية الصبان (٩٢٩ هـ) ، تد : محمود ابن الجميل ، ط ١ : ١٣٢٣ هـ . ٢٠٠٢ م .
- * **شرح التسهيل** ، ابن مالك أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تد : د . عبد الرحمن السيد ، مكتبة الأنجلو المصرية ، (د . ت) .
- * **شرح جمل الزجاجي** ، ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ، تد : صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، ط ١ : ١٩٨٠ م .
- * **شرح الحدود النحوية** ، عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت ٩٧٢ هـ) ، تد : د . زكي فهمي الآلوسي ، مطبعة دار الكتب للطباعة . جامعة الموصل ، (د . ت) .
- * **شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري** ، تد : عبد الرحمن البرقوقي ، دار الأندلس للطباعة والنشر . بيروت : ١٩٨٠ م .
- * **شرح ديوان الحماسة** ، أبو زكريا يحيى التبريزي (ت ٥٠٤ هـ) ، عالم الكتب . بيروت (د . ت) .
- * **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى** ، صنعه أبي العباس ثعلب (ت ٢٩١ هـ) ، الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة : ١٣٨٤ هـ . ١٩٦٤ م .
- * **شرح ديوان لبيد بن ربيعة** ، تد : د . احسان عباس ، وزارة الإرشاد والأنباء . الكويت : ١٩٦٢ م .

- * شرح ديوان المتنبي ، وضعه : عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت . لبنان : ١٤٠٠ هـ . ١٩٨٠ م .
- * شرح السيرافي على الكتاب (حاشية) ، أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ، مطبعة بولاق ، ط ١ : ١٣١٦ هـ .
- * شرح شذور الذهب ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يونس بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تد : محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، ط ٧ مصر : ١٩٥٧ م .
- * شرح عيون الإعراب ، الإمام أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت ٤٩٧ هـ) ، تد : حنا حداد ، مكتبة المنار . الأردن ، ط ١ : ١٩٨٥ م .
- * شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) ، تد : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف . مصر : ١٩٦٣ م .
- * شرح الكافية الشافية ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ، تد : د . عبد المنعم أحمد هريدي دار المأمون ، ط ١ : ١٤٠٢ هـ . ١٩٨٢ م .
- * شرح الكافية في النحو ، رضي الدين محمد بن الحسن الأسترايادي النحوي (ت ٦٨٦ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان : ١٤٠٥ هـ . ١٠٨٥ م .
- * شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ، تد : رمضان عبد التواب ، د . محمود فهمي حجازي ، د . هاشم محمد عبد الدايم ، الهيئة المصرية العامة ، ج ١ : ١٩٨٦ م .
- * شرح اللحة البدرية في علم اللغة العربية ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تد : هادي نهر ، مطبعة الجامعة المستنصرية . بغداد : ١٣٩٧ هـ . ١٩٧٧ م .
- * شرح اللمع ، ابن برهان العكبري (ت ٤٦٥ هـ) ، تد : فائز فارس . الكويت ، ط ١ : ١٤٠٤ هـ . ١٩٨٤ م .
- * شرح المفصل ، الشيخ موفق الدين ابن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ) ، عالم الكتب . بيروت ، (د . ت) .
- * شرح المقدمة المحسبة ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) تد : خالد عبد الكريم ، الكويت ، ط ١ : ١٩٧٦ م .

- * **شعر الأخطل** ، صنعهُ السَّكْرِي ، تد : فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديد . بيروت ، ط ٢ : ١٣٩٩ هـ . ١٩٧٩ م .
- * **شعراء أمويون** ، دراسة وتد : د . نوري حمودي القيسي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي :: ١٤٠٢ هـ . ١٩٨٢ م .
- * **شعر الشنفرى الأزدي** ، مؤرَّج السَّدُوسِي (ت ١٩٥ هـ) ، تد : د . علي ناصر غالب ، مطبوعات مجلة العرب . المملكة العربية السعودية . ١٤١٩ هـ .
- * **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تد : د . طه محسن . بغداد : ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥ م .
- * **صحيح البخاري** ، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت . لبنان ، ط ١ : ١٤٢٢ هـ . ٢٠٠١ م .
- * **صحيح مسلم**، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ) دار إحياء التراث العربي ، بيروت . لبنان : ١٤٢٠ هـ . ٢٠٠٠ م .
- * **ضحى الإسلام** ، أحمد أمين ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط ١ : ١٣٥٣ هـ . ١٩٣٥ م .
- * **ضرائر الشعر** ، ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) ، تد : السيد إبراهيم محمد ، ط ٢ - بيروت : ١٤٠٢ هـ . ١٩٨٢ م .
- * **الطبريِّ النحويِّ من خلال تفسيره** ، د.زكي فهمي ، أحمد شوقي الألوسي . بغداد ، ط ١ : ٢٠٠٢ م .
- * **طبقات فحول الشعراء** ، محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١ هـ) ، تد : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني : ١٩٨٠ م .
- * **طبقات المفسرين** ، الإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، دار الكتب العلمية . بيروت : ١٩٨٣ م .
- * **طبقات النحويين واللغويين**، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت ٣٧٩ هـ) تد : محمد أبو الفضل ، مطبعة الخانجي : ١٣٧٣ هـ . ١٩٥٤ م .
- * **ظاهرة التأويل وصلتها باللغة** ، السيد أحمد عبد الغفار ، دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية ، (د . ت) .

- * **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي** ، طاهر سليمان حموده ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع . الأسكندرية ، (د . ت) .
- * **العباب الزاخر واللباب الفاخر** ، الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت ٦٥٠ هـ)
 تد : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، دار الرشيد للنشر : ١٩٨١ م .
- * **غاية النهاية في طبقات القراء** ، ابن الجوزي (ت ٨٣٣ هـ) ، براجستراسر ، مكتبة الخانجي . مصر ، ١٩٣٧ هـ .
- * **الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية** ، ابن الخباز (ت ٦٣٩ هـ) ، تد : حامد محمد العبدلي ، مطبعة العاني . بغداد ، ط ١ : ١٤١١ هـ . ١٩٩١ م .
- * **غيث النفع في القراءات السبع** ، السفاقي (٧٤٢ هـ) بذيل كتاب سراج القارئ لإبن القاصح البغدادي ، دار الفكر ، بيروت ، (د . ت) .
- * **فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة** ، تاج الدين الأسفراييني (ت ٦٤٨ هـ) ، تد : د . عفيف عبد الرحمن ، جامعة البرموك . الأردن : ١٤٠٠ هـ . ١٩٨١ م .
- * **الفعل زمانه وأبنيته** ، إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة : ١٤٠٠ هـ . ١٩٨٠ م .
- * **الفهرست** ، محمد بن اسحاق بن النديم (ت ٣٨٥ هـ) ، مطبعة الآستقامة . القاهرة ، (د . ت) .
- * **في أصول النحو** ، سعيد الأفغاني ، ط ٢ : ١٣٧٦ هـ . ١٩٥٧ م .
- * **في النحو العربي نقد وتوجيه** ، د . مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، ط ٢ ، (د ، ت) .
- * **القاموس المحيط** ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي (ت ٨١٧ هـ) ، ط ٢ ، المطبعة الحسينية المصرية : ١٣٤٤ هـ .
- * **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية** ، د . عبد العال سالم مكرم ، دار المعارف . مصر ، (د . ت) .
- * **القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة** ، محمد عاشور السويح ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ط ١ : ١٩٨٦ م .
- * **الكامل** ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، عارضه بأصوله وعلّق عليه : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار النهضة . مصر ١٩٧٧ م .

- * **الكتاب** ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ،
المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية ، ١٣١٦ هـ ، وطبعة عبد السلام
محمد هارون .
- * **كتاب العين** ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) ، تح :
مهدي المخزومي ، إبراهيم السامرائي . بغداد : ١٩٨٠ . ١٩٨٥ م .
- * **الكشاف** ، أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، تح :
عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت . لبنان ، ط ٢ : ٢٠٠١ م .
- * **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي
خليفة (١٠٦٧ هـ) ، دار الفكر : ١٩٨٢ م .
- * **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، أبو محمد مكي بن أبي طالب
القيسي (ت ٤٣٧ هـ) ، تح : د . محيي الدين رمضان ، طبعة دمشق :
١٣٩٤ هـ .
- * **الكليات معجم في المصطلحات والفرق اللغوية** ، أبو البقاء الحسيني الكفوي
(ت ١٠٩٤ هـ) ، تح : د . عدنان محمد المصري ، دار الكتب الثقافية .
دمشق : ١٩٧٥ م .
- * **لسان العرب** ، ابن منظور (ت ٧١١ هـ) ، دار صادر . بيروت ١٩٥٥ .
١٩٥٦ م .
- * **اللامات** ، د . عبد الهادي الفضلي ، دار القلم ، بيروت . لبنان ، ط ١ : ١٩٨٠ م .
- * **اللغة العربية معناها ومبناها** ، د . تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب :
١٩٧٣ م .
- * **اللغة والنحويين بين القديم والحديث** ، عباس حسن ، دار المعارف . مصر ، ط ١ :
١٩٧١ م .
- * **اللمع في العربية** ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تح : حامد المؤمن ، ط ١ :
١٤٠٢ هـ . ١٩٨٢ م .
- * **المباحث اللغوية في العراق** ، الدكتور مصطفى جواد ، معهد الدراسات العربية .
القاهرة : ١٩٥٥ م .
- * **مجاز القرآن** ، أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي (ت ٢١٠ هـ) ، تح :
د . محمد فؤاد سركين ، مكتبة الخانجي . مصر ، ط ١ : ١٣٧٤ هـ . ١٩٥٤ م .

- * **مجالس ثعلب** ، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١ هـ) ، شرح وتح : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، النشرة الثانية ، ط ١ : ١٣٧٥ هـ . ١٩٥٦ م .
- * **مجالس العلماء** ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي . القاهرة ، ط ٢ : ١٤٠٣ هـ . ١٩٨٣ م .
- * **مجمع البيان في تفسير القرآن** ، أبو علي الفضل الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) ، نشره : الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي ، دار إحياء التراث العربي . بيروت : ١٣٧٩ هـ .
- * **مجموعة أشعار العرب وهو مشتمل على الأصمعيات وبعض القصائد** ، اعتنى بتصحيحه : وليم بن الورد البروسي ، منشورات دار الآفاق الجديدة . بيروت ، ط ١ : ١٤٠١ هـ . ١٩٨١ م .
- * **المجيد في إعراب القرآن المجيد** ، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقي (ت ٧٤٢ هـ) ، تح : موسى محمد زينين ، طرابلس . ليبيا : ١٩٩٥ م .
- * **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تح : د . عبد الفتاح اسماعيل شلبي وآخرون ، دار سزكين للطباعة والنشر ، ١٩٨٦ م .
- * **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، القاضي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦ هـ) ، تح : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط ١ : ١٤٢٢ هـ . ٢٠٠١ م .
- * **المحكم في نقط المصاحف** ، أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) ، تح : عزة حسن ، دمشق : ١٩٦٠ م .
- * **مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع** ، ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) عني بنشره : برجشتراسر ، دار الهجرة : ١٩٣٤ م .
- * **المدارس النحوية** ، د . شوقي ضيف ، دار المعارف . مصر ، ١٩٦٨ م .
- * **مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها** ، د . عبد الرحمن محمد السيد ، دار المعارف . مصر ، ط ١ : ١٩٦٨ م .

- * **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو** ، د . مهدي المخزومي ، دار المعرفة . بغداد : ١٣٧٤ هـ . ١٩٥٥ م .
- * **المذكر والمؤنث** ، أبو بكر ابن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) ، تد : د . طارق عبد عون الجنابي ، بيروت ، ط ٢ : ١٩٨٦ م .
- * **المذكر والمؤنث** ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٥٨ هـ) ، تد : رمضان عبد التواب ، صلاح الدين الهادي ، مطبعة دار الكتب : ١٩٧٠ م .
- * **مسائل خلافية في النحو العربي** ، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) ، تح : د . محمد خير الحلواني ، مكتبة الشهباء . حلب ، (د . ت) .
- * **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات** ، أبو علي الحسن بن أحمد النحوي (ت ٣٧٧ هـ) ، تد ودراسة : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني . بغداد ، (د . ت) .
- * **المشكاة الفتحية على الشمعة المضية** ، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد أبي حامد البديري الدمياطي (ت ١١٤٠ هـ) ، تد : هاشم سعيد محمود ، مطبعة وزارة الأوقاف . بغداد : ١٤٠٣ هـ . ١٩٨٣ م .
- * **مشكل إعراب القرآن** ، مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) ، تد : ياسين محمد السواس ، مطبوعات مجمع اللغة العربية . دمشق ، ط ٢ ، (د . ت) .
- * **المصباح المنير** ، الفيومي أحمد بن محمد ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- * **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري** ، عوض حمد القوزي . الرياض ، ط ١ : ١٤٠١ هـ . ١٩٨١ م .
- * **المطالع السعيدة في شرح الفريدة** ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تد : نيهان ياسين حسين ، دار الرسالة . بغداد : ١٩٧٧ م .
- * **المعارف** ، ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ) ، تد : ثروت الكاشف ، دار الكتب : ١٩٦٠ م .
- * **معاني الأبنية في العربية** ، د. فاضل صالح السامرائي . الكويت ، ط ١ : ١٤٠١ هـ . ١٩٨١ م .
- * **معاني القرآن** ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، تد : محمد علي النجار ، وأحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب . بيروت ، ط ٢ : ١٩٨٠ م .

- * **معاني القرآن** ، سعيد بن مسعدة الأخفش البلخي المجاشعي (ت ٢١٥ هـ) ، تح : د . فائز فارس ، المطبعة العصرية . الكويت ، ط ٢ : ١٤٠١ هـ . ١٩٨١ م .
- * **معاني القرآن وإعرابه** ، أبو اسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـ) ، تح : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب . بيروت ، ط ١ : ١٤٠٨ هـ . ١٩٨٨ م .
- * **معجم الأدباء** ، أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) ، دار المأمون . مصر : ١٩٥٥ م .
- * **معجم شواهد العربية** ، عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بمصر . القاهرة ، ط ١ : ١٣٩٢ هـ . ١٩٧٢ م .
- * **المغني في النحو** ، الإمام الشيخ تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي (ت ٦٨٠ هـ) ، تح : د . عبد الرزاق السعدي ، دار الشؤون الثقافية . بغداد : ١٩٩٩ م .
- * **مغني اللبيب عن كتب الأعراب** ، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تح : د. مازن مبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، ط ٦ ، بيروت : ١٩٨٥ .
- * **المفضليات** ، المفضل الطّبي (ت ١٦٨ هـ) ، تح : أحمد محمد شاکر، وعبد السلام محمد هارون ، ط ٥ : ١٩٧٦ م .
- * **المقتصد في شرح الإيضاح** ، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ، تح : د . كاظم بحر المرجان ، المطبعة الوطنية . عمان ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد : ١٩٨٢ م .
- * **المقتضب** ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب . بيروت : ١٩٦٣ م .
- * **المقرب** ، ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ، تح : أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني . بغداد : ١٩٨٦ م .
- * **مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو العربي** ، د . جعفر نايف عبابنة ، دار الفكر . عمان ، ط ١ : ١٤٠٤ هـ . ١٩٨٤ م .
- * **من أسرار اللغة** ، د . إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ٢ ، (د . ت .) .
- * **من تاريخ النحو** ، د . سعيد الأفغاني ، دار الفكر . بيروت : ١٩٦٨ م .
- * **المنطلقات التأسيسية الفنية في النحو العربي** ، د . عفيف دمشقية ، معهد الإنماء العربي . بيروت ، ط ١ : ١٩٧٨ م .

- * منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ، د . عبد الأمير محمد أمين الورد ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت . لبنان دار التربية . بغداد ، ط ١ : ١٣٩٥ هـ . ١٩٧٥ م .
- * نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، أحمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي (ت ١٠٨٩ هـ) ، تح : مصطفى الصادق العربي ، مطابع الثورة . بنغازي ، (د . ت) .
- * نتائج الفكر في النحو ، أبو القاسم السهيلي (ت ٥٨١ هـ) ، تح : محمد ابراهيم البنا ، دار الرياض للنشر والتوزيع : ١٤٠٤ هـ . ١٩٨٤ م .
- * النحو العربي العلل النحوية نشأتها وتطورها ، د . مازن مبارك ، دار الفكر ، ط ٣ - بيروت : ١٩٧٤ م .
- * نحو القرآن ، د . أحمد عبد الستار الجواربي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي . بغداد : ١٣٩٤ هـ . ١٩٧٤ م .
- * نحو القراء الكوفيين ، خديجة أحمد مفتي ، مكتبة الفيصلية : ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٥ م .
- * النحو الوافي ، عباس حسن ، ط ٢ ، دار المعارف . مصر : ١٩٦٣ م .
- * النحو وكتب التفسير ، د . ابراهيم عبد الله رفيدة ، الدار الجماهيرية للتوزيع والإعلان ، ط ٣ : ١٩٩٠ م .
- * النزعة المنطقية في النحو العربي ، د . فتحي عبد الفتاح الدجني . الكويت ، ط ١ : ١٩٨٢ م .
- * نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري (٥٧٧ هـ) ، تح : إبراهيم السامرائي ، مطبعة المعارف . بغداد : ١٩٥٩ م .
- * نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوي ، جامعة محمد بن علي السنوسي الإسلامية ليبيا ، ط ١ : ١٩٦٨ م .
- * نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، د . حسن خميس سعيد الملق ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط ١ : ٢٠٠٠ م .
- * نفع الطيب من غصن الأندلسي الرطيب ، أحمد بن محمد المقرئ التلمساني (ت ١٠٤١ هـ) ، تح : د . إحسان عباس ، دار صادر . بيروت : ١٣٨٨ هـ . ١٩٦٨ م .

- * **النكت في تفسير كتاب سيبويه** ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) ، تح : د.زهير عبد المحسن سلطان ، معهد المخطوطات العربية . الكويت ، ط ١ : ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧ م .
- * **النواسخ في كتاب سيبويه** ، د . حسام سعيد النعيمي ، دار الرسالة للطباعة والنشر . بغداد : ١٣٩٧ هـ . ١٩٧٧ م .
- * **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية** ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، وعبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية . الكويت : ١٤٠٠ هـ . ١٩٨٠ م .
- * **الوزراء والكتّاب** ، الجهشياري (ت ٣٣١ هـ) ، تح : مصطفى السقا وآخرين ، مطبعة البابي الحلبي : ١٩٣٨ م .
- * **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١ هـ) ، تح : د . إحسان عباس . بيروت : ١٩٦٨ م .

ثانياً . المطبوعة على الآلة الكاتبة :

- * **أبو العباس ثعلب وجهوده في النحو** ، جمهور كريم الخمّاس ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب . جامعة البصرة : ١٩٨٥ م .
- * **أثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري** ، كريم حسين الناصح ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب . جامعة بغداد : ١٩٩٠ م .
- * **حروف المعاني في معجم لسان العرب** ، يوخنا مرزا ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات . جامعة تكريت : ١٩٩٩ م .
- * **الخلاص النحوي في القراءات القرآنية** ، ناصر سعيد العيشي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب . الجامعة المستنصرية : ٢٠٠٢ م .
- * **الخلاص النحوي بين الكوفيين** ، مهدي صالح الشمري ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب . جامعة بغداد : ١٩٩٥ م .
- * **ظاهرة المنع في النحو العربي** ، مازن عبد الرسول سليمان ، رسالة ماجستير ، كلية التربية . الجامعة المستنصرية : ٢٠٠١ م .

- * **المُجيد في إعراب القرآن المجيد**، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقي (ت ٧٤٢ هـ) ، تح: عبد الرزاق محمد الأحبابي ، (سورة البقرة) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب . جامعة بغداد : ١٩٩٨ م .
- * **المُجيد في إعراب القرآن المجيد**، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقي (ت ٧٤٢ هـ) ، تح: عطية أحمد محمد ، سورة (آل عمران ، والنساء ، والمائدة) ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية . الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٩ م .
- * **المُجيد في إعراب القرآن المجيد**، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقي (ت ٧٤٢ هـ) ، تح: إبراهيم أحمد مهاوش الدليمي ، سورة (الأنعام ، والأعراف ، والأنفال ، والتوبة ، ويونس) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب . جامعة بغداد : ٢٠٠٠ م .
- * **المُجيد في إعراب القرآن المجيد**، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقي (ت ٧٤٢ هـ) ، تح: طلعت صلاح الفرحان ، رسالة ماجستير ، سورة (هود ، ويوسف ، والرعد ، وإبراهيم ، والحجر ، والنحل) كلية التربية ابن رشد . جامعة بغداد ، ٢٠٠١ م .
- * **المُجيد في إعراب القرآن المجيد**، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقي (ت ٧٤٢ هـ) ، تح: محمود محمد الخميس ، رسالة ماجستير ، سورة (الإسراء ، والكهف ، ومريم ، وطه ، والأنبياء ، والحج) ، كلية التربية ابن رشد . جامعة بغداد : ٢٠٠٢ م .
- * **المُجيد في إعراب القرآن المجيد**، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقي (ت ٧٤٢ هـ) ، تح: شنشول عسكر ، أطروحة دكتوراه ، سورة (المؤمنون ، النور ، الفرقان ، الشعراء ، النمل ، القصص ، العنكبوت ، الروم ، لقمان ، السجدة) ، كلية التربية ابن رشد . جامعة بغداد : ٢٠٠٣ م .
- * **المُجيد في إعراب القرآن المجيد**، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقي (ت ٧٤٢ هـ) ، تح: ناهدة عبد الكريم الكبيسي ، اطروحة دكتوراه ، سورة (الأحزاب ، وسبأ ، وفاطر ، ويس ، والصفات ، إلى نهاية المصحف الشريف) ، كلية التربية ابن رشد . جامعة بغداد : ٢٠٠٤ م .
- * **مسائل الخلاف النحوي بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث للهجرة** كريم سلمان الحمد ، رسالة ماجستير . جامعة القاهرة : ١٩٨٠ م .

- * **المسائل الشيرازيات** ، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، أطروحة دكتوراه ، علي جابر المنصوري ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٦ .
- * **المنهاج في شرح جمل الزجاجي** ، يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩ هـ) ، دراسة وتح : هادي عبد الله ناجي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب . جامعة بغداد : ١٩٩٩ م .

ثالثاً . البحوث والدراسات :

- * **تحفة الطالبين في إعراب قوله تعالى ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾** ، العلامة محمد بن علي بن طولون الصالحي (ت ٩٥٣ هـ) ، تح : د . زيّان أحمد الحاج إبراهيم ، مجلة المورد ، العدد الخامس علم القرآن : ١٩٨٨ م .
- * **الخليل بن أحمد الفراهيدي رائد التراث اللغوي** ، د . عبد الجبار علوان النايلة ، مجلة الرسالة الإسلامية ، العددان ١٨٤ ، ١٨٥ / ذو القعدة . ذي الحجة : ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥ م .
- * **المصطلح الكوفي** ، د . محيي الدين توفيق إبراهيم ، مجلة التربية والعلم ، كلية التربية . جامعة الموصل ، العدد الأول ، شباط : ١٩٧٩ م .
- * **المجيد في إعراب القرآن المجيد للسفاقي** ، تح : د . حاتم صالح الضامن ، مجلة المورد ، العدد الخامس علوم القرآن : ١٩٨٨ م .
- * **نشأة الخلاف في النحو العربي** ، مصطفى السقا ، مجلة مجمع اللغة العربية . القاهرة ، ج ١٠ : ١٩٥٨ م .

The Syntactic Controversy in the Books on Analyzing the Holy Qur'an Up till the End of the Eighth Century After Hijra

A Thesis Submitted

By

Imad Majeed Ali al-Obeidi

To

The Council of the College of Education
University of al-Mustansiryya
In Partial Fulfilment of the Requirements
for the Degree of Doctor of Philosophy

In

Arabic

Supervised By

Assistant Professor

Dr. Latifa Abdul Rasoul

1425 AH

2004 AD

ABSTRACT

Having reached the end of this rather extensive study on "The Syntactic Controversy in Books on Analysing the Holy Qur'an", it is worth mentioning that the study has tackled the history of analyzing the Holy Qur'an, and has concluded that there is a close connection between the Arabic syntax and the Holy Qur'an. In a nut shell, there are many significant conclusions that the study has come up with, besides some personal views and innovations that the study has reached.

Actually, the syntactic, controversy in books on analyzing the Holy Qur'an has been considered one of the rich subjects in Arabic mainly because it involves many syntactic issues and views. Books on analyzing the Holy Qur'an include innumerable syntactic issues. Therefore, they can be used as references to the study of syntax, in addition to comprising many controversial issues.

The study has shown that analysis is the means by which meaning can be explored and gives the researchers chances of contemplating Allah The Almighty's speech. Simultaneously, no analysis of a Qur'anic text can be carried out without thoroughly understanding the meaning before starting the analysis. Therefore, we cannot, completely, set meanings apart from analysis because the latter is only a branch of meaning. We can never split meanings from analysis.

It has been found that the books on analyzing the Holy Qur'an stemmed originally from the books on the meanings of the Holy Qur'an which are inevitably necessary for understanding the Holy texts, besides the fact that these books are important references, for interpretation as well.

The study has revealed that the books on analyzing the Holy Qur'an are considered significant references, on which grammarians concerned with the syntactic controversy depended heavily in their

available books. Many distinguished names can be cited here: abu al-Barakact al-Anbari in his book "al-Insaaf", abu-al-Baka' al-Okbori in his book "al-Tabyeen An. Mathahib al-Nahaweyyeen" and Abdul-Latif al-Zubaidi in his book "I'tlaaf al-Nusra" Moreover, abu-al-Barakaat al-Anbari had depended and quoted from al-Zajjaj, abu-Ja'far al-Nahas and Makki al-Qaisi. The same can be attributed to abu-al Baka' al-Okbori in his book "al-Tabbyeen", and al-Zubaidi's "I'tlaaf al-Nusra".

These are the most significant references on which Ibn-Hisham had depended particularly in his books: 'Mughni al-Labeeb' and 'Sharh Shuthur al-Thahab', where Ibn-Hisham had quoted a lot from al-Safaqisi and his book "al-Mujeed Fi Iraab al-Qur'an al-Majeed". This is really revealed when comparisons between al-"Mughni" and "al-Mujeed" were carried out.

One of the conclusions that the study has shown is that most of the grammarians concerned with the analysis of the Holy Qur'an had written books related to the syntactic controversy between the followers of Basrah and Kufa Schools. In this respect many books were composed to mention but some: abu-Ja'far al-Nahas and his book " al-Muqni' Fi Ikhtilaaf al-Basriyyeen Wal-Kufiyyen"" and abu-al-Barakaat al-Anbari's book "al-Insaaf" and abu-al-Baka' al-Okbori's book "al-Tabyeen". All this implies that these grammarians were so well-acquainted with the different syntactic approaches that they started writing about the analysis of the Holy Qur'an and presented different views of the followers of Basrah and Kufa schools.

The study has arrived at the fact that those books on syntactic controversy did not make any reference to many subjects . For example, having a sentence functioning as subject, having a prepositional phrase functioning as subject. Is it possible to use the relative 'ma', for animate? What is the reason behind having indeclinable structures at the opening of

the suras? And finally, why are there many controversial views concerning "By the name of Allah the most Gracious. The most merciful"? Moreover, the controversy concerning "Kayfa" denoting circumstance and time, and the function of 'lata'; both have not been referred to the analysis of the opening suras and the controversy related to use "al-lam" before 'sawfa' were not taken into any account. Further, the subject of whether its possible to use 'inna' and 'anna' simultaneously is not ever mentioned.

Furthermore, there are many individual controversial issues mentioned in the books on analyzing the Holy Qur'an occurred between some individual grammarians, which were referred to by abu-al-Barakaat al-Anbari in his books: "al-Insaaf" and "al-Bayan Fi Ghareeb I'raab al-Qur'an" as doctrinal. These individual issues include the following: Can 'illa' mean the same as 'al-waw:?' Is it possible to prepose the specification i-e-using it before its governor? Is 'Ian' a simple or a complex particle ? And many many other issues were not accounted for completely.

Moreover, the study has mentioned that the book on the analysis of the Holy Qur'an presented both views of Basrah and Kufa schools- However; they were inclined or biased to Basrah school rather than to Kufa school, particularly Sibaweigh. Further, they made use of the terms of both schools when dealing with controversial issues; but they resorted to the terms of Kufa school when presenting their own views. On the other hand, they resorted to use the terms of Basrah school when discussing their views.

It is note worthy that the books on analyzing the Holy Qur'an were not really intended to be controversial. Therefore, the reference of the views to their owners was not clear and accurate, and this has been realized in the late books on analysis in which a view is adopted and

made inconsistent with the views of the majority of grammarians. This actually happened when relating a view of al-Farra' or al-Akhfash who each had more than one view concerning any syntactic issue.

It has been found that grammarians concerned with analyzing the Holy Qur'an were very keen on mentioning all the views regarding any controversial issue to the extent of ramifying and expanding the syntactic controversy once between the followers of Kufa and Basrah School, and another between the followers of the same doctrine, or even between the followers of both different doctrines. Therefore, these books were very rich with the issues of controversy besides the syntactic.

The study has also revealed that the controversy among the followers of Kufa school is rather rare in comparison with the controversy among the followers of Basrah school. The main reason behind this might be that Kufa school had very few grammarians, particularly after al-Kisai and al-Farra' who could develop their syntax. Therefore every thing remained unchanged. On the contrary, the followers of Basrah were quite able of developing their syntax, adding many modifications to make it complete. Moreover, another reason may be imparted; the available books of Kufa school are very rare and most of their views came to us, through or via the books of the followers of Basrah, which made the views attributed to the followers of Kufa school rather inaccurate as well as subjective, sometimes.

Grammarians interested in the analysis of the Holy Qur'an were maximally concerned with this Holy Book and made it their everlasting source. They kept on quoting Qur'anic verses in order to interpret it by depending largely on it. On the other hand, quoting from the Hadith was very rare, including some instances. Makki al-Qassi mentioned three instances. Likewise, is abu al-Barakaat al-Anbari and abu al-Baka' al-Okbori. It is striking that abu Ja'far al-Nahhas quoted more than 167

times from the Prophetic Hadith in his book "I' raab al-Qur' an. The reason behind this large number of quotations might be attributed to the fact that the nature of the books concerning the analysis of the Holy Qur'an require most often quotations to reinforce the meaning and to interpret the Qur'anic verses. As for, al-Safaqisi, he quoted only (16) Hadiths.

One significant conclusion is that there are many views which are ascribed by some late grammarians to earlier ones. The study has shown just the opposite. For example, Ibn yaesh ascribed to abu Ishaq al-Zajjaj, in agreement with al-Mubarrid, concerning having the word after the exceptional article 'illa' in the accusative. The study has shown the disagreement between al-Zajjaj and al-Mubarrid in this respect. Moreover various other views were ascribed to al-Mubarrid which the study has shown inaccurate. For example, the obligatory issue of emphasizing the imperfect by using "nun al-tawkeed" after the particle "imma". In fact, no text ascribed to al-Mubarrid is available. Moreover, many views were ascribed to him on which Sibaweigh disagreed. The study has shown the opposite.

The study has further revealed that the Holy Qur'an is not subject neither to the norms of the followers of Basrah nor to the norms of the followers of Kufa because it is the main source as well as the origin on which one should depend. It seems that traditional grammarians knew this meaning and indicated that the Holy Qur'an is not subject to any norm of the Arabic language. For example, abu-Ja'far al-Nahhas indicated when analyzing the Qur'anic verse "It will be a Day when they will be tried (And tested) over the Fire" that the word 'Day' i.e. yawm' is rather controversial. Ibn Ishag said that it is used in the accusative and it means punishment is realized; while other grammarians said that it is used in the nominative as an appositive in :. "They ask, when will be the Day of

Judgement and Justier' . In fact, no referece has been remarked to either case, but the norm makes it possible when Khalaweigh dealt with analyzing the following Qur'anic verse: "Master of the Day of Judgement", he said that it is possible to use the word 'Master', i.e. Malik' in the nominative case meaning he is the owner. But it is not actually used in this way because reciting is sunnite and does not submit to Arabic.

All the above mentioned views are mere possibilities in the orientation of the Holy Qur'anic verses. However, syntactic and analytic possibilities are not quite sufficient to interpret the meaning of the Qur'an. We should be fully aware of the inevitable fact that the Holy Qur'an is unprecedentedly beyond the levels of language .

Nevertheless, one should not belittle others' efforts, since those grammarians and linguists had exerted great efforts in studying the Holy Qur'an and revealing its meanings and its aims. Allah only can gratify them for that.

Moreover, the study has shown that abu-al-Barakaat al-Aubari had mentioned many controversial issues in more than one book of his own. For example, he mentioned in more than one position of his book "al-Bayar Fi Ghareeb I'raab al-Qur'an" that he had many controversial issues recovered in his book" al-Masael al-Bukh ariya"-To cite an example, he commented on the following Qur'anic verse "And the firmament has He raised High and He has set up the Balance of Justice" by saying that the accusative and the nominative cases are used here to mean raising the firmament to be identical with the verb 'they kneel' 'yasjudan' similar to 'Zaydun I met and Omarun I spoke to'. In connection with the last example, Sibaweigh said that 'Omar' can be put into the accusative case if the predicate is to be 'met', and in the nominative if the predicate is to

be'Zaydun'. However, many grammarians disagreed with him and this issue is dealt with in detail in "al-Masael –al-Bukhariya:

Another point to be mentioned is that the books on analyzing the Holy Qur'an are concluded by imparting a large number of the different views concerning the analysis of many Holy Qur'anic verses which are usually accompanied by 'said by'. We have tried to ascribe these views to their associates. Such a case is obvious in al-Zajjaj who rarely ascribed any view to its associate particularly when the associate is al-Farra' or al-Kisai. Moreover, al-Zajjaj's phrases were rather rough and sometimes reviling. In trying to ascribe these views to their associates, we were making the unknown syntactic controversy known.

A further conclusion is that the books on analyzing the Holy Qur'an included many controversial issues in dictation and orthography, which may be suggested for future research.

Finally, a fact to be admitted is that grammarians concerned with the analysis of the Holy Qur'an did not only transform opinions and controversial views, but they had their own views, controversial issues and their responses. For example, Makki al-Qaisi had responded to abu Ja'far al-Nahhas's views. Similarly, al-Safaqisi held the same view with al-Okberi concerning many issues including his disagreement with his master Abi-Hayyan. The study has shown that many references mentioned that al-Imam Tha'lab was neither concerned with contriving the norm nor seeking it. That is to say, he was always repeating: "al-Farra" saif and al-Kisai. Whenever asked to give justification, he made no response. However, this view is not devoid of exaggeration in considering memorization prior or basic. In this respect, he strongly opposed many views of the followers of Basrah and Kufa Schools. For example, he responded to al-Mubbarid concerning the elimination or deletion of the final consonant 'al-nun, from the verb 'yaku', besides his

response to the views of al-Khalil and Sibaweigh regarding the reason behind using indedible structures at the opening of the suras of the Holy Qur'an.

So far, these have been the major be conclusions of the present study which has taken all the aspects of the subject understudy into consideration. May Allah's blessings and peace be upon our Prophet Mohammed, his relations and his followers.